



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة

بَيَّانُ  
نُفُوسِ الْجَنَّةِ  
فِي تَأْسِيسِ بَدْعِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ

تأليف شيخ الإسلام  
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المجاني  
(ت ٥٧٢٨هـ)

المزالت

الجسم - الحد - الجهة - الفوقية - اليد  
الحيز - الرؤية

مققه

و. أحمد معاذ صفي

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. / أحمد بن  
عبدالحليم بن تيمية؛ أحمد معاذ علوان حقي - المدينة المنورة،

١٤٢٦ هـ

١٠ مج.

١٦ ص، ٢٣ سم

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٢٨-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ٣)

١- الجهمية  
علوان (محقق)  
٢- علم الكلام  
أ- حقي، أحمد معاذ  
ب- العنوان

١٤٢٦/٥١

ديوي ٢٥٤، ٢

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥١

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٢٨-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ٣)



فصل (١) وقد وصف الله تعالى نفسه بالاستواء (٢) على ١٣٧ / ك  
الرد على  
الرازي في  
تأسيه.

(١) هذا والذي يسبقه رد على كلام الرازي المقدمة الثالثة في اختلاف القائلين بأن الله جسم: اعلم: أن القائلين بأنه تعالى جسم اختلفوا، فمنهم من يقول إنه تعالى: على صورة الإنسان، ثم المنقول عن مشبهة الأمة: إنه على صورة الإنسان الشاب، وعن مشبهة اليهود أنه على صورة إنسان شيخ. وهم لا يجوزون الانتقال والذهاب والمجيء على الله تعالى. وأما المحققون من المشبهة، فالمنقول عنهم أنه تعالى على صورة نور من الأنوار. وذكر أبو معشر المنجم أن سبب إقدام الناس على اتخاذ عبادة الأوثان دينًا لأنفسهم: هو أن القوم في الدهر الأول كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا - هو أكبر الأوثان - على صورة الإله، وأوثانًا أخرى - أصغر من ذلك الوثن - على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان، على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة. فثبت أن عبادة الأصنام، كالفرع على مذهب المشبهة. واعلم أن كثيرًا من هؤلاء يمنع من جواز الحركة والسكون على الله سبحانه وتعالى:

راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٨.

(٢) تتلخص أقوال السلف وأئمة اللغة في تفسير الاستواء في أربعة معانٍ:  
الأول: قول ابن عباس، وأبي العالية، والحسن البصري والربيع بن أنس، وكثير من مفسري السلف: بمعنى ارتفع.  
الثاني: قول مجاهد، وروي عن الحسن البصري، وأبي العالية والربيع، وأبي عبيدة معمر بن المثنى: بمعنى علا.  
الثالث: قول أبي المبارك، والثعلبي، والكلبي ومقاتل، وكثير من أهل العلم: بمعنى استقر.

الرابع: قول أبي عبيدة: بمعنى صعد.

وقد أشار ابن القيم إلى هذه الأقوال الأربعة في (النونية) حيث قال:  
فلهم عبارات عليها أربع قد حصلت للفراس الطعان

العرش، والواجب إطلاق هذه الصفة من غير تفسير<sup>(١)</sup>، ولا تأويل،  
وأنه استواء الذات على العرش،\* لا على معنى القعود والتماسة  
والحلول، و<sup>(٢)</sup>\* لا على معنى العلو والرفعة، ولا على معنى  
الاستيلاء والعلم، وقد قال أحمد<sup>(٣)</sup> في رواية حنبل<sup>(٤)</sup>: «نحن

= وهي استقر، وقد علا وكذلك ار تفع الذي ما فيه من نكران  
وكذلك قد صعد الذي هو رابع وأبو عبيدة صاحب الشيباني  
يختار هذا القول في تفسيره أدرى من الجهمي بالقرآن  
راجع: (مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية) جمع وترتيب:  
عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد. ٣٥٩/١٦،  
٣٩٩-٤٠٠. و(الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية) المعروفة (بالعقيدة  
النونية) لابن قيم الجوزي: ص ٦٧ - ٦٨.

و(بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) لشيخ الإسلام أحمد بن  
تيمية، بتصحيح وتكميل وتعليق: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة  
الحكومة - مكة المكرمة، ط ١/١٣٩١هـ، ٤٣٥/١. بالهامش.

(١) أي من غير تفسير للكيفية، كتفسير المشبهة والمعطلة.

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو عبدالله (١٦٤ - ٢٤١هـ) أحد  
الأئمة الأربعة كان إماماً في الحديث، والفقه، والقرآن، والزهد، والورع،  
والسنة، وثباته في وجه القائلين بخلق القرآن، ومحتنه مشهورة.

قال الشافعي خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أفقه من  
أحمد بن حنبل. من مصنفاته (المسند) و(الزهد) و(الرد على الزنادقة).

راجع (كتاب المحن) لأبي العرب: ١/١٤٤ - ١٨٤. و(تاريخ مولد العلماء)  
لابن زير الربيعي: ٣/٥٢٩. (طبقات الحنابلة): ١/٤ - ١٩.

(٤) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو علي (... - ٢٧٣هـ)  
الحافظ الثقة، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً، له  
(كتاب التاريخ) و(كتاب الفتن) و(كتاب السنة والمحنة) راجع (تاريخ بغداد)، =

نؤمن أن<sup>(١)</sup> الله تعالى<sup>(٢)</sup> على العرش كيف شاء، وكما شاء بلا حد، ولا صفة يبلغها واصف، أو يحده أحد<sup>(٣)</sup>. قال: «فقد أطلق القول في ذلك من غير كيفية الاستواء»<sup>(٤)</sup>. وقد علق القول في موضع آخر فقال: «في رواية المروزي»<sup>(٥)</sup>: يروى عن ابن المبارك<sup>(٦)</sup> أنه قيل له كيف نعرف الله تعالى؟ قال: على العرش

= للخطيب البغدادي: ٢٨٦/٨ - ٢٨٧ و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١٤٣/١ - ١٤٥.

(١) في (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) للقاضي محمد بن الحسين بن محمد بن أبي يعلى الفراء، مخطوط، ص ٢٩٨. (بأن).

(٢) (تعالى) غير موجودة في (إبطال التأويلات).

(٣) (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٨.

(٤) في (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ص ٢٩٤: (والإخبار قد جاء بالاستواء على العرش والواجب في ذلك إطلاق هذه الصفة من غير تفسير ولا تأويل).

(٥) أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبدالعزيز، أبو بكر، المعروف بالمروزي (... - ٢٧٥هـ)، صاحب أحمد وهو المقدم من أصحابه لورعه وفضله، وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسله، وروى عنه مسائل كثيرة.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، ٤/٢٢٣ - ٤٢٥. و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١/٥٦ - ٦٣. و (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/١٦٦. و(مختصر في طبقات الحنابلة) تأليف محمد جميل الشطي: ص ٢٣.

(٦) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، المروزي، التركي الأب (١١٨ - ١٨١هـ) الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته الحافظ الغازي، كان من الربانيين في العلم، الموصوفين بالحفظ، ومن المذكورين بالزهد، وقد جمعت فيه خصال الخير، صاحب التصانيف النافعة، أفنى عمره في الأسفار حاجباً مجاهداً وتاجراً، سمع سليمان التيمي وعاصم الأحول =

بحد. قال: قد بلغني ذلك وأعجبه<sup>(١)</sup>. قال القاضي<sup>(٢)</sup>: «وهذا  
محمول على أن الحد راجع إلى العرش لا إلى الذات، ولا إلى  
الاستواء، وقصد أن يبين أن العرش مع عظمتة محدود»<sup>(٣)</sup>.  
قلت: وهذا الذي قاله القاضي في الاستواء هنا هو الذي يقوله  
أئمة الأشعرية<sup>(٤)</sup> المتقدمين، وهو قريب من قول أبي محمد بن

وحميد الطويل والربيع بن أنس وغيرهم، وحدث عنه خلق لا يحصون من  
أهل الأقاليم، من مصنفاته (الرفائق). راجع (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم:  
١٧٩/٥ - ١٨١. و (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٥٢/١٠ - ١٧٠.  
(وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٧٤/١ - ٢٧٩. و (سير أعلام النبلاء) للذهبي:  
٣٣٦/٨ - ٣٧١. و (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٣٢/٣ - ٣٤. و (طبقات  
الحفاظ) للسيوطي: ص ١١٧ - ١١٨.

(١) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٨: (في رواية المروزي، وقد ذكر له قول ابن  
المبارك نعرف الله على العرش بحد، فقال أحمد: بلغني ذلك وأعجبه).

(٢) القاضي هنا هو أبو يعلى، وهذه النقولات من كتابه (إبطال التأويلات)  
وهو: محمد بن الحسين بن محمد خلف بن الفراء، أبو يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)  
عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، صاحب التصانيف من أهل  
بغداد، انتهت إليه رئاسة الحنابلة. من مصنفاته (طبقات الحنابلة) و (إبطال  
التأويلات لأخبار الصفات) راجع (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى:  
١٩٣/٢ - ٢٣٠. و (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٨٩/١٨ - ٩٢.

(٣) لم أعر على هذه الجملة في (إبطال التأويلات).

(٤) الأشعرية: إلى أبي الحسن الأشعري، ويقولون بإثبات سبع صفات؛ لأن  
العقل دل على إثباتها وهي: السمع، والبصر، والعلم، والكلام، والقدرة،  
والإرادة، والحياة، وقالوا بأن الكلام هو المعنى القائم، وهو قائم بالذات  
يستحيل أن يفارقه والعبارات والحروف دلالات على الكلام الأزلي، وعندهم  
أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والعمل والإقرار من فروع الإيمان لا من  
أصله، وقد رجع أبو الحسن الأشعري عن قوله في الأسماء والصفات.

كُلاب<sup>(١)</sup>، وأبي العباس القلانسي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من أهل الحديث والفقه، ولهذا قال: «خلافًا لمن قال من المعتزلة<sup>(٣)</sup> معناه

= راجع (الملل والنحل) للشهرستاني ١/١١٩ - ١٣٧. (رسالة في الرد على الرافضة) لأبي حامد المقدسي: ص ١٦٦-١٦٨.

(١) عبدالله بن سعيد القطان، وقيل عبدالله بن محمد، المعروف بابن كلاب (...-٢٤٥هـ) أحد أئمة المتكلمين، بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وكان يلقب كلابًا لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه بيانه وبلاغته، قال الذهبي: والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظريهم، من مصنفاته (خلق الأفعال) و(كتاب الصفات) و(الرد على المعتزلة) راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١١/١٧٤ - ١٧٦. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢/٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من المتكلمين، ومن معاصري أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لامن تلامذته، وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات - أي لاعتقاد الأشعري -، وقد صنف ابن فورك كتابًا سماه (اختلاف الشيخين القلانسي والأشعري)، وللقلانسي كتب ورسائل في الرد على النظام، وهو ممن يجيز إمامة المفضول زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابًا. راجع: (الفرق بين الفرق) لعبدالقاهر البغدادي ص ١٣٣، ١٥٨، ٣٥٢، ٣٦٤. و(تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري). لابن عساكر: ص ٣٩٨.

(٣) المعتزلة: اختلف المؤرخون في سبب تسميتهم بهذا الاسم وأشهر الأقوال أنهم سموا بهذا الاسم لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء حيث حصل خلاف بينه وبين شيخه الحسن البصري، وتفرد واصل بن عطاء بالقول بأن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، والمنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته، فطردهما الحسن من مجلسه، فاعتزلا إلى سارية من سواري مسجد البصرة، فقال الحسن: قد اعتزل عنا. وقيل سبب تسميتهم معتزلة لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام وقول =

الاستيلاء والغلبة»<sup>(١)</sup>، و«خلافًا لمن قال من الأشعرية: «معناه العلو من طريق الرتبة»، والعظمة والقدرة»<sup>(٢)</sup>. وهذا قول بعض

المعتزلة عنه: لا مؤمن ولا كافر.

ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال المختارين إلى قدرتهم ومنعهم من إضافتها إلى قدرة الله تعالى، ولقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجوب الأصلاح، ووجوب الثواب، ونفي الصفات.

وقد افترقت المعتزلة عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرهما وهي: الواصلية، والعمرية، والهدلية، والنظامية، والمردارية، والمعمرية، والشمامية، والجاحظية، والخابطية، والحمارية، والخياطية، والشحامية، وأصحاب صالح قبة، والمريسيّة، والكعبية، والجُبائية، والبهشية، ثتان منها ليستا من فرق الإسلام، وهما: الخابطية والحمارية، يجمعها كلها في بدعتها أمور:

أ- نفيها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية.

ب - استحالة رؤية الله بالأبصار وزعموا أنه لا يرى نفسه ولا يراه غيره.

ج - أن كلام الله حادث.

د - أن الله غير خالق لأكساب الناس، ولا لشيء من أعمال الحيوانات.

هـ - دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمتزلة بين المنزلتين.

و - أن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد، لم يشأ الله شيئاً منها.

راجع (الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢٠، ١١٤ - ٢٠١. و(فرق وطبقات المعتزلة) تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، دار المطبوعات الجامعية، ط/١٩٧٢م، ص ١ - ١٨. و(التبصير في الدين) لأبي مظفر الإسفرائيني: ص ٦٠ - ٨٤.

(١) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٥: (ولا يجوز حمله على معنى الاستيلاء). وفي (المعتمد في أصول الدين) للقاضي أبي يعلى، ص ٥٤: «ولا على معنى الاستيلاء والغلبة، خلافًا للمعتزلة في قولهم: معناه الاستيلاء والغلبة».

(٢) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٥: (ولا يجوز حمله على الاعتلاء بالقدرة والمنزلة والرفعة والغلبة). وفي (المعتمد) ص ٥٤: (وخلافًا للأشعرية في =

الأشعرية لا أئمتهم المتقدمون.

قال<sup>(١)</sup>: «وخلافاً للكـرامية<sup>(٢)</sup>»

- = قولهم: معناه، العلو من طريق الرتبة والمنزلة والعظمة والقدرة).
- (١) أي القاضي أبو يعلى.
- (٢) الكـرامية: هم أصحاب أبي عبدالله محمد بن كرام بن عراق، وجملة الكرامية ثلاث فرق: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية، وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً، ومما اتفقت عليه هذه الفرق الثلاث:
- أ - هو أن الله مستو على العرش مماس له من الصفحة العليا، وأنه مما يجوز عليه الحركة، والانتقال والنزول.
- ب - حلول الحوادث بذات الله تعالى، وزعموا أنه إنما يقدر على الحوادث الحادثة في ذاته دون الخارجة عن ذاته.
- ج - وأوجبوا على الله تعالى أن يكون أول شيء خلقه حيّاً يصح منه الاستدلال.
- د - وزعموا أن النبوة والرسالة صفتان قائمتان بذات الرسول سوى الوحي إليه، وسوى أمر الله تعالى له بالتبليغ عنه، وسوى إظهار المعجزة على يده، وسوى عصمته عن المعاصي، وصاحبها هو الرسول، وأن من كان فيه تلك الصفة فإنه يجب على الله إرساله لا غرو حينئذ يكون مرسلًا.
- هـ - جوزوا وجود إمامين في عصر واحد.
- و - وزعموا أيضاً أن الإيمان هو الإقرار الذي وجد في الذر حين قال: (ألست بربكم قالوا بلى) فقولهم حال كونهم ذرّاً هو الإيمان، وأن ذلك الإيمان باق في جميع الخلائق على السوية غير المرتدين، وأن إيمان المنافقين مع كفرهم، كإيمان الأنبياء عليهم السلام لاستواء الجميع في ذلك.
- راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢١٥ - ٢٢٥. (الملل والنحل) للشهرستاني: ١/ ١٤٤ - ١٥٤. (الفرق الإسلامية) ذيل كتاب شرح المواقف للكرمانى: ص ٩٣ - ٩٦. (التبصير في الدين لأبي مظهر الإسفراييني: ص ٩٩ - ١٠٤.

## والمجسمة<sup>(١)</sup>: معناه المماساة للعرش بالجلوس

(١) المجسمة: وهم المشبهة الذين يغلون في إثبات صفات الله تعالى ضد المعتزلة، وهم شيع وفرق، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة: فمنهم السَّبئية الذين سموا عليًا إلهًا، وشبهوه بذات الإله، ولما أحرق قومًا منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله.

ومنهم البيانية الذين زعموا أن معبودهم إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفتى كله إلا وجهه.

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي، وصف معبوده بقوله: أعفوني عن الفرج واللحية، وسلوني عما وراء ذلك، وأنه أجوف الأعلى مصمت الأسفل.

ومنهم المغيرة أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضائه على صورة حروف الهجاء.

ومنهم الخطابية، الذين قالوا بإلهية الأئمة وإلهية أبي الخطاب الأسدي.

ومنهم الذين قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر.

ومنهم الحلولية الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

ومنهم الحلولية الحلمانية المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي الذي زعم أن الإله يحل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

ومنهم الهشامية، المنسوبة إلى هشام بن الحكم الرافضي، الذي شبه معبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وذو لون، وطعم، ورائحة.

ومنهم المقنعة المبيضة مما وراء نهر جيحون في دعواهم أن المقنعة كان إلهافي كل زمان بصورة مخصوصة.

ومنهم الكرامية.

راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢٢٥-٢٣٠. و(التبصير في الدين)

لأبي مظفر الإسفراييني: ص ١٠٦-١٠٧. و(الفرق الإسلامية) =



عليه»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه قال في الحجة: «والذي يبين صحة ما ذكرنا أنه مقالة السلف من أهل اللغة وغيرهم»<sup>(٢)</sup>، «فذكر»<sup>(٣)</sup> ابن قتيبة<sup>(٤)</sup> في كتاب<sup>(٥)</sup> (مختلف الحديث)<sup>(٦)</sup> ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾ استقر كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاقِ﴾ [المؤمنون: ٢٨] أي استقررت»<sup>(٧)</sup>، و«ذكر ابن بطة»<sup>(٨)</sup> عن ابن

= للكرماني : ص ٩٢- ٩٤. و( المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) المعروفة (بالخطط المقرزية) للمقرزي: ٣٤٨/٢- ٣٤٩.

(١) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٤- ٢٩٥: «وأنه استواء الذات على العرش لا على وجه الاتصال والمماس»، وفي (المعتمد) ص ٥٤: «وخلافًا للكرامية والمجسمة: إن معناه المماس للعرش بالجلوس عليه».

(٢) في (المعتمد) ص ٥٤: «والدلالة على ما ذكرناه أنه لا يجوز حمله على القعود والمماس لأنه لم يرد بذلك الشرع».

(٣) في (إبطال التأويلات) (وذكر).

(٤) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، أبو محمد (٢١٣-٢٧٦هـ) من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين، وكان فاضلاً ثقة سكن بغداد وحدث بها عن ابن راهويه وطبقته، روى عنه ابنه أحمد وابن درستويه من تصانيفه (غريب القرآن) و( غريب الحديث) راجع (إنباه الرواة) للقفطي: ١٤٣/٢- ١٤٧، و(تاريخ العلماء النحويين والبصريين والكوفيين وغيرهم) للتنوخي: ص ٢٠٩- ٢١٠، و(مشكل الحديث)

(٥) (كتاب) غير موجودة في (إبطال التأويلات).

(٦) كتاب (مختلف الحديث) صنفه ابن قتيبة في الرد على من اتهم أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة، ورواية الأحاديث المشككة فدافع عنهم وبين بطلان دعوى التناقض والإشكال والكتاب مطبوع.

(٧) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٥.

(٨) لم يرد اسم (ابن بطة) في (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) وهو:

الأعرابي<sup>(١)</sup> قال: أرادني ابن أبي دواد<sup>(٢)</sup> أن أطلب في بعض لغات العرب ومعانيها الرحمن على العرش استولى فقلت: «والله ما يكون هذا ولا أصبته»<sup>(٣)</sup>، وقال يزيد بن

= عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة، (٣٠٤-٣٨٧هـ) الإمام القدوة، العابد الفقيه، شيخ العراق من فقهاء الحنابلة، ويرجع نسبه إلى الصحابي الجليل عتبة بن فرقد، زادت تصانيفه على مائة مصنف منها: (الإبانة الكبرى) و (الإبانة الصغرى) راجع (طبقات الحنابلة) للقاظمي أبي يعلى: ١٤٤/٢ - ١٥٣. و (تاريخ دمشق) لابن عساكر: ٧٣٥-٧٣٩/١٠.

(١) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، مولى بني هاشم أبو عبد الله (١٥٠-٢٣١هـ) صاحب اللغة، وكان من أكابر أئمة اللغة المشار إليهم في معرفتها، كثير الحفظ لها، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، قال أبو جعفر القحطبي: ما رأي في يد ابن الأعرابي كتاب قط، وكان من أوثق الناس.

راجع: (طبقات النحويين واللغويين) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط/ ١٩٧٣م، ص ١٩٥-١٩٧. و (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ص ١٥٠-١٥٣. و (معجم الأدباء) لياقوت الحموي: ٧/ ٩٥٠. و (إنباه الرواة) للقفطي: ٣/ ١٢٨-١٣٧.

(٢) لم يرد اسم (ابن أبي دواد) في (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) وهو: أحمد بن أبي دواد بن جرير بن مالك الإيادي، أبو عبد الله (١٦٠-٢٤٠هـ) أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن، وهو أول من افتتح الكلام مع الخلفاء، وكانوا لا يبدؤهم أحد حتى يبدؤوه، وكان شديد الدهاء اتصل أولاً بالمأمون، فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم، فجعله قاضي قضائه، وهو الذي شغب على الإمام أحمد بن حنبل، وأفتى بقتله وقد مرض بالفالج قبل موته بنحو أربع سنين.

راجع (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤/ ١٤١-١٤٦، و (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ١/ ٨١-٩١. و (الفهرست) لابن النديم، ص ٢١٢. و (العبر) للحافظ الذهبي: ١/ ٤٣١.

(٣) في (إبطال التأويلات) للقاظمي أبي يعلى مخطوط، ص ٢٩٥: «قال ابن الأعرابي هو على عرشه كما أخبر فقيل له استوى استولى فقال: العرب لا تقول استولى على =

هارون<sup>(١)</sup>: «من زعم أن ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>. وعن

الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل استولى، والله تعالى لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر». وراجع أيضًا (الأسماء والصفات) للإمام الحافظ أبي بكر بن الحسين بن علي البيهقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ص ٤١٥.

(١) يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي بالولاء، الواسطي، أبو خالد (١١٨-٢٠٦هـ) أصله من بخارى، ومولده ووفاته بواسط، كان واسع العلم بالدين، من حفاظ الحديث الثقات، وكان يقول أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد ولا فخر، وأحفظ عشرين ألفًا لا أسأل عنها، قدر من كان يحضر مجلسه بأربعة وعشرين ألفًا، وممن روى عنه أحمد والمديني.  
راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٣٤٧-٣٣٧/١٤. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٣٢٠-٣١٧/١. (العبر) للذهبي: ٣٥٠-٣٥١. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٣٢. (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٦/٢.

(٢) الجهمية: وهم أتباع جهم بن صفوان، الذي تفرد بالقول ببناء الجنة والنار، وزعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة.  
وامتنع جهم عن وصف الله تعالى بأنه شيء، أو حي، أو عالم، أو مرید، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومرید، ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر، وموجد، وفاعل، وخالق ومحبي، ومميت، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله تعالى، كما قالته المعتزلة.

وكان جهم مع ضلالاته يحمل السلاح ويقاتل السلطان، وخرج مع سريح بن الحارث على نصر ابن سيار، وقتله سالم بن أخوذ المازني في آخر زمان بني مروان.  
راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٧٩-٢٨٠. (الفرق بين الفرق) للبغداد: ص ٢١١-٢١٢. (التبصير في الدين) لأبي مظفر الإسفراييني: ص ٩٦-٩٧. (الفرق الإسلامية) للكرماني: ص ٨٩-٩١. (الملل والنحل) للشهرستاني: ١٠٩-١١٢. (الخطط المقرية) للمقرئ: ٣٥١/٢. (رسالة في الرد على الرافضة) لأبي حامد المقدسي: ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٥.

عبد الوهاب<sup>(١)</sup> قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾  
 قال: قعد<sup>(٢)</sup>، وعن ابن المبارك<sup>(٣)</sup> قال: الله على العرش  
 بحد<sup>(٤)</sup>.

والقاضي في هذا الكتاب ينفي الجهة<sup>(٥)</sup> عن الله كما قد  
 صرح بذلك في غير موضع، كما ينفي أيضًا هو وأتباعه  
 كأبي الحسن بن الزاغوني<sup>(٦)</sup> وغيره

(١) (عبد الوهاب) هو (عبد الوهاب الوراق) كما في (إبطال التأويلات).

وهو: عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع النسائي، البغدادي، أبو الحسن، وقيل أبو أنس،  
 المعروف بالوراق (١٠٠٠-٢٥١هـ) كان ثقة صالحًا، ورعًا زاهدًا محدثًا، سمع ابن أبي  
 رواد، ومعاذًا العنبري، والليثي، وطائفة، حدث عنه ابن الصاعد، وأبو داود  
 السجستاني، وابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهم، له (كتاب السنة).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٢٥/١١. و(طبقات الحنابلة) للقاضي  
 أبي يعلى: ١/٢٠٩-٢١٢. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/٥٢٦-٥٢٧. و(سير أعلام  
 النبلاء) للذهبي: ١٢/٣٢٣-٣٢٤. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٥: «عن عبد الوهاب الوراق أنه قال استوى قال: قعد».

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٥.

(٤) في (إبطال التأويلات) ص ٢٩٨: «يحكى عن ابن المبارك نعرف ربنا في السماء السابعة  
 على عرشه بحد».

(٥) الجهة: في الأصل هي الجانب والناحية، والموضع الذي توجه إليه وتقصد  
 والجهة والحيز متلازمان في الوجود، لأن كلا منهما مقصد للمتحرك الأيني، إلا  
 أن الحيز مقصد للمتحرك بالحصول فيه، والجهة مقصد له بالوصول إليها  
 والقرب منها. فالجهة تنتهي الحركة، لا ما تصح فيه الحركة.

راجع: (المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية)  
 للدكتور جميل صليبا: ١/٤١٩.

(٦) علي بن عبيد الله بن نصر بن السري (٤٥٥-٥٢٧هـ) الإمام العلامة شيخ =

## التحيز<sup>(١)</sup> والجسم<sup>(٢)</sup> والتركيب<sup>(٣)</sup>، والتأليف<sup>(٤)</sup>، والتبويض<sup>(٥)</sup>،

- = الحنابلة، مؤرخ فقيه، قرأ القرآن بالروايات، وطلب الحديث، وكان له في كل فن من العلم حظ وافر، ووعظ مدة طويلة، وكانت له حلقة بجامع المنصور، وله تصانيف كثيرة منها في الفقه (الإقناع) وفي الفرائض (التلخيص).
- راجع: (المنتظم) لابن الجوزي: ٣٢/١٠. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٦٠٧-٦٠٥/١٩. و(الذيل على طبقات الحنابلة) لأبي الفرج البغدادي: ٢٠-٢١٦/١. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٨١-٨٠/٤. و(مختصر طبقات الحنابلة) لابن شطي: ص ٣٨-٣٩.
- (١) التحيز: هو الحصول في الحيز، والحيز عند المتكلمين: هو الفراغ المتهوم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد.
- راجع: (موسوعة اصطلاحات الفنون الإسلامية) المعروف بـ (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٣٠٠/٢. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٩٩.
- (٢) الجسم: هو كل جوهر مادي قابل للأبعاد الثلاثة وهي: الطول، والعرض، والعمق. ويتميز بالثقل والامتداد، ويقابل الروح.
- راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢٥٦-٢٥٧/٢. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٧٩. و(المعجم الفلسفي) مجمع اللغة العربية: رقم (٣٧٦)، ص ٦١. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٤٠٢-٤٠٣/١.
- (٣) التركيب: ضد التحليل، وهو تأليف الكل من أجزائه.
- راجع: (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٢٦٨/١. و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٥٣٤/٢.
- (٤) التأليف: مرادف التركيب، وهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليه اسم الواحد، وقد يقال التأليف جمع أشياء متناسبة.
- راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٧٩/١. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٥١.
- (٥) التبويض: قال الإمام ابن قيم الجوزية في (الصواعق المرسلّة على الجهمية المعطلة) ٩٣٥/٣: «وأما الأبعاد فمرادهم بتنزيهه عنها أنه ليس له وجه ولا يدان ولا يمسك السموات على أصبع، والأرض على أصبع والشجر على أصبع والماء على أصبع فإن ذلك كله أبعاد، والله منزّه عن الأبعاد».

ونحو ذلك، ثم رجع عن نفي الجهة والحد، وقال: بإثبات ذلك، كما ذكر قوله جميعاً. فقال في كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات)<sup>(١)</sup> لما تكلم على حديث الأوعال:<sup>(٢)</sup>

(١) (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ألفه القاضي بيان شرح أحاديث الصفات التي يظن بعض المبتدعة أن إثبات هذه الأحاديث تنافي التنزيه، ويوقع في التشبيه، وللدرد على ابن فورك في كتابه (مشكل الحديث وبيانه) وقد طبع جزءاً منه محمد بن حمود النجدي.

(٢) عن العباس بن عبدالمطلب أنه: «كان جالساً في البطحاء في عصابة ورسول الله ﷺ جالس فيهم إذ مرت عليهم سحابة فنظروا إليها فقال رسول الله ﷺ: هل تدرون ما اسم هذه؟ قالوا: نعم هذا سحاب. فقال رسول الله: والمزن، قالوا: والمزن، قال رسول الله ﷺ: والعنان. قالوا: والعنان. ثم قال لهم رسول الله ﷺ: هل تدرون كم بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا والله ما ندري، قال: فإن بعد ما بينهما إما واحدة وإما اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة والسماء التي فوقها كذلك حتى عدوهن سبع سموات كذلك، ثم قال: فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله كما بين السماء إلى السماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ظهورهن العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء والله فوق ذلك».

الحديث رواه الإمام أحمد بن حنبل (مسند الإمام أحمد)، بسندين: الأول: ٢٠٦/١ من طريق عبدالرزاق أنبأنا يحيى بن العلاء عن عمه شعيب بن خالد حدثني سماك بن حرب عن عبدالله بن عميرة عن عباس بن عبدالمطلب. والآخر: ٢٠٧/١ من طريق محمد بن الصباح البزار ومحمد بن بكار قالان: الوليد بن أبي ثور عن سماك بن حرب عن عبدالله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبدالمطلب.

ورواه أيضاً الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (سنن ابن ماجه) حقق نصوصه ورقم أبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، المقدمة / ١٣ ح (١٩٣)، =

٦٩/١ من طريق محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا الوليد بن أبي ثور الهمداني عن سماك بإسناده.

والإمام الترمذي (سنن الترمذي) وهو (الجامع الصحيح): تفسير سورة/ ٦٩، ح(٣٣٧٦)، ٩٧-٩٦/٥. من طريق عبد بن حميد حدثنا عبدالرحمن بن سعيد عن عمرو بن أبي قيس عن سماك بإسناده. والإمام أبو داود (سنن أبي داود): السنة/ ١٩ ح(٤٧٢٣)، ٩٣/٥ من طريق محمد بن الصباح البزار، حدثنا الوليد بن أبي ثور عن سماك بإسناده ح(٤٧٢٤) ٩٤/٥ من طريق أحمد بن أبي سريج، أخبرنا عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد ومحمد بن سعد قالا أخبرنا عمر بن أبي قيس عن سماك بإسناده. وح(٤٧٢٥)، ٩٤/٥ من طريق أحمد بن حفص قال حدثني أبي حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن سماك بإسناده، والحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري (المستدرک علی الصحیحین فی الحديث): ٥٠١-٥٠٠/٢ من طريق شريك حدثنا سماك بإسناده.

والإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتاب (التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل): ح(١٤٤)، ٢٣٤/١ - ٢٣٧ من طريق أحمد بن نصر قال أخبرنا الدشتكي عبدالرحمن بن عبدالله الرازي، قال عمرو بن أبي قيس عن سماك بإسناده.

وابن قدامة في (إثبات صفة العلو): ح(٥)، ص ٩٥ من طريق أبي داود ثنا محمد بن الصباح ثنا الوليد بن أبي ثور عن سماك بإسناده.

وقال الترمذي في سننه ٦٩/١ عقب إيراد الحديث: هذا حديث حسن غريب روى ابن أبي ثور عن سماك نحوه ورفع، وروى شريك عن سماك بعض هذا الحديث ووقفه ولم يرفعه، وعبدالرحمن هو ابن عبدالله بن سعد الرازي. وقال الحاكم في (المستدرک) ٥٠٠/٢ - ٥٠١، هذا حديث على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

وقال الإمام الذهبي معلقاً عليه في (ذيل تلخيص المستدرک) ص ٥٠٠ - ٥٠١: وقد أسنده شعيب بن خالد والوليد بن أبي ثور وعمر بن ثابت عن سماك ولم يحتج البخاري ومسلم بواحد منهم، وأقربهم إلى الاحتجاج حديث =

شعيب.

=

وفي (عون المعبود على سنن أبي داود) لأبي عبد الرحمن شرف الحق الشهير  
بمحمد ٣٦٩/٤. قال الحافظ ابن القيم في تعليقات سنن أبي داود: أما رد  
الحديث بالوليد بن أبي ثور ففساد، فإن الوليد لم يتفرد به، بل تابعه عليه  
إبراهيم بن طهمان كلاهما عن سماك، ومن طريقه رواه أبو داود ورواه أيضًا  
عمرو بن أبي قيس عن سماك، ومن حديثه رواه الترمذي عن عبيد بن حميد نا  
عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن قيس .

وقال الحافظ الذهبي في كتاب (العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار  
وسقيهما): ص ٣٣. على رواية الترمذي.

ورواية إبراهيم بن طهمان وعمرو بن قيس عن سماك وقد حسنه الترمذي  
وأخرجه الحافظ الضياء في المختار.

حديث أحمد بن الفرات أنبأ عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد الرازي ثنا عمر بن  
أبي قيس عن سماك بإسناده.

أخرجه الحافظ أبو عبدالله بن منده في كتاب التوحيد تفرد به سماك عن  
عبدالله، وعبدالله فيه جهالة ويحيى بن العلاء متروك الحديث، وقد رواه  
إبراهيم بن طهمان عن سماك وإبراهيم ثقة.

وقال أحمد شاکر في (مسند الإمام أحمد) شرحه ووضع فهارسه: أحمد محمد  
شاکر، دار المعارف بمصر، ط/ ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، معلقًا على الحديث  
الأول في مسند أحمد: إسناده ضعيف جدًا، يحيى بن العلاء الرازي البجلي  
قال البخاري في الكبير (كان وكيع يتكلم فيه) وكذلك قال في (الضعفاء)،  
وقال النسائي في (الضعفاء): (متروك الحديث) ، وفي (الميزان والتهذيب):  
(قال أحمد بن حنبل كذاب يضع الحديث) أما عبدالله بن عميرة ذكره ابن حبان  
من الثقات وحسن الترمذي حديثه، وهو يروي في هذا الإسناد عن العباس،  
ولولا ضعف السند لصح حديثه.

وعلق على الحديث الآخر فقال: إسناده ضعيف أيضًا، الوليد بن أبي ثور  
ضعيف قال ابن معين: (ليس بشيء) وقال محمد بن نمير (كذاب) وقال أبو  
زرعة (منكر الحديث يهمل كثيرًا). والحديث رواه أبو داود عن محمد بن =



«فإذا ثبت أنه تعالى<sup>(١)</sup> على العرش، فالعرش / في جهة وهو على عرشه، وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك؛ لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة، وهم أصحاب ابن كَرَّام<sup>(٢)</sup>، وابن

= الصباح، وابن ماجه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الصباح، فلو كان الحديث بهذا الإسناد والذي قبله لم يكن صحيحًا لضعفهما كما ترى، لكن لم يتفرد به الوليد بن أبي ثور، فقد رواه أبو داود أيضًا عن أحمد بن أبي سريج عن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد ومحمد بن سعد عن عمرو بن أبي قيس عن سماك بن حرب بإسناده ومعناه، ورواه أيضًا عن أحمد بن حفص عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن سماك، ورواه الترمذي عن عبيد بن حميد سمعت يحيى بن معين يقول: ألا يريد عبدالرحمن بن سعد أن يحج حتى يسمع هذا الحديث، هذا حديث حسن غريب. وهذه أسانيد صحاح. قلت من العلماء من حسنه ومنهم من ضعف الحديث، وعلى القول بضعفه يكون من الشواهد والمتابعات، فإن النصوص من الكتاب والسنة التي دلت على العلو لا تحصر.

(١) (تعالى) غير موجودة في (إبطال التأويلات).

(٢) محمد بن كَرَّام بن عراق السجستاني، أبو عبدالله (١٠٠ - ٢٥٥هـ) شيخ الطائفة الكَرَّامية، وكان زاهدًا من عباد المرجئة، ساقط الحديث على بدعته، أكثر عن حميد والجويباري، ومحمد بن تميم السعدي، وكانا كذابين، قال ابن حبان خذل حتى التقط من المذاهب أردأها ومن الحديث أوهأها، جاور بمكة خمس سنين، وقد سجن بنيسابور مرتين من قبل محمد بن طاهر بسبب بدعته، وخرج منها سنة/٢٥١هـ، ورحل إلى القدس فمات فيها، وانفرد ابن كرام بالفقه بأشياء منها، أن المسافر يكفيه من صلاة الخوف تكبيرتان، وأجاز الصلاة في ثوب مستغرق في النجاسة.

راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١١/٥٢٣-٥٢٤، و(لسان الميزان) لابن =

منده الأصبهاني<sup>(١)</sup> المحدث، والدلالة عليه أن العرش في جهة بلا خلاف، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستو على العرش<sup>(٢)</sup>، فاقتضى أنه في جهة؛ ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعا الله تعالى فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء، وفي هذا كفاية؛ ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول<sup>(٣)</sup>: ليس هو في جهة ولا خارجاً منها، وقائل هذا بمثابة من قال بإثبات موجود مع وجود غيره، ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا معه<sup>(٤)</sup>، ولا بعده، ولأن العوام لا يفرقون بين قول القائل: طلبته فلم أجده في موضع ما، وبين قوله طلبته فإذا هو معدوم<sup>(٥)</sup>.

= حجر: ٣٥٣/٥ - ٣٥٦، و(اللباب في تهذيب الأنساب) لابن الأثير الجزري، ٨٩/٣، و(الوافي بالوفيات) للصفدي: ٣٧٥/٤ - ٣٧٧. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٣١/٢.

(١) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، بن منده، أبو عبدالله العبدى - نسبة إلى عبدالليل - الأصبهاني (٣١٠ - ٣٩٥هـ) الحافظ الجوال، صاحب التصانيف، قال ابن منده كتبت عن ألف شيخ وسبعمئة شيخ، وطففت الشرق والغرب مرتين، فلم أتقرب إلى كل مذنب، ولم أسمع من المبتدعين حديثاً واحداً، من تصانيفه (السنة) و(الصفات) راجع (ذكر أخبار أصفهان) لأبي نعيم الأصبهاني: ٣٠٦/٢، و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١٦٧/٢.

(٢) في (إبطال التأويلات) (مستوي عليه).

(٣) في (ط): (يقولون).

(٤) (ولامعه) غير موجود في (إبطال التأويلات).

(٥) (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) للقاضي أبي يعلى: مخطوط، ص ٢٩٦ -

٢٩٧.

قال<sup>(١)</sup>: «واحتج ابن منده على إثبات الجهة بأنه لما نطق القرآن بأن الله تعالى على العرش، وأنه في السماء، وجاءت السنة بمثل ذلك، وبأن الجنة مسكنه، وأنه في ذلك، وهذه الأشياء أمكنة في أنفسها فدل على أنه في مكان»<sup>(٢)</sup>.

قلت<sup>(٣)</sup>: وهذا الكلام من القاضي وابن منده ونحوهما يقتضي أن الجهة المثبتة<sup>(٤)</sup> أمر وجودي، ولهذا حكوا عن النفاة أنه ليس في جهة ولا خارجاً منها، وأنها غيره، وفي كلامه الذي سيأتي ما يقتضي أن الجهة والحد هي من الله تعالى، وهو ما حاذى لذات العرش فهو الموصوف بأنه جهة وحد، ثم ذكر أن ذلك من صفات الذات.

ثم قال<sup>(٥)</sup>: «وإذا ثبت استواؤه وأنه في جهة، وأن ذلك من صفات الذات، فهل يجوز إطلاق الحد عليه؟ قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي<sup>(٦)</sup>، وقد ذكر له قول ابن المبارك: نعرف الله على العرش بحد، فقال أحمد: بلغني ذلك، وأعجبه. وقال الأثرم<sup>(٧)</sup>: «قلت لأحمد يحكى عن ابن المبارك:

---

(١) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٢) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى: مخطوط، ص ٢٩٧.

(٣) أي شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٤) (المثبتة) ساقطة من (ط).

(٥) أي القاضي أبو يعلى.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٥.

(٧) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أو الكلبي، الإسكافي، أبوبكر الأثرم =

نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا هو عندنا»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «ورأيت بخط أبي إسحاق<sup>(٣)</sup> ثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء<sup>(٤)</sup>، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود<sup>(٥)</sup> قال: سمعت أبي<sup>(٦)</sup> يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل. فقال: لله

= (٠٠٠ - ٢٦١هـ) صاحب أحمد، من حفاظ الحديث، والأذكياء، سمع حَرَمِيَّ بن حفص، ونعيم بن حماد، وأبا بكر بن أبي شيبة، وغيرهم. وله كتاب في علل الحديث، ومسائل أحمد بن حنبل تدل على علمه ومعرفته. راجع (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١/٦٦ - ٧٤. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١١٠/٥ - ١١٢.

(١) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٣) ولعله أبو إسحاق الإسفراييني، وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني الشافعي (٠٠٠ - ٤١٨هـ) وستأتي ترجمته في ص ٢٥٠.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) عبدالله بن سليمان بن الأشعث الأزدي، السجستاني، أبو بكر بن أبي داود (٢٣٠ - ٣١٦هـ) من كبار حفاظ الحديث، وثقه الدارقطني، فقال: ثقة، إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث، وقال في المغني: عبدالله بن سليمان السجستاني ثقة كذبه أبوه في غير حديث وقد صنف المسند والسنن والتفسير والقراءات راجع (طبقات علماء الحديث) لابن عبدالهادي: ٢/٤٨٥ - ٤٨٧، و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢/٤٣٣ - ٤٣٦.

(٦) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود (٢٠٢ - ٢٧٥هـ) إمام أهل الحديث في زمانه، وهو ممن رحل وطوف، وجمع وصنف، وكان رأساً في الحديث، رأساً في الفقه ذا جلاله وحرمة، وصلاح وورع حتى إنه كان يُشَبَّه بشيخه الإمام أحمد بن حنبل.

قال الحاكم أبو عبدالله: أبوداود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافع راجع =

تبارك وتعالى حد؟ قال: نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تعالى: ﴿وَرَى الْمَلَائِكَةُ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] يقول: محدقين»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحد لله تعالى، وقد نفاه في رواية حنبل، فقال: نحن نؤمن بأن الله تعالى على العرش كيف شاء وكما شاء، بلا حد ولا صفة يبلغها واصف، أو يحده أحد. فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: على معنى أنه تعالى في جهة مخصوصة وليس هو ذاهباً<sup>(٣)</sup> في الجهات الستة، بل هو خارج العالم مميز<sup>(٤)</sup> عن خلقه منفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حد<sup>(٥)</sup> لا يعلمه إلا هو.

والثاني: أنه على صفة يبين بها عن غيره ويتميز، ولهذا يسمى<sup>(٦)</sup> البواب حداً؛ لأنه يمنع غيره

= (المنتظم) لابن الجوزي: ٩٧/٥ - ٩٨، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٥٩١/٢ -

٩٥٣، و(المنهج الأحمد) للعلمي: ١٧٥/٢ - ١٧٧.

(١) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٨.

(٢) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٣) في (إبطال التأويلات): (هو تعالى ذاهب).

(٤) في (ط): (متميز).

(٥) في (إبطال التأويلات): (له حد).

(٦) في (إبطال التأويلات): (سمي). راجع (لسان العرب) للإمام العلامة أبي

الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، المطبعة =

من<sup>(١)</sup> الدخول، فهو تعالى فرد واحد ممتنع عن الاشتراك له في  
أخص صفاته<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup>: «وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع  
من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا»<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: «ويجب أن يحمل اختلاف كلام أحمد في إثبات  
الحد على اختلاف حالتين<sup>(٥)</sup>، فالموضع الذي قال: إنه على  
العرش بحد. معناه أن ما حاذى العرش من ذاته هو حد له وجهة  
له، والموضع الذي قال: هو على العرش بغير حد. معناه:  
ما عدا الجهة المحاذية للعرش، وهي<sup>(٦)</sup> الفوق، والخلف،  
والأمام واليمين، واليسرة، وكان الفرق بين جهة تحت المحاذية  
للعرش، وبين غيرها ما ذكرنا أن جهة تحت تحاذي العرش بما  
قد ثبت من الدليل، والعرش محدود، فجاز أن يوصف ما حاذاه  
من الذات أنه حد وجهة، وليس كذلك فيما عداه؛ لأنه لا يحاذي  
ما هو محدود، بل هو مار في اليمين، واليسرة، والفوق،

= الأُميرية ببولاق - مصر، ط/ ١٣٠٧ هـ مادة (حدد).

- (١) في (إبطال التأويلات): (عن).
- (٢) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى: مخطوط، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٣) أي القاضي أبو يعلى.
- (٤) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى مخطوط: ص ٢٩٩.
- (٥) في (إبطال التأويلات): (حاليين).
- (٦) في (إبطال التأويلات): (هو).

والأمام، والخلف إلى غير غاية؛ [فلهذا]<sup>(١)</sup> لم يوصف واحد من ذلك بالحد والجهة. وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذات، ولم تحاذ جميع الذات لأنه لا نهاية لها»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الذي جمع به بين كلامي أحمد، وأثبت الحد والجهة من ناحية العرش والتحت دون الجهات الخمس يخالف ما فسّر به كلام أحمد أولاً من التفسير المطابق لصريح ألفاظه، حيث قال: «فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة وهو الذي يعلمه خلقه».

تعقيب شيخ  
الإسلام على  
كلام القاضي  
في جمعه بين  
كلامي أحمد  
في الحد.

والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: يقال على جهة مخصوصة وليس هو ذاهباً في الجهات<sup>(٣)</sup>؛ بل هو خارج العالم متميز عن خلقه منفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حد لا يعلمه إلا هو».

والثاني: أنه على صفة يبين بها عن غيره ويتميز، فهو تعالى فرد واحد ممتنع عن الاشتراك له في أخص صفاته. قال<sup>(٤)</sup>: «وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع

(١) في (ك): (فذلك)، وفي (ط) (فلذلك) والتصويب في (إبطال التأويلات).

(٢) (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) للقاضي أبي يعلى: ص ٢٩٩.

(٣) في (ك) (غير الجهات)، والصواب حذف (غير) كما سبق في نقل كلام القاضي قريباً، وكما هو في (ط) وبه يتضح المعنى.

(٤) أي القاضي أبو يعلى.

من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>. فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثلاثة هو المطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة.

وقد قال<sup>(٣)</sup>: «إنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً<sup>(٤)</sup> في الجهات<sup>(٥)</sup>، بل هو خارج العالم متميز عن خلقه منفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حد<sup>(٦)</sup> لا يعلمه إلا هو<sup>(٧)</sup>».

ولو كان مراد أحمد - رحمه الله - الحد من جهة العرش فقط لكان ذلك معلوماً لعباده، فإنهم قد عرفوا أن حده من هذه الجهة هو العرش، فعلم أن الحد الذي لا يعلمونه مطلق لا يختص بجهة العرش.

وروى شيخ الإسلام<sup>(٨)</sup> في —————

(١) في (إبطال التأويلات): (ذكرنا).

(٢) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى: مخطوط، ص ٢٩٩.

(٣) أي القاضي أبو يعلى.

(٤) في (إبطال التأويلات): (ذاهب).

(٥) في (إبطال التأويلات): (الجهات الستة).

(٦) في (إبطال التأويلات): (له حد).

(٧) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى: مخطوط، ص ٢٩٨.

(٨) عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل (٣٩٦ - ٤٨١هـ) شيخ خراسان في عصره، ومن سلاطين العلماء، وكان عابداً زاهداً، قال ابن طاهر سمعته يقول: أحفظ اثني عشر ألف حديث أسردها سرداً، من كتبه (ذم الكلام وأهله) و (الفاروق في الصفات).



الكلام<sup>(١)</sup> ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرمانى<sup>(٢)</sup> في مسائله<sup>(٣)</sup>  
قال: «إسحاق بن إبراهيم»<sup>(٤)</sup>

= راجع (المنتظم) لابن الجوزي: ٤٤/٩ - ٤٥، و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٥٠٣/١٨ - ٥١٨. و(الذيل على طبقات الحنابلة) لأبي فرج الحنبلي: ٥٠/١ - ٦٨.

(١) وهو كتاب في العقيدة على نهج المحدثين وقد قسمه مؤلفه إلى عشرين باباً وله نسختان خطيتان في مكتبة جامعة الإمام.

(٢) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمانى، أبو محمد، وقيل أبو عبدالله (٠٠٠ - ٢٨٢هـ) صاحب الإمام أحمد، حافظ، فقيه، نبيل، قال ابن أبي يعلى في طبقاته: كان حرب فقيه البلد، وكان السلطان قد جعله على أمر الحكم وغيره في البلد. قال الذهبي مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدتين.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١٤٥/١ - ١٤٦، و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٢٤٤/١٣ - ٢٤٥. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٦١٣/٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٧١. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٧٦/٢.

(٣) ذكر القاضي أبو يعلى في (طبقات الحنابلة) ١٤٥/١ في ترجمة حرب عن الخلال قال لي حرب هذه المسائل حفظتها قبل أن أقدم إلى أبي عبدالله، وقبل أن أقدم إلى أبي إسحاق بن راهويه وقال لي هي أربعة آلاف عن أبي عبدالله وإسحاق بن راهويه ولم أعدها وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ٢٤٥/١٣ مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة وهو كبير في مجلدتين.

(٤) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه (١٦١ - ٢٣٨هـ) عالم خراسان في عصره، وهو أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث، سمع من ابن المبارك وهو صغير، وجريز بن عبد الحميد، وابن عيينة والدراوردي، وطبقته، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه، وأحمد، وابن معين، قال أحمد: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٢ - ٢١٠، و (وفيات) =

- \* وهو الإمام المشهور المعروف بابن راهويه\* <sup>(١)</sup> - ما تقول في قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ [المجادلة: ٧] الآية؟ قال: حيث ما كنت هو أقرب إليك من جبل الوريد، وهو بائن من خلقه. قلت لإسحاق: على العرش بحد؟ قال: نعم بحد، وذكره عن ابن المبارك قال هو على عرشه بائن من خلقه بحد<sup>(٢)</sup>. وقال حرب أيضًا: «قال إسحاق بن إبراهيم: لا يجوز الخوض في أمر الله تعالى<sup>(٣)</sup> كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، لقول الله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولا يجوز لأحد أن يتوهم على الله بصفاته وفعاله بفهم ما<sup>(٥)</sup> يجوز<sup>(٦)</sup> التفكير والنظر في أمر

= (الأعيان) لابن خلكان: ١٩٩/١ - ٢٠١، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٤٣٣/٢ - ٤٣٥، و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٥٨/١١ - ٣٨٣، و(تهذيب التهذيب) لشيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، دار صادر - بيروت، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند - بحيدر آباد الدكن، ط١/١٣٢٥هـ، ٢١٦/١ - ٢١٩. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٨٨ - ١٨٩.

- (١) ما بين النجمتين غير موجود في كتاب (ذم الكلام).
- (٢) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط، ص ٣٧٢ - ٣٧٣.
- (٣) (تعالى) غير موجودة في (ذم الكلام).
- (٤) (تعالى) غير موجودة في (ذم الكلام).
- (٥) في (ذم الكلام): (كما).
- (٦) في (ط) زيادة: (بصفاته وأفعاله يعني كما نتوهم فيهم، وإنما يجوز) والذي يظهر إبقاؤها على حالها كما هي في (ك) و (ذم الكلام) ومعناها ظاهر، أي أنه لا يجوز لأحد أن يتوهم أن صفات الرب وأفعاله كصفات المخلوقين =

المخلوقين، وذلك أنه يمكن أن يكون الله - عز وجل -<sup>(١)</sup> موصوفاً بالنزول كل ليلة إذا مضى ثلثها<sup>(٢)</sup> إلى سماء الدنيا كما يشاء<sup>(٣)</sup>، ولا يسأل كيف نزوله، لأن الخالق يصنع ما يشاء كما

= وأفعالهم.

(١) (الله عز وجل) غير موجودة في (ذم الكلام).  
(٢) في (ط) ثلثاها. وقد روى الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (صحيح مسلم) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية، ط/١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. كتاب صلاة المسافر وقصرها/٢٤ ح (١٦٨)، ١/٥٢١، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: «هل من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له». وح (١٦٩)، ١/٥٢٢، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول فيقول: أنا الملك أنا الملك. من ذا الذي يدعوني فأستجيب له! من ذا الذي يسألني فأعطيه! من ذا الذي يستغفرني فأغفر له! فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر» وح (١٧٠)، ١/٥٢٢، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا مضى شطر الليل، أو ثلثاه، ينزل تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا. فيقول: هل من سائل يعطى هل من داع يستجاب له! هل من مستغفر يغفر له! حتى ينفجر الصبح».

وقال الإمام النووي : (ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أعلم بأحد الأمرين فأخبر به، ثم أعلم بالآخر في وقت آخر فأعلم به، وسمع أبو هريرة الخبرين فقلعهما جميعاً، وسمع أبو سعيد الخدري خبر الثلث الأول فقط فأخبر به مع أبي هريرة كما ذكره مسلم (صحيح مسلم بشرح النووي) رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية، ط/١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٦/٣٧

(٣) في (ذم الكلام): (شاء).

وروى شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup> عن «محمد بن إسحاق / الثقفي»<sup>(٤)</sup>،  
سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي<sup>(٥)</sup> قال: دخلت يوماً على  
طاهر بن عبدالله<sup>(٦)</sup>، وأظنه عبدالله بن طاهر<sup>(٧)</sup> -

- (١) في (ذم الكلام): (ما شاء كما شاء).
- (٢) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط، ص ٣٦٦.
- (٣) أبو إسماعيل الهروي.
- (٤) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي، مولاهم، النيسابوري،  
أبو العباس السراج (٢١٦-٣١٣هـ) من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات،  
عنى بالحديث وصنف كتباً كثيرة، وكان شيخ خراسان، سمع قتيبة بن سعيد  
وأبا إسحاق بن راهويه، وخلقاً كثيراً. وروى عنه البخاري، ومسلم،  
وأبو حاتم الرازي. من مصنفاته (المسند) و(التاريخ).
- راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي : ٢٤٨-٢٥٢، و(طبقات الحفاظ)  
للسيوطي: ص ٣١١. و(الرسالة المستطرفة) للكتاني: ص ٧٥.  
(والمُنْتَظَم لابن الجوزي ١٩٩/٦-٢٠٠، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٧٣١/٢-٧٣٥)
- (٥) تقدمت ترجمته في ص ٢٧.
- (٦) الرواية الثانية التي تلي هذه الرواية، تدل على أن اسم الأمير هو عبدالله بن  
طاهر، كما رجحه شيخ الإسلام، كما أن كتب التراجم لم تذكر إلا اسم عبدالله  
ابن طاهر.
- (٧) عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق الخزاعي، بالولاء، أبو العباس  
(١٨٢-٢٣٠هـ) أمير خراسان، ومن أشهر الولاة في العصر العباسي، وكان جده  
زريق من موالي طلحة بن عبد الله، ولي إمارة الشام، ونقل إلى مصر  
سنة ٢١١هـ، فأقام سنة ونقل إلى الدينور، ثم ولاه المأمون خراسان،  
وللمؤرخين إعجاب بأعماله، وثناء عليه.
- راجع: (الانتصار لواسطة عقد الأمصار) لإبراهيم بن محمد بن أيمن العلائي،  
الشهير بابن دقماق، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، ط/١٣٠٩هـ،  
٦٥/٤-٦٦. و(الولاة وكتاب القضاة) لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي: =

وعنده منصور بن طلحة<sup>(١)</sup>.

فقال<sup>(٢)</sup> لي منصور: يا أبا يعقوب! تقول إن الله ينزل إلى  
سما الدنيا<sup>(٣)</sup> كل ليلة؟.

قلت: ونؤمن به إذا أنت لا تؤمن أن لك ربًّا في السماء فلا  
تحتاج أن<sup>(٤)</sup> تسألني عن هذا؟! فقال ابن طاهر<sup>(٥)</sup>: «ألم أنك  
عن هذا الشيخ<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup> وروي عن «محمد بن حاتم<sup>(٨)</sup>»، سمعت

= ص ١٨٠ - ١٨٤. و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير: ١٦٣/٧. (وفيات  
الأعيان) لابن خلكان: ٨٣/٣.

(١) منصور بن طلحة بن طاهر بن الحسين الطاهري البغدادي، كان عبدالله بن طاهر  
يسميه حكيم آل طاهر، ويعجب به الإعجاب كله، وله في الفلسفة كتب مشهورة  
منها، كتاب (المؤنس في الموسيقى)، وله من الكتب (الإبانة عن أفعال الأفلاك)  
توفي في حدود سنة ٢٥٠هـ.

راجع: (الفهرست) لابن النديم: ص ١٣٠. و(هدية العارفين) لإسماعيل باشا  
البغدادي: ٤٧٢/٦.

(٢) القائل هو إسحاق بن راهويه.

(٣) ما بين النجمتين غير موجودة في (ذم الكلام).

(٤) (تحتاج أن) ساقط من (ط).

(٥) (ابن طاهر) غير موجودة في (ذم الكلام) والخطاب هنا لمنصور بن طلحة.

(٦) أي إسحاق بن راهويه.

(٧) (ذم الكلام) للهرودي مخطوط، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٨) محمد بن حاتم بن سليمان الرَّمي، المؤدب، أبو جعفر، ويقال أبو عبدالله (٠٠٠)

- ٢٤٦هـ) خراساني ثقة، صاحب حديث، نزل سامراء، وحدث عن هشيم  
وعمار بن محمد وجريز بن عبد الحميد وطبقتهم، وعنه، الترمذي والنسائي  
وعبدالله بن أحمد وآخرون، وثقه الدارقطني.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٣٨/٧ و(تاريخ بغداد) للخطيب  
البغدادي: ٢/٢٦٨. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٥٢/١١ - ٤٥٣.

إسحاق بن راهويه يقول: قال لي عبدالله بن طاهر<sup>(١)</sup>: يا أبا يعقوب! هذه الأحاديث التي تروونها، أو قال ترونها في النزول ما هي؟ قال: أيها الأمير! هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام الحلال<sup>(٢)</sup> والحرام، ونقلها العلماء، ولا يجوز أن ترد، هي كما جاءت بلا كيف، فقال عبدالله بن طاهر: صدقت، ما كنت أعرف وجوهها حتى الآن<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية قال: «رواها من روى الطهارة، والغسل، والصلاة، والأحكام وذكر أشياء<sup>(٤)</sup>، فإن يكونوا مع<sup>(٥)</sup> هذه عدولاً وإلا فقد ارتفعت الأحكام وبطل الشرع، فقال له<sup>(٦)</sup>: شفاك الله كما شفيتني، أو كما قال<sup>(٧)</sup>.

وروى أيضاً شيخ الإسلام<sup>(٨)</sup> ما ذكره أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم<sup>(٩)</sup> في (الرد على

= و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٣١.

(١) تقدم ترجمته في ص ٣٠.

(٢) في (ذم الكلام): (والحلال).

(٣) (ذم الكلام) للهروي مخطوط، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) (وذكر أشياء) غير موجودة في (ذم الكلام).

(٥) في (ذم الكلام): (في).

(٦) (له) غير موجودة في (ذم الكلام).

(٧) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط: ص ٣٦٦.

(٨) أبو إسماعيل الهروي وقد تقدم ترجمته في ص ٢٦.

(٩) عبدالرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، أبو محمد (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) من كبار حفاظ الحديث، وكان بحرًا في =

الجهمية<sup>(١)</sup>، «حدثنا علي بن الحسن السلمي<sup>(٢)</sup>، سمعت أبي<sup>(٣)</sup> يقول: حبس هشام بن عبيدالله<sup>(٤)</sup> - \* وهو الرازي صاحب محمد ابن الحسن الشيباني\*<sup>(٥)(٦)</sup> - رجلاً في التجهم فتاب،

= العلوم ومعرفة الرجال، رحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده، له تصانيف كثيرة منها (الجرح والتعديل) و(التفسير) عدة مجلدات. وكتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيقة في الحفظ. راجع (تاريخ مولد العلماء، ووفياتهم) لابن زير الربيعي: ٦٥٨/٢. و(طبقات فقهاء الشافعية، لأبي عاصم العبادي: ص ٣٩-٤٣. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٣/٣٢٤-٣٢٨.

في (ط) في الهامش أن عبدالرحمن بن أبي حاتم المتوفى سنة/٢٩١هـ وهو خطأ فقد توفي سنة ٣٢٧هـ.

(١) (الرد على الجهمية) عزاه لابن أبي حاتم: الذهبي في (تذكرة الحفاظ): ٣/٨٣٠. وابن عبدالهادي في (طبقات علماء الحديث): ٣/١٨. والسبكي في (طبقات الشافعية): ٣/٣٢٥.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) هشام بن عبيدالله الرازي (٢٢١-١٠٠٠هـ) الفقيه، أحد الأعلام، تفقه على أبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، سمع مالك، وابن أبي ذئب، وعنه أبو حاتم، وأحمد بن الفرات، وجماعة، وقال هشام: لقيت ألفاً وسبعمائة شيخ، وأنفقت في العلم سبعمائة ألف درهم، قال أبو حاتم: صدوق، ما رأيت أعظم قدراً منه بالري، وقال ابن حبان: كان يهمل ويخطئ بالإثبات، له كتاب (صلاة الأثر).

راجع: (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) لابن أبي الوفاء القرشي الحنفي: ٣/٥٦٩ - ٥٧٠. و (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٣٨٧ - ٣٨٨. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤/٣٠٠ - ٣٠١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٦٦.

(٥) مابين النجنتين غير موجودة في (ذم الكلام).

(٦) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيان، أبو عبدالله (١٣٢ - ١٨٩هـ) الإمام، صاحب الإمام، الفقيه الأصولي، أصله من دمشق من قرية حرسا، =

فجيء به إلى هشام ليتمتحنه، فقال: الحمد لله على التوبة، أتشهد أن الله تعالى<sup>(١)</sup> على عرشه بائن من خلقه؟ فقال<sup>(٢)</sup>: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب<sup>(٣)</sup>.

قال شيخ الإسلام<sup>(٤)</sup>: «لشرح<sup>(٥)</sup> مسألة الينونة في (كتاب الفاروق)<sup>(٦)</sup> باب أغنى عن تكريره هاهنا»<sup>(٧)</sup>.

قال شيخ الإسلام<sup>(٨)</sup>: «وسألت يحيى بن

---

= صحب أبا حنيفة، وأخذ عنه الفقه، ثم عن أبي يوسف، وصنف الكتب، ونشر علم أبي حنيفة، وروى الحديث عن مالك، ودون (الموطأ) وحدث به عن مالك، تولى القضاء في زمن الرشيد، وله كتب بالفقه والأصول منها (المبسوط) و(الزيادات).

راجع: (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) لعبد القادر بن أبي الوفاء: ١٢٢/٣ - ١٢٧. و(مناقب الإمام أبي حنيفة، وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن) للذهبي: ص ٥٠-٦٠. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ١٨٤/٤ - ١٨٥ و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٣٤/٩ - ١٣٦.

(١) (تعالى) غير موجودة في (ذم الكلام).

(٢) في (ذم الكلام): (قال).

(٣) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط: ص ٣٧١.

(٤) أبو إسماعيل الهروي.

(٥) في (ط): (شرحت).

(٦) (الفاروق في الصفات) ذكره الذهبي في (العلو): ص ١٥٧. في (سير أعلام

النبلاء): ١٨/٥٤. ومن المآخذ على هذا الكتاب كما ذكره الذهبي وجود بعض الأحاديث الباطلة.

(٧) (ذم الكلام) للهروي، ص ٣٧١.

(٨) أي أبو إسماعيل الهروي.



عمار<sup>(١)</sup> عن أبي حاتم بن حبان البستي<sup>(٢)</sup> قلت<sup>(٣)</sup> : رأيت؟ قال<sup>(٤)</sup> : كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان<sup>(٥)</sup>، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله

(١) يحيى بن عمار بن العنيس الشيباني السجستاني، أبو زكريا (١٠٠٠-٤٢٢هـ) المحدث الواعظ، كان فصيحا مفوها، حسن الموعدة، رأسا في التفسير، أكمل التفسير على المنبر ستة اثنيتين وتسعين وثلاثمائة، ثم افتتح ختمة أخرى فمات وهو يفسر في سورة القيامة. راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٨١/١٧-٤٨٣. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٨. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٢٦/٣.

(٢) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي (٣٥٤-١٠٠٠هـ) المؤرخ الحافظ العلامة شيخ خراسان، صاحب (التصانيف) تولى قضاء سمرقند مدة، سمع أبا عبد الرحمن النسائي، والحسن بن سفيان، وأبا بكر بن خزيمة، وأمما لا يحصون من مصر إلى خراسان، حدث عنه الحاكم، ومنصور بن عبدالله البخاري، وأحمد بن هارون، وخلق كثير، قال الخطيب كان ثقة نبلا فهما، من مصنفاته (المسند الصحيح) و(الثقات) و(التاريخ).

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٩٢٠-٩٢٤/٣. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠٤-٩٢/١٦. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٣٧٤-٣٧٥. و(الرسالة) للكتاني: ص ٢٠.

(٣) أي أبو إسماعيل الهروي.

(٤) أي يحيى بن عمار.

(٥) سجستان: بكسر أوله وثانيه ناحية كبيرة، وولاية واسعة، ذهب بعضهم إلى أن سجستان اسم للناحية وأن اسم مدينتها زرنج، وبينها وبين هراة عشرة أيام، ثمانون فرسخا، وهي جنوب هراة، وأرضها كلها سبخة والرياح فيها لا تسكن أبدا.

راجع: (معجم البلدان) لياقوت الحموي ٤١-٣٧/٥.

فأخرجناه من سجستان»<sup>(١)</sup>

قلت<sup>(٢)</sup>: وقد أنكره<sup>(٣)</sup> طائفة من أهل الفقه والحديث، ممن يسلك في الإثبات مسلك ابن كُلاب<sup>(٤)</sup>، والقلاسي<sup>(٥)</sup>، وأبي الحسن<sup>(٦)</sup>، ونحوهم في هذه المعاني، ولا يكاد<sup>(٧)</sup> يتجاوز ما أثبتته أمثال هؤلاء، مع ماله من معرفة بالفقه والحديث كأبي حاتم هذا، وأبي سليمان الخطابي<sup>(٨)</sup> وغيرهما؛ ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يظن أنه متناقض، حيث يتأول تارة ويتركه

---

(١) (ذم الكلام) للهرودي، مخطوط، ص ٣٩٤.

(٢) أي شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) أي الحد.

(٤) تقدم ترجمته في ص ٧.

(٥) تقدم ترجمته في ص ٧.

(٦) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن (٢٦٠-٣٢٤هـ) من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، ومؤسس مذهب الأشاعرة، تتلمذ على الجبائي، حتى صار للمعتزلة إمامًا، فتاب منه ثم رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة كما هو واضح من مؤلفاته، وقد أظهر فضائح المعتزلة وقيائهم، من كتبه (مقالات الإسلاميين) و(الإبانة). راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٨٥/١٥ - ٩٠. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٥٩/٣ - ٢٦٠.

(٧) أي من يسلك مسلك ابن كلاب.

(٨) حمّد بن محمد إبراهيم بن الخطّاب البستي، أبو سليمان (٣١٩-٣٨٨هـ) فقيه محدث، ولغوي شاعر، من أهل بست بكابل، صاحب التصانيف، وكان ثقة من أوعية العلم. من كتبه (غريب الحديث) و(الغنية عن الكلام وأهله) راجع (إنباه الرواة) للقفطي: ١/١٢٥. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٠١٨/٣ - ١٠٢٠. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢٨٢/٣ - ٢٩٠.

أخرى، وليس بمتناقض فإن أصله أن يثبت<sup>(١)</sup> الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة، وهذه طريقة ابن عقيل<sup>(٢)</sup> ونحوه، وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر ابن الباقلاني<sup>(٣)</sup>، وهم<sup>(٤)</sup> مع هذا يثبتونها صفات معنوية<sup>(٥)</sup>.

(١) (يثبت) ساقطة من (ط)

(٢) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله البغدادي الظفري، أبو الوفاء (٤٣١-٥١٣هـ) الحنبلي المتكلم، كان يتوقد ذكاء، وكان بحر معارف، وظهر منه في بعض الأحيان انحراف عن السنة، وتأويل لبعض الصفات، ثم تاب بعد ذلك، أكبر تصانيفه كتاب (الفنون) وهو كتاب كبير جدًا. راجع (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٢/٢٥٩. (الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب: ١/١٤٢-١٦٣.

(٣) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر (٣٣٨-٤٠٣هـ) المتكلم على مذهب الأشعري، من أهل البصرة، وكانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة، وقد انتهت إليه رئاسة المالكيين في وقته، وقد صنف كتبًا كثيرة للرد على المخالفين منها (التمهيد) و(الانتصار لنقل القرآن). راجع (المنتظم) لابن الجوزي: ٧/٢٦٥. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٥/٣٧٨-٣٨٣. و(ترتيب المدارك) للقاضي عياض: ٤/٥٨٥-٦٠٢.

(٤) الضمير يعود إلى أبي حاتم والخطابي وغيرهما.

(٥) الصفات المعنوية وتقابلها الصفات النفسية.

فالصفات النفسية في تعريفها اختلاف قال القاضي الباقلاني وأتباعه ما لا يصح ارتفاعه مع بقاء الذات ككونها جوهرًا أو موجوداً.

وقال الجبائي وأصحابه من المعتزلة هي ما يقع به التماثل بين التماثلين والتخالف بين المتخالفين، كالسوادية والبياضية، وتسمى الصفات النفسية بصفات الأجناس، وعند الأشاعرة النافين للحال، الصفة النفسية: هي التي تدل =

قال الخطابي: في (الرسالة الناصحة)<sup>(١)</sup> له: «ومما يجب أن يعلم في هذا الباب ويحكم القول فيه، أنه لا يجوز أن يعتمد في الصفات إلا الأحاديث المشهورة التي<sup>(٢)</sup> قد ثبتت<sup>(٣)</sup> صحة أسانيدھا وعدالة ناقلیھا، فإن قومًا من أهل الحديث قد تعلقوا منها بألفاظ لا تصح من طريق السند، وإنما هي من رواية المفاريد والشواذ، فجعلوها أصلًا في الصفات وأدخلوها في جملتها، كحديث الشفاعة، وما روي فيه من قوله ﷺ: «فأعود إلى ربي فأجده بمكانه، أو في مكانه»<sup>(٤)</sup> فزعموا على هذا المعنى

= على الذات دون معنى زائد عليها ككونها جوهرًا أو ذاتًا أو شيئًا. وقد يقال هي ما لا يحتاج وصف الذات به إلى تعقل أمر زائد عليها، ومآل العبارتين واحد. ويقابلها الصفة المعنوية وهي التي تدل على زائد على الذات كالتحيز، وهو الحصول في المكان، ولا شك أنه صفة زائدة على ذات الجوهر، وكالحدوث إذ معناه كون وجوده مسبوقًا بالعدم عندهم وهو أيضًا معنى زائد على ذات الحادث.

راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢٤٤/٢-٢٤٥. (والتعريفات) للجرجاني: ص ١٣٨. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٧٢٩/١. راجع أيضًا (المعتمد) للقاضي أبي يعلى: ص ٤٤. و(درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ٣/٣٢٤.

(١) لم أجد معلومات حول الكتاب، ولا من نسب الكتاب إلى الخطابي ممن ترجم له، وقد أورد هذا النص الذي استشهد به المؤلف: البيهقي وابن الجوزي وعزوه إلى الخطابي دون ذكر الكتاب.

(٢) في (ط): (إذ).

(٣) في (ط): (ثبت).

(٤) هذا ليس حديث الشفاعة، وإنما هو حديث المعراج، وقد أشار إلى ذلك شيخ =

أن الله تعالى مكاناً، تعالى الله عن ذلك، وإنما هذه لفظة تفرد<sup>(١)</sup> بها في هذه القصة شريك بن عبدالله بن أبي نمر<sup>(٢)</sup> وخالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها، وسبيل مثل هذه الزيادة أن ترد ولا تقبل لاستحالتها؛ ولأن مخالفة أصحاب الراوي له في روايته كخلاف<sup>(٣)</sup> البينة، وإذا تعارضت البيتان سقطتا معاً، وقد تحتمل

الإسلام في ص ٦٨٣. فقال: هذا في حديث المعراج من رواية شريك ولكن غلط الخطابي في ذلك فاشتبه عليه حديث المعراج بحديث الشفاعة».

والحديث رواه البخاري في (صحيح البخاري): كتاب التوحيد/٣٧، ٢٠٥-٢٠٣/٨، وفي البخاري: (فعلاً به إلى الجبار فقال: وهو مكانه يارب خفف عنا فإن أمتي لا تستطيع هذا فوضع عنه عشر صلوات) ورواه مسلم في صحيحه مختصراً: الإيمان/٧٤. ح (٢٦٣)، ١٤٨-١٤٩/١ دون ذكر (وهو مكانه) ورواه ابن خزيمة في (التوحيد): ح (٣١٥)، ٥٢٨-٥٢١/١.

(١) ومما يؤكد أن الرواية ليست من رواية المفاريد والشواذ ما جاء في حديث الشفاعة، الذي رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/٢٤، ١٨٣-١٨٤/٨: (فيأتوني فاستأذن على ربي في داره) ومعنى في داره وفي مكانه واحد وهذه لم يتفرد بها شريك كما زعم الخطابي.

(٢) شريك بن عبدالله بن أبي نمر، تابعي، صدوق، روى عن أنس وابن المسيب روى عنه مالك والثوري وسليمان بن بلال وغيرهم، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن عدي: روى عنه مالك وغيره. فإذا روى عنه ثقة فإنه ثقة. ووهاه ابن حزم لأجل حديثه في الإسراء، وفي تقريب التهذيب، صدوق يخطئ، توفي في حدود سنة ١٤٠هـ.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٦٣-٣٦٤/٤. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٦٩-٢٧٠/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٥١/١. و(خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للخزرجي: ص ١٦٦.

(٣) في (ط): (كاختلاف).

هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها أن يجد ربه - عز وجل - بمكانه الأول من الإجابة في الشفاعة والإسعاف بالمسألة، إذ كان مرويًا في الخبر أنه يعود مرارًا/ فيسأل ربه تعالى في المذنبين من أمته كل ذلك يشفعه فيهم ويشفعه بمسألتهم<sup>(١)</sup> لهم<sup>(٢)</sup>.

قال: «ومن هذا الباب أن قومًا منهم زعموا أن الله حدًا، وكان أعلى ما احتجوا به في ذلك حكاية عن ابن المبارك قال علي بن الحسن بن شقيق<sup>(٣)</sup>: قلت لابن المبارك: نعرف ربنا بحد، أو نثبته بحد؟ فقال: نعم بحد<sup>(٤)</sup>. فجعلوه أصلًا في هذا

(١) في (ط): (ويشفعه في مسألتهم).

(٢) راجع: (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٤٤٢. (ودفع شبه التشبيه) لابن الجوزي: ص ٤٢-٤٣. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢/٢٣٦ ب- ٢٣٧ أ.

(٣) علي بن الحسن بن شقيق بن محمد بن دينار بن مشعب، أبو عبد الرحمن العيادي المروزي (...-٢١٥هـ) الإمام الحافظ شيخ خراسان، قدم بغداد، وحدث بها عن إبراهيم بن طهمان، وابن المبارك، وسفيان بن عيينة، وآخرين، روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم، كان حافظًا كثير العلم كثير الكتب، كتب الكثير حتى كتب التوراة والإنجيل وجادل اليهود والنصارى.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١١/ ٣٧٠-٣٧٢. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/ ٣٧٠. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١/ ٣٤٩-٣٥٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/ ٣٥. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٥٨. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/ ٣٥.

(٤) روى عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، في (كتاب السنة): رقم (٢١٦)، ١/ ١٧٤-١٧٥. قال: حدثني عبد الله بن أحمد بن شويه أبو عبد الرحمن قال سمعت علي بن الحسن يعني ابن شقيق يقول سمعت عبد الله =

الباب، وزادوا الحد في صفاته - تعالى الله عن ذلك -، وسبيل هؤلاء القوم عافانا<sup>(١)</sup> الله وإياهم - أن يعلموا أن صفات الله تعالى لا تؤخذ إلا من كتاب<sup>(٢)</sup>، أو من قول رسول الله ﷺ دون قول أحد من الناس كائنًا من كان، علت درجته أو نزلت، تقدم زمانه أو تأخر، لأنها لا تدرك من طريق القياس والاجتهاد فيكون فيها لقائل مقال، ولناظر مجال، على أن هذه الحكاية قد رويت لنا أنه قيل له: أتعرف ربنا بجد؟ فقال: نعم نعرف ربنا بجد (بالجيم) لا (بالحاء)، وزعم بعضهم أنه جائز أن يقال إن<sup>(٣)</sup> له تعالى حدًا لا كالحدود، كما نقول يد لا كالأيدي، فيقال له: إنما أحوجنا إلى أن نقول يد لا كالأيدي؛ لأن اليد قد جاء ذكرها في القرآن وفي السنة فلزم قبولها ولم يجز ردها، فأين ذكر الحد في الكتاب والسنة حتى نقول: حد لا كالحدود كما نقول يد لا كالأيدي؟! رأيت إن قال جاهل: رأس لا كالرؤوس قياسًا على قولنا يد لا كالأيدي، هل تكون الحجة عليه إلا نظيرما ذكرناه في الحد، من أنه لما جاء ذكر اليد وجب القول به، ولما لم يجيء ذكر

= يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وسمعته يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

قال: وسمعت عبدالله يقول: «نعرف ربنا عز وجل فوق سبع سموات على العرش بائن من خلقه بحد، ولا نقول كما قالت الجهمية هاهنا وأشار بيده إلى الأرض» والإمام البخاري في (خلق أفعال العباد)، ص ٣١. والبيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٤٢٧. وشيخ الإسلام الصابوني في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، ص ٢٠.

(١) في (ط): (عفانا).

(٢) أي كتاب الله.

(٣) (إن) ساقطة من (ط).

الرأس لم يجز القول به؟! .

قلت: أهل الإثبات المنازعون للخطابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه:

الرد على  
مقالة  
الخطابي من  
وجوه

أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه لو قالوا إن له صفة هي (الحد)، كما توهمه هذا الراد عليهم؛ وهذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة معينة يقال لها (الحد)، وإنما الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره، كما هو المعروف من<sup>(١)</sup> لفظ الحد في الموجودات، فيقال حد الإنسان، وحد كذا، وهي الصفات<sup>(٢)</sup> المميزة له، ويقال حد الدار والبستان، وهي جهاته وجوانبه المميزة له، ولفظ الحد في هذا أشهر في اللغة<sup>(٣)</sup> والعرف العام ونحو ذلك، ولما كان الجهمية يقولون

ليس لله صفة  
يقال لها الحد

(١) في (ط): (في)

(٢) في (ط): (من الصفات).

(٣) الحد في اللغة: الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر. وتمييز الشيء عن الشيء، وحد الشيء: منتهاه، ومنه أخذ حدود الأرض، وحدود الحرم، وفي الحديث في صفة القرآن: لكل حرف حد، ولكل حد مطلع، وجمعها حدود.

راجع: (تهذيب اللغة) لأبي منصور الأزهري، مادة (حد). و(معجم مقاييس اللغة) لأبي الحسين أحمد بن فارس مادة (حد) و(الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري، مادة (حدد). و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي مادة (الحد). و(تاج العروس من جواهر القاموس) للزبيدي، مادة (الحد).



ما مضمونه: إن الخالق لا يتميز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي تتميز بها ويجحدون قدره<sup>(١)</sup>، حتى يقول المعتزلة إذا عرفوا أنه حي عالم قدير قد عرفنا حقيقته وماهيته، ويقولون إنه لا يباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم ولا خارجه<sup>(٢)</sup>، ولا كذا ولا كذا، أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات، فبين ابن المبارك أن الرب سبحانه وتعالى على عرشه مباين لخلقه منفصل عنه، وذكر الحد لأن الجهمية كانوا يقولون: ليس له حد، وما لا حد له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مستلزم للحد، فلما سألوا أمير المؤمنين<sup>(٣)</sup> - في كل شيء - عبدالله بن المبارك بماذا نعرفه؟.

قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه. فذكروا له<sup>(٤)</sup> لازم ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه

(١) راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢١٢. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١٠٩/١.

(٢) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري، ص ٢١٢.

(٣) ذكر الذهبي في (تذكرة الحفاظ): ٢٧٦/١. في ترجمة ابن المبارك. قال أبو أسامة: هو أمير المؤمنين في الحديث.

وقال المؤلف - رحمه الله - في نسخة (ج) ١١٤/١: (عبدالله بن المبارك الذي يقال له أمير المؤمنين في كل شيء لجلالته في أنواع الفضائل).

وقال ابن حجر في (تقريب التهذيب) ٤٤٥/١: «عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير».

(٤) ساقطة من (ط)

الذي هو موجود فوق العرش، ومباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحد؟ قال: بحد<sup>(١)</sup>. وهذا يفهمه كل من عرف ما بين قول المؤمنين أهل السنة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة من الفرق.

الوجه الثاني: قوله<sup>(٢)</sup>: سبيل هؤلاء أن يعلموا أن صفات الله تعالى لا تؤخذ إلا من كتاب الله، أو من قول رسول الله ﷺ، دون قول أحد من الناس.

فيقولون<sup>(٣)</sup> له: لو وفيت أنت ومن اتبعته باتباع هذه السبيل، لم تحوجنا نحن وأئمتنا إلى نفي بدعكم<sup>(٤)</sup>، بل تركتم موجب الكتاب والسنة في النفي والإثبات.

لو التزم  
الخطابي  
وأبأه  
بالكتاب  
والسنة نفياً  
وإثباتاً لم  
يحتاجوا أهل  
السنة إلى نفي  
بدعهم

أما في النفي فنفتيم عن الله تعالى أشياء لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولا إمام من أئمة المسلمين، بل والعقل لا يقضي بذلك عند التحقيق، وقلتم إن العقل نفاهها، فخالفتكم الشريعة بالبدعة والمناقضة<sup>(٥)</sup> المعنوية، وخالفتكم العقول الصريحة، وقلتم ليس

(١) ومما يؤيد كلام شيخ الإسلام ما رواه عبدالله بن أحمد في كتاب السنة. راجع: ص ٤٠.

(٢) أي الخطابي.

(٣) أي أهل الإثبات.

(٤) في (ط): (بدعتكم).

(٥) المناقضة: لغة: إبطال أحد القولين بالآخر.

اصطلاحاً: هي منع مقدمة من مقدمات الدليل وشرط في المناقضة أن لا يكون المقدمة من الأوليات، ولا من المسلمات ولم يجوز منعها، وأما إذا كانت من التجريبيات والحدسيات والمتواترات فيجوز منعها لأنه ليس بحجة على الغير. (التعريفات) للجرجاني: ص ٢٥٠-٢٥١. و(جامع العلوم) للقاضي أحمد =

هو بجسم<sup>(١)</sup> ولا جوهر<sup>(٢)</sup> ولا متحيز<sup>(٣)</sup> ولا في جهة<sup>(٤)</sup> ولا يشار إليه بحس، ولا/ يتميز منه شيء من<sup>(٥)</sup> شيء، وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب، وأنه لا حد له ولا غاية تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر، أو يكون له قدر لا يتناهى [و]<sup>(٦)</sup> أمثال ذلك. ومعلوم أن الوصف بالنفي كالوصف بالإثبات، فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة، مع اتفاق السلف على ذم من ابتدع ذلك، وتسميتهم إياهم جهمية، وذمهم لأهل هذا الكلام؟!.

وأما في الإثبات فإن الله تعالى وصف نفسه بصفات ووصفه رسوله بصفات، فكتبت أنتم الذين تزعمون أنكم من أهل السنة

= نكري: ٣٣٧/٣ - ٣٣٨.

- (١) راجع تعريف الجسم: ص ١٥ .
- (٢) الجوهر: الموجود القائم بنفسه حادثاً كان أو قديماً، وبه تقوم الأعراض والكيفيات ومقابله العرض .
- راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١/ ٢٠٣ - ٢٠٧ . و (التعريفات) للجرجاني: ص ٨٣ - ٨٤ . و (المعجم الفلسفي) رقم (٣٧٦). ص ٦٤ . و (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١/ ٤٢٤ - ٤٢٧ .
- (٣) المتحيز: هو الحاصل في الحيز أو القابل بالذات أو التبعية للإشارة الحسية، وعند المتكلمين لا جوهر إلا المتحيز بالذات أي القابل للإشارة بالذات، وأما العرض فمتحيز بالتبع .
- راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢/ ٣٠٠ .
- (٤) راجع تعريف الجهة: ص ١٤ .
- (٥) في (ط): (عن) .
- (٦) ساقطة من (ك) والتصويب في (ط) وبه يتضح المعنى .

والحديث - دع الجهمية<sup>(١)</sup> والمعتزلة<sup>(٢)</sup> - تارة تنفونها وتحرفون<sup>(٣)</sup> نصوصها، أو تجعلونها لا تعلم إلا أمانى<sup>(٤)</sup>، وهذان مما عاب الله تعالى به أهل الكتاب قبلنا، وتارة تقرونها إقراراً تنفون معه ما أثبتته النصوص من أن يكون النصوص نفته؛ وتاركن من المعاني التي دلت عليه مالا ريب في دلالتها عليه؛ مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة<sup>(٥)</sup> من مخالفة صريح

(١) راجع تعريف الجهمية ص ١٣.

(٢) راجع تعريف المعتزلة ص ٧.

(٣) التحريف: لغة: التغيير وإمالة الشيء عن وجهه، يقال انحرف عن كذا أي مال وعدل. واصطلاحاً: هو التغيير لألفاظ الأسماء والصفات أو معانيها، وهو نوعان: (الأول): تحريف اللفظ: وهو العدول عن جهته إلى غيرها، إما بزيادة أو نقصان وإما بتغيير حركة إعرابية، أو غير إعرابية، فهذه أربعة أنواع: مثال ذلك نصب لفظ الجلالة في قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً)، وكقولهم في استوى استولى، (وجاء ربك) أي أمره، ويروى أن جهماً طلب من أبي عمرو بن العلاء أحد القراء أن يقرأ (وكلم الله موسى تكليماً) بنصب لفظ الجلالة. فقال له: هبني فعلت فما تصنع بقوله (وكلمه ربه) فبهت الجهمي.

(الثاني): التحريف المعنوي: وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما. كقولهم في قوله سبحانه وتعالى (وكلم الله موسى تكليماً) أي جرح قلبه بالحكم والمعارف تجريحاً.

راجع: (الصواعق المرسلّة) لابن قيم الجوزية: ٢١٥/١ - ٢١٩. (التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية) للشيخ عبدالعزيز بن ناصر الرشيد: ص ٢٢-٢٣.

(٤) قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة ٧٨] قال مجاهد: معناه إلا كذباً وقال غيره إلا تلاوة مجردة عن المعرفة من حيث إن التلاوة بلا معرفة المعنى تجري صاحبها مجرى أمنية تمنيتها على التخمين (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصبهاني: ص ٤٧٦.

(٥) المتناقض: هو الممتنع بالذات أي المشتمل على عناصر لا يمكن اجتماعها، =

المعقول، فأنت وأئمتك في هذا الذي تقولون إنكم تثبتونه: إما أن تثبتوا ما تنفونه<sup>(١)</sup> فتجمعوا بين النفي والإثبات، وإما أن تثبتوا ما لا حقيقة له في الخارج ولا في النفس. وهذا الكلام تقوله النفاة و<sup>(٢)</sup> المثبتة لهؤلاء كمثّل الأشعري والخطابي والقاضي أبي يعلى وغيرهم من الطوائف.

ويقول هؤلاء المُثَبِّتة: كيف سوغتم لأنفسكم هذه الزيادات في النفي، وهذا التقصير في الإثبات على ما أوجهه الكتاب والسنة، وأنكرتم على أئمة الدين ردهم لبدعة ابتدعها الجهمية، مضمونها إنكار وجود الرب تعالى وثبوت حقيقته، وعبروا عن ذلك بعبارة<sup>(٣)</sup> فثبتوا تلك العبارة [ليبينوا]<sup>(٤)</sup> ثبوت المعنى الذي نفاه أولئك؟! فأين في الكتاب والسنة أنه يحرم رد الباطل بعبارة

= والحدان المتناقضان هما اللذان لا يمكن تحقق أحدهما دون انتفاء الآخر، كالإنسان والالإنسان، وقد يراد بالمتناقض النقيض؛ لأن النقيضين عند العلماء هما: الأمران المتمانعان بالذات، أي الأمران اللذان يتمانعان بحيث يقتضي تحقق أحدهما لذاته في نفس الأمر انتفاء الآخر وبالعكس، كالإيجاب والسلب، فإنه إذا تحقق الإيجاب بين الشئين انتفى السلب وبالعكس، ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين، أي أن النقيضين لا يجمعان ولا يرتفعان.

راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١٤١٣/٦. و(الرسالة التدمرية) لابن تيمية: ص ١٢، ٤٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣٣٢/٢. و(المعجم الفلسفي) ليوسف كرم ومراد وهبة ويوسف شلال: ص ٥٠.

(١) في (ك): (ينفونه) والتصويب من (ط).

(٢) الواو ساقطة في (ط).

(٣) علق المحقق في (ط) فقال: (أي بعبارة الحد).

(٤) في المخطوط (ك) (ليثبتوا)، والتصويب من (ط).

مطابقة له، فإن هذا اللفظ لم ثبت به صفة زائدة على ما في الكتاب والسنة؛ بل بينا به ما عطله المبطلون من وجود الرب تعالى ومباينته لخلقه وثبوت حقيقته.

ويقولون<sup>(١)</sup> لهم: قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل على أن الله تعالى له حد يتميز به عن المخلوقات<sup>(٢)</sup>. وأن بينه وبين الخلق انفصلاً ومباينة. بحيث يصح معه أن يعرج الأمر إليه، ويصعد إليه، و يصح أن يجيء هو ويأتي، كما سنقرر هذا في موضعه، فإن القرآن يدل على المعنى تارة بالمطابقة<sup>(٣)</sup>، وتارة

(١) أي المثبته.

(٢) راجع نسخة (ط) ٤٢٨/١ - ٤٢٩ أو نسخة (ك) ٢٣٥ ب وفيه عن الخلال قال أخبرنا أبو بكر المروزي، قال سمعت أبا عبد الله قيل له: روي عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد. قال قد بلغني ذلك عنه وأعجبه ثم قال أبو عبد الله: ﴿ هَلْ يَظُنُّونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ ﴾ ثم قال: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾.

قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي يعقوب ابن العباس قال كنا عند أبي عبد الله قال: فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له كيف نعرف ربنا؟ قال في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد. فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد، قال لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ ﴿ ءَأَمِنُم مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وهو على عرشه وعلمه مع كل شيء.

(٣) المطابقة: دلالة اللفظ بالنسبة إلى تمام مسماه، كدلالة لفظ البيت على معنى البيت.

راجع: (المستصفى في علم الأصول) للغزالي: ص ٢٠، و(المحصول في =

بالتضمن<sup>(١)</sup>، وتارة بالالتزام<sup>(٢)</sup>. وهذا المعنى يدل عليه القرآن تضمناً أو التزاماً.

ولم يقل أحد من أئمة السنة: إن «السنّي» هو الذي لا يتكلم إلا بالألفاظ الواردة التي لا يفهم معناها؛ بل من فهم معاني النصوص فهو أحق بالسنة ممن لم يفهمها، ومن دفع ما يقوله المبطلون مما يعارض تلك المعاني، وبين أن معاني النصوص تستلزم نفي تلك الأمور المعارضة لها فهو أحق بالسنة من غيره، وهذه نكت لها بسط له موضع آخر<sup>(٣)</sup>.

= علم أصول الفقه) للفخر الرازي: ٢٩٩/١ - ٣٠٠. (وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل) لابن قدامة: ص ٥٠.

(١) التضمن: دلالة اللفظ على جزء داخل في المسمى من حيث هو كذلك، كدلالة لفظ البيت على السقف.

راجع: (المستصفى) للغزالي: ص ٢٠. و(المحصول) للرازي: ٣٠٠/١. و(وروضة الناظر) لابن قدامة: ص ٥٠.

(٢) الالتزام: دلالة اللفظ على جزء خارج عن المسمى، كدلالة الشمس طالعة على النهار.

راجع (المستصفى) للغزالي: ص ٢٠. و(المحصول) للرازي: ٣٠٠/١ - ٣٠١. و(وروضة الناظر) لابن قدامة: ص ٥٠-٥١. و(كشف اصطلاح الفنون) التهانوي: ١٣٠٤/٥.

(٣) الواجب في هذا الباب - أعني باب الصفات -، أن نثبت ما أثبتته الله ورسوله، وما نفاه الله ورسوله نفياً، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني.

أما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها. مثل لفظ المركب، والجسم، والمتحيز، والجوهر، والجهة، =

[وممن] <sup>(١)</sup> نفى لفظ (الحد) أيضًا من أكابر أهل الإثبات أبو نصر السجزي <sup>(٢)</sup> قال في رسالته <sup>(٣)</sup> المشهورة إلى أهل زَيد <sup>(٤)</sup> :  
«وعند أهل الحق أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته، \* وأن  
الأمكنة غير خالية من علمه، وهو بذاته <sup>(٥)</sup> تعالى فوق العرش

= والعرض، والحيز، ونحو ذلك، فليس لأحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى  
يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها  
معنى يخالف خبر الرسول أنكره.

راجع: (الرسالة التدمرية): ص ٨٥. (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن  
تيمية: ١١٠/١، ٣٠٧/٣ - ٣٠٨، ٤٢٩/٥ - ٤٣٠، ١٣/٦ - ١٤،  
١١٦/١٢ - ١١٧، ٣٠٤/١٣ - ٣٠٥، ١٤٥ - ١٤٦، ٣٥٣/١٧ - ٣٥٤، ٣٥٢ - ٣٤٩.  
و(شرح الطحاوية في العقيدة السلفية) للقاضي علي بن أبي العز الحنفي:  
ص ١٦٢ - ١٦٥.

- (١) في (ك): (ومن) وما أثبتناه في (ط) هو الأظهر.
- (٢) عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي، الوائلي البكري، أبو نصر (١٠٠٠-٤٤٤هـ)  
الإمام الحافظ، علم السنة، أصله من سجستان، ونسبته إليها على غير قياس.  
نزيل الحرم ومصر، وصاحب (الإبانة الكبرى) في مسألة القرآن، وهو كتاب  
طويل في معناه، ذال على إمامة الرجل وبصره بالرجال والطرق. راجع (تذكرة  
الحفاظ) للذهبي: ١١١٨/٣ - ١١٢٠. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي:  
١٧/٦٥٤ - ٦٥٧. و(الرسالة) للكتاني: ص ٣٩.
- (٣) (رسالة إلى أهل زيد) يتطرق الكتاب إلى موضوع إثبات أن كلام الله عز وجل  
بحرف وصوت والرد على من أنكر ذلك وقام بتحقيقه محمد باكريم باعبدالله  
وذلك لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية.
- (٤) زيد: بفتح أوله وكسر ثانيه، ثم ياء مثناة من تحت، اسم وادٍ به مدينة يقال  
لها الحصيب، ثم غلب اسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة  
باليمن، ينسب إليها جمع كثير من العلماء.
- راجع: (معجم البلدان) لياقوت الحموي: ١٣١/٢ - ١٣٢.
- (٥) ما بين النجمتين غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).



بلا كيف بحيث لا مكان»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: «فاعتقاد<sup>(٢)</sup> أهل الحق أن الله سبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup> فوق العرش بذاته من غير مماسة، وأن الكَرَامِيَّة<sup>(٤)</sup> ومن تابعهم على القول بالمماسة<sup>(٥)</sup> ضلال<sup>(٦)</sup>».

وقال: «وليس من قولنا إن الله<sup>(٧)</sup> فوق العرش تحديد له<sup>(٨)</sup>، وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمن العرش إلى ما تحت الثرى محدود، والله سبحانه وتعالى<sup>(٩)</sup> فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد، لاتفاقنا أن الله تعالى<sup>(١٠)</sup> كان ولا مكان ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان»<sup>(١١)</sup>.

قال: «وإنما يقول بالتحديد من يزعم أنه سبحانه وتعالى<sup>(١٢)</sup> على<sup>(١٣)</sup> مكان، وقد علم أن الأمكنة محدودة، فإن<sup>(١٤)</sup> كان فيها

---

(١) (الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي: ص ١٥٤.

(٢) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (واعتقاد).

(٣) (وتعالى) غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).

(٤) راجع تعريف الكَرَامِيَّة ص ٩.

(٥) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (المماسة).

(٦) (الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي: ص ١٤٩-١٥١.

(٧) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (الله سبحانه).

(٨) (له) غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).

(٩) (وتعالى) غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).

(١٠) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (سبحانه).

(١١) (الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي: ص ١٥٧.

(١٢) (وتعالى) غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).

(١٣) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (بكل).

(١٤) في (الرد على من أنكر الحرف والصوت): (فيذا).

بزعمهم كان محدودًا، وعندنا أنه مباين للأمكنة ومن حلها،  
وفوق كل محدث، فلا تحديد لذاته<sup>(١)</sup> في قولنا<sup>(٢)</sup>. هذا  
لفظه<sup>(٣)</sup>.

وأما قول الرازي: «وذكر أبو معشر المنجم<sup>(٤)</sup> أن سبب إقدام  
الناس على اتخاذ عبادة الأوثان دينًا لأنفسهم: هو أن القوم في  
الدهر الأقدم كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله  
العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا - هو أكبر  
الأوثان - على صورة الإله، وأوثانًا [أخرى]<sup>(٥)</sup> - أصغر من ذلك  
الوثن - على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على  
اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة، فثبت أن دين عبادة الأصنام

(١) (لذاته) غير موجودة في (الرد على من أنكر الحرف والصوت).

(٢) (الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي: ص ١٥٨.

(٣) جملة (هذا لفظه) تعقيب شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٤) جعفر بن محمد بن عمر البلخي، أبو معشر (٢٧٢-١٠٠ هـ) المنجم المشهور،

كان أولاً من أصحاب الحديث، وكان يضاغن الكندي، ويغري به العامة،  
ويشنع عليه بعلوم الفلاسفة، فدرس عليه الكندي من حسن له النظر في علوم  
الحساب والهندسة، فدخل في ذلك فلم يكمله، فعدل إلى علم أحكام  
النجوم، وانقطع شره عن الكندي، ويقال إنه تعلم النجوم بعد سبع وأربعين  
سنة من عمره، وكان أعلم الناس بتاريخ الفرس. وأخبار سائر الأمم، وعمر  
طويلاً، له كتب كثيرة، وقد ترجمت بعضها إلى اللغة اللاتينية، والإنكليزية،  
منها (الألوف في بيوت العبادات) و (المدخل الكبير) و (هيئة الفلك).

راجع: (الفهرست) لابن النديم، ص ٣٣٥-٣٣٦. و (وفيات الأعيان) لابن  
خلكان، ١/ ٣٥٨-٣٥٩. و (أخبار العلماء بأخبار الحكماء) للقفطي:  
ص ١٠٦-١٠٧.

(٥) ساقط من (ك) وما أثبتناه في (أساس التقديس) و (ط).

كالفرع على مذهب المشبهة»<sup>(١)</sup>.

فالكلام على هذا من وجوه:

رد المؤلف  
من وجوه

لا يحق  
للرازي  
وسلف  
الجهمية  
الذين اتهموا  
بالمشركين أن  
يذموا أهل  
التوحيد  
٢٤٠/١ ك

أحدها: أنه من العجب أن يذكر عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان لما ارتد عن دين الإسلام، / وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان في كتابه الذي سماه: (السر المكتوم، في السحر ومخاطبة النجوم)<sup>(٢)</sup>، وقد قيل إنه صنفه لأم الملك<sup>(٣)</sup> علاء الدين محمد

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٨.

والرازي حين يعزو هنا سبب عبادة الأصنام إلى مذهب المشبهة استنادًا إلى مقالة أبي معشر، نراه يناقض هذا القول ويرى أن عبادة الأصنام أحدث من دين الصابئة عباد النجوم، فيقول في كتابه (اعتقاد فرق المسلمين والمشركون): ص ٩٠: فاعلم أن عبادة الأصنام أحدث من هذا الدين - أي دين الصابئة - لأنهم كانوا يعبدون النجوم عند ظهورها، ولما أرادوا أن يعبدوها عند غروبها لم يكن لهم بدٌّ من أن يصوروا الكواكب صورًا ومثلاً، فصنعوا أصنامًا واشتغلوا بعبادتها، فظهر من ها هنا عبادة الكواكب».

(٢) (السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم) الكتاب من أشهر الكتب في هذا الباب وقد رد على الرازي الشيخ زين الدين سيريجا في كتاب سماه (انقضااض البازي في انقضااض البازي) وللسر المكتوم نسخ خطية في إستانبول وقد طبع في بومباي بالهند.

(٣) أم الملك علاء الدين: أسرها التتر مع من أسروا من نساء الملك وأمواله، وكان سبب ذلك أن والده خوارزم شاه لما سمعت بما جرى على ولدها، وسقوط بلاد مازندان وما فعلوا بها من قتل ونهب وإحراق، خافت وفارقت خوارزم، وقصدت نحو الري لتصل إلى أصفهان وهمذان وبلد الجبل تمتنع فيها، فصادفها التتر في الطريق فأخذوها وما معها قبل وصولها إلى الري.

راجع: (الكامل) لابن الأثير: ١٢/٣٧٢-٣٧٣.

ابن تكش أبي جلال الدين<sup>(١)</sup>، وأنها<sup>(٢)</sup> أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب، والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب، وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عبد القمر، وأن في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر، فمن تكون هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان كيف يصلح أن يذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لا يشركون به شيئاً، ولم يعبدوا لا شمساً، ولا قمراً، ولا كوكباً، ولا وثناً، بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم أبو معشر والرازي وغيرهما مدة؟! وإن كانوا قد رجعوا عن هذه الردة إلى الإسلام فإن سرائرهم عند الله؛ لكن لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفر وردة إذا كان من مسلم، وأن مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم،

(١) في (ط) علاء الدين بن محمد أبي بكر بن جلال الدين. وما أثبتناه في (ك) هو الأظهر.

وهو: علاء الدين محمد بن تكش بن ألب رسلان (٢١٧-٥٠٠هـ). تسلم زمام الحكم بعد وفاة والده، وكان عالماً بالفقه والأصول وغيرهما، وكان معظماً لأهل الدين مكرماً للعلماء محباً لهم محسناً إليهم يكثر مجالستهم ومناظرتهم بين يديه، وكان غير متنع ولا مقبل على اللذات، إنما همه في الملك وتدييره وحفظه وحفظ رعاياه، خاض مع جيرانه حروباً كثيرة وضم إلى ملكه بلاداً واسعة، وقاتل الملاحدة. ولما بدأ غزو التتار بقيادة جنكيزخان على البلاد الإسلامية، قام بالتصدي لهم، وحاربهم في عدة مواقع، وتغلب عليه التتر، فهرب منهم إلى قلعة له وسط بحر طبرستان، ومات بها.

راجع: (الكامل) لابن الأثير: ١٥٢/١٢، ١٥٣، ١٥٧، ٣٦٩-٣٧٤. و(البداية والنهاية) لابن كثير، ٨٢/١٣، ٨٨-٨٦.

(٢) في (ط): (هو أنها).

فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده الذين يرون جهاد هؤلاء المشركين ومن ارتد إليهم من أعظم الواجبات وأكبر القربات، كيف يصلح أن يعييبهم بعض المرتدين إلى المشركين بأنهم يوافقون المشركين على أصل الشرك؟! وهؤلاء لا يؤمنون بالله وبما أنزل إلى أنبيائه، وما أشبه حال هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَقِفُونَ مِثَآءً... إِلَى قَوْلِهِ... عَنْ سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (٦٠-٥٩) [المائدة: ٦٠-٥٩] فإن هؤلاء النفاة الجهمية منهم من عبد الطاغوت وأمر بعبادته، ثم هؤلاء يعييبون من آمن بالله ورسوله؟!.

يوضح ذلك أن هذا الرازي اعتمد في الإشراك وعبادة الأوثان على مثل «تنكلوشا»<sup>(٢)</sup> البابلي<sup>(٣)</sup> «ومثل طمطم الهندي»<sup>(٤)</sup> ومثل

(١) ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَقِفُونَ مِثَآءً ٭ إِلَّا أَن ءَامَنَآ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن تَقْرَءُوا ٱلْقُرْءَانَ ٭ هَلْ تَسْمَعُونَ ٭ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّن ذَٰلِكَ مُّؤَبَّةً عِنْدَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقُرَدَ ٭ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّاغُوتَ ٭ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَآناً وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٥٩ - ٦٠].

(٢) في (ط): (تنكلوشاه).

(٣) في (الفهرست) لابن النديم، ص ٣٢٩. تينكلوس البابلي أحد السبعة العلماء الذين رد إليهم الضحاك - الملك - البيوت السبعة التي بنيت على أسماء الكواكب السبعة، وله من الكتب، كتاب (الوجوه والحدود).

وقال حاجي خليفة في (كشف الظنون) ١/ ٧٤٥ هو تينكلوش صاحب كتاب درج الفلك.

(٤) طمطم الهندي: لم أعثر له على ترجمة وإنما وجدت في (كشف الظنون) لحاجي خليفة: ١٤٣٥/٢. هذه الجملة: (كتاب طمطم الهندي) دون أي تعليق على الكتاب أو المؤلف وقد ذكر كتابه ابن تيمية في (الرد على المنطقيين) ص ٢٨٧، وقد أورد الرازي قوله في كتاب (المطالب العالية) ١٧٦/٨ عند الحديث عن الأفلاك.

«ابن وحشية»<sup>(١)</sup> أحد مرده المتكلمين بالعربية، ومعلوم أن الكلدانيين<sup>(٢)</sup> والكشديانيين<sup>(٣)</sup> من أهل بابل<sup>(٤)</sup> وغيرهم أتباع

(١) أحمد بن علي بن قيس بن مختار بن عبد الكريم بن حريثا بن علاطيا الكسداني، أبوبكر المعروف بابن وحشية، من أهل قُسَيْن، ومعني الكسداني نبطي، عالم بالكيما، وكان يدعي أنه ساحر يعمل أعمال الطلسمات، ويعمل الصنعة، مات بعد سنة ٢٩١هـ. وله مصنقات في السحر والكيما منها (السحر الكبير) و(مذاهب الكلدانيين في الأصنام) و (الأصول الكبيرة في الصنعة).

راجع: (الفهرس) لابن النديم: ص ٣٧٢، ٤٢٣.

(٢) الكلدانيون يطلق هذا الاسم على تلك الأمة التي يرجح أنها نزحت من جنوب الجزيرة العربية فسكنت العراق وأقاموا ملكهم هناك بعد قضائهم على السومريين وعرفت بلادهم باسم بابل، وقد بعث الله إليهم إبراهيم الخليل يدعوهم إلى عبادة الله وحده ونبذ الأوثان التي كانوا يعبدونها، وذلك أيام ملك النمرود بن كنعان، وتسمى مملكة بابل الثانية بالإمبراطورية الكلدانية، وقد تقدم الكلدانيون في التنجيم حتى غدا كلمة كلداني تعني التنجيم.

راجع: (البداية والنهاية) لابن كثير: ١/ ١٤٠-١٤٩. و(تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار) تأليف محمد عزة دروزة: ٣/ ٢٠ - ٤١. و(الموسوعة العربية الميسرة) بإشراف محمد شفيق غربال: ص ١٤٧٢.

(٣) الكشديانيون: وهم سكان حران الصابئة الذين يعبدون الكواكب السبعة وبينون لها الهياكل والصور، وقد هاجر إليهم إبراهيم - عليه السلام - عندما ترك أرض قومه من الكلدانيين في بابل فاستوطن حران، وهناك دعا الناس إلى عبادة الله وحده وترك عبادة النجوم، وذكر ابن كثير في تفسيره: ١/ ١٤٥ أن السحر ثمانية (الأول) سحر الكلدانيين والكشديانيين الذين كانوا يعبدون الكواكب السبعة المتحيرة وهي السيارة، وكانوا يعتقدون أنها مدبرة العالم وأنها تأتي بالخير والشر، وهم الذين بعث الله إليهم إبراهيم الخليل - ﷺ - مبطلا لمقاتلهم وراذلا لمذهبهم.

راجع: (البداية والنهاية) لابن كثير: ١/ ١٤٠، ١٥٠. و(تاج العروس) للزبيدي مادة(كشد).

(٤) بابل: بكسر الباء اسم ناحية منها الكوفة والحلة، ينسب إليها السحر والخمر، =

«نمرود بن كنعان البابلي»<sup>(١)</sup> وغيره، وأهل الهند هم أعظم الأمم شرًا، وهم أعداء إبراهيم الخليل إمام الحنفاء، فكيف يكون أتباع هؤلاء المشركين أعداء إبراهيم الخليل - عليه السلام - مُعَيَّرِينَ بِأَتْبَاعِ الْمُشْرِكِينَ لِأَهْلِ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ، الَّذِينَ اتَّبَعُوا إِبْرَاهِيمَ وَآلَ إِبْرَاهِيمَ فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَعِبَادَتِهِ؟! فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ يَنْكُرُونَ حَقِيقَةَ خَلْقِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٢)</sup> لِلَّهِ<sup>(٣)</sup> تَعَالَى وَتَكْلِيمِهِ، كَمَا أَنْكَرَهُ سَلَفُهُمْ أَعْدَاءُ الْخَلِيلِ وَأَعْدَاءُ الْكَلِيمِ.

= قال أبو معشر: الكلدانيون هم الذين كانوا ينزلون بابل في الزمن الأول، واختلف في أول من سكنها ف قيل نوح - عليه السلام - وهو أول من عمرها، وقيل من بناها الضحاك وقيل بناها بيوراسب الجبار، واشتق اسمها من المشتري، لأن بابل باللسان البابلي الأول اسم للمشتري. راجع: (معجم البلدان) لياقوت الحموي: ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(١) نمرود وهو بن كوش بن كنعان بن حازم بن نوح، عدو الله وعدو إبراهيم، الذي كذب بما جاء به من عند الله، وكان عاملاً للزهد الذي زعم بعض من زعم أن نوحاً أرسل إليه، وقال جماعة من السلف: كان ملكاً برأسه، وقد أحاط ملكه بمشارك الأرض ومغاريها، وكان ببابل، وتمادى نمرود في غيه وتمرده على ربه - مع إملاء الله تعالى له أربعمئة عام - بأن أمر بإحراق خليل الرحمن حين دعاه إلى توحيد الله والبراءة من الآلهة والأوثان، ونجى الله الخليل وسلط على عدوه بعوضة توغلت في خياشيمه فمكث أربعمئة سنة يعذب بها في حياته الدنيا.

قلت وهذا يحتاج إلى دليل.

راجع: (تاريخ الطبري) أو (تاريخ الأمم والملوك): ٢٨٧/١ - ٢٩٠. و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير: ٩٤/١ - ١٠٠. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ١٤٨/١.

(٢) (إبراهيم) ساقط في (ط).

(٣) في (ط): (الله).

وأول من أظهر في الإسلام التجهم - وهذا المذهب الذي نصره الرازي وأبو معشر ونحوهما - هو الجعد بن درهم<sup>(١)</sup> فضحى به خالد بن عبدالله القسري<sup>(٢)</sup>، وخطب الناس يوم النحر فقال: ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإني مٌضح بالجعد ابن درهم<sup>(٣)</sup> إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولا كلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه<sup>(٤)</sup>.

(١) جعد بن درهم (... - نحو ١١٨هـ)، من الموالى، عداده من التابعين، مبتدع ضال، له أخبار في الزندقة، أظهر مقالته بخلق القرآن، وزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، وقتله على ذلك بالعراق خالد القسري يوم النحر والقصة مشهورة.

راجع: (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٣٩٩/١. و(لسان الميزان) لابن حجر: ١٠٥/٢، و(تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس) للديار بكرى: ٣٢٢/٢. و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير: ٢٦٣/٥. قلت: عداده من التابعين في الزمن لا في الاتباع.

(٢) خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد القسري، من بَجِيلَة، أبو الهيثم (٦٦-١٢٦هـ) أمير العراقيين، وأحد خطباء العرب وأجوادهم، يمانى الأصل من دمشق، تولى إمارة مكة المكرمة سنة تسع وثمانين زمن الوليد وسليمان، فبقي بها سبع سنين ثم ولاه هشام إمارة العراقيين سنة ست ومائة، وعزله هشام سنة عشرين ومائة، هو الذي قتل جعد بن درهم.

راجع: (تهذيب تاريخ دمشق) لعبدالقادر بدران: ٧٠-٨٣/٥. و(تاريخ ابن خلدون) المسمى بكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر): ١٠٥-١٠٦. و(الأغاني) لأبي فرج الأصفهاني: ٣١٢-٣١٣، ٣٧٩-٣٨١.

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٤) راجع: (لسان الميزان) لابن حجر: ١٠٥/٢، و(تاريخ الخميس) للديار بكرى: ٣٢٢/٢. و(الكامل) لابن الأثير: ٢٦٣/٥.



فهذا أول الجهمية نفاة الصفات في هذه الأمة، هو مكذب بحقيقة ما خص الله به إمام الحنفاء المخلصين الذي يعبدون الله لا يشركون به شيئاً، وكليم الله الذي اصطفاه برسالاته وبكلامه، والله تعالى يفضل هذين الرسولين ويخصهما في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (١٨) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى (١٩) ﴿[الأعلى: ١٨-١٩] وقوله: ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بَمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ (٣٦) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ (٣٧) [النجم: ٣٦-٣٧] وهما اللذان رآهما رسول الله ﷺ ليلة المعراج فوق الأنبياء كلهم في السماء السادسة والسابعة، فرأى أحدهما في السادسة<sup>(١)</sup>، ورأى الآخر في السابعة<sup>(٢)</sup>، وقد جاءت الأحاديث التي في الصحيح بعلو هذا وعلو هذا<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان سلف الجهمية ومخاطبو الكواكب هم من أعظم المشركين المعادين لرسول الله تعالى الأمرين بعبادة الله تعالى

(١) هو موسى - عليه السلام - .

(٢) هو إبراهيم - عليه السلام - .

(٣) روى أئمة الحديث حديث المعراج من طرق مختلفة فقد روى البخاري في صحيحه : الصلاة/١، ٩١-٩٢، بدء الخلق /٤، ٦، ٧٨٧٧. والأنبياء/٥، ٤/١٠٨-١٠٦. والأنبياء/٤، ٤٣، ١٣٧-١٣٨. والتوحيد/٣٧، ٨/٢٠٣-٢٠٥. ومسلم في صحيحه : الإيمان/٧٤ ح (٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢)، ١/١٤٥-١٥٤ والترمذي في سننه : تفسير القرآن/ سورة بني إسرائيل، ح (٥١٣٧)، ٤/٣٦٢-٣٦٣ والنسائي في سننه : الصلاة/ فرض الصلاة، ١/٢١٧-٢٢٤ والإمام أحمد في مسنده : ١/٢٥٧، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٧، ٤٢٢، ٢/٣٥٣، ٣/١٤٨، ٥/١٤٣-١٤٤.

وحده لا شريك له، كيف يصلح لهم أن يعيبوا أهل الإيمان بالله ورسوله، الذين يقرون بتوحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، يقرون بتوحيد الله العلمي القولي كال்தوحيد الذي ذكره في سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ١-٣] <sup>(١)</sup> ﴿قُلْ يَتَّيْنَهَا الْكَافِرُونَ ۝ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ۝ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝﴾ [الكافرون: ١-٦] كيف يصلح لأولئك الذين أشركوا، وائتموا بالمشركين في نقيض التوحيد من هذين الوجهين، فأمرُوا بعبادة غير الله ودعائه، ورغبوا في ذلك وعظموا قدره؛ وجهلوا <sup>(٢)</sup> من ينكر ذلك وينهى عنه؛ وأنكروا من أسماء الله تعالى وصفاته وحقيقة عبادته مالا يتم الإيمان والتوحيد إلا به؛ كيف يصلح لهؤلاء أن يعيبوا أولئك باتباع المشركين؟! ويجعلوا موافقيهم على هذا الكفر أعظم قدرًا من أولئك المؤمنين الذين ليس لهم نصيب من قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلَّا يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَلْمَنِ السَّاعِي ۚ﴾ [النساء: ٥١-٥٢]؟! <sup>(٣)</sup>

(١) لعل في الكلام سقطاً تقديره ويقرون بتوحيد الله الإرادي الطلبي كال்தوحيد الذي ذكره في سورة قل يا أيها الكافرون.

(٢) أي نسبوه إلى الجهل.

(٣) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَلَّا يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَلْمَنِ السَّاعِي ۚ﴾ [النساء: ٥١-٥٢].

فإن سبب نزول هذه الآية ما فعله كعب بن الأشرف<sup>(١)</sup> رئيس اليهود من تقديمه لدين المشركين على دين المؤمنين، لما كان بينه وبين المؤمنين من العداوة<sup>(٢)</sup>، فمن آمن بالجبت

(١) هو: كعب بن الأشرف الطائي (٣٠٠هـ) شاعر جاهلي من بني نبهان من طيئ، كانت أمه من بني النضير، فدان باليهودية، وكان سيّدًا في أخواله، يقيم في حصن له قرب المدينة، أدرك الإسلام ولم يسلم، وكان عدوًّا لله ولرسوله، يهجو النبي ﷺ وأصحابه، ويحرض عليهم كفار قريش في شعره، ثم خرج إلى مكة بعد بدر فجعل يرثي قتلى بدر ويحرض قريشًا، وعاد إلى المدينة فشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم، فطلب حينئذ رسول الله ﷺ من أصحابه قتله، فقتلوه وحملوا رأسه في مخلاة إلى المدينة، ف قيل إنه أول رأس حمل في الإسلام، وقيل بل رأس أبي عزة الجمحي.

راجع: (السيرة النبوية) لابن هشام: ٥١/٢ - ٥٧. (الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام) للسهيلى: ٤١٣/٥ - ٤١٦. و(إمتاع الأسماع بما للرسول في الأبناء والأموال والحفدة والمتاع) للمقريزي: ١٠٧/١ - ١٠٩. و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير: ١٤٣/٢ - ١٤٤.

(٢) روى الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في (تفسير الطبري): ح (٩٧٨٦) ٤٦٧/٨ - ٤٦٩. عن ابن عباس - رضي الله عنه -: قال لما قدم كعب بن الأشرف مكة، قالت له قريش، أنت حبر أهل المدينة وسيدهم؟ قال: نعم: قالوا: ألا ترى إلى هذا الصنوبر المنبر من قومه، يزعم أنه خير منا، ونحن أهل الحجيج، وأهل السدانة، وأهل السقاية. قال أنتم خير منه. قال فأنزلت ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۖ﴾ وأنزلت ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ وَالْطَّاغُوتِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ يَلْعَنَ اللَّهَ فَلَنْ يَحْدَلَ نَصِيرًا ۖ﴾. وروى بنحوه أيضًا الطبري عن عكرمة: ح (٩٧٨٨)، ح (٩٧٨٩)، ٤٦٧/٨ وعن قتادة ح (٩٧٩٣)، ٤٧٠/٨، وعن السدي، ح (٩٧٩٠)، ٤٦٩/٨ - ٤٧٠ وروى بنحوه الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (أسباب النزول) عن عكرمة ص ١٤١ - ١٤٩.

وروى بنحوه أيضًا الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (المعجم الكبير) عن ابن عباس: ح (١١٦٤٥)، ٢٥١/١١.

- هو السحر<sup>(١)</sup> - والطاغوت، - وهو ما عظم/ بالباطل من دون الله تعالى. مثل رؤساء المشركين<sup>(٢)</sup> -، وله من علوم المسلمين ماله، ففيه شبه من ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٥١] الذين ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. وإذا كان هؤلاء يتعصبون لأولئك المشركين وينصرونهم ويذمون المؤمنين ويعيبونهم، ألم يكن لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ ﴿٥١﴾ [النساء: ٥١] فيكون لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ ﴿٥٢﴾ [النساء: ٥٢] وتام الكلام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ ﴿٦٠﴾ وإذا قيل لهم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ [النساء: ٦٠-٦١]؟! وهذه الآية مطابقة لحال هؤلاء، كما بيناه في غير موضع<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصبهاني: ص ٨٥ و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٨/٥ - ٢٤٩.

(٢) راجع: (المفردات) للراغب الأصبهاني: ص ٣٠٤ - ٣٠٥ و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٨/٥ - ٢٤٩.

(٣) قال المؤلف - رحمه الله - في (مجموع الفتاوى)، ٣/٣١٧ بعد سياق هذه الآية: وفي الآية أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار.

الوجه الثاني: أن الاستدلال في توحيد الله تعالى الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه بمثل كلام أبي معشر المنجم، ونقله عن الأمم المتقدمة يليق بمثل الرازي وذويه، أترى أبا معشر لو كان من علماء أهل الكتاب المسلمين - كمن أسلم من الصحابة والتابعين - ونقل لنا شيئاً عن الأنبياء المتقدمين أكان يجوز لنا في الشريعة تصديق ذلك الخبر، إذا لم نعلم صدقه من جهة أخرى، إذا كان الناقل لنا إنما أخذه<sup>(١)</sup> عن أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>؟! وفي الصحيح عن نبينا ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه،

- = وراجع: أيضاً (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٣٩/١٢ - ٣٤٠، ٢٨/٢٠٠ - ٢٠١ و(درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ١/٧٦. (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية ٢/٥٥٣. و(الفتوى الحموية) لابن تيمية: ص ١٢.
- (١) في (ط): (أخبر)، والصواب كما في (ك).
- (٢) الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، وهي على ثلاثة أقسام: أحدهما: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجاوز حكايته، لما تقدم: يقصد قوله - ﷺ -: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني.
- (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية: ص ١٠٠. و(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير: ١/٤. و(عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير) اختصار وتحقيق: أحمد شاكر، ١/١٤. (الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير) للدكتور رمزي نعناعة: ص ٩٨.

وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»<sup>(١)</sup> فكيف وأبو معشر الناقل لذلك؟! وإنما خبرة الرجل بكلام الصابئة<sup>(٢)</sup> المشركين عباد

(١) رواه البخاري بنحوه في صحيحه بلفظ (لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل) الآية. الشهادات/٢٩، ١٦٣/٣. والتفسير، سورة/٥٢/١٥٠، والاعتصام/٢٥، ١٦٠/٨. والتوحيد/٥١، ٢١٣/٨. وأحمد في مسنده بلفظ (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم) ١٣٦/٤. وأبو داود في سننه بلفظ (ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، قولوا: آمنا بالله ورسله، فإن كان باطلاً لم تصدقوه، وإن كان حقاً لم تكذبوه) العلم/٢، ح(٣٦٤٤)، ٦٠-٥٩/٤.

(٢) الصابئة: طائفة من المشركين يقولون إن مديبر العالم، وخالقه هذه الكواكب السبعة والنجوم، فهم عبدة الكواكب، ويدعون أنهم على دين صابئ بن شيث ابن آدم، ولما بعث إبراهيم عليه السلام كان الناس على دين الصابئة. ويرى الشهرستاني أن الفرق كانت في زمن إبراهيم عليه السلام ترجع إلى صنفين: الحنفاء والصابئة، وقال الصابئة بالحاجة إلى وجود متوسط روحاني، وجعل بعضهم هذا المتوسط من الكواكب، وبعضهم جعلوه من الأصنام.

وابن تيمية كثيراً ما يصنف الفلاسفة بأنهم من الصابئة المشركين، إلا أنه يرى أنهم نوعان: صابئة حنفاء موحدون، وصابئة مشركون، فالأولون هم الذين أثنى الله عليهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالنَصَارَى وَالْمُنْجَرِينَ مِنْهُمْ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكُلٌّ كَانُوا بِإِذْنِ اللَّهِ فِي الْغَايَةِ﴾ [البقرة]. هؤلاء كانوا يدينون بالتوراة قبل النسخ والتبديل، وكذلك الذين دانوا بالإنجيل قبل النسخ والتبديل، والصابئون الذين كانوا قبل هؤلاء كالمعتنقين لملة إبراهيم إمام الحنفاء عليه السلام، وهذا بخلاف المجوس والمشركين فإنه ليس منهم مؤمن. فلماذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالنَصَارَى وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا لَكُلٍّ يَنْقَضُ عَنْهُمْ إِيمَانُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج].

راجع: (اعتقادات فرق المسلمين) للرازي: ص ٩٠. و(الملل والنحل) =

الكواكب ونحوهم، وهم من أقل الناس خبرة ومعرفة بالتوحيد الذي بعث الله به رسله، وبحال أهله المؤمنين مع الكفار المشركين.

تدل هذه  
الحكاية على  
أن ما أسماه  
مذهب  
المشبهة هو  
مذهب  
الأنبياء  
 والمرسلين

**الوجه الثالث:** أن هذه الحكاية تقتضي أن الناس كانوا قبل ابتداء الشرك على المذهب الذي سماه «مذهب المشبهة»، وأنهم كانوا حينئذ يعتقدون أن إله العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثناً كما ذكره، فيكون هذا الاعتقاد هو<sup>(١)</sup> مذهب القوم في الدهر الأقدم قبل عبادة الأوثان، ثم إنه بسبب هذا الاعتقاد استحسنوا عبادة الأوثان، ومعلوم أن الناس كانوا قبل الشرك على دين الله وفطرته التي فطر الناس عليها، وهي دين الإسلام العام الذي لا يقبل الله من أحد غيره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ آلِكَاسٍ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَأَخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [يونس: ١٩] وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٢١٣] وقد ثبت عن ابن

للشهرستاني: ١٤١-٩٥/٢. (الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٢٨٧-٢٨٩.

(١) في (ط): (وهو).

(٢) ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾<sup>(١)</sup> [يونس: ١٩].

(٣) ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(١٣)</sup> [البقرة: ٢١٣].

عباس<sup>(١)</sup> - رضي الله عنهما - أنه قال: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلها على الإسلام»<sup>(٢)</sup>، وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه ذكر في حديث الشفاعة عن نوح قول أهل الموقف له: «وأنت أول نبي بعثه الله إلى أهل الأرض»<sup>(٣)</sup> وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ

- (١) عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ولآه الإمام علي البصرة، توفي بالطائف سنة ٦٨هـ، وصلى عليه محمد ابن الحنفية، وقال اليوم مات رباني هذه الأمة.
- راجع: (تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار) لأبي حاتم البستي: ص ١٤٨-١٤٩. و(الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٢/ ٣٦٥ - ٣٧٢. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/ ٧٥٨-٧٤٦. و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري: ٣٠/ ١٩٢-١٩٥. و(الاستيعاب في أسماء الأصحاب) لابن عبد البر، و(الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر: ٢/ ٣٢٢-٣٢٦.
- (٢) رواه أبو جعفر الطبري (تفسير الطبري) ح (٤٠٤٨)، ٤/ ٢٧٥. بهذا اللفظ وزاد (كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين). والحاكم (المستدرك على الصحيحين) ٢/ ٥٤٦ - ٥٤٧، وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي: ٢/ ٥٤٧.
- (٣) وفي البخاري (وأنت أول الرسل إلى أهل الأرض)، الأنبياء / ٣، ٤/ ١٠٥-١٠٦. ورواه مسلم في صحيحه، الإيمان/ ٨٤، ح (٣٢٧)، ١/ ١٨٤-١٨٥. والترمذي في سننه، الزهد/ ١٠، ح (٢٥٥١)، ٤/ ٤٣-٤٥. وقد ورد حديث الشفاعة بألفاظ وروايات مختلفة. فقد رواه البخاري في صحيحه، التوحيد/ ١٩، ٨/ ١٧٢-١٧٣. التوحيد/ ٢٤، ٨/ ١٨١-١٨٣. التوحيد/ ٣٦، ٨/ ٢٠٠-٢٠١. التفسير، سورة/ ٢، ١/ ١٤٦-١٤٧. ومسلم في صحيحه الإيمان/ ٨٤، ح (٣٢٢)، ١/ ١٨٠-١٨١، وح (٣٢٦)، ١/ ١٨٢-١٨٣. وأحمد في مسنده: ١/ ٤-٥، ٢٨١-٢٨٢، ٢٩٥-٢٩٦. و٣/ ١١٦، ١٤٤، ١٧٨، ٢٤٤، ٢٤٨. وابن ماجه في سننه، الزهد/ ٣٧، ح (٤٣١٢)، =



بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴿٣٦﴾ [النحل: ٣٦] فإذا كان الله تعالى قد بعث في كل أمة رسولا يدعوها إلى عبادة الله وحده لا شريك له واجتناب الطاغوت، ونوح أول من بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض علم أنه لم يكن قبل قوم نوح مشركون، كما قال ابن عباس؛ وإذا كان كذلك وأولئك على الإسلام ومذهبهم هو المذهب الذي سماه «مذهب المشبهة» ثَبَتَ بموجب هذه الحكاية أن هذا هو مذهب الأنبياء والمرسلين والمسلمين من كل أمة.

الوجه الرابع: أن في هذه الحكاية أنهم اشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة. وقد ذكر الله تعالى قول المشركين في كتابه الذين جعلوا معه إلهاً آخر، فلم يذكر أنهم كانوا يعتقدون أنهم يعبدون الله إذا عبدوا الأوثان، ولكن ذكر أنهم اتخذوا هذه الأوثان شفعاء، وذكر أنهم قالوا إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى؛ ولكن في هؤلاء الجهمية الاتحادية<sup>(١)</sup> من يقول: إن عباد الأوثان ما عبدوا إلا الله تعالى،

هذه الحكاية  
تعارض نص  
القرآن

= ١٤٤٢-١٤٤٣. والترمذي في سننه. التفسير، سورة ١٧، ح (٥١٥٦)،  
٢٧١-٢٧٠/٤. وابن خزيمة في (التوحيد)، ح (٣٤٧)، وح (٣٤٨) وح (٣٤٩)،  
وح (٣٥٠)، وح (٣٥١)، وح (٣٥٢)، وح (٣٥٣)، وح (٣٥٤)، وح (٣٥٥)،  
٦١٢-٥٩٣/٢.

(١) الاتحادية: الاتحاد في الأصل هو صيرورة الشيئين المختلفين شيئاً واحداً، وله عدة درجات ومنها اتحاد النفس والبدن وأعلاها الاتحاد الصوفي يصبح الواصل معه كأنه والباري شيء واحد فيخترق الحجب.  
والاتحادية: هم القائلون باتحاد الخالق بالمخلوق كاتحاد الماء باللبن والنار =

وأن عابد الوثن هو العابد لله<sup>(١)</sup>، كما ذكرنا ذلك فيما تقدم عن صاحب «الفصوص»<sup>(٢)</sup> وذويه، وهو من رؤساء هؤلاء الجهمية وأئمتهم.

عبادة الأوثان  
مشهورة عن  
نفاء الصفات  
من الفلاسفة  
وذويهم =

**الوجه الخامس: أن عبادة الأوثان إنما هي مشهورة ومعروفة**

بالحديد، فوجود الخالق عين وجود المخلوق، والقائل بهذا غلاة الصوفية والفلاسفة كابن عربي وابن سبعين والتلمساني وغيرهم. ويقول ابن القيم الاتحادية هم القائلون بوحدة الوجود... وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود، فصفاته هي صفات الله وكلامه هو كلام الله وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباني والعلو. راجع: (درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية: ٣/٧٥، ٦/١٥٢-١٥٤. (مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة) لابن قيم الجوزية: ٢/٢٨٦-٢٨٧. و(اعتقاد فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٧٣. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٤. و(كشف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٦/١٤٦٨. و(المعجم الفلسفي) ص ٢، و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١/٣٥٣-٣٤. و(الموسوعة العربية الميسرة) بإشراف محمد شفيق الغربال: ص ٤٥.

(١) راجع: (فصوص الحكم) لمحبي الدين بن عربي، ١/٥٣-٥٤، ٥٦، ٧٢، ١١١-١١٣، ١٩١-١٩٦.

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد بن عربي، أبوبكر الحاتمي الطائفي الأندلسي، المعروف بمحبي الدين بن عربي (٥٦٠-٦٣٨هـ) فيلسوف، قدوة القائلين بوحدة الوجود، ولد في مرسية بالأندلس، وقام برحلة إلى المشرق، قال أشياء منكورة عدها طائفة من العلماء مروفاً وزندقة، وأنكر عليه أهل الديار المصرية شطحات ظهرت عنه. استقر في دمشق وتوفي بها، وله نحو أربعمئة كتاب منها (الفتوحات المكية) و(فصوص الحكم).

راجع (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٣/٦٥٩-٦٦٠. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٢٣/٤٨-٤٩: و(نفع الطيب) لأحمد المقري: ٢/١٦١-١٦٩.

عن نفاة الصفات من الفلاسفة<sup>(١)</sup> الصابئين<sup>(٢)</sup> - سلف أبي معشر  
والرازي وذويهم -، مثل النمرود بن كنعان<sup>(٣)</sup> وقومه/ أعداء الخليل  
- عليه الصلاة والسلام - وأتباعه، وأولياء رهط أبي معشر، ومثل  
فرعون عدو موسى - كريم الرحمن عز وجل - وأتباعه، وأولياء  
الجهمية نفاة الصفات، ومن يدخل فيهم من الاتحادية والقرامطة<sup>(٤)</sup>،

(١) الفلاسفة: وهم المنسوبون إلى الفلسفة، والفلسفة لفظ مشتق من اليونانية وأصله  
(فيلاصوفيا) ومعناه محبة الحكمة، وهو اصطلاح أطلق قديمًا على دراسة  
المبادئ الأولى، وتفسير المعرفة عقليًا فتشمل عند أرسطو الفلسفة النظرية  
والعملية، وقصرها الرواقيون على المنطق والأخلاق والطبيعة، ومنذ القرن  
التاسع عشر أخذت العلوم تستقل شيئًا فشيئًا، وأصبحت الفلسفة تقتصر اليوم  
على المنطق والأخلاق وعلم الجمال، وما بعد الطبيعة، وتاريخ الفلسفة.

راجع (المعجم الفلسفي) رقم (٧١٠)، ص ١٣٨-١٣٩. و(المعجم الفلسفي)  
لجميل صليبا، ١٦٠/٢ - ١٦٢.

(٢) راجع تعريف الصابئة في ص ٦٤.

(٣) تقدم ترجمته في ص ٥٧.

(٤) القرامطة: جمع قرمطي نسبة إلى قرمط، وهو لقب شخصية بارزة فيهم، وهو  
حمدان بن الأشعث، ولقب بقرمط لأنه كان يقرمط في سيره إذا مشى، وقيل لأنه  
كان أحمر الوجه فلقب بقرمط.

ظهرت فتنة القرامطة بتدبير من ميمون بن ديصان المعروف بالقداح في الكوفة،  
وهو من اليهود من ولد الشلعلع، من مدينة بالشام يقال لها سلمية، وكان يعتقد  
اليهودية ويظهر الإسلام، وقد سجن القداح مع محمد بن الحسين المعروف  
بندنان وجماعة كانوا يدعون (الجهاريجة) في سجن العراق، ووضعوا مذهب  
الباطنية، فلما خلصوا من السجن ظهرت دعوتهم وأول من قام بها محمد بن  
الحسين الملقب ببنندان.

وقد اتخذ القرامطة التشيع وسيلة لنشر مذهب الإباحة، والإلحاد، وجعلوه ستارًا  
لما يرون أن يبيثوه بين الأمة من الرذيلة، ونذر البوار، وصنوف الإباحة والمروق =

وكما صرح بعضهم بموالاته فرعون وتعظيمه، كما فعل صاحب «البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم»<sup>(١)</sup> الذي صنفه

= على توالي القرون، واختلاف البلدان، وحاول كثير منهم مخادعة الجمهور بدعوى النسب الطاهر عن آباء مستورين كذباً وزوراً.

وقد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم على ذلك المنهاج، ولدعوتهم تسع منازل يتدرجون بها إلى المكاشفة بالإلحاد المكشوف، والإباحية المفضوحة، والوضع عن الشرائع وأصحابها، ومن كتبهم (أساس الدعوة) و(كشف الأسرار) للبرذوي أحد فجارهم.

وقد أنشأوا بعض الإمارات في البلاد الإسلامية، فعاثوا في الأرض فساداً وسفكوا الدماء الطاهرة على أستار الكعبة ظلماً وعدواناً، ومنعوا الناس من الحج، واقتلعوا الحجر، وحملوه إلى البحرين، ولم تزل قلوب الأمة دامية متألمة لذلك.

راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢٨١-٣١٢. و(التبصير في الدين) لأبي مظفر الإسفراييني: ص ١٢٣-١٣٠. و(فضائح الباطنية) لأبي حامد الغزالي، و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية ٣٥/١٢٠-١٦٠. و(تاريخ أخبار القرامطة) لثابت ابن سنان. وابن العديم.

(١) (البلاغ الأكبر والناموس الأعظم) نسب هذا الكتاب إلى عدة أشخاص من قضاة الفاطميين من آل ابن حيون نسبة ابن كثير في (البداية والنهاية) ٣١١/١١ للقاضي عبدالعزيز بن النعمان وفي ٣٢١/١١: للقاضي محمد بن النعمان؛ وفي كتاب (ملحق الولاة والقضاة): ص ٦٠٣: أن الكتاب تصنيف علي ووالده النعمان ونسب الكتاب إلى أبي القاسم القيرواني الديلمي في (قواعد عقائد آل محمد) ص ٤٢، ٥٥ قال ابن كثير عن الكتاب في (البداية والنهاية): ٦٢/١١: «البلاغ الأعظم والناقوس الأكبر» جعله ست عشرة درجة أول درجة أن يدعو من يجتمع به أولاً إن كان من أهل السنة إلى القول بتفضيل علي على عثمان بن عفان، ثم ينتقل به إذا وافقه على ذلك تفضيل علي على الشيخين أبي بكر وعمر، ثم يترقى به إلى سبهما لأنهما ظلما علياً وأهل البيت، ثم يترقى إلى تجهيل الأمة وتخطئتها في موافقة أكثرهم على ذلك، ثم يشرع في القدح في دين =

للقرامطة<sup>(١)</sup>، وكما فعله صاحب (الفصوص)<sup>(٢)</sup> وذووه، ومن لم يصرح بموالاة فرعون ولم يعتقد موالاته فإنه موافق له فيما كذب فيه موسى حيث قال: ﴿يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] قاله خلائق من العلماء وممن قال ذلك أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup> إمام طائفة الرازي، قال: «فرعون كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات»<sup>(٤)</sup>.

الإسلام وقد ذكر لمخاطبة من يريد أن يخاطبه بذلك شيئاً وضلالات لا تروج إلا على كل غبي جاهل...، ثم بعد هذا كله لهم مقامات في الكفر والزندقة والسخافة مما ينبغي لضعيف العقل والدين أن ينزه نفسه عنها إذا تصورهما، وهو مما فتح إبليس عليهم من أنواع الكفر.

(١) ذكر المؤلف - رحمه الله - في (مجموع الفتاوى) ٣٥/ ١٢٠-١٦٠ عقائد القرامطة ووصاياهم لدعاتهم، وسيتكلم المؤلف عن وصاياهم في ص ٥١٢-٥١٤.

(٢) (فصوص الحكم) يعتبر هذا الكتاب أهم كتب ابن عربي فقد قرر فيه مذهبه وحدة الوجود في صورته النهائية، ووضع له مصطلحات صوفية فجاء الكتاب خلاصة لمذهبه في الفلسفة الصوفية منسجم متسق وقد قسم مؤلفه الكتاب إلى سبعة وعشرين فصاً كل فص يستند إلى طائفة من الآيات والأحاديث المتصلة بالنبى وطريقته في تأويل الآيات فيها تعسف وشطط قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ٢٣/ ٤٨: ومن أردأ توألفه كتاب الفصوص فإن كان لا يكفر فما في الدنيا كفر نسأل الله العفو والنجاة.

وقد طبع الكتاب أكثر من مرة وقام بدراسته والتعليق عليه أبو العلا عفيفي.

(٣) تقدم ترجمته في ص ٣٦.

(٤) في (الإبانة عن أصول الديانة) لأبي الحسن الأشعري، ص ٤٨: ما نصه: =

وهؤلاء النفاة يوافقون فرعون في هذا التكذيب لموسى .

الوجه [السادس]<sup>(١)</sup>: أن القول الذي يسمونه «مذهب المشبهة» بل التشبيه الصريح لا يوجد إلا في أهل الكتب الإلهية كاليهود والمسلمين، كما ذكر الرازي عن مشبهة اليهود ومشبهة المسلمين<sup>(٢)</sup>.

إن أصل  
الشرك لم  
يكن من أهل  
الكتاب وإنما  
كان من  
غيرهم

وأما<sup>(٣)</sup> من ليس له كتاب فلا يعرف عنه شيء من التشبيه الذي يعير أهله بأنه تشبيه، أو الذي يقول منازعوهم إنه تشبيه. ومن المعلوم أن أصل الشرك لم يكن من أهل الكتاب وإنما كان من غيرهم، فإن الله لم يبعث رسولاً ولم يُنزل كتاباً إلا بالتوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ

= (فكذب فرعون نبي الله موسى - عليه السلام - في قوله إن الله عز وجل فوق السموات).

- (١) في (ك) و (ط): (السابع) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.
- (٢) قال الرازي في (أساس التقديس) ص ٢٨ في المقدمة الثالثة في اختلاف القائلين بأن الله جسم: (اعلم أن القائلين بأنه تعالى جسم اختلفوا، فمنهم من يقول: إنه تعالى على صورة الإنسان، ثم المنقول عن مشبهة الأمة: أنه على صورة الإنسان الشاب، وعن مشبهة اليهود إنه على صورة إنسان شيخ).
- (٣) (أما) ساقطة من (ط) وما في (ك) أوضح.

ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٥٥﴾ [الزخرف: ٤٥] وقال تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴿١٣﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١] وقال : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَلَئِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٢].

ولم يحدث في أهل الكتاب وأتباع الرسل من العرب وبني إسرائيل وغيرهم شرك إلا مأخوذ من غير أهل الكتاب، كما ابتدع عمرو بن لحي بن قَمْعَةَ<sup>(١)</sup> - سيد خزاعة - الشرك في العرب، الذين كانوا على ملة إبراهيم إمام الحنفاء عليه السلام<sup>(٢)</sup>، ابتدعه لهم

(١) في (ط): (قميثة) والصحيح كما في (ك).

وهو: عمرو بن لحي بن قَمْعَةَ الأزدِي، من قحطان، زعيم قبيلة خزاعة التي تولت البيت، وهو أول من غير دين إسماعيل - عليه السلام - ويروى أن عمرو خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره، فلما قدم البلقاء وجدهم يعبدون الأصنام، فقال لهم ما هذه الأصنام، قالوا هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا، ونستنصرها فتنصرنا، فطلب منهم الأصنام، فأعطوه صنماً يقال له هبل، فقدم به مكة فنصبه، وأمر الناس بعبادته وتعظيمه، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ (إن أول من سب السوائب، وعبد الأصنام أبو خزاعة عمرو بن عامر، وإنني رأيته يجرد أمعاءه في النار).

راجع: (السيرة النبوية) لابن هشام: ٧٦-٧٧/١. و (البداية والنهاية) لابن كثير: ١٨٧-١٨٩. و (سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب) للسويدي: ص ٦٧.

(٢) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من (ط).

بمكة<sup>(١)</sup> بأوثان نقلها من الشام من البلقاء<sup>(٢)</sup> التي كانت إذ ذاك دار الصابئة<sup>(٣)</sup> للمشركين سلف أبي معشر وذويه، وكذلك بنو إسرائيل عبد من عبد منهم الأوثان كما ذكر الله تعالى<sup>(٤)</sup> ذلك في كتابه - تعالى وتقدس -، وإنما حَدَّثَ فيهم هذا من جيرانهم الصابئة المشركين سلف أبي معشر وذويه، فإذا كان أصل المذهب الذي سموه مذهب التشبيه لا يعرف إلا عمن هو من أهل كتاب منزل من السماء، وأهل الكتاب لم يكونوا هم الذين ابتدعوا الشرك أولاً، عُلِمَ أن الشرك لم يبتدعه أولاً القوم الذين سماهم أهل التشبيه.

(١) (بمكة) ساقطة من (ط).

(٢) راجع: (السيرة النبوية) لابن هشام: ١/ ٧٦-٧٧. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ١٨٧/٢-١٨٩.

والבלقاء: كورة من أعمال دمشق بين الشام ووادي القَرْى قصبتهما عمان، وفيها قرى كثيرة ومزارع واسعة، وبجودة حنطتها يضرب المثل، ذكر هشام بن محمد عن الشرقي بن القُطامي أنها سميت البلقاء لأن بالقرى من بني عمان بن لوط - عليه السلام - عمرها، ومن البلقاء قرية الجبارين التي أراد قوم موسى فيما حكاها الله عنهم بقوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ ٢٢: المائدة... وذكر بعض أهل السير أنها سميت ببلقاء بن سويدة من بني عسل بن لوط، وأما اشتقاقها فهي من البلق، وهي سواد وبياض مختلطان، ولذلك قيل: أبلق وبلقاء، والبلق أيضاً:

الفسطاط، وقد نسب إليها قوم من الرواة.  
(معجم البلدان) لياقوت الحموي: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) راجع تعريف الصابئة ص ٦٤.

(٤) (تعالى) ساقطة من (ط).م



إن كانت  
الحكاية  
صحيحة فهي  
ندل على  
صحة مذهب  
خصومهم  
وإلا فهي  
كذب

الوجه [السابع]<sup>(١)</sup>: أنه إذا كان الإشراك متضمناً لما سماه تشبيهاً، فمن المعلوم أن المرسلين كلهم ليس فيهم من تكلم بنقض هذا المذهب، ولا نهى الناس عن هذا الذي سماه تشبيهاً، فليس في القرآن عن محمد ﷺ، ولا عن المرسلين المتقدمين، ولا في التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب، ولا في الأحاديث المأثورة عن أحد من المرسلين أنهم نهوا المشركين أو غيرهم أن يقولوا إن الله تعالى فوق السموات، أو فوق العرش، أو فوق العالم، أو أن يصفوه بالصفات الخيرية<sup>(٢)</sup> التي يسميها هؤلاء تشبيهاً، بل ولا عنهم حرف واحد بأن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه، ولا ليس بجسم<sup>(٣)</sup> ولا جوهر<sup>(٤)</sup>، ولا متحيز<sup>(٥)</sup>، ولا نحو ذلك، فإن كان الشرك متضمناً لما سموه تشبيهاً والرسول لم تنه عما سموه تشبيهاً، ولا ذموه، ولا أنكروه، ولا تكلموا بما هو عند هؤلاء توحيد وتنزيه ينافي هذا التشبيه عندهم أصلاً، ثبت أن المرسلين - صلوات الله عليهم وسلامه - كلهم كانوا مقررين لهذا الذي سموه تشبيهاً، وذلك يقتضي أنه

(١) في (ك) و(ط): (الثامن) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

(٢) الصفات الخيرية: وهي الصفات التي يدل عليها السمع: القرآن والسنة.

راجع: (نقض تأسيس الجهمية) لابن تيمية: ٣٤/١، ٣٥، و (درء تعارض العقل والنقل) ١١/١، ١٢٧، ١٢٨.

(٣) راجع تعريف الجسم ص ١٥.

(٤) راجع تعريف الجوهر ص ٤٥.

(٥) راجع تعريف المتحيز ص ٤٥.

حق، فهذا النقل الذي نقله أبو معشر واحتج به الرازي إن كان حقًا فهو من أعظم الحجج على صحة مذهب خصومهم الذين سموهم «مشبهة»، وإن لم يكن حقًا فهو كذب، فهم إما كاذبون مفترون، وإما مخصومون مغلوبون، كاذبون مفترون في نفس المذهب الذي انتصروا عليه.

الوجه [الثامن]<sup>(١)</sup>: أن الشرك كان فاشيًا في العرب، ولم يُعلم أحد منهم كان يعتقد أن الوثن على صورة الله تعالى<sup>(٢)</sup>، وقبلهم كان في أمم كثيرة، وله أسباب معروفة مثل جعل الأوثان صورًا لمن يعظمونه من الأنبياء والصالحين، وطلاسم/ لما يعبدونه من الملائكة والنجوم ونحو ذلك، ولم يعرف عن أحد من هؤلاء المشركين أنه اعتقد أن الوثن صورة الله. والشرك في أيام الإسلام ما زال بأرض الهند والترك فاشيًا، والهند فلاسفة، وهم من أعظم سلف أبي معشر، ومع هذا فليس في الهند والترك من يقول هذا، فعلم أن هذا أول مفتر.

لم يعلم عن أحد من المشركين أنه اعتقد أن الوثن على صورة الله  
٢٤١ ب/ك

الوجه [التاسع]<sup>(٣)</sup>: لو كان هذا<sup>(٤)</sup> من أسباب الشرك فمن المعلوم أن غيره من أسباب الشرك أعظم وأكثر، وأن الشرك في غير هؤلاء الذين<sup>(٥)</sup> سماهم مشبهة أكثر، فإن كان الشرك في

الشرك في نفاة الصفات أكثر

(١) في (ك) و (ط): (التاسع) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

(٢) (تعالى) ساقطة من (ط).

(٣) في (ك) و (ط): (العاشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

(٤) اسم الإشارة يعود إلى مذهب التشبيه.

(٥) في (ط): (الذي).

بعض مثبتة هذه الصفات عيباً، فالشرك في غيرهم أكثر وأكثر،  
[و] (١) كان الطعن والعيب على نفاة الصفة بما يوجد فيهم من  
الشرك أعظم وأكبر.

الوجه [العاشر] (٢): قوله: «فثبت أن دين عبادة الأصنام  
كالفرع على مذهب المُشَبَّه» (٣) كلام مجمل، فإن من الفرع  
ما يكون لازماً لأصله، فإذا كان الأصل مستلزماً لوجود الفرع  
الفاسد كان فساد الفرع وعدمه دليلاً على فساد الأصل وعدمه،  
ومن الفروع ما يكون مستلزماً للأصل لا يكون لازماً له  
وهو الغالب، فلا يلزم من فساده وعدمه (٤) فساد الأصل وعدمه،  
ولكن يلزم من فساده وعدمه فساد هذا الفرع وعدمه:

فالأول (٥) كما قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً  
كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ  
يَاذُنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ  
كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾  
[إبراهيم: ٢٤ - ٢٦] فالكلمتان: كلمة الإيمان واعتقاد التوحيد،  
وكلمة الكفر واعتقاد الشرك (٦). فلا ريب أن الاعتقادات توجب

(١) زدته ليستقيم المعنى .

(٢) في (ك) و(ط): (الحادي عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته .

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٨ .

(٤) أي لا يلزم من فساد الفرع وعدمه .

(٥) ما يكون الفرع لازماً لأصله، والأصل مستلزماً لوجود الفرع الفاسد .

(٦) قال الطبري في تفسيره - دار المعارف ، ١٦ / ٥٦٧ . - كلمة طيبة: يعني بالطيبة  
الإيمان به جل ثناؤه . وروى عن ابن عباس - رضي الله عنه - في تفسير قوله =

الأعمال بحسبها، فإذا كان الاعتقاد فاسدًا أورث عملاً فاسدًا، ففساد العمل وهو الفرع يدل على فساد أصله وهو الاعتقاد و<sup>(١)</sup> كذلك الأعمال المحرمة التي تورث مفساد كشرب الخمر الذي يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة، ويوقع العداوة والبغضاء، فهذه المفساد الناشئة من هذا العمل هي فرع لازم للأصل، ففسادها يدل على فساد الأصل، وهكذا كل أصل فهو علة لفرعه وموجب له.

أما القسم الثاني<sup>(٢)</sup>: فالأصل الذي يكون [شرطاً]<sup>(٣)</sup> لا يكون علة كالحياة المصححة للحركات والإدراكات، وأصول الفقه التي هي العلم بأجناس أدلة الفقه وصفة الاستدلال ونحو ذلك، فهذه الأصول لا تستلزم وجود الفروع، وإذا كان الفرع فاسدًا لم يوجب ذلك فساد أصله، إذ قد يكون فساد من جهة أخرى غير جهة الأصل، وذلك نظير تولد الحيوان بفضه من بعض، فالوالدان أصل للولد، والله - تعالى وتقدس - يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، فالكافر يلد

= تعالى ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ شهادة أن لا إله إلا الله. رقم (٢٠٦٥٨) ١٦/٥٦٧. وروى عن الربيع بن أنس أنه قال: هذا مثل الإيمان، رقم (٢٠٦٥٩)، ١٦/٥٦٨. وفي تفسير كلمة خبيثة قال الطبري الشرك بالله، ١٦/٥٦٧. روى ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ هي الشرك، رقم (٢٠٧٥٥)، ١٦/٥٨٨.

(١) (الواو) ساقطة من (ط).

(٢) ما يكون الفرع مستلزماً للأصل لا يكون لازماً له.

(٣) في (ك): (شرط)، والتصويب من (ط).

المؤمن، والمؤمن يلد الكافر.

وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن اعتقاد ثبوت الصفات بل اعتقاد التشبيه المحض ليس موجباً لعبادة الأصنام، ولا داعياً إليه وباعثاً عليه، أكثر ما في الباب أن يقال: اعتقاد أن الله - تعالى وتقدس - مثل البشر يمكن معه أن يجعل الصنم على صورة الله تعالى<sup>(١)</sup>، بخلاف من لم يعتقد هذا الاعتقاد، فإنه لا يُجعل الصنم على صورة الله تعالى، فيكون ذلك الاعتقاد شرطاً في اتخاذ الصنم على هذا الوجه. وهذا القدر إذا صح لم يوجب فساد ذلك الاعتقاد بالضرورة؛ فإن كل باطل في العالم من الاعتقادات والإرادات وتوابعها هي مشروطة بأمور صحيحة، واعتقادات صحيحة، ولم يدل فساد هذه الفروع المشروطة على فساد تلك الأصول التي هي شرط لها، فإن الإنسان لا يصدر منه عمل إلا بشرط كونه حيّاً قادراً شاعراً، ولم يدل فساد ما يفعله من الاعتقادات والإرادات على فساد هذه الصفات.

والذين أشركوا بالله - تعالى وتقدس - وعبدوا معه إلهاً آخر كانوا يقولون إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، ويقولون هم شفعاؤنا عند الله، ويعتقدون أن الله يملكهم كما كانوا يقولون في تليبتهم: (لييك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك)<sup>(٢)</sup> وقد قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ

(١) (تعالى) ساقطة من (ط).

(٢) عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: (كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك =

مَنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴿[الروم: ٢٨]﴾ وقد أخبر عنهم سبحانه وتعالى بقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> [لقمان: ٢٥] وقال: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾/ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٨٥)</sup> قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾<sup>(٨٧)</sup> قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾<sup>(٨٩)</sup> [المؤمنون: ٨٤-٨٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾<sup>(١٠٦)</sup> [يوسف: ١٠٦] قال عكرمة<sup>(٢)</sup>: «يؤمنون أنه

لك. قال: فيقول رسول الله ﷺ: ويلكم قَدْ قَدْ. فيقولون: إلا شريكاً هو لك.

تملكه وما ملك. يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت).

رواه مسلم في صحيحه، الحج/٣، ح (٢٢)، ٨٤٣/٢.

وراجع أيضاً: (السيرة النبوية) لابن هشام: ٧٨/١.

وردت هذه الآية في موضعين في القرآن الكريم:

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥].

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

(٢) عكرمة بن عبدالله البربري المدني، أو عبدالله (١٠٥-٢٥هـ) الحبر العالم مولى ابن عباس، تابعي طلب العلم أربعين سنة، قال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة: عطاء، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والحسن، وقال أعلمهم بالتفسير عكرمة، قال ابن عيينة: إذا تكلم في المغازي فسمعه إنسان قال كأنه كان مشرفاً عليهم =

رب كل شيء وهم يشركون<sup>(١)</sup> به<sup>(٢)</sup>.

فإذا كانوا إنما أشركوا به لاعتقادهم أنه رب كل شيء ومليكه، وأن هذه الشفعاء والشركاء ملكه، وآمنوا بأنه رب كل شيء، ثم اعتقدوا مع ذلك أن عبادة هذه الأوثان تنفعهم عنده، فهل يكون ما ابتدعوه من الشرك الذي هو فرع مشروط بذلك الأصل قاذحاً في صحة ذلك الإيمان والإقرار الحق الذي قالوه؟!.

الوجه [الحادي عشر]<sup>(٣)</sup>: أن الذين أشركوا بالله تعالى حقيقة  
من عباد الشمس والقمر والكواكب والملائكة والأنبياء  
والصالحين، والذين اتخذوا أوثاناً لهذه المعبودات، إنما فعلوا  
ذلك لاعتقادهم وجود الشمس والقمر والكواكب والملائكة

= يراهم، وأقام عكرمة عند نجدة الحروري ستة أشهر - قبل أن يأتي ابن عباس - ومن أجل ذلك نسب بعضهم إلى الإباضية أو الصفرية. قال الذهبي: تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج.

راجع: (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٦٥-٢٦٦/٣. (تذكرة الحافظ) للذهبي: ٩٥-٩٦/١. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٩٣-٩٧/٣. (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢٦٣-٢٧٣/٧. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٣٧.

(١) أي إيمانهم بالربوبية، وشركهم في العبادة والألوهية.  
(٢) رواه الطبري في (تفسيره) دار المعارف بمصر، ح (١٩٩٥٦)، ٢٨٦/١٦ عن عامر وعكرمة في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ الآية قالا: (يعلمون أنه ربهم، وأنه خالقهم وهم مشركون به).

وروي بنحوه عن عكرمة في ح (١٩٩٥٥)، ح (١٩٩٥٧)، ح (١٩٩٥٨)، ٢٨٧-٢٨٦/١٦.

(٣) في (ك) و(ط): (الثاني عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

والأنبياء، واعتقادهم ما تفعله من الخير «تشبيهاً»، فهل يكون ذلك قادحاً في وجودها، وفي اعتقاد ما هي متصفة به أم لا؟ فإن كان ذلك<sup>(١)</sup> فلزم<sup>(٢)</sup> أبا معشر والرازي أن يقدحوا في العلوم الطبيعية والرياضية، ويقدحوا في الملائكة والنبين، وإن لم يكن كذلك كان ما ذكره من الحجة باطلاً.

الوجه [الثاني عشر]<sup>(٣)</sup>: قوله: «فثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة»<sup>(٤)</sup>.

هذه الحكاية  
في غاية  
الانقطاع

يقال له: الثبوت إنما يكون بذكر حجة عقلية أو سمعية، وهب أن ما ذكره أبو معشر إنما هو خبر عن أمم متقدمين لم يذكرهم ولم يذكر إسناده في معرفة ذلك، وليس أبو معشر ممن يحتاج بنقله في الدين بإجماع أئمة الدين، فإنه إن لم يكن كافراً منافقاً كان فاجراً فاسقاً، وقد قال الله - تعالى وتقدس -: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] فلو قدر أن هذا النقل نقله بعض أئمة التابعين عن رسول الله ﷺ لكان هذا عنده خبراً مرسلًا<sup>(٥)</sup> لا يثبت به حكم في فرع من الفروع، فكيف

(١) في (ط): (كذلك).

(٢) في (ط): (فيلزم).

(٣) في (ك) و(ط) (الثالث عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٨.

(٥) المرسل: لغة: اسم مفعول من الإرسال بمعنى الإطلاق.

اصطلاحاً: المشهور عند المحدثين ما أضاف التابعي الذي لم يلق النبي ﷺ صغيراً كان أو كبيراً للنبي ﷺ ولم يذكر الواسطة.



والناقل له مثل أبي معشر عن أمم متقدمة، فهذا خبر في غاية الانقطاع ممن لا تُقبل روايته، فهل يحسن بذي عقل أو دين أن يُثبت بهذا شيئاً في أصل الدين؟! .

ومن العجب العجيب<sup>(١)</sup> أن هذا الرجل<sup>(٢)</sup> المحاد لله ولرسوله عمد إلى الأخبار المستفيضة<sup>(٣)</sup> عن رسول الله ﷺ [التي]<sup>(٤)</sup> توارثها عنه أئمة الدين، وورثة الأنبياء والمرسلين واتفق على صحتها جميع العارفين، فقدح فيها قدحاً يشبه قدح الزنادقة المنافقين؛ ثم يحتج في أصل الدين بنقل أبي معشر أحد المؤمنين بالجبت والطاغوت، أئمة الشرك والضلال، نعوذ بالله من شرورهم وأقوالهم، والله المستعان على ما يصفون، والله سبحانه وتعالى أعلم.

= راجع: (مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث) ص/ ٢٥-٢٦. و(الخلاصة في أصول الحديث) للحسين بن عبد الله الطيبي، ص/ ٦٥-٦٦. و(علوم الحديث) لابن الصلاح: ص/ ٤٧-٥٣. و(تدريب الراوي في شرح تقريب النووي) للسيوطي: ١/ ١٩٢. و(غياث المستغيث في علم مصطلح الحديث) للدكتور محمد محمد السماحي: ص/ ٧٥-٧٧. و(مصطلح الحديث) للدكتور: إبراهيم الشهاوي: ص/ ٢٧-٣٠. و(تيسير مصطلح الحديث) للدكتور: محمود الطحان: ص ٨٤-٨٥.

(١) (العجيب) ساقطة من (ط).

(٢) وهو الرازي.

(٣) في (ط): (المتفيضة).

(٤) في (ك): (الذي)، والتصويب من (ط).

## فصل

فصل في  
مناقشة حجج  
الرازي  
السمعية على  
نفي الجسمية  
والحيز  
والجهة

قال الرازي: «الفصل الثاني، في تقرير الدلائل السمعية على أنه تعالى منزّه عن الجسمية والحيز والجهة»<sup>(١)</sup>.

قلت<sup>(٢)</sup>: لم يذكر في هذا الفصل حجة تدل على مطلوبه دلالة ظاهرة، فضلاً عن أن تكون نصّاً؛ بل إما أن يكون ما ذكره عديم الدلالة على مطلوبه؛ أو يكون على نقيض مطلوبه أدل منه على مطلوبه، وذلك يتبين بذكر حججه:

الحجة الأولى  
سورة  
الإخلاص  
وهي محكمة

قال<sup>(٣)</sup>: «الحجة الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝<sup>(١)</sup> اللَّهُ الصَّمَدُ ۝<sup>(٢)</sup> لَمْ يَكُنْ لَهُ يُولَدٌ ۝<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝<sup>(٤)</sup>﴾ [الإخلاص: ١-٤]»<sup>(٤)</sup>. قال<sup>(٥)</sup>: «واعلم أنه قد اشتهر في التفسير أن النبي ﷺ سئل عن ماهية ربه، وعن نعتة وصفته؟ فانتظر الجواب من الله تعالى فأُنزل الله<sup>(٦)</sup> هذه السورة. إذا عرفت هذا فنقول: هذه السورة يجب أن تكون من

(١) (أساس التقديس): للرازي: ص ٣٠.

(٢) أي شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) أي الرازي.

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠.

(٥) أي الرازي والكلام متصل.

(٦) في (أساس التقديس): (الله سبحانه وتعالى).

المحكمات لا من المتشابهات<sup>(١)</sup>؛ لأنه تعالى جعلها جواباً عن سؤال السائل، وأنزلها عند الحاجة؛ وذلك يقضي كونها من المحكمات لا من المتشابهات؛ وإذا ثبت هذا وجب العزم بأن كل مذهب يخالف هذه السورة كان باطلاً<sup>(٢)</sup>.

(١) المحكم: لغة: يستعمل اللغويون مادة الإحكام في معان متعددة، ولكنها مع تعددها ترجع إلى شيء واحد، وهو المنع، فيقولون أحكم الأمر أي أتقنه ومنعه عن الفساد، وحكمت الدابة وأحكمتها، إذا جعلت لها حكمة: وهي ما أحاط بالحنك من اللجام، لأنها تمنع الفرس عن الاضطراب، ومنه الحكمة لأنها تمنع صاحبها عما لا يليق، وإحكام الشيء وإتقانه والحكم المتقن. المتشابه: لغة: يستعمل اللغويون مادة التشابه فيما يدل على المشاركة في المماثلة المؤدية إلى الالتباس غالباً، يقال: تشابه واشتبه، أي أشبه كل منهما الآخر حتى التباس، ومنه قوله حكاية عن بني إسرائيل ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾. أما في الاصطلاح:

- ١- فالمحكم ما عرف المراد منه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور.
- ٢- وقيل المحكم ما وضع معناه، والمتشابه نقيضه.
- ٣- وقيل المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه بخلافه كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان.
- ٤- وقيل المحكم ما استقل بنفسه، والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره.

- ٥- وقيل المحكم ما لم تكرر ألفاظه، ومقابلة المتشابه.
  - ٦- وقيل المحكم الفرائض والوعيد، والمتشابه القصص والأمثال.
- راجع: (البرهان في علوم القرآن) للزركشي: ٦٨/٢ - ٧١. و(الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي: ٢/٢ - ٣. و(مناهل العرفان في علوم القرآن) بقلم: محمد عبد العظيم الزرقاني: ٢/٢٧٠ - ٢٧٥. و(مباحث في علوم القرآن) مناع القطان: ص ٢١٤ - ٢١٦.

(٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠.

قلت: كون هذه السورة من المحكمات وكون كل مذهب يخالفها باطلاً هو حق لا ريب فيه، بل هذه السورة تعدل ثلث القرآن، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup> وهي صفة الرحمن كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح<sup>(٢)</sup> وعليها اعتمد

(١) روي عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: (والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن) رواه البخاري في صحيحه التوحيد/١، ١٦٤/٨. واللفظ له. والإمام مالك في (الموطأ) رواية يحيى بن يحيى الليثي: ما جاء في قراءة قل هو الله أحد، ح(٤٨٥)، ص١٣٩، وح(٤٨٧)، ص١٤٠، وأبو داود في سننه، التور/٣٥٣، ح(١٤٦١)، ١٥٢/٢. وابن ماجه في سننه، الأدب/٥٢، ح(٣٧٨٧)، (٣٧٨٩)، ١٢٤٤/٢ - ١٢٤٥. والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي بن بحر النسائي (سنن النسائي) الافتتاح، الفضل في قراءة قل هو الله أحد، ١/١٧١ - ١٧٢. ووجه كون (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن فقد قيل فيه وجوه أحسنها والله أعلم الجواب المنقول عن الإمام أبي العباس بن سريج، فعن أبي الوليد القرشي أنه سأل أبا العباس بن سريج عن معنى قول النبي - ﷺ - (قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن) فقال: معناه أنزل القرآن على ثلاثة أقسام: ثلث منها الأحكام، وثلث منها وعد ووعد، وثلث منها الأسماء والصفات، وهذه السورة جمعت الأسماء والصفات. (جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن) لابن تيمية: ص٧٥.

(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - : (بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو الله أحد. فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي - ﷺ - فقال: «سلوه لأي شيء يصنع ذلك» فسألوه فقال لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي - ﷺ - «أخبروه أن الله يُحِبُّه». رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/١، ١٦٤/٨ - ١٦٥. والإمام النسائي في سننه: الافتتاح، الفضل في قراءة قل هو الله أحد، ١٧٠/٢ - ١٧١.

الأئمة في تنزيه الله، كما ذكره الفضيل بن عياض<sup>(١)</sup>، والإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من أئمة الإسلام، وهي على نقيض مطلوب

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي الطالقاني الأصل، أبو علي (١٠٥-١٨٧هـ) الإمام القدوة، والزاهد المشهور، نشأ (بأبيورد) وقدم الكوفة وسمع الحديث بها، ثم انتقل إلى مكة وجاور بها إلى أن مات، حدث عن منصور بن المعتمر وبيان بن بشر وأبان بن أبي عباس وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك ويحيى القطان والقعني والشافعي، وأسد بن موسى وخلق كثير، قال ابن المبارك: ما بقي على ظهر الأرض أفضل منه.

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٢٤٥-٢٤٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٨/٣٧٢-٣٩٠. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٤/٤٧-٥٠. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ١٠/١٩٨-١٩٩. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢/١٢١-١٢٢. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١/٣١٧-٣١٩. وروى عن الفضيل بن عياض أنه قال: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف وكيف لأن الله وصف نفسه فأبلغ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ٢ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٣ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٤ فلا صفة أبلغ مما وصف الله به نفسه، وكذا النزول والضحك، والمباهاة والاطلاع كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يباهي، وكما شاء أن يطلع، وكما شاء أن يضحك فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف. ذكر المؤلف هذا القول في (الفتوى الحموية) ص ٣٦. و(شرح العقيدة الأصبهانية): ص ٢٨. و(درء تعارض العقل مع النقل): ٢/٢٣-٢٤. وأورده ابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ٢/٢٦٩-٢٧٠ وعزاه إلى الأثرم في كتاب السنة. تقدمت ترجمته في ص ٤.

(٢) وروى عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أنه قال: ولقد احتجوا بشيء ما يقوي قلبي ولا ينطق لساني أن أحكيه، وأنكروا الرواية والآثار، وما ظننتهم على هذا حتى سمعت مقالاتهم، ولقد جعل برغوث يقول لي: الجسم كذا وكذا، وكلام هو كفر بالله العظيم، فجعلت أقول: ما أدري ما هذا، إلا أنني أعلم أنه أحد صمد، لا شبه له ولا عدل، وهو كما وصف نفسه فسكت عني (ذكر محنة الإمام أحمد ابن حنبل) جمع: أبي عبد الله بن إسحاق بن حنبل: ص ٥٧.

الجهمية أدل منها على مطلوبهم كما قررناه في موضعه<sup>(١)</sup>، وربما<sup>(٢)</sup> نذكر منه هنا<sup>(٣)</sup> ما ييسره الله.

لكن سائر الآيات [المذكورة]<sup>(٤)</sup> فيها أسماء الله وصفاته، مثل آية الكرسي<sup>(٥)</sup>، وأول الحديد<sup>(٦)</sup>، وآخر الحشر<sup>(٧)</sup>، ونحو ذلك هي كذلك، كل ذلك من الآيات المحكمات؛ لكن هذه السورة ذكر فيها ما لم يُذكر في غيرها من اسمه (الأحد)،

= وراجع: (درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ١/ ٢٣٠-٢٤٩. و(شرح حديث النزول) لابن تيمية: ص ٧٦.

(١) بين المؤلف في كتاب خاص سماه (جواب أهل العلم والإيمان في أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن) فليراجع وراجع أيضاً: (مجموع الفتاوى) للشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٧/ ٢١٤-٥٠٤.

(٢) في (ط): (وإنما).

(٣) في (ط): (ها هنا).

(٤) في (ك): (المذكور). والتصويب من (ط).

(٥) ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ (البقرة: ٢٥٥)

(٦) ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ (الحديد: ١-٤).

(٧) ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١١﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٤﴾﴾ (الحشر: ٢٢-٢٤).

(الصمد)، ومثل نفي الأصول والفروع والنظراء جميعًا، وإلا فاسمه (الرحمن) أنزله الله لما أنكر المشركون هذا الاسم فأثبتته الله لنفسه ردًا عليهم<sup>(١)</sup>، وهذا أبلغ في كونه محكمًا من هذه السورة، إذ الرد على المنكر أبلغ في إثبات نقيض قوله من جواب السائل الذي لم يرد عليه بنفي ولا إثبات، وقد قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ٦٠﴾ [الفرقان: ٦٠] وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِيَتْلُوا عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ٣٠﴾ [الرعد: ٣٠] وكذلك قول فرعون: ﴿يَهْمَنْ أُنْزِلَ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ٣١﴾ [الأنعام: ٣١] فآطاع إلى الله موسى وإني لأظنه كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] هذا أبلغ في كون موسى صرح له بأن إلهه فوق السموات حتى قصد تكذيبه بالفعل من الأخبار عن ذلك بلفظ موسى.

وكذلك مسألة الصحابة للنبي ﷺ: «هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: هل تضارون في رؤية الشمس صحواً ليس دونها سحب، وهل تضارون في رؤية القمر صحواً ليس دونه سحب؟ فقالوا: لا، قال: فإنكم لا تضارون في رؤيته كما لا تضارون في

(١) راجع: (تفسير الطبري): ١٩/١٩. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٠٤/١. و(فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) للشوكاني: ٨٤/٤.

## رؤية الشمس والقمر<sup>(١)</sup>.

وسائر ما في هذا المعنى من الأحاديث الصحيحة الصريحة المتواترة، مع ورودها على سؤال السائل وجوابه بهذا التصريح هو من أبلغ ما يكون [في]<sup>(٢)</sup> إثبات هذه الرؤية، وأبعد عن التشابه كما يظنه الرازي وغيره، ممن يحرف الرؤية عن حقيقتها اتباعاً للمريسي<sup>(٣)</sup> وغيره من الجهمية، وإن كان الرازي في

(١) رواه البخاري بنحوه في صحيحه: التفسير، سورة ٨/٤، ١٧٩/٥. والتوحيد/ ٢٤، ١٧٩/٨. بلفظ: (أن ناساً في زمن النبي - ﷺ - قالوا: يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة. قال النبي - ﷺ -: نعم هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب؟، قالوا: لا. قال النبي - ﷺ -: ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما). ورواه بنحوه أيضاً مسلم في صحيحه: الإيمان/ ٨١، ح (٢٩٩)، و (٣٠٠)، و (٣١١)، و (٣١٢)، ١٧٠-١٦٣/١.

وأبو داود في سننه: السنة/ ٢٠، ح (١٧٩)، ١/٦٣-٦٤. والزهد/ ٣٩، ح (٤٣٦)، ١٤٥١/٢.

والإمام أحمد في مسنده: ١٦/٣.

وعبدالله بن أحمد في (السنة) ح (٤١٢)، ح (٤١٦)، ح (٤٢٠)، ح (٤٢١)، ح (٤٢٢)، ح (٤٢٣)، ح (٤٢٥)، ح (٤٢٧)، ح (٤٢٨)، ح (٤٢٩)، ح (٤٣٤)، ٢٣٩-٢٢٩/١.

وابن خزيمة في (التوحيد) ح (٢٣٩)، ح (٢٤١)، ح (٢٤٦)، ح (٢٤٧)، ح (٢٤٨)، ح (٢٤٩)، ح (٢٥٠)، ح (٢٥١)، ١/٤٢٨-٤١٢. واللالكائي في شرح (أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة): ح (٨١٧)، ح (٨١٨)، ح (٨١٩)، ح (٨٢٠)، ح (٨٢١)، ح (٨٢٢)، ح (٨٢٣)، ح (٨٢٥)، ح (٨٢٦)، ح (٨٢٩)، ح (٨٣٩)، ٢/٤٨٤-٤٧٢.

(٢) في (ك): (من)، ولعل ما في (ط) أوضح ولذلك أثبتتها.

(٣) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبدالرحمن المريسي، العدوي بالولاء، =



الظاهر مقرراً بالرؤية فإن إقراره بها كإقرار المريسي وذويه بألفاظها  
ثم يحرفون الكلم عن مواضعه<sup>(١)</sup>.

ثم قال الرازي: «فنعول: إن قوله تعالى: ﴿أَحَدٌ﴾ يدل على  
نفي الجسمية ونفي الحيز والجهة، أما دلالة على أنه تعالى ليس  
بجسم، فذلك لأن الجسم أقله أن يكون مركباً من جوهرين،  
وذلك ينافي الوحدة. وقوله<sup>(٢)</sup> ﴿أَحَدٌ﴾ مبالغة في الوجدانية<sup>(٣)</sup>،  
فكان قوله أحد منافياً للجسمية»<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: وأما دلالة على أنه ليس بجوهر/ فنقول: أما الذين

أبو عبد الرحمن (١٠٠-٢١٨هـ) مبتدع ضال، وفقه معتزلي عارف بالفلسفة،  
يرمى بالزندقة، وهو رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء، وإليه نسبتها، كان  
أبوه يهودياً يسكن بغداد، تفقه على أبي يوسف فبرع وأتقن علم الكلام، وقال  
بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، وإنما أخذ مقالته، قال  
الخطيب: حكى عنه أقوال شنيعة، أساء أهل العلم قولهم فيه، وكفره أكثرهم  
لأجلها.

راجع: (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٧٧/١-٢٧٨. و(ميزان الاعتدال)  
للذهبي: ٣٢٢-٣٢٣. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٢٩/٢-٣١. و(النجوم  
الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٢٨/٢. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي:  
٤٤/٢.

(١) بعد كلمة (مواضعه) بياض بمقدار نصف سطر في (ك) ومع أنه يلاحظ تمام  
المعنى بما ذكر.

(٢) في (أساس التقديس): (ولما كان قوله).

(٣) في (أساس التقديس): (الواحدية).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠-٣١.

(٥) أي الرازي والكلام متصل بما سبق.

ينكرون الجوهر الفرد<sup>(١)</sup> فإنهم يقولون: إن كل متحيز فلا بد وأن يتميز أحد جانبيه عن الثاني، وذلك لأنه لا بد أن<sup>(٢)</sup> يتميز يمينه عن يساره، وقدامه عن خلفه، وفوقه عن تحته، وكلما يتميز<sup>(٣)</sup> فيه شيء عن [شيء]<sup>(٤)</sup> فهو منقسم؛ لأن يمينه موصوف بأنه يمين لا يسار، ويساره موصوف بأنه يسار لا يمين، فلو كان يمينه عين يساره لاجتمع في الشيء<sup>(٥)</sup> الواحد: أنه يمين وليس يمين، ويسار وليس يسار، فيلزم اجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد وهو محال. قالوا<sup>(٦)</sup>: ثبت أن كل متحيز فهو منقسم، وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد، فلما<sup>(٧)</sup> كان الله<sup>(٨)</sup> موصوفاً بأنه أحد، وجب أن لا يكون متحيزاً أصلاً، وذلك ينفي كونه جوهرًا.

وأما الذين يثبتون الجوهر الفرد، فإنه لا يمكنهم الاستدلال

---

(١) الجوهر الفرد: هو الجزء الذي لا ينقسم.

راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢٠٧/١. و(المعجم الفلسفي لجميل صليبا: ٤٢٧/١. و(المعجم الفلسفي) ليوسف كرم والدكتور مراد وهبة ويوسف شلالة: ص ٦٠.

(٢) في (أساس التقديس): (من أن).

(٣) في (أساس التقديس): (يتميز).

(٤) (عن شيء) ساقطة من (ط).

(٥) ساقطة من (ك) والتصويب من (أساس التقديس). و(ط) في إثبات الزيادة.

(٦) أي الذين ينكرون الجوهر الفرد.

(٧) في (أساس التقديس): (ولما).

(٨) في (أساس التقديس): (الله سبحانه وتعالى).

على نفي كونه تعالى جوهرًا من هذا الاعتبار، ويمكنهم أن يحتجوا بهذه الآية على نفي كونه جوهرًا من وجه آخر، وبيان: هو<sup>(١)</sup> أن الأحد كما يراد به نفي التركيب والتأليف في الذات، فقد يراد به أيضًا نفي الضد والند، ولو<sup>(٢)</sup> كان تعالى جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فرد مثلاً له، وذلك ينفي كونه أحدًا. ثم أكدوا هذا الوجه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ولو كان جوهرًا لكان كل جوهر فرد كفوًا له، فدلّت هذه السورة من الوجه الذي قررناه على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر، وإذا ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر<sup>(٣)</sup>، وجب أن لا يكون في شيء من الأحياء والجهات؛ لأن كل ما كان مختصًا بحيز وجهة فإن كان منقسمًا كان جسمًا - وقد بينا إبطال ذلك - وإن لم يكن كان جوهرًا، ولما بطل<sup>(٤)</sup> القسمان ثبت أنه يمتنع أن يكون في جهة أصلًا فثبت أن قوله<sup>(٥)</sup> ﴿أَحَدٌ﴾ يدل دلالة قطعية على أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر<sup>(٦)</sup> ولا في حيز وجهة أصلًا<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك): (وهو). والواو ليست في (أساس التقديس) و(ط).

(٢) في (أساس التقديس): (فلو).

(٣) في (أساس التقديس): (بجوهر).

(٤) في (أساس التقديس): زيادة: (وقد بينا إبطال ذلك وإن لم يكن منقسمًا، كان جوهرًا فردًا، وقد بينا أنه باطل. ولما بطل).

(٥) في (أساس التقديس): (قوله تعالى).

(٦) في (أساس التقديس): (بجوهر).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣١-٣٢.

قلت: هذا الاستدلال هو معروف قديمًا من استدلال  
الجهمية النافية، فإنهم يزعمون أن إثبات الصفات ينافي  
التوحيد، ويزعمون أنهم هم الموحدون؛ [فإن]<sup>(١)</sup> من أثبت  
الصفات فهو مشبه ليس بموحد، وأنه يثبت تعدد القدماء<sup>(٢)</sup>،  
لا يجعل القديم واحدًا فقط، فالجهمية<sup>(٣)</sup> من المتفلسفة والمعتزلة

(١) التصويب من (ط) وفي (ك): (في أن).

(٢) راجع: (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٣٣-١٣٤.

(٣) يتوسع المؤلف رحمه الله في لفظ الجهمية فيطلقها على عدة أنواع: فيقول في  
كتاب (التسعين في الرد على من قال بالكلام النفسي): ١٥٠-١٤٤/١: وكذلك  
التجهم على ثلاث درجات:

فشرها الغالية الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من أسمائه  
الحسنى. قالوا: هو مجاز، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحى، ولا عالم،  
ولا قادر، ولا سميع، ولا بصير، ولا تكلم، ولا يتكلم، وكذلك وصف العلماء  
حقيقة قولهم كما ذكره الإمام أحمد فيما أخرجه في الرد على الزنادقة  
والجهمية...

والدرجة الثانية من التجهم: هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسمائه  
الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته وهم - أيضًا - لا يقرون بأسماء الله  
الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز وهؤلاء هم  
الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المبتنون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع  
من التجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردون طائفة من  
أسمائه وصفاته الخبرية أو غير الخبرية ويتأولونها، كما تأول الأولون صفاته  
كلها، ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث، كما  
عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقر  
بالصفات الواردة في الأخبار أيضًا في الجملة، لكن مع نفي لبعض ما ثبت  
بالنصوص وبالعقول، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه، وفي هذا القسم =

وغيرهم يبنون على هذا، وقد يسمون أنفسهم الموحدين<sup>(١)</sup>، ويجعلون نفي الصفات داخلاً في مسمى التوحيد<sup>(٢)</sup>، ومبنى ذلك على أصل واحد، وهو أنهم سموا أقوالهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان؛ إن هي إلا أسماء سموها هم وآباؤهم، وجعلوا مسمى الأسماء الواردة في الكتاب والسنة أشياء آخر ابتدعوها هم؛ فألحدوا في أسماء الله وآياته وحرفوا الكلم عن مواضعه.

وقد ذكر تلبيسهم وتحريفهم<sup>(٣)</sup> وإلحادهم أئمة السلف والخلف، وممن نبه عليه الإمام أحمد، قال في رسالته في (الرد على الزنادقة والجهمية)<sup>(٤)</sup>: فقالت الجهمية

= يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يشبونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفون. وأما المتأخرون فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السنة والإثبات، وخالفوا أوليهم، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات.

- (١) راجع: (كتاب الملل والنحل) لأحمد بن يحيى بن المرتضى: ص ٢.
- (٢) راجع: (التنبيه والرد على أهل الأهواء) للملطي: ص ٢. و(الملل والنحل) للبغدادى: ص ١٤٥. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢١١. و(التبصير في الدين) للإسفرائيني: ص ٩٦-٩٧.
- (٣) في (ط): (تمويههم).
- (٤) (الرد على الزنادقة والجهمية) يعتبر هذا الكتاب من أوائل الكتب التي صنفها السلف في الرد على الجهمية، وقد قسمه إلى قسمين: الأول: في الرد على من زعم أن القرآن متناقض.

لنا<sup>(١)</sup> لما وصفنا [الله بهذه]<sup>(٢)</sup> الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصارى حين زعمتم<sup>(٣)</sup> أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته؟.

قلنا: لا نقول إن الله لم يزل وقدرته، ولا نقول<sup>(٤)</sup> ولم يزل ونوره؛ ولكن نقول: لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر ولا كيف قدر.

فقالوا: لا تكونون موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء.

فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء؛ ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً بجميع صفاته؟! وضربنا لهم مثلاً في ذلك<sup>(٥)</sup>، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب<sup>(٦)</sup> وليف وسعف<sup>(٧)</sup>

= الثاني: في الرد علي من قال بخلق القرآن وقد طبع الكتاب طبعات عديدة: وقام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن عميرة.

- (١) (لنا) غير موجودة في (الرد على الزنادقة والجهمية).
- (٢) التصويب من (الرد على الزنادقة والجهمية) في إثبات الزيادة.
- (٣) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (زعموا).
- (٤) (ولا نقول) غير موجودة في (الرد على الزنادقة والجهمية).
- (٥) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (وضربنا لهم في ذلك مثلاً).
- (٦) الكَرْبُ: أصول السعف الغلاظ، وسمي كَرْب النخل كَرْباً لأنه استغنى عنه.
- راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (كرب). و(الصحاح) للجوهري: مادة (كرب). و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي: مادة (كرب).
- (٧) سَعَف: السعف ورق جريد النخل الذي يُسَفّ منه الزُّبلان والمراوح وما أشبهها، =

وُحُوص<sup>(١)</sup> وَجُمَّار<sup>(٢)</sup>؟ واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها؟! فكذلك الله - وله المثل الأعلى - بجميع صفاته إله واحد، لانقول: إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة<sup>(٣)</sup> حتى خلق قدرته<sup>(٤)</sup>، والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولا نقول: قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم [حتى خلق له علماً فعلم]<sup>(٥)</sup>، والذي لا يعلم هو/ جاهل؛ ولكن نقول: لم يزل الله عالماً قادراً مالِكاً<sup>(٦)</sup> لا متى ولا كيف<sup>(٧)</sup>.

٦٣ ب/ك

قال<sup>(٨)</sup>: «وسمى<sup>(٩)</sup> الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن المغيرة

= والواحدة سعة. قال الليث: أكثر ما يقال له السعف إذا يبس، وإذا كانت رطبة فهي الشطبة.

راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (سعف). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (سعف).

(١) الحُوص: - بالضم - ورق النخل، والواحدة حُوصَة.

راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (خوص). و(الصحاح) للجوهري: مادة (خوص). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (خوص).

(٢) الجُمَّار: شحم النخل.

راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (جمر). و(الصحاح) للجوهري: مادة (جمر).

(٣) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (ولا يقدر).

(٤) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (له قدرة).

(٥) سقط من (ك) و(ط) والتصوب من (الرد على الزنادقة والجهمية) في إثبات الزيادة.

(٦) (مالِكاً) غير موجودة في (الرد على الزنادقة والجهمية).

(٧) (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٣٣-١٣٤.

(٨) أي الإمام أحمد والكلام متصل.

(٩) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (وقد سمي).

المخزومي<sup>(١)</sup>، فقال: ﴿ذَرَفِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝﴾ [المدثر: ١١] وقد كان الذي<sup>(٢)</sup> سماه وحيدًا له عيان وأذنان ولسان وشفطان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة وقد<sup>(٣)</sup> سماه وحيدًا بجميع صفاته، فكذلك<sup>(٤)</sup> الله - وله المثل الأعلى - بجميع<sup>(٥)</sup> صفاته إله واحد<sup>(٦)</sup>.

فهذا القول الذي ذكره الإمام أحمد عنهم أنهم قالوا: «لا تكونون موحدين أبدًا حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء<sup>(٧)</sup> هو كلام مجمل. ولكن مقصودهم أنه لم يكن موجودًا بشيء يقال إنه من صفاته؛ فإن ثبوت الصفات يستلزم عندهم التركيب

---

(١) الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم، أبو عبدشمس (٩٥ق هـ - ١هـ) من قضاة العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش وصناديدهم، أدرك الإسلام وهو شيخ هرم فعاده، وهو الذي قال لقريش: إن الناس يأتونكم أيام الحج فيسألونكم عن محمد، فتختلف أقوالكم فيه، فيقول هذا: كاهن، ويقول هذا: شاعر، ويقول هذا: مجنون، وليس يشبه واحدًا مما يقولون، ولكن أصلح ما قيل فيه ساحر، لأنه يفرق بين المرء وأخيه وزوجته، هلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر.

راجع: (المُحَبَّر) لمحمد بن حبيب: ص ١٦١، ١٧٤، ٢٣٧، ٣٣٧. و(السيرة النبوية) لابن هشام: ١/ ٣٦١-٣٧٤، ٤٠٩-٤١١.

(٢) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (هذا الذي).

(٣) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (فقد).

(٤) في (ط): م (وكذلك).

(٥) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (وهو بجميع).

(٦) (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٣٤.

(٧) (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٣٣.



والتجزئة<sup>(١)</sup>، إما تركيب المقدار كالتركيب الذي يزعمونه في تأليف الجسم من أجزائه، وإما التركيب الذي يزعمونه في الحدود وهو التركيب من الصفات، كما يقولون: النوع مركب من الجنس<sup>(٢)</sup> والفصل<sup>(٣)</sup>، ويستلزم أيضاً التشبيه، والتوحيد عندهم نفي التشبيه والتجسيم<sup>(٤)</sup>، ويقولون: إن

- 
- (١) راجع أيضاً: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ف/١١٢ب، ١١٦ب.
- (٢) الجنس: - بالكسر وسكون النون - في اللغة: ما يعم كثيرين - وهو أعم من النوع - يقال الحيوان جنس والإنسان نوع.
- وفي اصطلاح الأصوليين: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض، كالإنسان فإن تحته رجالاً وامرأة.
- واصطلاح الأصوليين في الجنس يخالف اصطلاح المنطقيين، فالمتدرج كالإنسان جنس والمتدرج فيه كالحيوان نوع، على عكس اصطلاح المنطقي.
- وفي عرف المنطقيين: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق كالحيوان، ومنشأ الاختلاف بينهم أن الأصوليين إنما يبحثون عن الأغراض دون الحقائق والمنطقيين يبحثون عن الحقائق.
- راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٤١٣/١-٤١٥. و(كشف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢٢٣/١-٢٢٤.
- (٣) الفصل: عند المنطقيين: كلي مقول على الشيء جنساً كان أو نوعاً في جواب السؤال بأي شيء هو في جوهره، فإن ميز شيئاً عن مشاركته في الجنس القريب ففصل قريب كالنطق للإنسان والحساس للحيوان، وإن ميز عن مشاركته في الجنس البعيد ففصل بعيد كالحساس للإنسان.
- راجع: (دستور العلماء) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢٩/٣. و(التعريفات) للجرجاني: ص ١٧٣-١٧٤.
- (٤) يقول القاضي عبد الجبار في (المحيط بالتكليف) جمع: الحسن بن أحمد بن مثوية: ص ٣٧: «إن تمام التوحيد لا يكون إلا بأن تنفى عن الله شبهة الأجسام».

الأول<sup>(١)</sup> يعنون به عدم النظير، والثاني<sup>(٢)</sup> يعنون به أنه لا ينقسم.

وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنة رسوله، وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله، وهذا أصل عظيم تجب معرفته.

تفسير  
الجهمية  
والمعتزلة  
والمتكلمين  
والمفلاسفة  
للواحد  
والتوحيد

فقال نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والمفلاسفة ونحوهم: (الواحد) هو الذي لا صفة له ولا قدر<sup>(٣)</sup>، ويعبرون عن هذا المعنى بعبارات، فيقول من يريد هذا المعنى من الفلاسفة كابن سينا<sup>(٤)</sup> وأمثاله: «إن واجب الوجود واحد من كل وجه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم، أو يقال ليس [فيه]<sup>(٥)</sup>

وقال في (رسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار الهلال، ص ١٨٥: (إنه إذا كان جسمًا لوجب أن لا يخلو من دلائل الحدوث، كالقرب والبعد والاجتماع والافتراق، وكان يجب أن يكون محدثًا كهذه الأجسام).

(١) نفى التشبيه.

(٢) نفس التجسيم.

(٣) في (ط): (قدرة).

(٤) الحسين بن عبدالله بن سينا أبو علي الفيلسوف، الملقب بالشيخ الرئيس (٣٧٠-٤٢٨هـ) الفيلسوف صاحب التصانيف في الطب والفلسفة، وكان من

أسرة إسماعيلية من أتباع الحاكم العبيدي، صنف ابن سينا نحو مائة كتاب بين مطول ومختصر. وأشهر كتبه (القانون) و(الشفاء) راجع (أخبار العلماء بأخبار مطول) وللقفطي: ص ٢٦٨-٢٧٨ و(عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لابن أبي أصيبع: ٢/٣-٢٩.

(٥) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

كثرة حد ولا كثرة كم، أو يقال ليس فيه تركيب المحدود من الجنس والفصل، ولا تركيب الأجسام<sup>(١)</sup>. ومقصود هذه العبارات أنه ليس لله صفة ولا له قدرة».

وكذلك تقول الجهمية من المعتزلة وغيرهم: «إن القديم واحد ليس معه في القدم غيره، ولو قامت به الصفات لكان معه غيره<sup>(٢)</sup>، وأنه ليس بجسم؛ إذ الجسم مركب مؤلف منقسم،

---

(١) في كتاب (النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية) لأبي علي الحسين بن سينا: ص ٢٥١: (فقد ظهر لنا أن لكل مبدأ واجب الوجود غير داخل في جنس، أو واقع تحت حد، أو برهان، بريئاً عن الكم والكيف والماهية والأين والتمتى والحركة، لا ند له ولا شريك، ولا ضد، وأنه واحد من جميع الوجوه، لأنه غير منقسم لا في الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء بالغرض والوهم كالم متصل، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة يتحد بها جملته، وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة في وجوده الذي له، فهو بهذه الوجوه فرد وهو واحد لأنه تام الوجود. ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم).

ويقول ابن سينا في ص ٢٣٠ من نفس المرجع: (وأيضاً فهو تام الوجود، لأن نوعه له فقط فليس من نوعه شيء خارج عنه واحد، وجوه الواحد أن يكون تاماً فإن الكثير والزائد لا يكونان واحدین فهو واحد من جهة تمامية وجوده، وواحد من جهة أن حده له، وواحد من جهة أنه لا ينقسم لا بالكم، ولا بالمبادئ المقومة له، ولا بأجزاء الحد، وواحد من جهة أن لكل شيء وحدة تخصه، وبها كمال حقيقته الذاتية، وأيضاً هو واحد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي أن مرتبته من الوجود وهو وجوب الوجود ليس إلا له).

(٢) يقول القاضي عبد الجبار في كتاب (شرح الأصول الخمسة) تعليق: أحمد بن الحسين: ص ١٩٧: (وإذا ثبت هذا، فالقديم تعالى لو استحق هذه الصفات لمعان قديمة، لوجب أن تكون مثلاً لله تعالى، وهذا يوجب إذا كان العالم تعالى عالمًا قادرًا لذاته، وجب أن تكون هذه المعاني أيضاً قادرة عالمة وذلك محال).  
وراجع: نفس المصدر ص ١٨١، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٠-٢٠١.

وهذا تعديد<sup>(١)</sup> ينافي التوحيد<sup>(٢)</sup>.

أو يقولون أيضًا: إن ثبوت الصفات يقتضي كثرة وعددًا في ذاته وذلك خلاف التوحيد<sup>(٣)</sup>، ويسمون أنفسهم «الموحدين» والعلم الذي يعلم له هذا «علم التوحيد» وهذا عندهم أول «الأصول الخمسة» التي هي عندهم: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا أخذ محمد بن التومرت<sup>(٥)</sup> هذا اللقب، وسمى

---

(١) في (ط): (تعدد). المعنى: وهذا تعديد للأجزاء ينافي التوحيد.

(٢) المعتزلة تنفي عن الله الجسم لأمرين:

الأول: لنفي التقسيم.

الثاني: لأنه محدث، ولما كان القديم لا يجوز عليه العدم، والأجسام لا تخلو من الأكوان التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، فإذا لم يتفك الجسم من الحوادث، كان مثلها محدثًا، ولما كان الجسم محدثًا، وجب أن لا يكون قديمًا، وإذا كانت الأجسام محدثة؛ فهي تحتاج إلى محدث، ومن ثم فإن محدث الأجسام ليس بجسم.

راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ١٠٧-١١٩.

و(المحيط بالتكليف) للقاضي عبد الجبار: ص ٧٥-١٠٣، ١١٨-٢٠١. و(في

التوحيد) ديوان الأصول لأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري: ص ٦١-٧٢.

(٣) راجع: (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٣٣-١٣٤. و(نهاية

العقول) للرازي، مخطوط، ق/١١٢، ب، ١١٦.

(٤) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار.

(٥) محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي، البربري أبو عبد الله، المنعوت بالمهدي

الهرغي (٤٨٥-٥٢٤هـ) صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي بالمغرب، من جبل السوس في أقصى بلاد المغرب، ورحل إلى المشرق طلبًا للعلم، فجمع =

طائفته (الموحدين)<sup>(١)</sup> ووضع لهم (المرشدة)<sup>(٢)</sup> المتضمنة لمثل عقيدة المعتزلة وغيرهم من الجهمية في التوحيد؛ ولم يذكر اعتقاد الصفاتية<sup>(٣)</sup> كابن كلاب والأشعري، فضلاً عن اعتقاد السلف والأئمة، لكن ذكر في القدر مذهب أهل الإثبات، وهذا

= وتفقّه، وحصل أطرافاً من العلم. وادعى المهدية، وحرض الناس على عصيان ابن تاشفين، من آثاره (كتر العلوم) و(المرشدة) راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٥٣٩/١٩-٥٥٢، و(جذوة الاقتباس) للمكناسي: ص ٢٠٥.

(١) راجع (تاريخ العلامة ابن خلدون): ٤٦٩-٤٧١.

(٢) (المرشدة) وهي رسالة موجزه في العقيدة لا تتجاوز الصفحتين، ولها شروحات، وقد أورد نصها السبكي في (طبقات الشافعية): ١٨٥/٨-١٨٦، وقد رد شيخ الإسلام على هذه الرسالة في فتاويه ٤٧٦/١١-٤٩١.

(٣) الصفاتية: يطلق على من يشبّهون صفات الله تعالى خلافاً للنفاة، فيدخل فيه ثلاثة أصناف، أهل السنة ومن يزيد في الإثبات كالكرامية والسالمية، ومن ينقص لكنه يثبت في الجملة كالكلابية والأشعرية.

وابن تيمية حينما يطلق هذا الوصف قد يريد الأصناف الثلاثة كما في (مجموع الفتاوى) ٤٠/٦: حيث قال: «الصفاتية هم السلف والأئمة وجميع الطوائف المثبتة للصفات كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية وغيرهم من طوائف الأمة» وقد يريد- وهو الغالب - الصنف الثالث موضعاً ذلك أحياناً بأن يزيد في وصفهم بالمتكلمين كما سيأتي في ص ٢٤٨. ويقول ابن تيمية في (التسعينية) ١٥٠-١٤٩/١: «الصفاتية هم المثبتون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية وغير الخبرية، ويتأولونها، كما تأولت الجهمية صفاته كلها، ومن هؤلاء من يقر بصفاته الواردة في القرآن دون الحديث، ومنه من يقر بالصفات الواردة في الأخبار في الجملة لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول.

راجع: أيضاً (مجموع الفتاوى) ٢٩٥/٥، ٣١٧/٦، ٥٢٠. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١١٦-١١٩.

الذي ذكر يشبه قول حسين النجار<sup>(١)</sup> وضرار بن عمرو<sup>(٢)</sup>، وكان حفص الفرد<sup>(٣)</sup> من أصحاب النجار، وكان برغوث<sup>(٤)</sup> من

(١) الحسين بن محمد بن عبدالله النجار الرازي، أبو عبدالله (... - نحو ٢٢٠هـ) رأس الفرقة (النجارية). وإليه نسبتها، وهو من جملة المجبرة ومتكلميهم، وله مع النظام مناظرات، والسبب في موت الحسين النجار؛ أنه ناظر النظام مرة فلما لم يلحن بحجته رفسه النظام، وقال له: قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم، فصرف محمومًا، واعتل حتى مات، وهم ممن يوافق أهل السنة في مسألة القضاء والقدر والوعد والوعيد، ويوافق المعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن، وفي الرؤية، وله من الكتب (كتاب الاستطاعة) و(كتاب الصفات والأسماء).

راجع: (الفهرست) لابن النديم: ص ٢٢٩. و(سير أعلام النبلاء): للذهبي: ١٠/٥٥٤. و(الخطط) للمقريزي: ٢/٣٥٠-٣٥١.

(٢) ضرار بن عمرو القطفاني (١٠٠ - نحو ١٩٠هـ) قاض من مبتدعة المعتزلة وكبارهم وإليه تنسب فرقة (الضرارية)، طمع برياستهم في بلده، فلم يدركها. فخالفهم، فكفروه وطردوه، ومن أقواله التي خالف فيها أن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمس التي هي مستعمله للخلق فيما بينهم، قال الإمام أحمد: شهدت على ضرار عند سعيد بن عبدالرحمن القاضي، فأمر بضرب عنقه فهرب. وله (كتاب التوحيد) و(كتاب الرد على الملحدين).

راجع: (الفهرست) لابن النديم: ص ٢١٤-٢١٥. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/٥٤٤-٥٤٦. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢/٣٢٨-٣٢٩. و(فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) لأبي القاسم البلخي والقاضي عبدالجبار والحاكم الجشمي: ص ٣٩١.

(٣) حفص الفرد، أبو عمر وقيل أبو يحيى، من المجبرة، ومن أكابرهم، نظير للنجار، كان من أهل مصر قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل فاجتمع معه وناظره فقطعه أبو الهذيل، وكان أولاً معتزليًا، ثم خالفهم وصار من المجبرة، له (كتاب الاستطاعات) و(كتاب الرد على المعتزلة).

راجع: (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للبلخي والقاضي عبدالجبار والجشمي: ص ٣٩١-٣٩٢. و(الفهرست) لابن النديم: ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) محمد بن عيسى الجهمي أبو عبدالله الملقب ببرغوث (٠ - ٢٤٠هـ). إليه =

## أصحاب ضرار، وذاك<sup>(١)</sup> خصم الشافعي<sup>(٢)</sup>

تنسب فرقة البرغوثية، وهو من أتباع الحسين النجار إلا أنه خالفه في قوله: إن المكتسب لا يكون فاعلاً على الحقيقة، وكان يقول: إن الأفعال المتولدة فعل الله تعالى لا باختيار منه لكنه بإيجاب الطبع والخلق، وصنف كتباً منها كتاب (الاستطاعة) و(كتاب المقالات).

راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢٠٩، (التبصير في الدين) للإسفرائيني: ص ٩٣، (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٥٥٤/١٠.

(١) أي حفص الفرد.

روى أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في (آداب الشافعي ومناقبه): ص ١٩٤-١٩٥: عن الربيع بن سليمان قال: حضر الشافعي أو حدثني أبو شعيب إلا أنني أعلم أنه حضر عبدالله بن الحكم ويوسف بن عمرو بن يزيد وحفص الفرد، وكان الشافعي يسميه حفصاً المُنْفَرِد، فسأل حفص عبدالله بن عبدالحكم فقال: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه، فسأل يوسف بن عمرو بن يزيد: فلم يجبه، وكلاهما أشار إلى الشافعي.

فسأل الشافعي فاحتج عليه الشافعي وطالت فيه المناظرة، فأقام الشافعي الحجة عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكفر حفصاً الفرد. قال الربيع: فلقيت حفصاً الفرد في المجلس بعد. فقال: أراد الشافعي قتلي.

للشافعي مع حفص الفرد مناظرات. راجع: (آداب الشافعي ومناقبه) ص ١٩٣-١٩٥ و(السنن الكبرى) للبيهقي: ٢٠٦/١٠. و(صون المنطوق الكلام عن فن المنطق والكلام) ص ١٣٦. و(درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ١٤٦/٧، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٤٨-٢٥٠، ٢٧٥.

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن شافع بن سائب الهاشمي القرشي المطلبى الشافعي، أبو عبدالله (١٥٠-٢٠٤ هـ) يلتقي مع رسول الله - ﷺ - في عبد مناف، وهو أحد الأئمة الأربعة، أفتى قبل أن يبلغ العشرين، ومناقبه كثيرة. قال الإمام أحمد: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منه. له تصانيف كثيرة أشهرها (الأم) و(الرسالة) و(اختلاف الحديث) راجع (تهذيب الأسماء) للنووي: ٤٤/١-٦٧. و(تذكرة الحفاظ): ٣٦١-٣٦٣. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢٩٣/١-٣٤٥.

وهذا<sup>(١)</sup> من خصوم أحمد.

وذهب حسين النجار وطائفة من المعتزلة إلى أن معنى الواحد هو الذي لا شبه له كما يقول: فلان واحد دهره<sup>(٢)</sup>. وقد يقولون: التوحيد [يجمع]<sup>(٣)</sup> المعنيين جميعاً فالأول نفي التجسيم، وهذا نفي التشبيه؛ فإن نفي الصفات عندهم هو نفي التجسيم، وهذا نفي التشبيه، والتوحيد ينافي التشبيه والتجسيم. وجماع قولهم إن التوحيد يجمع<sup>(٤)</sup> ثلاث معان:

أنه واحد في نفسه لا صفة له وقدر، فليس بمركب

---

(١) أي برغوث. قال الذهبي في ترجمته: ٥٥٤/١٠: أحد من كان يناظر الإمام أحمد في المحنة روى حنبل في (ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل) ص ٥٥. قال سمعت أبا عبدالله يقول: لما احتج على عبدالرحمن بآبن عرعة واليمامي قطعني، فسكت فقال برغوث يا أمير المؤمنين كافر حلال الدم، اضرب عنقه، ودمه في عنقي، وقال شعيب كذلك أيضاً، فقلت: أعلى دمي، فلم يلتفت إلي قولهما. قال: وسمعت أبا عبدالله أيضاً يقول: أما برغوث وشعيب فإنهما تعللا قتلي وقالوا له: يا أمير المؤمنين اضرب عنقه ودمه في أعناقنا، ولم يكن في القوم أشد تكفيراً ولا أخبث منهما، وأما ابن سماعة فجعل يكلمني بكلام رقيق، وقال له ابن سماعة: يا أمير المؤمنين، إنه في أهل بيت شرف، ولهم قديم، ولعله يصير إلى الذي يحبه أمير المؤمنين، فكانه رق عند ذلك.

(٢) قال أبو هاشم: إن وصفنا له بأنه واحد من حيث انفرد بصفاته النفسية حقيقة، وذلك بمنزلة وصفهم الرجل بأنه واحد دهره، وواحد عصره، من حيث انفرد بخصال لا يشاركه فيها غيره.

راجع: (المغني في أبواب التوحيد والعدل) إملاء القاضي أبي الحسن عبدالجبار: ٢٤٥/٤. و(شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبدالجبار: ص ٢٧٧.

(٣) في (ك): (تجمع) والتصويب من (ط).

(٤) (يجمع) ساقطة من (ط).



ولا محدود، ولا موصوف بصفة تقوم به، وهو أيضاً واحد لا شبيه له، فهذان نفي التجسيم والتشبيه.

والثالث أنه واحد في أفعاله لا شريك له<sup>(١)</sup>. وهذا<sup>(٢)</sup> الثالث هو متفق [عليه]<sup>(٣)</sup> بين المسلمين؛ لكن الناس يقولون: هذا التوحيد لا يتم للقدرية الذين يجعلون بعض العالم مفعولاً لغير الله، ويجعلون من/ يفعل كفعل الله؛ فإن هذا إثبات شريك له في الملك.

ثم إن المعتزلة وغيرهم من الجهمية وإن وافقهم بقية المسلمين على نفي التشبيه فإنهم يدخلون في اسم التشبيه كل من أثبت لله صفة كما هو معروف عنهم، ولذلك نقله عنهم الأئمة كما ذكره<sup>(٤)</sup> الإمام أحمد في الرد عليهم، فقال في وصف الجهم: «وتأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث

---

(١) يرى المعتزلة أن «نفي التشبيه عنه تعالى هو التوحيد، ينقسم على ثلاثة أوجه: أولها: الفرق بين ذات الخالق وذات المخلوق، وحتى ينفي عنه جميع ما يتعلق بالمخلوقين في كل معنى من المعاني. الوجه الثاني: الفرق بين الصفتين، حتى لا تصف القديم بصفة من صفات المحدثين.

الوجه الثالث: هو الفرق بين الفعلين حتى لا تشبه فعل القديم بفعل المخلوقين» راجع: (أصول العدل والتوحيد) لقاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسي، ضمن كتاب (رسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق: محمد عمارة: ص ٩٨-٩٩.

(٢) في (ط): (فهذا).

(٣) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٤) في (ط): (ذكر).

رسول الله ﷺ ، وزعم أن من وصف من الله شيئاً<sup>(١)</sup> وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله ﷺ<sup>(٢)</sup> كان كافراً وكان من المشبهة، فأضل بكلامه<sup>(٣)</sup> بشراً كثيراً، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> وأصحاب عمرو بن عبيد<sup>(٥)</sup> بالبصرة،

(١) في (الرد على الزنادقة والجهمية): (بشيء مما).

(٢) (ﷺ) غير موجودة في (الرد على الزنادقة والجهمية).

(٣) في (ك) و(ط): (وأضل). والتصويب من (الرد على الزنادقة والجهمية) في إثبات الزيادة.

(٤) النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي، أبو حنيفة (٨٠-١٥٠هـ) الفقيه المجتهد المحقق أحد الأئمة الأربعة، وكان كريماً في أخلاقه جواداً، قوي الحجة، من أحسن الناس منطقاً، قال عنه الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له المسند جمعه تلاميذه، و(المخارج) في الفقه صغير، و(الفقه الأكبر) راجع (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٣٢٧/١٣-٤٥٤، و(الجواهر المضيئة) لابن أبي الوفاء القرشي: ٤٩/١-٦٣.

(٥) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري (٨٠-١٤٤هـ) شيخ المعتزلة في عصره، ومفتيها، كان جده باب من سبي فارس، وكان يسكن البصرة، وجالس الحسن البصري، وحفظ عنه، واشتهر بصحبته ثم أزاله واصل ابن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن. قال ابن حبان: كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه فسموا المعتزلة: قال وكان يشتم في الصحابة، ويكذب في الحديث وهماً لا تعمداً. واشتهر بزهده وأخباره مع المنصور العباسي وغيره. توفي (بمران) قرب مكة، ورثاه المنصور، ولم يسمع بخليفة رثى من دونه. وله من الكتب (كتاب العدل والتوحيد)، (كتاب الرد على القدرية).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٦٦/١٢-١٨٨. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٧٣-٢٨٠. و(فرق وطبقات المعتزلة) ص ٤٨-٥٢. و(فضل =

ووضع دين الجهمية»<sup>(١)</sup>.

وأكثر الشيعة<sup>(٢)</sup> المتأخرين [على]<sup>(٣)</sup> هذا التوحيد [ونفي]<sup>(٤)</sup> القدر، وأما الشيعة المتقدمون الذين أدركوا زمن الأئمة فكان

= الاعتزال) للبلخي والقاضي عبد الجبار والجشمي: ص ٦٨-٦٩.

(١) (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) الشيعة: سمي الشيعة بهذا الاسم لأنهم شايعوا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهم ثلاث طوائف:

الأولى: الغالية الذين يجعلون لعلي شيتاً من الإلهية أو يصفونه بالنبوة.

الثانية: الرافضة كالإمامية وغيرهم الذين يعتقدون أن علياً هو الإمام الحق بعد النبي - ﷺ - بنص جلي أو خفي، وأنه ظلم ومنع حقه، ويبغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما.

الثالثة: المفضلة من الزيدية وغيرهم يفضلون علياً على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما.

ويذكر ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ٣٣/١٣: أن الشيعة الأولى الذين في عهد علي فضلوه على عثمان، ولم يفضلوه على أبي بكر وعمر - رضي الله عن الجميع - وإن كانت بواد هذه الأصناف الثلاثة قد وجدت في ذلك العهد، لكن كانوا يخفون أقوالهم عن علي وشيعته. هذا وقد قسم الأشعري في المقالات كل صنف من هذه الثلاثة إلى فرق تحدث عنها بالتفصيل.

راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥-٧٥. و(فرق الشيعة) للنوكتجي: ص ١٥-١٦. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢١-٢٤، ٢٩-٧٢. و(الفصل) لابن حزم: ١٧٩/٤-١٨٨. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١/١٩٥ - ٢٢٤، ٢/٣٦٢. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٥٢-٦٣. و(أصول الدين) أبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادى: ص ١٩، ٧٣، ٧٦-٧٧. و(التسعينية) لابن تيمية: ١/١٤٣-١٤٤. و(فجر الإسلام) لأحمد أمين: ص ٢٦٦-٢٧٨.

(٣) في (ك): (في). والتصويب من (ط).

(٤) في (ك): (وفي). والتصويب من (ط).

جمهورهم على الإثبات وغالب الإمامية<sup>(١)</sup> مُصْرِحون بالتجسيم .

قلت: أصحاب عمرو بن عبيد هم المعتزلة: فإن عمراً هو الإمام الأول الذي ابتدع دين المعتزلة هو وواصل بن عطاء<sup>(٢)</sup>،

(١) الإمامية: وهم الذين قالوا بالتنصيب على علي تعيّناً وتصريحاً، وكفروا الصحابة بترك بيعته، وتعرضوا للوقعة فيهم بسبب ذلك، واتفقوا على سوق الإمامة إلى جعفر الصادق، واختلفوا في المنصوص عليه بعد ذلك، والذي استقر عليه رأيهم: أن الإمام بعد الرسول - ﷺ - على بن أبي طالب، ثم ولده الحسن ثم أخوه الحسين، ثم ابنه علي، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه علي الرضا، ثم ابنه محمد التقي، ثم ابنه الحسن الزكي، ثم ابنه محمد وهو القائم المنتظر...

وكانت الإمامية في الأول على مذهب أئمتهم، حتى تهادى الزمان عليهم، فتشعبوا وافترقوا حتى صار بعضهم معتزلة، إما وعيدية وإما تفضيلية وبعضهم أخبارية وإما سلفية، وهم الذين لا يؤولون المتشابه ويعتقدون أن ما أَرَادَهُ الله فهو حق، ومنهم من التحق ببعض الطوائف الضالة، وقد افترقت الإمامية إلى خمس عشرة فرقة وهي: الكاملية، والمحمدية، والبقارية، والناووسية، والشميطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والاثنا عشرية، والهاشمية، والزرارية، واليونسية، والشيطنية.

راجع: (الفرق الإسلامية) للكرماني: ص ٦١. و(الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٧٢-٥٣. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين) للرازي: ص ٥٣-٥٦.

(٢) واصل بن عطاء الغزّال، أبو حذيفة، من موالى بني ضبة، وقيل بني مخزوم (٨٠-١٣١هـ) رأس المعتزلة، طرده الحسن البصري من مجلسه لقوله في مرتكب الكبيرة، فجلس عنده عمرو بن عبيد، واعتزلا مجلس الحسن، فمن يومئذ قيل لهم ولأتباعهم المعتزلة: وهو الذي نشر مذهب المعتزلة، وإليه تنسب فرقة (الواصلية) وكان أحد البلغاء يلثغ بالراء يبدلها غيّناً، وكان لاقتداره على العربية وتوسعه في الكلام يتجنب الراء في الخطابة. له (كتاب المنزلة بين المنزلتين) و(كتاب التوحيد).

راجع: (فضل الاعتزال) للبلخي والقاضي عبد الجبار والجشمي: ص ٦٤-٦٨. =

وأما الذين اتبعوه من أصحاب أبي حنيفة فهم من جنس الذين قاموا بأمر محنة المسلمين على دين الجهمية، لما دَعُوا الناس إلى القول بخلق القرآن، وغيره من أقوال الجهمية، وهم مثل بشر المريسي<sup>(١)</sup>، وأحمد بن أبي دُواد<sup>(٢)</sup> قاضي القضاة وأمثالهم.

ولما أدخلت الجهمية هذا النفي الذي ابتدعه في مسمى «التوحيد» أظهر المسلمون خلافهم من الأئمة والفقهاء وأهل الحديث والكلام كما<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو عبدالرحمن السلمي<sup>(٤)</sup> ومن طريقه<sup>(٥)</sup> شيخ

---

= و(الفهرست) لابن النديم: ص ٢٠٢-٢٠٣. و(فرق المعتزلة وطبقاتهم): ص ٤٨-٤١. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٦/٢١٤-٢١٥. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ١/٣١٣-٣١٤.

(١) تقدمت ترجمته في ص ٩٠.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٢.

(٣) في (ك) بياض مقدار سطر بعد كلمة (كما).

(٤) محمد بن الحسين بن موسى التيسابوري الصوفي الأزدي الأب، السلمي الأم نسب إلى جده القدوة أبي عمر إسماعيل بن نجيد السلمي، أبو عبدالرحمن (٣٣٠-٤١٢هـ) الحافظ العالم الزاهد، من بيت الحديث والزهد والتصوف، قال الخطيب: محله كبير، وكان مع ذلك صاحب حديث مجوداً جمع شيوخاً وتراجم وأبواباً وعمل دويرة للصوفية. ألف في التفسير، راجع (المنتظم) لابن الجوزي: ٦/٨. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/١٠٤٦-١٤٠٧. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٥/١٤٠-١٤١.

(٥) الذي في (ذم الكلام) لشيخ الإسلام الأنصاري سنده كالتالي: «أخبرني حبيب بن أحمد ثنا محمد بن الحسين حدثنا محمد بن جعفر بن مطر سمعت شكر يقول: سمعت أبا سعيد البصري يقول سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول دخلت على =

الإسلام الأنصاري<sup>(١)</sup>، عن عبدالرحمن بن مهدي<sup>(٢)</sup>، قال: «دخلت على مالك<sup>(٣)</sup> وعنده رجل يسأله عن القرآن فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد؟<sup>(٤)</sup> لعن الله عمرًا فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علمًا لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل

= مالك»

(١) أي أبو إسماعيل الهروي.

(٢) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري اللؤلؤي، مولى الأزدي، وقيل مولى بني العنبر، أبو سعيد (١٣٥-١٩٨هـ) الحافظ الكبير، والإمام العلم الشهير، سمع أيمن بن نابل، ومالك، وشعبة، والسفيانين، وخلق كثير، وعنه ابن المبارك، وأحمد وإسحاق، ويحيى بن معين، وآخرون. قال علي بن المديني: علم عبدالرحمن في الحديث كالسحر، وقال الإمام الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا. وكان ورده كل ليلة نصف القرآن.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٠/٢٤٠-٢٤٨. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٣٢٩-٣٣٢. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٩/١٩٢-٢٠٩. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٦/٢٧٩-٢٨١. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢/١٥٩. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١/٣٥٥.

(٣) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبدالله (٩٣-١٧٩هـ) إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، كان صلبًا في دينه، بعيدًا عن الأمراء والملوك، قال أبو مصعب سمعت مالكا يقول: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك. وقال الإمام الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم. من مصنفاته (الموطأ) وله رسالة في الوعظ راجع (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٢/١٧٧-١٨٠. و(الدباج المذهب) لابن فرحون: ١/٨٢-١٣٩. و(ترتيب المدارك) للقاضي عياض: ١/١٠٢.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

على باطل»<sup>(١)</sup>.

وكان المثبتة من أهل الكلام يخالفونهم في مسمى الواحد،  
وكذلك الصفاتية، وقد تقدم كلام أبي محمد ابن كُلاب<sup>(٢)</sup> في  
معنى «الواحد» وأنه قال في (كتاب التوحيد) في معنى قول  
القائل: إن الله واحد، وفي معنى قولنا مطلقاً للشيء: إنه واحد.  
فقال: «معنى قولنا الله واحد. أنه منفرد بنفسه لا يدخله  
غيره».

وقال في معنى مطلق قولنا: إنه واحد، إنه قد يقال ذلك لما  
هو أشياء كثيرة مجتمعة وهو أجسام [متماثلة]<sup>(٣)</sup>، كما يقال:  
إنسان واحد، وقولنا للخالق: واحد. لا على هذا المنهاج،  
لأجل أنه المنفرد بنفسه الذي لا يدخله غيره»، قال<sup>(٤)</sup>: «وقد  
كان الله واحداً قبل خلقه فلم تداخله الأشياء حين خلقها، ولم  
يُداخلها، ولو كان ذلك كذلك لم يكن واحداً».

قال<sup>(٥)</sup>: «ولو كان داخلاً فيها لكان حكمه حكمها،  
ولو كانت داخلة فيه كان كذلك، ومن زعم أنها فيه أو هو فيها

---

(١) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط ص ٢٩٤.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٧.

(٣) في (ك): (منحلحلة). والتصويب من (ط).

(٤) أي ابن كلاب.

(٥) أي ابن كلاب.

لزمه أن يحكم فيه بحكم المخلوق، إذ كان في المخلوق<sup>(١)</sup> أو المخلوق<sup>(٢)</sup>. فيه، فلما استحال في ربنا أن يداخل المخلوقين فيكون بعضاً لهم أو يداخلوه فيكونوا بعضاً له لم نجد منزلة ثالثة غير أنه بائن بخلق الأشياء فهي غير داخلة فيه، ولا مماسة له، ولا هو داخل فيها ولا مماس لها، ولولا أن ذلك كذلك كان حكمه حكمها.

فإن قالوا: فيعتقبه الطول والعرض؟ قيل لهم: هذا محال؛ لأنه واحد لا كالأحاد، عظيم لا تقاس عظمتة بالمخلوقات، كما أنه كبير عليم لا كالعلماء، كذلك هو واحد عظيم لا كالأحاد العظماء.

فإن قلت: العظيم لا يكون إلا متجزئاً<sup>(٣)</sup>، قيل لك والعليم لا يكون إلا متجزئاً<sup>(٤)</sup>، وكذلك السميع والبصير؛ لأنك تقيس على المخلوقات.

قال ابن فورك<sup>(٥)</sup>: «وحكى حاكون عن ابن كلاب أنه

---

(١) في (ط): (المخلوقات).

(٢) في (ط): (المخلوقات).

(٣) في (ط): (متجزئاً).

(٤) في (ط): (متجزئاً).

(٥) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني أبوبكر (٤٠٠-٤٠٦هـ) الأستاذ الأديب النحوي الواعظ العالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية، درس بالعراق مدة، ثم رجع إلى الري فنيسابور حيث بنيت له فيها مدرسة ودار، وكان شديد الرد على ابن كرام. وقد صنف تصانيف كثيرة منها (مشكل الحديث وغريبه) وكتاب (الصفات) راجع (إنباه الرواة) للقفطي: ٣/ ١١٠-١١١. و(سير =



لا يصح أن/ يضبط بالوهم شيء واحد أراد أنه إن كان قديماً فلا بد من صفات، وإن [كان]<sup>(١)</sup> محدثاً فمن أعراض».

قلت: هذا الكلام يقال إبطالاً لمذهب الجهمية ونحوهم من الفلاسفة والمعتزلة أن الواحد لا صفة له<sup>(٢)</sup>، فيقال لهم: فيمتنع على هذا القول أن يكون في الوجود واحد، كما سنبين إن شاء الله مخالفة قولهم للغة والعقل والشرع.

ولكن<sup>(٣)</sup> كثير من متكلمي الصفاتية<sup>(٤)</sup> من أصحاب الأشعري ونحوهم فسروا (الواحد) و (التوحيد) بنحو تفسير المعتزلة وغيرهم من الجهمية، ولم يفسروه بما ذكره ابن كلاب ولا بغير ذلك كما سنذكره؛ لكن مع تفسيرهم إياه بما ينفي التجسيم والتشبيه لم يلتزموا أن ذلك ينفي الصفات؛ بل عندهم تفسير الواحد بذلك لا ينافي ثبوت الصفات القائمة به، وهذا من مواقع<sup>(٥)</sup> النزاع بينهم وبين المعتزلة والفلاسفة وغيرهم من الجهمية؛ فإن هؤلاء يزعمون أن نفي الصفات داخل في مسمى الواحد، وأما الصفاتية فينكرون ذلك.

= أعلام النبلاء) للذهبي: ١٧/ ٢١٤-٢١٦.

(١) في (ك): (كل). والتصويب من (ط).

(٢) راجع: (النجاة) لابن سينا: ص ٢٣٠، ٢٥١. و(شرح الأصول الخمسة) للقاضي

عبدالجبار: ص ١٩٧.

(٣) في (ط): (وكان).

(٤) راجع تعريف الصفاتية ص ١٠٣.

(٥) في (ط): (مواضع).

قال الأستاذ «أبو المعالي»<sup>(١)</sup>: «قال أصحابنا الواحد هو الشيء الذي لا ينقسم، أو لا يصح انقسامه»<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي أبوبكر<sup>(٣)</sup>: «ولو قلت الواحد هو الشيء كان كافيًا، ولم يكن في الحد تركيب»<sup>(٤)</sup>.

وفي قول القائل الشيء الذي لا ينقسم نوع تركيب»<sup>(٥)</sup>.

قال الأستاذ أبو المعالي: «يقال للقاضي التركيب في الحدود، وهو أن يأتي الحاد بوصف زائد يستغنى عنه، وقد

---

(١) عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين (٤١٩-٤٧٨هـ) إمام الحرمين، وشيخ الشافعية، رحل إلى بغداد فمكة، ثم رجع إلى نيسابور فدرّس بالمدرسة النظامية، فبقي على ذلك ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع، مسلّمًا له المحراب والخطبة والتدريس، اشتغل بعلم الكلام وندم عليه. من مصنفاته (المطلب في المذهب) ثمانية أسفار، و(الإرشاد في أصول الدين) و(التلخيص في أصول الفقه) راجع (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر: ص ٢٧٨-٢٨٥. و(الأنساب) للسمعاني: ٣/٤٣٠-٤٣١. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٦٨/١٨-٤٧٦.

(٢) في (الشامل في أصول الدين) لإمام الحرمين الجويني: ص ٣٤٥: «اختلف عبارات أئمتنا - رضي الله عنهم - في حقيقة الواحد ومعناه، فالذي صار إليه الأكثرون: أن الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه».

(٣) أي القاضي أبوبكر الباقلاني، وقد تقدم ترجمته في ص ٣٧.

(٤) في (الشامل) للجويني، ص ٣٤٥: «والذي اختاره القاضي أن قال: الواحد هو الشيء، وحاول قدحًا فيما تقدم من العبارات، فقال: من قال حقيقة الواحد الشيء الذي لا ينقسم، فقد ركب الحد من وصفين».

(٥) في (الشامل) للجويني، ص ٣٤٥: «إذا قال قائل: الواحد هو الشيء الذي لا ينقسم، فقد ذكر في حده الشيء، ثم تعرض بعده لانتفاء الانقسام».

لا تفهم من الشيء المطلق ما تفهم من المقيد، وليس يفهم من الشيء ما يفهم من الواحد الذي لا ينقسم؛ فإن الوحدة تشعر بانتفاء القسمة عن الشيء المقصود من التحديد والإيضاح<sup>(١)</sup>.  
أجاب القاضي<sup>(٢)</sup> بأن قال: «كلامنا في الحقائق، والشيء المطلق هو الواحد الذي لا ينقسم»<sup>(٣)</sup>.

قال منازعوه: «ويقال قد ذكرنا أن الوحدة تشعر بانتفاء القسمة عن الشيء، فهما أمران متلازمان، فلا بد من التعرض لهما<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

ثم قال أبو المعالي: «ثم قال أصحابنا: إذا سئلنا عن الواحد فنقول هذه اللفظة تردد بين معان، فقد يراد به الشيء لا يقبل وجود القسمة، وقد يطلق والمراد به نفي الأشكال والنظائر عنه، وقد يطلق والمراد أنه لا ملجأ وملأ سواه، وهذه المعاني

---

(١) في (الشامل) ص ٣٤٦ نص كلام الجويني: (والذي ذكره القاضي في إثبات ما أثره شديد، وما اعترض به على ما سبق من العبارات يمكن دفعه، وذلك أن أهل التحقيق قالوا: إنما يمتنع تركيب الحد من وصفين يتقرر في المعقول ثبوت أحدهما دون الثاني. فأما إذا انطوى الحد على التعرض لمعنيين متلازمين لا يعقل أحدهما دون الثاني، فلا منع في التحديد على هذا الوجه).

(٢) أي القاضي أبوبكر الباقلاني.

(٣) لم أجد هذه الجملة في (الشامل) ولا في كتب أبي المعالي الجويني التي بين يدي.

(٤) في (ك): (لها) والتصويب من (ط).

(٥) في (الشامل) للجويني، ص ٣٤٦: «إن الشيء الذي انتفى عنه الانقسام هو الذي يقال فيه إنه واحد، وكونه شيئاً مع انتفاء الانقسام عنه متلازمان».

متحققة في وصف القديم سبحانه وتعالى»<sup>(١)</sup>.

وقال الأستاذ أبوبكر بن فورك<sup>(٢)</sup>: «إنه سبحانه واحد في ذاته لا قسيم له، و<sup>(٣)</sup> واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له. وحكى عن أبي إسحاق الإسفراييني<sup>(٤)</sup> أنه قال: الواحد هو الذي لا يقبل الرفع والوضع، يعني الوصل والفصل. قال الأنصاري: «إشارة إلى وحدة الإله؛ فإن الجوهر

---

(١) في (الشامل) للجويني ص ٣٤٦-٣٤٧: (وقد ذكر القاضي طريقة أخرى، ووافقه عليها الأستاذ أبوبكر، وذلك أنهما قالاً: إذا سُئلنا عن الواحد قلنا للسائل: هذه الصيغة التي صدرت منك مترددة بين معانٍ. فقد يطلق الواحد ويراد به الشيء الذي لا ينقسم وجوده، كما قلناه، وقد يطلق والمراد به نفي النظائر والأشكال عن الموصوف بالاتحاد، فيقال: فلان واحد عصره، والمراد بذلك انفراده بصفات لا يشارك فيها، وقد يطلق الواحد، ويراد به أنه لا ملجأ ولا ملاذ بسواه).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١١٤.

(٣) (الواو) غير موجودة في (ك) والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٤) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، أبو إسحاق (١٠٠٠-٤١٨هـ) الأستاذ، الأصولي الفقيه المتكلم، المتقدم في هذه العلوم، الملقب ركن الدين، صاحب المصنفات الباهرة، نشأ في إسفرايين - بين نيسابور وجرجان - ثم خرج إلى نيسابور، وبنيت له فيها مدرسة مشهورة فدرس فيها، وله مناظرات مع المعتزلة، ومن تصانيفه (كتاب الجامع في أصول الدين) في خمس مجلدات و(رسالة) في أصول الفقه.

راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٥٣/١٧-٣٥٦. و(العبر) للذهبي: ١٢٨/٣. و(فيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٨/١. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٢٤/١٢. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٦٧-٢٦٨. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٠٩/٣-٢١٠.

واحد لا ينقسم ولكن يقبل النهاية، والإله سبحانه واحد على الحقيقة فلا يقبل فصلاً ولا وصلاً».

قال<sup>(١)</sup>: «فإن قال قائل: «الوحدانية ترجع إلى صفة إثبات، أم هي من الأوصاف التي تفيد النفي؟».

قلنا: قال بعض المتكلمين: المقصد من الواحد انتفاء ماعدا الموجود الفرد، وربما يميل القاضي أبوبكر إلى هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «الجُبَّائي»<sup>(٣)</sup>: كونه واحداً ثابت لا للنفس ولا للمعنى، وطرد ذلك شاهداً وغائباً، والذي يدل عليه كلام

---

(١) أي الأستاذ أبو المعالي الجويني.

(٢) في (الشامل) للجويني، ص ٣٤٩: «فإن قال قائل: إذا قيل في الشيء إنه واحد، فهذا من صفات النفس أم من صفات المعاني».

في (الشامل) للجويني أيضاً، ص ٣٤٩: «فصار أبو هاشم إلى أن كون الشيء واحداً، يرجع إلى صفة نفي، وكان المقصود منه انتفاء ما عدا الموجود الفرد، والقاضي ربما يميل إلى ذلك في بعض أجوبته».

(٣) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائي، أبو علي (٢٣٥-٣٠٣هـ) من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه نسبة الفرقة الجُبَّائية، له مقالات وآراء انفرد بها عن المذهب، نسبته إلى جُبِّي من قرى البصرة، له مناظرات مع الأشعري، وله تفسير مطول رد عليه الأشعري.

راجع: (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للبلخي والقاضي عبد الجبار والجسمي: ص ٢٨٧-٢٩٦. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٦٧/٤-٢٦٩.

و(اللباب) لابن الأثير الجزري: ٢٥٣/١. و(الخطط) للمقريزي: ٣٤٨/٢.

و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ١٨٩/٣.

القاضي أن الاتحاد صفة إثبات، ثم هي صفة النفس»<sup>(١)</sup>.

قال أبو المعالي: «فإن قيل: أوضحوا معنى التوحيد؟ قيل مراد المتكلمين من إطلاق هذه اللفظة اعتقاد الوحدانية والحكم بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وأبو المعالي كثيرًا ما يقول قال الموحدون ويعني بهم هؤلاء، وسلك سبيله ابن التومرت<sup>(٣)</sup> في لفظ<sup>(٤)</sup> (الموحدين) لكن لم يذكر في «مرشدته» الصفات الثبوتية كما يذهب إليه أبو المعالي ونحوه، لكن اقتصر على الصفات السلبية<sup>(٥)</sup> وعلى الأحكام<sup>(٦)</sup>،

---

(١) في (الشامل) للجويني ص ٣٤٩: «وذهب الجبائي ومتبعوه إلى أن كون الشيء واحدًا صفة تثبت لا للنفس ولا لمعنى، وهذا بناء على ما سبق من أصله، وهو أنه قال: صفة النفس ما يجب بالاشتراك فيها التماثل، ثم لما ذكر القاضي أن الاتحاد من صفات الإثبات، ردد قوله في تصحيح تعليله بصفة نفسية، ثم استقر جوابه على قطع التعليل».

(٢) في (الشامل) للجويني، ص ٣٥١: «فإن قال قائل: قد ذكرتم حقيقة الواحد ومعناه، فما التوحيد؟ وما المعنى به؟. قلنا التوحيد لفظة مشتركة. فقد يراد بها فصل الشيء من الشيء، وإفراده عنه بعد انضمامه إليه، فيقال للمرفق بين جوهرين: قد وجد كل واحد منهما، وقد يراد بالتوحيد الإتيان بالفعل الواحد على التفرد، وقد يراد بالتوحيد اعتقاد الوحدانية، وهو مراد المتكلم بإطلاق هذه اللفظة».

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١٠٢.

(٤) في (ط): (لفظة).

(٥) الصفات السلبية: هي التي دلت على سلب مالا يليق به سبحانه وتعالى راجع (شرح أسماء الله الحسنى) المسمى (لوامع البينات) لفخر الدين الرازي: ص ٥٤.

(٦) الأحكام: الحكم وضع الشيء في موضعه، وقيل هو ماله عاقبة محمودة =

وهذه طريقة المعتزلة والنجارية<sup>(١)</sup> ونحوهم.

وكذلك قد وافق هؤلاء<sup>(٢)</sup> في تفسير/ الواحد بهذه المعاني الثلاثة<sup>(٣)</sup> طائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، قال القاضي

موافقة طائفة  
من أصحاب  
الإمام أحمد  
للفاتية في  
تفسير الواحد

= والأحكام الشرعية النظرية، ما يكون المقصود منها النظر والاعتقاد، ومقابلة العملية التي يكون المقصود منها العمل.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٩٧. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٥٠/١.

(١) النجارية: وهم أتباع الحسين بن محمد النجار، وقد وافقوا أهل السنة في أصول، ووافقوا القدرية في أصول.

فقد وافقوا أهل السنة، بأن الله خالق أفعال العباد، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريد الله تعالى، ووافقوا أيضًا في أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتجوير.

ووافقوا القدرية في نفي الصفات الأزلية، وإحالة رؤيته بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله عز وجل.

والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، ويرسله، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون، والخضوع له، والإقرار باللسان، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص.

والمشهور من فرق النجارية ثلاث فرق وهي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٨٣-٢٨٥. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢٠٩-٢١١. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١١٢-١١٤. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٦٨-٦٩. و(التبصير في الدين) للإسفرائيني: ص ٩٣-٩٤. و(الفرق الإسلامية) للكرمانى: ص ٨٧-٨٩.

(٢) أي القاضي أبو بكر والجويني والأستاذ أبو بكر بن فورك.

(٣) وهي المعاني الثلاثة التي ذكرها ابن فورك: «إنه سبحانه واحد في ذاته لا تقسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له. وواحد في أفعاله لا شريك له، راجع: =

أبويعلى في (المعتمد)<sup>(١)</sup> كما ذكر ابن الباقلاني: «وأما الواحد، والفرد، والوتر، فمعناه استحالة التجزئة، والانقسام، والتبعض عليه، فقال: ونفي الشريك عنه، ونفي الثاني عنه فيما لم يزل، ونفي المثل عنه تعالى وعن صفاته الأزلية»<sup>(٢)</sup>. فجعل في هذا الموضوع اسم الواحد يعم هذه المعاني الثلاثة.

وأما في (كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ففسر الواحد بما لا شريك له، وجعل هذه المعاني ثلاثة أقوال، فقال: «وأما وصفه بأنه واحد فمعناه الذي لا شريك له، القهار يقهر<sup>(٣)</sup> كل جبار، والأحد والواحد بمعنى واحد. وقيل: معناه شيء، وكل شيء واحد، وكل واحد شيء فإذا قيل للجملة: إنها واحدة فإنه يُقدَّر فيها حكم الواحد الذي لا ينقسم، وقيل: المراد به نفي النظر كقولهم<sup>(٤)</sup> فلان واحد زمانه»<sup>(٥)</sup>.

= ص ٢٤٢.

(١) (كتاب المعتمد في أصول الدين) وهو كتاب في العقيدة، ولم يصلنا الكتاب وإنما وصلنا مختصره، وهو مطبوع، وقام بتحقيقه الدكتور وديع زيدان حداد.

(٢) لم أعثر علي هذا النص في كتابي القاضي أبي بكر الباقلاني (التمهيد) و(الإنصاف).

ولكنني وجدت نصاً قريباً من هذا في (المعتمد) للقاضي أبي يعلى ص ٦٢ مانصه: «وأما وصفه بأنه واحد يرجع إلى نفي الشريك وأنه لا ثاني له، وإلى نفي التجزي والانقسام عن ذاته».

(٣) في (ك) و(ط): (ويقهر) والتصويب من (إبطال التأويلات).

(٤) في (ط): (كقوله).

(٥) (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٣٢٩.



لكن كثير ممن يفسر الواحد بعدم التجزي يريد بذلك ما يعرفه الناس من معنى «التجزي» وهو انفصال جزء عن الآخر<sup>(١)</sup>، كما يعنون بلفظ «المنقسم» انفصال قسم من قسم، وليس هذا فقط هو المعنى الذي يريده نفاة الجسم بقولهم ليس بمنقسم ولا متجزي؛ فإن هذا المعنى لا يشترطون فيه وجود هذا الانفصال ولا إمكان وجوده، وهذا الاصطلاح قول أبي الوفاء بن عقيل في «كتاب الكفاية»<sup>(٢)</sup> «باب في نفي الولد والتجزية: وهو سبحانه واحد لا يتجزأ، لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ لأنه لو كان والدًا لكان متجزأ؛ لأن الولد هو انفصال جزء من الوالد، قال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥] يعني ولدًا، قال: لأن التجزي لا يجوز إلا على المركبات، وقد أفسدنا التركيب حيث أفسدنا كونه جسمًا».

قال: «ونخص هذا بدلالة أخرى، فنقول: إن الإيلاد تحلل والتحلل لا يجوز إلا على ذات مستحيلة تتعاقب عليها الأزمان، وتتغالب فيها الطباع، تأخذ من الأغذية حظًا وتعيد منها فضلًا، والقديم سبحانه ذات لا يداخله شيء ولا يُدخل شيئًا، ولا يتصل بشيء ولا ينفصل عنه شيء؛ لأنه واحد والتجزي والانقسام لا يتصور إلا على آحاد التأمّت بالاجتماع فتوحدت،

(١) راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١/ ٧٩، ١٨٨.

(٢) (كفاية المفتي) هو كتاب في الفقه الحنبلي، ويقع في عشر مجلدات ويوجد ثلاث مجلدات من الكتاب في مكتبة جامعة الإمام.

وتفككت بالانقسام فتعددت. ألا ترى أن العلل والأحكام والعقول والعلوم لما لم توصف بالتركيب لم يتسلط<sup>(١)</sup> عليها التجزئة؟<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال أبو الوفاء بن عقيل في «باب نفي التشبيه»: وهو سبحانه غير مُشَبَّه بالأشياء؛ فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا على صفة من صفات الموجودات، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] معناه ليس مثله شيء، والكاف زائدة؛ والدلالة على أنه ليس بجسم ولا مشبه للأشياء أنه لو كان جسمًا لكان مؤلفًا؛ لأن حقيقة الجسم هو المؤلف<sup>(٣)</sup>؛ ولهذا أدخلت عليه العرب التزايد. فيقال: هذا أجسم ويراد به أكثر أجزاء<sup>(٤)</sup> و[أكبر]<sup>(٥)</sup> جثة، ولو كان مؤلفًا لاحتاج إلى مؤلف كما احتاجت سائر الأجسام، ويُجاز عليه ما يجوز عليها من التجزي والانقسام والتفكك والالتيام<sup>(٦)</sup>، ولو جوزنا قدم غائب مع كونه جسمًا لاقتبسنا من<sup>(٧)</sup> العلم بحدث هذا الجسم الحاضر حدث الغائب، ولأن المشبه للشيء ما سد مسده وقام مقامه، فلو أشبه

---

(١) في (ط): (تسلط).

(٢) لم أعر على هذا النص في كتاب كفاية المفتي في المخطوطات الثلاثة التي أشرت إليها فيما سبق، ويظهر أنه في الأجزاء المفقودة.

(٣) في (ط): (المؤلف).

(٤) في (ط): (أجسامًا).

(٥) في (ك): (أكثر). ورجحت ما في (ط).

(٦) في (ط): (الالتام).

(٧) (من) ساقطة من (ط).

هذه الأشياء الموجودة أو شيئاً<sup>(١)</sup> منها<sup>(٢)</sup> لسد مسده وقام مقامه في القدم والإحداث والصفة والاختراع، وإلى غير ذلك من صفات القديم سبحانه؛ ولأنه [لو]<sup>(٣)</sup> كان يشبهها من وجه من الوجوه لاحتاج إلى ما احتاجت إليه من الأمكنة التي يقوم بها ويتحول إليها، وكذلك لوجب قدم الأمكنة لوجود قدم الكائنات/ وفي ذلك إما قدم العالم أو حدث القديم وكلاهما محال، فما أدى إليه محال»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وطائفة أخرى تجعل قول النصارى في (الأقانيم)<sup>(٥)</sup> أقوال النصارى في الأقانيم بمعنى الأجزاء والأبعاد؛ لكن ليس في نقلهم أنهم يوجبون كون الولادة انفصال جزء عن غيره كما يذكر الأولون، قال

(١) في (ط): (أشياء).

(٢) ساقطة من (ط).

(٣) ساقطة من (ك). والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٤) لم أعثر على هذا النص في كتاب كفاية المفتي في المخطوطات الثلاثة التي أشرت إليها فيما سبق، ويظهر أنه في الأجزاء المفقودة.

(٥) الأقانيم: جمع الأَقْنوم، وهو الأصل، قال الجوهري: أحسبها أنها أي الأَقْنوم رومية، وقيل إنها يونانية.

واعلم أن النصارى أثبتوا الأقانيم الثلاثة التي هي الوجود والعلم والحياة وسموها الأب والابن وروح القدس، وعبروا عن الوجود بالأب، وعن الحياة بروح القدس، وعن العلم بالكلمة، وقالوا إن أَقْنوم العلم قد انتقل إلى بدن عيسى - عليه السلام -

راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١٢٢٥/٥. و(جامع العلوم)

للقاضي ابن أحمد نكري: ١٥٠/١-١٥١.

أبو عبدالله بن الهيصم<sup>(١)</sup>: «(الفصل الرابع) وأما القول في أنه «أحدي الذات» فإن النصارى زعمت أن الله جل عن قولهم أقانيم ثلاثة، رب واحد، وفسر بعضهم الأقانيم بأنها الأشخاص، وقال بعضهم: إنها الخواص».

قال: «وقال أهل التوحيد إن الله واحد في ذاته ليس بذي أقانيم ولا أبعاد، واحتجت النصارى بأنكم قد وافقتمونا على أن الله عز ذكره قد كان لم يزل وله حياة وكلام وذلك ما أردناه بقولنا أقانيم ثلاثة».

قال: «والرد عليهم أن يقال لهم: إن الحياة والكلام عندنا صفتان لذاته وليستا في حكم الذات ولا يقع عليهما اسم الله؛ فإن الله هو الموصوف بهما دونهما، وليس يصح إضافة شيء من أفعال الربوبية إليهما؛ لأن الحياة والكلام لا يفعلان، وإنما يفعل الحي المتكلم وهو الله الموصوف بهما، وليس كذلك قولكم من قبل أنكم جعلتم الروح والابن أقنومين يتناولهما اسم الله، وأفعال الربوبية عندكم منسوبة إلى مجموع الأب والابن والروح القدس، قد جعلتموها بمنزلة أركان الإنسان التي يتناول مجموعها اسم الإنسان، وتنسب إلى جملتها أفعاله، وهذا هو

---

(١) محمد بن الهيصم، أبو عبدالله، من رؤوس الكرامية، وإليه نسبة الفرقة الهيصمية قال عنه الشهرستاني: وقد اجتهد ابن الهيصم في إرماع مقالة أبي عبدالله بن كرام في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء. راجع (الملل والنحل) للشهرستاني: ١٤٥/١ - ١٥٢.

وصفه بالتجزئة والتبعض، وليس ما وصفنا به من الحياة والكلام كذلك.

ثم يقال لهم: وإذ قد<sup>(١)</sup> كان الله عندنا وعندكم موصوفاً بالقدرة، والعلم، والمشیئة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، كما كان موصوفاً بالحياة، والكلام، فهلا جعلتم هذه كلها أقانيم له، وما لكم قصرتم الأقانيم على الثلاثة. وفي هذا ما يدل على أنكم لم تذهبوا من الأقانيم مذهب إثبات الصفات له؟ لذلك فرقتم بين هذه الصفات وبينها، وإنما ذهبتم [فيها]<sup>(٢)</sup> مذهب الأبعاض والأجزاء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قلت: مذهب النصارى لكونه متناقضاً في نفسه لا يعقل - إذ لا حقيقة له، كما لا تعقل الممتنعات<sup>(٣)</sup> - صاروا يضطربون في قوله، فكل طائفة منهم تفسره بغير ما تفسره الأخرى، وكذلك يضطرب الناس في نقله، فلهذا ذكر هذا أن الأقانيم عندهم أبعاض كأركان الإنسان، وإن كان الآخرون من النصارى

---

(١) (قد) ساقطة من (ط).

(٢) في (ك): (منها). والتصويب من (ط).

(٣) الممتنع: ما ليس بواجب ولا ممكن وهو الذي يكون عدمه في الخارج ضرورياً، فإن اقتضاء الذات فهو الممتنع بالذات، وإن اقتضاء الغير فهو الممتنع بالغير، ولا يجوز أن ينقلب الممتنع بالذات إلى الممكن بالذات.

والممتنع في المنطق وعلم ما بعد الطبيعة مرادف للمتناقض، أما في العلم الطبيعي، فهو الناقض لقوانين الطبيعة.

راجع: (التعريفات) للرجزاني: ص ٢٤٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٣/٣٣٣-٣٣٥. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٤٢٣/٢.

لا يقولون ذلك؛ فإن عندهم كل واحد من الأقانيم إله يدعى ويعبد، مع قولهم: إن الثلاثة إله واحد. وبعض الإله ليس هو إلهاً؛ ولكن عندهم الذات الموصوفة بالأُمور الثلاثة مع كل صفة أقنوم، ثم يقولون: إن الواحد هو المتحد بالمسيح، فإن كان متحدًا لصفة فالصفة ليست إلها يخلق ويرزق وعندهم المسيح إله، وإن كان المتحد الذات فيكون المسيح هو الأب والابن و[الروح] <sup>(١)</sup> القدس [إله] <sup>(٢)</sup>، وهم لا يقولون ذلك؛ وإنما يقولون المتحد به الكلمة التي هي الابن، ويقولون هو ابن الله لذلك، ويقولون أيضًا هو الله؛ لأن المتحد به هو الذات التي هو الله، فيجعلون المتحد به هو الذات بصفة دون الذات بالصفتين الآخرين. ومن المعلوم أن الصفات لا تفارق الذات، وقد يكونون يقولون كما حكى هذا: الأقانيم أبعاد وأجزاء كل منهما إله أيضًا.

وإذا عُرِفَ أن مراد أئمة هذا القول [بنفي] <sup>(٣)</sup> التجزي والانقسام ليس هو وجود الانقسام بانفصال بعضه عن بعض / ، ولا إمكان ذلك - وإن كان اللفظ في ذلك أظهر منه في غيره - ، فإن عامة ألفاظهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها؛ بل معاني اختصوا هم بالكلام فيها نفيًا وإثباتًا؛ ولهذا قال الإمام أحمد فيهم: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام،

١٦١/ك

(١) (الروح) غير موجودة في (ك) والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) (إله) غير موجودة في (ك) والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٣) في (ك): (تفي). والتصويب من (ط).

ويلبسون<sup>(١)</sup> على جهال الناس بما يشبهون عليهم<sup>(٢)</sup>.

وهذان المعنيان مما اتفق المسلمون فيما أعلمه على تنزه الله  
وتقدسه عنهما؛ فإن الله سبحانه (أحد) (صمد) لا يتجزى ويتبعض  
وينقسم بمعنى أنه ينفصل بعضه عن بعض كما ينفصل الجسم  
المقسوم المَعْصَى<sup>(٣)</sup>، مثل ما تقسم الأجسام المتصلة كالخبز  
واللحم والثياب ونحو ذلك، ولا ينفصل منه بعض كما ينفصل عن  
الحيوان ما ينفصل من فضلاته<sup>(٤)</sup>، وهذه المعاني هو منزّه عنها  
بمعنى أنها معدومة وأنها ممتنعة في حقه، فلا تقبل ذاته التفريق  
والتبعيض؛ بل ليس هو بأجوف كما قال الصحابة والتابعون في  
تفسير «الصمد» أنه الذي لا جوف له<sup>(٥)</sup>، كما سيأتي  
بيانه<sup>(٦)</sup>، وأكثر الناس لا يفهمون من نفي التبعيض والتجزئة

(١) في (الرد على الزنادقة والجهمية) (ويخدعون).

(٢) (الرد علي الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ٨٥.

(٣) المَعْصَى: من عَصَيْت الشيء إذا فرقته وفي الحديث ( لا تعضية في ميراث إلا فيما حمل القَسَم).

راجع: (الصحاح) للجوهري: مادة (عضو).

(٤) في (ط): (عضلاته).

(٥) راجع: (السنة) لابن أبي عاصم: ح (٦٦٥)، ح (٦٧٣)، ح (٦٧٤)، ح (٦٧٥)،

ح (٦٧٦)، ح (٦٧٧)، ح (٦٨٠)، ح (٦٨٥)، ح (٦٨٦)، ح (٦٨٨)، ح (٦٨٩)،

٣٠٣-٢٩٩/١. و(جامع البيان) للطبري: ٢٢٢-٢٢٤. و(الجامع لأحكام

القرآن) للقرطبي: ٢٤٥/٢٠. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي،

مخطوط، ٣٩/١ ب ٤٠. و(العظمة) لأبي الشيخ، ح (٩١)، ح (٩٥)،

ح (١٠٠). ٣٨٦-٣٧٨/١.

(٦) راجع: ص ٤٦١.

والانقسام والتركيب إلا هذين المعنيين ونحوهما، وذلك متفق على نفيه بين المسلمين؛ اللهم إلا أن يكون بعض من لا أعلم من الجهال الضلال قد جوز على الله أن يفصل منه بعضه عن بعض، كما يحكى ذلك عن بعض الكفار، فبنو آدم لا يمكن حصر ما يقولونه؛ وإنما المقصود أن المقالات المحكية عن طوائف الأمة لم أجد فيها من حكى هذا القول عن أحد من الطوائف.

وإنما مراد أئمة هذا القول من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم من الصفاتية بنفي ذلك ما ينفونه عن الجسم المطلق، وهو أنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء، ولا يتميز منه شيء عن شيء، بحيث لا يكون له قدر وحد وجوانب ونهاية، ولا هو<sup>(١)</sup> عين قائمة بنفسها يمكن أن يشار إليها، أو يشار إلى شيء منها دون شيء، ولا يمكن أيضًا عند التحقيق أن يرى منه شيء دون شيء، وهذا عندهم نفي الكم والمساحة، وأما غير الصفاتية فيريدون أنه لا صفة له، إذ وجود الصفات يستلزم التجسيم والتجزئة والتركيب كما سيأتي بيان قولهم فيه.

وهؤلاء<sup>(٢)</sup> ينفون التجسيم والتشبيه وهم متناقضون في ذلك عند النفاة والمثبتة الذين يخالفونهم، كما أن النفاة تثبت موجودًا مطلقًا مجردًا عن الصفات والمقادير وهم في ذلك متناقضون عند

---

(١) (هو) ساقطة من (ط).

(٢) أي الصفاتية.



جماهير العقلاء، وكذلك من أثبت أنه حي عالم قادر ونفي الصفات كان متناقضاً عند جماهير العقلاء، ومن أثبت من الصفاتية الصفات الخبرية كالوجه واليدين مع نفي التجسيم والتشبيه هم متناقضون في ذلك عند من يخالفهم من الصفاتية وسائر النفاة<sup>(١)</sup> والمثبتة، كما هو قول ابن كلاب والأشعري وغيرهما.

ثم متكلمة أهل الحديث وفقهاؤهم الذين يوافقون هؤلاء على النفي مع إثبات المعاني الواردة في آيات الصفات وأحاديثها هم متناقضون في ذلك عند هؤلاء<sup>(٢)</sup>.

ولهذا لما صنف القاضي أبو يعلى كتابه الذي سماه كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) وقال في أوله: «أحمدته حمداً يرضيه، وأستعينه على أوامره ونواهيه، وأبرأ إليه من التجسيم والتشبيه»<sup>(٣)</sup>. وصار في عامة ما يذكره من أحاديث الصفات يقر الحديث على ما يقول إنه ظاهره ومقتضاه مع قوله بنفي التجسيم، كما يقول سائر الصفاتية في الوجه واليد، وكما يقولونه في العلم والقدرة ونحو ذلك، وهذا تناقض عند أكثر أهل الإثبات والنفي.

---

(١) (وسائر النفاة) ساقطة من (ط).

(٢) أي الصفاتية الذين يشتون الصفات الخبرية.

(٣) في (إبطال التأويلات) مخطوط ص ١: «أحمدته حمداً يرضيه، وأستعينه على حبس خواطر النفس عن هواها، ومنع بوادرها من السطو على مرادها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله الله بالحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، فصلى الله عليه وعلى آل بيته، وعلى أصحابه، وعلى أزواجه وسلم».

ولهذا صار في أصحاب الإمام أحمد وغيرهم من يشهد/  
بتناقضه إما مائلاً إلى النفي<sup>(١)</sup> كرزق الله التميمي<sup>(٢)</sup> وابن عقيل<sup>(٣)</sup>  
وابن الجوزي<sup>(٤)</sup> وغيرهم، وإمامائلاً إلى الإثبات كطوائف أجل

(١) وقد صنف ابن الجوزي كتاباً سماه (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه في الرد على المجسمة والمشبّهة) يرد فيه على أبي عبد الله بن حامد والقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني، لأنهم صنفوا كما يقول: «كتباً شانوا فيها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس... إلخ.

(دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه في الرد على المجسمة والمشبّهة): ص ٢٦-٢٧.

(٢) رزق الله بن عبد الوهاب بن عبدالعزيز، أبو محمد التميمي (٤٠٠-٤٤٨ هـ) ابن الإمام أبي فرج عبد الوهاب التميمي، فقيه حنبلي واعظ، كان شيخ أهل العراق في زمانه، قرأ القرآن والفقه والأصول والتفسير والحديث والفرائض واللغة، وعمر حتى قصد من كل جانب، وكان مجلسه جم الفوائد، كان يجلس في حلقة له بجامع المنصور للوعظ والفتوى، صنف (شرح الإرشاد) في الفقه، و(الخصال) و(الأقسام).

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٢/٢٥٠-٢٥١. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٨/٦٠٩-٦١٦. و(العبر) للذهبي: ٣/٣٢٠-٣٢١. و(الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب: ١/٧٧-٨٥. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٢/١٥٠. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٣/٣٨٤.

(٣) تقدمت ترجمته في (١/٢٥٢) وفي (٢/٤٨).

(٤) عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج (٥٠٨-٥٩٧ هـ) الشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام، كان رأساً في التذكير بلا مدافعة وبحراً في التفسير، وعلامة في السير والتاريخ، موصوفاً بحسن الحديث ومعرفة فنونه، بلغت تصانيفه ثلاث مائة مصنف منها (الناسخ والمنسوخ) و(زاد المسير في علم التفسير).

راجع (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٣/١٤٠-١٤٢. و(الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب: ١/٣٩٩-٤٣٣. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٤/١٣٤٢-١٣٤٧.

وأكثر من هؤلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم، وطوائف آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم يوافقونه على مجمل ما ذكره وإن نازعوه في بعض المواضع، وهؤلاء أكثر وأجل من المائلين إلى النفي: كالشريف أبي جعفر<sup>(١)</sup> و«أبي الحسن القزويني»<sup>(٢)</sup>

(١) عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد الهاشمي العباسي الحنبلي، أبو جعفر (٤١١-٤٧٠هـ) الإمام شيخ الحنابلة، كان حسن الكلام في المناظرة ورعاً زاهداً متقناً، عالماً بأحكام القرآن والفرائض، شديداً على المبتدعة، لم تزل كلمته عالية عليهم، قولاً بالحق لا يحايي أحداً، ولا تأخذه في الله لومة لائم، درس بمسجده ثم انتقل إلى الجانب الشرقي يدرس، ثم درس بجامع المهدي.

راجع: (المتنظم) لابن الجوزي: ٣١٥-٣١٧. و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٢٣٧-٢٤١. و(الذيل علي طبقات الحنابلة) لابن رجب: ١٥-٢٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٨/٥٤٨-٥٤٦. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ١١٩/١٢. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ١٠٦/٥. و(المنهج الأحمد) للعلمي: ١٢٥-١٣٤. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٣٣٦-٣٣٧/٣.

(٢) ولعله أبو الحسن الزاغوني لأن المؤلف غالباً ما يجمع أسماء المثبتين من علماء الحنابلة فيقول ابن حامد والقاضي أبو يعلى وأبو الحسن الزاغوني. ثم إن أبا الحسن القزويني من علماء الشافعية.

وهو: علي بن عمر بن محمد البغدادي المعروف بابن القزويني، أبو الحسن (٣٦٠-٤٤٢هـ) الإمام القدوة، العارف شيخ العراق، صاحب الكرامات المعروفة والمناقب المشهورة، كان عارفاً بالفقه والقراءات والحديث ملازماً لبيته، وافر العقل، صحيح الرأي، قال الخطيب: كتبنا عنه وكان أحد الزهاد المذكورين من عباد الله الصالحين، يقرأ القرآن ويروي الحديث ولا يخرج من بيته إلا للصلاة.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤٣/٢. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٧/٦١٣-٦٠٩. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٥/٢٦٠-٢٦٩. و(طبقات الشافعية) للأسنوي: ٣١٢-٣١٣. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٦٨-٢٦٩/٣.

و«القاضي أبي الحسين»<sup>(١)</sup>، وأبي<sup>(٢)</sup> وإن كانوا يخالفونه في أشياء مما<sup>(٣)</sup> أثبتها: إما لضعف الحديث أو لضعف دلالة.

وأما (التشبيه) فهو في اصطلاح المتكلمين وغيرهم هو (التمثيل) والمتشابهان<sup>(٤)</sup> هما المتماثلان<sup>(٥)</sup>، وهما ما سد أحدهما مسد صاحبه وقام مقامه وناب منابه. وبينهم نزاع في إمكان التشابه الذي هو التماثل من وجه دون وجه، وهل التشابه الذي هو التماثل بنفس الذوات أو بالصفات القائمة بالذوات؟ وهذا التشبيه أيضاً منتف عن الله؛ وإنما خالف فيه المشبهة<sup>(٦)</sup> الممثلة الذين وصفهم الأئمة ودموهم كما قال الإمام أحمد:

معنى التشبيه  
في اصطلاح  
المتكلمين

(١) وهو القاضي أبو يعلى وقد تقدمت ترجمته في ص ٦.

(٢) في (ك) بياض محل كلمة.

(٣) في (ك): (ما)، والتصويب من (ط).

(٤) التشابه: في اللغة الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى.

وفي اصطلاح البيان هو الدلالة على اشتراك أحد الشيئين للآخر في أخص أوصافه، كالشجاعة في الأسد، والسخاوة في حاتم، والنور في الشمس، ولا يخفى أنه يفهم من هاهنا أنه لا يتصور التشبيه إلا بين أمرين متغايرين، كما هو المشهور، لكن التحقيق أن التشبيه قد يكون بين أمرين متحدتين. والتشابه عند المتكلمين هو الاتحاد بالكيف.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٦٠. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢٩٤/١. و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٧٩٢/٣.

(٥) تماثل: تماثل العديدين كون أحدهما مساوياً للآخر كثلثة ثلاثة أو أربعة رجال وأربع نساء.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٦٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢٧١/١.

(٦) في (ط): (المشبهة).

«المشبه الذي يقول بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم ققدمي»<sup>(١)</sup>. ومن قال هذا فقد شبه الله بخلقه، وكما قال إسحاق وأبو نعيم<sup>(٢)</sup> ومحققو المتكلمين، على أن هذا التشابه الذي هو التماثل لا يكون بالموافقة في بعض الصفات: بل الموافقة في جميع الصفات الذاتية التي بها يقوم<sup>(٣)</sup> أحدهما مقام الآخر.

معنى التشبيه  
في اللغة

وأما (التشبيه) في اللغة فإنه قد يقال بدون التماثل في شيء من الحقيقة، كما يقال للصورة المرسومة في الحائط إنها تشبه الحيوان، ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان مختلفتين<sup>(٤)</sup>.

(١) (إبطال التأويلات) لأبي يعلى ص ٢. من رواية حنبل.

وقد روي نحو ذلك عن يزيد بن هارون وإسحاق بن راهويه قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (درء تعارض العقل مع النقل) ١٥٤/٤: «مقالة المشبهة الذين يقولون: يد كيدي، وقدم ققدمي، وبصر كبصري، مقالة معروفة، وقد ذكرها الأئمة كزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، وأنكروها واذموها ونسبوها إلى مثل داود الجواربي البصري وأمثاله».

(٢) أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم (٣٣٦-٤٣٠هـ) الحافظ الكبير، محدث العصر، أجز وله ست سنين، ورحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه وعلو أسانيده، قال أحمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه ولا أسند منه. من مصنفاته (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) و(دلائل النبوة). راجع (المنتظم): ١٠٠/٨، و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٤٥/١٢. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٣٠/٥.

(٣) في (ط): (يقوم بها).

(٤) قال التهانوي في (كشف اصطلاحات الفنون) ٧٩٥/٣: التشبيه لغة الدلالة على مشاركة أمر لآخر، وظاهر هذا شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو، وما أشبه ذلك مع أنها ليست من التشبيه.

ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال: لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه؛ فإن مقتضى هذا كونه معدومًا<sup>(١)</sup>، ومنهم طوائف يطلقون هذا<sup>(٢)</sup>.

لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل، فلا يكون بينهما خلاف معنوي؛ إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه، كما دلّ على ذلك القرآن، كما قد بيناه في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup> كما يعلم أيضًا بالعقل.

وأما (النفاة) من الجهمية وأشباههم فلا يريدون بذلك إلا نفي الشبه بوجه من الوجوه، وهذا عند كل من حقق هذا المعنى لا يصلح إلا للمعدوم، وقد قرر ذلك غير واحد من أئمة المتكلمين حتى أبو عبدالله الرازي كما سنذكر كلامه في ذلك.

معنى التشبيه  
عند نفاة  
الجهمية

وكذلك لفظ (التجسيم) هو كلفظ التأليف والتركيب والتبعض والتجزئة: من معناه ما هو متفق على نفيه بين

لفظ التجسيم  
فيه نزاع

وقال ابن القاضي أحمد نكري في (جامع العلوم) ١/٢٩٣-٢٩٤: التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، ولا يتصور التشبيه إلا بين أمرين متغايرين كما هو مشهور، وقد يكون بين أمرين متحدين.

(١) قال الإمام أحمد في (الرد على الزنادقة والجهمية) ص ١٠٥: وقلنا هو شيء، فقالوا: هو شيء لا كالأشياء فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء.

(٢) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٨١. و(التمهيد) لأبي بكر الباقلاني: ص ١٩٣-١٩٤.

(٣) راجع: (الرسالة التدمرية) لابن تيمية: القاعدة السادسة: ص ٧٣-٨٢.

المسلمين، ومنه ما هو متفق على نفيه بين علماء المسلمين من جميع الطوائف؛ إلا ما يحكى عن غلاة المجسمة من أنهم يمثلونه بالأجسام المخلوقة<sup>(١)</sup>، وأما المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة الذين يقولون هو جسم لا كالأجسام، فهذا هو<sup>(٢)</sup> مورد النزاع بين أئمة أهل الكلام وغيرهم، وهو الذي يتناقض سائر الطوائف من نفاته لإثبات ما يستلزمه، كما يتناقض مثبتوه مع نفي لوازمه، ولهذا كان الذي عليه أئمة الإسلام أنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفياً ولا إثباتاً إلا بعد الاستفسار والتفصيل، فثبت ما أثبتته الكتاب والسنة من المعاني، وينفى ما نفاه الكتاب والسنة من المعاني<sup>(٣)</sup>.

التوحيد الذي  
جاء به الرسل  
وأُنزل الله به  
كتبه

والمقصود هنا أن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو المذكور في الكتاب والسنة، وهو المعلوم [بالاضطرار]<sup>(٤)</sup> من دين الإسلام، ليس هو هذه الأمور الثلاثة<sup>(٥)</sup> التي ذكرها هؤلاء المتكلمون، وإن كان [فيها]<sup>(٦)</sup> ما هو داخل في

(١) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٧-٢١١. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٨٥.

(٢) (هو) ساقطة من (ط).

(٣) راجع: ص ١٩٩-٢٠٠ في الهامش حيث أوردت رأي السلف في الألفاظ المبتدعة.

(٤) في (ك): (بالاضطرار)، وهو تحريف، والتصويب من (ط).

(٥) الأمور الثلاثة هي: «أنه سبحانه واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لاشبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له». راجع: ص ٢٥٠.

(٦) في (ك): (منها). والتصويب من (ط).

التوحيد الذي جاء به الرسول، فهم مع زعمهم أنهم موحدون ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر الله ورسوله؛ بل التوحيد الذي/ يدعون الاختصاص به باطل في الشرع والعقل واللغة؛ وذلك أن توحيد الرسل والمؤمنين هو عبادة الله وحده، فمن عبد الله وحده لم يشرك به شيئاً فقد وحده، ومن عبد من دونه شيئاً من الأشياء فهو مشرك به ليس بموحد مخلص له الدين، وإن كان مع ذلك قائلاً بهذه المقالات التي زعموا أنها التوحيد، حتى لو أقر بأن الله وحده خالق كل شيء وهو (التوحيد في الأفعال) الذي يزعم هؤلاء المتكلمون أنه يقر أنه<sup>(١)</sup> لا إله إلا هو، ويثبتون بما توهموه من دليل التمانع<sup>(٢)</sup> وغيره لكان مشركاً، وهذه حال مشركي العرب الذين بعث الرسول إليهم ابتداءً، ونزل<sup>(٣)</sup> القرآن ببيان شركهم، ودعاهم إلى توحيد الله وإخلاص

(١) في (ط): (أن).

(٢) دليل التمانع: «أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته: فإما يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول: ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين. والثالث: ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً. وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية»

راجع: (شرح الطحاوية) لعلي بن أبي العز الحنفي: ص ٢١ - ٢٢.

(٣) في (ط): (وأنزل).



الدين له؛ فإنهم كانوا يقرون بأن الله وحده هو<sup>(١)</sup> الذي خلق السموات والأرض كما أخبر الله بذلك عنهم في القرآن، كما في قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وفي قوله: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٤ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٨٥ ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ٨٦ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٨٧ ﴿قُلْ مَنْ فِي يَدَيْهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٨ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ ٨٩ [المؤمنون: ٨٤-٨٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ ١٠٦ [يوسف: ١٠٦] قال ابن عباس<sup>(٢)</sup>: تسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره<sup>(٣)</sup>. فهذا الشرك المذكور في القرآن في مواضع كثيرة المضاد للإخلاص والتوحيد، كما في حديث جابر<sup>(٤)</sup> وابن

(١) في (ك): (وهو) بزيادة واو، والتصويب من (ط).

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) روى الطبري في تفسيره طبعة المعارف، برقم (١٩٩٥٤)، ١٦/٢٨٦. عن ابن عباس - رضي الله عنه - في تفسير الآية ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ الآية قال: من إيمانهم، إذا قيل لهم: من خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ قالوا: الله، وهم مشركون.

(٤) جابر بن عبد الله بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي، يكنى أبا عبد الله وأبا عبد الرحمن وأبا محمد (٧٨-١٠٠هـ) صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، غزا تسع عشرة غزوة ما عدا بدرًا وأحدًا لأن أباه منعه، وذكر البخاري أنه شهد بدرًا وكان ينقل لأصحابه يومئذ الماء وهو آخر أصحاب النبي ﷺ موتًا بالمدينة.

عمر<sup>(١)</sup> وسعد<sup>(٢)</sup> وغيرهم وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا  
الموضع<sup>(٣)</sup>.

والتوحيد الذي جاء به الرسول. يتناول التوحيد في العلم  
والقول، وهو وصفه بما يوجب أنه في نفسه أحد صمد لا يتبعض  
ويتفرق فيكون شيئين، وهو واحد متصف بصفات تختص به ليس

= راجع: (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/٦٤٨-٦٤٩. و(الاستيعاب) لابن  
عبد البر: ١/٢٢٠-٢٢٣. و(الإصابة) لابن حجر: ١/٢١٤-٢١٥. و(أسد الغابة)  
لابن الأثير: ١/٢٥٨-٢٥٦.

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن (١١١ ق هـ -  
٨٤ هـ) صحابي، أسلم مع أبيه وهاجر وعرض على النبي ﷺ ببدر فاستصغره ثم  
بأحد فكدلك ثم بالخنق فأجازه، كان جريئاً جهراً، أفتى الناس في الإسلام ستين  
سنة، ولما قتل عثمان عرض عليه نفر أن يبايعوه بالخلافة فأبى، وغزا إفريقية  
مرتين، قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: مات ابن عمر وهو مثل عمر في الفضل،  
وكان عمر في زمانه له فيه نظراء، وعاش ابن عمر في زمان ليس فيه نظير.

راجع: (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/٥٦٣-٥٨٢. و(الاستيعاب) لابن  
عبد البر: ٢/٣٣٣-٣٣٨. و(الإصابة) لابن حجر: ٢/٣٣٨-٣٤١. و(أسد الغابة)  
لابن الأثير: ٣/٢٢٧-٢٣١.

(٢) سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو إسحاق  
ابن أبي وقاص (١٠٠-٥١ هـ) أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتاً، وكان أحد  
الفرسان، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله، وهو أحد الستة أهل الثوري، وقال  
عمر إن أصابته الإمرة فذاك، وإلا فليستعن به الوالي، وهو الذي فتح مدائن كسرى،  
وكان مستجاب الدعوة، مشهوراً بذلك، ولما قتل عثمان اعتزل الفتنة.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٣/١٣٧-١٤٩. (صفة الصفوة) لابن  
الجوزي: ١/٣٥٦. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٢/٢٩٠-٢٩٣. (الاستيعاب)  
لابن عبد البر: ٢/١٨-٢٥. و(الإصابة) لابن حجر: ٢/٣٠-٣٢.

(٣) راجع كتاب المؤلف (تلخيص كتاب الاستغاثة) المعروف. بـ (الرد على البكري).

له فيها شبيه ولا كفؤ .

والتوحيد في الإرادة والعمل وهو عبادته وحده لا شريك له  
وقد أنزل الله سورتي الإخلاص ﴿قُلْ يَتَّيْنَاهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]  
الواحدة في توحيد العمل، ولهذا كان القول فيها ﴿لَا أَعْبُدُ مَا  
تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] وهي جملة إنشائية فعلية، والأخرى  
في توحيد العلم، وهي قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]  
[الإخلاص: ١] ولهذا<sup>(١)</sup> كان القول فيها<sup>(٢)</sup> جملة خبرية اسمية.  
والكلام إما إنشاء وإما إخبار. فالإخبار يكون عن العلم،  
والإنشاء يكون عن الإرادة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ  
وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقال: ﴿قُلْ  
إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ  
مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحِي  
إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] وقال: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا  
تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].  
وقال: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [٥] وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ  
أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ<sup>وط</sup>﴾ [ص: ٥-٦] وفي القرآن من نفي

(١) في (ط): (وبهذا).

(٢) (فيها) ساقطة من (ط).

(٣) في (ك) و(ط): (وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم - إلى قوله -  
أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب) وصوبتها من المصحف.

الألوهية عن غيره من المخلوقات وإثباتها له وحده ما لا يحصى إلا بكلفة، كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ (١٣) [الشعراء: ٢١٣]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩]، ﴿رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾ (١١) ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمُ سُلْطَانٌ بَيِّنٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (١٥) [الكهف: ١٤-١٥]، ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا﴾ (١٢) [الإسراء: ٢٢]، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٣٥) [الصافات: ٣٥] ونحو ذلك مما يتضمن وحدانية في الإلهية، فلا يجوز أن يكون إله معبود<sup>(١)</sup> إلا هو .

والإلهية تتضمن استحقاقه للعبادة والدعاء؛ لا<sup>(٢)</sup> أنها بمعنى القدرة/ على الاختراع كما يذكر ذلك عن الأشعري، فإن هذا هو الربوبية التي كان المشركون يقرون بها .

٦٧ ب/ك

ولهذا خاطبني بعض الأعيان من الفضلاء المتفلسفين وأخذ يقول إن الفلاسفة يوحدون، وأنهم من أعظم الناس توحيداً، ويفضلهم على النصارى في التوحيد. فبينت له أن الأمر ليس كذلك؛ بل النصارى في التوحيد خير منهم، وأنهم مشركون

النصارى في التوحيد خير من الفلاسفة

(١) في (ك): (إلهًا معبودًا). والتصويب من (ط).  
(٢) في (ك): (ولا) بزيادة الواو، والتصويب من (ط).

لا موحدون، فقلت: الفلاسفة الذين تذكرهم إما مشركون يوجبون الشرك ويوالون عليه ويعادون، وإما «صابئون»<sup>(١)</sup> يسوغون الشرك ويجوزون عبادة ما سوى الله وكتبهم مشحونة بهذا؛ ولهذا كان أحسن أحوالهم أن يكونوا صابئة، أو هم علماء الصابئة، وهل كان نمرود<sup>(٢)</sup> وقومه، وفرعون وقومه، وغير هؤلاء إلا منهم؟! وهل عبدت الكواكب وبنيت لها الهياكل وأصنامها إلا برأي هؤلاء المتفلسفة؟! بل وهل عبد الصالحون وعكف على قبورهم ومثلت صورهم إلا بآرائهم؟ حتى الذين كانوا متظاهرين بالإسلام منهم قد صنفوا في الإشراك بالله وعبادة الكواكب والأصنام، وذكروا ما في هذا الشرك من الفوائد وتحصيل المقاصد!!

وبالاضطرار يعلم من عرف دين الرسل محمد وغيره أنهم إنما بعثوا بالنهي عن هذا الإشراك، وجميع الرسل بعثوا بذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: / ﴿وَسَلِّ مَن أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً يُّعْبُدُونَ﴾ ﴿٥٥﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقد اتفق المسلمون على أن دين أهل الكتاب من اليهود والنصارى خير من دين من لا كتاب له من المشركين والصابئين

(١) راجع تعريف الصابئة في ص ٦٤.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٥٧.

وغيرهم .

والعلماء على تنوع أصنافهم من الفقهاء والمفسرين  
والمتكلمين وأرباب المقالات وإن اختلفوا في الصابئين فلتنوعهم؛  
ولهذا كان للفقهاء فيهم طريقان:

أحدهما: أن في كونهم من أهل الكتاب قولين للشافعي<sup>(١)</sup>  
وأحمد<sup>(٢)</sup>.

والطريق الثاني: أنهم صنفان، فمن تدين منهم بدين أهل  
الكتاب كان منهم وإلا فلا، هذا هو المختار عندهم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ١٠٥ .

قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي في كتاب (الأم) ٦/٥:  
والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم وذبايحهم إلا أن  
يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح  
نساءهم كما يحرم نكاح المجوسيات، وإن كانوا يجامعونهم على أصل الكتاب  
ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نساءهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به  
نساء غيرهم ممن يلزمه اسم صابيء ولا سامر.

وقال أبو محمد محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي في (المغني)  
٤٩٧/٨: وتوقف الشافعي في أمرهم.

وراجع: اختلاف أصحاب الشافعي في الصابئة في (المهذب في فقه مذهب  
الإمام الشافعي - رضي الله عنه وأرضاه -) ٤٤/٢ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٤ .

وفي (المغني) لابن قدامة: ٤٩٦/٨ روى عن أحمد أنهم جنس من النصارى،  
وقال في موضع آخر بلغني أنهم يستون فهؤلاء إذا أسبوا فهم من اليهود.

(٣) اختلف في الصابئين، فقال السُّدي: هم فرقة من أهل الكتاب، وقاله إسحاق بن  
راهويه، قال ابن المنذر وقال إسحاق: لا بأس بذبايح الصابئين لأنهم طائفة من  
أهل الكتاب، وقال أبو حنيفة: لا بأس بذبايحهم ومناكحة نساءهم. وقال =

وأما الشرك الذي في النصارى فإنما ابتدعوه تشبهاً بأولئك، فكان فيهم قليل من شرك أولئك<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠] كالذين قالوا الملائكة أولاد الله، كما يقوله هؤلاء المتفلسفة الصابئون؛ فإنهم كانوا قبل النصارى.

قلت: وأما التوحيد الذي يذكر عن الفلاسفة من نفي الصفات فهو مثل تسمية المعتزلة لما يقولونه توحيداً، وهذا في التحقيق تعطيل مستلزم للتمثيل<sup>(٢)</sup> والإشراك<sup>(٣)</sup>. وأما النصارى فهم لا يقولون/ إن ثم إلهين متباينين؛ بل يقولون قولاً متناقضاً حيث يجعلون الثلاثة واحداً، ويجعلون الواحد هو المتحد

٦٨ ب/ك

= الخليل: هم قوم يُشبه دينهم دين النصارى، إلا أن قبلتهم نحو مهب الجنوب، يزعمون أنهم على دين نوح - عليه السلام - وقال مجاهد والحسن وابن أبي نجیح: هم قوم تركب دينهم بين اليهودية والمجوسية، لا تؤكل ذبائحهم. وقال ابن عباس: ولا تنكح نساؤهم. وقال الحسن أيضاً وقتادة هم قوم يعبدون الملائكة ويصلون إلى القبلة ويقرؤون الزبور ويصلون الخمس، رآهم زياد بن أبي سفيان فأراد وضع الجزية عنهم حين عرف أنهم يعبدون الملائكة. والذي تحصل من مذهبهم - فيما ذكره بعض علمائنا - أنهم موحدون معتقدون تأثير النجوم وأنها فعالة؛ ولهذا أفتى أبو سعيد الاصطخري القادر بالله بكفرهم حين سأله عنهم. (الجامع لأحكام القرآن) ٤٣٤-٤٣٥. وراجع: (تفسير الطبري) مكتبة المعارف، ١٤٥-١٤٧. و(تفسير ابن كثير) ١٠٤/١.

(١) أي الفلاسفة.

(٢) أي التمثيل بالمعدومات.

(٣) إذا جعلوه مثيلاً بالمعدومات فقد أشركوا.

بالمسيح دون غيره، مع عدم إمكان تمييز<sup>(١)</sup> واحد عن غيره، وهذا الكفر دون كفر الفلاسفة بكثير، وتكلمت في ذلك بكلام بعد عهدي به<sup>(٢)</sup>. وفساد هذا وتناقضه أعظم، حتى لقد قال عبدالله بن المبارك<sup>(٣)</sup>: «إنا لنحكي قول اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»<sup>(٤)</sup>.

وهذا<sup>(٥)</sup> يتبين بما نقوله، وهو أن ما فسر به هؤلاء<sup>(٦)</sup> اسم (الواحد) من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة، باطل بلا ريب شرعاً وعقلاً ولغة.

أما في اللغة: فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب ولا يرى منه شيء دون شيء إذ القرآن وغيره<sup>(٧)</sup> من الكلام العربي متطابق

تفسير  
المتكلمين  
والجهمية  
للواحد باطل  
لغة وعقلاً  
وشرعاً

(١) في (ط): (تحيز).

(٢) وقد تكلم المؤلف - رحمه الله - بإفاضة في أقوال النصارى في الثلاث، وبيان تناقضهم، وأجاد في ذلك وأبدع، وأبان ضحالة تفكيرهم ومقالاتهم، راجع: كتاب (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٦٠-١٥٥/٢.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٥.

(٤) (كتاب السنة) لعبد الله بن أحمد، رقم (٢١٦)، ١/١٧٤-١٧٥ وفي (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد) ص ٤. «قال عبدالله بن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إليّ من أن أحكي كلام الجهمية».

(٥) أي فساد التوحيد الذي دعا إليه الفلاسفة.

(٦) أي الفلاسفة.

(٧) في (ط): (ونحوه).



على ما هو معلوم بالاضطرار من<sup>(١)</sup> لغة العرب وسائر اللغات أنهم يصفون كثيراً من المخلوقات بأنه واحد ويكون ذلك جسمًا<sup>(٢)</sup>؛ إذ المخلوقات إما أجسام وإما أعراض عند من يجعلها غيرها وزائدة عليها. وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحداً امتنع أن يكون في اللغة معنى الواحد الذي لا ينقسم إذا أريد بذلك أنه ليس بجسم وأنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء، وسيأتي بيان هذا/، ونذكر ما في اللغة من<sup>(٣)</sup> ذكر الواحد مع كونه موصوفاً ذا مقدار؛ بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا علي ذي صفة ومقدار، كقوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الزمر: ٦] وقال: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [١١] ﴿[المدثر: ١١] وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، وسئل النبي ﷺ: (يصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: أَوْ لَكُمْ<sup>(٥)</sup> ثوبان)<sup>(٦)</sup> وقال: (لا يصل أحدكم

(١) في (ط): (في).

(٢) الواحد في اللغة: هو أول العدد تقول: واحد واثنان وثلاثة إلى عشرة، فإذا زادت قلت أحد عشر يجري في العد مجرى واحد. والواحد بني على انقطاع النظير وعوز المثل، وفلان واحد دهره أي لا نظير له. والواحد في صفة الله معناه أنه لا ثاني له، ويجوز أن ينعت الشيء بأنه واحد.  
راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري، مادة (وحد) و(الصباح) للجوهري، مادة (وحد).

(٣) في (ط): (في).

(٤) في (ط): (لقوله).

(٥) في (ك): (لكم). والتصويب من صحيح البخاري. وكذا في (ط).

(٦) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٤، ١/٩٤-٩٥. بلفظ (أن سائلاً سأل =

في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء<sup>(١)</sup> وسيأتي بسط هذا إن شاء الله.

وأما العقل فهذا الواحد الذي وصفوه يقول لهم فيه أكثر العقلاء وأهل الفطر السليمة: إنه أمر لا يعقل، ولا له وجود في الخارج؛ وإنما هو أمر مقدر في الذهن ليس في الخارج شيء موجود لا يكون له صفات ولا قدر ولا يتميز منه شيء عن شيء؛ بحيث يمكن أن لا يرى ولا يدرك ولا يحاط به وإن سماه المسمي جسمًا.

وأيضًا فإن التوحيد إثبات لشيء هو واحد، فلا بد أن يكون له في نفسه حقيقة ثبوتية يختص بها ويتميز بها عما سواه، حتى يصح أنه ليس كمثله شيء في تلك الأمور الثبوتية، ولا مجرد عدم المثل إذا لم يفد ثبوت أمر وجودي كان صفة للعدم، فنفي المثل والشريك يقتضي ما هو على حقيقة يستحق بها واحدًا؛ ولهذا فسر ابن كلاب وغيره الواحد بأنه المنفرد عن غيره المباین له<sup>(٢)</sup>، وهذا المعنى داخل في معنى الواحد في الشرع وإن

---

= رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد فقال رسول الله ﷺ: «أَوْ لَكُمْ ثوبان» والنسائي في سننه: القبلة الصلاة في الثوب الواحد، ٧٠-٦٩/٢.

(١) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٥، ٩٥/١، ومسلم في صحيحه: الصلاة/٥٢، ح(٢٧٧)، ٣٦٨/١، والنسائي القبلة/ الصلاة في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، ٧١/٢. وأبو داود في سننه: الصلاة/٨١، ح(٦٣٢)، ٤١٦/١.

(٢) راجع: ص ١١٣.

لم يكن إياه؛ ولذلك/ أهل الإثبات من أهل السنة والحديث ٦٩ ب/ك  
يصنفون كتب التوحيد يضمنونها ثبوت الصفات التي أخبر بها  
الكتاب والسنة؛ لأن تلك الصفات في كتابه تقتضي التوحيد  
ومعناه.

وأما الشرع فنقول: مقصود المسلمين أن الأسماء المذكورة  
في القرآن والسنة وكلام المؤمنين المتفق عليه بمدح أو ذم  
يُعرَف<sup>(١)</sup> مسميات تلك الأسماء، حتى يعطوها حقها، ومن  
المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يقصد به سلب  
الصفات وسلب إدراكه بالحواس، ولا نفي الحد والقدر ونحو  
ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهمية وأتباعهم، ولا يوجد  
نفيها في كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين.

قال الإمام عثمان بن سعيد<sup>(٢)</sup> الدارمي<sup>(٣)</sup> في كتابه الذي  
سماه: (نقض عثمان بن سعيد، على المريسي<sup>(٤)</sup> الجهمي

---

(١) في (ط): (تعرف).

(٢) في (ك): (سعيد عثمان) وهو خطأ.

(٣) عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني، أبو سعيد  
(٢٠٠-٢٨٠هـ) الإمام الحافظ الحجة الناقد، محدث هراة، وأحد الأعلام  
الثقات، وكان واسع الرحلة طوف الأقاليم ولقي الكبار، له مسند كبير وتصانيف  
في الرد على الجهمية. راجع (طبقات الفقهاء الشافعية) للعبادي: ص ٤٥-٤٧،  
(وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/ ٦٢١-٦٢٢. و(طبقات علماء الحديث) لابن  
عبد الهادي: ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٤) في (ط): (بشر المريسي)، وقد تقدمت ترجمته في ص ٩٠.

العنيد، فيما افترى على الله في التوحيد<sup>(١)</sup> وذكر أن بعض من كان بنواحيه ممن أظهر معارضة السنة والآثار بكلام بشر المريسي وصنف في ذلك<sup>(٢)</sup> - إلى أن قال - : «افتتح<sup>(٣)</sup> هذا المعارض كتابه بكلام نفسه منشئاً لكلام<sup>(٤)</sup> المريسي مدلساً على الجهال<sup>(٥)</sup> بما فهم أن يحكى<sup>(٦)</sup> ويرى من قبله من الجهال ومن حواليه من الأغمار: أن مذاهب جهم<sup>(٧)</sup> والمريسي في التوحيد كبعض

(١) نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله في التوحيد) هذا الكتاب من أجل الكتب الداحضة لأباطيل الجهمية وقد أثنى على كتابه كثير من أئمة السلف، وقد قام بتحقيقه محمد حامد الفقي .

(٢) راجع: (رد الدارمي على بشر المريسي): ص ٣-٤ .

(٣) بعد كلمة (افتتح) في (ك): (لعيث) وهي غير مفهومة، كما أنها غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ط) .

(٤) في (ك): (بكلام) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) . و(ط) .

(٥) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط): (الناس) .

(٦) في (رد الدارمي على المريسي): (بمايهم أن نحكي) . وفي (ط): (بما يوههم أنه يحكى) .

(٧) جهم بن صفوان السمرقندي، من موالى بني راسب، أبو محرز (١٢٨٠٠٠هـ) الضال المبتدع، رأس الجهمية، ونسب إليه المذهب لأنه نشره، وكان ينفي الصفات الإلهية، ويقول لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه، وأن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالقدرة ولا الاستطاعة، وأن الجنة والنار تفتيان وكان يجيز الخروج على السلطان الجائر، وكان سبب قتله أنه كان يقضي في عسكر الحارث بن شريح الخارج على أمراء خراسان - في آخر ملك بني أمية - فقبض عليه نصر بن سيار، فقال له: استبقتني . فقال: لو ملأت هذا الملاء كواكب وأنزلت إليّ عيسى ابن مريم ما نجوت، والله لو كنت في بطني لشقت بطني حتى أقتلك، ولا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت وأمر بقتله . راجع: (الملل والنحل) للشهرستاني: ١٠٩/١ . و(خطط المقرئ): =

اختلاف الناس في الإيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان،  
و<sup>(١)</sup> كاختلافهم في التشيع والقدر ونحوها<sup>(٢)</sup>، كيلا ينفروا من مذاهب  
جهم والمريسي أكثر من نفورهم من كلام الشيعة<sup>(٣)</sup> والمرجئة<sup>(٤)</sup>

= ٣٥١-٣٤٩/٢. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤٢٦/١. (البداية والنهاية) لابن

كثير: ٢٩-٢٦/١٠. و(لسان الميزان) لابن حجر: ١٤٢/٢.

(١) (الواو) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (ط): (ونحوهما).

(٣) تقدم التعريف بالشيعة في ص ١٠٩.

(٤) المرجئة: الإرجاء على معنيين. أحدهما: التأخير قالوا أرجه وأخاه أي أمهله

وأخره. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى

الأول فصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والقصد. وأما بالمعنى الثاني

فظاهر فإنهم كانوا يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى القيامة فلا يقضي عليه بحكم ما في

الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان

متقابلتان، وقيل الإرجاء تأخير علي - رضي الله تعالى عنه - عن الدرجة الأولى إلى

الرابعة فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان.

والمرجئة ثلاثة: صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان والقدر على مذاهب القدرية

والمعتزلة، كغيلان وأبي شمر، ومحمد بن شبيب البصري، وهؤلاء داخلون في

مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية، وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان،

وبالجبر في الأعمال، على مذهب جهم بن صفوان وهم فيما بينهم خمس فرق:

اليونسية، والغسانية، والثوبانية، والتومنية، والمريسية، والصنف الثالث منهم

خارجون عن الجبرية والقدرية، أي المرجئة الخالصة، ويقال لهم مرجئة السنة

ويعد منهم الحسن بن محمد بن علي وسعيد بن جبير.

راجع (الملل والنحل) للشهرستاني: ١٨٦/١-١٩٥. و(الفرق بين الفرق)

للبغدادى: ص ٢٠٢-٢٠٧. و(التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع)

للمسلي: ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، ص ١٤١-١٤٨. و(التبصير في الدين) =

= للإسفرائيني: ص ٩٠-٩٢. و(الفرق الإسلامية) ذيل كتاب شرح المواقف للكرماني ص ٨٦-٨١ و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٧٠-٧١ و(خيبة الأكواف في افتراق الأمم على المذاهب والأديان) للملك محمد صديق حسن خان: ص ٢٨-٢٥. و(رسالة في الرد على الرافضة) لأبي حامد المقدسي ص ١٧٥-١٨٨.

(١) (رد الإمام الدارمي على بشر المريسي): ص ٥.

(٢) القدرية: هم جاحدو القدر ونفاته، وأول من تكلم به في زمن الصحابة معبد الجهنني بالبصرة، وعنه أخذ غيلان الدمشقي، وأخذ معبد هذه المقالة عن رجل من أهل العراق يقال له: سوسن كان نصرانيًا فأسلم ثم تنصر، وقد ذم الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون لهم القدرية، وقد صنفهم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ثلاثة أصناف:

الأول: قدرية مشركية: هم الذين اعترفوا بالقضاء والقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي وقالوا: (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوق. وهذا يبتلى به كثيرًا - إما اعتقادًا وإما حالاً - طوائف من الصوفية والفقراء.

الثاني: قدرية مجوسية الذين يجعلون الله شركاء في خلقه كما جعل الأولون الله شركاء في عبادته، فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، ويقول من كان منهم في ملتنا أن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضًا ويقولون: إن جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه فيجحدون مشيئته النافذة، وقدرته الشاملة. وهذا يقع كثيرًا إما اعتقادًا وإما حالاً في كثير من المتفكّهة والمتكلمة. كما وقع اعتقاد ذلك في المعتزلة والشيعة المتأخرين.

الثالث: قدرية إبليسية الذين صدقوا بأن الله صدر عنه الأوامر لكن عندهم هذا تناقض، وهم خصماء الله كما جاء في الحديث، وهؤلاء كثير في أهل الأقوال =

قال<sup>(١)</sup>: «وقد أخطأ المعارض محجة<sup>(٢)</sup> السبيل، وغلط غلطاً كثيراً في التأويل، لما أن هذه الفرق لم يكفرهم العلماء بشيء من اختلافهم، والمريسي وجههم وأصحابهما لم يشك<sup>(٣)</sup> أحد منهم في إكفارهم، سمعت محبوب بن [موسى]<sup>(٤)</sup> الأنطاكي<sup>(٥)</sup> أنه سمع

= والأفعال من سفهاء الشعراء ونحوهم من الزنادقة كقول أبي العلاء المعري:  
أنهت عن قتل النفوس تعمدًا وزعمت أن لها معادًا آتيا  
ماكان أغناها عن الحاليين

وذكر النووي أنه لم يبق من القدرية في الأزمان المتأخرة يعتقدون إثبات القدر، ولكن يقولون الخير من الله والشر من غيره - تعالى الله عن قولهم - وقال الخطابي: إنما جعلهم ﷺ مجوسًا لمضاهاة مذهب المجوس في قولهم بالأصلين النور والظلمة يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة فصاروا ثنوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله تعالى والشر إلى غيره.

راجع: (مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٢٥٦/٨-٢٦١. و(فتح الباري) لابن حجر: ١١٨-١١٩. و(صحيح مسلم بشرح النووي) ١/١٥٠-١٥٥. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ١٩-٢٠. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١/٥٤. و(خبيثة الأكوان) للملك حسن خان: ص ٢٥.

(١) أي الإمام الدارمي.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (في محجة).

(٣) كذا في (نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي) تحقيق الزميل: رشيد حسن الألمعي: وفي (رد الدارمي على المريسي): (وأصحابهما يكفرهم أهل المفرق لم يشك).

(٤) في (ك) و(ط): (محبوب بن حسن) وهو خطأ والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

(٥) محبوب بن موسى الإنطاكي الفراء، أبو صالح (٢٣١-١٠٠٠هـ) روى عن ابن المبارك وجماعة، وعنه أبو داود ومحمد بن إبراهيم البوشنجي وجماعة. قال عنه الدارقطني: صويلح وليس بالقوي. وقال العجلي: ثقة صاحب سنة. وقال =

وكيعاً<sup>(١)</sup> يكفر الجهمية<sup>(٢)</sup>.

وكتب إلى علي بن خشرم<sup>(٣)</sup> أن ابن المبارك يخرج<sup>(٤)</sup>  
الجهمية من عداد المسلمين.

= أبو داود: ثقة لا يلتفت إلى حديثه إلا من كتاب. قال ابن حجر: صدوق لم يصح أن البخاري أخرج له.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٨٩/٨. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤٤٢/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٣١/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٧٠.

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان (١٢٩-١٩٧هـ) الحافظ العابد الثقة، محدث العراق في عصره، سمع إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، وسليمان بن الأعمش، والأوزاعي والثوري، وغيرهم، روى عنه ابن المبارك، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وآخرون، وكان أبوه على بيت المال، وأراد الرشيد أن يولي وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع ورعاً، ولما مات سفيان جلس وكيع موضعه. قال الإمام أحمد: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٥١٢-٤٩٦/١٣. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٣٠٦-٣٠٧/١. و(الجواهر المضية) للقرشي: ٥٧٧-٥٧٦/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٣١/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤١٥. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٣٥٠-٣٤٩/١.

(٢) تقدم التعريف بالجهمية في ص ١٧٢.

(٣) علي بن خشرم بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال بن ماهان بن عبد الله المروزي، أبو الحسن (١٦٥-٢٥٧هـ) الحافظ، روى عن ابن عينة، ووكيع، وأبي بكر بن عباس، وغيرهم، وعنه مسلم، والترمذي، والنسائي، وآخرون.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٣/٦. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣١٧-٣١٦/٧. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٦/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٧٣.

(٤) في (رد الدارمي على المريسي): (كان يخرج).



وسمعت يحيى بن يحيى<sup>(١)</sup> وأبا توبة<sup>(٢)</sup> وعلي بن المديني<sup>(٣)</sup>

(١) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبدالرحمن بن يحيى الحنظلي التميمي مولاها، وقيل من أنفسهم وقيل مولى منقر، أبو زكريا (١٠٠٠-٢٢٦هـ) الإمام الحافظ، ربحان خراسان وشيخها، وإمام عصره بلا مدافعة، سمع حماد بن سلمة ومالك واليث وخلق، وعنه البخاري ومسلم وخلق، قال إسحاق: ما رأيت مثله، وهو أثبت من ابن المهدي، ومات يوم مات وهو إمام الدنيا، وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى بن يحيى.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٩٧/٩. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٤١٥-٤١٦. (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٤٨/٢. (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٦٠/٢. (الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٢٩. (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٥٩/٢.

(٢) الربيع بن نافع الحلبي، أبو توبة (١٠٠٠-٢٤١هـ) الحافظ الحجة شيخ طرسوس ومحدثها، حدث عن معاوية بن سلام، وشريك، وابن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وخلق، وعنه أبو داود وأحمد بن حنبل، والدارمي، وأبو حاتم وخلق غيرهم، قال أبو حاتم: ثقة حجة، وقال الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر أبا توبة فأثنى عليه وقال لا أعلم إلا خيراً.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤٧٠-٤٧١. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٤٧٢-٤٧٣. (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢٥٣-٢٥٤. (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٤٦/١. (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٣٠٦/٢. (الخلاصة) للخزرجي: ص ١١٥-١١٦.

(٣) علي بن عبدالله بن نجيع السعدي، بالولاء المدني البصري المعروف بابن المديني، أبو الحسن (١٦١-٢٣٤هـ) حافظ عصره المحدث المؤرخ، وقدوة أرباب هذا الشأن، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عنده، وقال أبو حاتم: كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط، إنما كان يكنيه تبجيلاً له. وقال فيه شيخه ابن عينة كنت أعلم منه أكثر مما يتعلم مني. وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث. ومناقبه كثيرة جملة لولا ما كدرها بتعلقه بشيء من مسألة خلق القرآن، وتردده إلى أحمد بن أبي دواد، إلا أنه تنصل وندم وكفر من يقول بخلق القرآن، واعتذر بأنه =

يكفرون الجهمية، ومن يدعي أن القرآن مخلوق.  
فلا يقيس الكفر ببعض اختلاف هذه الفرق<sup>(١)</sup> إلا امرؤ جهل  
العلم ولم يوفق فيه لفهم.

فادعى<sup>(٢)</sup> المعارض أن الناس قد تكلموا في الإيمان وفي  
التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير  
الصواب؛ إذ<sup>(٣)</sup> جميع خلق الله تدرك<sup>(٤)</sup> بالحواس الخمس:  
اللمس والشم والذوق، والبصر بالعين، والسمع، والله بزعم  
المعارض لا يدرك بشيء من هذه الخمس<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: «قلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف  
تناقض<sup>(٧)</sup>: أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير

---

= كان يخاف على نفسه، مصنفاته كثيرة منها (الأسامي والكنى) ثمانية أجزاء  
و(اختلاف الحديث) خمسة أجزاء.

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١١/٤٥٨-٤٧٣. (تذكرة الحفاظ)  
للذهبي: ٢/٤٢٨-٤٢٩. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢/٢٧٦-٢٧٧.  
و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/٣٩-٤٠. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٧٥.  
و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/٨١.

(١) في (ط): (الطرق).  
(٢) في (رد الدارمي علي المريسي): (إلا امرؤ جهل العلم ولا يوقف فيه على  
كفرهم فادعى).

(٣) في (رد الدارمي علي بشر المريسي): (أن).

(٤) في (رد الدارمي علي بشر المريسي): (يدرك).

(٥) (رد الدارمي علي بشر المريسي): ص ٥.

(٦) أي الإمام الدارمي والكلام متصل.

(٧) في (رد الدارمي علي المريسي)، و(ط): (يتناقض).

الصواب. فقد صدقت، وتفسير التوحيد عند<sup>(١)</sup> الأمة وصوابه قول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له التي قال رسول الله ﷺ: (من جاء بها مخلصاً دخل الجنة)<sup>(٢)</sup>

(١) في (ط) : (عن).

(٢) رواه البزار (كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة) للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي: ح(٧)، ١١/١-٢١، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله مخلصاً دخل الجنة. وقال البزار: ولا نعلم رواه عن إسماعيل إلا الوليد. وقال الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) ١٧/١-١٨. رواه البزار ورجاله ثقات إلا من روى عنهما البزار لم أفق لهما على ترجمة.، وفي الهامش: فأما شيخا البزار، فإنهما ثقتان، أما محمد بن إسماعيل بن سمرة فأخرج له الترمذي والنسائي، وابن ماجه وثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما، وأما علي بن شعيب فروى عنه النسائي أيضاً ووثقه، وعلة الحديث إنما هي من عطية وقد ضعفه جماعة كما في هامش الأصل. وقد صحح هذا الحديث السيوطي في (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير) ١٧٧/٢. وقال عبدالرؤوف المناوي في (فيض القدير شرح الجامع الصغير) ١٨٩/٦: وقد تناقض في هذا الحديث الحافظ العراقي فمرة حسنه ومرة ضعفه.

والحديث بهذا السند ضعيف كما قال الهيثمي لأن في سنده عطية العوفي، ولكن الحديث صحيح بشواهد كثيرة منها:

- ما جاء في صحيح البخاري: العلم/٣٣، ١/٣٣ (أن رسول الله ﷺ قال: أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه).  
- وفي صحيح مسلم: الإيمان/١٠، ح(٤٣) ١/٥٥. (من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة).

- وأيضاً في صحيح مسلم: الإيمان/١٠، ح(٤٧)، ١/٥٨-٥٧. (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار).

- وأيضاً في صحيح مسلم: الإيمان/١٠، ح(٥٣)، ١/٦١ (ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار).

=

و<sup>(١)</sup> (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)<sup>(٢)</sup>، من قالها فقد وحد الله.

وكذلك روى جابر بن عبد الله<sup>(٣)</sup> عن النبي ﷺ أنه أهل بالتوحيد في حجته<sup>(٤)</sup> فقال: (ليكن اللهم ليكن، ليكن لا شريك لك ليكن، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك)<sup>(٥)</sup> حدثنا

= وفي مسند الإمام أحمد: ١٢/٣: (ثم يشفع الأنبياء في كل من كان يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً فيخرجوهم منها).

وفي المسند أيضاً: ١٧٨/٣. (يا محمد ادخل من أمتك من خلق الله - عز وجل - من شهد أنه لا إله إلا الله يوماً واحداً مخلصاً، ومات على ذلك).  
(١) (الواو) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٢٨، ١٠٢-١٠٣. والإيمان/١٧، ١٢-١١/١. والزكاة/١، ١٠٩-١١٠. ومسلم في صحيحه الإيمان/٨، ح(٣٢)، ١/٥٢-٥١. والنسائي في سننه: الزكاة/باب مانع الزكاة، ١٤-١٥، والجihad/باب وجوب الجهاد، ٤-٥. والترمذي في سننه، الإيمان/١، ح(٢٧٣٣)، ح(٢٧٣٤)، ٤/١١٨-١١٧. والإيمان/٢، ح(٢٧٣٥)، ٤/١١٨. والتفسير/سورة ٨٨، ح(٣٣٩٩)، ٥/١١٠. وابن ماجه في سننه: المقدمة/٩، ح(٧١)، ١/٢٧. وأحمد في مسنده، ١/١١، ٢/٣١٤، ٣٤٥، ٣٧٧، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٢.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١٣٩.

(٤) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط: حجة الوداع).

(٥) رواه مسلم في صحيحه، الحج/١٩، ح(١٤٧)، ٢/٨٨٦-٨٨٧. عن جابر - رضي الله عنه - قال: (إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير، كلهم يلتمس أن يأتيهم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله فخرجنا معه، حتى أتينا ذا الحليفة. . إلى أن قال . . فأهل بالتوحيد «ليكن اللهم ليكن، ليكن لا شريك لك ليكن إن الحمد والنعمة لك، لا شريك لك». إلى آخر الحديث.

أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، عن حاتم بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، عن جعفر بن محمد<sup>(٣)</sup>،

= وابن ماجه في سننه: المناسك/٨٤، ح(٣٠٧٤)، ١٠٢٣-١٠٢٧، والإمام أبو عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (سنن الدارمي)، مناسك الحج/٣٤، ح(١٨٥٧)، ١/٣٧٨-٣٧٥.

(١) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولا هم، أبو بكر (٢٣٥-١٠٠٠هـ) الحافظ عديم النظر الثبت التحرير، صاحب المسند والمصنف، سمع شريك القاضي وابن المبارك وابن عينة وطبقته، وعنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والبيهقي وأمم سواهم. من مصنفاته المسند والمصنف راجع (التاريخ الصغير) للبخاري: ٣٦٥/٢. (وتاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٠/٦٦-٧١. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/٤٣٢-٤٣٣.

(٢) حاتم بن إسماعيل المدني الحارث، مولا هم، أبو إسماعيل (١٨٦-١٠٠٠هـ) ثقة مشهور، صحيح الكتاب، صدوق بهم، روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري ويزيد بن أبي عبيد وشريك بن عبدالله القاضي وغيرهم، روى عنه ابن مهدي، وابنا أبي شيبة وقتيبة وابن راهويه وجماعة، قال أحمد: هو أحب إلي من الدراوردي وزعموا أن حاتم كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣/٢٥٨-٢٥٩. (وميزان الاعتدال) للذهبي: ١/٤٢٨. (وتهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢/١٢٨-١٢٩. (وتقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١٣٧. (والخلاصة) للخزرجي: ص٦٦.

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبدالله، (١٤٨-٨٠هـ) أحد السادة الأعلام، لقب بالصادق، حدث عن أبيه الباقر وعروة بن الزبير وعطاء ونافع وغيرهم، وعنه مالك والسفيانان ويحيى بن القطان وخلق كثير، وثقة الشافعي ويحيى بن معين، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢/٤٨٧. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/١٦٦-١٦٧. (والنجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢/٨. (وتقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١٣٢. (والخلاصة) للخزرجي: ص٦٣.

عن أبيه<sup>(١)</sup>، عن جابر. فهذا تأويل التوحيد وصوابه عند<sup>(٢)</sup> الأمة.

فمن أدخل الحواس الخمس أيها المعارض في صواب التأويل من أمة محمد ومن غيرها؟<sup>(٣)</sup> فأشّر إليه/، غير ما ادعيتم فيه من الكذب على ابن عباس من رواية بشر المريسي ونظرائه؟<sup>(٤)</sup>.

١٧٠/ك

(١) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، (٥٦-١١٤هـ) الإمام الثبت الهاشمي العلوي المدني سيد بني هاشم في زمانه، وأحد الأعلام، روى عن أبيه وجابر وأبي سعيد وابن عمر وغيرهم، وأرسل عن عائشة وأم سلمة وابن عباس، حدث عنه ابنه جعفر وعمرو بن دينار والأعمش والأوزاعي وخلق. اشتهر بالباقر من قولهم بقر العلم يعني شقه فعلم أصله وخفيه، وعده النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٦/٨. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٢٤-١٢٥. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٧٣-٢٧٤. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٩٢/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٥٢. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٤٩/١.

(٢) في (ط): (عن).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط): (عداها).

(٤) رواية ابن عباس. أوردها الإمام الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٣ فقال: (وأما ما رويت عن ابن الثلجي من غير سماع منه من حديث السدي عن أبي مالك عن ابن عباس في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال: «ارتفع ذكره وثناؤه على خلقه». وعن ابن عباس أنه قال: «استوى له. أمره وقدرته فوق برتبته».

وعن ابن الثلجي أيضًا من حديث جوير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (الرحمن على العرش) قلت ثم قطع الكلام فقال: «استوى له ما في السموات وما في الأرض» ينفي عن الله الاستواء ويجعله لما في السموات والأرض.

=

ولمن تأول في التوحيد الصواب<sup>(١)</sup> لقد تأولت أنت فيه غير الصواب، إذ ادعيت أن الله لا يدرك [ولن]<sup>(٢)</sup> يدرك بشيء من هذه الحواس الخمس، إذ هو في دعواك لا شيء، والله مكذب من ادعى هذه الدعوى في كتابه إذ يقول عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤] ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٣٣] ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣] فأخبر في كتابه<sup>(٣)</sup> أن موسى أدرك منه الكلام بسمعه<sup>(٤)</sup>. وهو أحد الحواس عندك وعندنا، ويدرك في الآخرة بالنظر إليه بالأعين، وهي الحاسة الثانية، كما قال الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٣٣] ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣]

= فيقال لك: أيها المعارض لو قد سمعت هذا من ابن الثلجي لما قامت لك به حجة في قيس تمرة. وهذه الروايات كلها لا تساوي بكرة. وما يحتج بها في تكذيب العرش إلا الفجرة وأول ما فيه من الرية أنك ترويه عن ابن الثلجي المأبون المتهم في دين الله. والثاني: عن الكلبي وهو ابن عم الثلجي، وعن جوير، ولو صح ذلك عن الكلبي وجوير من رواية سفيان وشعبة وحماد بن زيد لم نكثر بهما؛ لأنهما مغموزان في الرواية لا تقوم بهما الحجة في أدنى فريضة فكيف في إبطال العرش والتوحيد ومع ذلك لا نراه إلا مكذوبًا على جوير والكلبي. ولكن من يريد أن يعدل عن الحجة يحتج لمذهبه بما لا يقوم به الحجة.

(١) في (ط): (غير الصواب).

(٢) في (ك): (ولم) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي). و(ط).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي): (فأخبر الله تعالى في كتابه).

(٤) في (ك): (يسمعه). وفي (ط): (سمعه). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

وكما<sup>(١)</sup> قال رسول الله ﷺ : (ترون ربكم يوم القيامة كما ترون الشمس والقمر جهرًا لا تضارون<sup>(٢)</sup> في رؤيته)<sup>(٣)</sup> .  
وروى عنه<sup>(٤)</sup> عدي بن حاتم الطائي<sup>(٥)</sup> قال : قال رسول الله ﷺ : (ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان)<sup>(٦)</sup> .

فذاك<sup>(٧)</sup> الناطق من قول الله ، وهذا الصحيح المشهور من

(١) (كما) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) والواو ساقطة من (ط) .

(٢) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط) : (تضامون) .

(٣) راجع تخريج الحديث ص ٩٠ .

(٤) (عنه) غير موجود في (رد الدارمي على المريسي) و(ط) .

(٥) عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي، أبو طريف (١٠٠-١٦٧هـ) الصحابي الجليل وولد الجواد المشهور، كان سيداً شريعاً خطيباً حاضر الجواب فاضلاً كريماً قدم على النبي - ﷺ - سنة تسع، وأسلم، وثبت على إسلامه في الردة، وأحضر صدقة قومه إلى أبي بكر، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة، وشهد مع علي الجمل وصفين والنهران، وتوفي بالكوفة .  
راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٣/ ١٤٠-١٤٢ . و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٣/ ٣٩٢-٣٩٤ . و(الإصابة) لابن حجر: ٢/ ٤٦٠-٤٦١ . و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/ ١٦ .

(٦) رواه البخاري في صحيحه: التوحيد / ٢٤ ، ١٨٥ / ٨ ، ومسلم في صحيحه: الزكاة / ٢٠ ح (٦٧) ، ٢/ ٧٠٣-٧٠٤ . وابن ماجه في سننه: المقدمة / ١٣ ، ح (١٨٥) ، ١/ ٦٦ ، والزكاة / ٢٨ ، ح (١٨٤٣) ، ١/ ٥٩٠-٥٩١ . وأحمد في مسنده: ٤/ ٢٥٦ واللفظ لمسلم .

(٧) في (رد الدارمي على المريسي) زيادة: (ليس بينه وبينه ترجمان، حدثنا عمر بن عون الواسطي عن أبي معاوية عن الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم عن النبي - ﷺ - فذاك)



قول رسول الله ﷺ، فأبي حواس<sup>(١)</sup> بأبي<sup>(٢)</sup> من هذا؟! فلذلك قلنا: إن المعارض قد تأول فيه غير الصواب<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو عبد الرحمن السلمي<sup>(٤)</sup> فيما صنفه في (ذم الكلام) ما ذكره أيضًا من طريق شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي<sup>(٥)</sup> في تصنيفه المشهور<sup>(٦)</sup> في ذلك قال أبو عبد الرحمن: «سمعت أبا نصر أحمد بن حامد<sup>(٧)</sup> السجزي<sup>(٨)</sup> يقول: سمعت أبي<sup>(٩)</sup> يقول: قلت لأبي العباس ابن سريج<sup>(١٠)</sup> ما التوحيد قال:

(١) في (رد الدارمي على بشر المريسي) و(ط): (صواب).

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (هو أبيين). وفي (ط): (أبين).

(٣) (رد الدارمي على المريسي): ص ٥-٧.

(٤) تقدم ترجمته في ص ١١١.

(٥) تقدم ترجمته في ص ٢٦.

(٦) أي كتاب (ذم الكلام).

(٧) في (ط): (خالد).

(٨) لم أجد له ترجمة.

(٩) لم أجد له ترجمة.

(١٠) في (ط): (سريج). وهو خطأ. وهو:

أحمد بن سريج البغدادي، أبو العباس (٢٤٩-٣٠٦هـ) فقيه الشافعية في عصره، انتهت إليه الرحلة، فضربت الإبل نحوه آباطها، وأتته أفواج الطلبة، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني، ولقب بالباز الأشهب، ولي القضاء بشيراز، وقام بنصرة المذهب الشافعي فنشره في أكثر الآفاق، حتى قيل: بعث الله عمر بن عبد العزيز على رأس المائة من الهجرة فأظهر السنة وأما البدعة، ومن الله في المائة الثانية بالإمام الشافعي، فأحيا السنة وأخفى البدعة، ومن بابن سريج في المائة الثالثة فنصر السنن وخذل البدع. وكان حاضر الجواب له مناظرات ومساجلات مع محمد بن داود الظاهري، له نحو ٤٠٠ مصنف منها (الأقسام والخصال) و(الودائع لمنصوص الشرائع).

توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله إلا الله وأن  
 محمداً رسول الله، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض  
 والأجسام؛ وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك»<sup>(١)</sup>.

وهذا النفي الذي يذكره<sup>(٢)</sup> النفاة ويفسرون به اسم الله (الواحد)  
 وغير ذلك هو عند أهل السنة والجماعة مستلزم لعدمه<sup>(٣)</sup>، منافٍ لما  
 وصف به نفسه في كتابه من أنه الأحد<sup>(٤)</sup> الصمد، وأنه العلي  
 العظيم، وأنه الكبير المتعال، وأنه استوى على العرش، وأنه يصعد  
 إليه، ويعرج إليه<sup>(٥)</sup>، ويوقف عليه<sup>(٦)</sup>، وأنه يرى في الآخرة كما ترى  
 الشمس والقمر، وأنه يكلم عباده، وأنه السميع البصير، وقوله:  
 ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ  
 وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] إذ<sup>(٧)</sup> هو لا يكون

= راجع: (طبقات الفقهاء الشافعية) للعبادي: ص ٦٢-٦٣. و(تاريخ بغداد)  
 للخطيب البغدادي: ٢٨٧/٤-٢٩٠. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان:  
 ٦٦-٦٧/١. و(العبر) للذهبي: ١٣٢/٢. و(طبقات الشافعية) للسبكي:  
 ٢١-٣٦/٣. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٣/١٩٤. و(شذرات الذهب)  
 لابن العماد الحنبلي: ٢٤٧-٢٤٨.

- (١) (ذم الكلام) للهروري مخطوط: ص ٣٨٥.
- (٢) في (ط): (يذكر).
- (٣) في (ط): (العدم).
- (٤) سقط ألف (الأحد) من (ك) والتصويب من (ط).
- (٥) (ويعرج إليه) ساقطة من (ط).
- (٦) قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٣٠].
- (٧) في (ط): (و).

[له] <sup>(١)</sup> قَدَّرَ في نفسه وإنما قدره عندهم في القلوب، وكذلك لا يكون له في نفسه عظمة وإنما عظمته في النفوس.

نقض حجة  
الرازي على  
نفي الجسمية  
نقض حجته  
من الكتاب  
العزیز والسنة  
المطهرة ولغة  
العرب

وذلك يظهر بالكلام على حجته وذلك من وجوه:  
أحدها: أنه قال: «الجسم أقله أن يكون مركبًا من جوهرين،  
وذلك ينافي الوحدة، وقوله <sup>(٢)</sup>: أحد مبالغة في الوجدانية،  
فكان <sup>(٣)</sup> قوله أحد منافيًا للجسمية» <sup>(٤)</sup>.

يقال له: هذا يقتضي أن شيئًا مما يقال له جسم لا يوصف  
بالوحدة، حيث قلت: إن الجسم مركب، وذلك ينافي الوحدة،  
ومعلوم أن هذا خلاف ما في الكتاب والسنة، وخلاف لغة  
العرب، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ  
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] ومعلوم أن النفس الواحدة التي  
خلق منها زوجها هو آدم؛ وحواء خلقت من ضلع آدم  
القُصِير <sup>(٥)</sup>. / من جسده خلقت، لم تخلق من روحه حتى  
يقول القائل: الوحدة هي باعتبار النفس الناطقة التي لا تركيب  
فيها. وإذا كانت حواء خلقت من جسد آدم، وجسد آدم جسم

٧٠ ب/ك

(١) (له) غير موجودة في (ك) والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (أساس التقديس): (ولما كان قوله).

(٣) في (أساس التقديس): (كان)

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠-٣١.

(٥) القُصِير: أسفل الأضلاع، وقيل هي الضلع التي تلي الشاكلة وهي الواهنة. وقال  
الأزهري القُصْرَى والقُصِيرَى الضلع التي تلي الشاكلة بين الجنب والبطن.  
راجع: (معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (قصر). و(الصحاح) للجوهري:  
مادة (قصر). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (قصر).

من الأجسام وقد سماها الله نفساً واحدة علم أن الجسم قد يوصف بالوحدة. وأبلغ من ذلك ما ذكره الإمام أحمد<sup>(١)</sup> وغيره من قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝﴾ [المدثر: ١١] فإن الوحيد مبالغة في الواحد، فإذا وصف البشر الواحد بأنه وحيد فوصفه<sup>(٢)</sup> بأنه<sup>(٣)</sup> واحد أولى، ومع هذا فهو جسم من الأجسام. وقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۝﴾ [النساء: ١١] فوصف المرأة بأنها واحدة، وهذا جسم موصوف بالوحدة حيث لم يكن لها نظير في كونه بنتاً لهذا الميت.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ۝﴾ [التوبة: ٦] وقال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ۝﴾ [يوسف: ٣٦] الآيات. وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ۝﴾ [يوسف: ٧٨]. و«الفرد»<sup>(٤)</sup>

(١) قال الإمام أحمد: وقد سمي الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: (ذرنني ومن خلقت وحيداً) وقد كان هذا الذي سماه الله وحيداً له عينان، وأذنان ولسان وشفطان ويدان، ورجلان، وجوارح كثيرة، فقد سماه الله وحيداً بجميع صفاته. فكَذلك الله، وله المثل الأعلى، هو بجميع صفاته إله واحد. (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٣٤.

(٢) في (ط): (في صفة).

(٣) في (ط): (فانه).

(٤) الفرد: ما كان وحده يقال: فَرْدٌ يَفْرُدُ وأفردته جعلته واحداً ويقال جاء القوم فرادى، وعددت الجوز والدرهم أفراداً أي واحداً واحداً، والله هو الفرد قد تفرد =

و«الوتر»<sup>(١)</sup> من جنس لفظ الواحد، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَنَرِئُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ - إِلَىٰ قَوْلِهِ - قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَتَّابِتْ اسْتَنْجِرَةً﴾<sup>(٢)</sup> [القصص: ٢٥-٢٦] وقد قال تعالى: ﴿بَعَثْنَاهُمْ لِنِسَاءٍ لَّوَا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لِبَشَايِئِمَا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾ [الكهف: ١٩] وقال تعالى: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] وقال تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [الكهف: ٣٢]، وقال: ﴿وَأَنبِئْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠] وقال تعالى: ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ﴾ في موضعين<sup>(٣)</sup>.

= بالامر دون خلقه.

(معجم مقاييس اللغة) للأزهري: مادة (فرد).

(١) الوتر: بالكسر الفرد.

راجع: (الصحاح) للجوهري: مادة (وتر). و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي: مادة (وتر).

(٢) ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكُمُ يَدْعُونَكُم لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُمْ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَمُوتُ مِثْلَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١٥)</sup> قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَتَّابِتْ اسْتَنْجِرَةً إِنَّكُمُ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَنْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٥-٢٦].

(٣) الموضع الأول في سورة النحل: ٥٨ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾<sup>(١٦)</sup>.

الموضع الثاني في سورة الزخرف: ١٧ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ

وفي الصحيح أن النبي ﷺ (سئل أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: أو لكلكم ثوبان)<sup>(١)</sup>، وفي الصحيح عن النبي ﷺ (أنه نهى أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء)<sup>(٢)</sup> بل في الصحيح من لفظ النبي ﷺ قال: (لا يصلي أحكم في ثوب واحد وليس على عاتقه منه شيء)<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيح عن عمر بن أبي سلمة<sup>(٤)</sup> قال: (رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد مشتملا به)<sup>(٥)</sup> وفي حديث المتلاعنين الذي

= وَحَهُمْ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٧﴾ .

- (١) راجع تخريج الحديث ص ١٤٧.
- (٢) راجع: تخريج الحديث ص ١٤٨.
- (٣) في صحيح البخاري: الصلاة/ ٥، ٩٥/١ (لا يصلي أحكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء). ورواه مسلم في صحيحه بلفظ البخاري: الصلاة/ ٥٢، ح (٢٧٧)، ٣٦٨/١.
- (٤) عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، أبوحفص (٢ق هـ - ٨٣هـ) ربيب رسول الله ﷺ أمه أم سلمة المخزومية أم المؤمنين، ولد في الحبشة، وشهد مع علي - رضي الله عنه - الجمل، وولاه البحرين، وتوفي بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان. راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٤٦٧/٢. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٨٠-٧٩/٤. و(الإصابة) لابن حجر: ٥١٢-٥١٣/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٥٦/٢.
- (٥) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/ ٤، ٩٤/١. ورواه مسلم في صحيحه: الصلاة/ ٥٢، ح (٢٧٨)، ٣٦٨/١، ورواه بنحوه مسلم في صحيحه: الصلاة/ ٥٢، ح (٢٧٩)، ح (٢٨٠)، ح (٢٨١)، ح (٢٨٣)، ح (٢٨٤)، ح (٢٧٥)، ٣٦٩-٣٦٨/١. وأحمد في مسنده: ٢٦/٤. والنسائي في سننه: القبلة/ الصلاة في ثوب الواحد، ٧٠/٢ بلفظ (واضعاً طرفيه على عاتقه) بدل =

في الصحيح عن النبي ﷺ قال: (الله يعلم أن أحكما كاذب، فهل منكما من تائب) <sup>(١)</sup>، وفي الصحيح عن سليمان بن صُرد <sup>(٢)</sup> قال: (استبَّ رجلان عند النبي ﷺ فجعل أحدهما تحمر عيناه وتنتفخ أوداجه) <sup>(٣)</sup>، فقال النبي ﷺ: إني لأعلم كلمة لو قالها

(مشتلاً عليه).

(١) رواه البخاري في صحيحه: التفسير، سورة ٥٤/٣، ٤/٦. والطلاق/٣٢، ١٨٠/٦، والطلاق/٣٣، ١٨٠/٦-١٨١.

ومسلم في صحيحه: اللعان/١٩، ح(٦)، ١١٣٢/٢ بدون لفظة (من) ورواه بنحوه أيضاً ابن ماجه في سننه: الطلاق/٢٧ ح(٢٠٦٧)، ١/٦٦٨. وأبو داود في سننه: الطلاق/٢٧، (٢٢٥٨)، ٢/٦٩٢-٦٩٣. والنسائي في سننه: الطلاق/اجتماع المتلاعنين، ١٧٧-١٧٨. وأحمد في مسنده: ٤/٢، ١١، ٣٧.

(٢) سليمان بن صُرد بن الجون بن أبي الجون عبدالعزيز بن منقذ السلولي الخزاعي، أبو مطرف (٢٨٨ق هـ - ٦٥هـ) صحابي من زعماء القادة، شهد الجمل وصفين مع علي، وسكن الكوفة، ثم كان فيمن كتب إلى الحسين وتخلف عنه، وخرج بعد ذلك مطالباً بدمه فترأس (التوايين)، وكانوا يطالبون قتل عبيدالله بن زياد، ويردوا الأمر لأهل البيت، وكانت عدتهم نحو خمسة آلاف، وعرفوا بالتوايين لقعودهم عن نصره الحسين حين دعاهم، وقيامهم بطلب ثأره بعد مقتله، ونشبت معارك بين سليمان وعبيدالله بن زياد، فقتل سليمان بعين الورد له (١٥) حديثاً. راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٦١/٢-٦٣. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٣٥١/٢. و(الإصابة) لابن حجر: ٧٢/٢.

(٣) أودأجه: هي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، وأحدها ودَجْ بالتحريك، وقيل الودَجان: عرقان غليظان عن جانبي ثُغرة النَّحر. (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١٦٥/٥. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٢٨/٥.

لذهب عنه الذي يجد، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>(١)</sup> وفي حديث إبراهيم: (اللهم أنت واحد في السماء وأنا واحد في الأرض)<sup>(٢)</sup> وفي الصحيحين<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس قال: (مر النبي ﷺ على قبرين فقال: إنهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة)<sup>(٤)</sup> وفي

(١) رواه البخاري في صحيحه: الأدب/٧٦، ٩٩/٧، بلفظ (استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه، فقال النبي ﷺ: إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد لو قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). ومسلم في صحيحه: البر والصلة والآداب/٣٠، ح(١٠٩)، ٢٠١٥/٤. بلفظ: (إني لأعرف) بدل (إني لأعلم). وأبو داود في سننه: الآداب/٤، ح(٤٧٨١)، ١٤٠/٥.

(٢) رواه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في (الرد على الجهمية): ص ٢٥. وفي (رد الدارمي على المريسي) ص ٩٥ عن أبي هريرة بلفظ (لما ألقى إبراهيم في النار قال: اللهم إنك في السماء واحد، وأنا في الأرض واحد أعبدك). وابن قدامة في (إثبات صفة العلو): ح(٤٢)، ص ١٣٩.

ورواه ابن كثير في تفسيره: ١٨٤/٣ وعزاه إلى الحافظ أبي يعلى عن أبي هريرة مرفوعاً، وذكر الهيثمي في المجمع: ٢٠١/٨-٢٠٢ عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظه وقال: رواه البزار وفيه عاصم بن عمر بن حفص، وثقه ابن حبان، وقال يخطئ ويخالف وضعفه الجمهور، وذكره الذهبي في كتاب (العلو): ص ٧: عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال هذا حديث حسن الإسناد، رواه جماعة عن إسحاق.

(٣) في (ط) (الصحيح).

(٤) رواه البخاري في صحيحه: وضوء/٥٥، ٦٠-٦١، الأدب/٤٦، ٨٦/٧. الأدب/٤٩، ٨٦/٧. عن ابن عباس بلفظ: (مر النبي ﷺ بقبرين فقال إنهما ليعذبان...). الحديث. ومسلم في صحيحه: الطهارة/٣٤، ح(١١١)، ٢٤٠-٢٤١. بلفظ: (أما إنهما ليعذبان) بدل (إنهما يعذبان). ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: الطهارة/٢٦، ح(٣٤٧)، ح(٣٤٩)، ١٢٥/١. وأحمد في =



السنن عن النبي ﷺ قال: (إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس)<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ قال: (إن أحدكم إذا قام إلى الصلاة فإنما يناجي ربه)<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيحين<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا استيقظ أحدكم من نوم الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً)<sup>(٥)</sup>، وفي الصحيحين<sup>(٦)</sup> عن

= مسنده: ٢٢٥/١، ٣٦-٣٥/٥. والدارمي في سننه: الطهارة/٦٠، ح (٧٤٥) ١٥٤/١.

(١) رواه أحمد في مسنده: ١٥٢/٥. وأبو داود في سننه: الأدب/٤، ح (٤٧٨٢)، ١٤١/٥. من طريق أحمد بن حنبل. والأدب/٤، ح (٤٧٨٣)، ١٤١/٥. من طريق وهب بن بقية، وعلق أبو داود على الرواية الأخيرة فقال: وهذا أصح الحديثين.

(٢) في (ط): (الصحيح).

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٣٣، ١٠٦/١. والصلاة/٣٦، ١٠٧/١. والصلاة/٣٩، ١٠٧/١. ومواقيت/٨، ١٣٥/١. بلفظ (في) بدل (إلى). ومسلم في صحيحه: المساجد/١٣، ح (٥٤)، ٣٩٠/١. بلفظ: (إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه). ورواه أحمد في مسنده: ٣٤/٢، ١٤٤، ١٧٦/٣، ١٨٨، ٢٠٠، ٢١٤. ورواه أحمد بلفظه: ٣٦/٢.

(٤) في (ط): (الصحيح).

(٥) رواه البخاري في صحيحه: الوضوء/٢٦، ٤٨-٤٩/١. بلفظ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلهما في وضوئه) ومسلم في صحيحه: الطهارة/٢٦، ح (٨٧)، ٢٣٣/١. بلفظ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء). ورواه أحمد بلفظه: ٢٤١/٢، ٢٥٩. ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الطهارة/٤٩، ح (١٠٣)، ٧٦/١. والنسائي في سننه: الطهارة/ تأويل قوله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، ٧/١. والترمذي في سننه: الطهارة/١٩، ح (٢٤)، ١٩-٢٠.

(٦) في (ط): (الصحيح).

النبي ﷺ قال: (لو أن أحدهم<sup>(١)</sup> إذا أتى أهله قال اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فقُضي بينهما ولد لم يضره الشيطان)<sup>(٢)</sup> وفي الصحيحين<sup>(٣)</sup> عن النبي ﷺ من حديث ابن عباس<sup>(٤)</sup> / وهو في البخاري<sup>(٥)</sup> من حديث أبي برزة<sup>(٦)</sup> (أن النبي

(١) في (ط): (أحدكم).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: الوضوء/٨، ٤٥/١، وبدء الخلق/١١، ٩٤-٩١/٤، والنكاح/٦٦، ١٤١/٦، الدعوات/٤٥، ١٦٣/٧، والتوحيد/١٣، ١٠٧/٨. بلفظ: (لو أن أحدكم أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فقُضي بينهما ولد لم يضره).

ومسلم في صحيحه: النكاح/١٨، ح(١١٦)، ١٠٥٨/٢. بلفظ (لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله. اللهم جنبنا الشيطان. وجنب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إن يُقدر بينهما ولد في ذلك، لم يضره شيطان أبداً).

رواه بنحوه أبو داود في سننه: النكاح/٤٦، ح(٢١٦١)، ٦١٧/٢. وابن ماجه في سننه: النكاح/٢٧، ح(١٩١٩)، ٦١٨/١، والترمذي في سننه: النكاح/٨، ح(١٠٩٨)، ٢٧٧/٢. وأحمد في مسنده: ٢١٧/١، ٢٢٠، ٢٤٣، ٢٨٣. والدارمي في سننه: النكاح/٢٩، ح(٢٢١٨)، ٦٩/٢.

(٣) في (ط): (الصحيح).

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٦٦.

(٥) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (١٩٤هـ - ٢٥٦هـ) حبر الإسلام وإمام الحفاظ، وقد صنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة. قال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري وكتابه الصحيح أوثق الكتب الستة المعول عليها راجع (تاريخ مولد العلماء) لابن زير الرعي: ٥٦٤/٢. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٥٥٥-٥٥٧. و(سيرة الإمام البخاري) للمباركفوري.

(٦) فضلة بن عبيد بن الحارث بن حبال بن ربيعة بن دغيل بن أنس بن جذيمة بن =

كَانَ<sup>(١)</sup> إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا<sup>(٢)</sup> وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْهُ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> \* أَنَّهُ قَالَ : (أَوْكَلَمَا غَزَوْنَا غَزْوَةَ خَلْفَ أَحَدِهِمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنَيْبُ التَّيْسِ<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup> وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْ

مالك الأسلمي، أبو برزة (٦٠-١٠٠هـ) أسلم أبو برزة قديمًا وشهد مع رسول الله<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> فتح خيبر ومكة، وسكن البصرة وغزا خراسان، وروي عنه أنه قال قتل ابن خطل يوم الفتح وهو معلق بأستار الكعبة، وروي له عن رسول الله<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> ستة وأربعون حديثًا اتفق البخاري ومسلم على حديثين، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بأربعة.

راجع: (تاريخ الصحابة) لابن حبان: ص ٢٥٢. والاستيعاب) لابن عبد البر: ٥١٣/٣. (أسد الغابة) لابن الأثير: ١٩-١٨/٥ ، ١٤٦-١٤٧. (تهذيب الأسماء) للنووي: ١/١٧٩-١٨٠. و(الإصابة) لابن حجر: ٣/٥٢٦-٥٢٧.

(١) (كان) ساقطة من (ط).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: تعبير الرؤيا/ ٤٨، ٨/ ٨٤. والجناز/ ٩٣، ٢/ ١٠٤. عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال: (كان رسول الله<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> مما يكثر أن يقول لأصحابه: هل رأى أحد منكم من رؤيا).

ومسلم في صحيحه: الرؤيا/ ٤، ح (٢٣)، ٤/ ١٧٨١. عن سمرة بن جندب قال: كان النبي<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup>: (إذا صلى الصبح أقبل عليهم بوجهه فقال: هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا).

وروى بنحوه أحمد في مسنده: ١٤/ ٥. والإمام مالك بن أنس (الموطأ): الجامع/ ماجاء في الرؤيا ح (١٧٣٨)، ص ٦٨٠-٦٨١. عن أبي هريرة والترمذي في سننه: الرؤيا/ ١٠، ح (٢٣٩٦)، ٣/ ٣٧٢. عن سمرة بن جندب.

(٣) رواه مسلم في صحيحه: الحدود/ ٥، ح (١٧)، (١٨)، ح (٢٠) ٣/ ١٣١٩-١٣٢١. بلفظ: (ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله، خلف أحدهم له نَبِيبٌ كَنَيْبُ التَّيْسِ).

ولم أقف على الحديث في صحيح البخاري ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الحدود/ ٢٤، ح (٤٤٢٢)، ٤/ ٥٧٧-٥٧٨. وأحمد في مسنده: ٨٧/ ٥، ١٠٢-١٠٣. والدارمي في سننه: الحدود/ ١٢، ح (٢٢٢١)، ٢/ ٩٨.

(٤) نَبِيبُ التَّيْسِ: النَّبِيبُ: صوت التيس عند السَّفَاد، وفي حديث الحدود: يعمد =

## أبي هريرة<sup>(١)</sup> وأبي سعيد<sup>(٢)</sup> عن النبي

= أحدهم إذا غزا الناس فِينْبُ كَنْيَبِ النَّيْسِ، وَنَبَّ النَّيْسَ وَنَبَّيَا وَنُبَابًا وَنَبَّبَ: صاح عند الهياج.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (نَب) و(الصحيح) للجوهري مادة (نَب). و(الفائق في غريب الحديث) لمحمود الزمخشري: ٤٠٠/٣. و(صحيح مسلم بشرح النووي): ١٩٥/١١. و(مشارك الأنوار على صحاح الآثار) الفضيل ابن عياض: ٢/٢.

و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير: ٤/٥. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٦٤٦-٦٤٧/٤.

(١) عبدالرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة (٢١ق هـ - ٥٧هـ) اختلف في اسمه واسم أبيه على ثمانية عشر قولاً، كان أكثر الصحابة حديثاً ورواية له. نشأ يتيمًا ضعيفًا في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ ولزم صحبة النبي ﷺ، وذكر أبو محمد بن حزم أن مسند تقي بن مخلد احتوى من حديث أبي هريرة على خمسة آلاف وثلاث مائة حديث، وأخذ منه الحديث أكثر من ٨٠٠ رجل من صحابي وتابعي، وولي إمرة المدينة مرة، واستعمله عمر على البحرين ثم رآه لين العريكة مشغولاً بالعبادة، فعزله، وأراده بعد زمن على العمل فأبى، وكان أكثر مقامه بالمدينة ومات فيها.

راجع: (تاريخ الصحابة) لابن حبان: ص ١٨١-١٨٢. و(الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٣٦٢-٣٦٤/٢. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٢٠٧-٢٠٠/٤. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/٦٨٥-٦٩٤. و(الإصابة) لابن حجر: ٢٠٨-٢٠٠/٤.

(٢) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبحر الأنصاري الخزرجي أبو سعيد الخدري (٧٤-٠٠٠هـ) الصحابي المشهور بكنيته، استصغر بأحد، واستشهد أبوه بها، وغزا ما بعدها. قال حنظلة بن أبي سفيان عن أشياخه: كان من أफقه أحداث الصحابة، وقال الخطيب: كان من أفاضل الصحابة وحفظ حديثاً كثيراً.

راجع(تاريخ الصحابة) لابن حبان: ص ١١٣. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: =

ﷺ<sup>(١)</sup> أنه قال: (إذا تنخم<sup>(٢)</sup> أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى)<sup>(٣)</sup> وفي لفظ البخاري: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه)<sup>(٤)</sup> وفي لفظ مسلم<sup>(٥)</sup>: (ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع<sup>(٦)</sup>

= ٩٠-٨٩/٤. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/٧١٤-٧١٥. و(تقريب التهذيب)

لابن حجر: ١/٢٨٩. و(الإصابة) لابن حجر: ٢/٣٢-٣٣.

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٢) تنخم: النخامة البزقة التي تخرج من أقصى الحلق، ومن مخرج الخاء المعجمة.

(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٣٤/٥. وراجع (مشارك الأنوار)

للقاضي عياض: ٦/٢ و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٦٧٦/٤.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة / ٣٤، ١/١٠٦. وروى البخاري في

صحيحه بنحوه: الصلاة/ ٣٥، ١/١٠٦-١٠٧. والصلاة/ ٣٦، ١/١٠٧

والصلاة/ ٣٨، ١/١٠٧ بلفظ (يتنخم) بدل (يتنخمن).

ومسلم بنحوه في صحيحه: المساجد/ ١٣، ح(٥٣)، ١/٣٨٩. بلفظ: (إن النبي

- ﷺ - رأى نخامة في قبلة المسجد، فحكها بحصاة ثم نهى أن ييزق الرجل عن

يمينه أو أمامه، ولكن ييزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى) ورواه بنحوه أحمد

في مسنده: ٣/٨٨، ٥٨.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/ ٣٨، ١/١٠٧.

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين (٢٠٤-٢٦١هـ)

الإمام الحافظ حجة الإسلام، ولد بنيسابور، قال أبو قريش الحافظ: حفاظ

الدنيا أربعة فذكر منهم مسلماً، وقد صنف كتابه الصحيح من ثلاثمائة ألف

حديث مسموعة، جمع فيه اثني عشر ألف حديث كتبها في خمس عشرة سنة،

وهو أحد الصحيحين المعول عليهما في الحديث. راجع (تاريخ بغداد) للخطيب

البغدادي: ١٣/١٠٠-١٠٤. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/٥٨٨-٥٩٠.

و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٦٠.

(٦) تنخع: من النخاعة وهي البزقة التي تخرج من أصل الفم مما يلي أصل

النخاع. (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٣٣/٥. وراجع (مشارك) =

أمامه، أوجب أن يستقبل فيتنخع في وجهه، فإذا تنخع أحدكم<sup>(١)</sup>، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته)<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح البخاري عن جابر<sup>(٣)</sup> قال: (كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن إذا هم أحدكم بالأمر)<sup>(٤)</sup>.

= الأنوار) للقاظمي عياض: ٦/٢. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٦٧٥/٤.

(١) رواه مسلم في صحيحه: المساجد/ ١٣، ح(٥٣)، ٣٨٩/١.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: بدء الخلق/ ١١، ٩٢/٤. ومسلم في صحيحه: الإيمان/ ٦٠، ح(٢١٤)، ١٢٠/١ بلفظ: (بلغ) بدل (بلغه) وأحمد بنحوه في مسنده: ٣٣١/٢.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١٣٩.

(٤) في(ك) بياض مقدار خمس كلمات. والحديث رواه البخاري في صحيحه: التهجد/ ٢٥، ٥١/٢ بلفظ: (كان رسول الله ﷺ - يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني به قال ويسمي حاجته).

ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: إقامة الصلاة/ ١٨٨، ح(١٣٨٣)، ٤٤٠/١.

والترمذي في سننه: الوتر/ ٣٤٤، ح(٤٧٨)، ٢٩٨/١. وأحمد في مسنده: =

وفي الصحيحين عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ: (يستجاب لأحدكم ما لم يعجل)<sup>(٢)</sup> وفيهما أنه قال: (لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه)<sup>(٣)</sup> وفي رواية (لأن يأخذ أحدكم)<sup>(٤)</sup> وفي الصحيحين قال: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات؛ فإن الشيطان يبيت على خياشيمه)<sup>(٥)</sup> وفي الصحيح أيضاً أنه قال: (لا يبولن أحدكم في

= ٣/٣٤٤.

- (١) تقدمت ترجمته في ص ١٧٤.
- (٢) رواه البخاري في صحيحه: الدعوات / ٢٢، ١٥٣/٧. ومسلم في صحيحه: الذكر والدعاء / ٢٥، ح (٩٠)، ح (٩١)، ٢٠٩٥/٤. والترمذي في سننه: الدعوات/ ١٢، ح (٣٤٤٧)، ١٣٢/٥.
- (٣) رواه البخاري في صحيحه: البيوع / ١٥، ٩/٣. ورواه مسلم في صحيحه: الزكاة/ ٣٥، ح (١٠٦)، و (١٠٧)، ٧٢١/٢. بلفظ: (لأن يحتزم أحدكم حزمة من حطب، فيحملها على ظهره فيبيعها، خير له من أن يسأل رجلاً يعطيه أو يمنعه) ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ١٦٧/١، ٤٥٥. وابن ماجه في سننه: الزكاة/ ٢٥، ح (١٨٣٦)، ٥٨٨/١. والنسائي في سننه: الزكاة/ الاستعفاف عن المسألة، ٩٦-٩٥/٥.
- (٤) بياض في (ك) مقدار سطر. تكملة الحديث في صحيح البخاري: الزكاة/ ١٢٩/٢، ٥٠. مايلي: (لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه).
- (٥) رواه مسلم في صحيحه: الطهارة / ٨، ح (٢٣)، ٢١٢-٢١٣. ورواه البخاري في صحيحه: بدء الخلق/ ١١، ٩٦/٤. بلفظ (إذا استيقظ أراه أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه). ورواه بنحوه النسائي في سننه: الطهارة/ الأمر بالاستنثار عند الاستيقاظ من النوم: ٦٧/١. وأحمد في مسنده: ٤٠٣/٢، ٤٥٥، ٤٧١، ٥٠٧. والدارمي في سننه: الطهارة/ ٧٧، ح (٧٧٢)، ١٦١/١.

الماء الدائم ثم يغتسل منه<sup>(١)</sup> وفيهما عن النبي ﷺ (وما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه، فإن كانت تمرّة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup> وفي الصحيح<sup>(٤)</sup> من حديث أبي هريرة<sup>(٥)</sup> عن النبي ﷺ قال: (إذا أتى أحدكم الغائط

(١) رواه مسلم في صحيحه: الطهارة/ ٢٨، ح(٩٥)، ٢٣٥/١.

ورواه البخاري في صحيحه: الوضوء/ ٦٨، ٦٥/١. بلفظ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه). ورواه مسلم بنحوه: الطهارة/ ٢٨، ح(٩٦)، ٢٣٥/١. وأبو داود في سننه: الطهارة/ ٣٦، ح(٦٩)، ح(٧٠) ٥٧-٥٦/١. النسائي في سننه: الطهارة/ الماء الدائم، ٤٩/١. والترمذي في سننه: الطهارة/ ٥١، ح(٦٨)، ٤٦/١. ورواه بلفظه أحمد في مسنده: ٣٦٢-٣٤٦/٢.

(٢) الفُلُوُّ والفُلُوُّ والفِلُوُّ: الجَحْشُ والمهر إذا فطم. وفلا الصبي والمهر والجَحْشُ فَلُواً وفلاءً وأفلاه وافتلاه: عزله عن الرضاع وفصله.

راجع (لسان العرب) لابن منظور: ماده (فلا). و(الصحاح) للجوهري: مادة (فلا).

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الزكاة/ ٨، ١١٣/٢، والتوحيد/ ٢٣، ١٧٨-١٧٧/٨. بلفظ: (من تصدق بعدل تمر من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، وإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه). ورواه مسلم في صحيحه: الزكاة/ ١٩، ح(٦٣)، ٧٠٢/٢. ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: الزكاة/ ٢٨، ح(١٨٤٢)، ٥٩٠/١. والنسائي في سننه: زكاة/ الصدقة من غلول، ٥٧-٥٦/٥. وأحمد في مسنده: ٤١٨، ٤١٩، ٤٠٤/٢.

(٤) في (ط): (الصحيحين).

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٧٤.



فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها<sup>(١)</sup> وفي الصحيح أنه قال: (إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه<sup>(٢)</sup> بصِنْفَةٍ<sup>(٣)</sup> إزاره<sup>(٤)</sup>) الحديث. وفيهما (إذا قاتل أحدكم فليقتل الوجه)<sup>(٥)</sup> وفيهما:

(١) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٢٩، ١٠٣/١. بلفظ: (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا). ومسلم في صحيحه: الطهارة/١٧، ح(٦٠)، ٢٢٤/١. بلفظ: (إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها).

ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الطهارة/٤، ح(٨)، ١٩-١٨/١. والنسائي في سننه: الطهارة/النهى عن استقبال القبلة عند الحاجة: ٢٢-٢١/١. والترمذي: الطهارة/٦، ح(٨)، ٨/١. وأحمد في مسنده: ٤١٤/٥، ٤١٧.

(٢) (فراشه) ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): (بداخله).

والصِنْفَةُ: بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء: طُرَّتْه وقيل طرفه وقيل جانبه وقيل حاشيته التي فيها هديه.

راجع (فتح الباري) لابن حجر العسقلاني: ٣/٣٨٠. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٣/٥٦. (مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٣/٣٥٩.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: الدعوات/١٣، ١٤٩/٧، التوحيد/١٣، ١٦٩/٨ بلفظ: (إذا جاء أحدكم إلى فراشه فلينفذه بصنفه ثوبه ثلاث مرات) ومسلم في صحيحه: الذكر/١٧، ح(٦٤)، ٢٠٨٤/٤. بلفظ: (إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليأخذ داخلته إزاره فلينفذ بها فراشه وليسم الله فإنه لا يعلم ما خلفه بعده على فراشه). ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ٢/٢٩٥، ٤٣٢، ٤٣٣، والدارمي في سننه: الاستئذان/٥١، ح(٢٦٨٧)، ٢/٢٠١.

وقال الإمام النووي في (صحيح مسلم بشرح النووي): ١٧/٣٨٣٧. «يستحب أن ينفذ فراشه قبل أن يدخل فيه لثلاث يكون فيه حية أو عقرب أو غيرهما من المؤذيات، ولينفذ ويده مستورة بطرف إزاره لثلاث يحصل في يده مكروه إن كان هنالك».

(٥) رواه مسلم في صحيحه: البر/٣١، ح(١١٣)، ٤/٢٠١٦.

(لا يقولن أحدكم اسق ربك وَصَّى ربك)<sup>(١)</sup> وفيهما أنه قال:  
(بئس ما لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل هو نسي)<sup>(٢)</sup>  
وفيهما (لا يمشي أحدكم في نعل واحد)<sup>(٣)</sup>، وفيهما (إذا شرب

= ورواه البخاري في صحيحه: العتق/ ٢٠، ١٢٦/٣. بلفظ: (فليجتنب)  
بدل (فليقت). ورواه مسلم بنحوه في صحيحه: البر/ ٣١، ح (١١٢)، ٢٠١٦/٤.  
بلفظ: (فليجتنب) بدل (فليقت) وروى أحمد بلفظه في مسنده: ٥١٩/٢. وروى  
بنحوه أحمد في مسنده: ٣١٣/٢، ٣٢٧، ٣٤٧، ٤٤٩، ٤٦٣، ٩٣/٣. وأبو  
داود في سننه: الحدود/ ٤٠، ح (٤٤٩٣)، ٦٣٢-٦٣١/٤.

(١) رواه البخاري في صحيحه: العتق/ ١٧، ١٢٤/٣. بلفظ: (لا يقل أحدكم أطعم  
ربك وَصَّى ربك واسق ربك) ومسلم في صحيحه: الألفاظ/ ٣، ح (١٥)،  
١٧٦٥/٤. بلفظ: (لا يقل أحدكم اسق ربك أطعم ربك وَصَّى ربك). وأحمد  
بنحوه في مسنده: ٣١٦/٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: فضائل القرآن/ ٢٣، ١٠٩/٦، فضائل القرآن/ ٢٦،  
١٠٩/٦. بلفظ: (بئس ما لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل نسي)  
ومسلم في صحيحه: صلاة المسافرين/ ٣٣، ح (٢٣٠)، ٥٤٤/١ - ٥٤٥ بلفظ:  
(بئسما للرجل أن يقول نسيت سورة كيت وكيت، أو نسيت آية كيت وكيت بل  
هو نسي).

ورواه بلفظه الترمذي في سننه: القراءات/ ١، ح (٤٠١٢)، ٢٦٣/٤. وأحمد  
في مسنده: ٤١٧/١، ٤٢٩، ٤٦٣.

ورواه بنحوه النسائي في سننه: الافتتاح/ جامع ما جاء في القرآن،  
١٥٤-١٥٥. وأحمد في مسنده: ٣٨٢/١. والدارمي في سننه: فضائل  
القرآن/ ٤، ح (٣٣٥٠)، ٣١٦/٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: اللباس/ ٤٠، ٤٩/٧. ومسلم بنحوه في صحيحه:  
اللباس/ ١٩، ح (٦٨)، ١٦٦٠/٣. بلفظ: (واحدة) بدل (واحد).  
ورواه بنحوه أبو داود في سننه: اللباس/ ٤٤، ح (٤١٣٦)، ٣٧٧-٣٧٦/٤.  
وابن ماجه في سننه: اللباس/ ٢٩، ح (٣٦١٧)، ١١٩٥/٢. ومالك في الموطأ:  
الجامع/ ماجاء في الانتعال، ح (١٦٥٨)، ص ٦٥٧. وأحمد في مسنده: =

الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً<sup>(١)</sup> وفيهما أنه قال: (مطل<sup>(٢)</sup> الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع)<sup>(٣)</sup>، وفيهما أنه قال: (إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في داره)<sup>(٤)</sup> وفي الصحيحين: (لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له

= ٥٢٨، ٤٧٧، ٤٤٣، ٢٤٥/٢

(١) رواه البخاري في صحيحه: الوضوء/ ٣٣، ٥١/١. ومسلم في صحيحه: الطهارة/ ٢٧، ح(٩٠)، ٢٣٤/١، ورواه مسلم في صحيحه: الطهارة/ ٢٧، ح(٨٩)، ح(٩١)، ح(٩٢)، ح(٩٣)، ٢٣٥-٢٣٤/١. وروى أحمد بلفظه في مسنده: ٤٦٠/٢.

ورواه بنحوه مالك في الموطأ: الطهارة/ جامع الوضوء، ح(٦٤)، ص٣٢-٣٣. وابن ماجه في سننه: الطهارة/ ٣١، ح(٣٦٣)، ح(٣٦٤)، ح(٤٦٥)، ح(٣٦٦)، ١٣٠/١. والنسائي في سننه/ سؤر الكلب، ٥٢/١. وأحمد في مسنده: ٤٨٢، ٤٨٠، ٣٩٨، ٣٦٠، ٢٧١، ٢٥٣، ٢٤٥/٢.

(٢) مطل: منع قضاء ما استحق أداؤه.

راجع: (صحيح مسلم بشرح النووي): ٢٢٧/١٠. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٥٩١/٤.

(٣) رواه مسلم في صحيحه: المساقاة/ ٧، ح(٣٣)، ١١٩٧/٣.

ورواه البخاري في صحيحه: الحوالات/ ١، ٥٥/٣. بلفظ (فإذا) بدل (وإذا). ورواه بلفظه الترمذي في سننه: البيوع/ ٦٦، ح(١٣٢٣)، ٣٨٦/٢. ومالك في الموطأ: البيوع/ جامع الدين والحلول. ح(١٣٦٨)، ص٤٦٩. وأحمد في مسنده: ٤٦٥، ٣٨٠/٢.

ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: الصدقات/ ٨، ح(٢٤٠٣)، ٨٠٣/٢. وأبو داود في سننه: البيوع/ ١٠، ح(٣٣٤٥)، ٦٤١-٦٤٠/٣. وأحمد في مسنده: ٢٤٥/٢، ٢٥٤، ٣٧٧. والدارمي في سننه: البيوع/ ٤٨، ح(٢٥٨٩)، ١٧٦/٢.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: المظالم/ ٢٠، ١٠٢/٣. بلفظ: (لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره) ومسلم في صحيحه: المساقاة/ ٢٩، ح(١٣٦)، =

فحذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن أبي بكر<sup>(٢)</sup> قال: (\*قلت يا رسول الله - ونحن في

٣/ ١٢٣٠. بلفظ: (لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره).  
ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الأفضية/ ٣١، ح (٣٦٣٤)، ٤/ ٤٩. وابن ماجه في سننه: الأحكام/ ١٥، ح (٢٣٣٥)، ح (٢٣٣٦)، ح (٢٣٣٧)، ٢/ ٧٨٣.  
(١) رواه البخاري في صحيحه: الديات/ ١٥، ٨/ ٤٠. بلفظ (حذفته) بدل (فحذفت) ومسلم في صحيحه: الآداب/ ٩، ح (٤٤)، ٣/ ١٦٩٩ بلفظ: (لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة، ففقت عينه، ما كان عليك من جناح).  
قال ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): ١٢/ ٢١٦. «وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقباسي وعند غيرهم بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بحصاة أو نواة ونحوها إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين، وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة.. وقال القرطبي: الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزءاً.  
قلت: ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً».

(٢) عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة (١٣٠٠هـ) خليفة رسول الله ﷺ وصاحبه قبل البعثة، وسبق إلى الإيمان به واستمر معه طول إقامته بمكة ورافقه في الهجرة، وفي الغار، وفي المشاهد كلها إلى أن مات، وكانت الراية معه يوم تبوك، وحج في الناس في حياة رسول الله ﷺ، ومناقبه - رضي الله عنه - كثيرة، ومن أعظم مناقبه قول الله تعالى: ﴿إِلَّا نُنْصِرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَرَى اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدُوا بِجُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِبَةُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١) فإن المراد بصاحبه أبو بكر بلا نزاع.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٣/ ١٨١-٢١٣. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٢/ ٢٣٤-٢٤٩. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/ ٢٣٥-٢٦٧. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٣/ ٢٠٥-٢٢٤. و(الإصابة) لابن حجر: ٢/ ٣٣٣-٣٣٦. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/ ٤٣٢.

الغار - لو أن أحدهم نظر إلى تحت قدميه لأبصرنا<sup>(١)</sup> وفي الصحيح أيضاً أن الصحابة قالوا يا رسول الله\*<sup>(٢)</sup>: (أينطلق أحدنا إلى منى ومدّاكيره تقطر منياً)<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيح أيضاً أنه قال: (لا يضربن أحدكم امرأته ضرب العبد ثم يجامعها بالليل)<sup>(٤)</sup> وفي الصحيحين أنه قال: (لا يزال أحدكم في صلاته مادامت الصلاة تحبسه)<sup>(٥)</sup> وفيهما أيضاً أنه قال: (إن الملائكة تصلي على أحدكم

(١) رواه البخاري بنحوه في صحيحه: أصحاب النبي/٢، ١٩٠/٤ بلفظ: (قلت للنبي ﷺ وأنا) بدل (قلت يا رسول الله ونحن) ومسلم في صحيحه: فضائل الصحابة/١، ح(١)، ١٨٥٤/٤. بلفظ: (نظرت إلى أقدام المشركين على رؤوسنا ونحن في الغار قلت: يا رسول الله، لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه). وروى أحمد بنحوه في مسنده: ٤/١.

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله: الحج/٨١، ١٧١/٢. والعمرة/٦، ٢٠٠/٢. والشركة/١٥، ١١٤/٣. والتمني/٣، ١٢٨-١٢٩. بلفظ: (فقالوا نطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر منياً). ومسلم في صحيحه: الحج/١٧، ح(١٤١)، ٨٨٣/٢. بلفظ (أمرنا أن نفضي إلى نسائنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المنى) ورواه بمعناه ابن ماجه في سننه: المناسك/٤١، ح(٢٩٨٠)، ٩٩٢/٢.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: النكاح/٩٣، ١٥٣/٦. بلفظ: (لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم).

(٥) رواه مسلم في صحيحه: المساجد/٤٩، ح(٢٧٥)، ٤٦٠/١.

ورواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٨٧، ١٢٢-١٢٣. بلفظ: (فإن أحدكم إذا توضأ فأحسن وأتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه خطيئة حتى يدخل المسجد، وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه).

ورواه أحمد بلفظه في سننه: ٤٨٦/٢. ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: =

ما دام في مصلاه ما لم يحدث<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عنه أنه قال: (لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يومًا قبله أو بعده)<sup>(٢)</sup> وفيهما أنه قال: (لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا حتى يريه)<sup>(٣)</sup> خير له من أن يمتلئ شعرًا<sup>(٤)</sup> وفيهما أنه قال: (السفر قطعة من العذاب

= المساجد/١٤، ح(٧٧٤)، ٢٥٤-٢٥٥/١. والمساجد/١٩، ح(٧٩٩)، ٢٦٢/١. وأبو داود في سننه: الصلاة/٢٠، ح(٤٧٠)، ٣٢٠/١. وأحمد في مسنده: ٣١٩/٢.

(١) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة/٦١، ١١٤-١١٥/١. بيوع/٤٩، ٢٠/٣. بلفظ: (قال الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه، الذي صلى فيه ما لم يحدث) ومسلم في صحيحه: المساجد/٤٩، ح(٢٧٣)، ٤٥٩/١. بلفظ: (إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث).

ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الصلاة/٢٠، ح(٤٦٩)، ٣١٩-٣٢٠/١. وابن ماجه في سننه المساجد/١٩، ح(٧٩٩)، ٢٦٢/١. والنسائي في سننه: المساجد/الترغيب في الجلوس في المساجد وانتظار الصلاة، ٥٥/٢. وأحمد في مسنده: ٣١٢/٢، ٤٨٦، ٥٠٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: الصوم/٦٣، ٢٤٨/٢. ومسلم: الصوم/٢٤، ح(١٤٧)، ح(١٤٨)، ٨٠١/٢. بلفظ (لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده).

ورواه بنحوه الترمذي في سننه: الصوم/٤١، ح(٧٤٠)، ١٢٣/٢. وأحمد في مسنده: ٣٠٣/٢، ٥٣٢.

(٣) يريه: من الوري: الداء يقال وري فهو موري إذا أصاب جوفه الداء. راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١٧٨/٥. و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (وري).

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

والحديث رواه البخاري في صحيحه: الأدب/٩٢، ١٠٩/٧. دون لفظ (حتى) =

يمنع أحدكم [نومه] <sup>(١)</sup> / وطعامه وشرابه <sup>(٢)</sup>، وفي الصحيحين أنه قال: (يكون كنز أحدكم <sup>(٣)</sup> يوم القيامة <sup>(٤)</sup> على رقبته فرس له حَمْحَمَةٌ <sup>(٥)</sup> لا ألفين <sup>(٦)</sup> أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة

= يريه). ومسلم في صحيحه: الشعر، ح (٧)، ح (٨)، ح (٩)، ١٧٦٩/٤ بدون لفظة (حتى).

ورواه بلفظه ابن ماجه في سننه: الأدب/٤٢، ح (٣٧٦٠)، ١٢٣٧/٢. وأحمد في مسنده: ١٧٥/١، ٤٧٨/٢، ٤٨٠. ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الأدب/٩٥، ح (٥٠٠٩) ٢٧٦/٥. وأحمد في مسنده: ١٨١/١، ٣٩/٢، ٩٦، ٢٨٨، ٣٣١، ٣٩١. والدارمي في سننه: الاستئذان/٦٩، ح (٢٧٠٨)، ٢٠٧/٢.

(١) في (ك): (يومه) والتصويب من صحيح البخاري ومسلم.  
(٢) رواه مسلم في صحيحه: الإمارة/٥٥، ح (١٧٩)، ١٥٢٦/٣. ورواه البخاري في صحيحه: العمرة/١٩، ٢٠٥/٢. بلفظ: (طعامه وشرابه ونومه) بدل (نومه وطعامه وشرابه).

ورواه بلفظه مالك في الموطأ: الجامع/ ما يؤمر به من العمل في السفر، ح (١٧٩٢) ص ٦٩٤. والدارمي في سننه: الاستئذان/٤٠، ح (٢٦٧٣)، ١٩٨/٢. ورواه أحمد بنحوه في مسنده: ٢٣٦/٢، ٤٤٥.

(٣) في (ط): (لا ألفين أحدكم).  
(٤) في (ط): (يجيء يوم القيامة).  
(٥) حَمْحَمَةٌ: صوت الفرس، وهو دون الصهيل.

راجع: (مشارك الأنوار) للقاضي عياض: ٢٠٠/١. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٤٣٦/١. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٥٧٦/١.

(٦) لا ألفين: أي لا تفعل فعلاً يكون من سببه ذلك، ويروى ألفين والمعنى متقارب والروايتان عند أبي ذر، والأولى أوجه.

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٢٦٢/٤. و(مشارك الأنوار) للقاضي عياض: ٣٦١/١. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٤٩٧/٤.

لها ثُغَاءٌ<sup>(١)</sup>، لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يوم القيامة على رقبته رِقَاعٌ<sup>(٢)</sup> تخفق، [لا]<sup>(٣)</sup> أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يوم القيامة على رقبته صامت<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وفيهما أنه قال: (أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه

(١) في (ط): (يعار).

والثُّغَاءُ: صوت الشاة.

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٢١٤/١. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٢٩١/١.

(٢) رِقَاعٌ تخفق: الرقعة قطعة يرفع بها، وأراد بالرقاع ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع، وخفوقها حركتها.

راجع: (غريب الحديث) لأبي إسحاق: ١٠٣٠/٣. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٣٦١/٢.

(٣) في (ك) (ألا) والتصويب من صحيح البخاري ومسلم، و(ط).

(٤) صامت: يعني الذهب والفضة، خلاف الناطق وهو الحيوان.

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٥٢/٣. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٣٥٤/٣.

(٥) رواه البخاري في صحيحه: الجهاد/١٨٩، ٣٧/٤. بلفظ: (لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يوم القيامة على رقبته شاة لها ثُغَاءٌ على رقبته فرس له حمحمة يقول: يا رسول الله أغثني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك وعلى رقبته بعير له رغاء يقول يا رسول الله أغثني فأقول له لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك وعلى رقبته صامت فيقول يا رسول الله أغثني فأقول لا أملك لك شيئاً أو على رقبته رِقَاعٌ تخفق فيقول يا رسول الله أغثني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك).

وروى مسلم في صحيحه: الإمارة/٦، ح(٢٤)، ١٤٦١/٣ بلفظ: (لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يوم القيامة، على رقبته بعير له رغاء يقول: يا رسول الله أغثني. فأقول: لا أملك لك شيئاً. قد أبلغتك، لا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يوم القيامة علي رقبته فرس له حَمَحَمَةٌ، فيقول: يا رسول الله أغثني فأقول: لا أملك لك شيئاً، قد =



قبل الإمام<sup>(١)</sup> وفيهما أنه قال: (لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به)<sup>(٢)</sup>، وفيهما أنه قال: (لقاب قوس أحدكم في الجنة خير مما تطلع عليه الشمس أو تغرب)<sup>(٣)</sup> وفيهما أنه قال: (إذا صلى

أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة علي رقبته شاة لها ثغاء. فيقول: يا رسول الله أغثنني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، فيقول: يا رسول الله أغثنني فأقول لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتكم. لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة علي رقبته رقاع تخفق فيقول يا رسول الله أغثنني فأقول لا أملك لك شيئاً قد أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة علي رقبته صامت فيقول يا رسول الله أغثنني فأقول له لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتكم).

(١) رواه البخاري في صحيحه: الأذان/١، ٥٣/١٧٠. ومسلم في صحيحه: الصلاة/٢٥، ح(١١٤)، ح(١١٥)، ١/٣٢٠-٣٢١. بلفظ: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار).

ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: إقامة/٤١، ح(٩٦١)، ١٠/٣٠٨. والنسائي في سننه: الإمامة/ مبادرة الإمام، ٢/٩٦. والترمذي في سننه: السفر/٤٠٤، ح(٥٧٩)، ٢/٤٨.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الذكر والدعاء/٤، ح(١٠)، ٤/٢٠٦٤. ورواه البخاري في صحيحه: الدعوات/٣٠، ٧/١٥٥. بلفظ: (أحد منكم) بدل (أحدكم). ورواه بنحوه مسلم في صحيحه: الذكر والدعاء/٤، ح(١١)، ح(١٢)، ح(١٣)، ٤/٢٠٦٤-٢٠٦٥. ورواه بلفظه أبو داود في سننه: الجنائز/١٣، ح(٣١٠٩)، ٣/٤٨١. والنسائي في سننه: الجنائز/ تمنى الموت ٤/٣. والترمذي في سننه: الجنائز/٣، ح(٩٧٨)، ٢/٢٢٢-٢٢٣. ورواه أحمد في مسنده بنحوه: ٣/١٠١، ١٠٤، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٤٧.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الجهاد/٥، ٣/٢٠٢، والجهاد/٦، ٣/٢٠٣. وبدء الخلق/٨، ٤/٨٧، بلفظ: (طلعت) بدل (تطلع).

ورواه بنحوه الترمذي في سننه: الجهاد/١٧، ح(١٦٩٩)، ٣/١٠٠-١٠١. وأحمد في مسنده: ٢/٤٨٣. و٣/١٤١، ١٥٣، ١٥٧، ٢٠٧. ولم أجد =

أحدكم للناس فليخفف<sup>(١)</sup> وفيهما أنه قال: (يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة)<sup>(٢)</sup> وفيهما أنه قال: (إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة بعشر أمثالها)<sup>(٣)</sup> الحديث، وفيهما أنه قال: (يعقد الشيطان على قافية<sup>(٤)</sup> رأس أحدكم إذا نام ثلاث عقد)<sup>(٥)</sup> وفيهما أنه قال: (إذا نظر أحدكم إلى من فضل

= الحديث في صحيح مسلم.

(١) رواه البخاري في صحيحه: الأذان/٦٢، ١٧٣/١. ومسلم في صحيحه: الصلاة/٣٧٠، ح(١٨٥)، ٣٤١/١. ورواه بنحوه الترمذي في سننه: الصلاة/١٧٥، ح(٢٣٦)، ١٥٠/١. وأحمد في مسنده: ٤٨٦/٢.  
(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

والحديث رواه البخاري في صحيحه: الجهاد/٢٨، ٢١٠/٣. ومسلم في صحيحه: الإمارة/٣٥، ح(١٢٨)، ح(١٢٩)، ٣/١٥٠٤-١٥٠٥ بلفظ: (كلاهما يدخل الجنة) بدل (يدخلان الجنة).

ورواه بنحوه مالك في الموطأ: الجهاد/ الشهداء في سبيل الله، ح(٩٩١) ص٣٠٦. وابن ماجه في سننه: المقدمة/١٣، ح(١٩١)، ٦٨/١، النسائي: الجهاد/ اجتماع القاتل والمقتول: ٨٣/٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الإيمان/٣١، ١٦-١٥/١. بلفظ: (إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها) ومسلم في صحيحه: الإيمان/٥٩، ح(٢٠٥)، ١١٨-١١٧/١. بلفظ: (فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها) بدل: (فكل حسنة بعشر أمثالها).

(٤) قافية: القافية القفا وقيل: قافية الرأس مؤخره، وقيل وسطه، ومعنى الحديث أراد تثقيله في النوم وإطالته، فكان قد شد عليه شداً وعقده ثلاث عقد. راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٩٤/٤. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٣٠٧/٤.

(٥) رواه البخاري في صحيحه: التهجد/١٢، ٤٦/٢، وبدء الخلق/١١، ٩١/٤. =

عليه في المال والخلق فليُنظر إلى من أسفل منه<sup>(١)</sup> وفيهما في حديث داود: (فذهب الذئب بابن أحدهما)<sup>(٢)</sup>، وفيهما أنه قال: (نعم ما لأحدهم يحسن عبادة ربه وينصح لسيده)<sup>(٣)</sup> وفيهما: (إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجهل)<sup>(٤)</sup> وفي لفظ (إذا

- = بلفظ: (إذا هو نام) بدل (إذا نام). ومسلم في صحيحه: صلاة المسافرين/٢٨، ح(٢٠٧)، ٥٣٨/١. بلفظ (ثلاث عقد إذا نام) بدل (إذا نام ثلاث عقد).
- (١) رواه البخاري في صحيحه: رقاق/٣٠، ١٨٧/٧. بلفظ: (من هو أسفل) بدل (من أسفل) ومسلم في صحيحه: الزهد/٨، ٢٢٧٥/٤. بلفظ: البخاري. ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ٣١٤/٢.
- (٢) رواه البخاري في صحيحه: فرائض/٣٠، ١٢/٨. وأنبياء/٤٠، ١٣٦/٤. بلفظ: (كانت امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن أحدهما). ومسلم في صحيحه: الأفضية/٩، ح(٢٠)، ١٣٤٤/٣. بلفظ البخاري. ورواه بنحوه النسائي في سننه: آداب القضاء/حكم الحاكم بعلمه، ٢٣٥/٨.
- (٣) رواه البخاري في صحيحه: العتق/١٦، ١٢٤/٣. ومسلم في صحيحه: الإيمان/١١، ح(٤٥). ح(٤٦)، ١٢٨٤-١٢٨٥/٣. بلفظ: (إن العبد إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين) ورواه بنحوه مالك في الموطأ: الجامع/ ما جاء في المملوك وهبته، ح(١٧٩٦)، ص ٦٩٥. وأحمد في مسنده: ٢٠/٢، ١٠٢، ١٤٢. ولا يوجد دليل للمؤلف في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها.
- (٤) رواه مسلم في صحيحه: الصيام/٣٠، ح(١٦٣)، ٨٠٧/٢. بلفظ: (فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يسخب). والبخاري في صحيحه: الصلاة/٢، ٢٢٦/٢. بلفظ: (الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل، وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنني صائم).
- ورواه بلفظه أحمد في مسنده: ٢٨٦/٢، ٣٩٩، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٩٥. وابن ماجه في سننه: الصيام/٢١، ح(١٦٩١)، ٥٣٩-٥٤٠. ورواه بنحوه النسائي في سننه: الصيام/ ذكر الاختلاف على أبي صالح في هذا الحديث: ١٦٣-١٦٤/٤. وأحمد في مسنده: ٢٥٧/٢، ٢٧٣، ٣٥٦.

أصبح أحدكم صائماً<sup>(١)</sup> وفيه: (فإن شاتمته أو قاتله أحد فليقل  
إني صائم)، وفيهما عن أبي هريرة: (اقتلت امرأتان من هذيل  
فرمت إحداهما الأخرى بحجر)<sup>(٢)</sup> وفيهما عنه ﷺ قال:  
(لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد)<sup>(٣)</sup> وفيهما عنه أنه  
قال: (إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة آمين فوافقت إحداهما  
الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه)<sup>(٤)</sup> وفي مسلم: (إذا ثوب

- 
- (١) رواه مسلم في صحيحه: الصيام/ ٢٩، ح(١٦٠)، ٨٠٦/٢ بلفظ: (إذا أصبح  
أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ شاتمته أو قاتله فليقل إني  
صائم) ورواه بلفظه أحمد في مسنده: ٢٤٥/٢.
- (٢) رواه مسلم في صحيحه: القسامة/ ١١، ح(٣٦)، ١٣١٠/٣. ورواه البخاري في  
صحيحه: الطب/ ٤٦، ٢٧/٧ بلفظ: (أن رسول الله - ﷺ - قضى في امرأتين من  
هذيل اقتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر). ورواه بنحوه مسلم في صحيحه:  
القسامة/ ١١، ح(٣٤)، ١٣٠٩/٣. ورواه بلفظه النسائي في سننه: القسامة/ دية  
جنين المرأة، ٤٨/٨. والدارمي في سننه: الديات/ ٢١، ح(٢٣٨٧)، ١١٧/٢.
- (٣) رواه مسلم في صحيحه: البر/ ٤٧، ح(١٥٠)، ٢٠٢٨/٤. والبخاري في  
صحيحه: الجنائز/ ٦، ٧٢/٢ بلفظ: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج  
النار إلا تحلَّ القسم). ورواه مسلم بنحوه: البر/ ٤٧، ح(١٥١)، ٢٠٢٨/٤.  
ورواه بلفظه الترمذي في سننه: الجنائز/ ٦٥، ح(١٠٦٦)، ٢٦٦١-٢٦٦٢.  
ومالك في الموطأ: الجنائز/ الحسبة في المصيبة، ح(٥٥٦)، ح(٥٥٧)،  
ص١٥٦-١٥٧. ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: الجنائز/ ٥٧، ح(١٦٠٣)،  
ح(١٦٠٤)، ح(١٦٠٥)، ح(١٦٠٦)، ٥١٢/١. وأحمد في مسنده: ٣٧٨/٢.
- (٤) رواه البخاري في صحيحه: الأذان/ ١١٢، ١٩٠/١ بزيادة (الملائكة في  
السماء). ومسلم في صحيحه: الصلاة/ ١٨، ح(٧٤)، ح(٧٥)، ح(٧٦)،  
٣٠٧/١. بلفظ البخاري.
- ورواه بنحوه النسائي في سننه: الافتتاح/ فضل التأمين، ١٤٤-١٤٥/٢. وأحمد =

بالصلاة فلا يسع إليها أحدكم<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن أبي سعيد<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ قال: (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)<sup>(٣)</sup> وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (إذا قام أحدكم يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس)<sup>(٤)</sup>.

في مسنده: ٣١٢/٢.

(١) رواه مسلم في صحيحه: المساجد/٢٨، ح(١٥٤)، ٤٢١/١. وروى مسلم بنحوه في صحيحه: المساجد/٢٨، ح(١٥٢)، ٤٢١/١. وروى أحمد بلفظه في مسنده: ٤٢٧/٢. وروى بنحوه مالك في الموطأ: الصلاة/ ما جاء في النداء للصلاة، ح(١٤٧) ص ٥٦. وأحمد في مسنده: ٤٦٠/٢، ٥٢٩.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٧٤.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: فضائل أصحاب النبي/٥، ١٩٥/٤. بلفظ: (لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) ومسلم في صحيحه: فضائل الصحابة/٥٤، ح(٢٢١)، ح(٢٢٢)، ١٩٦٧/٤ بلفظ: (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) ورواه بلفظه أبو داود في سننه: السنة/١١، ح(٤٦٥٨)، ٤٥/٥. ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ١١/٣.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: السهو/٧، ٦٧/٢. بلفظ: (إن أحدكم إذا قام بدل (إذا قام أحدكم)). ومسلم في صحيحه: المساجد/١٩، ح(٨٢)، ٣٩٨/١. بلفظ البخاري.

ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: إقامة/١٢٩، ح(١٢٠٤)، ٣٨٠/١. وإقامة/١٣٥، ح(١٢١٦)، ح(١٢١٧)، ٣٨٤/١. وأبو داود في سننه: السهو/التحري، ٣١/٣. ومالك في الموطأ: الصلاة/ العمل في السهو، ح(٢٢٠)، ص ٧٦. وأحمد في مسنده: ١٢/٣، ٣٧، ٤٢.

الوجه الثاني: أن الاستدلال بالقرآن إنما يكون بحمله<sup>(١)</sup> على لغة العرب التي أنزل بها، بل قد نزل بلغة قريش، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص - بل لا يحمله إلا على تلك اللغة، فإذا كان أهل الكلام من قد اصطلاح في لفظ الواحد والأحد والجسم وغير ذلك من الألفاظ<sup>(٢)</sup> على معانٍ عنوها بها إما<sup>(٣)</sup> من المعنى اللغوي، أو أعم، أو مغايراً له؛ لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو؛ بل يضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفاً للكلم<sup>(٤)</sup> عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظ يتخاطبون بها، كما أن من المتكلمين من يقول «الأحد» هو الذي لا ينقسم، وكل جسم منقسم. ويقول: الجسم هو مطلق المتحيز القابل للقسمة<sup>(٥)</sup>؛ حتى يدخل في ذلك الهواء

(١) (بحمله) ساقطة من (ط)

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) بياض في (ك) مقدار كلمتين.

(٤) في (ط): (للكلام).

(٥) راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٤٠٠/١-٤٠١. وراجع:

(التعريفات) للجرجاني: ص ٧٩. و(معجم الفلسفة) لجميل صليبا: ٤٠٢/١-٤٠٣.

وغيره، لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي ﷺ يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً.

ومن المعلوم المتواتر في اللغة الشائع بين الخاص والعام أنهم يقولون: درهم واحد، ودينار واحد، ورجل واحد، وامرأة واحدة، وشجرة واحدة، وقرية واحدة/، وثوب واحد. وشهرة ١٧٢/ك هذا عند أهل اللغة شهرة سائر ألفاظ العدد، فيقولون رجل واحد، ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وأربعة رجال<sup>(١)</sup>. وهذا من أظهر اللغة وأشهرها وأعرفها؛ فكيف يجوز أن يقال: إن الوحدة لا يوصف بها شيء من الأجسام، وعامة ما يوصف بالوحدة في لغة العرب إنما هو جسم من الأجسام؟! وتحريف هؤلاء للفظ الواحد كتحريفهم للفظ «المثل» كما نذكره إن شاء الله.

الوجه الثالث: أن أهل اللغة قالوا: اسم (الأحد) لم يجرى اسمًا في الإثبات إلا الله<sup>(٢)</sup>؛ لكنه مستعمل في النفي والشرط والاستفهام<sup>(٣)</sup>. ، كقوله تعالى في نفس السورة التي ذكرها: لم يأت اسم الأحد في الإثبات إلا الله دون النفي والشرط والاستفهام

(١) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة: (وحد). و(لسان العرب) لابن منظور

مادة: (وحد) و(جمهرة اللغة) لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المعروف بابن دريد، مادة: (وحد). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة: (أحد).

(٢) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة: (وحد). و(لسان العرب) لابن منظور: مادة: (أحد) و(تاج العروس) للزبيدي: مادة: (أحد).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ١٧/٢٣٥: ليس في =

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] وكقوله تعالى :  
﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]  
وقال : ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [١٦] قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي  
وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴿٢٠﴾ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي  
مِنْ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ [الجن: ١٩-٢٢] ، وقال  
تعالى : ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ  
نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ [٢٧] لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴿٢٨﴾  
[الكهف: ٣٧-٣٨] . وقال : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ﴾ [١٩] ﴿  
[الليل: ١٩] . وقال تعالى : ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ  
تُؤْمَرُونَ﴾ [٥٥] [الحجر: ٦٥] ، ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكُطُ﴾  
[هود: ٨١] . وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : (لا أحد  
أغير من الله) <sup>(١)</sup> وفي السنن من غير وجه أنه قال : (لا أُلْفَيْنَ  
أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به

= الموجودات ما يسمى أحدًا في الإثبات مفردًا غير مضاف إلا الله تعالى ، بخلاف  
النفي وما في معناه: كالشرط والاستفهام ، فإنه يقال: هل عندك أحد؟ وإن  
جاءني أحد من جهتك أكرمته ، وإنما استعمل في العدد المطلق يقال أحد ،  
اثنان ، ويقال أحد عشر ، وفي أول الأيام يقال يوم الأحد .  
(١) رواه مسلم في صحيحه: التوبة/٤٩ ، ح (٣٣) ، ح (٣٤) ، ٢١١٤/٤ . والبخاري  
في صحيحه: الكسوف/٢ ، ٢٥-٢٤/٢ ، والنكاح/١٠٧ ، ١٥٦/٦ ،  
والتوحيد/١٥ ، ١٧١/٨ . بلفظ: (ما من أحد أغير من الله) . ورواه مسلم بنحوه  
في صحيحه: التوبة/٦ ، ح (٣٢) ، ح (٣٥) ، ٢١١٣/٤ ، ٢١١٤ . ورواه بلفظه  
الترمذي في سننه: الدعوات/٩٧ ، ح (٣٥٩١) . ٢٠٠/٥ . وأحمد في مسنده:  
٤٣٦/١ . ورواه بنحوه الدارمي في سننه: النكاح/٣٧ ، ح (٢٢٣١) ، ٧٢/٢ .



أو نهيت عنه فيقول بيننا وبينكم كتاب الله<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن النبي ﷺ قال: (من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. في يوم مائة مرة كتبت له مائة حسنة، وحُطَّ عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه حتى يمسي ولم يأتِ أحدٌ بأفضل مما جاء به إلا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه)<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيحين أن

(١) رواه ابن ماجه في سننه: المقدمة/٢، ح(١٣)، ٧٠٦/١. عن عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله - ﷺ - قال: (لألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري. ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه) والترمذي في سننه: العلم/١٠، ح(٢٨٠٠)، ١٤٤/٤. عن أبي رافع وغيره رفعه بلفظ ابن ماجه. وقال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث حسن صحيح وروى بعضهم عن سفيان عن عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي - ﷺ - وكان ابن عيينة إذا روى هذا الحديث على الانفراد بين حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النقر وإذا جمعهما روى هكذا وأبو رافع مولى النبي - ﷺ - اسمه أسلم. وأبو داود في سننه: السنة/٥، ح(٤٦٠٥)، ١٢/٥. عن أبي رافع عن أبيه بلفظ ابن ماجه: (لا ندرى) بدل(لا أدري). ورواه أحمد في مسنده: ١٣١/٤، ١٣٢. عن طريق مقدم بن معد يكرب أن النبي - ﷺ - قال: (يوشك أحدكم أن يكذبني وهو متكئ على أريكته يحدث بحديثي، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمانه ألا وإن ما حرم رسول الله فهو مثل ما حرم الله). ورواه الدارمي في سننه: المقدمة/٤٩، ح(٥٩٢) ١١٧/١، عن طريق مقدم بن معديكرب أن رسول الله - ﷺ - قال: (ليوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمانه، ألا وإن ما حرم رسول الله فهو مثل ما حرم الله).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: بدء الخلق/١١، ٩٥/٤. بلفظ: (من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، في يوم =

النبي ﷺ لما فتح مكة خطب الناس فقال: (إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمسلمين، وإنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار)<sup>(١)</sup> وفي رواية (فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا إنما أحلها الله لرسوله ولم يحلها لك)<sup>(٢)</sup> وفي الصحيحين أيضاً عنه أنه قال: (أحلت لنا الغنائم ولم تحل لأحد قبلنا)<sup>(٣)</sup> وقال

= مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر). ومسلم في صحيحه: الذكر والدعاء/ ١٠، ح (٢٨)، ٢٠٧١/٤. بلفظ البخاري.

ورواه ابن ماجه في سننه: الدعاء/ ١٤، ح (٣٨٦٧). ١٢٧٢/٢. والترمذي في سننه: الدعوات/ ٦١، ح (٣٥٣٥)، ١٧٥/٥. ومالك في الموطأ: الصلاة/ ماجاء في ذكر الله تبارك وتعالى، ح (٤٨٨)، ص ١٤٠. وأحمد في مسنده: ٣٧٥، ٣٠٢/٢.

(١) رواه البخاري في صحيحه: العلم/ ٣٩، ٣٦/١. واللقطة/ ٧، ٩٤/٣. بلفظ: (إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين فإنها لا تحل لأحد كان قبلي وإنها أحلت لي ساعة من نهار، وإنها لا تحل لأحد بعدي) ومسلم في صحيحه: الحج/ ٨٢، ح (٤٤٧)، ح (٤٤٨)، ٩٨٨-٩٨٩/٢. بلفظ: (إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين ألا إنها لم تحل لأحد قبلي، ولن تحل لأحد بعدي ألا وإنها أحلت لي ساعة من النهار ألا وإنها ساعتني هذه). ورواه بنحوه أبو داود: المناسك/ ٩٠، ح (٢٠١٧)، ٥١٨-٥٢٠. وأحمد في مسنده: ٢٣٨/٢. والدارمي في سننه: البيوع/ ٦٠، ح (٢٦٠٣)، ١٧٩/٢.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الحج/ ٨٢، ح (٤٤٦)، ٩٨٧/٢. بلفظ: (فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ - فيها فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة في نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس).

(٣) رواه البخاري في صحيحه: التيمم/ ١، ٨٦/١. والصلاة/ ٥٦، ١١٣/١. =

النايعة<sup>(١)</sup>:

وقفتُ فيها أَصِيلًا<sup>(٢)</sup> أسائلها عَيَّتْ جَوَابًا وما بالرَّعْ<sup>(٣)</sup> من أَحَدٍ

= الخمس/٨، ٤/٥٠. بلفظ: (أحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي). ومسلم في صحيحه: المساجد، ح(١٣)، ١/٣٧٠-٣٧١. بلفظ البخاري. ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ١/٣٠١، ٥/١٤٥، ١٤٨. والدارمي في سننه: الصلاة/١١١، ح(١٣٩٦)، ١/٢٦٣. والسير/٢٩، ح(٢٤٧٠)، ١٤٢-١٤٣.

(١) زياد بن معاوية بن ضباب الذيباني الغطفاني المضري، أبو أمامة(٠٠٠) نحو ١٨ق هـ) شاعر جاهلي، وأحد الأشراف في الجاهلية، من أهل الحجاز، وإنما سمي النايعة لأنه لم يقل شعراً قط حتى صار رجلاً وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمي النايعة، وقيل إنما سمي النايعة لقوله: وقد نبغت لهم منا شؤون، وكانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، وكان حظاً عند النعمان بن المنذر، وعاش عمراً طويلاً.

راجع: (معاهد التنقيص علي شواهد التلخيص) للشيخ عبدالرحيم العبسي: ١/٣٣٣-٣٣٩. و(جمهرة أنساب العرب) لابن حزم: ص ٢٥٣.

(٢) في (ديوان النايعة الذيباني) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، و(ط): (أصيلًا). أما في (لسان العرب) لابن منظور: ١١/١٧، و(المقتضب) للمبرد: ٤/٤١٤. و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين) لأبي بكر الأنباري: ١/٢٦٩: (أصيلًا). وأصيلًا: تصغير أصيل، وهو العشي، قال ابن السكيت: يقال لقيته أصيلًا، وأصيلًا إذا لقيته بالعشي.

راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (أصل).

(٣) الربع: الدار ومنزل القوم.

راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (ربع)، و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (ربع). و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي مادة (الربع)، و(معجم مقاييس =

# إلا الأَوَارِيَّ<sup>(١)</sup> لَأَيَّا<sup>(٢)</sup> ما أَبَيَّنْهَا

والتُّؤَيُّ<sup>(٣)</sup> كالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ<sup>(٤)</sup> الجلد<sup>(٥)</sup>(٦)

= (اللغة) لابن فارس: مادة (ربع) و(الصباح) للجوهري: مادة (ربع)، و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (ربع).

(١) الأوارِي: مفردا آري: محبس الدابة.

راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (ورى).

(٢) لَأَيَّا: قال اللحياني اللأَي: اللبث، وقد لَأَيْتُ لَأَيَّا.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة: (لأَي)، و(الصباح) للجوهري: مادة (لأَي).

(٣) التُّؤَيُّ: حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة (نأَي) و(الصباح) للأزهري مادة (نأَي).

(٤) المظلومة: قال الباهلي في كتابه أرض مظلومة إذا لم تمطر.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة (ظلم)، و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (ظلم).

(٥) الجلد: الأرض الغليظة الصلبة.

راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (جلد)، و(لسان العرب) لابن منظور:

مادة (جلد). و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (جلد)، و(القاموس

المحيط) للفيروز آبادي مادة (الجلد). و(الصباح) للجوهري: مادة (جلد).

و(التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية) للحسن بن محمد

الصغاني: مادة (جلد).

(٦) هذان البيتان من قصيدة للنابعة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما بلغه

عنه فيما وشى به بنو مُرَيْع في أمر المتجردة، ويقول في مطلعها:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوَتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ

معنى البيتين: يقول الشاعر إنه مر بالديار عشياً قصيراً فوقف فيها وسألها عن

أهلها توجعاً وتذكراً، ولكنها عيت بالجواب فلم تجبني، وليس بها أحد

يكلمني، ولم يبق من الدار شيء إلا محابس الخيل قد خفي أثرها، فلا أتيناها =

فلو كان لفظ الأحد لا يقع على جسم أصلاً لكان التقدير: «ولم يكن ما ليس بجسم كفواً له». وهذا عنده ليس إلا الجوهر الفرد عند من يقول به، فيكون المعنى «لم يكن الجوهر الفرد كفواً له» وأما سائر الموجودات فلم ينف مكافأتها له، «ولا أشرك بربي ما ليس بجسم» و«لن يجيرني من الله ما ليس بجسم» ومعلوم أن عامة ما يعلم من المخلوقات<sup>(١)</sup> القائمة بأنفسها هي أجسام كأجسام بني آدم وغيرهم، والأرواح تدخل في مسمى ذلك عند عامة المسلمين وإن لم تدخل عند بعضهم، ومن المعلوم أن الله لم ينه عن أن يشرك به ما ليس بجسم فقط؛ بل نهيه عن أن يشرك به الأجسام أيضاً، لاسيما وعامة ما أشرك به من الأوثان والشمس والقمر والنجوم إنما هي أجسام.

وفي السنن حديث أبي بكر الصديق<sup>(٢)</sup> / لما استأذنه أبو برزة<sup>(٣)</sup> في قتل بعض الناس فقال: (إنها لم تكن لأحد بعد

= إلا بعد بطاء وجهه، وقد بقي من آثار الدار الحاجز الترابي حول الخباء، وأصبح كالحوض في استدارته.

راجع: (ديوان النابغة الذبياني) ص ١٤-١٥ وراجع أيضاً (كتاب سيبويه) لأبي بشر عمرو الملقب بسيبويه، ١/ ٣٦٤. و(المقتضب) للمبرد: ٤/ ٤١٤. و(الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري: ١/ ١٧٠، ٢٦٩. و(شرح المفصل) للشيخ العالم موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ٢/ ٨٠. و(لسان العرب) لابن منظور: ١١/ ١٧.

(١) (المخلوقات) ساقطة من (ط).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٨٢.

(٣) في (ط): (أبو بردة). وهو خطأ. إذ جاء في السنن أبو برزة، وقد تقدمت ترجمته =

رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (لن يدخل

= في ص ١٧٢ .

(١) رواه النسائي في سننه: تحريم الدم/ ذكر الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث، ١١٠/٧ عن أبي برزة قال: (غضب أبو بكر على رجل غضباً شديداً حتى تغير لونه، قلت يا خليفة رسول الله، والله لئن أمرتني لأضربن عنقه، فكأنما صب عليه ماء بارد، فذهب غضبه عن الرجل، قال: ثكلتك أمك أبا برزة وإنها لم تكن لأحد بعد رسول الله ﷺ) وقد روى بمعناه خمسة أحاديث ١١١-١٠٩/٧ وعلق على الحديث الأخير الذي رواه عن أبي داود فقال: هذا أحسن الأحاديث وأجودها.

ورواه أحمد في مسنده: ١٠/١ بلفظ: (ويحك أو ويلك إن تلك ما هي لأحد بعد محمد ﷺ) وقال أحمد شاكر في (المسند) للإمام أحمد - دار المعارف - : ١٧٩/١ إسناده صحيح وأبو داود في سننه: الحدود/٢، ح (٤٣٦٣)، ٥٣١-٥٣٠/٤ بلفظ: (لا والله ما كانت لبشر بعد محمد ﷺ).

وقال صاحب عون المعبود، ٢٢٧/٤: «وحدّث حميد بن هلال هذا أورده المزي في الأطراف في ترجمة نضلة فقال نضلة بن عبيد أبو برزة الأسلمي وله صحبة عن أبي بكر حديث كنت عند أبي بكر فتغيظ على رجل فاشتد عليه، أخرجه أبو داود في الحدود عن هارون بن عبدالله ونصير بن الفرج كلاهما عن أبي أسامة عن يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبدالله بن مطرف عن أبي برزة به. وعن موسى عن حماد بن سلمة عن يونس عن حميد بن هلال عن النبي ﷺ مثله، وأخرجه النسائي في المحاربة انتهى. وأورده المزي أيضاً في المراسيل فقال في ترجمة حميد بن هلال العروي حديث داود مثل حديث قبله عن أبي برزة قال كنت عند أبي بكر فتغيظ على رجل في ترجمة أبي برزة عن أبي بكر انتهى. قلت حماد بن سلمة وهم في هذا الحديث في موضعين الأول أسقط واسطتين عبدالله بن مُطَرِّف وأبا برزة، والثاني جعله من كلام النبي ﷺ وإنما هومتصل الإسناد بذكر عبدالله بن مُطَرِّف وأبي برزة من كلام أبي بكر - رضي الله عنه - دون النبي ﷺ كما عند المؤلف بعد هذا وكذا عند أحمد في مسنده وقال النسائي هذا أحسن الأحاديث وأجودها وروى عن أبي برزة الأسلمي =

أحداً منكم عمله الجنة<sup>(١)</sup> وفي لفظ (لن ينجو أحد منكم بعمله)<sup>(٢)</sup>، وفيهما أنه قال: (غزا نبي من الأنبياء. فقال لقومه لا يَتَّبِعَنِي رجل مَلَكٌ بُضِعَ<sup>(٣)</sup> امرأة وهو يريد أن يبني بها، ولا أحد بنى بيتاً ولم يرفع سُقُوفَهَا، ولا أحد اشترى غنماً أو خِلْفَاتٍ<sup>(٤)</sup> وهو ينتظر أولادها)<sup>(٥)</sup> وفيهما أنه قال: (ما منكم

جماعة من التابعين كعبدالله بن قدامة بن غثرة وسالم بن أبي الجعد وأبي البُخْتري وكلهم أسندوه وجعلوه من كلام أبي بكر - رضي الله عنه - وأحاديث هؤلاء عند النسائي في المحاربة وحماة بن سلمة ثقة أثبت الناس في ثابت البُناني دون غيره وتغير حفظه بأخرة .

وفي هامش سنن النسائي: ١٠٩/٧ ذكر أن سبب طلب أبي برزة قتله للسب وقلة الأدب، وأن أبا بكر تغيظ عليه لأنه سبه.

(١) رواه مسلم في صحيحه: صفات المنافقين/١٧، ح(٧٥)، ٢١٧٠/٤.  
رواه البخاري في صحيحه: الرقاق/١٨، ١٨٢/٧ بلفظ (أحكم) بدل أحداً منكم) وروى مسلم في صحيحه بنحوه: صفات المنافقين/١٧، ح(٧٣)،  
ح(٧٤)، ٢١٧٠/٤.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: صفات المنافقين/١٧، ح(٧٦)، ٢١٧٠/٤. ورواه البخاري في صحيحه: الرقاق/١٨، ١٨١/٧. بلفظ (لن ينجي أحداً منكم عمله) ومسلم في صحيحه: صفات المنافقين/١٧، ح(٧٦)، ٢١٧٠/٤.  
(٣) (بضع) ساقطة من (ط).

(٤) خِلْفَات: وهي الحامل من النوق، وقد تطلق على غير النوق، وتجمع على خِلْفَات وخِلَاف.

راجع: (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري: ٣٩٠/١. (غريب الحديث) لابن قتيبة: ٣٤٠/١. (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٦٨/٢. (مشارك الأنوار) للقاضي عياض: ٢٣٧/١. (مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٩٢/٢.

(٥) رواه البخاري في صحيحه: الخمس/٨، ٥١-٥٠/٤ بلفظ: (وهو يريد أن يبني =

من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان<sup>(١)</sup>  
وفي الصحيح أن الأقرع بن حابس<sup>(٢)</sup> قال للنبي ﷺ: (إن لي  
عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا)<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيح أنه قال:  
(لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة)<sup>(٤)</sup>.

الوجه الرابع: أن قوله: «لأن الجسم أقله أن يكون مركبًا

اختلف

المتكلمين في

الجسم يطل

= الاستدلال

بهذه الحجة

بها، ولما بين بها) ومسلم في صحيحه: الجهاد/١١، ح(٣٢)،  
٣/٢٣٦٦-١٣٦٧. بلفظ: (غزا نبي من الأنبياء. فقال لقومه: لا يتبعني رجل قد  
ملك بضع امرأة، وهو يريد أن يبنى بها، ولما بين بها، ولا آخر قد بني بنيانا،  
ولما يرفع سقفها. ولا آخر قد اشترى غنمًا أو خِلْفَاتٍ، وهو منتظر ولادها).

(١) راجع: تخريج الحديث في ص ١٦٢.

(٢) الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان التميمي المجاشعي الدارمي  
(٣١٠٠هـ) صحابي، كان حكمًا في الجاهلية، وفد على النبي ﷺ وشهد فتح  
مكة وحنينًا والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حسن إسلامه وشهد مع  
خالد بن الوليد اليمامة وغيرها، ثم مضى الأقرع فشهد مع شرحبيل بن حسنة  
دومة الجندل، وشهد مع خالد حرب أهل العراق، وفتح الأنبار، واستعمله  
عبدالله بن عامر على جيش سيره إلى خراسان فأصيب بالجورجان هو والجيش  
وذلك زمن عثمان - رضي الله عنه - .

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ١/٧٨-٨٩. و(أسد الغابة) لابن الأثير:

١/١١٩-١٢٢. و(الإصابة) لابن حجر: ١/٧٢-٧٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الأدب/١٨، ٧/٧٥. ورواه بنحوه أحمد في  
مسنده: ٢/٢٦٩.

(٤) رواه مسلم في صحيحه: فضائل الصحابة/٣٧، ح(١٦٣)، ٤/١٩٤٢ بلفظ:  
(لا يدخل النار إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها). وقال  
الإمام النووي في (صحيح مسلم بشرح النووي) ١٦/٥٨: (وإنما قال إن شاء الله  
للتبرك لا للشك) ورواه بنحوه الترمذي في سننه: المناقب/١٠٦، ح(١٣٩٥١)،  
٥/٣٥٧. وأحمد في مسنده: ٣/٣٥٠.



من جوهرين» هذا إنما يتم على رأي المُثَبِّتِ للجوهر الفرد وإلا فنفته عندهم الجسم في نفسه واحد بسيط<sup>(١)</sup> ليس مركباً<sup>(٢)</sup> من الجواهر المنفردة، وهذا المصنف قد صرح في أشرف كتبه<sup>(٣)</sup> عنده أن هذه المسألة متعارضة من الجانبين. وهو لما أقام أدلته على إثبات الجوهر الفرد في هذا الكتاب في مسألة المعاد، وزعم أنها قاطعة، ثم ذكر المعارضات<sup>(٤)</sup> قال في الجواب: «أما المعارضات التي ذكروها فاعلم أنا نميل إلى التوقف<sup>(٥)</sup> في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة؛ فإن إمام الحرمين صرح في

(١) البسيط: ثلاثة أقسام:

بسيط حقيقي: وهو ما لا جزء له أصلاً.

وعرفي: وهو ما لا يكون مركباً من الأجسام المختلفة الطبائع.

وإضافي: وهو ما يكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر.

والبسيط أيضاً روحاني وجسماني، فالروحاني كالعقول والنفوس المجردة والجسماني كالعناصر.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٤٦. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢٤٨-٢٤٩. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٢٠٨-٢١١.

(٢) المركب: ما تألف من الجزئين أو الأجزاء ضد البسيط الذي بمعنى ما لا جزء له. (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢٣٩/٣.

(٣) وهو كتاب (نهاية العقول) للرازي وسيأتي في ص ٣٢٠ ما يبين ذلك. ومما يؤكد ذلك أيضاً ما ذكره المؤلف في كتاب (درء تعارض العقل مع النقل): ١٥٧/٢ مسألة فقال: ذكره أبو عبد الله بن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الذي سماه نهاية العقول في دراية الأصول.

(٤) راجع: (نهاية العقول) للرازي مخطوط: ق/٢٣٧ ب - ٢٤٠ أ.

(٥) في (نهاية العقول): (فاعلم أن من العلماء من مال إلى التوقف).

كتاب<sup>(١)</sup> (التلخيص في أصول الفقه<sup>(٢)</sup>) أن هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري<sup>(٣)</sup> وهو أحذق المعتزلة توقف فيها، فنحن<sup>(٤)</sup> أيضاً نختار التوقف<sup>(٥)</sup>. فإذا<sup>(٦)</sup> لا<sup>(٧)</sup> حاجة بنا إلى الجواب عما ذكره<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

فإذا<sup>(١٠)</sup> كان أذكى المتأخرين من الأشعرية النافية للصفات الخيرية<sup>(١١)</sup> وإمامهم وهو أبو المعالي، وأذكى متأخري المعتزلة

- 
- (١) (كتاب) غير موجودة في (نهاية العقول).
  - (٢) (التلخيص في أصول الفقه) هو كتاب في أصول الفقه ويوجد جزء منه في استانبول مكتبة أحمد الثالث.
  - (٣) محمد بن علي الطيب البصري، أبو الحسين (٤٣٦-١٠٠٠هـ) شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف الكلامية، كان فصيحاً بليغاً، عذب العبارة، يتوقد ذكاء. وله اطلاع كبير، سكن بغداد ودرس بها الكلام إلى حين وفاته، وله كتاب (المعتمد في أصول الفقه) و(تصفح الأدلة).
  - راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٠٠/٣. و(فيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٧١/٤. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٥٨٨-٥٨٧/١٧. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٣٨/٥. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٥٩/٣.
  - (٤) في (نهاية العقول): (ونحن).
  - (٥) في (نهاية العقول): (نختار هذا التوقف).
  - (٦) (فإذن) غير موجودة في (نهاية العقول).
  - (٧) في (نهاية العقول): (فلا).
  - (٨) في (ط): (ذكره).
  - (٩) (نهاية العقول في دراية الأصول) للرازي، مخطوط، ق/ ٢٤٠أ.
  - (١٠) مناقشة المؤلف للرازي.
  - (١١) راجع: تعريف الصفات الخيرية ص ٧٥.

وهو أبو الحسين، وابن الخطيب<sup>(١)</sup> إمام مُتَّبِعِيهِ تَوَقَّفُوا فِي كَوْنِ  
الْجِسْمِ هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرِدَةِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ أَمْ لَيْسَ  
مُرَكَّبًا مِنْهَا: كَانَتْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا مِمَّا لَا يَعْلَمُ  
صَحَّتْهَا أَفْضَلُ الطَّوَائِفِ الْمُتَّبَوِّعِينَ الْمَوَافِقِينَ لَهُ، [فَقَوْلُهُ  
بِتَسْلِيمِهِمْ ذَلِكَ حُجَّةٌ فَاسِدَةٌ]<sup>(٢)</sup>، وَأَقْلَ مَا فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ  
الْمَقْدَمَةُ مَمْنُوعَةٌ، فَلَا يُسَلَّمُ لَهُ مَنَازَعُوهُ أَنَّ الْجِسْمَ أَقْلَهُ أَنْ يَكُونَ  
مُرَكَّبًا مِنْ جَوْهَرَيْنِ، وَالنِّزَاعُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْكَلَامِ بَعْضُهُمْ مَعَ  
بَعْضٍ، وَبَيْنَ الْمُتَفَلِّسَةِ أَيْضًا مَشْهُورٌ، وَهَوْلَمُ يَذْكُرُ حُجَّةً عَلَى  
كَوْنِهِ مُرَكَّبًا، فَلَا يَكُونُ قَدْ ذَكَرَ دَلِيلًا أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: نَفَاةُ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَقْبَلُ التَّقْسِيمَ  
وَالْتَجْزِيءَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، فَمَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَهُوَ يَحْتَمِلُ  
التَّقْسِيمَ<sup>(٣)</sup>، فَيَكُونُ عَدَمُ الْوَحْدَةِ فِي الْجِسْمِ أَبْلَغَ عَلَى قَوْلِهِمْ؟  
قِيلَ: هَؤُلَاءِ إِنْ قَالُوا إِنْ لَفْظُ الْوَاحِدِ لَا يَقَالُ إِلَّا عَلَى  
مَا لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، وَعِنْدَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ قَابِلٌ لِلْقِسْمَةِ فَهَذَا اللَّفْظُ  
عِنْدَهُمْ لَيْسَ لَهُ مَسْمُومٌ مَعْلُومٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَصْلًا، إِذْ مُرِدَ النِّزَاعُ فِيهِ  
مِنَ الْخَفَاءِ وَالنِّزَاعُ مَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُخْتَصًّا بِهِ، إِذْ

---

(١) أي الرازي صاحب كتاب (أساس التقديس).

(٢) في (ك): (فقول حجة فاسدة بتسليمهم ذلك). والتصويب من (ط) وبه يتضح  
المعنى.

(٣) راجع (نهاية العقول) للرازي. مخطوط: ق/٢٤٦، ٢٤٨. و(شرح عيون الحكمة) لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي:  
١١٧-١٠١/٢ و(النجاة) لابن سينا: ص ١٠٢-١٠٤. و(الإشارات) لابن سينا:  
ص ٩٠-١٠٤.

اللفظ المشهور بين العامة والخاصة لا يكون مسماه ما قد تنازع  
الناس في إثباته ، ولا يعلم إلا بدقيق النظر إن سلم ثبوته .  
وأيضاً فهؤلاء<sup>(١)</sup> يصرحون بأن الجسم في نفسه واحد  
بسيط<sup>(٢)</sup> ليس مركباً من جوهرين ولا من جواهر ، وإذا كانوا  
يصفونه بالوحدة ويمنعون أن يكون مركباً لا من جوهرين امتنع  
أن تصح هذه الحجة على أصلهم<sup>(٣)</sup> .  
فهذه الوجوه الأربعة تبين بطلان ما ذكره من دلالة اسم  
الأحد على نفي كونه جسمًا .

الوجه الخامس : أن الجسم إما أن يكون مركباً من الجواهر  
المنفردة وأقل ما يتركب منه جوهران<sup>(٤)</sup> ، / أو لا يكون . فإن كان  
الأول صحيحاً أبطلت<sup>(٥)</sup> الحجة الثانية التي ذكرها على نفي كونه  
جوهراً ، فإنها مبنية على أن الجسم ليس أقله أن يكون مركباً من  
جوهرين ، وإن كان باطلاً فسدت هذه الحجة التي نفى بها كونه  
جسمًا ، فثبت بطلان إحدى الحجتين ، وبقيت الحجة الثالثة التي  
ذكرها لنفي الجوهر الفرد ، وسنتكلم عليها إن شاء الله .  
وذلك أن الجسم إن كان أقله مركباً من جوهرين ، فالجوهر

الدليل  
الحاصل  
لأقسام  
العقلية يتج  
نعارض  
الحجتين ومن  
ثم بطلانها  
٧٣ / أ ك

- 
- (١) الإشارات تعود إلى نفاة جوهر الفرد .  
(٢) راجع (شرح عيون الحكمة) للرازي : ١٧١، ٧٣ / ٢ . و(النجاة) لابن سينا :  
ص ١٠٢ - ١٠٤ .  
(٣) في (ط) : (صلهم) .  
(٤) في (ط) : (وأقل ما يتركب من جوهرين) .  
(٥) في (ط) : (بطلت) .

ليس بمنقسم؛ بل هو فرد، فلا تصح تلك الحجة. وإن لم يكن أقله مركبًا من جوهرين بطلت هذه الحجة؛ فبطلت إحدى الحجتين: إما التي نفى بها التجسيم، أو التي نفى بها الجوهر، ويلزم من بطلان أحدهما بطلان الأخرى.

تكافؤ أدلة  
القائلين  
بالجوهر  
الفرد والنافين  
له يطل  
الاستدلال  
بواحد منها

الوجه السادس: أن يقال: ما ذكرته في منع الجوهر الفرد، وأن كل متحيز فهو منقسم، قد اعترفت بأن هذه الحجة مكافئة لنظيرها، ولم تعلم الحق في ذلك<sup>(١)</sup>.

ثم يقال: قولك: «وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد»<sup>(٢)</sup> هذا لا يصح على قول هؤلاء<sup>(٣)</sup>، فإنهم يقولون<sup>(٤)</sup> الجسم واحد في نفسه<sup>(٥)</sup>، كما أنه واحد في الحس، وهو واحد متصل<sup>(٦)</sup> ليس مركبًا من الجواهر المنفردة فيصفونه<sup>(٧)</sup> بالوحدة، وإن قالوا إنه قابل للانقسام فقبوله للانقسام عندهم لا يمنع وصفه بالوحدة عندهم وتسميتهم إياه واحدًا؛ بل يصفون بالوحدة ما هو أبغ من ذلك فيقولون: واحد بالجنس، وواحد بالنوع، وواحد بالشخص.

(١) راجع: ص ٢٠٣.

(٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣١.

(٣) الإشارات تعود إلى المنكرين لوجود الجوهر الفرد.

(٤) في (ط): (فأنتم تقولون).

(٥) راجع: (شرح عيون الحكمة) للرازي: ٧٣/٢، ١٧٧. و(النجاة) لابن سينا:

ص ١٠٢-١٠٤.

(٦) في (ط): (مستقل).

(٧) في (ط): (فتصفونه).

حجة الرازي  
لا تعلم  
بالبداهة ولم  
يقم عليها  
دليلاً  
ولا تكون  
ثابتة

الوجه السابع: أن يقال قولك: «وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد»<sup>(١)</sup> لم تذكر على هذا دليلاً أصلاً. لا بينة ولا شبهة، وهو لم يذكر قبل هذا إلا أن الجسم مركب من جوهرين، وقال: «وذلك ينافي الوحدة»<sup>(٢)</sup> وتلك أيضاً دعوى لم تُقَم عليها دليلاً، ولو ثبت ذلك في ما هو مركب [بالفعل]<sup>(٣)</sup> لم يثبت فيما هو قابل للقسمة؛ فإن هذا ليس فيه من التعدد ما في ذلك المركب، فكيف إذا لم تذكر حجة على شيء من ذلك، فأين هذا الثبوت الذي أحال عليه؟! والشيء لا يقال فيه ثبت إلا إذا كان معلوماً بالبدية<sup>(٤)</sup>، أو قد أقيمت عليه حجة.

تفسير الرازي  
لمعنى الأحد  
تفسير  
بالمعدوم عند  
طوائف من  
المتكلمين

الوجه الثامن: أن طوائف كثيرة من أبناء جنسك المتكلمين<sup>(٥)</sup> من الأولين والآخرين يقولون إنه لا موجود إلا جسم أو ما قام به، أو لا موجود إلا الجسم فقط، وأنه

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣١.

(٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠-٣١.

(٣) في (ك): (للفعل). والتصويب من (ط).

(٤) البدية: هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس، أو تجربة، أو لم يحتج، فيرادف الضروري، وقد يراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً، فيكون أخص من الضروري، كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان.

(التعريفات) للجرجاني: ص ٤٤. وراجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢٣٤/١. و(كشف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١٥٨/١.

(٥) في (ط): (المتكلم).

لا يعقل موجود إلا كذلك<sup>(١)</sup>، فهؤلاء عندهم إذا فسرت الأحد بما ليس بجسم ولا جوهر يقولون لك فسرت بالمعدوم، مثل أن تفسره بما ليس بخالق ولا مخلوق، أو تفسره بما ليس بقديم ولا محدث، فتحتاج أولاً أن تثبت وجود موجود غير الجسم ليتمكنك تفسير لفظ الأحد به، وإذا<sup>(٢)</sup> كانت حجتك موقوفة على هذه المقدمة - فلو ثبتت هذه المقدمة استغنيت عن هذه الأدلة التي ذكرت أنها سمعية - لا تتم.

لفظ الأحد  
لا يقال على  
الجسم  
والجوهر  
ليس نصاً في  
اللفظ  
ولا ظاهراً

الوجه التاسع: أن يكون لفظ (الأحد) لا يقال على الجسم، والجوهر ليس نصاً في اللغة ولا ظاهراً، بل إن كان صحيحاً فإنما يُعلم بهذه المقدمات الخفية التي فيها نزاع عظيم بين أهل الأرض، ومعلوم أن إفهام المخاطبين بمثل هذه الطريق لا يجوز، وليس هذا من البلاغ المبين الذي وصف الله به الرسول، وقد وصف كتابه بأنه [بيان]<sup>(٣)</sup> للناس وليس هذا من البيان في شيء، لاسيما والقوم كانوا يستعملون لفظ (الواحد) و(الأحد) في كلامهم وهم لا يعلمون إلا الجسم أو ما قام به، لا يطلقون هذا اللفظ إلا على ذلك، فإذا قصد بهذا اللفظ أن يبين لهم أن معناه ما لا يكون جسماً كانوا قد خوطبوا بنقيض/ معنى لغتهم، ولو فرض أن لغتهم لا تنفي هذا فهي لا تدل عليه

٧٣ ب/ك

(١) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٣١-٣٤، ٥٩، ٢١٠-٢٠٧.

(٢) في (ط): (وإذا).

(٣) في (ك) و(ط): (بياناً). والصواب ما أثبتناه.

بالمطابقة<sup>(١)</sup> ولا بالتضمن<sup>(٢)</sup> ولا بالالتزام<sup>(٣)</sup> الظاهر، بل بلزوم خفي لا يصلح مثله لدلالة اللفظ؛ فإنه يحتاج أن يقال لهم: لفظ (الأحد) و (الواحد) ينفي العدد. فهذا ظاهر، ثم يقال لهم: وكل ما ترونه وتعلمونه من الموجودات فليس هو واحدًا لأنه يمينه ليست بيساره، وأعلاه ليس هو أسفله، وكل ما تميز منه شيء عن شيء فليس هو بواحد ولا أحد، ومعلوم أن هذا لا يخطر ببال عامة الخلق؛ بل لا يتصورونه إلا بعد كُلفة وشدة، وإذا تصوره أنكرته فطرتهم، وأنكروا أن يكون هذا هو<sup>(٤)</sup> لسانهم الذي خاطبوا به، واستلزم ذلك أن يقال الشمس ليست واحدة، والقمر ليس واحدًا، وكل كوكب من هذه الكواكب ليس واحدًا، وكل سماء من السموات ليست واحدة، وكل إنسان ليس بواحد، وكل عين ويد ورجل وحاجب وأنف وسن وشفة ورأس وشجرة وورقة وثمره وغير ذلك ليس بواحد<sup>(٥)</sup>، إذ هذا جميعه يميز جانب منه عن جانب، وأعلاه عن أسفله.

الوجه العاشر: أن هذه الحجة<sup>(٦)</sup> يحتاج بها نفاة الصفات بأسرها الذين يقولون ليس لله علم ولا قدرة ولا حياة؛ فإن تعدد

إن كانت هذه  
الحجة  
صحيحة لزم  
بطلان مذهب  
الرازي في  
الصفات وإن  
كانت باطلة  
بطول  
الاستدلال

(١) راجع تعريف المطابقة ص ٤٨.

(٢) راجع تعريف التضمن ص ٤٩.

(٣) راجع تعريف الالتزام ص ٤٩.

(٤) (هو) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): (واحد).

(٦) المراد بها الحجة التي قررها الرازي وهي أن لفظ الواحد ينفي التعدد.



الصفات، يمنع أن يكون الموصوف بها أحدًا وينافي الوحدة<sup>(١)</sup>؛ لأن هناك عددًا من الصفات، والوحدة تنافي العدد، ولهذا<sup>(٢)</sup> احتج الجهمية المحضة بهذه الحجة كما ذكره الإمام أحمد وغيره<sup>(٣)</sup>. وهذا المستدل<sup>(٤)</sup> هو ممن يثبت الصفات في الجملة، ويقول بإثبات الصفات السبع<sup>(٥)</sup>: من الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة. فإن كانت هذه الحجة<sup>(٦)</sup> صحيحة لزم إبطال مذهبه ذاك<sup>(٧)</sup>، وإن كانت باطلة لزم بطلان هذا الاستدلال<sup>(٨)</sup>، وما كان جوابه عن استدلال نفاة الصفات مطلقًا بها كان جوابًا لمنازعيه في إثبات العلو وما يتبعه؛ بل ذلك يبطل استدلاله بذلك على المجسمة المحضة.

(١) راجع (نهاية العقول) للرازي مخطوط: ق/١١٦ ب.

(٢) في (ط): (ولذا).

(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٣٣: فقالت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات إن زعمتم أن الله ونوره والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصاري حين زعموا أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته. قلنا لهم لا نقول إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول لم يزل بقدرته ونوره لا متى قدر ولا كيف قدر.

فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء. فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء. ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف إلهاً واحدًا بجميع صفاته.

(٤) أي الرازي.

(٥) في (ك): (السبعة) والتصويب من (ط).

(٦) أن الأحد ينفي التعدد.

(٧) مذهبه في إثبات الصفات السبع.

(٨) وهو أن الأحد لا يطلق على الجسم.

إذا كان لفظ  
السواحد  
والأحد يمنع  
تعدد المعاني  
الثبوتية لزم أن  
يكون الوجود  
والسوجب  
بمعنى واحد  
وهو معلوم  
الفساد  
بالبدية

الوجه الحادي عشر: أن يقال: أعظم الناس نفياً للصفات  
غلاة الفلاسفة والقرامطة وأئمتهم من المشركين الصابئين  
وغيرهم، وهم لا بد إذا أثبتوا الصانع أن يثبتوا وجوده، ويثبتوا أنه  
واجب الوجود غير ممكن الوجود وأنه ابتدع<sup>(١)</sup> العالم سواء قالوا  
إنه علة أو والد أو غير ذلك، فسمى الوجود إن كان هو مسمى  
الوجوب لزم أن يكون كل موجود واجباً بنفسه وهو خلاف  
المشهود بالإحساس، وإن كان هذا المسمى ليس هذا المسمى  
ففيه معنيان وجود ووجوب، وليس<sup>(٢)</sup> الوجود مجرد عدم؛ إذ  
هو تأكيد الوجود، والعدم المحض لا يؤكد الوجود<sup>(٣)</sup>.

فإن كان لفظ (الأحد) و (الواحد) يمنع تعدد المعاني  
المفهومة الثبوتية بالكلية - كما يزعم ابن سينا<sup>(٤)</sup> وذووه من  
مرتدة العرب المثبتين لمرتدة الصابئة، أنه إذا كان واحداً من  
كل وجه فليس فيه تعدد من جهة الصفة ولا من جهة  
القَدْر، ويعبر عن ذلك بأنه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء  
كم<sup>(٥)</sup> - لزم أن يكون الوجوب والوجود والإبداع معنى واحداً،  
وهو معلوم الفساد بالبدية<sup>(٦)</sup>، وإن كان هو في نفسه

(١) في (ط): (وأن أبدع).

(٢) في (ط): (ليس).

(٣) في (ط): (بالوجود).

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١٠٠.

(٥) راجع ص (٣ / ١٠٠ - ١٠١).

(٦) راجع تعريف البدية ص ٢٠٨.

[متسمًا]<sup>(١)</sup> بالأحد والواحد مع ثبوت هذه المعاني المتعددة علم أن هذا الاسم لا يُوجب نفي الصفات؛ بل هو سبحانه أحد واحد لا شبيه له ولا شريك، وليس كمثله شيء بوجه من الوجوه، وكذلك هو أيضاً ذات وهو قائم بنفسه باتفاق الخلائق كلهم، وسائر الذوات وكل ما هو قائم بنفسه/ يشاركه في هذا الاسم ومعناه، كما يشاركه في اسم الوجود ومعناه، وهو سبحانه يتميز عن سائر الذوات، وسائر ما هو قائم بنفسه بما هو مختص به من حقيقته التي تميز بها وانفرد واختص عن غيره، كما تميز بوجوب وجوده، وخصوص تلك الحقيقة ليس هو المعنى العام المفهوم من القيام بالنفس ومن الذوات، كما أن خصوص وجوب الوجود ليس هو المعنى العام المفهوم من [الوجود]<sup>(٢)</sup>، فسواء سمي المُسمي هذا [تعداداً]<sup>(٣)</sup> أو تركيباً أو لم يسمه هو ثابت في نفس الأمر لا يمكن دفعه، والحقائق الثابتة لا تُدفع بالعبارات المجملة المبهمة وإن شنع بها الجاهلون.

الوجه الثاني عشر: قوله: «إن مُثَبَّتَ الجوهر الفرد يمكنهم الاحتجاج بهذه»<sup>(٤)</sup> الآية على نفي كونه جوهرًا فردًا من وجه

إن الدلالة  
على نفي  
كونه تعالى  
جوهرًا فردًا  
متفق عليها بين  
الناس

(١) في (ك) و(ط): (مقسمًا) ولعله تحريف.

(٢) في (ك): (الموجود). ولعل الصواب كما في (ط) لأن الكلام إنما هو في الوجود والوجوب.

(٣) في (ك) و(ط): (تعداداً) والتصويب من هامش (ط).

(٤) في (أساس التقديس) للرازي: (وأما الذين يثبتون الجوهر الفرد، فإنه لا يمكنهم الاستدلال على نفي كونه تعالى جوهرًا من هذا الاعتبار، ويمكنهم أن يحتجوا =

آخر، وهو<sup>(١)</sup> أن الأحد [كما]<sup>(٢)</sup> يراد به نفي التركيب والتأليف في الذات فقد يراد [به]<sup>(٣)</sup> نفي الضد والند، ولو<sup>(٤)</sup> كان تعالى جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فردًا مثلاً له وذلك ينفي كونه أحدًا وأكدوا<sup>(٥)</sup> هذا الوجه بقوله<sup>(٦)</sup> ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ولو كان جوهرًا فردًا<sup>(٧)</sup> لكان<sup>(٨)</sup> كل جوهر فرد كفوًا له<sup>(٩)</sup>.

يقال<sup>(١٠)</sup>: هذه الدلالة مشتركة بين جميع الناس نفاة الجوهر وغيرهم، فكل أحد يمكنه من ذلك ما أمكن هؤلاء. وأيضًا: فالمطلوب بهذا الدليل وهو نفي كونه جوهرًا فردًا أمر متفق عليه بين الخلائق كلهم؛ بل هو معلوم بالضرورة العقلية أن رب السموات والأرض ليس في القدر بقدر الجوهر الفرد؛ فإنه عند مُثَبِّتِهِ أمر لا يُحْسِسه أحد من حقارته، فهو أصغر من

= بهذه).

(١) في (أساس التقديس) للرازي: (وبيانه هو).

(٢) ساقطة من (ك). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) في إثبات الزيادة

(٣) ساقطة من (ك). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٤) في (أساس التقديس): (فلو).

(٥) في (أساس التقديس): (ثم أكدوا).

(٦) في (أساس التقديس): (بقوله تعالى).

(٧) (فردًا) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣١.

(١٠) في (ك): (هي يقال) وهذه الزيادة لا معنى لها.

الذرة والهباءة<sup>(١)</sup> وغير ذلك، فكيف يَحْطُر ببال أحد أن رب العالمين بهذا القدر حتى يحتاج هذا إلى دليل على نفيه، ولا ريب أن كونه واحداً يمنع أن يكون له شبيه، وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] يمنع الكفو، فيمتنع أن يكون من الجواهر المتماثلة، لكن هذه الدلالة إنما تتم إذا كانت الجواهر المنفردة متماثلة في حقائقها<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثالث عشر: قوله: «وإذا ثبت أنه<sup>(٣)</sup> ليس بجسم ولا جوهر<sup>(٤)</sup> وجب أن لا يكون في شيء من الأحياء والجهات»<sup>(٥)</sup>.

نفي الرازي  
للجهة والحيز  
بناء على نفي  
الجمعية  
ينازعه فيه  
أصحابه  
وغيرهم

(١) الهباءة: الهباء في الأصل ما ارتفع من تحت سنابك الخيل، والشيء المُنبَثُّ الذي تراه في ضوء الشمس، والهبة الغيرة ويقال لدقائق الغبار إذا ارتفع: هبا يهبو هبواً.

راجع: (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري: ٤٨/٢. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٢٤١/٥-٢٤٢. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ١٣١/٥.

(٢) بين المؤلف رحمه الله أن الجواهر المنفردة غير متماثلة.

راجع: (مجموع الفتاوى): ٢٤٣/١٧-٢٤٥.

وقد بسط المؤلف الكلام حول هذا الموضوع في مواضع من مؤلفاته منها: (مجموع الفتاوى) ٣١٧-٣١٥/١٧، ٣٢٠-٣٢٤. و(درء تعارض العقل مع النقل) ١٥٢-١٣٤/٤.

(٣) في (أساس التقديس): (أنه تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): (ولا بجوهر).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣١-٣٢.

يقال له: هذا<sup>(١)</sup> مما يُنَازَعُك فيه كثير من أصحابك وغيرهم من متكلمي الصفاتية، ويقولون قد يكون في الجهة ما ليس بجسم، وهذا هو الذي سلمته لهم في أشرف كتبك وهو (نهاية العقول)<sup>(٢)</sup> قال «المسألة الثالثة»<sup>(٣)</sup> في أنه تعالى ليس في الجهة، و<sup>(٤)</sup> قبل الخوض في الاستدلال لابد من البحث عما لا يكون جسمًا هل [يعقل]<sup>(٥)</sup> حصوله في الجهة أم لا؟ فإن لم يعقل حصوله<sup>(٦)</sup> كانت الدلالة على نفى الجسمية كافية في نفى<sup>(٧)</sup> الجهة<sup>(٨)</sup>.

قال<sup>(٩)</sup>: «وزعم من أثبت الجهة ونفى الجسمية أنا نعلم بالضرورة اختصاص الأكوان<sup>(١٠)</sup> بالجهات المخصوصة: مثل

(١) في (ك): (هل هذا).

(٢) (نهاية العقول في دراية الأصول) وهو كتاب يشتمل على مباحث العقيدة، وقد قسم الكتاب إلى عشرين أصلاً كما أنه قسم كل أصل إلى فصول وقسم الفصول إلى مسائل ويوجد للكتاب نسخ خطية في مكتبة أحمد الثالث في استانبول.

(٣) في (نهاية العقول): (الثانية).

(٤) الواو غير موجودة في (نهاية العقول).

(٥) في (ك) و(ط): (هل يمكن بعقل). والتصويب من (نهاية العقول).

(٦) في (نهاية العقول): (ذلك).

(٧) في (نهاية العقول): (كافية في الدلالة على نفى).

(٨) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/ ١٨٠ ب.

(٩) أي الرازي والكلام متصل.

(١٠) الأكوان: أربعة: السكون والحركة والافتراق والاجتماع لأن حصول الجوهر في الحيز إما أن يعتبر بالنسبة إلى جوهر آخر أولاً. الثاني إن كان ذلك الحصول مسبوقاً بحصوله في ذلك الحيز فسكون، وإن كان مسبوقاً بحصوله في حيز =

الكون<sup>(١)</sup> القائم بأعلى الجدار، والكون القائم بأسفله، ولا يضرنا في ذلك ما يقال: الأكوان إنما تحصل في الجهات على طريق التبعية لمحلها؛ لأننا نقول الحصول في الجهة أعم من الحصول في الجهة بالاستقلال أو التبعية، وتسليم الخاص يتضمن تسليم العام فإذا سلمتم اختصاص الأكوان بالجهات على سبيل التبعية فقد سلمتم اختصاص الأكوان بالجهات، ومتى ثبت ذلك ثبت أنه لا يلزم من نفي كون الشيء جسمًا نفي اختصاصه/ بالحيز ٧٤ ب/ك والجهة<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: «وإذا ثبت ذلك وجب علينا بعد الفراغ من نفي

= فحركة وهذا معنى أن الحركة كون الجسم في آئين في مكانين، ومعنى أن السكون كون الجسم في آئين في مكان، وقال أبو هاشم وأتباعه إن الكون في أول الحدود سكون والأول إن كان بحيث يمكن أن يتخلل بينه وبين ذلك الآخر جوهر ثالث فهو الافتراق وإلا فهو الاجتماع.

(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ١٥٤/١. وراجع: (الشامل) للجويني: ص ٤٢٨-٤٢٩.

(١) الكون اسم لما حدث دفعة كانقلاب الماء هواء فإن الصورة الهوائية كانت الماء بالقوة فخرجت منها إلى الفعل دفعة فإذا كان على التدريج فهو الحركة وقبل الكون حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها، وعند أهل التحقيق الكون عبارة عن وجود العالم من حيث هو عالم لا من حيث إنه حق، وإن كان مرادفًا للوجود المطلق العام عند أهل النظر وهو بمعنى المكون عندهم.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ١٩٧-١٩٨. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ١٥٤/٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) (نهاية العقول) للرازي: ق/ ١٨٠ ب.

(٣) أي الرازي والكلام متصل.

الجسمية عن الله<sup>(١)</sup> إقامة الدليل<sup>(٢)</sup> على نفي حصوله في الحيز والجهة<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>، ثم احتج على ذلك بما تكلمنا عليه في موضعه لما ذكرناه.

فهذا الكلام وإن كان لمن قال بالأول أن يقول يلزم من نفي كون الشيء جسمًا أو قائمًا بجسم نفي اختصاصه بالحيز والجهة، لكن المقصود هنا أن كثيرًا من الصفاتية أهل الكلام - كأبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب<sup>(٥)</sup>، وأبي الحسن الأشعري<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من أئمة الصفاتية المتكلمين - من يقول ليس بجسم ولا جوهر، ويقول مع ذلك إنه فوق العرش كما قرروه في كتبهم<sup>(٧)</sup>؛ لكن من هؤلاء من يطلق لفظ الجهة، ومنهم من لا يطلق لفظ الجهة ولفظ الحيز، وهذا قول طوائف من الفقهاء أهل المذاهب الأربعة ومن الصوفية<sup>(٨)</sup> وأهل الحديث وغيرهم،

(١) في (نهاية العقول): (الله تعالى).

(٢) في (نهاية العقول): (الدلالة).

(٣) في (نهاية العقول): (في الجهة والحيز).

(٤) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/ ١٨٠ ب.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ٧.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٣٦.

(٧) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٠-٢٩٩.

(٨) الصوفية: لم يكن لفظ الصوفية مشهوراً في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر به بعد ذلك، فقليل إنه نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله، وهو غلط، فإنه لو كان كذلك لقليل صفي، وقليل نسبة إلى الصفوة من خلق الله وهو غلط، لأنه لو كان كذلك لقليل: صفوي، وقليل نسبة إلى صوفة بن بشير بن أد قبيلة من العرب ينسب إليهم النساك، وهذا وإن كان موافقاً للنسب من جهة اللفظ، فإنه ضعيف =



يجمعون بين نفي الجسم وبين كونه نفسه فوق العرش .

## فصل

فصل في الرد  
على دعوى  
الرازي في أن  
إثبات بعض  
الصفات  
الخبرية  
يوجب حاجة  
الرب إليها

قال الرازي: «لو كان مركبًا من الجوارح والأعضاء لاحتاج في الإبصار إلى العين، وفي الفعل إلى اليد، وفي المشي إلى الرجل وذلك ينافي كونه صمدًا مطلقًا»<sup>(١)</sup>.

قلت: هذه الحجة كان يمكن أن يذكرها في اسم الله كما ذكرها في الاسم الصمد، إذ مضمونها الاحتجاج بما في أسمائه من الدلالة على الغنى على عدم هذه الصفات، لكن لما كانت من جنس الحجة التي قبلها لم يذكرها إلا في الاسم (الصمد) لظهور دلالة على الغنى. وقد قدمنا أن لفظ (الجوارح

= أيضًا لأن هؤلاء غير مشهورين، ولا معروفين عند النساك، ولأنه لو نسب النساك إلى هؤلاء لكان هذا النسب في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أولى. ورجح ابن تيمية أنه نسبة إلى لبس الصوف، وذكر أن طريقتهم ليست مقيدة بلباس الصوف، ولا هم أوجبوا ذلك، ولا علقوا الأمر به، لكن أضيفوا إليه لكونه ظاهر الحال، وأن أول ظهور للتصوف بمعنى المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك كان من البصرة، وأن فيهم السابق والمقتصد والظالم لنفسه، كما انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة.

راجع: (مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ١١/٥-٢٠، ١٠/٨٢-٨٣، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٧-٣٧٠، ٢/٢٩٩. و(الاستقامة) لابن تيمية: ١/٨١ وما بعدها. و(تلبيس إبليس) لابن الجوزي: ص ١٦١. و(الرسالة القشيرية) لأبي القاسم عبد الكريم ابن هوازن بن عبد الملك: ٢/٥٥٠-٥٥١.

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٣.

والأعضاء) مما لا يقولها الصفاتية، فمضمون حجته أنه لو كان الله خلق آدم بيديه، وكتب التوراة بيده، وخلق عَدْنًا بيده: لكان الله محتاجًا في الفعل إلى يد، وذلك ينافي كونه صمدًا. وهذا قد ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة المتفق على صحتها المتلقاة بالقبول.

والكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن ثبوت ما أثبتته الدليل من هذه الصفات لم يوجب حاجة الرب إليها؛ فإن الله سبحانه قادر أن يخلق ما يخلقه بيديه، وقادر أن يخلق ما يخلقه بغير يديه؛ وقد وردت الأثارة<sup>(١)</sup> من العلم بأنه خلق بعض الأشياء بيديه، وخلق بعض الأشياء بغير يديه. قال عثمان بن سعيد الدارمي: ثنا عبدالله بن صالح<sup>(٢)</sup>،

نقض دعوى  
الرازي من  
وجوه  
إثبات ما أثبتته  
الدليل من  
هذه الصفات  
لا يوجب  
حاجة الرب  
إليها

(١) الأثارة: بقية من علم. وقال الزجاج: علامة. وأصل الكلمة من الأثر وهي الرواية وفي الكتاب العزيز ﴿أَوْ أَتُكْرَمُونَ عَلِيمٌ﴾ (الأحقاف: ٤).  
راجع: (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٨٢/١٦. و(المفردات) للراغب الأصبهاني: ص ٩. و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (أثر). و(الصحاح) للجوهري: مادة (أثر). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (أثر).

(٢) عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري (٢٢٢-٢٠٠ هـ) كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابته وكانت فيه غفلة، قال الإمام أحمد كان أول أمره متمسكًا ثم أفسد بأخرة. روى عن معاوية ابن صالح والليث بن يعبد وموسى بن علي وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٨٦/٥-٨٧. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٦٩٣/٢-٦٩٤. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤٤٥/٢-٤٤٦. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٢٣/١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢٥٦/٢-٢٦١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٠١.

حدثني ليث<sup>(١)</sup>، حدثني هشام بن سعد<sup>(٢)</sup>، عن زيد بن أسلم<sup>(٣)</sup>،

(١) (حدثني ليث) ساقطة من (ط). والليث هو:

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، أبو الحارث (٩٤-١٧٥هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً. أصله من خراسان، ومولده في قلقشندة، ووفاته في القاهرة، وكان من الكرماء الأجواد قال الإمام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به.

وقال ابن تغري بردي: كان كبير الديار المصرية ورئيسها وأمير من بها في عصره، بحيث أن القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته. ولابن حجر العسقلاني (كتاب الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية) في سيرته.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٧٩/٧-١٨٠. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٥٢/٢-١١٥٥. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٢٤/١-٢٢٦. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ١٢٩/٤-١٣٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٣٨/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٢٣.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط): (هشام بن سعيد). وهو:

هشام بن سعد المدني، أبو عباد ويقال أبو سعد (١٠٠-١٦٠هـ) صدوق، له أوهام ورمي بالتشيع، قال أبو داود: هو أثبت الناس في زيد بن أسلم. روى عنه سفيان الثوري والليث بن سعد وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٦١/٩-٦٢. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٩٨/٤-٢٩٩. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٤٤٠/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣١٨/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٠٩.

(٣) زيد بن أسلم العمري المدني، مولى عمر، أبو عبد الله أو أبو أسامة (١٣٦-١٠٠هـ) فقيه مفسر ثقة كثير الحديث، وكان يرسل. استقدمه الوليد بن يزيد في جماعة من فقهاء المدينة إلى دمشق مستفتياً في أمر. وكان له حلقة في المسجد النبوي، روى عن عطاء وغيره وله كتاب في (التفسير) رواه عنه ولده عبد الرحمن.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٥٥٥/٣. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٣٢/١. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٤٤٨/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٧٢/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٢٦-١٢٧.

عن عطاء بن يسار<sup>(١)</sup> أن عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٢)</sup> قال: (لقد قالت الملائكة: يا ربنا منا الملائكة المقربون، ومنا حملة العرش، ومنا الكرام الكاتبون، ونحن نسبح الله<sup>(٣)</sup> الليل والنهار [و]<sup>(٤)</sup> لا نسأم ولا نفتر، خلقت بني آدم فجعلت لهم الدنيا

(١) عطاء بن يسار الهلالي، مولى ميمونة، أبو محمد (١٠٣-٥٠٠هـ) الإمام الرباني الفقيه الواعظ العابد، كان ثقة جليلاً من أوعية العلم، حدث عن أبي أيوب وزيد وعائشة وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه زيد بن أسلم وعمرو بن دينار وهلال بن علي وخلق. قال أبو حازم: ما رأيت رجلاً كان ألزم لمسجد رسول الله ﷺ من عطاء بن يسار.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٣٨/٦. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٩٠/١-٩١. (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٤٨-٤٤٩. (وتهذيب الكمال) للمزي: ٩٣٨/٢. (وتقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٣/٢. (والخلاصة) للخزرجي: ص ٢٦٧.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما). وهو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيد - بالتصغير - ابن سعد بن سهم السهمي، أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن (٧ق هـ - ٦٥هـ) صحابي من أهل مكة. كان يكتب في الجاهلية ويحسن السريانية، أسلم قبل أبيه، واستأذن رسول الله ﷺ أن يكتب ما يسمع منه فأذن له. وكان كثير العبادة حتى قال له رسول الله ﷺ: (إن لجسدك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لعينيك عليك حقاً). وشهد الحروب والغزوات وحمل راية أبيه يوم يرموك، وكان يضرب بسيفين. راجع (الاستيعاب)، لابن عبد البر: ٣٣٩-٣٣٨/٢. (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٦٦٠-٦٥٥/١. (أسد الغابة) لابن الأثير: ٢٣٣-٢٣٥/٣. (والإصابة) لابن حجر: ٣٤٤-٣٤٣/٢. (وتقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٣٦/١.

(٣) (الله) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) في إثبات الزيادة.

(٤) (الواو ساقطة من ك). (والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط)).

وجعلتهم يأكلون ويشربون [ويستريحون]<sup>(١)</sup>، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة، فقال: لن أفعل، ثم عادوا فاجتهدوا المسألة<sup>(٢)</sup>، فقال: لن أفعل، ثم عادوا فاجتهدوا المسألة بمثل ذلك، فقال: لن أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ك) و (ط) : (ويتزوجون). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (ك) : (فاجتهدوا المسألة فقالوا مثل ذلك).

(٣) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) : ص ٣٤.

جاء هذا الخبر من طرق أخرى ضعيفة، بل إن بعضها في غاية الضعف. ومن ذلك ما رواه الطبراني في الكبير والأوسط ونقله الهيثمي في المجمع ٨٢/١ وقال رواه الطبراني في الكبير الأوسط وفيه إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك. وفي إسناد الأوسطي طلحة بن زيد وهو كذاب أيضاً.

وذكره ابن كثير في تفسيره ٥١/٣، عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْحِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ طِينِ الْيُسْبَىٰ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٧) [الإسراء: ٧٠] ورواه مختصراً عن طريق عبدالرزاق مرسلاً والطبراني وابن عساكر.

وذكره شارح الطحاوية ص ٢٥١. وقال: أخرجه الطبراني. وأخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل عن عروة بن رويم.

وقد ذكر ابن كثير في (البداية والنهاية): ٥٤-٥٥/١ فقال: (فصل وقد اختلف الناس في تفضيل الملائكة على البشر على أقوال - وذكر الخلاف - ثم قال: وأحسن ما يستدل به في هذه المسألة ما رواه عثمان بن سعيد الدارمي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، وهو أصح. وذكر الحديث.

وقد ذكر أحمد شاكر في تخريجه على (شرح الطحاوي) ص ٢٥٢ معقباً على الشارح في إعلاله فقال: (ولكن الحديث رواه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب (الرد على المريسي): ص ٣٤ بإسناد صحيح مطولاً - وذكر إسناد الدارمي - ثم قال: وهذا إسناد لا مغمز فيه، وقد أشار إليه الحافظ ابن كثير في التاريخ: ٥٥/١، مختصراً، من رواية عثمان بن سعيد، وأشار إلى صحته.

وذكره الذهبي في (كتاب العلو): ص ٤٧ وعلق على رواية عثمان بن سعيد الدارمي بعد أن ذكره بإسناده: إسناده صالح.

وقد روى نحو هذا عبدالله بن أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> في (كتاب السنة)<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنه<sup>(٣)</sup> مرسلًا.

(١) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أبو عبد الرحمن (٢١٣-٢٩٠هـ) الإمام الحافظ الحجة محدث العراق ولد إمام العلماء أبي عبدالله الشيباني البغدادي، سمع من أبيه فأكثر حتى قال أحمد بن المنادي في تاريخه: لم يكن أحد أروى في الدنيا عن أبيه من عبدالله بن أحمد. له كتاب الزوائد على كتاب الزهد لأبيه، وكتاب (السنة) راجع (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١/١٨٠-١٨٨. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/٦٦٥-٦٦٦ و(المنهج الأحمد) للعلمي: ١/٢٠٦-٢٠٩. و(مختصر طبقات الحنابلة): لابن شطي: ص ٢٣-٢٤.

(٢) (كتاب السنة) وقد يطلق عليه (الرد على الجهمية) لأن الكتاب ألف للرد على الجهمية، وهذا الكتاب من أمهات المصادر العقدية، نهج المؤلف طريقة المحدثين وقد حقق الكتاب محمد السعيد زغلول، كما قام بتحقيقه محمد بن سعيد القحطاني.

(٣) روى عبدالله بن أحمد في (كتاب السنة) ح (١٠٦٥)، ٢/٤٦٩. قال حدثنا الهيثم ابن خارجة ناعثمان بن علاق - وهو عثمان بن محصن بن علاق - قال: سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري عن النبي ﷺ (أن الملائكة قالوا: ربنا خلقتنا وخلقنا ابن آدم فجعلتهم يأكلون الطعام ويشربون الشراب، ويلبسون الثياب ويأتون النساء، ويركبون الدواب، وينامون ويستريحون، ولم تجعل لنا من ذلك شيئًا، فاجعل لهم الدنيا واجعل لنا الآخرة، فقال الله - عز وجل - : لا، فأعادوا القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي، ونفخت فيه من روحي كمن قلت له: كن فكان).

وقد ضعف هذا الحديث شارح الطحاوية: ص ٢٥٢. وعلق أحمد شاكر على كلام شارح الطحاوية في تضعيفه. للحديث الذي رواه عبدالله بن أحمد ص ٢٥٢. بعد أن ذكر سند الحديث قال: فهذا إسناده ظاهر الصحة أيضًا، وإن لم أستطع أن أجزم بذلك، لأن عروة بن رويم لم يصرح فيه بأن الأنصاري الذي حدثه به صحابي، فجهالة الصحابي لا تضر. وهو يروي عن أنس بن مالك الأنصاري، فإن يكن هو يكن الإسناد صحيحًا وهذا محتمل جدًا وإن كنت لا أقطع به. فإن الحديث ذكره ابن كثير في التفسير ٥/٢٠٦-٢٠٧. نقلًا عن =

و<sup>(١)</sup> قال الدارمي: «حدثنا موسى بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، حدثنا عبد الواحد بن زياد<sup>(٣)</sup>، حدثنا عبيد بن

ابن عساكر، بإسناده إلى عثمان بن علاق، سمعت عروة بن رويم اللخمي، حدثني أنس بن مالك، عن النبي ﷺ . . . فهذا قد يرجح أن الأنصاري في رواية عبدالله بن أحمد: هو أنس بن مالك الأنصاري ولكن إسناده ابن عساكر لم يتبين لي صحته من ضعفه.

قال الألباني في (شرح الطحاوية) بتخريج الألباني: ص ٣٤٤-٣٤٥: حديث عبدالله بن أحمد بسنده عن الأنصاري فلا شك في عدالة رواته باستثناء الأنصاري، وإنما البحث في كون الأنصاري إنما هو أنس بن مالك رضي الله عنه، لأنه إن كان هو فالحديث متصل الإسناد، صحيح كما قال الشيخ أحمد، لكن استثناسه على ذلك برواية ابن عساكر التي نقلها عن تفسير ابن كثير مما لا يصلح له، لأن ابن عساكر أورده من طريق محمد بن أيوب بن الحسن الصيدلاني وفي ترجمته ساق الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: وقد جاء الصحابي مصرحاً به في رواية البيهقي وهو جابر بن عبدالله (الأسماء والصفات). ص ٣١٦-٣١٧، وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة عروة بن رويم صدوق يرسل كثيراً، روى عن الأنصاري قيل إنه جابر بن عبدالله، وروى أيضاً عن جابر بن عبدالله.

راجع: (تهذيب التهذيب): ١٧٩/٧-١٨٠. و(تقريب التهذيب): ١٩/٢.

(١) الواسطة من (ط).

(٢) موسى بن إسماعيل المُنْقَرِي، أبو سلمة التبوذكي (٢٢٣-٠٠٠هـ) ثقة ثبت، مشهور بكنيته. ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلم الناس فيه، وسمي بتبوذكي لأنه اشترى بتبوذك داراً فنسب إليه.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٣٦/٨. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٠٠/٤. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٣٨٢-١٣٨٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٨٠/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٨٩.

(٣) عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، أبو بشر (١٧٦-٠٠٠هـ) ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال. سئل يحيى بن معين من أثبت أصحاب =

مهران<sup>(١)</sup> وهو المكتب<sup>(٢)</sup>، حدثنا مجاهد<sup>(٣)</sup>، قال عبد الله بن عمر<sup>(٤)</sup>: (خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وعدن، وآدم. ثم قال: لسائر الخلق كن فكان)<sup>(٥)</sup>.

= الأعمش؟ فقال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير وبعده عبد الواحد بن زياد.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٠٠/٦. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٦٧٢/٢. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٨٦٥/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٥٢٦/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٤٧.

(١) عبيد بن مهران المكتب الكوفي. ثقة سمع أبا الطفيل وسعيد بن جبير ومجاهد وإبراهيم النخعي وروى عنه سفيان الثوري وشريك وعبد الواحد بن زياد. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢/٦. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٣/٣. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٨٩٦/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٥٤٥/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٥٥.

(٢) في (ط): (الكاتب) وهو خطأ.

(٣) مجاهد بن جبر المكي، مولى بني مخزوم، أبو الحجاج (٢١-١٠٤هـ) الإمام الحافظ التابعي، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله، فيم نزلت وكيف كانت، وروى عن أبي هريرة وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وغيرهم. وحدث عنه طاوس وعطاء، وعمر بن دينار وخلق كثير. تنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة. وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها.

راجع: (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٢٠٨-٢١١. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٤٩-٤٥٧. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٣٠٥/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٢٩/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٦٩.

(٤) في (رد الدارمي على المريسي): (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما). وقد تقدمت ترجمته في ص ١٤٠.

(٥) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٣٥. وروى الطبري في تفسيره (جامع البيان) ١١٩/٢٣. في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمُ مَا مَنَعَكَ اَنْ =



وقال: «حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة<sup>(١)</sup> عن

سَجَدَ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ اسْتَكَرَّتْ ﴿[ص: ٧٥] قال حدثنا ابن المثنى قال ثنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبة قال أخبرني عبيد المكتب قال سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن عمر قال خلق الله أربعة بيده العرش وعدن والقلم وآدم).

وروى أبو الحسن هبة الله بن الحسن اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) سياق ما دل من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ (٧٣٠). ٤٢٩/٣. قال: أخبرنا الحسين أخبرنا أحمد قال ثنا إسماعيل قال ثنا مسدد قال نا عبد الواحد - يعني ابن زياد - قال ثنا عبيد بن مهران قال ثنا مجاهد قال عبدالله: .. وذكر الحديث.

وروى البيهقي في (الأسماء والصفات) باب ما جاء في إثبات صفة الدين، ص ٣١٨-٣١٩. قال أخبرنا محمد بن عبدالله الحافظ ثنا أبو بكر بن إسحاق أنا محمد بن ربح السماك ثنا يزيد بن هارون أنا سفيان بن سعيد عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ... وذكر الحديث.

وأخرج أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو الشيخ في (كتاب العظمة) مخطوط، اللوحة (٣٦) قال حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا العلا بن سالم حدثنا إسحاق الأزرق عن سفيان عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما وذكر الحديث.

وذكر الذهبي في (كتاب العلو): ص ٤٨. الحديث عن طريق عبد الواحد بن زياد بهذا الإسناد موقوفًا على ابن عمر رضي الله عنه. وقال: إسناده جيد.

وقال الألباني في (مختصر العلو للعلي الغفاري) ص ١٠٥: أخرجه الدارمي ص ٣٥، وأبو الشيخ في العظمة/ ٢/٣٥، ٢/٢٠٩، واللالكائي (١/٩٧) بسند صحيح على شرط مسلم.

(١) وضّاح - بتشديد المعجمة ثم مهملة - ابن خالد الشكري الواسطي أبو عوانة (١٧٦-١٠٠٠هـ) من حفاظ الحديث الثقات من سبي جرجان كان مع سعة علمه شبه أُمي يقرأ ويستعين بمن يكتب له، مات بالبصرة.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤٦٤. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٣/٤٩٠-٤٩٥. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٢٣٦-٢٣٧. =

عطاء بن السائب<sup>(١)</sup>، عن ميسرة<sup>(٢)</sup>، قال: (إن الله لم يمس شيئاً من خلقه غير ثلاث: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده)<sup>(٣)</sup>.

= (وتقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٣١/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٣٠.

(١) عطاء بن السائب الثقفي، أبو السائب وقيل أبو يزيد وأبو محمد (١٠٠٠-١٣٦هـ) الإمام الحافظ محدث الكوفة، كان من كبار العلماء، لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره. حدث عن عبدالرحمن بن أبي ليلى وأبي وائل ومجاهد وخلق كثير، قال يحيى بن معين: اختلط عطاء فما سمع منه قديماً فهو صحيح، وقد سمع منه أبو عوانة، في الصحة وفي الاختلاط جميعاً، لا يحتاج بحديثه. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٣٢-٣٣٤/٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١١٠-١١٤/٦. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٩٣٤-٩٣٥/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٢/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٦٦.

(٢) ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي، قال ابن حجر: مقبول من الثالثة. روى عن علي وشهد معه قتل الخوارج بالنهروان وسويد بن غفلة، روى عنه سلمة بن كهيل وعطاء بن السائب وهلال بن خباب. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٥٢/٨. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٣٩٦/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٩١/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٩٤.

(٣) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٣٥. وروى عبدالله بن أحمد في (كتاب السنة)، ح (٥٧٣)، ٢٩٦/١، عن عكرمة قال: (إن الله عز وجل لم يمس بيده شيئاً إلا ثلاثاً: خلق آدم بيده، وغرس الجنة بيده، وكتب التوراة بيده).

وقال الدكتور محمد سعيد القحطاني محقق (كتاب السنة) قال هذا الحديث إسناده ضعيف لأن في سنده إبراهيم بن الحكم وهو ضعيف يصل المراسيل (التقريب) ٣٤/١ والحكم بن أبان صدوق عابد له أوهام التقريب ١٩٠/١ (السنة) ٢٩٦-٢٩٧.

وأخرج الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري في (الشرعية) ص ٣٠٣. =

وقال: «حدثنا محمد بن المنهال<sup>(١)</sup>، حدثنا يزيد بن

فقال: حدثنا جعفر الصندلي قال: حدثنا زهير بن محمد المروزي. قال: حدثنا يعلى - يعني ابن عبيد - قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر قال: (أخبرت أن ربكم عز وجل لم يمس إلا ثلاثة أشياء: غرس الجنة بيده، وجعل ترابها الورس والزعفران، وجبالها المسك، وخلق آدم عليه السلام، وكتب التوراة لموسى عليه السلام).

وروى البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٣١٨ عن عبدالله بن الحارث عن أبيه رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (إن الله عز وجل خلق ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده) وقال البيهقي: هذا مرسل. وقال الألباني في (مختصر العلو) ص ١٣٠ أخرجه الآجري في (الشرعية) ص ٣٠٣ «وإسناده صحيح وقال أيضاً: وقد أخرجه عبدالله في (السنة) ص ٦٨ بنحوه لكن ليس فيه المس، وغرس الجنة، وصححه المؤلف أيضاً في الأربعين (ق ١٧٩/٢) ورواه بتمامه عن عكرمة وسنده ضعيف، وعن خالد بن معدان نحوه، وأخرجه الدارمي ص ٣٥. عن ميسرة قال: فذكره ورجاله ثقات، وعن أنس عن كعب قال فذكره وسنده صحيح وأخرجه الآجري أيضاً. قلت: هذا الأثر ضعيف لأن أبا عوانة ممن روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط وبعده وفيه ميسرة وهو مقبول.

أما حكم الشيخ الألباني على رواية الآجري بأنها صحيحة، فالحكم غير صحيح بل هو منقطع حيث قال حكيم بن جابر أخبرت، ولم يسم المخبر، وقوله: في رواية عبدالله بن أحمد ليس فيه ذكر المس وغرس الجنة غير صحيح فإن فيه ذكر المس وغرس الجنة.

(١) محمد بن المنهال الضرير البصري التميمي، أبو عبدالله، أو أبو جعفر (٢٣١-١٠٠هـ) ثقة حافظ، روى عن يزيد بن زريع، وعنه عثمان بن سعيد الدارمي.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٩٢/٨. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٢٧/٣. و(تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤١٤. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢١٠/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٦٠.

زُرَّيع<sup>(١)</sup>، حدثنا سعيد بن أبي عروبة<sup>(٢)</sup>، عن قتادة<sup>(٣)</sup>، عن أنس<sup>(٤)</sup>،

(١) يزيد بن زُرَّيع البصري، أبو معاوية (١٨٢-١٠٠ هـ) ثقة، ثبت، حافظ، روى عن سليمان التيمي وحמיד الطويل وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم وعنه ابن المبارك وابن مهدي ومحمد بن المنهال، قال أبو عوانة صحبت يزيد بن زريع أربعين سنة يزدداد في كل يوم خيراً

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٦٣/٩-٢٦٤. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٥٣٢/٣-١٥٣٣. و(تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤٧٨. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٦٤/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٣١.

(٢) سعيد بن أبي عروبة مهران الشكري مولا هم البصري، أبو النضر (١٥٦-١٠٠ هـ) الحافظ الثقة، إمام أهل البصرة في زمانه، له تصانيف لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٧٨-١٧٧/١. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٣٨٧/١. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٤٩٩/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٠٢/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٤١.

(٣) قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري أبو الخطاب (١١٨-٦١ هـ) ثقة ثبت مفسر حافظ ضرير أكمه، حدث عن عبدالله بن سرجس وأنس بن مالك وسعيد ابن المسيب وأمم سواهم، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. قال الذهبي: وكان قتادة معروفاً بالتدليس.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٣٣/٧-١٣٥. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٢٣/١. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٢١/٢-١١٢٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٢٣/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣١٥.

(٤) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري النجاري الخزرجي أبو ثمامة أو أبو حمزة (١٠٠ هـ - ٩٣ هـ) خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه، وخرج معه إلى بدر وهو غلام يخدمه، ثم شهد الفتوح، ثم قطن البصرة، وكان آخر الصحابة موتاً بها، وقد جاوز المائة.

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٤٤-٤٥/١. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: =

عن كعب<sup>(١)</sup>، قال: (لم يخلق الله بيده غير ثلاث: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده، ثم قال لها تكلمي، قالت: قد أفلح المؤمنون)<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

= ٧١٠-٧١٤. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ١/١٢٧-١٢٩. و(الإصابة) لابن حجر: ١/٨٤-٨٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٨٤.

(١) كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري، أبو إسحاق المعروف بكعب الأخبار (٣٢٠هـ-٣٢٠هـ) تابعي مخضرم ثقة من أوعية العلم، كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، أسلم في عهد أبي بكر، وقدم المدينة في زمن أمير المؤمنين عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، وأخذ هو عن الصحابة الكتاب والسنة، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه.  
راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٧/١٦١. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٥٢. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٣/١١٤٧-١١٤٨. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/١٣٥. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٢١.

(٢) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٣٥.  
وأخرجه الآجري في (الشریعة) ص ٣٠٣-٣٠٤. قال: حدثنا جعفر بن محمد الصندلي قال: حدثنا زهير بن محمد المروزي. قال: حدثنا محمد بن المنهال الضرير بهذا السند عن كعب الأخبار قال: (إن الله عز وجل لم يمس بيده إلا ثلاثة: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الجنة بيده، ثم قال تكلمي: فقالت: قد أفلح المؤمنون).

وأخرج آخره الحاكم في المستدرک، التفسير/ سورة المؤمنون: ٢/٣٩٢. قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا علي بن عاصم أنبأ حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي فقال: قلت بل ضعيف.  
وروى البيهقي أيضاً في (الأسماء والصفات) باب ما جاء في إثبات اليدين ص ٣١٨. عن الحاكم بمثل ما ذكرنا.

قلت: هذا الأثر ضعيف، لأن في سنده أبا عروبة وقتادة وهما مدلسان وقد عنعنا لكن معناه صحيح لأن نصوص الكتاب والسنة دلت عليه.

(٣) (رد الدارمي على المريسي) ص ٣٥.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة: أن موسى يقال له: (أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك الألواح بيده)<sup>(١)</sup> وفي لفظ (وكتب لك التوراة بيده) وثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: (وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده)<sup>(٢)</sup>.

وأما الفعل باليد غير الخلق فقد ثبت بالكتاب والسنة قبضته<sup>(٣)</sup> الأرض والسموات، وقد تواترت بذلك الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما كقوله: (يَطْوِي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون، ثم يَطْوِي الأرض بيده الأخرى)<sup>(٤)</sup> وفي رواية مسلم (بشماله، ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون،

(١) تقدم تخريج حديث الشفاعة في ص ٦٦.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الإيمان/ ٨٤، ح (٣١٢)، ١٧٦/١، بلفظ: (أولئك الذين أردت غرست كرامتهم بيدي، وختمت عليها، فلم تر عين، ولم تسمع أذن، ولم يخطر على قلب بشر).

(٣) في (ط): (قبضه).

(٤) رواه البخاري في صحيحه: الرقاق/ ٤٤، ١٩٤/٧، والتوحيد/ ٦، ١٦٦/٨ بلفظ (يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض)، ومسلم بنحوه في صحيحه: المنافقين/ صفة القيامة والجنة والنار، ح (٢٤)، وح (٢٥)، ح (٢٦)، ٢١٤٨-٢١٤٩.

ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: المقدمة/ ١٣، ح (١٩٢)، ٦٩-٦٨/١، وأحمد في مسنده: ٣٧٤/٢، والدارمي في سننه: الرقاق/ ٨٠، ح (٢٨٠٢) ٢/٢٣٣.

أين المتكبرون<sup>(١)</sup>، وقوله: (تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة [يَتَكَفَّوْهَا]<sup>(٢)</sup> الجبارُ بيده كما يَتَكَفَّأُ<sup>(٣)</sup> أحدكم خُبْزَتَهُ في السفر [نُزْلاً]<sup>(٤)</sup> لأهل الجنة)<sup>(٥)</sup>.

وهذا<sup>(٦)</sup> كما أنه سبحانه وتعالى قد كتب في اللوح المحفوظ وفي غيره ما كتبه من مقادير الخلائق، و\* قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ

(١) رواه مسلم في صحيحه: المنافقين/ صفة القيامة والجنة والنار، ح(٢٤)، ٢١٤٨/٤. بلفظ: (يطوي الله عز وجل السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون).

(٢) في (ك): (يتكفأها) والتصويب من صحيح البخاري و(ط). ويتكفؤها: أي يميلها ويقلمها، ويريد الخبزة التي يصنعها المسافر ويضعها في الملة، فإنها لا تُبسط كالرقاقة، وإنما تقلب على الأيدي حتى تستوي. تراجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١٨٣/٤. و(مشارك الأنوار) للقاضي عياض: ٣٤٤/١. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٣١١-٣١٠/٤٠. (٣) في (ط): (يتكفؤ).

(٤) ساقطة من (ك) والتصويب من صحيح البخاري وصحيح مسلم. (٥) رواه البخاري في صحيحه: الرقاق/ ٤٤، ١٩٤/٧ بلفظ: (تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلاً لأهل الجنة) ومسلم في صحيحه: المنافقين/ ٣، ح(٣٠)، ٢١٥١/٤. بلفظ: (تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يكفؤها الجبار بيده كما يكفؤ أحدكم خبزته في السفر نزلاً لأهل الجنة).

ورواه بلفظه البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٣٢٠.

(٦) الإشارة تعود إلى الفعل باليد غير الخلق.

يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ ﴿١﴾ [الحج: ٧٠]. وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٣﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣] ثم لم تدل كتابته لذلك على أنه محتاج إلى الكتاب والكتاب خوف النسيان والغلط، مع أن الكتاب أمر [منفصل] <sup>(٢)</sup> عنه، فَخَلَقَهُ مَا يَخْلُقُهُ بِيَدَيْهِ أُولَى أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى حاجته إلى ذلك.

إن خلق بعض المخلوقات بالأسباب لا يوجب حاجة الرب إليها فكيف يكون ما خلقه بيده موجبا لحاجته لغيره

الوجه الثاني: أن يقال <sup>(٣)</sup>: إنه سبحانه الغني الصمد القادر، وقد خلق ما خلقه من أمر السموات والأرض والدنيا والآخرة بالأسباب التي خلقها، وجعل بعض المخلوقات سببا لبعض، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾ [ق: ٩] وقال تعالى: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ١١] وقال تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٢) في (ك): (تفصل). والتصويب من (ط).

(٣) في (ط): (يقال له).



فإذا كان خلقه بعض المخلوقات ببعض لا يوجب حاجته إلى مخلوقاته، ولا ينافي كونه صمدًا غنيًا عن غيره. فكيف يكون خلقه لآدم بيده وقبضه الأرض والسموات بيده موجبًا لحاجته إلى غيره؟! ومن المعلوم أن فعل الفاعل بيده أبعد عن الحاجة إلى الغير من فعله بمصنوعاته.

الوجه الثالث: أن هذه الحجة من جنس حجة الجهمية المحضة على نفي الصفات؛ فإن قولهم: لو كان له علم وقدرة وحياة وكلام لكان محتاجًا في أن يعلم ويقدر ويتكلم إلى علم وقدرة وكلام بمنزلة قول هذا القائل لو كان له يد لكان محتاجًا في الفعل إلى اليد وذلك ينافي كونه صمدًا، فما كان جوابه لأولئك كان جوابًا له عن هؤلاء، لا سيما أن هذا أوكد لأنه قد تقدم أنه قادر على الخلق والفعل بيده وبغير يده، ولا يجوز أن يقال إنه عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، فإن كان ثبوت الصفات موجبًا حاجته إليها فالحاجة في هذه أقوى؛ وإن لم تكن موجبة حاجته إليها بطلت الحجة.

الوجه الرابع: أن الغني الصمد هو غني عن مخلوقاته ومصنوعاته لا يصح أن يقال هو غني عن نفسه وذاته كما تقدم، وصفاته تعالى ليست خارجة عن ذاته، فوجود الصفات والفعل بها كوجود الذات والفعل بها<sup>(١)</sup>، وقد تقدم الكلام على ما في

(١) في (ك): بعد كلمة (بها) كلمة غير مفهومة والمعنى يتم بدونها.

هذا من الألفاظ المجملة مثل «الافتقار»<sup>(١)</sup> و«الجزء» وغير ذلك،  
وبينا أن ذلك مثل قول القائل: واجب الوجود بنفسه، وهو  
موجود بنفسه، وبنفسه فعل، ونحو ذلك من العبارات.

الوجه الخامس: أن المخلوق إذا صح تسميته بأنه غني وأنه  
صمد مع ما له من الصفات ولا ينافي ذلك إطلاق هذا الاسم،  
كيف يصح أن يقال إن تسمية الخالق بهذه الأسماء ينافي هذه  
الصفات؟!.

إذا صح  
تسمية  
المخلوق بأنه  
صمد فتسمية  
الخالق بذلك  
لا ينافي  
الصفات من  
باب أولى

\* \* \*

(١) الافتقار: قال المؤلف رحمه الله في (شرح العقيدة الأصبهانية) ص ٢٠-٢١: (فإذا  
قيل واجب الوجود لا يفتقر إلى غيره، قيل لا يفتقر إلى غير يجوز مفارقه له أم  
هو لازم لوجوده (فالأول) حق وأما (الثاني) فممنوع ونبين ذلك (بالوجه الرابع)  
وهو أن يقال استعمال لفظ الافتقار في مثل هذا ليس هو المعروف في اللغة  
والعقل، فإن هذا هو تلازم بمعنى أنه لا يوجد المركب إلا بوجود جزء،  
أو لا يوجد أحد الجزئين إلا بوجود الآخر، أو لا يوجد الجزء إلا بوجود الكل،  
أو لا توجد الصفة إلا بوجود الموصوف، أو لا يوجد الموصوف إلا بوجود  
الصفة. ومعلوم أن الشيئين المتلازمين في الوجود لا يجب أن يكون أحدهما  
مفتقراً إلى الآخر بل إن كانا ممكنين جاز أن يكونا معلولي علة واحدة أوجبتهما  
من غير أن يفتقر أحدهما إلى الآخر وأما الأمور المتلازمة كالأبوة والبنوة لا يجب  
أن يكون أحدهما مفتقراً إلى الآخر، فإن افتقار الشيء إلى غيره إنما يكون إذا كان  
ذاك الغير مؤثراً في وجوده كتأثير العلة، فأما المتلازمان اللذان يكون وجود  
أحدهما مستلزماً لوجود الآخر معه فإنه وإن قيل إن وجوده شرط لوجوده لكن  
لا يلزم أن يكون مفتقراً إليه بحيث يكون علة له، وإذا كان المراد بالافتقار هنا  
التلازم فذلك لا ينافي وجوب الوجود).

## فصل (١)

قال الشيخ رحمه الله: للناس في أن الله فوق العرش والعالم قولان مشهوران لعامة الطوائف من المتكلمين وأهل الحديث والصوفية والفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهما:

فصل في  
القولين  
المشهورين  
للناس في أن  
الله فوق  
العرش  
والعالم وبيان  
أصحبهما

أحدهما: أنه مجرد نسبة وإضافة بين المخلوقات والخالق، وبين العرش والرب، تجددت بخلقه للعرش، من غير أن يكون هو في نفسه تحرك أو تصرف بنفسه شيئاً. وهذا قول من يقول: يمتنع حلول الحوادث بذاته، وتمتنع الحركة عليه.

والقول الثاني: وهو المشهور عن السلف وأئمة الحديث وكثير من أهل الكلام والفقهاء والصوفية من الطوائف الأربعة وغيرهم أنه استوى عليه بعد خلق السموات والأرض، كما دل عليه القرآن، فيكون قد استوى عليه بعد أن لم يكن مستوياً عليه،

---

(١) يرد المؤلف رحمه الله في هذا الفصل والذي يليه علي الرازي في تقرير الدلائل السمعية على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الجسمية والحيز والجهة، الحجة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مَبْنِيَّةٌ﴾ (الحاقة: ١٧) ولو كان الخالق في العرش، لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش فيلزم احتياج الخالق إلى المخلوق، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ (غافر: ٧) .  
(أساس التقديس) للرازي: ص ٤٤ .

وكذلك استواؤه إلى السماء، ومجيئه، وإتيانه؛ كما وردت بذلك النصوص المتواترة الصحيحة. وعلى هذا التقدير فليس في ذلك انقلاب لذاته؛ بل قد ذكر أنه ليس في الأدلة العقلية ما يحيل ذلك.

## فصل (١)

١١٨/أ

للناس في [حملة] <sup>(٢)</sup> العرش قولان:

أحدهما: أن حملة العرش يحملون العرش ولا يحملون من فوقه.

فصل في الرد على دعوى الرازي في أنه لو كان في العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش

والثاني: أنهم يحملون العرش ومن فوقه <sup>(٣)</sup> كما تقدم حكاية القولين <sup>(٤)</sup>، فيذكر ما يقوله الفريقان في جواب هذه الحجة؛

(١) يرد المؤلف رحمه الله في هذا الفصل على الرازي، في تقرير الدلائل السمعية على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الجسميّة والحيز والجهة، الحجة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ (الحاقة: ١٧) ولو كان الخالق في العرش، لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش فيلزم احتياج الخالق إلى المخلوق. ويقرب منه: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ (غافر: ٧).

(٢) في (ك): (حمل). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١-٢١٢.

وممن يقول هذا الرأي الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٥-٨٦.

والقاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط: ص ٢٦١-٢٦٢.

(٤) راجع: الفصل السابق ص ٢٣٧.

فإنهم ينازعونه<sup>(١)</sup> في المقدمتين جميعاً.

نقض دعوى  
الرازي من  
وجوه

الوجه الأول  
على القول  
بأن حملة  
العرش  
لا يحملون  
من فوقه

فيقال من جهة الأولين: لانسلم أن من حمل العرش يجب أن يحمل من<sup>(٢)</sup> فوقه، فالمقدمة الأولى ممنوعة<sup>(٣)</sup>، وذلك أن من حمل السقف لا يجب أن يحمل ما فوقه<sup>(٤)</sup> إلا أن يكون ما فوقه معتمداً عليه، وإلا فالهواء والطيور وغير ذلك مما هو فوق السقف ليس محمولاً لما يحمل السقف، وكذلك السموات فوق الأرض وليست الأرض حاملة السموات، وكل سماء فوقها سماء وليست السفلى حاملة للعليا، فإذا لم يجب في المخلوقات أن يكون الشيء حاملاً لما فوقه بل قد يكون وقد لا يكون لم يلزم أن يكون العرش حاملاً للرب تعالى إلا بحجة تبين ذلك، وإذا لم يكن العرش حاملاً لم يكن حملة العرش حاملة لما فوقه بطريق الأولى.

على القول  
بأن حملة  
العرش  
يحملونه ومن  
فوقه

الوجه الثاني: أن الطائفة الأخرى تمنع المقدمة الثانية<sup>(٥)</sup>، فيقولون: لا نسلم أن العرش وحملته إذا كانوا حاملين لله لزم أن يكون الله محتاجاً إليهم؛ فإن الله هو الذي يخلقهم ويخلق قواهم وأفعالهم، فلا يحملونه إلا بقدرته ومعونته؛ كما لا يفعلون شيئاً

(١) أي الرازي.

(٢) في (ط): (ما).

(٣) المقدمة الأولى وهي: أن العرش حاملٌ لمن في العرش.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٥) المقدمة الثانية: احتياج الخالق إلى المخلوق.

من الأفعال إلا بذلك، فلا يحمل في الحقيقة نفسه<sup>(١)</sup> /  
 إلا نفسه<sup>(٢)</sup>، كما أنه سبحانه إذا دعاه [عباده]<sup>(٣)</sup> فأجابهم وهو  
 سبحانه الذي خلقهم وخلق دعاءهم، وأفعالهم فهو المجيب لما  
 خلقه، وأعان عليه من الأفعال، وكذلك إذا فرح بتوبة التائب من  
 عباده، أو غضب من معاصيهم، وغير ذلك مما فيه إثبات نوع  
 تحول عن أفعال عباده؛ فإن هذا يقوله كثير من أهل الكلام مع  
 موافقة جمهور أهل الحديث وغيرهم: فيه مقامان [مشكلان]<sup>(٤)</sup>:  
 (أحدهما) مسألة حلول الحوادث. و(الثانية) تأثير المخلوق فيه.  
 وجواب المسألة الأولى مذكور في غير هذا الموضع<sup>(٥)</sup>. وجواب  
 السؤال الثاني أنه لا خالق ولا باري ولا مصور ولا مدبر لأمر  
 الأرض والسماء إلا هو، فلا حول ولا قوة إلا به، وكل ما في عباده  
 من حول وقوة فبه هو سبحانه، فيعود الأمر إلى أنه هو المتصرف  
 بنفسه سبحانه وتعالى، الغني عما سواه.

وهؤلاء<sup>(٦)</sup> يقولون هذا الذي ذكرناه أكمل في صفة الغني

(١) نفسه مكررة في (ك).

(٢) راجع: (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٨٦-٨٥.

(٣) في (ك): (عباد) والتصويب من (ط).

(٤) في (ك): (مقامات مشكلات). والتصويب من (ط).

(٥) راجع: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية الجزء الثاني وراجع:

٤٦٩-٤٧١. و(درء تعارض العقل مع النقل) لشيخ الإسلام ابن تيمية:

٩٦-١٨/٤.

(٦) أي القائلين بأن حملة العرش يحملون العرش ومن فوقه.

عما سواه والقدرة على كل شيء مما يقوله النفاة؛ فإن أولئك<sup>(١)</sup> يقولون لا يقدر أن يتصرف بنفسه، ولا يقدر أن ينزل، ولا يصعد، ولا يأتي، ولا يجيء، ولا يقدر أن يخلق في عباده قوة يحملون بها عرشه الذي هو عليه، ويكونون إنما حملوه وهو فوق عرشه بقوته وقدرته من كونه لا يقدر على مثل ذلك، ولا يمكنه أن يقيم نفسه إلا بنفسه، كما أنه سبحانه إذا خلق الأسباب وخلق بها أمورًا أخرى ودبر أمر السموات والأرض كان ذلك أكمل وأبلغ في الاقتدار من أن يخلق الشيء وحده بغير خلق قوة أخرى في غيره يخلقه بها؛ فإن من يقدر على خلق القوى في المخلوقات أبلغ ممن لا يقدر على ذلك؛ ولهذا كان خلقه للحيوان ولما فيه من القوى والإدراك والحركات من أعظم الآيات الدالة على قدرته وقوته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ﴿٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨].

قال عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي وصاحبه: «وأعجب من هذا<sup>(٢)</sup> كله: قياسك الله بقياس<sup>(٣)</sup> العرش [ومقداره]<sup>(٤)</sup> ووزنه من صغير أو كبير، وزعمت كالصبيان العميان إن كان<sup>(٥)</sup> الله أكبر من العرش\* أو أصغر منه أو مثله، فإن

(١) أي القائلين بأن حملة العرش يحملون العرش ولا يحملون من فوقه.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (ذلك).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي): (بمقياس).

(٤) في (ك): (ومقدارية). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٥) (كان) ساقطة من (ط).

كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش\*<sup>(١)</sup> فقد ادعيتم فيه فضلاً عن<sup>(٢)</sup> العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضم إلى العرش السموات والأرض كانت أكبر، مع خرافات تكلم بها، وترهات يلعب بها، وضلالات [يُضل]<sup>(٣)</sup> بها، لو كان من يعمل<sup>(٤)</sup> لله لقطع قشرة<sup>(٥)</sup> لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيهم، والمنظور إليه مع [هذا]<sup>(٦)</sup> التمييز كله. وهذا [النظر]<sup>(٧)</sup>، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البَقْبَاق<sup>(٨)</sup> النفاخ<sup>(٩)</sup> إن الله أعظم من كل شيء، وأكبر من كل خلق، ولم يحمله العرش عِظْماً<sup>(١٠)</sup> ولا قوة،

(١) ما بين النجمتين غير موجود في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (على).

(٣) في (ك): (تفضل). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٤) في (رد الدارمي على المريسي): (يعمل عليه).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي): (ثمرة).

(٦) ساقطة من (ك) و(ط). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) في إثبات الزيادة.

(٧) في (ك): (البصر). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

(٨) البَقْبَاق: رجل مَبْقُوبَقْ وبَقْبَاقْ وبَقْبَاقْ: كثير الكلام، أخطأ أو أصاب، وقيل كثير الكلام مُخْلَط.

(لسان العرب) لابن منظور مادة (بقق).

(٩) في (رد الدارمي على المريسي) و(ط): (النفاخ).

النفاخ: النفخ الكبير، ورجل ذو نَفْخ وذو نفخ، بالجيم، أي صاحب فخر وكبر.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة (نفخ).

(١٠) في (رد الدارمي على المريسي): (عظمة).



ولا حملة العرش حملوه<sup>(١)</sup> بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه ولكنهم حملوه بقدرته<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضَعَفُوا عن حمله واستكانوا، وَجَثَّوا على رُكَبِهِمْ، حَتَّى لُقِّنُوا (لا حول ولا قوة إلا بالله)<sup>(٣)</sup> فاستقلوا به بقدره الله وإرادته<sup>(٤)</sup> ولولا ذلك ما استقلَّ به العرش ولا الحملة، ولا السموات والأرض<sup>(٥)</sup> ولا من فيهن، ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة، فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض؟<sup>(٦)</sup> وكيف تنكر أيها النفاخ<sup>(٧)</sup> أن عرشه يُقَلُّه، والعرش أكبر من السموات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته، ولكنه فوق السماء السابعة.

فكيف تنكر هذا وأنت تزعم أن الله في الأرض في جميع أمكنتها، والأرض دون العرش في العظمة والسعة؟ فكيف تقله الأرض في دعواك، ولا يقله العرش الذي هو أعظم منها

---

(١) حملون) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (رد الدارمي على المريسي) زيادة من قوله: (بقدرته ومشئته وإرادته، وتأنيده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله).

(٣) سيأتي الحديث مع تخريجه كاملاً ص ٢٤٥.

(٤) الواو غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي): (ولا الأرض).

(٦) في (رد الدارمي على المريسي): (والأرضين السبع).

(٧) في (رد الدارمي على المريسي) و (ط): (النفاخ).

وأوسع؟! وأدخل هذا القياس الذي أدخلت علينا في عظم العرش، وصغره وكبره على نفسك وعلى أصحابك في الأرض وصغرها؛ حتى تستدل على جهلك، وتفتن لما/ تورد<sup>(١)</sup> عليك حصائد [لسانك]<sup>(٢)</sup>؛ فإنك لا تحتج بشيء إلا هو راجع عليك وأخذ بحلقك.

وقد حدثنا عبدالله بن صالح<sup>(٣)</sup>، [قال]<sup>(٤)</sup> حدثني معاوية بن صالح<sup>(٥)</sup>، أنه<sup>(٦)</sup> قال: (أول ما خلق الله حين كان عرشه على الماء حملة عرشه، فقالوا ربنا لم<sup>(٧)</sup> خلقتنا؟ فقال: خلقتكم لحمل عرشي. قالوا: ربنا ومن يقوى على حمل عرشك وعليه عظمتك وجلالك ووقارك؟ [فقال]<sup>(٨)</sup> لهم: إني خلقتكم لذلك.

(١) في (ط): (يورد).

(٢) في (ك): (ألسنتك). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٢٠.

(٤) ساقطة من (ك) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٥) معاوية بن صالح بن حُدَيْر الحضرمي الحمصي، أبو عمرو، أو أبو عبدالرحمن

(١٥٨٠٠٠هـ) قاضي الأندلس، كان حمصياً فترل الأندلس، وقدم مكة،

صدوق له أوهام، روى عن راشد بن سعد وعبدالرحمن بن جبير، روى عنه

الثوري والليث وعبد الرحمن بن مهدي. وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٨٢-٣٨٣. و(تهذيب الكمال)

للمزي: ١٣٤٥/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٥٩/٢. و(الخلاصة)

للخزرجي: ص ٣٨١.

(٦) (أنه) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٧) في (ط): (لما).

(٨) في (ك) و(ط): (فيقول). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

[قال] <sup>(١)</sup>: قالوا: ربنا ومن يقوى على حمل عرشك وعليه عظمتك وجلالك ووقارك؟ قال: [فقال] <sup>(٢)</sup>: خلقتكم لحمل عرشي. قال: فيقولون ذلك مرارًا، قال: فقال لهم: قولوا لا حول ولا قوة إلا بالله فيحملكم والعرش قوة الله <sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>.

(١) ساقطة من (ك). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (ك): (فيقول). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٣) (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٥-٨٦.

(٤) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٦.

وروى الطبري في تفسيره: ٣٨٣٧/٢٩. قال أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد قال بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «لما خلقهم الله قال: تدرون لم خلقتكم قالوا خلقتنا ربنا لما تشاء قال لهم: تحملون عرشي ثم قال: سلوني من القوة ما شئتم أجعلها فيكم فقال: واحد منهم قد كان عرش ربنا على الماء فاجعل في قوة الماء، قال جعلت فيك قوة الماء. وقال آخر اجعل في قوة السموات، قال: قد جعلت فيك قوة السموات وقال آخر: اجعل في قوة الأرض قال: جعلت فيك قوة الأرض والجبال. وقال آخر: اجعل في قوة الرياح، قال قد جعلت فيك قوة الرياح. ثم حملوا فوضعوا العرش على كواهلهم فلم يزولوا. قال: فجاء علم آخر، وإنما كان علمهم الذي سأله القوة. فقال لهم قولوا لا حول ولا قوة إلا بالله فقالوا: لا حول ولا قوة إلا بالله فجعل الله فيهم من الحول والقوة ما لم يبلغه علمهم فحملوا».

وذكره الذهبي في كتاب (العلو) ص ٧٦، من طريق عبدالله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن بعض المشيخة، قال: (أول ما خلق الله عرشه على الماء، وخلق الملائكة، فقالوا: ربنا لما خلقتنا؟ قال لحمل عرشي، قالوا: ومن يقوى على حمل ذلك. قال: فقولوا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فيحملكم والعرش قوة الله تعالى). وسكت الذهبي ولم يبين حكمه.

قلت: هذا الأثر ضعيف. والأشبه أنه أخذ عن بني إسرائيل، لأن معاوية بن صالح بينه وبين الرسول - ﷺ - زمن طويل، والمشيخة الذين أخذ عنهم معاوية =

قال<sup>(١)</sup>: «أفلا تدري أيها المعارض أن حملة العرش لم يحملوا العرش ومن عليه بقوتهم [وبشدة..]»<sup>(٢)</sup> أسرهم إلا بقوة الله وتأيده؟!<sup>(٣)</sup>

وقال في كتابه<sup>(٤)</sup>: «حدثني محمد بن بشار بن دار<sup>(٥)</sup>، حدثنا وهب بن جرير<sup>(٦)</sup>، حدثنا أبي<sup>(٧)</sup>،

= ابن صالح في رواية الذهبي مجهولون، وبينهم وبين النبي - ﷺ - زمن طويل وابن زيد في رواية الطبري رواه بلاغاً فهو منقطع فيكون ضعيفاً.

(١) أي الدارمي. والكلام متصل.

(٢) في (ك): (وشدة). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٣) (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٦.

(٤) أي الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه (رد الدارمي على المريسي).

(٥) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر (٢٥٢-١٠٠٠هـ) الحافظ،

وأحد أوعية السنة، يعرف ببندار، روى عن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن

ابن مهدي ووکیع وخلق من طبقتهم، قال الذهبي انعقد الإجماع بعد على

الاحتجاج ببندار.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤٠١. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم:

٢١٤/٧. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٧٧/٣. و(تقريب التهذيب) لابن

حجر: ١٤٧/٢. و(طبقات الحافظ) للسيوطي: ص ٢٢٢. و(الخلاصة)

للخزرجي: ص ٣٢٨.

(٦) وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري، أبو عبدالله (٢٠٦-١٠٠٠هـ)

ثقة، روى عن ابن عون وهشام بن حسان وأبيه، قال سليمان القزاز، قلت لأحمد

ابن حنبل أريد البصرة عمن أكتب قال: عن وهب بن جرير، وأبي عامر العقدي.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤٦٦. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم:

٢٨/٩. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٤٧٨/٣. و(تقريب) لابن حجر: ٣٣٨/٢.

و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤١٨.

(٧) جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله العتكي الأزدي، أبو النضر (...-١٧٠هـ) أحد =

[قال] <sup>(١)</sup> سمعت <sup>(٢)</sup> محمد بن إسحاق <sup>(٣)</sup> يحدث عن يعقوب بن

الأعلام، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث عن حفظه، اختلط في آخر عمره، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً، حدث عن الحسن و قتادة، وروى عنه الثوري ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٩٦. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٥٠٤-٥٠٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١٢٧. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٦١.

(١) ساقطة من (ك) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٢) وفي النسخة التي اعتمد عليها من كتاب (رد الدارمي على المريسي) بتحقيق حامد الفقي. فيه زيادة بين سند الحديث فيقول: حدثني محمد بن بشار بن دار حدثنا وهب جرير حدثنا أبي قال سمعت في حديثك في الحلبة والكسوة والمعانية - ثم أورد كلاماً لا يلتئم مع ما سبق ويقع في صفحتين ثم يذكر بعد ذلك سند الحديث الباقي فيقول - سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد بن مطعم عن أبيه عن جده ثم يذكر الحديث. وقد أدرك محقق الكتاب عدم تجانس الكلام فقال في الهامش ص ٨٨: الكلام هنا غير ملتئم على ما يظهر لي فلعله سقط من الكلام سطر أو نحوه والله أعلم. وقد صوبت سند الحديث من كتاب (نقض الإمام الدارمي على المريسي) تحقيق الزميل رشيد حسن الألمعي: ص ٢٥٤-٢٥٥. وقال في هامش ص ٢٥٤.

«في (ط) (س) (ش) قال: سمعت في حديثك من الحلبة والكسوة والمعانية، ثم أورد كلاماً لا يلتئم مع ما سبق، ويقع في حوالي صفحتين ثم قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة... إلخ كما في الأصل، وبعد النظر والمراجعة وجدت أن ما ذكر إنما يناسبه موضع آخر في الجزء الثالث في الحديث على النقض على ما ادعاه المعارض في الوجه، وسنشير إلى ذلك إن شاء الله تعالى هناك»

(٣) محمد بن إسحاق بن يسار المدني المطليبي مولاها، أبو بكر (...-١٥٠هـ) نزيل العراق، وإمام المغازي، صدوق يدلّس، رمي بالتشيع والقدر، رأى أنس =

عتبة<sup>(١)</sup>، عن<sup>(٢)</sup> جُبَيْر بن محمد بن جبير بن مطعم<sup>(٣)</sup>، عن أبيه<sup>(٤)</sup>،

= ابن مالك، وروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ونافع بن جبير بن مطعم، روى عنه سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وجريير بن حازم. راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٤٠٠. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٩١/٧-١٩٤. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٦٧/٣-١١٦٩. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٤٤/٢. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٤٦-٣٨/٩. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٧٥-٧٦. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٢٦-٣٢٧.

(١) يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي (...١٢٨هـ) كان ثقة ورعاً يستعمل على الصدقات ويستعين به الولاة، روى عن عكرمة ويزيد بن هرمز وجبير بن محمد، روى عن محمد بن إسحاق وإبراهيم بن سعد وغيرهم. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢١١/٩-٢١٢. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٥٥٣/٣. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣٩٢/١١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٧٦/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٣٧.

(٢) في (ط): (وعن).

(٣) جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، مقبول روى عن أبيه عن جده، روى عنه يعقوب بن عتبة وحصين بن عبد الرحمن. روى له أبو داود حديثاً واحداً. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٥١٣/٢. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٨٥-١٨٤/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٢٦/١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٦٣/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٦٠.

(٤) محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي، أبو سعيد المدني ثقة عارف بالنسب روى عن أبيه ومعاوية روى عنه بنوه عمر وسعيد وجبير والزهرى وعمرو ابن دينار وسعد بن إبراهيم توفي بالمدينة زمن عمر بن عبد العزيز. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢١٨/٧. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٨٢/٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٥٠/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٣٠.

عن جده<sup>(١)</sup>، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله فوق عرشه فوق سمواته فوق أرضه مثل القبة» - وأشار النبي ﷺ بيده مثل القبة - «وإنه لَيَطُّ به أَطِيطَ<sup>(٢)</sup> الرَّحْلُ بالراكب»<sup>(٣)(٤)</sup>.

(١) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، أبو عدي (...-٥٧هـ) صحابي، كان من علماء قريش وسادتهم، وكان أنسب قرشي لقريش والعرب قاطبة، وكان يقول إنما أخذت النسب عن أبي بكر الصديق، وكانت لأبيه المطعم بن عدي عند رسول الله ﷺ - يد، فأبوه هو الذي أجار رسول الله ﷺ - حين قدم من الطائف من دعاء ثقيف، وكان أحد الذين قاموا في شأن الصحيفة التي كتبها قريش على بني هاشم. قدم جبير على النبي ﷺ - في وفد أسارى بدر فسمعه يقرأ الطور، قال فكان ذلك أول ما دخل الإيمان في قلبي، وأسلم بين الحديبية والفتح وقيل في الفتح، له ستون حديثاً. راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٢٣٢/١ - ٢٣٣. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٢٧١/١ - ٢٧٢. و(الإصابة) لابن حجر: ٢٢٧/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٢٦/١.

(٢) أطيط: الأطيط صوت الأتقاب، أي إنه ليعجز عن حمله وعظمته فإن أطيط الرحل بالراكب إنما يكون لقوة ما فوقه وعجزه عن احتماله. راجع: (مشارك الأتوار) للقاضي عياض: ٢٩/١. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٥٤/١. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٦٣-٦٤. (٣) (رد الدارمي. على المريسي): ص ٨٩.

(٤) الحديث رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٨٩. وأبو داود في سننه: السنة/١٩، ح (٤٧٢٦)، ٩٤-٩٥. قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار وأحمد بن سعيد الرباطي قالوا: حدثنا وهب ابن جرير. قال أحمد: كتبناه من نسخته وهذا لفظه قال حدثنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: (أتى رسول الله ﷺ - أعرابي فقال: يا رسول الله جهدت الأنفس وضاعت العيال ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا، فإننا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك، قال: قال رسول الله ﷺ - =

= ويحك أتدري ما تقول وسبح رسول الله - ﷺ - فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال: ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سمواته هكذا. وقال بأصابعه مثل القبة عليه وإنه لينط به أطيظ الرجل بالراكب.

ورواه أيضًا ابن أبي عاصم في (السنة)، ح (٥٧٥) وح (٥٧٦) ١/٢٥٢-٢٥٣ من طريق عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى بسند أبي داود.

وابن خزيمة في (التوحيد) ١/٢٣٩-٢٤١. بسند الدارمي.

واللالكائي في (شرح السنة): ح (٦٥٦)، ٣/٣٩٤-٣٩٥. قال أخبرنا يحيى بن إسماعيل بن زكريا قال أخبر أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال، ثنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر قال ثنا وهب بن جرير بن حازم قال: ثنا أبي قال سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده... الحديث.

والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٤١٧ قال: أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد محمش الفقيه أنا أبو حامد بن بلال البزار ثنا أبو الأزهر ثنا وهب بن جرير ابن حازم قال: حدثني أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده - رضي الله عنهما - قال: ... الحديث.

والإمام أبو حامد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (شرح السنة)، باب الرد على الجهمية، ح (٩٢)، ١/١٧٥-١٧٦. قال أخبرنا الإمام أبو علي الحسين بن محمد القاضي، أنا أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفراييني، أنا خال والدي أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الحافظ، أنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي قال سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: ... الحديث.

قلت: واختلف في صحة هذا الحديث سندًا ومتنًا، وعلّة إسناده عند من ضعفه عنعنه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، ومثله لا يحتج به إلا إذا صرح بالتحديث، وعلّة متنه عند من أعله لفظ الأطيظ، وممن أعله الحافظ المنذري في (مختصر سنن أبي داود) ٧/٩٧-١٠١ فقال: قال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه =



يروى عن النبي - ﷺ - من وجه من الوجوه، إلا من هذا الوجه، ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة هذا آخر كلامه، ومحمد بن إسحاق مدلس، وإذا قال المدلس عن فلان ولم يقل حدثنا أو سمعت أو أخبرنا لا يحتج بحديثه. وإلى هذا أشار البزار، مع أن ابن إسحاق إذا صرح بالسماع اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه فكيف إذا لم يصرح به؟...

وقال الحفاظ أبو القاسم الدمشقي: ... وانفرد به محمد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب. وابن إسحاق لا يحتج بحديثه. وقد طعن فيه غير واحد من الأئمة وكذبه جماعة منهم.

وأعله أيضًا الذهبي في كتاب (العلو) ص ٢٣. فقال: هذا حديث غريب جدًا وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، والله أعلم أقال النبي - ﷺ - هذا أم لا؟، وأما الله - عز وجل - فليس كمثله شيء جل جلاله، وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره.

الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرجل، فذاك صفة للرجل وللعرش، ومعاذ الله أن نعهده صفة لله - عز وجل -، ثم لفظ الأطيط لما يرد به نص ثابت.

وقولنا في هذه الأحاديث أننا نؤمن بما صح منها، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال، واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإنا لا نتعرض له بتقرير بل نرويه بالجملة، ونبين حاله، وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو الله تعالى فوق عرشه بما يوافق آيات الكتاب.

وممن قال بصحة الحديث أبو داود في (سننه): ٩٥/٥-٩٦. فقال عقب حديث الأطيط: (وقال عبد الأعلى وابن المشني وابن بشار بن عتبة وجبير بن عتبة وجبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده. والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، ووافقه عليه جماعة منهم يحيى بن معين وعلي بن المديني، ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضًا، وكان سماع عبد الأعلى وابن المشني وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني).

وقد صحح هذا الحديث أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية، وبين أن هذا الحديث له شواهد كثيرة وإن كان ما استشهد به من شواهد فيه ضعف إلا أنه يجوز في =

## وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> في (كتاب الرد على

الشواهد ما لا يجوز في الأصول، وبين أن هذا الحديث وأمثاله لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفًا عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به، راد به على من خالفه من الجهمية وممن رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أن لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد، وممن احتج به الحافظ أبو محمد بن حزم. وهو من أعلم الناس لا يقلد غيره ولا يحتج إلا بما ثبت عنده صحته. راجع ص ٣٤٩-٣٥١ من الكتاب.

وقد انتصر ابن القيم للقول بثبوته سندًا ومتنًا، وبسط القول في مناقشته وبين أن كثيرًا من العلماء وثقوا محمد بن إسحاق وأن حديثه صحيح، أمثال ابن المديني وشعبة وابن أبي شيبة، أما كونه لم يصرح بالسماع من يعقوب بن عتبة فلا يخرج الحديث عن كونه حسنًا، فإنه قد لقي يعقوب وسمع منه، وفي الصحيح قطعة من الاحتجاج بعننة المدلس، كأبي الزبير عن جابر، أما أنه اختلف في لفظه فبعضهم قال ليظن به وبعضهم لم يذكر لفظه به، فليس في هذا اختلاف يوجب رد الحديث، فإذا زاد بعض الحفاظ لفظه لم ينفعها غيره، ولم يرو ما يخالفها، فإنها لا تكون موجبة لرد الحديث، وبين أن للحديث شواهد كثيرة في كتب السنة.

راجع: (تهذيب الإمام ابن القيم الجوزية) مطبوع بهامش (مختصر سنن أبي داود) للحافظ المنذري: ٩٩-٩٤/٧.

(١) لم أجد هذا الحديث في كتاب (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد بن حنبل ولكن وجدته في كتاب (الرد على الجهمية) للإمام الدارمي. ولعل اسم الإمام أحمد جاء هنا سهوًا أو تصحيحًا من الناسخ لسببين:

١- لأن الإمام الدارمي روي الحديث في كتابه (الرد على الجهمية) من طريق محمد بن بشار العبدي ص ٢٤. ولم يروه الإمام أحمد في كتابه (الرد على الجهمية والزنادقة).

٢- لأن اسم الكتاب الذي أحال الحديث إليه المؤلف هو للدارمي، أما كتاب الإمام أحمد فقد ذكره المؤلف باسم (الرد على الزنادقة والجهمية).

(الجهمية) عن عدة مشايخ منهم ابن بشار، قال فيه عن جُبَيْر بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعَم عن أبيه، عن جده قال: (أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله جُهِدَتِ<sup>(١)</sup> الأنفس، و[ضاعت]<sup>(٢)</sup> العيال، ونُهِكَتِ الأموالُ<sup>(٣)</sup>، وهلكت الأنعام، فاستسقى الله لنا، فإننا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، قال رسول الله ﷺ: «إن<sup>(٤)</sup> الله<sup>(٥)</sup> لا يستشفع به<sup>(٦)</sup> على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟! إن عرشه على سمواته هكذا»<sup>(٧)</sup>، وقال بأصابعه مثل القبة عليه «وإنه لَيَطُطُّ به أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّأَكِبِ<sup>(٨)</sup>» قال ابن بشار في حديثه: (إن الله فوق عرشه

(١) جهدت: المشقة الشديدة.

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١/ ٣٢٠. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ١/ ٤٢١.

(٢) في (ك): (جاعت) والتصويب في (سنن أبي داود) و(ط).

(٣) نهكت الأموال: النهك: المرض وأراد هنا التلف.

راجع: (غريب الحديث) لابن قتيبة عبد الله بن مسلم: ٢/ ٣٥٠-٣٥١. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٥/ ١٣٧. و(مشارك الأنوار) للقاضي عياض: ٢/ ٣٠. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٤/ ٨١٢.

(٤) في (ط): (إنه).

(٥) (الله) غير موجودة في (ط).

(٦) في (ط): (بالله).

(٧) في (ط): (لهكذا).

(٨) زواه الدارمي في (الرد على الجهمية) ص ٢٤ قال: حدثني محمد بن بشار العبدي ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد هلكت المواشي، ونهكت الأموال، =

وعرشه فوق سمواته) وساق الحديث. وقوله في الحديث: (بأن<sup>(١)</sup> الله لا يستشفع به على أحد من خلقه) أي الله هو الذي يفعل لا يشفع إلى غيره في أن يفعل، وهذا كما يقوله بعض الشعراء مخاطباً<sup>(٢)</sup> للنبي ﷺ: شفيعي إليك الله لا شيء غيره<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصاراً للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التعطيل، أو استبشاعاً لما فيه من ذكر الأُطيط كما فعل أبو القاسم المؤرخ<sup>(٤)</sup> ويحتجون بأنه تفرد<sup>(٥)</sup> به محمد بن إسحاق،

= وإنا نستشفع بك على الله، وبالله عليك فادع الله يسقينا! فقال النبي ﷺ: يا أعرابي! ويحك، وهل تدري ما تقول؟ إن الله أعظم من أن يستشفع عليه بأحد من خلقه؛ إن الله فوق عرشه، فوق سمواته، وسمواته فوق أرضيه مثل القبة - وأشار النبي ﷺ بيده مثل القبة - وإنه لينط به أطيط الرجل بالراكب).

(١) في (ط): (إن).

(٢) في (ك): (كما يقول بعض الشعراء إن ذا الشفع مخاطباً)، وجملة (إن ذا الشفع) لم تظهر لي معناها.

(٣) في (ك) بياض مقدار سطر.

(٤) علي بن الحسين بن هبة الله، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي، أبو القاسم (٤٩٩-٥٧١هـ) الإمام الحافظ الكبير، والمؤرخ الرحالة، محدث الديار الشامية ومحط رحال الطالبين، صاحب التصانيف، ارتحل إلى العراق ومكة والمدينة وبلاد العجم، ولما عاد إلى دمشق بنى له الملك محمود زنكي دار الحديث النورية، فدرس بها إلى حين وفاته. من مصنفاته (تاريخ دمشق)، و(تبيين كذب المفتري) راجع (وفيات الأعيان): ٣/٣٠٩-٣١١. و(سير أعلام النبلاء): ٢٠/٥٥٤-٥٧١. و(طبقات الشافعية) للقاضي شعبة: ١٣/٢-١٥.

(٥) في (عون المعبود): ٤/٣٧١. «وقال الحافظ أبو القاسم الدمشقي وقد تفرد به =

عن يعقوب بن عتبة، عن جبير. ثم يقول بعضهم ولم يقل ابن إسحاق حدثني.

فيحتمل<sup>(١)</sup> أن يكون منقطعاً، وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم، خالفاً عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به، راد به على من خالفه من الجهمية، مُتَلَقِّين لذلك بالقبول، حتى قد رواه الإمام أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة<sup>(٢)</sup> في كتابه في التوحيد<sup>(٣)</sup> الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات

يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي وليس لهما في صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل وأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري رواية وانفرد به محمد بن إسحاق بن يسار عن يعقوب وابن إسحاق لا يحتج بحديثه، وقد طعن فيه غير واحد من الأئمة وكذبه جماعة منهم.

(١) في (ط): (فيحتمل).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبوبكر (٢٢٣-٣١١هـ) الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام. انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان، وقال أبو حاتم محمد بن حبان التميمي: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط، من مصنفاته (التوحيد وإثبات صفة الرب) (صحيح ابن خزيمة) راجع (تاريخ العلماء ووفياتهم) ٦٤٠/٢. (طبقات الشافعية) لأبي بكر الحسيني: ص ٤٨-٤٩.

(٣) (التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل) يبحث هذا الكتاب في المسائل الاعتقادية، وبالذات ما يتصل منها بأسماء الله وصفاته، وأحوال الناس يوم القيامة على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد سلك ابن خزيمة في تأليفه نهج =

المتصلة الإسناد<sup>(١)</sup>، رواه<sup>(٢)</sup> عن بندار<sup>(٣)</sup> كما رواه الدارمي وأبو داود<sup>(٤)</sup> سواء، وكذلك رواه عن أبي موسى محمد بن المثنى<sup>(٥)</sup> بهذا الإسناد مثله سواء فقال: «حدثنا محمد بن بشار<sup>(٦)</sup>، ثنا وهب يعني ابن جرير<sup>(٧)</sup>، ثنا<sup>(٨)</sup> أبي، سمعت<sup>(٩)</sup> محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة، و<sup>(١٠)</sup> عن جبير بن محمد

= المحدثين في سوق الأسانيد إلى كل متن، وقد اشترط أن لا يروى في هذا الكتاب إلا عن الثقات العدول بالسند المتصل.

وقد طبع الكتاب أول مرة سنة ١٣٥٣هـ وأعيد طبعه عام ١٣٨٨هـ راجعه وعلق عليه محمد خليل هراس، وقد قام بتحقيق ودراسة الكتاب الدكتور عبدالعزيز الشهوان، وطبع دار رشد بالرياض سنة ١٤٠٨هـ.

(١) راجع: (التوحيد) لابن خزيمة: ١١/١.

(٢) أي ابن خزيمة.

(٣) وهو محمد بن بشار بندار وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٤٦.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٢٢.

(٥) محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس العنزي، أبو موسى (٢٥٢-١٠٠٠هـ) المعروف بالزَّمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة، روى عن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي والهيثم بن عبيد الصيد.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٩٥/٨. و(تهذيب الكمال) للمزي:

٣/١٢٦٤-١٢٦٥. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٤/٤. و(تقريب التهذيب)

لابن حجر: ٢/٢٠٤. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٥٧.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٢٤٦.

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٢٤٦.

(٨) في (التوحيد): (قال ثنا).

(٩) في (التوحيد): (قال سمعت).

(١٠) الواو غير موجودة في (التوحيد).

ابن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده قال: «[أتى]»<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله جُهدت الأنفس، وجاعت العيال، ونُهكت الأموال، وهلكت الأنعام؛ فاستسقى لنا، فإننا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله - ﷺ صلى<sup>(٢)</sup> الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>: «ويحك أتدري ما تقول؟!» فسبح رسول الله ﷺ فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه. ثم قال: «ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من جميع خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله، إن الله على عرشه، وعرشه على سمواته، وسمواته على أرضه هكذا». وقال بأصابعه مثل القبة، «وأنه لَيَطَّ به أَطِيطَ الرَّحْلُ بِالرَّكَبِ»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup> قال ابن خزيمة: «قرئ على [أبو] موسى وأنا أسمع أن وهبًا حدثهم بهذا الإسناد مثله سواء»<sup>(٦)</sup>.

وممن احتج به الحافظ أبو محمد بن حزم<sup>(٨)</sup> في مسألة

(١) في (ك): (قال)، والتصويب من كتاب (التوحيد).

(٢) (صلى) مكرره في (ك).

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٤) رواه ابن خزيمة في (التوحيد)، ح (١٤٧)، ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٥) (التوحيد) لابن خزيمة: ١/٢٣٩-٢٤٠.

(٦) في (ك): و(ط): (أبي). والتصويب من (التوحيد).

(٧) (التوحيد) لابن خزيمة: ١/٢٤٠.

(٨) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي القرطبي الظاهري، أبو محمد (٣٨٤-٤٥٦هـ) الإمام العلامة، والحافظ الفقيه المجتهد، صاحب التصانيف، وكان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، وكان شافعيًا ثم =

استدارة [الأفلاك]<sup>(١)</sup> مع أن أبا محمد هذا من أعلم الناس<sup>(٢)</sup>  
لا يقلد غيره ولا يحتج إلا بما تثبت عنده صحته وليس هذا  
الموضع<sup>(٣)(٤)</sup>.

وهؤلاء [يحتجون]<sup>(٥)</sup> في معارضة ذلك من الحديث بما  
[هو]<sup>(٦)</sup> عند أهله من الرأي السخيف الفاسد الذي يحتج  
[به]<sup>(٧)</sup> قياسو الجهمية<sup>(٨)</sup>، كاحتجاج أبي القاسم المؤرخ في  
حديث<sup>(٩)</sup> أملاه في التنزيه بحديث أسنده عن عوسجة<sup>(١٠)</sup> وهذا

= انتقل إلى القول بالظاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم والبراءة  
الأصلية. وبلغت تواليفه أربعمئة مجلد منها (المحلي) و(الفصل في الملل  
والأهواء والنحل) راجع (سير أعلام النبلاء): ١٨/١٨٤-٢١٢. و(الصلة):  
٣٩٥-٣٩٦. و(نفح الطيب): ٢/٧٧-٨٤.

(١) في (ك) بياض مقدار كلمة. والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة لأن ابن حزم  
استشهد بهذا الحديث في مسألة استدارة الأفلاك والسموات. راجع: (الفصل)  
لابن حزم: ٢/١٠٠-١٠١.

(٢) في (ك) بياض مقدار نصف سطر.

(٣) في (ط): (الموضوع).

(٤) في (ك) بياض مقداره كلمتين.

(٥) في (ك): (أحتجون). والتصويب من (ط).

(٦) ليست في (ك) و(ط) وزدتها ليستقيم الكلام.

(٧) غير موجودة في (ك) وصوبتها من (ط) لفهم المعنى.

(٨) قياسو الجهمية هكذا في (ك) و(ط) ولم يظهر لي معناها.

(٩) في (ك): (حر). والتصويب من (ط).

(١٠) في (ك) بعد كلمة (عوسجة) بياض أكثر من نصف سطر.

عوسجة المكي مولى ابن عباس، روى عن مولاة ابن عباس وعنه عمرو بن  
دينار، قال البخاري لم يصح حديثه، وقال أبو حاتم والنسائي ليس بمشهور، قال =



الحديث مما يعلم صبيان أهل الحديث أنه كَذِبٌ مخلوق،  
 [وأنه]<sup>(١)</sup> مفترى، وأنه لم يروه قط عالم من علماء المسلمين  
 المقتدى بهم في الحديث، ولا دونوه في شيء من دواوين  
 الإسلام، ولا [يستجيز]<sup>(٢)</sup> أهل العلم والعدل منهم أن [يورد]<sup>(٣)</sup>  
 مثل ذلك إلا على بيان أنه كذب، كما ثبت في الصحيح عن النبي  
 ﷺ أنه قال: (من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد  
 الكذابين)<sup>(٤)</sup> فمن رد تلك الأحاديث المتلقاة بالقبول واحتج في  
 نقضها<sup>(٥)</sup> بمثل هذه الموضوعات فإنما سلك سبيل من لا عقل له  
 ولا دين، وكان<sup>(٦)</sup> في ذلك ممن يتبع الظن وما تهوى الأنفس،  
 وهو من المقلدين لقوم لا علم لهم بحقيقة حالهم، كما قال

= أبو زرعة مكي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي هو نكرة.  
 راجع: (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٣٠٥-٣٠٤/٣. (تهذيب التهذيب) لابن  
 حجر: ١٦٥-١٦٦/٨.

(و) (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٨٩/٢.

(١) في (ك): (وأنك). والتصويب من (ط).

(٢) في (ك): (يستجز). والتصويب من (ط).

(٣) في (ك): (يرد). والتصويب من (ط).

(٤) رواه ابن ماجه في سننه: المقدمة/٥، ح (٣٨)، ١٤-١٥ بلفظ (حديثاً) بدل  
 (بحديث).

والترمذي في سننه: العلم/٩، ح (٢٧٩٩)، ٤/١٤٣ بلفظ: (حديثاً) بدل  
 (بحديث). وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. والإمام أحمد في مسنده:  
 ٢٠/٥ بدون كلمة (عني).

(٥) في (ك): (نقيضها). والتصويب من (ط).

(٦) في (ك) و(ط): (وإن كان). و(إن) زائدة لا معنى لها حذفها ليستقيم الكلام.

تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مِرْيَبٍ ﴿١٤﴾﴾ [الشورى: ١٤].

وروى أيضًا عثمان بن سعيد، «قال ثنا عبدالله بن رجاء<sup>(١)</sup>، ثنا<sup>(٢)</sup> إسرائيل<sup>(٣)</sup> عن أبي إسحاق<sup>(٤)</sup>، عن عبدالله بن

(١) عبدالله بن رجاء بن عمر الغداني البصري، أبو عمرو (٢٢٠-٥٠٠هـ) صدوق يهم قليلاً، وسئل يحيى بن معين عن عبدالله بن رجاء، فقال: كان شيعياً صدوقاً لا بأس به، روى عن شعبة وإسرائيل والمسعودي، وممن روى عنه محمد بن المثنى. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٥٥/٥. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٦٨١/٢. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤٢١/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤١٤/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٩٧.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (أخبرنا).

(٣) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، أبو يوسف (١٠٠-١٦٠هـ) ثقة تكلم فيه بلا حجة، روى عن جده أبي إسحاق وسماك ومجزأة بن زاهر وخلق، وعنه وكيع وأبو نعيم وقيصة وخلق. قال أحمد: ثقة ثبت. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٣٠-٣٣١. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٩٢/١. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٠٨-٢١٠. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٦٤/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣١.

(٤) عمرو بن عبدالله الهمداني السبيعي، أبو إسحاق (١٢٩-٥٠٠هـ) أحد أعلام التابعين ومن المكثرين، ثقة عابد، اختلط بأخرة، قال أبو حاتم ثقة يشبه الزهري، روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عمر وابن عباس وعدي بن حاتم، وخلق كثير، وحدث عنه منصور والأعمش وسفيان وشعبة وابناه يونس ويوسف وابن ابنه إسرائيل وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٤٢/٦. و(تهذيب الكلام) للمزي: ١٠٣٩/٢. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٧٠/٣. و(تقريب التهذيب) =

خليفة<sup>(١)</sup>، قال أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: (ادع الله أن يدخلني الجنة، فَعَظَّمُ الرب وقال: إن كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه ليقَعُدُ<sup>(٢)</sup> عليه فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع ومد أصابعه الأربعة<sup>(٣)</sup> وإن له أطيَّطاً كأطيَّط الرَّحْلِ الجديد إذا ركبته من يثقله<sup>(٤)(٥)</sup>).

- = لابن حجر: ٧٣/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٩١.
- (١) عبدالله بن خليفة الهمداني الكوفي؛ مقبول، قال الذهبي تابعي مخضرم روى عن عمر وروى عنه أبو إسحاق الهمداني، وابنه يونس بن أبي إسحاق، وثقه ابن حبان في الثقات، ولا يكاد يعرف فالله أعلم.
- راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤٥/٥. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٦٧٧/٢. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤١٤/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤١٢/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٩٦.
- (٢) في(ط): (ليقد).
- (٣) في(رد الدارمي على المريسي): (الأربع).
- (٤) (رد الدارمي على المريسي) ص ٧٤.
- (٥) رواه الدارمي في(رد على المريسي) ص ٧٤.
- ورواه ابن خزيمة في(التوحيد)، ح(١٥٠)، ٢٤٤-٢٤٥: عن عبدالله بن خليفة أظنه عن عمر دون ذكر القعود ومقدار الأربع أصابع. وقال في الحديث الآخر ح(١٥١)، ٢٤٥/١. وقد رواه وكيع بن الجراح عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة مرسلًا ليس فيه ذكر عمر لا يبين ولا ظن، وليس هذا الخبر من شرطنا، لأنه غير متصل الإسناد.
- وممن أخرجه عن طريق عبدالله بن خليفة مرسلًا عبدالله بن أحمد في(السنن) ح(٥٩٣)، ٣٠٥/١. وابن جرير في تفسيره(الجامع) طبعة دار المعارف، ح(٥٧٩٦)، ٤٠٠/٥. وممن أخرجه عن طريق عبدالله بن خليفة عن عمر، الدارقطني في(الصفات) ح(٤٨)، ص ٤٨. دون ذكر القعود ومقدار الأصابع.
- ورواه ابن أبي عاصم في(السنن) ح(٥٧٤) ٢٥١-٢٥٢. دون ذكر القعود =

وقال<sup>(١)</sup> أيضاً «موسى»<sup>(٢)</sup> بن إسماعيل<sup>(٣)</sup>، ثنا حماد - وهو

= ومقدار الأصابع.

ورواه أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ  
الأصبهاني في (العظمة) ح (١٩٣)، ٥٤٨/٢.

وأورده ابن كثير في تفسيره في تفسير آية الكرسي: ٣١٠/١: عن عبدالله بن خليفة  
عن عمر دون ذكر القعود ومقدار الأصابع وقال: رواه الحافظ أبو يعلى في مسنده  
والحافظ البزار وعبدالله بن حميد وابن جرير في تفسيرهما والطبراني وابن أبي  
عاصم في كتابه السنة لهما والحافظ الضياء في المختار من حديث أبي إسحاق  
السيدي عن عبدالله بن خليفة، وليس بذاك المشهور، وفي سماعه عن عمر نظر،  
ثم منهم من يرويه عن عمر موقوفاً، ومنهم من يرويه مراسلاً، ومنهم من يزيد في  
متنه زيادة غريبة. ومنهم من يحذفها، وأغرب منه حديث جبير بن مطعم في صفة  
العرش كما رواه أبو داود في كتابه السنة والله أعلم. ورواه ابن أبي عاصم في (السنة)  
ح (٥٧٤)، ٢٥١-٢٥٢. دون ذكر القعود ومقدار الأصابع.

وأورده الهيثمي في المجمع: ٨٣/١ عن عمر - رضي الله عنه - وليس فيه القعود  
ومقدار أربع أصابع فقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح وتعب في الهامش  
بأن فيه عبدالله بن خليفة وهو مجهول.

قلت: الحديث بهذا الإسناد ضعيف لأنه مرسل، ولأن فيه عبدالله بن خليفة قال  
الذهبي في (ميزان الاعتدال) ٤١٤/٢: لا يكاد يعرف. وقال عنه ابن حجر  
في (تقريب التهذيب) ٤١٢/١: مقبول. ووثقه ابن حبان وتوثيقه وحده لا يعتد به  
لأنه متساهل.

وقد ذكره المؤلف من باب الشواهد ويجوز في الشواهد ما لا يجوز في الأصول.

(١) أي الإمام عثمان بن سعيد الدارمي.

(٢) في (رد الدارمي على المريسي): (حدثنا موسى).

(٣) موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي، أبو سلمة (...-٢٢٣هـ) ثقة ثبت،  
ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلم فيه الناس. روى عن شعبة وحماد بن سلمة  
وإبان العطار وعنه أبو حاتم وأبو زرعة. وتقدمت ترجمته في ص ٢٢٥.

ابن سلمة<sup>(١)</sup> - عن الزبير [أبي]<sup>(٢)</sup> عبد السلام<sup>(٣)</sup>، عن أيوب بن عبد الله الفهري<sup>(٤)</sup>، أن ابن مسعود<sup>(٥)</sup> . قال: (إن ربكم ليس عنده

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، مولى ربيعة بن مالك، أبو سلمة (١٦٧هـ - ...) الإمام الحافظ شيخ الإسلام ابن أخت حميد الطويل، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة، روى عن قتادة، وابن أبي مليكة وثابت، وخلق، روى عنه ابن المبارك ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي قال وهيب: كان حماد بن سلمة سيدنا، وكان حماد أعلمنا. وقال ابن المبارك: ما رأيت أشبه بمسالك الأول من حماد.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ١٣٠. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٤٠/٣ - ١٤١. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٠٢/١ - ٢٠٣. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٥٩٠/١ - ٥٩٥. (تهذيب الكمال) للمزي: ٣٢٥/١ - ٣٢٦. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١٩٧. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٩٢.

(٢) في (ك) و(ط): (ابن) وفي (رد الدارمي على المريسي): (أي) وربما هو خطأ مطبعي والتصويب من (نقض الدارمي على المريسي) تحقيق الزميل رشيد حسن الألمعي ص ٢٦٠ وكتب التراجم.

(٣) الزبير بن جوثشير أبو عبد السلام البصري روى عن أيوب بن عبد الله بن مكرز عن وابصة حديثاً في البر والإثم، وعنه حماد بن سلمة، ذكره الحاكم أبو أحمد في الكنى وسمى أباه ولم أره لغيره، وهو اسم فارسي أوله جيم مضمومة وبعد الواو مثناة فوقانية مفتوحة ومعجمة مكسورة وقال البخاري: روى عنه حماد بن سلمة مراسيل.

راجع: كتاب (التاريخ الكبير) للحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ٤١٣/٣. و(الثقات) للحافظ أبي حاتم البستي ٣٣٣/٦. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٥٨٤/٣. و(تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) لابن حجر: ص ١٣٥.

(٤) أيوب بن عبد الله بن مكرز العامري القرشي، تابعي، مستور، روى عن عبد الله بن مسعود ووابصة بن معبد، روى عنه الزبير أبو عبد السلام.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٥١/٢. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١٣٥/١. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٩٠/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٩٠/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٤٣.

(٥) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سمح بن فار بن مخزوم الهذلي، حليف =

ليل ولا نهار، نور السموات من نور وجهه، وإن مقدار كل يوم من أيامكم عنده ثنتا عشرة ساعة، فتعرض عليه أعمالكم بالأمس أول النهار<sup>(١)</sup>، فينظر فيها ثلاث ساعات، فيطلع فيها<sup>(٢)</sup> على ما يكره فيغضبه ذلك، فأول من يعلم بغضبه الذين يحملون العرش يجدونه يثقل عليهم فيسبحه<sup>(٣)</sup> الذين يحملون العرش وسراقات<sup>(٤)</sup>

= بني زهرة، أبو عبدالرحمن (٣٢٠هـ - ٣٢٢هـ) أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبي - ﷺ - وكان صاحب نعليه، وكان سادس من أسلم وكان يقول أخذت من في رسول الله - ﷺ - سبعين سورة، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وشهد فتوح الشام، وسيره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم وبعث عمارًا أميرًا، وقال إنهما من النجباء من أصحاب محمد فاققدوا بهما، ثم أقره عثمان على الكوفة ثم عزله فأمره بالرجوع إلى المدينة.  
راجع: (تاريخ الصحابة) لابن حبان: ص ١٤٩. و(الطبقات الكبرى) لابن سعد: ١٥٠/١ - ١٦١. و(الاستيعاب) لابن عبدالبر: ٣٠٨/٢ - ٣١٦. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٣٩٥ - ٤٢٢. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٢٦٠ - ٢٥٦/٣. و(الإصابة) لابن حجر: ٣٦٠ - ٣٦٢/٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٥/١.

- (١) في (ك) و(ط): (أول النهار اليوم) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).
  - (٢) في (رد الدارمي على المريسي): (منها). وفي (نقض الإمام الدارمي على المريسي) تحقيق الزميل رشيد حسن الألعي، ص ٢٦: (فيها).
  - (٣) (فيسبحه) ساقطة من (ط).
  - (٤) السَّرَادِق: وهو كل مأحاط بشيء من حائط أو مضرب أو خباء، وقيل هو الذي يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إلى الخيمة وقيل هو مايمد فوق البيت ومنه لسراقات النار أربعة جدر.
- راجع: (النهاية) لابن الأثير: ٣٥٩/٢. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٥٩/٣.

- (١) (رد الدارمي على المريسي) ص ٩١.
- (٢) رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٩١، بزيادة في آخر الحديث (والملائكة المقربون وسائر الملائكة).
- وقد أخرج أوله البيهقي في (الأسماء والصفات)، ص ٣١١. من طريق حماد بن سلمة - بسند الدارمي - بلفظ: (إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، نور السموات والأرض من نور وجهه) وقال: هذا موقف رواه غير معروف؟
- وأخرجه الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في (المعجم الكبير) ح (٨٨٨٦)، ٢٠٠/٩، عن طريق حماد بن سلمة بسند الدارمي بلفظ: «إن ربكم تعالى ليس عنده ليل ولا نهار نور السموات والأرض من نور وجهه، وإن مقدار كل يوم من أيامكم عنده ثنتا عشرة ساعة فتعرض عليه أعمالكم بالأسس أول النهار اليوم، فينظر فيها ثلاث ساعات، فيطلع فيها على ما يكره، فيغضبه ذلك، وأول من يعلم غضبه حملة العرش يجدونه يثقل عليهم، فتسبحه حملة العرش وسراقات العرش والملائكة المقربون وسائر الملائكة، ثم ينفخ جبريل ﷺ بالقرن، فلا يبقى شيء إلا سمع صوته، فيسبحون الرحمن عز وجل ثلاث ساعات، حتى يمتلئ الرحمن رحمة فتلك ست ساعات، ثم يؤتى بالأرحام فينظر فيها ثلاث ساعات، فذلك قوله في كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٦) ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْتِثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۖ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنْتِثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ ذَوِي عِلْمٍ﴾ (الشورى: ٥٩، ٥٠) فتلك تسع ساعات، ثم يؤتى بالأرزاق فينظر فيها ثلاث ساعات فذلك قوله في كتابه ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (الإسراء: ٣٠) ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (الرحمن: ٢٩) قال هذا من شأنكم وشأن ربكم». ورواه أبو الشيخ في (العظمة) ح (١٤٧)، ٤٧٧-٤٧٨. عن طريق حماد بن سلمة وبسند الدارمي وبنحو لفظ الطبراني. ورواه مختصرًا الحافظ ابن منده في (الرد على الجهمية) ح (٩٠)، ص ٩٩.
- والبيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٣١١.
- وقال الهيثمي في (المجمع) ٨٥/١: «رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو عبد السلام قال أبو حاتم مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وعبد الله بن مكرز أبو عبيد الله على الشك لم أجد من ذكره.

وأصحاب هذا القول فيستشهدون<sup>(١)</sup> بما روي عن طائفة في تفسير<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥]<sup>(٣)</sup>.

قال عثمان بن سعيد في (رده على الجهمية)<sup>(٤)</sup>: «ثنا عبدالله ابن صالح المصري<sup>(٥)</sup> حدثني<sup>(٦)</sup> الليث<sup>(٧)</sup> - وهو ابن سعد -، حدثني<sup>(٨)</sup>

= وقال البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٣١١ عقب الحديث: هذا موقوف وراويهِ غير معروف.

قلت: هذا الحديث بهذا السند ضعيف، وقد ذكره المؤلف من باب الشواهد.

(١) في (ط): (قد يستشهدون).

(٢) روى ابن جرير الطبري في تفسيره: ٦/٢٥ في تفسير قوله تعالى: ﴿تَكَادُ

السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ قال: (حدثني محمد بن سعيد قال ثني أبي قال ثني عمي قال ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ قال يعني من ثقل الرحمن وعظمته تبارك وتعالى.

وقال أيضًا حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ أي من عظمة الله وجلاله.

وقال أيضًا حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة مثله).

(٣) في (ك) بياض مقدار كلمتين.

(٤) تقدم التعريف بالكتاب.

(٥) في (ك): (عبدالله بن صالح العري) والتصويب من (رد الدارمي على الجهمية) و(ط). (٢٢٠/٣).

(٦) في (رد الدارمي على الجهمية) و(ط): (قال حدثني).

(٧) (٢٢١/٣).

(٨) في (رد الدارمي على الجهمية): (قال حدثني).



خالد بن يزيد<sup>(١)</sup> [عن سعيد بن أبي هلال<sup>(٢)</sup>، أن زيد بن أسلم<sup>(٣)</sup> حدثه عن عطاء بن يسار<sup>(٤)</sup> قال: أتى رجل كعباً<sup>(٥)</sup> وهو في نفر، فقال: يا أبا إسحاق<sup>(٦)</sup> حدثني عن الجبار، فأعظم القوم قوله، فقال كعب: دعوا الرجل فإن كان جاهلاً تعلم<sup>(٧)</sup>، وإن كان عالماً ازداد علماً؛ ثم<sup>(٨)</sup> قال كعب: أخبرك أن الله خلق سبع سموات ومن الأرض/ مثلهن، ثم جعل ما بين كل سماءين كما بين

١٢٠/ك

(١) خالد بن يزيد الجُمَحِي الإسكندراني المصري مولى بني جمح أبو عبد الرحيم (١٠٠٠-١٣٩هـ) ثقة فقيه، روى عن عطاء والزهري وسعيد بن أبي هلال روى عنه الليث وابن لهيعة والمفضل.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣/٣٥٨. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١/٣٦٨-٣٦٩. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/٢٢٠. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٠٤.

(٢) سعيد بن أبي هلال المصري الليثي، مولاهم، أبو العلاء (١٣٠-١٠٠٠هـ) صدوق، قال ابن حجر: لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، روى عن زيد بن أسلم والزهري والمنكدر ونافع مولى ابن عمر وخلق، روى عنه الليث بن سعد وخالد بن يزيد وغيرهم. راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ١٨٩. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤/٧١. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١/٥٠٧. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٣٠٧. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٤٣.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٢١.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٢٢٢.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ٢٣١.

(٦) بياض في (ك) مقدار سطرين، وقد أتممت سند الأثر من كتاب (رد الدارمي على الجهمية).

(٧) في (ط): (يعلم).

(٨) (ثم) ساقطة من (ط).

السماء الدنيا و[الأرض]<sup>(١)</sup>، وكشفهن مثل ذلك\* وجعل بين كل أرضين كما بين السماء الدنيا والأرض وكشفهن مثل ذلك\*<sup>(٢)</sup>، ثم رفع العرش فاستوى عليه فما في السموات سماء إلا لها أطيظ كأطيظ الرّحل<sup>(٣)</sup> العُلا في أول ما يرتحل من ثقل الجبار فوقهن<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا دافعها<sup>(٦)</sup> لا يصدقها ولا يكذبها<sup>(٧)</sup>، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسنادهم من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول منكراً في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه.

(١) في (ك): (الأرضين). والتصويب من (الرد على الجهمية) و(ط).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) (الرحل) ساقطة من (ط).

(٤) رواه الدارمي في (رد الدارمي على الجهمية): ص ٢٩.

وهذا الأثر ضعيف لأنه عن كعب الأحبار، وفي سنده عبدالله بن صالح المصري صدوق كثير الغلط ثبت في كتابته، وكانت فيه غفلة، (تقريب التهذيب) ١/٤٢٣، كما أن سعيد بن هلال كان قد اختلط والمؤلف ذكر هذا الأثر من باب الشواهد.

(٥) (رد الدارمي على الجهمية) للدارمي: ص ٢٩.

(٦) في (ط): (لا يدافعها و).

(٧) راجع: ص ٦٣ في الهامش حكم تصديق أو رد الإسرائيليات من كلام المؤلف.

وقد ذكر ذلك القاضي أبو يعلى الأزجي<sup>(١)</sup> فيما خرج من أحاديث الصفات<sup>(٢)</sup>، وقد ذكره من طريق<sup>(٣)</sup> السنة<sup>(٤)</sup> «عبدالله بن أحمد بن حنبل»<sup>(٥)</sup>، حدثني أبي<sup>(٦)</sup>، ثنا<sup>(٧)</sup> أبو المغيرة<sup>(٨)</sup>، حدثنا عبدة بنت خالد بن معدان<sup>(٩)</sup> عن أبيها خالد بن معدان<sup>(١٠)</sup>، أنه

(١) الأزجي: بفتح الألف والزاي وفي آخره الجيم هذه نسبة إلى باب الأزج، وهي محلة كبيرة ببغداد، كان منها جماعة كبيرة من العلماء والزهاد وكلهم إلا ما شاء الله على مذهب أحمد بن حنبل - رحمه الله - . (اللباب) لابن الأثير: ١/٤٤٥-٤٦، تقدمت ترجمة القاضي أبي يعلى ص ٦.

(٢) أي كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات).

(٣) في (إبطال التأويلات): حديث آخر أخرجه إليّ أبو القاسم قال أبو الحسن علي ابن إبراهيم بن موسى السكوني الموصلي نا أبو مزاحم موسى بن عبيدالله بن يحيى الخاقاني المقرئ نا عبدالله بن أحمد بن حنبل.

(٤) وقد تقدم التعريف بالكتاب في ص ٣٢-٣٣.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ٢٢٤.

(٦) أي الإمام أحمد بن حنبل وقد تقدمت ترجمته في ص ٤.

(٧) في (إبطال التأويلات): (نا).

(٨) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الشامي الحمصي، أبو المغيرة (٢١٢-٢٠٠هـ) ثقة، روى عن أرطاة بن المنذر وبشر بن عبدالله بن يسار وعبدة بنت خالد بن معدان وغيرهم، وعنه أحمد بن حنبل والبخاري وخلق كثير، قال البخاري قال أبو حاتم كان صدوقاً وقال البخاري مات سنة اثنتي عشرة ومائتين وصلى عليه أحمد بن حنبل.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٣٠٧. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم:

٥٦/٦. و(تهذيب الكمال) للمزي: ٢/٨٤٦-٨٤٧. و(تهذيب التهذيب) لابن

حجر: ٦/٣٦٩-٣٧٠. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٤٢.

(٩) لم أقف لها على ترجمة.

(١٠) خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبدالله (١٠٣-٠٠٠هـ) شامي، من =

كان يقول: (إن الرحمن سبحانه ليثقل على حملة العرش من أول النهار، إذا قام المشركون حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش<sup>(١)</sup>)»<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي<sup>(٣)</sup>: «وذكر أبو بكر بن أبي خيثمة<sup>(٤)</sup> في

= فقهاء التابعين ثقة عابد، يرسل كثيرًا، لقي من الصحابة أبا أمامة والمقدام بن معديكرب وعتبة بن عبد وابن عميرة وعبدالله بن بسر، روي عنه أنه قال: أدركت سبعين من الصحابة، روى عنه بحير بن سعد وثور بن يزيد.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ١٤٢. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣/٣٥١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣/١١٨-١٢٠. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٢١٨. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٠٣.

(١) الحديث رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، ح (١٠٢٦)، ٤٥٥/٢. بلفظ (سبحانه وتعالى) بدل (سبحانه).

والحديث بهذا السند ضعيف لأنه مرسل، وفيه عبدة بنت خالد لم أقف لها على ترجمة والمؤلف ذكره من باب الشواهد.

(٢) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٤) أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي ثم البغدادي، أبو بكر (١٨٥-٢٧٩ هـ) الحافظ المؤرخ، كان ثقة عالمًا متفنيًا حافظًا بصيرًا بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلم النسب عن مصعب الزبيدي، وأخذ أيام الناس عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، روى عنه خلق كثير منهم أبو الحسين بن المنادي، والبغوي، وابن صاعد ومحمد بن مخلد. له كتاب (التاريخ الكبير) و(أخبار الشعراء).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤/١٦٢-١٦٤. و(طبقات الحنابلة) لأبي يعلى: ١/٤٤. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/٥٩٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١١/٤٩٢-٤٩٤. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٦٧.

تاريخه<sup>(١)</sup> بإسناده حدثنا<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup> وذكر<sup>(٤)</sup> فيه :  
(فإن<sup>(٥)</sup> مقدار كل يوم من أيامكم عنده اثنتا عشرة ساعة فتعرض  
عليه أعمالكم بالأمس أول النهار اليوم فينظر فيه ثلاث ساعات ،  
فيطلع منها على ما يكره فيغضبه ذلك فأول من<sup>(٦)</sup> يعلم بغضبه  
الذين<sup>(٧)</sup> يحملون العرش يجدونه يثقل عليهم ، فيسبحه الذين

(١) كتاب (التاريخ الكبير) لأبي بكر بن أبي خيثمة هو كتاب في التاريخ على طريقة  
المحدثين ، قال الخطيب البغدادي : كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه ، وأكثر  
فائدته ، فلا أعرف أغزر فوائد منه ، وكان لا يرويه إلا على الوجه ، فسمعه  
الشيوخ الأكابر كأبي القاسم البغوي ونحوه وقال صاحب كشف الظنون : هو  
تاريخ كبير على طريقة المحدثين أحسن فيه وأجاد . وهذا الكتاب أحد المصادر  
المباشرة لتاريخ الطبري ، ويبدو من القطع التي وصلت إلينا أنه كان كتاباً في  
تاريخ العالم .

له نسختان خطيتان : نسخة في جامع القرويين بفاس برقم / ٢٤٤ توجد قطعة  
واحدة في القسمين الثامن والتاسع في ١٠ ورقات كتبت سنة / متن ٦١٠ هـ .  
ونسخة أخرى في المكتبة السندية .

راجع : (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي : ١٦٣ / ٤ . و(كشف الظنون في أسامي  
الكتب والفنون) لحاجي خليفة : ٢٧٦ / ١ . و(تذكرة النوادر من المخطوطات  
العربية) جمع : السيد هاشم الندوي ، ص ٧٩ . و(تاريخ التراث العربي) لفؤاد  
سزكين : ١٥٢ / ٢ / ١ .

(٢) (حدثنا) غير موجودة في (إبطال التأويلات) .

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٦٣ .

(٤) في (إبطال التأويلات) : (حديثاً طويلاً وذكر) .

(٥) في (إبطال التأويلات) : (وإن) .

(٦) في (إبطال التأويلات) : (ما) .

(٧) في (ط) : (الذي) .

يحملون العرش<sup>(١)</sup> . وذكر الخبر .

اعلم<sup>(٢)</sup> أنه غير ممتنع حمل الخبر<sup>(٣)</sup> على ظاهره ، وأن ثقله يحصل بذات الرحمن ؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> على طريقته في مثل ذلك : «لأننا لا نثبت ثقلًا من جهة المماساة والاعتماد والوزن ، لأن ذلك من صفات الأجسام ، ويتعالى عن ذلك ؛ وإنما نثبت ذلك صفة<sup>(٦)</sup> لذاته لا على وجه المماساة ، كما قال الجميع : إنه عال على الأشياء لا على وجه التغطية لها ، وإن كان في حكم الشاهد بأن العالي على الشيء يوجب تغطيته»<sup>(٧)</sup> .

قال<sup>(٨)</sup> : «وقيل إنه تتجدد له صفة يثقل بها على العرش ويزول في حال ، كما تتجدد له صفة الإدراك عند خلق المدركات وتزول عند عدم المدركات<sup>(٩)</sup> [فإن قيل ذلك محمول على ثقل عظمتة وهيبته في قلوبهم ، وما يتجدد لهم في بعض الأحوال من

---

(١) تقدم تخريج الحديث في ص ٢٦٥ .

(٢) في (ك) : (وذكر الخبر القاضي اعلم) . وفي (ط) : (وذكر القاضي فقال أعلم) . والتصويب من (إبطال التأويلات) .

(٣) في (إبطال التأويلات) : (هذا الخبر) .

(٤) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى ، مخطوط : ص ٢٦١ .

(٥) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل .

(٦) (صفة) ساقطة من (ط) .

(٧) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى ، مخطوط : ص ٢٦١ .

(٨) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل .

(٩) في (ك) بياض بمقدار ثلاثة أسطر وقد أتممت الكلام من (إبطال التأويلات) .

ذكر عظمته وعزته، كما يقال الحق ثقيل مر، وليس المراد به ثقل الأجسام، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾ [المزمل: ٥]»<sup>(١)</sup>.

قال القاضي<sup>(٢)</sup>: «قيل هذا غلط؛ لأن الهيئة والتعظيم مصاحب لهم في جميع أحوالهم، ولا يجوز مفارقتها لهم؛ ولهذا قال سبحانه<sup>(٣)</sup>: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ ۝﴾ [الأنبياء: ٢٠] وما ذكره<sup>(٤)</sup> من قول القائل: الحق ثقيل، وكلام فلان ثقيل. فإنما لم يحمل على ثقل ذات؛ لأنها معاني، والمعاني لا توصف بالثقل والخفة، وليس كذلك هنا<sup>(٥)</sup>؛ لأن الذات ليست معاني ولا أعراضاً [فجاز]<sup>(٦)</sup> وصفها بالثقل. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾ [المزمل: ٥] فقد فسرهُ أهل النقل: أن المراد به ثقل الحكم؛ ولأن الكلام ليس بذات»<sup>(٧)</sup>.

قال<sup>(٨)</sup>: «فإن قيل يحمل على أنه يخلق في العرش ثقلًا على كواهلهم، وجعل لذلك أمانة لهم في بعض الأحوال إذا قام المشركون. قيل: هذا غلط لأنه يُفْضي أن يثقل عليهم بكفر

(١) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٦١.

(٢) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٣) في (إبطال التأويلات): (تعالى).

(٤) في (إبطال التأويلات): (وما ذكره).

(٥) في (إبطال التأويلات): (هاهنا).

(٦) في (ك): (فجاز). والتصويب من (إبطال التأويلات) و (ط).

(٧) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٦٢.

(٨) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

المشركين، ويخفف عنهم بطاعة المطيعين<sup>(١)</sup> وهذا لا يجوز؛ لما فيه من المؤاخذة<sup>(٢)</sup> بفعل الغير؛ وليس كذلك إذا حملناه على ثقل الذات، لأنه لا يفضي إلى ذلك؛ لأن ثقل ذاته عليهم تكليف لهم، وله أن يُثقل عليهم في التكليف ويخفف<sup>(٣)</sup>.

قلت: المقصود هنا التنبيه على<sup>(٤)</sup> أصل كلام الناس في ذلك.

١٢٠ ب/ك

وأما الكلام في (الخفة) و(الثقل) ونحو ذلك: فربما نتكلم عليه إن شاء الله في موضعه؛ فإن طوائف من المتفلسفة يقولون: السموات ليست خفيفة ولا ثقيلة، قالوا: لأن الجسم الثقيل هو الذي يتحرك إلى أسفل، وهو الوسط، والخفيف هو الذي يتحرك إلى فوق من الوسط، والأفلاك مستديرة لا تتحرك إلى فوق ولا إلى أسفل، فلذلك<sup>(٥)</sup> لم نصفها بثقل ولا خفة، كما لم يصفوها بشيء من الطبائع الأربعة<sup>(٦)(٧)</sup>. وهذا النزاع قد يكون لفظيًا، وقد

(١) في (إبطال التأويلات): (الطائعين).

(٢) في (ك) و(ط): (المواخذ). والتصويب من (إبطال التأويلات).

(٣) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٦٢.

(٤) (على) مكررة في (ك).

(٥) في (ط): (لذلك).

(٦) الطبائع الأربعة: وتسمى الاسطقسات وهي من الاسطقس لفظ يوناني،

والاسطقسات عند القدماء العناصر الأربعة التي هي الماء والأرض والهواء والنار،

وسميت اسطقسات لأنها أصول المركبات من المعادن والنباتات والحيوانات.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٢٤. و(المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء

والمتكلمين) للآمدي: ص ١١٨. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا، ٧٨/١.

(٧) راجع: (شرح عيون الحكمة) للرازي: ١٧٣-١٧٧. و(الشفاء) قسم =



يكون معنويًا إذا اصطلحوا على أنهم لا يسمون خفيفًا وثقيلًا<sup>(١)</sup> إلا ما هو كذلك فهو نزاع لفظي. وأما النزاع في كون أجسام السموات يمكن صعودها وانخفاضها لولا<sup>(٢)</sup> أن الله يمسكها بقدرته، كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسَكِّتُ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] وقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥] فهذا نزاع معنوي، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث كُرَيْبٍ<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>، عن جويرية بنت الحارث<sup>(٥)</sup>

= الطبيعيات، لابن سينا: ١٥٦-١٥٧.

(١) في (ط): (ولا ثقيلًا).

(٢) في (ط): (إلا).

(٣) كُرَيْبُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْهَاشِمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، أَبُو رِشْدِينَ (٩٨٠-١٠٠٠هـ) مولى ابن عباس، ثقة، روى عن ابن عباس ومعاوية وميمونة وأم سلمة، روى عنه عمرو بن دينار، وسلمة بن كهيل والزهري وشريك بن عبد الله. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٦٨/٧. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١١٤٦/٣. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٤٣٣/٨. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٣٤/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٦٦.

(٥) جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار بن حبيب بن خديجة بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو الخزاعية المصطلقية (٥٠٠-٥٥٠هـ) أم المؤمنين. لما غزا النبي ﷺ بني المصطلق غزوة المريسيع وسباهم وقعت جويرية وكانت تحت مسافع بن صفوان المصطلق في سهم ثابت بن قيس، فكاثبته على نفسها، وجاءت إلى رسول الله ﷺ وقالت يا رسول الله أنا جويرية بنت الحارث سيد قومه، وقد أصابني من البلاء ما لم يخف عليك، وقد كاتبت على نفسي، فأعني على كتابتي فقال: أواخر من ذلك أودي عنك كتابتك، وأتزوجك، فقالت: نعم. ففعل ذلك فبلغ الناس أنه قد تزوجها فقالوا أصهار رسول الله ﷺ فأرسلوا ما كان في أيديهم من بني المصطلق، فلقد عتق الله بها مائة أهل بيت من بني المصطلق، وقالت =

أم المؤمنين (أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة. فقال: «مازلت على الحال الذي فارقتك عليها؟» قالت: نعم: فقال النبي ﷺ: «لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته»<sup>(١)</sup> وفي رواية «سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله رضا نفسه سبحان الله زنة عرشه. سبحان الله مداد كلماته»<sup>(٢)(٣)</sup> فالمقصود بالحديث نهاية ما يمكن\* من الوزن كما ذكره [و]<sup>(٤)</sup> غاية ما يمكن\*<sup>(٥)</sup> من المعدود، وغاية ما يمكن من القول والمحبوب هو كلام الرب [و]<sup>(٦)</sup> رضاه وذكر

= عائشة: فما أعلم امرأة أعظم بركة منها على قومها.

راجع: (تاريخ الصحابة) لابن حبان: ص ٦٤-٦٥. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٢٥١/٤-٢٥٤. و(صفوة الصفوة) لابن الجوزي: ٢/٤٩-٥١. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٥/٤١٩-٤٢١. و(الإصابة) لابن حجر: ٤/٢٥٧-٢٥٨. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/٥٩٣.

(١) رواه مسلم في صحيحه: الذكر/١٩، ح(٧٩)، ٤/٢٠٩٠، بلفظ (قال النبي) بدل (فقال النبي). ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الوتر/٣٥٩، ح(١٥٠٣)، ٢/١٧١.

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) والحديث رواه مسلم في صحيحه: الذكر/١٩، ح(٧٩)، ٤/٢٠٩١، ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ١/٢٥٨.

(٤) ليست في (ك) وزدتها ليستقيم الكلام.

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٦) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

عدد خلقه وزنة عرشه<sup>(١)(٢)</sup>.

إن هاتين  
الآيتين اللتين  
استدل بهما  
الرازي تدلان  
على نقيض  
مطلوبه

الوجه الثالث: أن يقال هذه المسألة<sup>(٣)</sup> تدل على نقيض مطلوبك<sup>(٤)</sup>؛ فإنه أثبت أن العرش له حملة، وأنه يحمل مع ذلك اليوم ويوم القيامة. وظاهر هذا الخطاب أنه على العرش، وأن العرش<sup>(٥)</sup> يُحْمَلُ مع ذلك،\* سواء دلّ الخطاب\*<sup>(٦)</sup> علي [أن]<sup>(٧)</sup> حملة العرش يحملونه أم لم يدل على ذلك، فإن دل على ذلك أيضاً، فقد دل على ما هو أبلغ<sup>(٨)</sup> من<sup>(٩)</sup> نقيض مطلوبه؛ ثم إذا خالف هو هذه الآية يحتاج إلى تأويلها أو تفويضها، فلا تكون الآيات المثبتة للعرش ولحملته، أو لحمل الملائكة لما فوقه تنفي كونه على العرش. هذا تعليق على الدليل ضد موجهه ومقتضاه، ولكن قوله: «يلزم الافتقار» من باب التعارض، فيحتاج إلى الجمع بين موجب الآية وبين هذا الدليل؛ لا تكون

(١) هكذا في (ك) والكلام فيه تكرار وعدم انسجام فليتأمل.

(٢) في (ك) بياض مقدار نصف سطر.

(٣) المقصود بها الحجة الثانية عشر: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَةٌ﴾ (الحاقة: ١٧)

(الحاقة: ١٧) ولو كان الخالق في العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش، يلزم احتياج الخالق إلى المخلوق. ويقرب منه: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾

(غافر: ٧). (أساس التقديس) للرازي: ص ٤٤.

(٤) أي نفى استواء الله على عرشه أو نفى كونه على العرش.

(٥) وأن العرش) ساقطة من (ط).

(٦) في ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٧) في (ك): (أنه). والتصويب من (ط).

(٨) في (ك) و(ط): (ماهو من أبلغ). وحذفت (من) ليستقيم الكلام.

(٩) (من) ساقطة من (ط).

الآية لأجل ما يقال أنه يعارضها تدل على نقيض مدلولها، هذا لا يقوله عاقل.

**الوجه الرابع:** في تقرير ذلك ثم إن قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧] وقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] يوجب أن الله عرشاً يحمل، ويوجب أن ذلك العرش ليس هو الملك كما تقوله طائفة من الجهمية<sup>(١)</sup>؛ فإن الملك هو مجموع الخلق فهنا دلت الآية على أن الله ملائكة من جملة خلقه يحملون عرشه، وآخرون يكونون حوله، وعلى أنه يوم القيامة يحمله ثمانية: إما ثمانية أملاك، وإما ثمانية أصناف وصفوف<sup>(٢)</sup>. وهذا إلى مذهب المثبتة أقرب منه إلى قول النافية بلا ريب.

إن الآيتين  
توجب أن الله  
عرشاً يحمل  
لبس هو  
الملك

**الوجه الخامس:** أن العرش في اللغة السرير بالنسبة إلى ما فوقه<sup>(٣)</sup>، وكالسقف بالنسبة إلى ما تحته. فإذا كان القرآن قد جعل لله عرشاً وليس هو بالنسبة إليه كالسقف، علم أنه بالنسبة

دلالة لفظ  
العرش لغة  
على السرير  
تضمن أن الله  
فوقه

- (١) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٢٢٧. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢٢٦/٢.
- (٢) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠.
- (٣) العرش: في كلام العرب سرير الملك، يدلك على ذلك سرير ملكة سبأ، سماه الله جل وعز عرشاً فقال: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (النمل: ٢٣). والعرش في كلام العرب أيضاً: سقف البيت، وجمعه عروش؛ ومنه قول الله عز وجل: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩).
- راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (عرش). و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (عرش).

إليه كالسرير بالنسبة إلى غيره، وذلك يقتضي أنه فوق العرش.

إضافة العرش  
إلى الله  
تقتضي إضافة  
تخصه على  
خلاف ما  
يذكره  
الجهمية

الوجه السادس: أن إضافة العرش مخصوصة إلى الله؛ لقوله: ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> [الحاقة: ١٧] يقتضي أنه مضاف إلى الله إضافة تخصه كما في سائر المضافات إلى الله كقوله بيت الله، وناقة الله، ونحو ذلك. وإذا كان العرش مضافاً إلى الله في هذه الآية إضافة اختصاص، وذلك يوجب أن يكون بينه وبين الله من النسبة ما ليس لغيره، [فما]<sup>(٢)</sup> يذكره الجهمية من الاستيلاء والقدرة<sup>(٣)</sup> وغير ذلك أمر مشترك بين العرش وسائر المخلوقات، وهذه الآية التي احتج بها تنفي أن يكون الثابت من الإضافة هو القدر المشترك، وتوجب اختصاصاً للعرش بالله ليس لغيره كقوله: ﴿عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧] وهذا إما<sup>(٤)</sup> [أن]<sup>(٥)</sup> يدل على قول المثبتة، أو هو إلى الدلالة عليه أقرب، وأيهما كان فقد دلت الآية على نقيض / مطلوبه، وهو الذي ألزمناه، فلم يذكر آية من كتاب الله على مطلوبه إلا وهي لا دلالة فيها؛ بل دلالتها على نقيض مطلوبه أقوى.

١٢١/ك

(١) في (ط): ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ (الحاقة: ١٧).

(٢) في (ك): (كما). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٢٢٦. (ومقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١. و(الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٤٨-٤٩. و(رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٨٣-٨٤. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط، ٢/٢٢٦-٢٢٧. (٤) في (ط): (إنما).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

دعوى الرازي  
لو كان الله  
على العرش  
لكان الابتداء  
بخلق العرش  
قبل السموات

قال الرازي: «الحجة الثالثة<sup>(١)</sup> عشرة لو كان مستقرًا على العرش لكان الابتداء بتخليق العرش أولى من الابتداء بتخليق السموات؛ لأنه<sup>(٢)</sup> على<sup>(٣)</sup> القول بأنه<sup>(٤)</sup> مستقر على العرش يكون العرش<sup>(٥)</sup> [مكانًا له، والسموات مكان عبيده]، والأقرب إلى العقول أن تكون<sup>(٦)</sup> تهية مكان نفسه مقدمًا على تهية مكان العبيد؛ لكن من<sup>(٧)</sup> المعلوم أن تخليق السموات مقدم على تخليق العرش لقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وكلمة (ثم) للتراخي»<sup>(٩)</sup>.

نقض حجة  
الرازي من  
وجوه

قلت: الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا. والحمد لله الذي جعل لرسوله منه سلطانًا نصيرًا، والحمد لله الذي ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم<sup>(١٠)</sup> الأشهاد، ينصرهم بسلطان الحجة، وسلطان القدرة، وهو الذي يؤتي رسله

(١) في (ط): (الثانية) وهو الخطأ.

(٢) في (أساس التقديس) و(ط): (لأن).

(٣) ساقطة من (ط)، وفي (أساس التقديس): (على تقدير القول).

(٤) في (أساس التقديس): (أنه).

(٥) في (ك) بياض مقدار أربع كلمات، وقد أتممت الكلام من (أساس التقديس).

(٦) في (أساس التقديس): (يكون).

(٧) في (ك) بياض مقدار كلمتين، وأتممت الكلام من (أساس التقديس).

(٨) في (ك): (بقوله). والتصويب من (أساس التقديس). و(ط).

(٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٤٤.

(١٠) في (ط): (يوم).

والمؤمنين به حجة على من خالفهم وجادلهم فيه بالباطل، كما قال: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾<sup>(١)</sup> [الرعد: ١٣] فإن هذا الرجل وأمثاله لا يحتاجون بحجة إلا وهي عليهم لا لهم؛ لكن يزيد فيهم ذلك من يكون الله قد أيده بروح منه، وكتب في قلبه الإيمان، وجعل في قلبه من نور يفهم دقيق<sup>(٢)</sup> ذلك، وأما جليله<sup>(٣)</sup> فيفهمه جمهور الناس، وهذه من جليل ذلك؛ وذلك أنه لا خلاف بين المسلمين، وأهل الكتاب أن العرش خلق قبل السموات والأرض.

الوجه الأول  
لا خلاف بين  
المسلمين  
وأهل الكتاب  
أن العرش  
خلق قبل  
السموات  
والأرض

الوجه الأول: فقول هذا المحتج - «لو كان»<sup>(٤)</sup> مستقرًا على العرش لكان الابتداء بتخليق العرش أولى من الابتداء بتخليق السموات»<sup>(٥)</sup> - لا يضرهم<sup>(٦)</sup> بل ينفعهم، فإن الأمر في الترتيب

(١) أي الأخذ بالعقوبة قال ابن الأعرابي المحال: المكر، والمكر من الله عز وجل التدبير بالحق. وقال أبو عبيد: المحال: العقوبة والمكروه.  
راجع: (المفردات: للراغب الأصبهاني: ص ٤٦٤. و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (محل). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (محل). و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٩٩/٩.

(٢) الدقيق: الأمر الغامض. راجع (لسان العرب) لابن منظور مادة (دقق).  
(٣) جليله: أمر جليلي واضح وتقول جلا لي الخبر أي وضح، وجلا الأمر وجلاه وجلى عنه كشفه وأظهره. راجع: (لسان العرب) لابن منظور، مادة (جلا).  
(٤) في (أساس التقديس): (لو كان تعالى).  
(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٤٤.  
(٦) أي المثبتة لاستواء الرب على العرش.

ذلك ما<sup>(١)</sup> كان [و]<sup>(٢)</sup> قول المثبتة يستلزم تقديم خلق العرش .  
فهكذا وقع والله الحمد وإن لم يكن مستلزماً هذا الترتيب بطلت  
هذه الحجة . فهي باطلة على التقديرين .

وأمّا قوله : «لكن من المعلوم أن تخليق السموات مقدم  
على تخليق العرش»<sup>(٤)</sup> فيقال : هذا لم يعلمه أحد لا من الأولين  
ولا من الآخرين ، ولا قاله أحد يعرف بالعلم .

وأمّا احتجاجه على تقدم خلق السموات بقوله : ﴿إِنَّ  
رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى  
الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وكلمة (ثم) للتراخي . فهنا إنما ذكر أنه  
استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض . فأين قوله :  
﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] من قوله : ثم<sup>(٥)</sup> خلق  
العرش . فهذا لا يخفى على أحد . فليس في كتاب الله ما يوهم  
تأخر خلق العرش ، فضلاً عن أن يدل ، فلا دلالة في القرآن على  
خلق السموات قبل العرش .

الوجه الثاني : أن القرآن يدل على أن خلق العرش قبل خلق  
السموات والأرض بهذه الآية التي ذكرها ، [وبغيرها]<sup>(٦)</sup> فإن

يدل القرآن  
والسنة على  
أن خلق  
العرش قبل  
السموات  
والأرض

(١) (ما) هنا موصولة لا نافية . من (ط) .

(٢) غير موجودة في (ك) و(ط) . وزدتها زيادة للفهم .

(٣) الواو ساقطة من (ط) .

(٤) (أساس التقديس) للرازي : ص ٤٤ .

(٥) (ثم) ساقطة من (ط) .

(٦) في (ك) : (وبغيرها) . والتصويب من (ط) .



قوله: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] يقتضي أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض، ولم يذكر أنه خلقه حينئذ، ولو كان خلقه حينئذ لكان قد ذكر خلقه ثم استواءه عليه، ولأن ذكره للاستواء عليه دون خلقه دليل على أنه كان مخلوقاً قبل ذلك، ولأنه قد ثبت بالكتاب والسنة واتفاق المسلمين وأهل الكتاب أن<sup>(١)</sup> الخلق كان في ستة أيام، وقد قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧] فأخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وأن عرشه كان حينئذ على الماء. وفي الصحيح عن عمران بن حصين<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: (كان الله ولا شيء وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض)<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ك): (في أن). والتصويب من (ط).

(٢) عمران بن الحصين بن عبيد الخزاعي، أبو نجيد (٥٢٠-٥٢٠هـ) من علماء الصحابة وفقهائهم، أسلم عام خيبر، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، وبعثه عمر إلى أهل البصرة ليفقههم، وولاه زياد قضاءها، وتوفي بها، وهو ممن اعتزل حرب صفين. له في كتب الحديث ١٣٠ حديثاً. يقول عنه أهل البصرة: إنه كان يرى الحفظة، وكانت تكلمه حتى اكتوى.

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٢٢/٣-٢٤. و(صفوة الصفوة) لابن الجوزي: ٢٨٢/١. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٨/١. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ١٣٧-١٣٨. و(الإصابة) لابن حجر: ٢٧/٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/٢٢، ١٧٥/٨. بلفظ: (كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض).

قال البخاري في (كتاب التوحيد والرد على الجهمية والزنادقة)<sup>(١)</sup>: «باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] عن عمران بن الحصين<sup>(٢)</sup> قال: (إني كنت<sup>(٣)</sup> عند النبي ﷺ إذ جاءه وفد بني تميم<sup>(٤)</sup>، فقال: اقبلوا البشرى/ يا بني تميم، فقالوا<sup>(٥)</sup>: بشرتنا فأعطنا. فدخل ناس من أهل اليمن، فقال: اقبلوا البشرى

١٢١ ب/ك

= ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ٤٣١/٤-٤٣٢.

(١) في صحيح البخاري: (كتاب التوحيد) وفي (فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) لابن حجر: ٣٤٤/١٣. «قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التوحيد) كذا للنسفي وحماذ بن شاذان، وعليه اقتصر الأكثر عن الفربري، وزاد المستملي (الرد على الجهمية وغيرهم). وسقطت البسملة لغير أبي ذر، ووقع لابن بطلان وابن التين (كتاب رد الجهمية وغيرهم (التوحيد) وضبطوا التوحيد بالنصب على المفعولية وظاهره معترض لأن الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردوا التوحيد وإنما اختلفوا في تفسيره، وحجج الباب ظاهرة في ذلك، والمراد بقوله في رواية المستملي وغيرهم (القدرية) وأما الخوارج فتقدم ما يتعلق بهم في (كتاب الفتن) وكذا الروافض تقدم ما يتعلق بهم في (كتاب الأحكام)».

(٢) في (صحيح البخاري) بزيادة طويلة: «(وهو رب العرش العظيم) قال أبو العالية استوى إلى السماء ارتفع فسواهن خلقهن، وقال مجاهد استوى علا على العرش وقال ابن عباس المجيد الكريم، والودود الحبيب، يقال حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حميد حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن جامع ابن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن الحصين.

(٣) (كنت) غير موجودة في (صحيح البخاري).

(٤) في (صحيح البخاري): (إذا جاء قوم من بني تميم).

(٥) في (صحيح البخاري): (قالوا).

يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم، فقالوا<sup>(١)</sup>: قبلنا. جئناك [لنتفق] <sup>(٢)</sup> في الدين، ولنسألك عن أول<sup>(٣)</sup> هذا الأمر ما كان؟ قال: كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء<sup>(٤)</sup>.

الوجه [الثالث]<sup>(٥)</sup>: أنه إذا كان قد خلق العرش قبل أن يخلق السموات والأرض، وكان ذلك مناسباً في العقل لأن يكون العرش مكاناً له والسموات مكان عبيده، كان الثابت بالآية التي تلاها وبغيرها من الآيات والأحاديث واتفاق المسلمين دليل على مذهب منازعه دون مذهبه؟!.

الوجه [الرابع]<sup>(٦)</sup>: أنه لو فرض أن الله خلق العرش بعد السموات والأرض لم يكن في هذا ما ينافي أن يكون عليه، كما أنه خلق السموات بعد الأرض ﴿ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] بعد قوله: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] و<sup>(٧)</sup> قال: ﴿ ثُمَّ أَسَوَّىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] بعد

ثبت بالعقل والآيات والأحاديث واتفاق المسلمين أن الله فوق العرش  
لو فرض تقدم خلق السموات والأرض على خلق العرش فليس في هذا ما ينافي استواء الرب عليه

(١) في (صحيح البخاري): (قالوا).

(٢) في (ك) و(ط): (لنتفق). والتصويب من (صحيح البخاري).

(٣) غير موجودة في (صحيح البخاري).

(٤) (صحيح البخاري): ١٧٥/٨.

(٥) في (ك) و(ط): (الرابع). وهو خطأ في تعداد الأوجه.

(٦) في (ك) و(ط): (الخامس). هو خطأ في تعداد الأوجه.

(٧) الواو ساقطة من (ط).

قوله : ﴿ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا  
ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا  
فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيلُنَ ۝ ﴿١٠﴾ ﴾ [فصلت : ٩-١٠] .

\* \* \*

١٢٤٩ / قال الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ورضي عنه <sup>(١)</sup>:

٩٤ ب/ك

## / فصل /

ثم قال أبو عبد الله <sup>(٢)</sup> الرازي في تأسيسه «الفصل الرابع في إقامة البراهين على أنه <sup>(٣)</sup> ليس بمختص <sup>(٤)</sup> بحيز وجهة بمعنى أنه يصح أن يشار إليه بالحس أنه <sup>(٥)</sup> هاهنا وهناك» <sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر على ذلك ثمانية براهين، مع [أن] <sup>(٧)</sup> بعضها مبني على ما تقدم من نفي أنه جسم؛ فإنه [قرر] <sup>(٨)</sup> أن ذلك يستلزم نفي أن يكون على العرش، وأكثرها غير مبني على ذلك.

وهذا (الفصل) يتضمن أنه ليس على العرش، ولا فوق السموات، وأن الرسول لم يعرج به إليه، وأنه لا يصعد إليه نتيجة هذا الفصل نفي علو الله واستوائه على العرش

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ك). وقد اتفقت في أول هذا الفصل النسختان الخطيتان الكواكب الدراري رقم (٥٧١) ق/ ٩٤ ب، ونسخة ليدن الجزء الثالث ق/ ٢٤٩ أ.

(٢) (أبو عبد الله) ساقطة من (ك).

(٣) في (أساس التقديس): (أنه تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): (مختصًا)، وفي (ك): (مختص).

(٥) في (أساس التقديس): (بأنه).

(٦) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٢.

(٧) في (ل) و(ك) و(ط): (ما). وأبدلتها بـ (أن) ليستقيم الكلام.

(٨) في (ل): (قدر). والتصويب من (ك) و(ط).

شيء، ولا ينزل من عنده شيء، ولا ترفع الأبصار أو<sup>(١)</sup> الرؤوس أو<sup>(٢)</sup> الأيدي إليه في الدعاء؛ بل لا تتوجه القلوب إلى فوق قصدًا للتوجه إليه أصلاً لا<sup>(٣)</sup> في دعاء ولا عبادة ولا غير ذلك، ويتضمن أنه ليس فوق العالم رب ولا إله، وليس هناك إلا العدم المحض والنفي الصرف، وأن ما فوق العرش وما تحت الأرض السابعة سواء في ذلك، فكما أنه ليس في جوف الأرض فليس فوق العرش؛ بل منهم من يقول إنه في كل مكان، أو في كل موجود: إما بمعنى أن تدبيره فيهم، وإما بمعنى أن ذاته في كل مكان<sup>(٤)</sup>، أو أن ذاته هي كل موجود<sup>(٥)</sup>. وأما<sup>(٦)</sup> ما فوق العرش فليس هناك شيء؛ لأنه هو ليس هناك عندهم، وليس فوق العالم موجود آخر مخلوق حتى يقال إنه فيه بمعنى التدبير، أو بذاته، أو بمعنى أن وجوده وجوده<sup>(٧)</sup>. فهذه أقوال الجهمية متكلمهم

(١) في (ط): (و).

(٢) في (ط): (و).

(٣) ساقطة من (ك) و(ط).

(٤) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٢. و(الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٤٨-٥٢. و(الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٠٤-١٠٩، ١٣٥-١٤٩. و(الرد على الجهمية) للدارمي: ص ١٧.

(٥) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١/٥٣-٥٤، ٦٩، ٧٢-٧٤، ١١١-١١٣، ١٩٦-١٩١.

(٦) في (ك): (وإنما).

(٧) (وجوده) ساقطة من (ط).

ومتعبدهم<sup>(١)</sup>؛ لكن ثَمَّ طائفة تقول<sup>(٢)</sup> هو بذاته فوق العرش  
وفي كل مكان؛ كما ذكر كذلك الأشعري في (المقالات)<sup>(٣)</sup>  
عن زهير الأثري<sup>(٤)</sup> وأبي معاذ التومني<sup>(٥)</sup>

(١) في (ك) و(ط): (ومتعبدهم لكن متكلموهم الجهمية إلى النفي المطلق أقرب).  
المقصود بالتكلمين النفاة ويمتعبدهم الحلولية كما سيبيته المؤلف.

(٢) (تقول) ساقطة من (ك).

(٣) تقدم التعريف بالكتاب في ص ١٠٥-١٠٦.

(٤) في (ك) زهري الأموي. والصواب ما في (ل).

زهير الأثري: كان يقول إن الله سبحانه بكل مكان وأنه مع ذلك مستوٍ على  
العرش، وأنه يرى بالأبصار بلا كيف، وأنه موجود الذات بكل مكان، وأنه ليس  
بجسم ولا محدود ولا يجوز عليه الحلول والمماسة. وأن القرآن كلام الله  
محدث غير مخلوق وأن القرآن يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد. ويقول  
بالاستثناء كما يقول أصحاب الاستثناء من المرجئة، كان يقول في القدر يقول  
المعتزلة، ويزعم أن الفساق من أهل القبلة مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون  
بارتكاب الكبائر وأمرهم إلى الله سبحانه.  
راجع: (المقالات) للأشعري: ص ٢٩٩.

(٥) أبو معاذ التومني، من أئمة المرجئة، ورأس الفرقة التومية، وإليه تسميتها، كان يوافق  
زهيرًا في أكثر أقواله، ويخالفه في القرآن، وكان يقول إن كلام الله حدث غير محدث  
ولا مخلوق، وهوقائم بالله لا في مكان، وزعم أن الإيمان ما عصم من الكفر، وهو اسم  
لخصال من تركها أو ترك خصلة منها كفر، ومجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال  
للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان، وقال كل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من  
الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان  
يقال له: فسق، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحدًا، وزعم أن من لطم  
نبيًا أو قتله كفر، لا من أجل لطمه وقتله لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه.  
راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٣٩-١٤٠، ٣٠٠. و(الفرق بين الفرق)  
للبيهقي: ص ٢٠٣-٢٠٤. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١/ ١٩١-١٩٢. و(الفرق  
الإسلامية) للكرماني: ص ٨٥-٨٦.

وإخوانهم<sup>(١)</sup> فقال: إنهم يقولون: «إن الله<sup>(٢)</sup> بكل مكان، وأنه مع ذلك مستوٍ على عرشه، وأنه يرى بالأبصار بلا كيف، وأنه موجود الذات بكل مكان، وأنه ليس بجسم، ولا محدود، ولا يجوز عليه الحلول والمماسة، ويزعم أنه يجيء يوم<sup>(٣)</sup> القيامة كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]»<sup>(٤)</sup> وهذا في نفاة الجسم يشبه قول [بعض]<sup>(٥)</sup> مثبتة الجسم الذين يقولون إنه لا نهاية له<sup>(٦)</sup>؛ \* ومتكلمو الجهمية إلى النفي المطلق أقرب<sup>(٧)</sup> إذ الكلام قد يصف الموجود بصفة المعدوم ويشبه<sup>(٨)</sup> ذلك<sup>(٩)</sup>.

وأما عبادهم<sup>(١٠)</sup> فلهم قصد/ وإرادة فيمن يعبدونه، والقصد<sup>(١١)</sup> لا يتوجه إلى العدم المحض؛ فلهذا كثيراً ما يجعلونه

(١) (ك) و(ط): (وأصحابهم).

(٢) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٣) في (ل) و(ك): (يوم تقوم). والتصويب من (المقالات).

(٤) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٩.

(٥) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٦) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩.

(٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) و(ط) وهذه الجملة أتت في (ك) و(ط) بعد كلمة:

(ومتعبدهم).

(٨) في (ك): (يسبته).

(٩) هكذا في (ل) و(ك) و(ط): ولم يظهر لي ارتباطها بما قبلها إلا إن كان صواب

العبارة: إذ أنهم يصفون الموجود بصفة المعدوم أو ما يشبه ذلك.

(١٠) أي الجهمية.

(١١) في (ك): (والفصل).



هو في كل مكان؛ أو يجعلونه هو الوجود كله<sup>(١)</sup>. والعامة منهم<sup>(٢)</sup> إلى هذا أقرب؛ لأنه لا تخرج القلوب أن تعبد شيئاً موجوداً<sup>(٣)</sup>، وبنو آدم قد أشركوا بالله فعبدوا<sup>(٤)</sup> ما شاء الله من المخلوقات، فإذا ذكر لهم ما يقتضي عبادة كل شيء/ كما فعلته الاتحادية لم ينفروا<sup>(٥)</sup> عن هذا<sup>(٦)</sup> نفورهم عن أن تعطل قلوبهم عن عبادة شيء من الأشياء بالكلية، فهؤلاء يشركون شركاً ظاهراً، وأما أولئك<sup>(٧)</sup> فالجحد<sup>(٨)</sup> المحض أغلب على قلوبهم؛ ولهذا يوجد فيهم من الاستكبار عن العبادة وقسوة القلوب ما لا يوجد في الآخرين، وكل واحد من الاستكبار والإشراك ينافي الإسلام\* الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه.

فإن الإسلام\*<sup>(٩)</sup> أن تعبد الله وحده لا شريك له، فمن عبد الله وغيره فقد أشرك به، كما كان مشركو العرب وغيرهم، ومن

(١) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١/٥٤-٥٣، ٦٩، ٧٢-٧٤، ١١١-١١٣، ١٩٦-١٩١.

(٢) في (ك) و(ط): (هم).

(٣) والتقدير: لا تخرج القلوب عن أن تعبد شيئاً موجوداً. وحذف (عن) قبل أن المصدرية قياساً.

(٤) في (ك): (يعبدوا).

(٥) في (ك): (يتقرر).

(٦) في (ك) كلمة غير مفهومة.

(٧) متكلمو الجهمية ونفاتهم.

(٨) في (ك): (بالجحد).

(٩) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

امتنع عن عبادة الله كفرعون ونحوه فهو جاحد، وهو أكفر من هؤلاء وإن كان مشركاً حيث له آلهة يعبدونها<sup>(١)</sup>.

ولما كان الإسلام هو دين الله العام الذي اتفق عليه الأولون والآخرون [من]<sup>(٢)</sup> جميع عباد الله<sup>(٣)</sup> المؤمنين، كما قال نوح عليه السلام: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢\*] وقال<sup>(٤)</sup> عن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ﴿إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] وقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧\*] وقال: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٢] وقال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١] كما قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ

(١) دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُمْ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَدْرُكْهُمَا إِلَهُكَ قَالَ سَنَقْبُلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

(٢) في (ل): (مع). والتصويب من (ك) و(ط).

(٣) في (ك) و(ط): (عبادة).

(٤) غير موجود في (ك) و(ط).

(٥) في (ك): (وقال تعالى).

(٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٧٧﴾ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ يَصْدَحُّ السَّجْنُ عَزَابًا مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿٧٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ [يوسف: ٣٧-٤٠] وقال موسى عليه السلام: ﴿يَقُومُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ ﴿٨١﴾ [يونس: ٨٤] وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤] <sup>(١)</sup> وقالت بلقيس <sup>(٢)</sup>: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٨٢﴾ [النمل: ٤٤] وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ ءَامَانِيهِمْ قُلْ هَانُوا بِرَهْنِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٨٣﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ

(١) في (ك) بياض مقدار نصف سطر.

(٢) بلقيس بنت الهمداني بن شرحبيل، من بني يعفر بن سرك من حمير ملكة سبأ يمانية من أهل مأرب، أشير إليها في القرآن الكريم، ولم يسمها، وليت بعهد من أبيها في مأرب، وبعد أن قتلت ذا الأذعار، وليت أمر اليمن كله، وزحفت بالجيوش إلى بابل وفارس، فخضع لها الناس وعادت إلى اليمن فاتخذت مدينة سبأ قاعدة لها، وظهر النبي الملك سليمان بن داود، فأمن أهل اليمن بدعوته إلى الله، وكانوا يعبدون الشمس، وتزوج بلقيس، وأقامت معه سبع سنين وأشهرًا، وتوفيت فدفنها بدمر.

راجع: (تاريخ الطبري): ١/٤٨٩-٤٩٥. و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير: ١/٢٣٠-٢٣٨.

عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ [البقرة: ١١١-١١٢]  
وهذا عام في الأولين والآخرين، كما قال سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿أَفَغَيْرَ  
دِينِ اللَّهِ يُبْعَثُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا  
وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى  
إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى  
وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَنْ  
يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾  
[آل عمران: ٨٣-٨٥]. وقال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا  
هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ  
الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلِيسْلِمُوا﴾ [آل عمران: ١٨-١٩]  
ثم قال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ / أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ  
الْعِلْمُ بَقِيًّا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ إِلَهَهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ / ﴿١٩﴾  
فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْتُ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ  
ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ  
بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٠﴾﴾ [آل عمران: ١٩-٢٠]. وقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
عِنْدَ اللَّهِ أَلِيسْلِمُوا وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ  
الْعِلْمُ بَقِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] فيه بيان أنهم اختلفوا

٩٥ ب/ك

٢٥٠ أ/ل

(١) سبحانه) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) (تعالى) ساقطة من (ك)، و(ط).

(٣) في (ك) و(ط): (وقوله تعالى).

في دين الله الذي هو الإسلام من بعد ما جاءهم العلم، حملهم على الاختلاف البغي، وهذا كما قال: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴾ (٣) وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْيَا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفَقَضَى بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكُتُبَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ ﴿١٤﴾ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْنَا لَكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ [الشورى: ١٣-١٥].

واختلاف أهل الكتاب في دين الله الذي هو الإسلام قد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أن اليهود يغلب عليهم الاستكبار والقسوة، فهم يعرفون الحق ولا يتبعونه، وبذلك وصفهم الله في القرآن. ومن فسد من أهل العلم والكلام كان فيه شبه منهم؛ ولهذا يوجد في متكلمة الجهمية من المعتزلة ونحوهم شبه كثير، حتى أن من أحبار اليهود من يقرر الأصول الخمسة التي للمعتزلة، ويوجد فيهم من التكذيب بالقدر والصفات وتأويل ما في التوراة وغير

(١) راجع: (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) لابن تيمية: ١/ ١٨١١.

ذلك مما<sup>(١)</sup> فيه مضاهاة للمعتزلة.

وأما النصارى فيغلب عليهم الإشراك والجهل، فهم يتعبدون ويرحمون لكن بضلال وإشراك، وبذلك وصفهم الله في القرآن، ولهذا يوجد في متعبدة الجهمية من الاتحادية وغيرهم منهم شبه كثير، حتى قد رأيت من هؤلاء الاتحادية من أخذ كلام النصارى النسطورية<sup>(٢)</sup> [يزنه بكلامهم]<sup>(٣)</sup>، وحتى إن من النصارى من

(١) في (ط): (ما).

(٢) النصارى النسطورية: تنسب إلى نسطور، وقد كان بطريرك القسطنطينية، وقد رأى أن مريم العذراء لم تلد إلهًا بل ولدت فقط الإنسان، ثم اتحد ذلك الإنسان بعد ولادته بالأقنوم الثاني، وأن هذا الاتحاد ليس اتحادًا حقيقيًا، بل اتحادًا مجازيًا، لأن الإله منحه المحبة، ووهبه النعمة، فصار بمنزلة الابن، ولما قال نسطور ذلك القول كاتبه بطريرك الإسكندرية، ويوحنا بطريرك أنطاكية في ذلك، ليعدل عن رأيه، فلم يصغ إليهما، ولم يجب طلبهما، فانعقد مجمع أفسس سنة ٤٣١م، وقرر لعنه وطرده، وأبعد عن منصبه ونفي.

واندثرت مقالة نسطور، فأحيها من بعده بزمان برصوما مطران نصيبين في عهد قباذ بن فيروز ملك فارس، وثبتها في المشرق، ويسمى النسطورية في هذا العصر بالكلدانين.

وخالف النسطورية أقوال نسطور وزعموا أن نسطور كان يقول: إن المسيح جوهران وأقنومان إله تام بأقنومة وجوهرة، وإنسان تام بأقنومة وجوهرة، وأن مريم ولدت المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته، لأن الأب عندهم ولد إلهًا، ولم يلد إنسانًا، ومريم ولدت إنسانًا ولم تلد إلهًا.

راجع: (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٣/٤٠-٣٦. و(رسالة في الرد على الرافضة) للشيخ أبي حامد المقدسي: ص ١٤٦-١٤٧. و(الفصل) لابن حزم ١/٤٩. و(الملل) للشهرستاني: ٢/٦٤-٦٦. و(محاضرات في النصرانية) للشيخ محمد أبو زهرة، ص ١٩١-١٩٣.

(٣) في (ل): (فرقة وكلامهم). والتصويب من (ك) و(ط).

يأخذ (فصوص الحكم) لابن عربي<sup>(١)</sup> فيعظمه تعظيمًا شديدًا  
ويكاد يغشى عليه من فرحه به، ولهذا يوجد في<sup>(٢)</sup> شيوخ  
الاتحادية موالون للنصارى<sup>(٣)</sup>، ولعلمهم يوالونهم أكثر من  
المسلمين<sup>(٤)</sup>.

فوقية الله مما  
اتفقت عليه  
الأنبياء  
وسلف الأمة  
وبه ينفصل  
أهل التوحيد  
من أهل  
الإلحاد

وإذا كان كذلك فينبغي أن يعلم أن الكلام في هذا الفصل  
مقصود لنفسه، وفيه ينفصل أهل التوحيد<sup>(٥)</sup> من أهل الإلحاد<sup>(٦)</sup>،  
فإن القول بأن الله فوق العرش هو [مما]<sup>(٧)</sup> اتفقت عليه الأنبياء  
كلهم، وذكر في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل، وقد اتفق  
على ذلك سلف الأمة وأئمتها من جميع الطوائف، وجميع  
طوائف الصفاتية تقول بذلك: من<sup>(٨)</sup> الكلائية<sup>(٩)</sup>، وقدماء

(١) تقدمت ترجمته في ص ٦٨.

(٢) ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) في (ك): (النصارى).

(٤) أورد الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية في كتاب (بدائع  
الفوائد): ٣٢/٢. التشابه بين اليهود والنصارى وبين من فسد من علماء وعباد  
هذه الأمة وعزا هذا القول إلى السلف.

وأورده أيضًا شارح الطحاوية في ص ٦٥.

(٥) في (ك): (الكلام التوحيد).

(٦) في (ك): (الاتحاد).

(٧) في (ل): (ما). والتصويب من (ك) و(ط).

(٨) (من) ساقطة من (ط).

(٩) الكلائية: وهم أصحاب عبدالله بن سعيد القطان المعروف بابن كلاب، وهم من  
طوائف الصفاتية، ويثبتون من الصفات أكثر من الأشاعرة، ويرون أن الصفات  
قائمة بالله، وأن الله لم يزل راضيًا عما يعلم أنه يموت مؤمنًا ساخطًا على من =

الأشعرية وأئمتهم، والكرامية، وقدماء الشيعة من الإمامية وغيرهم؛ بخلاف لفظ (الجسم) و(المتحيز) فإن هذا لم يثبت السلف والأئمة مطلقاً ولا نفوه مطلقاً؛ وإن كان فيما أثبتوه ما يوافق ما قد يعنيه مثبتو ذلك، وفيما نفوه ما قد يوافق بعض قول<sup>(١)</sup> نفاة ذلك، وذلك أن الله سبحانه له الأسماء الحسنى،/ ٢٥٠ ب/ل  
كما سمي نفسه بذلك، وأنزل به<sup>(٢)</sup> كتبه، وعلمه من شاء من خلقه كاسمه «الحي»<sup>(٣)</sup> و«العليم» و«الرحيم» و«الحكيم» و«الأول» و«الآخر»<sup>(٤)</sup> / و«العلي» و«العظيم» و«الكبير» ونحو ذلك. وهذه الأسماء كلها أسماء مدح وحمد تدل على ما يحمد به، ولا يكون معناها مذمومًا؛ وهي مع ذلك قد تستلزم معاني إذا أخذت مطلقة وسميت بأسمائها عمت المحمود والمذموم، مثل اسمه «الرحيم» فإنه يستلزم الإرادة<sup>(٥)</sup>، فإذا أخذت الإرادة

٩٦/أ ك  
أسماء الله  
الحسنى كلها  
أسماء مدح  
وحمد  
لا يكون  
معناها  
مذمومًا

= يعلم أنه يموت كافرًا، وأن الله لم يزل ولا مكان ولا زمان قبل الخلق وأنه على ما لم يزل عليه، وأنه مستو على عرشه كما قال وأنه فوق كل شيء.  
راجع: (مقالات الإسلاميين) للأشعري: ص ٢٩٨-٢٩٩.

- (١) في (ط): (أقوال).
- (٢) (به) ساقطة من (ك) و(ط).
- (٣) في (ك) و(ط): (الحق). والتصويب ما أثبتناه، لأن اسم الحق سيأتي بعد ذلك.

- (٤) في (ك): (والآخر والظاهر).
- (٥) راجع: (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، مخطوط، مكتبة عارف حكمت رقم (٨٨) أدعية: ق/١٢٥٧.



مطلقاً. وقيل: المرید. فالمرید قد یرید خیراً یحمد علیه، وقد یرید شراً یذم علیه. وكذلك اسمه (الحکیم) و(الصادق) وغيرهما يتضمن أنه متكلم<sup>(١)</sup>، فإذا أخذ الكلام مطلقاً وقيل: متكلم. فالتكلم قد يتكلم بصدق وعدل، وقد يتكلم بكذب وظلم، وكذلك الاسم (الأول) يدل على أنه متقدم على كل شيء، فإذا أخذ معنى التقدم، وقيل: قديم. فإنه يقال على ما تقدم على غيره وإن تقدم غيره، عليه كالعرجون<sup>(٢)</sup> القديم والإفك القديم، وكذلك اسم (الحق) بل وسائر الأسماء تدل على أنه بحيث يجده الواجدون، فإذا أخذ لفظ الموجود<sup>(٣)</sup> مطلقاً لم يدل إلا<sup>(٤)</sup> على أنه يجده<sup>(٥)</sup> غيره، لم يدل<sup>(٦)</sup> على أنه حق في نفسه، وإن لم يكن ثم غيره<sup>(٧)</sup> يجده. وكذلك إذا قيل ذات أو ثابت و<sup>(٨)</sup> نحو ذلك لم يدل إلا على القدر المشترك لم يدل على

(١) راجع: (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) للقرطبي، مخطوط، ق/١٣٩٢.

(٢) العرجون: هو العود الأصفر الذي فيه شماريخ العذق، وهو فعلون من الانعراج الانعطاف.. وجمعه عراجين.

(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٢٠٣/٣. وراجع: (مجمع بحار النوار) للصدقي: ٥٥٢/٣.

(٣) في (ك) و(ط): (الوجود).

(٤) في (ك): (أصلاً).

(٥) في (ط): (بحيث يجده).

(٦) (يدل) ساقطة من (ك).

(٧) في (ك): (غير).

(٨) في (ك) و(ط): (أو).

خصوصية. وكذلك اسم (العلي) و(العظيم) و(الكبير) يدل على أنه فوق العالم، وأنه عظيم وكبير، وذلك<sup>(١)</sup> يستلزم أنه مباين للعالم متحيز عنه بحده وحقيقته. فإذا أخذ اسم (المتحيز) ونحوه لم يدل إلا على القدر المشترك، لم يدل على ما يمدح به الرب ويتميز به عن غيره. وقد قال من قال من العلماء: إن مثل أسمائه (الخافض) (الرافع)، و(المعز) (المذل)، و(المعطي) (المانع)، و(الضار) (النافع) لا يذكر ولا [لا]<sup>(٢)</sup> يدعى<sup>(٣)</sup> بأحد الاسمين الذي هو مثل (الضار) و(النافع)<sup>(٤)</sup> و(الخافض)<sup>(٥)</sup>؛ لأن الاسمين إذا ذكرا معاً دلّ ذلك على عموم قدرته وتدبيره<sup>(٦)</sup>، وأنه لا رب غيره؛ وعموم خلقه وأمره فيه مدح له وتنبيه على أن ما فعله من ضرر خاص ومنع خاص فيه حكمة ورحمة بالعموم، وإذا ذكر أحدهما لم يكن فيه هذا المدح؛ والله له الأسماء الحسنى ليس له مثل السوء قط، فكذلك أيضاً الأسماء التي فيها عموم وإطلاق لما يحمد ويذم لا توجد<sup>(٧)</sup> في أسماء الله تعالى<sup>(٨)</sup> الحسنى؛

(١) في (ط): (كذلك).

(٢) ساقطة من (ل) و(ك). والتصوي من (ط) في إثبات الزيادة.

(٣) في (ك) بياض مقدار كلمتين.

(٤) في (ك): (المانع).

(٥) (الخافض) ساقطة من (ك).

(٦) راجع: (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) للقرطبي، مخطوط: ق/٣٥٥، ب/٣٥٩، ج/٣٦٢.

(٧) في (ل): (يوجد). والتصويب من (ك) و(ط).

(٨) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

لأنها لا تدل على ما يحمد الرب به ويمدح .

لكن مثل هذه الأسماء ومثل تلك ليس لأحد أن ينفي مضمونها أيضًا فيقول ليس بضار، ولا خافض، أو يقول ليس بمريد ولا متكلم، ولا بائن عن العالم، ولا متحيز عنه، ونحو ذلك؛ لأن نفي ذلك باطل وإن كان إثباته يثبت على الوجه المتضمن مدح الله وحمده، وإذا نفاها نافي<sup>(١)</sup> فقد تقابل ذلك النفي بالإثبات ردًا لنفيه، وإن لم تذكر مطلقة في الثناء والدعاء والخبر المطلق؛ فإن هذا نوع تقييد يقصد به الرد على النافي<sup>(٢)</sup> المعطل، وهذا في الإثبات والنفي جميعًا، فمن العيوب والنقائص ما لا يحسن أن يثنى على الله به ابتداء؛ لكن إذا وصفه به<sup>(٣)</sup> بعض المشركين<sup>(٤)</sup> [نفي]<sup>(٥)</sup> ذلك ردًا لقولهم، كمن<sup>(٦)</sup> يقول: إن<sup>(٧)</sup> الله فقير، ووالد<sup>(٨)</sup>، ومولود، أو<sup>(٩)</sup> ينام ونحو ذلك، فيُنفي عن الله الفقر<sup>(١٠)</sup> والولادة

---

(١) في (ك) و(ط): (وإذا نفى هاتان).

(٢) في (ك) و(ط): (المنافق).

(٣) (به) ساقطة من (ط).

(٤) في (ك): (المشركون).

(٥) في (ل): (ففي) والتصويب من (ك) و(ط).

(٦) في (ك): (يكن).

(٧) (إن) ساقطة من (ك).

(٨) في (ك): (فقيرًا ووالدًا).

(٩) في (ك): (أو هو).

(١٠) في (ك): (ثم شاهد لهذا الفقر).

والنوم<sup>(١)</sup> وغير ذلك، / فهذا أصل في التفريق بين ما ذكر<sup>(٢)</sup> من أسماء الله وصفاته مطلقاً، وما لا يذكر [إلا]<sup>(٣)</sup> مقيداً، إما مقروناً<sup>(٤)</sup> بغيره، وإما لمعارضة<sup>(٥)</sup> مبطل وصف الله بالباطل، ف ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾<sup>(٦)</sup> [الصفات: ١٨٠-١٨٢].

ومما ينبغي أن يعلم أن المبطل إذا أراد أن ينفي ما أثبتته القرآن أو يثبت ما نفاه لم يصادم / لفظ القرآن إلا إذا أفرط في الجهل مثل من ينكر من الجهمية إطلاق القول بأن الله كلم موسى تكليماً أو أن<sup>(٧)</sup> ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥] ونحو ذلك ، وقد يقول: إنما أنكرت إطلاقه لأن مطلقه عنى به معنى فاسداً، ويكون المطلق لم يعن غير ما عناه الله ورسوله، ومنهم من لا يمكنه منع إطلاق اللفظ فيطلق من التصريف ما جاء به نص آخر، وما<sup>(٨)</sup> هو من لوازم هذا النص مثل أن يقول: يقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥] ولا يقال<sup>(٩)</sup> الله ولا الرب

إن لألفاظ النصوص حرمة لا يصادمها المظهر للإسلام إلا إذا أفرط في الجهل ٩٦ب/ك

(١) (النوم) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) في (ك): (يذكر).

(٣) ساقطة من (ل) و(ك). والتصويب من (ط) لأن السياق يقتضي إثباتها.

(٤) في (ك): (تقرنا).

(٥) في (ك): (المعارضة).

(٦) في (ك): بياض مقدار نصف سطر والكلام متصل.

(٧) (أو أن) ساقطة من (ك).

(٨) في (ك): (أو ما).

(٩) في (ك): (ونحو ذلك ولا يقال).

على العرش استوى، أولا يقال هو مستو. فإذا قيل لأحد هؤلاء: فقد قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢] بقي حائراً، كما يروى<sup>(١)</sup> أن عمرو بن عبيد<sup>(٢)</sup> قال لأبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup>: أحب أن تقرأ هذا الحرف ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ<sup>(٤)</sup> مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ليكون موسى هو الذي كلم الله، ولا يكون في الكلام دلالة على أن الله كلم أحداً. فقال له: وكيف<sup>(٥)</sup> تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾<sup>(٦)</sup> [الأعراف: ١٤٣].

(١) في (ك): (روي).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله بن الحصين (٧٢-١٥٤هـ) إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، وقدة في العلم باللغة، اختلف في اسمه فقال قوم عُرْيَان، وقال قوم: زَبَّان، أخذ عن جماعة من التابعين، وهو في النحو في الطبقة الرابعة بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالعرب والعربية وبالقرآن والشعر، وكانت كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف.

راجع: (تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم) للقاظمي أبي المحاسن: ص ١٤٠-١٥١. و(إنباه الرواة) للقفطي: ٤/١٢٥-١٣٣. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٦/٤٠٧-٤١٠. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ١٢/١٧٨-١٨٠.

(٤) بنصب الهاء من اسم الجلالة.

(٥) في (ك) و(ط): (فكيف).

(٦) أورد هذه القصة ابن القيم في (الصواعق المرسلّة): ٣/١٠٣٧.

وإذا كان ألفاظ النصوص لها حرمة لا يمكن المظهر للإسلام أن يعارضها فهم يعبرون عن المعاني التي تنافى بها عبارات أخرى ابتدعوها، ويكون فيها اشتباه وإجمال، كما قال الإمام أحمد<sup>(١)</sup>: «فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا الباب قول هذا<sup>(٣)</sup> المؤسس<sup>(٤)</sup> ونحوه ممن<sup>(٥)</sup> فيه تجهم: «إقامة البراهين على أنه<sup>(٦)</sup> ليس بمختص بحيز وجهة، بمعنى أنه يصح أن يشار إليه بالحس أنه هاهنا و<sup>(٧)</sup> هناك»<sup>(٨)</sup>. فإن المقصود الذي يُورده على منازعه بهذا الكلام أنه ليس على العرش، ولا فوق العالم كما يذكره في سائر كلامه، ويحرف النصوص الدالة على ذلك، ولكن [لم]<sup>(٩)</sup> يترجم للمسألة<sup>(١٠)</sup>

(١) تقدمت ترجمته في ص ٤.

(٢) (الرد على الزنادقة والجهمية): ص ٨٥.

(٣) (هذا) ساقطة من (ط).

(٤) المراد به الرازي في كتاب (أساس التقديس) الذي نقضه المؤلف بهذا الكتاب.

(٥) في (ك): (من).

(٦) في (أساس التقديس): (أنه تعالى).

(٧) في (أساس التقديس): (أو).

(٨) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٢.

(٩) في (ل): (لا). والتصويب من (ك) و(ط).

(١٠) في (ك): (المسألة).

بنفي هذا المعنى الخاص الذي أثبتته النصوص ؛ بل عمد إلى معنى عام مجمل يتضمن نفي ذلك ، وقد يتضمن أيضاً نفي معنى باطل ، ففاهما جميعاً ، نفي الحق والباطل ؛ فإن قول<sup>(١)</sup> القائل : ليس<sup>(٢)</sup> في جهة ولا حيز . يتضمن نفيه أنه ليس داخل العالم ، ولا في أجواف الحيوانات ، ولا الحشوش القدرة ، هذا كله حق ، ويتضمن أنه ليس على العرش ولا فوق العالم ، وهذا باطل ، وكان في نفيه نفي الحق والباطل .

ولهذا كان أهل الإثبات على فريقين :

اختلاف أهل  
الإثبات في  
إطلاق لفظ  
الجهة والحيز  
فريقان

منهم من يقول بل<sup>(٣)</sup> هو في جهة وحيز ؛ لأنه فوق العرش ، وهذا مما دخل في عموم كلام النافي ، والنافية الكلية السالبة تناقض بإثبات معين ، كما في قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَىٰ ﴿ [الأنعام: ٩١] ومقصود هذا المثبت جهة معينة وحيزاً معيناً وهو ما فوق العرش .

الفريق الثاني

ومنهم من<sup>(٥)</sup> لا يطلق أنه في<sup>(٦)</sup> جهة ولا في حيز<sup>(٧)</sup> ؛ إمالاً أن

(١) (قول) ساقطة من (ك) و(ط) .

(٢) في (ك) : (ليس هو) .

(٣) في (ك) : (كل) . وهذا سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم ، كما سيبينه المؤلف .

(٤) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط) .

(٥) (من) ساقطة من (ط) .

(٦) في (ط) : (لا في) .

(٧) وهذا قول ابن كلاب والأشعري وكثير من الصفاتية فقهاءهم ومحدثيهم =

هذا اللفظ لم ترد<sup>(١)</sup> به<sup>(٢)</sup> النصوص، وإما لأنه مطلق لا يبين المقصود الحق وهو أنه على العرش وفوق العالم، وإما لأن لفظه يُفهم أو يُوهم معنى فاسدًا، مثل كونه قد أحاط به بعض المخلوقات؛ فإن كثيرًا من عامة<sup>(٣)</sup> النفاة - وإن كان مشهورًا عند الناس بعلم أو مشيخة<sup>(٤)</sup> أو قضاء أو تصنيف - قد يظن أن قول من قال: إنه في السماء أو في جهة، معناه أن السموات تحيط به وتحوزه، وكذلك إذا قال: متحيز، يظن أن معناه الحيز<sup>(٥)</sup> اللغوي، وهو كونه تحيز في بعض / مخلوقاته<sup>(٦)</sup>، حتى إنهم ينقلون ذلك عن منازعهم إما عمدًا أو خطأ، وربما صغروا الحيز حتى يقولوا: إن<sup>(٧)</sup> الله في هذه البقعة، أو هذا الموضع، و<sup>(٨)</sup> نحو ذلك من الأكاذيب<sup>(٩)</sup> المفتراة.

٩٧/ك

وأيضًا فمن «المثبتة الضلال» من يقول: إن الله متحيز بهذا

= وصوفيتهم وهو كثير فاش منتشر. كما سيبينه المؤلف في ص ٥٩٣. وتطرق المؤلف رحمه الله إلى هذه المسألة بتوسع في ص ٥٩٣.

- (١) في (ك): (ترده).
- (٢) (به) ساقطة من (ك).
- (٣) (عامّة) ساقطة من (ك) و(ط).
- (٤) في (ك): (مسخر).
- (٥) في (ك) و(ط): (التحيز).
- (٦) في (ك): (في مخلوقاته).
- (٧) في (ك): (يقولوا إنه يقول إن).
- (٨) في (ط): (أو).
- (٩) في (ك): (الأحاديث).



الاعتبار مثل من يقول: «إنه ينزل عشية عرفة على جمل أورك»<sup>(١)</sup> فيصافح المشاة، ويعانق الركبان»<sup>(٢)</sup> و«أن النبي ﷺ رآه في الطواف»<sup>(٣)</sup> أو «في بعض سكك المدينة»<sup>(٤)</sup> و«أن مواضع الرياض هي»<sup>(٥)</sup> مواضع خطواته»<sup>(٦)</sup> ونحو ذلك مما فيه من وصفه<sup>(٨)</sup> بالتحيز أمر باطل مبني على أحاديث موضوعة ومفتراة.

ولهذا الإجمال والاشتراك الذي يوجد في الأسماء نفياً وإثباتاً، تجد طوائف من المسلمين يتباغضون ويتعادون أو يختصمون أو يقتتلون على إثبات لفظ و<sup>(٩)</sup> نفيه؛ والمثبتة يصفون النفاة بما لم يريدوه، والنفاة يصفون المثبتة بما لم يريدوه؛ لأن اللفظ فيه إجمال واشتراك يحتمل معنى حقاً ومعنى باطلاً، فالمثبت يفسره بالمعنى الحق، والنافي يفسره بالمعنى الباطل؛

سبب تنازع  
بعض طوائف  
المسلمين

(١) في (ك): (إنه ينزل على جمل أورك عشية عرفة).

(٢) أورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٣/ ٣٨٥.

(٣) أورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٣/ ٣٨٦.

(٤) أورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٣/ ٣٨٦.

(٥) في (ك): (هو).

(٦) أورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٣/ ٣٨٦. فقال: (وهكذا حديث فيه أن

الله يمشي على الأرض، فإذا كان موضع خضرة، قالوا: هذا موضع قدميه،

ويقروون قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾

(الروم: ٥٠) هذا أيضاً كذب باتفاق العلماء. ولم يقل الله فانظر إلى آثار خطي

الله، وإنما قال آثار رحمة الله، ورحمته هنا النبات).

(٧) (من) ساقطة من (ك).

(٨) في (ك): (جهة).

(٩) في (ط): (أو).

ثم المثبت ينكر على النافي بأنه<sup>(١)</sup> جحد<sup>(٢)</sup> من الحق، والنافي ينكر على المثبت أنه قال على الله الباطل، وقد يكون أحدهما أو كلاهما مخطئاً<sup>(٣)</sup> في حق الآخر، وسبب ذلك مع اشتراك اللفظ نوع جهل أو<sup>(٤)</sup> نوع ظلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رد الرازي  
للقول بأن الله  
فوق العرش  
هوورد على  
عامه الصفاتية

وإذا كان القول بأن الله فوق العرش وفوق العالم ولوازم هذا القول الذي<sup>(٥)</sup> يلزمه<sup>(٦)</sup> بالحق لا بالباطل هو قول سلف الأمة وأئمتها وعامة الصفاتية، لم يكن رد هذا المؤسس ونحوه<sup>(٧)</sup> على طائفة أو طائفتين بل على هؤلاء كلهم، وقد ذكرنا بعض ما يعرف به مذهبهم<sup>(٨)</sup> في غير هذا الموضع<sup>(٩)</sup>؛ فإن المقصود الأكبر هنا إنما هو النظر العادل فيما ذكره من دلائل الطرفين ليحكم بينهما بالعدل، وأما ما<sup>(١٠)</sup> للمثبتة من الحجج التي لم يذكرها هو، وذكر القائلون بالإثبات : فلم يكن ذلك هو المقصود؛ لكن

(١) في (ك): (أنه).

(٢) في (ك): (جحد).

(٣) في (ك): (مخطئاً). وفي (ط): (مخطئين).

(٤) في (ك) و(ط): (و).

(٥) في (ك): (التي).

(٦) في (ط): (يلزم) والضمير في يلزمه يعود إلى الرازي.

(٧) ونحوه ساقطة من (ط).

(٨) في (ط): (مذهبهم).

(٩) هذا البحث ذكره المؤلف في كتاب (الفتوى الحموية الكبرى) وذكر نحو هذا في أول هذا الكتاب وسوف يتطرق المؤلف رحمه الله إلى هذا الموضوع في الصفحات التالية.

(١٠) في (ك): (وإنما).

الكلام يُخَوِّجُ إلى ذكر بعضه فينبه<sup>(١)</sup> على ذلك، فمن ذلك طائفة هذا المؤسس وهم أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup> وأتباعه فإن قدماءهم جميعهم وأئمتهم الكبار كلهم متفقون على أن الله فوق العرش، ينكرون ما ذكره هذا<sup>(٣)</sup> المؤسس وطائفة معه، كأبي المعالي<sup>(٤)</sup> وأبي حامد<sup>(٥)</sup> من نفي ذلك أو تأويل آيات القرآن، كقوله: (ثم استوى) بمعنى: استولى<sup>(٦)</sup>، وقد ذكرت<sup>(٧)</sup> قبل ذلك

- 
- (١) في (ك): (فنفية).  
 (٢) تقدمت ترجمته في ص ٣٦.  
 (٣) (هذا) ساقطة من (ط).  
 (٤) تقدمت ترجمته في ص ١١٦.  
 (٥) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، أبو حامد (٤٥٠-٥٠٥هـ) حجة الإسلام، صاحب التصانيف والذكاء المفرط، ولأه النظام تدرّس نظامية بغداد وسنه نحو الثلاثين، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة، من مصنفاته (الإحياء)، و(المقصد الأسنى)، و(المنقذ من الضلال) راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٢٢/١٩-٣٤٦. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ١٩١/٦-٣٨٩. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٠٣/٥.  
 (٦) راجع: (كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد) لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك الجويني، ص ٥٨-٥٩. و(لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) لإمام الحرمين عبدالملك الجويني، ص ٩٥-٩٦. و(العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية) لإمام الحرمين عبدالملك الجويني، ص ١٠٥-١٠٦.  
 وراجع أيضًا: (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) لأبي حامد الغزالي، ص ١٧٥-١٨٥. و(الاقتصاد في الاعتقاد) للإمام الغزالي: ص ١٠١-١٠٢.  
 (٧) راجع: (نقض أساس التقديس) المطبوع: ٤٢٠-٤٢٦. وقد ذكر المؤلف كلام أبي الحسن الأشعري في الفصل الذي رد على الرازي في المقدمة الثالثة أن القائلين بأنه تعالى جسم اختلفوا: فمنهم من يقول إنه على صورة الإنسان ثم =

لفظ<sup>(١)</sup> أبي الحسن الأشعري في (كتاب الإبانة)<sup>(٢)</sup> حيث قال :

« فَإِنْ قَالَ<sup>(٣)</sup> قائل: قد [أنكرتم]<sup>(٤)</sup> قول المعتزلة، والقدرية<sup>(٥)</sup>، والحرورية<sup>(٦)</sup>،

أبو الحسن  
الأشعري إمام  
طائفة الرازي  
يثبت استواء  
الله على  
عرشه ويرد  
على منكبه =  
في هذا النص

المنقول عن مشبهة الأمة أنه على صورة الإنسان الشاب، وعن مشبهة اليهود أنه على صورة إنسان شيخ، وهؤلاء يجوزون الانتقال والذهاب والمجيء على الله تعالى. وأما المحققون من المشبهة فالمنقول عنهم أنه على صورة نور من الأنوار.

(١) في (ط): (قول).

(٢) (الإبانة عن أصول الديانة) ألفه أبو الحسن الأشعري عندما انتقل إلى مذهب أهل السلف، وقد طبع الكتاب عدة طبعات.

(٣) في (الإبانة): (قال لنا).

(٤) في (ل): (أنكرت). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٥) في (الإبانة): (والقدرية والجهمية). وقد تقدم تعريف القدرية في ص ١٥٢.

(٦) ساقطة من (ط).

والحرورية: هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - حين جرى أمر الحكمين واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، ورئيسهم عبدالله بن الكوا، وعتاب بن الأعور، وعبدالله بن وهب الراسب، وعروة بن جرير، ويزيد ابن عاصم المحاربي، وحرقوق بن زهير المعروف بذي الثدية، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل. وخرجوا على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - لأمرين:

أحدهما: بدعتهم في الإمامة إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلاً وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً، أو حرّاً، أو نبطياً، أو قرشياً.

والبدعة الثانية: في التحكيم أنه حكم الرجال ولا حكم إلا الله تعالى. وطعنوا في عثمان - رضي الله عنه - للأحداث التي عدوها عليه، وطعنوا في أصحاب الجمل، وأصحاب صفين، وقاتلهم علي بالنهروان مقاتلة شديدة فما انفلت منهم =

والرافضة<sup>(١)</sup> والمرجئة<sup>(٢)</sup>، / فعرفونا قولكم الذي به تقولون، د/٢٥٢  
 وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له: قولنا الذي به نقول<sup>(٣)</sup>،  
 و[ديانتنا]<sup>(٤)</sup> التي بها ندين<sup>(٥)</sup>: التمسك بكتاب الله<sup>(٦)</sup> - عز  
 وجل - وسنة<sup>(٧)</sup> نبيه<sup>(٨)</sup> ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين  
 وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول<sup>(٩)</sup>

= إلا أقل من عشرة، وماقتل من المسلمين إلا أقل من عشرة، فانهزم اثنان منهم  
 إلى عُمان واثنان إلى كرمان واثنان إلى سجستان واثنان إلى الجزيرة وواحد إلى  
 تل مورو باليمن، وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع.  
 راجع: (الملل) للشهرستاني: ص ١٥٧-١٥٩.

(١) الرافضة: إنما سموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي  
 طالب - رضي الله عنه - خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر  
 وعمر - رضي الله عنهما - فمنعهم من ذلك، فرفضوه ولم يبق معه إلا مائتا  
 فارس، فقال لهم - أي زيد بن علي -: رفضتموني. قالوا: نعم فبقي هذا  
 الاسم. وهم أربع طوائف: الزيدية، والإمامية، والكيسائية، والغلاة.  
 راجع: (اعتقاد فرق المسلمين والمشركين) للفيخر الرازي: ص ٥٢. و(مقالات  
 الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٦. و(الفرق بين الفرق) للبغدادي:  
 ص ٢١.

(٢) راجع تعريف المرجئة ص ١٥١.

(٣) في (الإبانة): (الذي نقول به).

(٤) في (ل): (وديانتها). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٥) في (الإبانة): (التي ندين ها).

(٦) في (الإبانة): (ربنا).

(٧) في (الإبانة): (وبسنة).

(٨) في (الإبانة): (نبينا). وفي (ط): (رسوله).

(٩) في (الإبانة): (يقول به).

أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته -  
 قائلون، ولما<sup>(٢)</sup> خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل،  
 والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال<sup>(٣)</sup>،  
 وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين،  
 وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم<sup>(٤)</sup>،  
 وعلى جميع أئمة المسلمين.

٩٧ ب/ك

وجملة قولنا: إنا نقر/ بالله سبحانه<sup>(٥)</sup> وتعالى<sup>(٦)</sup>،  
 وملائكته، وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما روى<sup>(٧)</sup>  
 الثقات عن رسول الله ﷺ لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله - عز  
 وجل - فرد أحد صمد<sup>(٨)</sup>، لا إله غيره<sup>(٩)</sup>، لم يتخذ صاحبة  
 ولا ولداً، وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله<sup>(١٠)</sup>، وأن<sup>(١١)</sup> الجنة  
 حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من

(١) في (الإبانة): (أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل).

(٢) في (الإبانة): (ولمن).

(٣) في (الإبانة): (أبان الله به الحق ورفع به الضلال).

(٤) في (الإبانة): (وخليل معظم مفهم).

(٥) في (ك) و(ط): (تبارك).

(٦) (سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(٧) في (الإبانة): (وما رواه).

(٨) في (الإبانة): (إله واحد لا إله إلا هو فرد صمد).

(٩) لا إله غيره غير موجودة في (الإبانة).

(١٠) ﷺ غير موجودة في (الإبانة).

(١١) في (الإبانة): (ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق).

(١٢) (أن) ساقطة من (ط).

في القبور، وأن الله مستوي<sup>(١)</sup> على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وأن له وجهًا كما قال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين<sup>(٢)</sup> كما قال<sup>(٣)</sup>: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقال سبحانه<sup>(٤)</sup>: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾<sup>(٥)</sup> [ص: ٧٥] وأن له عينين<sup>(٦)</sup> بلا كيف كما قال<sup>(٧)</sup>: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن من زعم أن اسم<sup>(٨)</sup> الله<sup>(٩)</sup> غيره كان ضالًّا، وأن الله علماً كما قال عز وجل<sup>(١٠)</sup>: ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال<sup>(١١)</sup> سبحانه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، ونثبت لله تعالى قدرة وقوة<sup>(١٢)</sup> كما قال<sup>(١٣)</sup>: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ

(١) في (الإبانة): (استوى).

(٢) في (الإبانة): (وله يدين بلا كيف).

(٣) في (ك) و(ط): (كما قال تعالى).

(٤) في (ط): (سبحانه وتعالى).

(٥) في (الإبانة): كما قال (لما خلقت يدي) وكما قال (بل يده مبسوطتان).

(٦) في (الإبانة): (عين).

(٧) في (ك) و(ط): (قال عز وجل).

(٨) في (الإبانة): (أسماء).

(٩) في (ك) و(ط): (الله عز وجل).

(١٠) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).

(١١) في (الإبانة): (وكما قال).

(١٢) في (الإبانة): (ونثبت لله السمع والبصر، ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة

والجهمية والخوارج، ونثبت أن لله قوة).

(١٣) في (ك) و(ط): (قال سبحانه).

مِنْهُمْ قُوَّةٌ ﴿ [فصلت: ١٥] ، وثبت لله سبحانه<sup>(١)</sup> السمع والبصر ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج<sup>(٢)</sup> ، ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له كن [فيكون]<sup>(٣)</sup> كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] <sup>(٤)</sup> .

(١) سبحانه ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) قوله: « وثبت لله سبحانه السمع والبصر ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج ». في (الإبانة) هذه الجملة تأتي قبل الآية ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ قُوَّةً ﴾ .

والخوارج: هم الذين خرجوا على علي - رضي الله عنه - ممن كان معه في حرب صفين وقد تفرقت الخوارج إلى عشرين فرقة وهم: المحكمة الأولى، والأزارقة، والنجادات، والصفرية، والعجاردة، والخازمية، والشيعية، والمجهولية، والمعلومية، والصلتية، والخمرية، والثعلبية، والأخنسية، والشيانية، والرشيديّة، والمكرمية، والأباضية، والحفصية، والحارثية، والشيبية. ويجمعهم إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل، ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجديات، فإنها لا تقول ذلك، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النجديات أصحاب نجدة.

راجع: (مقالات الإسلاميين) للأشعري: ص ٨٦-١٣١. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٧٢-١١٣. و(الفرق الإسلامية) للكرمانى: ص ٦١-٦٢. و(اعتقاد فرق المسلمين) للفخر الرازي: ص ٤٦-٥١. و(الملل) للشهرستاني: ١/١٥٤-١٨٥. و(الفصل) لابن حزم: ٤/١٨٨-١٩٢.

(٣) ساقطة من (ل). والتصويب من (الإبانة) و(ط) في إثبات الزيادة. وفي (ك): (فكان).

(٤) في (الإبانة): ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠].



وأنه<sup>(١)</sup> لا يكون في الأرض شيء من خير ولا شر<sup>(٢)</sup>  
إلا ما شاء الله وأن الأشياء تكون بمشيئة الله<sup>(٣)</sup>، وأن<sup>(٤)</sup> أحدًا  
لا يستطيع أن يفعل شيئًا قبل أن يفعله الله - عز وجل -<sup>(٥)</sup>،  
ولا يستغني<sup>(٦)</sup> عن الله، ولا يقدر<sup>(٧)</sup> على الخروج من علم  
الله<sup>(٨)</sup>، وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد<sup>(٩)</sup> مخلوقة لله  
مقدرة<sup>(١٠)</sup> له<sup>(١١)</sup>، كما قال سبحانه<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا  
تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئًا  
وهم يخلقون<sup>(١٣)</sup>، كما<sup>(١٤)</sup> قال سبحانه<sup>(١٥)</sup>: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ

- 
- (١) في (ك): (فداته).  
(٢) في (الإبانة): (وشر).  
(٣) في (الإبانة): (الله عز وجل).  
(٤) من هنا يبدأ السقط في (ك). وفي (ط) مكتوب في الهامش. لأن الشيخ محمد  
ابن قاسم لم يجد هذا النص في الإبانة المطبعة المنيرية، وقد وجدت هذا النص  
في الإبانة طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي اعتمدت عليها.  
(٥) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).  
(٦) في (الإبانة): (نستغني).  
(٧) في (الإبانة): (نقدر).  
(٨) في (الإبانة): (الله عز وجل).  
(٩) في (الإبانة): (العبد).  
(١٠) في (الإبانة): (مقدورة). وفي (ط) هامش: (بقدره).  
(١١) (له) غير موجودة في (الإبانة).  
(١٢) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).  
(١٣) في (الإبانة): ﴿وَهُمْ يُخْلُقُونَ﴾ (النحل: ٢٠) كما قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾  
(فاطر: ٣).  
(١٤) في (الإبانة): (وكما).  
(١٥) سبحانه غير موجودة في (الإبانة).

يَخْلُقُونَ ﴿٢٠﴾ [النحل: ٢٠] وكما<sup>(١)</sup> قال عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ ﴿٣٥﴾ [الطور: ٣٥] وهذا في كتاب الله سبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup> كثير، وأن الله وفق المؤمنين لطاعته، ولطف بهم، ونظر لهم<sup>(٤)</sup>، وأصلحهم وهداهم، وأضل الكافرين، ولم يهدهم، ولم يلطف بهم بالإيمان كما زعم أهل الزيغ والطغيان، ولو لطف بهم وأصلحهم لكانوا صالحين، ولو هداهم لكانوا مهتدين كما قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِىُّ﴾ ﴿٦﴾ [الأعراف: ١٧٨] وأن الله سبحانه وتعالى<sup>(٧)</sup> يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف بهم حتى يكونوا مؤمنين، ولكن<sup>(٨)</sup> أراد أن يكونوا كافرين كما علم. وأن<sup>(٩)</sup> الله<sup>(١٠)</sup> خذلهم وطبع على قلوبهم، وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره، وأنا نؤمن بقضاء الله و<sup>(١١)</sup> قدره و<sup>(١٢)</sup> خيره وشره وحلوه ومره، ونعلم أن ما أصابنا

(١) في (الإبانة) : (وكما قالوا) : (أفمن يخلق كمن لا يخلق) (وكما).

(٢) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة) و(ط).

(٣) (سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(٤) في (الإبانة) و(ط). (إليهم).

(٥) في (الإبانة) : (تبارك وتعالى).

(٦) في (الإبانة) : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِىُّ وَمَنْ يُضِلِّ فَاُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ﴿١٧٨﴾ .

(٧) (سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(٨) في (الإبانة) : (ولكنه).

(٩) في (الإبانة) : (وأنه).

(١٠) (الله) غير موجودة في (الإبانة).

(١١) الواو غير موجودة في (الإبانة) و(ط) : .

(١٢) الواو غير موجودة في (الإبانة).

لم يكن ليخطئنا وما أخطأنا لم يكن يصيبنا، / وأنا لا نملك لأنفسنا ضرًا<sup>(١)</sup> ولا نفعًا إلا ما شاء الله، و أنا نلجئ أمورنا إلى الله، ونثبت الحاجة والفقر في كل وقت إليه<sup>(٢)</sup>، ونقول إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال بخلق القرآن كان<sup>(٣)</sup> كافرًا. وندين بأن الله سبحانه<sup>(٤)</sup> يرى بالأبصار<sup>(٥)</sup> يوم القيامة<sup>(٦)</sup> كما يرى القمر ليلة البدر، ويراه المؤمنون كما جاءت<sup>(٧)</sup> الروايات<sup>(٨)</sup> عن رسول الله ﷺ ونقول إن الكافرين - إذا رآه المؤمنون - عنه محجوبون كما قال الله<sup>(٩)</sup>: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وأن موسى<sup>(١٠)</sup> سأل الله<sup>(١١)</sup> الرؤية في الدنيا وأن الله<sup>(١٢)</sup> تجلى للجبل فجعله دكًا، وأعلم<sup>(١٣)</sup> بذلك موسى

- 
- (١) في (الإبانة): (ونعلم أن ما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وأن العباد لا يملكون لأنفسهم ضرًا).
  - (٢) في (ك) سقط من رقم (١) إلى هنا. والنص مكتوب في هامش (ط).
  - (٣) في (الإبانة): (فهو).
  - (٤) في (الإبانة): (تعالى) وهي ساقطة من (ك).
  - (٥) في (الإبانة): (يرى في الآخرة بالأبصار).
  - (٦) (يوم القيامة) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٧) في (ك) و(ط): (جاءت به).
  - (٨) راجع تخريج حديث الرؤية ص ٩٠.
  - (٩) في (الإبانة): «ونقول إن الكافرين محجوبون عنه، إذا رآه المؤمنون في الجنة، كما قال الله عز وجل» ولفظ الجلالة غير موجودة في (ك) و(ط).
  - (١٠) في (الإبانة): (موسى عليه السلام).
  - (١١) في (الإبانة): (الله عز وجل).
  - (١٢) في (الإبانة): (الله سبحانه وتعالى).
  - (١٣) في (الإبانة): (فأعلم).

أن<sup>(١)</sup> لا يراه في الدنيا.

ونرى أن<sup>(٢)</sup> لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، وزعموا<sup>(٣)</sup> أنهم بذلك<sup>(٤)</sup> كافرون. ونقول: إن من عمل كبيرة وما أشبهها<sup>(٥)</sup> مستحلًا لها كان كافرًا إذا كان غير معتقد لتحريمها<sup>(٦)</sup>. ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانًا<sup>(٧)</sup>. وندين بأن<sup>(٨)</sup> الله<sup>(٩)</sup> يقلب القلوب، وأن القلوب بين إصبعين من أصابعه<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) في (الإبانة): (ك): (أنه).

(٢) في (الإبانة): (بأن).

(٣) في (الإبانة): (وزعمت).

(٤) (بذلك) غير موجودة في (الإبانة).

(٥) في (الإبانة): (أن من عمل كبيرة من هذه الكبائر مثل الزنا والسرقة ما أشبهها)

(٦) في (الإبانة): (مستحلًا لها غير معتقد لتحريمها كان كافرًا).

(٧) في (الإبانة) و(ك): (إيمان).

(٨) في (الإبانة): (أنه).

(٩) (الله) غير موجودة في (الإبانة).

(١٠) في (الإبانة): (من أصابع الله عز وجل)

وفي الحديث: (إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء).

رواه مسلم في صحيحه: القدر/٣، ح(١٧)، ٤/٤٥. ٢. وأحمد في مسنده:

٢/١٦٨، ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ٢/١٧٣، و٦/٢٥١، ٣٠٢، ٣١٥.

وابن ماجه في سننه: المقدمة/١٣، ح(١٩٩)، ١/٧٢. والترمذي في سننه:

القدر/٧، ح(٢٢٢٦)، ٣/٤٠٣. والدارقطني في (الصفات): ح(٢٩)، ص ٤٥،

وح(٤٠) و(٤١)، (٤٢) و(٤٣) ص ٥٣-٥٥.

وأنه يضع<sup>(١)</sup> السموات علي إصبع<sup>(٢)</sup> والأرضين علي إصبع،  
كما جاءت الرواية<sup>(٣)</sup> عن رسول الله ﷺ، وندين بأن لا ننزل  
أحدًا من الموحدين<sup>(٤)</sup> المتمسكين<sup>(٥)</sup> بالإيمان جنة ولا نارًا  
إلا من شهد<sup>(٦)</sup> له رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup> ونرجوا الجنة للمذنبين،  
ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذبين، ونقول إن الله سبحانه  
وتعالى<sup>(٨)</sup> يخرج من النار قومًا<sup>(٩)</sup> بعد ما<sup>(١٠)</sup> امتحشوا<sup>(١١)</sup>

(١) في (الإبانة): (وأنه عز وجل يضع).

(٢) (علي أصبع) ساقطة من (ك).

(٣) جاء في الحديث أن يهوديًا جاء النبي - ﷺ - فقال: يا محمد إن الله يمسك  
السموات علي إصبع والأرضين علي إصبع والجبال علي إصبع والشجر علي  
إصبع والخلائق علي إصبع. ثم يقول: أنا الملك فضحك رسول الله - ﷺ -  
حتى بدت نواجذه ثم قرأ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (الأنعام: ٩١).

رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/١٩، ١٧٤/٨، والتوحيد/٢٦، ١٨٧/٨.  
والتوحيد/٣٦، ٢٠٢/٨. وروى مسلم بنحوه في صحيحه: صفات المنافقين/ كتاب  
صفة الجنة والنار، ح(١٩)، ح(٢٠)، ح(٢١) وح(٢٢)، ٢١٤٧/٤ - ٢١٤٨.  
والترمذي: التفسير، سورة الزمر، ح(٣٢٩١)، ٤٩٤٨/٥. وابن خزيمة في التوحيد:  
ح(١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، ١٨٤-١٧٨/١. والدارقطني في كتاب (الصفات)  
ح(١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، ص ٣٨-٤٥.

(٤) في (الإبانة): (من أهل التوحيد)

(٥) في (الإبانة): (والمتمسكين). وفي (ك) و(ط): (المسلمين).

(٦) (إلا من شهد) مكررة في (ك).

(٧) في (الإبانة): (من شهد له رسول الله - ﷺ - بالجنة).

(٨) في (الإبانة): (عز وجل). وفي (ك): (سبحانه وتعالى) ساقطة.

(٩) في (الإبانة): (يخرج قومًا من النار).

(١٠) في (الإبانة): (أن).

(١١) امتحشوا: أي احترقوا. والمحش احتراق الجلد وظهور العظم.

=

بشفاعة<sup>(١)</sup> محمد ﷺ، ونؤمن بعذاب القبر، وبأن<sup>(٢)</sup> الميزان والحوض حق<sup>(٣)</sup>، والبعث بعد الموت حق، وأن الله<sup>(٤)</sup> يوقف العباد بالموقف<sup>(٥)</sup>، ويحاسب المؤمنين، وأن الإيمان قول<sup>(٦)</sup> وعمل يزيد وينقص، ونسلم للروايات<sup>(٧)</sup> الصحيحة في ذلك عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدلاً<sup>(٨)</sup> عن/ عدل حتى تنتهي الرواية عن<sup>(٩)</sup> رسول الله ﷺ.

وندين بحب السلف<sup>(١٠)</sup> الذين اختارهم الله لصحبة نبيه<sup>(١١)</sup>، ونثني عليهم بما أثنى الله عليهم<sup>(١٢)</sup>، ونتولاهم<sup>(١٣)</sup>

= وفي الحديث (يخرج قوم من النار قد امتحشوا).

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٣/٤. ٢. ٣. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٤/٥٤٥.

(١) راجع تخريج الحديث في (٣/٦٦).

(٢) في (الإبانة): (وأن).

(٣) في (ك) و(ط): (والحوض حق والصراط حق).

(٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٥) في (الإبانة): (في الموقف).

(٦) الواو ساقطة من (ك).

(٧) في (الإبانة): (بالروايات).

(٨) في (الإبانة): (عدل).

(٩) في (الإبانة) و(ك): (إلى).

(١٠) في (ك) و(ط): (السلف رضي الله عنهم).

(١١) في (الإبانة): (نبيه ﷺ).

(١٢) في (الإبانة): (به عليهم).

(١٣) في (الإبانة): (ونتولاهم أجمعين).

ونقول: إن الإمام<sup>(١)</sup> بعد رسول الله ﷺ أبو بكر<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup>، وأن الله أعز به الدين، وأظهره على المرتدين، وقدمه المسلمون للإمامة كما قدمه رسول الله ﷺ للصلاة<sup>(٤)</sup>، ثم عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup>، ثم عثمان بن عفان<sup>(٧)</sup> - نصر الله

(١) في (الإبانة): (الإمام الفاضل).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٨٢.

(٣) في (الإبانة): (أبو بكر الصديق - رضوان الله عليه -).

(٤) في (الإبانة): (للصلاة، وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله - ﷺ -).

(٥) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي، أبو حفص (٤٣ق هـ - ٢٣هـ) أمير المؤمنين، وثاني الخلفاء الراشدين، وكان من أشرف قريش، وكانت إليه السفارة في الجاهلية، وكان عند المبعث شديدًا على المسلمين، وكان رسول الله ﷺ إذا رأى عمر أو أبا جهل قال: «اللهم اشدد دينك بأحبهما إليك»، وكان أحبهما إلى الله عمر بن الخطاب فأسلم، فكان إسلامه فتحًا على المسلمين، وفرجاً لهم من الضيق، قال عبد الله بن مسعود: ما عبد الله جهرة حتى أسلم عمر، وهاجر وشهد بدرًا وبيعة الرضوان وكل مشهد شهده رسول الله ﷺ وتوفي الرسول ﷺ وهو عنه راض، وكان لا يخاف في الله لومة لائم، وهو أول من تسمى بأمير المؤمنين، ومناقبه كثيرة.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٣/٢٦٥-٣٧٦. و(الاستيعاب) لابن

عبد البر: ٢/٤٥٠-٤٦٦. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١/٢٦٨-٢٩٣.

و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٤/٥٢-٧٨. و(الإصابة) لابن حجر: ٢/٥١١-٥٢١.

(٦) في (ك) و(ط): (رضوان الله عليه).

(٧) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أبو عبد الله (٣٥-١٠٠٠هـ) أمير المؤمنين، وكان يلقب بذي النورين، وشهد له الرسول بالجنة وشهد له بالشهادة. وهو أول من هاجر إلى الحبشة ومعه زوجته رقية، وتخلف عن بدر لتمريضها، وتخلف عن بيعة الرضوان لأن النبي ﷺ كان بعثه إلى مكة فأشيع أنهم قتلوه، فكان ذلك سبب البيعة فضرب الرسول ﷺ إحدى =

وجهه - (١)، قتله قاتلوه ظلمًا (٢) وعدوانا، ثم علي بن أبي طالب (٣) - رضي الله عنه - (٤)، فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ وخلافتهم خلافة النبوة، ونشهد للعشرة (٥) بالجنة (٦) الذين شهد

= يديه على الأخرى وقال: هذه عن عثمان وكان يصوم الدهر ومناقبه كثيرة.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٨٤-٥٣/٣. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٨٥-٦٩/٣. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٣٠٧-٢٩٤/١. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٣٨٤-٣٧٦/٣. و(الإصابة) لابن حجر: ٤٥٦-٤٥٥/٢.

- (١) في (الإبانة): (رضي الله عنه).
- (٢) في (الإبانة): (وأن الذين قاتلوه قاتلوه ظلمًا).
- (٣) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف القرشي أبو الحسن (٤٠٠-هـ) أمير المؤمنين تربى في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه وشهد معه المشاهد وزوجه ابنته فاطمة، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد ولما آخى النبي ﷺ بين أصحابه قال له أنت أخي، ومناقبه كثيرة، وقد اشتهر بالفروسية والشجاعة والإقدام، وتولى الخلافة بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه -.
- راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٤٠-١٩/٣. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٦٧-٢٦/٣. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٣٣٥-٣٠٨/١. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٤١-١٦/٤. و(الإصابة) لابن حجر: ٥٠٣-٥٠١/٢.
- (٤) في (ل) و(ك) و(ط): (صلوات الله عليه ورضوانه). والتصويب من الإبانة وقال الشيخ محمد بن قاسم في (ط): ١٧/٢ تعليقًا على قوله (صلوات الله عليه ورضوانه): تخصيص علي بالصلاة عليه دون الثلاثة خطأ قد نبه عليه ابن تيمية، وغالبًا ما يكون من النساخ.

(٥) عن عبدالرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: (أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة).

رواه الترمذي في سننه: المناقب/٩٨، ح (٣٨٣٠)، ٣١١/٥.

(٦) في (الإبانة): (ونشهد بالجنة للعشرة).



لهم رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، ونتولى سائر أصحاب رسول الله<sup>(٢)</sup> الله<sup>(٣)</sup> ﷺ، ونكف عما شجر بينهم، وندين الله أن<sup>(٤)</sup> الأئمة الأربعة راشدون<sup>(٥)</sup>، مهديون، فضلاء لا يوازيهم في الفضل غيرهم.

ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا وأن الرب سبحانه وتعالى<sup>(٦)</sup> يقول: (هل من سائل؟ هل من مستغفر<sup>(٧)</sup>) وسائر ما نقلوه وأثبتوه خلافاً<sup>(٨)</sup> لما قاله أهل الزيغ والتضليل.

- 
- (١) في (الإبانة): (شهد لهم رسول الله ﷺ بها).  
 (٢) في (الإبانة): (النبى).  
 (٣) (الله) غير موجودة في (الإبانة).  
 (٤) في (الإبانة): (بأن).  
 (٥) في (الإبانة): (خلفاء راشدون).  
 (٦) (تعالى) ساقطة من (ك) وفي (الإبانة): (عز وجل).  
 (٧) في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: (ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له).  
 رواه البخاري في صحيحه: التهجد/١٤، ٤٧/٢. والدعوات/١٤، ١٤٩/٧-١٥٠. ومسلم في صحيحه: صلاة المسافر/٢٤، ح(١٦٨)، ٥٢١/١.  
 ومالك في الموطأ: الصلاة/ ماجاء في الدعاء، ح(٤٩٨)، ص١٤٢.  
 ورواه بنحوه: الدارمي في سننه: الصلاة/١٦٨، ح(١٧٨٦)، ح(١٤٨٧) و(١٤٨٨)، ٢٨٦/١. والترمذي في سننه: الدعوات/٨٠، ح(٣٥٦٥)، ١٨٨/٥. وأبو داود في سننه: السنة/٢١، ح(٤٧٣٣)، ١٠٠/٥-١٠٢. وأحمد في مسنده: ٤٨٧/٢، ٥٠٤.  
 (٨) في (ك): (خلاف).

ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله<sup>(١)</sup> وسنة نبيه<sup>(٢)</sup> ﷺ، وإجماع المسلمين، وما كان في معناه؛ ولا نبتدع في دين الله بدعة لم يأذن الله بها، ولا نقول على الله ما لا نعلم، ونقول إن الله<sup>(٣)</sup> يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. وأن الله<sup>(٤)</sup> يقرب من عباده كيف يشاء. كما قال سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] / وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨-٩].

ومن ديننا أن نصلي الجمعة والأعياد خلف كل بر وغيره<sup>(٦)</sup>، وكذلك سائر الصلوات<sup>(٧)</sup>، و<sup>(٨)</sup> الجماعات<sup>(٩)</sup>، كما روي عن عبدالله بن عمر<sup>(١٠)</sup> أنه كان يصلي خلف الحجاج<sup>(١١)</sup>، وأن

(١) في (الإبانة): (ربنا).

(٢) في (الإبانة): (نبينا). وفي (ط): (ورسوله).

(٣) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٥) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).

(٦) في (ك) و(ط): (وفاجر).

(٧) (وسائر الصلوات) ساقطة من (ط).

(٨) الواو ساقطة من (ل) و(ك). والتصويب من (الإبانة) في إثبات الزيادة.

(٩) في (الإبانة): (أن نصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل بر وغيره).

(١٠) تقدمت ترجمته في ص ١٤٠.

(١١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد (٩٥-٤٠هـ) قائد داهية وشجاع مقدم، مهيب مفوه فصيح خطيب سفاك، ولد ونشأ في الطائف، وانتقل إلى =

المسح على الخفين سنة<sup>(١)</sup> في الحضر والسفر خلافاً لقول من أنكر ذلك، ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بترك الخروج عليهم<sup>(٢)</sup>، وترك القتال في الفتنة، ونقر بخروج الدجال كما جاءت به الرواية<sup>(٣)</sup> عن

= الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبدالملك بن مروان فكان في عداد شرطته، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبدالملك أمر عسكره، وأمره بقتال عبدالله بن الزبير، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبدالله وفرق جموعه، فولّاه عبدالملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق، وثبتت له الإمارة عشرين سنة، وبنى مدينة واسط بين الكوفة والبصرة، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله. قال عبدبن شاذب ما روي مثل الحجاج لمن أطاعه ولا مثله لمن عصاه.

راجع: (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٢٩/٢-٥٤. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٤٣/٤. و(العبر) للذهبي: ١١٢/١. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٢٣٠/١. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٠٦-١١٠.

(١) ساقطة من (ل) و(ك) والتصويب من (الإبانة) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (الإبانة): (الخروج عليهم بالسيف).

(٣) ورد في كتب السنة أحاديث كثيرة عن الدجال وأوصافه في باب الفتن، ومنها أن رسول الله ﷺ قال: (ألا أخبركم عن الدجال حديثاً ما حدثه نبي قومه؟ إنه أعور، وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار فالتى يقول إنها الجنة هي النار، وإني أنذرتكم به كما أنذر به نوح قومه).

رواه مسلم في صحيحه: الفتن/٢٠، ح(١٠٩)، ٢٢٥٠/٤. وروي بنحوه البخاري في صحيحه: الفتن/٢٦، ١٠٢/٨. وروي البخاري أيضاً في صحيحه: الفتن/٢٦، ١٠٣/٨. عن عائشة أنها قالت: (سمعت رسول الله ﷺ يستعيز في صلاته من فتنة الدجال).

رسول الله ﷺ ونؤمن بعذاب القبر، ومنكر ونكير<sup>(١)</sup>، ومسألته<sup>(٢)</sup> المدفونين<sup>(٣)</sup> في قبورهم، ونصدق بحديث المعراج<sup>(٤)</sup>، ونصحح كثيراً من الرؤيا في المنام، ونقول<sup>(٥)</sup>: إن لذلك تفسيراً. ونرى<sup>(٦)</sup> الصدقة عن موتى المسلمين والدعاء لهم، ونؤمن أن<sup>(٧)</sup> الله ينفعهم بذلك، ونصدق بأن في الدنيا سحرة<sup>(٨)</sup>، وأن

(١) ورد آيات كثيرة في إثبات عذاب القبر منها:

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]. و﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ۝ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ۝﴾ [غافر: ٤٥-٤٦].

ووردت أحاديث في منكر ونكير والبراءة من عذاب القبر ومنها ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: (كان رسول الله ﷺ يدعو اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب النار، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال) رواه البخاري في صحيحه: الجنائز/٨٨، ٢/١٠٣.

(٢) في (الإبانة): (ومساء لهما).

(٣) (المدفونين) ساقطة من (ط).

(٤) راجع تخريج الحديث ص ٥٩.

(٥) في (الإبانة): (ونقر).

(٦) في (ك): (ونرى أن).

(٧) في (الإبانة): (بأن).

(٨) في (الإبانة): (سحرة وسحراً). والمقصود من قول أبي الحسن الرد على من ينكر السحر كالمعتزلة ونحوهم. ويجعلون السحر من قبيل الحيل وخفة اليد فقط.

راجع: (المغني في أبواب التوحيد والعدل) للقاضي عبد الجبار: ٢٦٩-٢٦١/١٥.

رسم<sup>(١)</sup> السحر كائن موجود في الدنيا، ونؤمن<sup>(٢)</sup> بالصلاة على من مات من أهل القبلة مؤمنهم<sup>(٣)</sup> وفاجرهم، [وتوارثهم]<sup>(٤)</sup>. ونقر بأن<sup>(٥)</sup> الجنة والنار<sup>(٦)</sup> مخلوقتان، وأن من مات أو قتل فبأجله مات أو قتل<sup>(٧)</sup>. وأن الأرزاق من قبل الله<sup>(٨)</sup> يرزقها عباده حلالاً وحراماً، وأن الشيطان يوسوس للإنسان ويشككه

(١) (رسم) غير موجودة في (الإبانة).

(٢) في (الإبانة): (وندين).

(٣) في (الإبانة): (برهم).

(٤) في (ل): (وموارثهم). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٥) في (الإبانة): (ك) و(ط): (أن).

(٦) في (ط): (النار والجنة).

(٧) المقصد من قول أبي الحسن الأشعري الرد على المعتزلة القائلين بأن من قتل فقد قطع عليه أجله. قال القاضي عبد الجبار في كتاب (الأصول الخمسة) ص ٧٨٢: وإذ قد عرفت هذه الجملة من حقيقة الأجل والوقت، فاعلم أن من مات حتف أنفه مات بأجله، وكذا من قتل فقد مات بأجله أيضاً، ولا خلاف في هذا.

والدليل عليه أن الأجل ليس المراد به هاهنا إلا وقت الموت، وهما قد ماتا جميعاً في وقت موتهما، وإنما الخلاف في المقتول لو لم يقتل كيف كان يكون حاله في الحياة والموت؟ فعند شيخنا أبي الهذيل أنه كان يموت قطعاً لولاه وإلا يكون القاتل قاطعاً لأجله وذلك غير ممكن، وعند البغدادية أنه كان يعيش قطعاً، والذي عندنا أنه كان يجوز أن يحيا ويجوز أن يموت، ولا يقطع واحد من الأمرين فليس إلا التجويز.

وراجع: (المغنى في أبواب التوحيد والعدل) إملاء القاضي عبد الجبار: ٤٣/١١.

(٨) في (الإبانة): (الله عز وجل).

ويخطبه<sup>(١)</sup> خلافاً لقول المعتزلة والجهمية، كما قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكما قال الله عز وجل<sup>(٢)</sup>: ﴿مِنْ شَرِّ أَلْوَسَوَاسٍ الْخَنَاسِ ۖ﴾ [الناس: ٦-٤].

ونقول: إن الصالحين يجوز أن يخصصهم الله تعالى<sup>(٣)</sup> بآيات يظهرها عليهم، وقولنا في الأطفال<sup>(٤)</sup> أطفال المشركين إن الله سبحانه<sup>(٥)</sup> يؤجج لهم ناراً في الآخرة<sup>(٦)</sup> ثم يقول<sup>(٧)</sup>: اقتحموها: كما جاءت الرواية<sup>(٨)</sup>

(١) في (الإبانة): (ويتخطبه). وفي (ك): (ويخطبه).

ويخطبه: الخطب ضرب الشجر بالعصا ليتناثر ورقها، وفي حديث الدعاء (وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان) أي يصرعني ويلعب بي.

راجع: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٨٧/٢. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٧/٢.

(٢) عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).

(٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط) وفي (الإبانة) (الله عز وجل).

(٤) (الأطفال) غير موجودة في (الإبانة).

(٥) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٦) في (الإبانة): (يؤجج لهم في الآخرة ناراً).

(٧) في (الإبانة): (يقول لهم).

(٨) ذكر الإمام محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية في (طريق الهجرتين وباب السعادتین) ص ٣٦٠-٣٧١. أقوال الناس في أطفال المشركين وذكر ثمانية مذاهب وذكر المذهب الثامن فقال: إنهم يمتحنون في عرصات القيامة... وبهذا يتألف شمل الأدلة كلها وتتوافق الأحاديث.. وقد جاءت بذلك آثار كثيرة يؤيد بعضها بعضاً: فمنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده والبخاري أيضاً بإسناد =

بذلك<sup>(١)</sup>، وندين بأن<sup>(٢)</sup> الله تعالى<sup>(٣)</sup> يعلم<sup>(٤)</sup> ما العباد عاملون،  
وإلى ما هم إليه<sup>(٥)</sup> صائرون وما كان وما يكون، وما لا يكون أن  
لو كان كيف كان يكون، وبطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين،

صحيح ... عن الأسود بن سريع أن النبي ﷺ قال: (أربعة يحتجون يوم القيامة  
رجل أصم لا يسمع ورجل هرم ورجل أحمق ورجل مات في الفترة، أما الأصم  
فيقول رب لقد جاء الإسلام، وأنا ما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب لقد  
جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبر، وأما الهرم فيقول رب لقد جاء الإسلام  
وما أعقل، وأما الذي مات في الفترة فيقول رب ما أتاني رسول، فيأخذ موثيقهم  
ليطيعنه فيرسل إليهم رسولاً أن ادخلوا النار فولذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت  
عليهم برداً وسلاماً).

روى الحديث الإمام أحمد في مسنده: ٢٤/٤.

وفي الحديث أيضاً: (يؤتى يوم القيامة بمن مات في الفترة والشيخ الفاني  
والمعتوه والصغير الذي لا يعقل يتكلمون بحجتهم وعذرهم، فيأتي عنق من النار  
فيقول لهم ربهم: إني كنت أرسلت إلى الناس رسلاً من أنفسهم، وإني رسول  
نفسي إليكم ادخلوا هذه النار، فأما من كتب عليهم الشقاوة فيقولون: ربنا منها  
فررنا، وأما أهل السعادة فينطلقون حتى يدخلوها، فيدخل هؤلاء الجنة، ويدخل  
هؤلاء النار. فيقول للذين كانوا لم يطيعوه، قد أمرتكم أن تدخلوا النار  
فعصيتُموني وقد عايَنتُموني فأنتم لرسلي كنتم أشد تكديماً).

رواه الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (الاعتقاد والهداية  
إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث): ص ١٦٩-١٧٠.  
وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) ٢١٦/٧ رواه أبو يعلى والبخاري بنحوه، وفيه  
ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح.

(١) في (الإبانة): (جاءت بذلك الرواية).

(٢) في (ط): (أن).

(٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٤) في (الإبانة): (وندين الله عز وجل بأنه يعلم).

(٥) (إليه) غير موجودة في (الإبانة) و(ك) و(ط).

ونرى مفارقة كل داعية لبدعة<sup>(١)</sup>، ومجانبة أهل الأهواء .  
وسنحتج<sup>(٢)</sup> لما ذكرناه من قولنا وما بقي منه وما لم نذكره بابًا  
بابًا وشيئًا شيئًا<sup>(٣)</sup>، \* ونتكلم<sup>(٤)</sup> عن مسألة رؤية الله بالأبصار،  
وعلى القرآن\*<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

ثم قال<sup>(٧)</sup>: باب ذكر الاستواء .

وذكر ما قد نبه عنه قريبًا الذي أوله - «فإن قال قائل : ما  
تقولون في الاستواء؟ قيل له : إن الله<sup>(٨)</sup> مستو على عرشه كما  
قال<sup>(٩)</sup> : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾ وقال  
تعالى<sup>(١٠)</sup> : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾  
[فاطر: ١٠] وقال سبحانه وتعالى<sup>(١١)</sup> : ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾  
[النساء: ١٥٨]\* وقال سبحانه<sup>(١٢)</sup> : ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى

(١) في (الإبانة) : (بدعة).

(٢) في (ك) : (ونحتج).

(٣) في (الإبانة) : (شيئًا إن شاء الله تعالى). وفي (ك) و(ط) : (فشيئًا).

(٤) في (ك) : (ونكلم).

(٥) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).

(٦) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٥-٢.

(٧) أي أبو الحسن الأشعري.

(٨) في (الإبانة) : (نقول إن).

(٩) في (الإبانة) : (الله عز وجل).

(١٠) في (ك) و(ط) : (قال سبحانه).

(١١) في (الإبانة) : (الله عز وجل).

(١٢) (سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(١٣) في (الإبانة) : (عز وجل).



الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ ﴿١﴾ [السجدة: ٥] وقال فرعون<sup>(٢)</sup>: ﴿يَهْمَنُ  
أَبْنِي صَرَحاَ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣﴾ أَتَسْبَبُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ  
مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] فأكذب موسى في  
قوله<sup>(٣)</sup>: إن الله فوق السموات<sup>(٤)</sup>، وقال سبحانه<sup>(٥)</sup>: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّنْ  
فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿٦﴾﴾ [الملك: ١٦]  
والسموات<sup>(٦)</sup> فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السموات  
قال: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] لأنه مستو على العرش  
الذي فوق السموات، وكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى  
السموات، وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]  
يعني جميع السموات بقوله السماء، وإنما أراد العرش الذي هو  
أعلى السموات، ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السموات فقال<sup>(٧)</sup>:  
﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]. ولم يرد أن القمر يملأهن

(١) مابين النجمتين ساقطة من (ك).

(٢) في (الإبانة): (حكاية عن فرعون).

(٣) (في قوله) ساقطة من (ط).

(٤) في (الإبانة): (فكذب فرعون نبي الله موسى - عليه السلام - في قوله إن الله عز وجل فوق السموات).

(٥) في (الإبانة): (عز وجل).

(٦) في (الإبانة): (فالسموات).

(٧) في (ل): (والسموات فوقها العرش، وإنما أراد العرش الذي على السموات. قال وفي (ك): (والسموات فوقها العرش، إنما أراد العرش الذي هو على السموات وقال). وفي (ط): (والسموات فوقها العرش، وإنما أراد العرش الذي على السموات وقال). والتصويب من (الإبانة).

جميعًا، وأنه فيهن جميعًا، ورأينا المسلمين<sup>(١)</sup> جميعًا إذا دعوا  
يرفعون أيديهم<sup>(٢)</sup> نحو العرش كما لا يحطونها إذا دعوا نحو  
الأرض<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: «وقد قال<sup>(٦)</sup> قائلون من المعتزلة والجهمية  
والحرورية<sup>(٧)</sup> إن معنى<sup>(٨)</sup> قوله<sup>(٩)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ  
أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أنه استولى، وملك، وقهر، وأن الله<sup>(١٠)</sup>  
في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله<sup>(١١)</sup> / على عرشه كما قال  
أهل الحق فذهبوا<sup>(١٢)</sup> في الاستواء إلى الاستيلاء<sup>(١٣)</sup>، ولو كان  
هذا كما قالوه<sup>(١٤)</sup> كان لافرق بين العرش والأرض السابعة

٢٥٣ ب/ل

(١) في (ل): (المسلمون). والتصويب في (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٢) في (الإبانة) و(ك) و(ط): (يرفعون أيديهم إذا دعوا).

(٣) في (الإبانة): (يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء لأن الله عز وجل مستوٍ على  
العرش الذي هو فوق السموات فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا  
أيديهم نحو العرش كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض).

(٤) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٤٨.

(٥) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(٦) في (الإبانة): (سؤال وقد قال).

(٧) راجع تعريف الحرورية ص ٣١٠.

(٨) (معنى) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) في (الإبانة): (قول الله عز وجل).

(١٠) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(١١) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(١٢) في (الإبانة): (وذهبوا).

(١٣) في (الإبانة): (القدرة).

(١٤) في (الإبانة): (ذكروه).

السفلى<sup>(١)</sup>، لأن<sup>(٢)</sup> الله تعالى<sup>(٣)</sup> قادر على كل شيء<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

ثم قال أبو الحسن الأشعري: «[باب<sup>(٦)</sup>] الكلام في الوجه، والعينين، والبصر، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقال سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْمَلَكِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] فأخبر سبحانه<sup>(٨)</sup> أن له وجهًا لا يفنى ولا يلحقه الهلاك، وقال تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] فأخبر عن العينين. والله تعالى ذكره عين ووجه كما قال، لا يحد ولا يكيف<sup>(١٠)</sup>، وقال سبحانه<sup>(١١)</sup>: ﴿وَأَصْبَرَ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] وقال<sup>(١٢)</sup>: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] وقال الله<sup>(١٣)</sup>

---

(١) (السابعة السفلى) غير موجودة في (الإبانة).

(٢) (لأن) غير موجودة في (الإبانة).

(٣) في (الإبانة): (فالله سبحانه) وفي (ك): (عز وجل).

(٤) في (الإبانة): (قادر عليها).

(٥) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٤٨-٤٩.

(٦) ساقطة من (ل) و(ك) والتصويب من (الإبانة) و(ط).

(٧) في (الإبانة): (عز وجل) وفي (ط): (سبحانه وتعالى).

(٨) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة) وفي (ط): (سبحانه وتعالى).

(٩) في (الإبانة): (عز وجل).

(١٠) في (الإبانة): ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤) وقال ﴿وَأَصْنَعُ الْفَلَكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾

(هود: ٣٧) وجل أن له وجهًا وعينا لا يكيف ولا يحد.

(١١) في (الإبانة): (عز وجل).

(١٢) في (ك) و(ط): (وقال عز وجل).

(١٣) (الله) غير موجودة من (ك) و(ط).

تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝﴾ [النساء: ١٣٤] وقال  
تعالى<sup>(٢)</sup> لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ۝﴾  
[طه: ٤٦] فأخبر عن سمعه ورؤيته وبصره<sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>».

قال<sup>(٥)</sup>: «ونفت الجهمية أن يكون له<sup>(٦)</sup> وجه كما [قال]<sup>(٧)</sup>،  
وأبطلوا أن يكون له سمع وبصر<sup>(٨)</sup>، ووافقوا النصارى؛ لأن  
النصارى لم تثبت لله<sup>(٩)</sup> سمعاً<sup>(١٠)</sup> ولا بصراً<sup>(١١)</sup> إلا على معنى أنه  
عالم، وكذلك قالت الجهمية<sup>(١٢)</sup>».

قال<sup>(١٣)</sup>: «وحقيقة<sup>(١٤)</sup> قول الجهمية<sup>(١٥)</sup> أنهم قالوا: إن<sup>(١٦)</sup>

(١) (الله تعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(٢) (تعالى) غير موجودة في (الإبانة).

(٣) في (الإبانة): (عن سمعه وبصره ورؤيته).

(٤) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٣.

(٥) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(٦) في (الإبانة): (الله).

(٧) في (ل) و(ك): (قالوا) والتصويب من (الإبانة) و(ط).

(٨) في (الإبانة): (وبصر وعين).

(٩) في (الإبانة): (الله).

(١٠) في (الإبانة): (سميعاً).

(١١) في (الإبانة): (وبصيراً).

(١٢) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٣.

(١٣) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(١٤) في (الإبانة): (ففي الحقيقة).

(١٥) والمراد بالجهمية جهمية المعتزلة لا الغلاة، وقد سبق الكلام على الجهمية وهم

ثلاث طوائف، راجع: ص ٩٤ - ٩٥.

(١٦) في (الإبانة): (نقول إن).

الله عالم ولا [نقول] <sup>(١)</sup> سميع بصير على غير معنى عالم، وكذلك قول النصارى . وقالت الجهمية: إن الله عز وجل <sup>(٢)</sup> لا علم له ولا قدرة ولا سمع <sup>(٣)</sup> ولا بصر؛ وإنما قصدوا إلى تعطيل التوحيد والتكذيب <sup>(٤)</sup>، فقالوا سميع بصير لفظاً ولم يحصلوا تحت قولهم معنى <sup>(٥)</sup> و <sup>(٦)</sup> لولا أنهم خافوا السيف لأفصحوا أن <sup>(٧)</sup> الله غير سميع ولا بصير ولا عالم؛ ولكن خوف السيف منعهم من إظهار كفرهم، وكشف <sup>(٨)</sup> \* زندقتهم، وهذا قول المعتزلة الجاهل \* <sup>(٩)</sup> «<sup>(١٠)</sup>».

قال <sup>(١١)</sup>: «وزعم شيخ منهم مقدم عندهم <sup>(١٢)</sup> أن علم الله هو سبحانه <sup>(١٣)</sup>، وأن الله <sup>(١٤)</sup> علم،

- 
- (١) في (ل) و(ط): (يقولون) والتصويب من (الإبانة) وفي (ك): (نقولوا).
  - (٢) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٣) في (الإبانة): (ولا سمع له).
  - (٤) في (الإبانة): (والتكذيب بأسماء الله عز وجل).
  - (٥) في (الإبانة): (والتكذيب بأسماء الله عز وجل فأعطوا ذلك لفظاً ولم يحصلوا قولاً في المعنى).
  - (٦) الواو غير موجودة في (الإبانة).
  - (٧) في (الإبانة): (بأن).
  - (٨) (كفرهم وكشف) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٩) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة). وفي (ط): (والجاهل).
  - (١٠) (الإبانة). لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٣.
  - (١١) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (١٢) (عندهم) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٣) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).

فنفي<sup>(١)</sup> العلم من حيث أوهم أنه يثبت<sup>(٢)</sup>، حتى التزم<sup>(٣)</sup> أن يقول: يا علم اغفر لي [إذا]<sup>(٤)</sup> كان علم الله هو<sup>(٥)</sup> الله، وكان الله على قياسه علمًا وقدرة - وهو أبو الهذيل<sup>(٦)</sup> تعالى الله<sup>(٧)</sup> عما

(١) في (ك): (فيقال).

(٢) في (الإبانة): (أثبت).

(٣) في (الإبانة) و(ك) و(ط): (ألزم).

(٤) في (ل): (إذ) والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٥) في (الإبانة): (عنده هو).

(٦) (وهو أبو الهذيل) غير موجودة في (الإبانة) وأبو الهذيل هو:

محمد بن الهذيل بن عبد الله بن محكول العبدى العلاف، مولى عبد القيس، أبو هذيل (١٣٥-٢٢٦هـ) شيخ المعتزلة، وإليه نسبة الطائفة الهذيلية، ومقدم الطائفة ومقررها والمناظر عليها، كان حسن الجدل قوي الحجة، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ولم يلق واصلًا ولا عمرًا، وهو صاحب آراء فارق فيها إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله عز وجل إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها، فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم والله تعالى يقول: (أكلها دائم) وجحد الصفات التي وصف بها نفسه وزعم أن علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، فجعل الله علمًا وقدرة تعالى الله عما وصفه به علوًا كبيرًا. ولحقه آخر عمره خرف، فضعف عن مناظرة المناظرة وضعف خاطره، وكف بصره، له كتب كثيرة منها (الوعد والوعيد) و(الرد على النصارى).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٣/٣٦٦-٣٧٠. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٤/٢٦٥-٢٦٧. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١/٦٢. و(الفهرست) لابن النديم: ص ٢٠٣-٢٠٤. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/٨٥.

(٧) في (ك) و(ط): (الله عز وجل).

يقولون<sup>(١)</sup> علواً كبيراً.

ومن سألنا<sup>(٢)</sup> فقال: أتقولون<sup>(٣)</sup>: / إن الله عز وجل<sup>(٤)</sup> وجهًا؟  
قيل له: نقول ذلك خلافاً لما قاله المبتدعون، وقد دل على  
صحة<sup>(٥)</sup> ذلك قوله سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿وَيَتَقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ  
وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وإن سألنا<sup>(٧)</sup> فقال<sup>(٨)</sup>: أتقولون<sup>(٩)</sup> إن الله عز وجل<sup>(١٠)</sup> يدين؟  
قيل له: نعم<sup>(١١)</sup> نقول ذلك<sup>(١٢)</sup> لقوله سبحانه وتعالى<sup>(١٣)</sup>: ﴿يَدُ  
اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وروي عن النبي ﷺ: (أن

(١) في (الإبانة): (عن ذلك).

(٢) في (الإبانة): (قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري بالله نستهدي وإياه  
نستكفي ولا حول ولا قوة إلا بالله وهو الله المستعان أما بعد فمن سألنا).

(٣) في (ط): (تقولون).

(٤) في (الإبانة): (سبحانه).

(٥) (صحة) غير موجودة في (الإبانة).

(٦) في (الإبانة): (عز وجل). وفي (ط): (سبحانه وتعالى).

(٧) في (الإبانة): (فإن سئلنا).

(٨) (فقال) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) في (ك) و(ط): (تقولون).

(١٠) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).

(١١) (نعم) غير موجودة في (الإبانة).

(١٢) (ذلك) ساقطة من (ك).

(١٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط). وفي (الإبانة): (نقول ذلك وقد دل عليه قوله عز  
وجل).

(١٤) في (الإبانة): ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: ١٠) وقوله عز وجل: ﴿لِمَا خَلَقْتُ  
يَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) وروي عن النبي ﷺ أنه قال: (إن الله مسح ظهر آدم بيده =

الله<sup>(١)</sup> خلق آدم بيده، وغرس شجرة طوبى بيده<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> وقال سبحانه وتعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: (كلتا يديه يمين<sup>(٥)</sup>) وقال سبحانه<sup>(٦)</sup>: ﴿لَا خَذَنًا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥] وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا وكذا<sup>(٧)</sup> بيدي وهو<sup>(٨)</sup> يعني به النعمة، و<sup>(٩)</sup> إذا كان الله سبحانه<sup>(١٠)</sup> خاطب<sup>(١١)</sup> العرب بلغتها وما تجده<sup>(١٢)</sup> مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها ولا يجوز<sup>(١٣)</sup> \* أن تقول<sup>(١٤)</sup> في خطابها<sup>(١٥)</sup>

= فاستخرج منه ذريته) فثبت اليد وقوله عز وجل ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ وقد جاء في

الخبر المأثور عن النبي .

(١) (إن الله) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) في (الإبانة): (وخلق آدم بيده وخلق جنة عدن بيده وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده).

(٣) راجع: تخريج الحديث ص ٢٢٦، ٢٣١ .

(٤) (تعالى) ساقطة من (ك) وفي (الإبانة): (قال عز وجل).

(٥) رواه مسلم في صحيحه: الإمارة/ ٥، ح (١٨)، ١٤٥٨/٣ .

(٦) في (الإبانة): (عز وجل).

(٧) (وكذا) غير موجودة في (الإبانة).

(٨) (وهو) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) ساقطة من (ل) و(ك). والتصويب من (الإبانة) و(ط).

(١٠) (سبحانه) ساقطة من (ك). وفي (الإبانة): (عز وجل).

(١١) في (الإبانة): (إنما خاطب).

(١٢) في (الإبانة): (ما يجري).

(١٣) في (الإبانة): (وكان لا يجوز).

(١٤) في (ك): (يقول القائل).

(١٥) (في خطابها) ساقطة من (ك).



فعلت<sup>(١)</sup> بيدي وتعني<sup>(٢)</sup> به<sup>(٣)</sup> النعمة بطل أن يكون معنى قوله  
بيديَّ النعمة وذلك أنه لا يجوز\*<sup>(٤)</sup> أن يقول القائل: لي عليه  
يدان<sup>(٥)</sup> يعني<sup>(٦)</sup> له<sup>(٧)</sup> عليه<sup>(٨)</sup> نعمتان<sup>(٩)</sup>. ومن دافعنا عن  
استعمال اللغة ولم يرجع إلى أهل اللسان[فيها]<sup>(١٠)</sup> ودفع  
ذلك<sup>(١١)</sup> دفع<sup>(١٢)</sup> [عن]<sup>(١٣)</sup> أن تكون اليد بمعنى النعمة، إذ كان  
لا يمكنه أن يتعلق في أن اليد نعمة<sup>(١٤)</sup> إلا<sup>(١٥)</sup> من جهة اللغة،  
فإذا دفع اللغة لزمه<sup>(١٦)</sup> أن لا يحتج بها، وأن لا يقرأ القرآن<sup>(١٧)</sup>،

- 
- (١) في (الإبانة): (وكان لا يجوز في لسان أهل البيان أن يقول القائل فعلت).
  - (٢) في (الإبانة): (ويعني).
  - (٣) (به) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).
  - (٥) في (الإبانة): (يد).
  - (٦) في (الإبانة): (بمعنى).
  - (٧) في (الإبانة): (لي) وفي (ط): (به).
  - (٨) (عليه) ساقطة من (ك).
  - (٩) في (الإبانة): (نعمة).
  - (١٠) في (ل): (منها). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).
  - (١١) (ودفع ذلك) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٢) في (ك): (ودفع).
  - (١٣) ساقطة من (ل) و(ك) و(ط) والتصويب من (الإبانة) في إثبات الزيادة.
  - (١٤) في (الإبانة): (النعمة).
  - (١٥) في (ط): (إلى).
  - (١٦) في (ط): (لزم).
  - (١٧) (القرآن) مكررة في (ك).

ولا يثبت<sup>(١)</sup> اليد نعمة من قبلها/ لأنه إن رجع في تفسير قوله<sup>(٢)</sup> (بيديّ) يعني<sup>(٣)</sup> نعمتي إلى الإجماع فليس [المسلمون]<sup>(٤)</sup> على ما ادعاه<sup>(٥)</sup> من ذلك<sup>(٦)</sup> متفقين، وإن رجع إلى اللغة أن يقول معنى نعمتي أن يقول<sup>(٧)</sup> القائل بيديّ نعمتي<sup>(٨)</sup>؛ وإن لجأ إلى وجه ثالث سألتناه عنه<sup>(٩)</sup>؛ ولن يجد إلى<sup>(١٠)</sup> ذلك<sup>(١١)</sup> سبيلاً<sup>(١٢)</sup>.

ويقال<sup>(١٣)</sup> لأهل البدع: لم زعمتم أن معنى قوله (بيديّ) نعمتي؟ أزعمتم ذلك إجماعاً أو لغة؟ فلا يجدون<sup>(١٤)</sup> ذلك في إجماع<sup>(١٥)</sup> ولا في لغة<sup>(١٦)</sup>، فإن<sup>(١٧)</sup> قالوا: قلنا ذلك من

مناقشة  
أبي الحسن  
الأشعري  
المعتزلة في  
نفهم البدع عن  
الله عز وجل

- (١) في (الإبانة): (لزمه أن لا يفسر القرآن من جهتها وأن لا يثبت).
- (٢) في (الإبانة): (قول الله عز وجل).
- (٣) (يعني) غير موجودة في (الإبانة).
- (٤) في (ل): (المسلمين) والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).
- (٥) في (الإبانة): (ما ادعى).
- (٦) (من ذلك) غير موجودة في (الإبانة).
- (٧) في (الإبانة): (وإن رجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول).
- (٨) في (الإبانة): (يعني نعمتي).
- (٩) (عنه) ساقطة من (ك).
- (١٠) في (الإبانة): (إليه).
- (١١) (ذلك) غير موجودة في (الإبانة).
- (١٢) في (ك) بياض مقدار خمس كلمات.
- (١٣) في (الإبانة): (سؤال ويقال).
- (١٤) في (ط): (تجدون).
- (١٥) في (الإبانة): (الإجماع).
- (١٦) في (الإبانة): (اللغة).
- (١٧) في (الإبانة): (وإن).

القياس . قيل لهم : من <sup>(١)</sup> أين <sup>(٢)</sup> وجدتم في القياس . أن قول الله عز وجل <sup>(٣)</sup> : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ <sup>(٤)</sup> ﴾ [ص: ٧٥] لا <sup>(٥)</sup> يكون معناه إلا نعمتي ؟ ومن أين يمكن أن يعلم العقل <sup>(٦)</sup> أن يفسر لفظة كذا وكذا ، مع أننا رأينا الله عز وجل قد قال في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤] وقال <sup>(٨)</sup> سبحانه <sup>(٩)</sup> : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [النساء: ٨٢] ولولا أن القرآن بلسان العرب ما جاز أن تتدبره <sup>(١١)</sup> ،

(١) (من) ساقطة من (ك) وفي (الإبانة) : (ومن) .

(٢) في (ك) : (مرة) .

(٣) في (الإبانة) : (أن قول الله بيدي) .

(٤) الآية غير موجودة في (الإبانة) .

(٥) في (الإبانة) : (ولا) .

(٦) في (الإبانة) : (بالعقل) .

(٧) (الصادق) ساقطة من (ط) .

(٨) في (الإبانة) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ وقال : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (النحل: ١٠٣) وقال ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا ﴾ (الزخرف: ٣) . وقال « وفي (ك) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ وقال سبحانه ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُ ﴾ الآية . وقال سبحانه : ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ وقال ...

(٩) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة) .

(١٠) وردت هذه الآية في موضعين :

الأول : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] .

الثاني : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴾ [محمد: ٢٤] .

(١١) في (ك) : (تدبره) وفي (الإبانة) : (ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبره) .

ولا أن تعرف<sup>(١)</sup> العرب<sup>(٢)</sup> معانيه إذا سمعته<sup>(٣)</sup>، فلما كان من  
لا يحسن كلام<sup>(٤)</sup> العرب لا يحسنه وإنما<sup>(٥)</sup> يعرفه<sup>(٦)</sup> العرب إذا  
سمعوه علم أنهم<sup>(٧)</sup> علموه؛ لأنه بلسانهم نزل<sup>(٨)</sup>.

قال: «وقد اعتل<sup>(٩)</sup> معتل بقول الله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا  
بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] قال<sup>(١٠)</sup> الأيدي القوة، فوجب<sup>(١١)</sup> أن  
يكون معنى قوله (بيدي) أي بقدرتي: قيل<sup>(١٢)</sup> لهم: هذا التأويل  
فاسد من وجوه:

(أحدها)<sup>(١٣)</sup> أن الأيد<sup>(١٤)</sup> ليس بجمع اليد؛ لأن جمع يد\*  
أيدي، وجمع اليد\*<sup>(١٥)</sup> التي هي نعمة أيادي، \* والله عز وجل لم

- 
- (١) في (الإبانة): (نعرف).
  - (٢) (العرب) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٣) في (الإبانة): (سمعناه).
  - (٤) في (الإبانة): (لسان).
  - (٥) في (الإبانة): (إنما) وفي (ك): (وأما).
  - (٦) في (ك): (معرفة).
  - (٧) في (الإبانة): (أنهم إنما).
  - (٨) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٣-٥٥.
  - (٩) في (الإبانة): (سؤال وقد اعتل).
  - (١٠) في (الإبانة): (قالوا).
  - (١١) (فوجب) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٢) في (الإبانة): (وقيل).
  - (١٣) في (الإبانة): (وأخرها).
  - (١٤) في (الإبانة): (الأيدي).
  - (١٥) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).

يقول (بأيدي)، ولا قال (بأيادي)\*<sup>(١)</sup> وإنما قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فبطل<sup>(٢)</sup> أن يكون معنى قوله (بيدي) معنى قوله: ﴿بَيْنَهُمَا يَدَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٧].

وأيضاً فلو<sup>(٣)</sup> أراد القوة لكان معنى ذلك بقدرتي، وهذا مناقض<sup>(٤)</sup> لقول مخالفينا<sup>(٥)</sup> ومجانب<sup>(٦)</sup> لمذاهبهم؛ لأنهم لا يثبتون قدرة الله - عز وجل<sup>(٧)</sup> - فكيف يثبتون قدرتين؟

وأيضاً فلو كان الله - عز وجل - عنى بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] القدرة لم يكن لآدم - عليه السلام<sup>(٨)</sup> - على إبليس - لعنه الله<sup>(٩)</sup> - في ذلك مزية، والله عز وجل أراد أن يري فضل<sup>(١٠)</sup> آدم - عليه السلام - إذ خلقه بيديه<sup>(١١)</sup> دونه، فلو<sup>(١٢)</sup> كان خالقاً لإبليس بيده<sup>(١٣)</sup> كما خلق

(١) مابين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).

(٢) في (الإبانة): (فبطل بذلك).

(٣) في (الإبانة): (فلو كان).

(٤) في (الإبانة) و(ك) و(ط): (ناقض).

(٥) في (الإبانة): (مخالفنا).

(٦) في (الإبانة): (وكاسر).

(٧) في (الإبانة): (قدرة واحدة).

(٨) (عليه السلام): ساقطة من (ط).

(٩) (لعنه الله) غير موجودة في (الإبانة) و(ط).

(١٠) في (الإبانة): (أن فضل).

(١١) في (الإبانة): (بيده).

(١٢) في (الإبانة): (ولو).

(١٣) في (الإبانة): (بيديه).

آدم<sup>(١)</sup> بيده<sup>(٢)</sup> لم يكن لتفضيله على إبليس<sup>(٣)</sup> بذلك وجه، وكان  
 إبليس محتجًا على ربه - عز وجل - أن يقول<sup>(٤)</sup> وأنا أيضًا<sup>(٥)</sup>  
 خلقتني<sup>(٦)</sup> بيدك كما خلقت آدم بها<sup>(٧)</sup>، فلما أراد الله تفضيله/  
 عليه بذلك قال<sup>(٨)</sup> له توبيخًا<sup>(٩)</sup> على<sup>(١٠)</sup> استكباره على آدم<sup>(١١)</sup> أن  
 يسجد له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ  
 الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] فدل<sup>(١٢)</sup> ذلك<sup>(١٣)</sup> على أنه ليس معنى الآية  
 القدرة إذ<sup>(١٤)</sup> كان الله - عز وجل - قد<sup>(١٥)</sup> خلق الأشياء جميعها<sup>(١٦)</sup>

- 
- (١) في (الإبانة): (آدم عليه السلام).  
 (٢) في (الإبانة): (بيده).  
 (٣) في (الإبانة) و(ط): (عليه).  
 (٤) في (الإبانة): (وكان إبليس يقول محتجًا على ربه عز وجل) وفي (ط): (وكان  
 إبليس يقول محتجًا على ربه عز وجل).  
 (٥) (وأنا أيضًا) غير موجودة في (الإبانة) و(ك) و(ط).  
 (٦) في (الإبانة) و(ط): (فقد خلقتني).  
 (٧) في (الإبانة): (بهما).  
 (٨) في (ل) و(ط): (وقال). والتصويب من (الإبانة) و(ط).  
 (٩) (توبيخًا) ساقطة من (ك). وفي (الإبانة) و(ط): (موبخًا).  
 (١٠) (على) غير موجودة في (الإبانة) و(ك).  
 (١١) في (ك): (آدم عليه).  
 (١٢) في (الإبانة): (دل).  
 (١٣) (ذلك) غير موجودة في (الإبانة).  
 (١٤) (إذا) ساقطة من (ط).  
 (١٥) (قد) غير موجودة في (الإبانة).  
 (١٦) في (الإبانة) و(ك): (جميعًا).

بقدرته، وأنه<sup>(١)</sup> إنما أراد إثبات يدين لم<sup>(٢)</sup> يشارك إبليس - لعنه الله<sup>(٣)</sup> - آدم<sup>(٤)</sup> - عليه السلام<sup>(٥)</sup> - في أنه<sup>(٦)</sup> خلق بهما<sup>(٧)</sup>.

قال<sup>(٨)</sup>: «وليس يخلو قوله<sup>(٩)</sup> عز وجل: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أن يكون [معنى]<sup>(١٠)</sup> ذلك<sup>(١١)</sup> إثبات يدين نعمتين، أو يكون معنى ذلك إثبات جارحتين<sup>(١٢)</sup>، أو يكون معنى ذلك إثبات<sup>(١٣)</sup> قدرتين،\* أو يكون معناه - معنى ذلك<sup>(١٤)</sup> - إثبات يدين<sup>(١٥)</sup> ليستا<sup>(١٦)</sup> نعمتين ولا جارحتين ولا قدرتين، و<sup>(١٧)</sup> لا يوصفان

- 
- (١) (أنه) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٢) في (الإبانة): (ولم).
  - (٣) (لعنه الله) غير موجودة في (الإبانة) و(ط).
  - (٤) في (الإبانة): (آدم).
  - (٥) (عليه السلام) غير موجودة في (ط).
  - (٦) في (الإبانة): (أن).
  - (٧) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٥٥.
  - (٨) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (٩) في (ك): (وليس يجد قول الله).
  - (١٠) في (ل) و(ك) و(ط): (يعني). والتصويب من (الإبانة).
  - (١١) في (ك) و(ط): (بذلك).
  - (١٢) في (الإبانة) و(ط): (يدين جارحتين).
  - (١٣) في (ط): (إثبات يدين).
  - (١٤) (معنى ذلك) غير موجودة في (الإبانة) و(ط).
  - (١٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).
  - (١٦) في (ك) و(ط): (ليسا).
  - (١٧) (الواو غير موجودة في (الإبانة)).

إلا كما وصف الله<sup>(١)</sup>. ولا<sup>(٢)</sup> يجوز أن يكون معنى ذلك نعمتين؛ لأنه لا يجوز أن<sup>(٣)</sup> يقول القائل: عملت بيدي. وهو يعني نعمتي، ولا يجوز أن يعني عندنا ولا عند خصومنا جارحتين<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز عند خصومنا أن يعني<sup>(٥)</sup> قدرتين؛ \*لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة فكيف يثبتون قدرتين\*<sup>(٦)</sup>؟! وإذا فسدت/ الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع وهو أن معنى قوله - عز وجل -<sup>(٧)</sup>: (بيدي) إثبات يدين/ ليستا قدرتين ولا نعمتين ولا جارحتين ولا يوصفان<sup>(٨)</sup> إلا أن<sup>(٩)</sup> يقال: إنهما يدان [ليستا]<sup>(١٠)</sup> كالأيدي<sup>(١١)</sup> خارجاً<sup>(١٢)</sup> عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت. وأيضاً<sup>(١٣)</sup> فلو كان معنى قوله<sup>(١٤)</sup>: (بيدي) نعمتي لكان

٢٥٤ ب/ل

١٠٠ أ/ك

- 
- (١) في (الإبانة): (الله عز وجل).
  - (٢) في (الإبانة): (فلا).
  - (٣) في (الإبانة): (لا يجوز عند أهل اللسان).
  - (٤) في (الإبانة): (ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن نعني جارحتين).
  - (٥) في (الإبانة): (نعني).
  - (٦) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).
  - (٧) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٨) في (الإبانة): (ليستا جارحتين ولا نعمتين ولا يوصفان).
  - (٩) في (الإبانة): (بأن).
  - (١٠) في (ل) و(ك) و(ط): (ليست). والتصويب من (الإبانة).
  - (١١) في (ك): (كأليدي).
  - (١٢) في (الإبانة): (خارجتان).
  - (١٣) في (الإبانة): (سؤال وأيضاً).
  - (١٤) في (الإبانة): (قوله عز وجل).



لا فضيلة لآدم - عليه السلام - على إبليس في ذلك على<sup>(١)</sup> مذاهب مخالفينا؛ لأن الله<sup>(٢)</sup> قد ابتدأ إبليس بنعمة<sup>(٣)</sup> على قولهم كما ابتدأ بذلك لآدم<sup>(٤)</sup>، فليس<sup>(٥)</sup> تخلو<sup>(٦)</sup> النعمتان أن [يكون عنى بهما]<sup>(٧)</sup> بدن آدم، \*أو تكونا عرضين خلقا في آدم. فإن كان عنى بذلك بدن آدم<sup>(٨)</sup> فالأبدان<sup>(٩)</sup> عند مخالفينا<sup>(١٠)</sup> من المعتزلة جنس واحد، وإذا كان<sup>(١١)</sup> الأبدان عندهم جنسًا واحدًا فقد حصل في جسد إبليس على مذاهبهم من النعمة ما حصل في جسد آدم<sup>(١٢)</sup>، وكذلك إن كان<sup>(١٣)</sup> عنى عرضين فليس من عرض فعله في بدن آدم من لون<sup>(١٤)</sup> أو حياة أو قوة أو غير ذلك إلا وقد فعل من جنسه عندهم في بدن إبليس، فهذا<sup>(١٥)</sup> يوجب [أنه

- 
- (١) في (ل) و(على). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).  
(٢) في (الإبانة): (الله عز وجل).  
(٣) (بنعمة) غير موجودة في (الإبانة).  
(٤) في (الإبانة): (آدم عليه السلام).  
(٥) في (الإبانة): (وليس).  
(٦) في (الإبانة): (يخلو).  
(٧) في (ل) و(ك): (تكوناهم) وفي (ط) (تكوناهما) والتصويب من (الإبانة).  
(٨) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).  
(٩) في (ك): (قال لأبدان).  
(١٠) في (الإبانة): (مخالفنا).  
(١١) في (الإبانة): (كانت).  
(١٢) في (الإبانة): (آدم عليه السلام).  
(١٣) (كان) غير موجودة في (الإبانة).  
(١٤) في (ك) و(ط): (كون).  
(١٥) في (الإبانة): (وهذا). وفي (ط): (فهذا لا).

لا فضيلة<sup>(١)</sup> لآدم<sup>(٢)</sup> على إبليس في ذلك، والله - عز وجل -<sup>(٣)</sup> إنما<sup>(٤)</sup> احتج على إبليس بذلك ليريه<sup>(٥)</sup> أن لآدم في ذلك الفضيلة، فدل ما قلناه على أن الله - عز وجل - قال: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] لم يعن نعمتي.

ويقال لهم: ما أنكرتم<sup>(٦)</sup> أن يكون الله - عز وجل - عني<sup>(٧)</sup> بقوله (يدي) يدين ليستا نعمتين؟ فإن<sup>(٨)</sup> قالوا: لأن اليدين إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة قيل لهم: ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن [إلا]<sup>(٩)</sup> جارحة؟ فإن قالوا رجعنا إلى الشاهد<sup>(١١)</sup> وإلى ما نجد<sup>(١٢)</sup> فيما بيننا مخلوقاً<sup>(١٣)</sup> فوجدنا<sup>(١٤)</sup> ذلك<sup>(١٥)</sup> إذا لم

(١) في (ل) و(ط): (الأفضلية) والتصويب من (الإبانة). وفي (ك): (لا فضيلة).

(٢) في (الإبانة): (لآدم عليه السلام).

(٣) في (الإبانة): (عزير).

(٤) في (الإبانة): (وإنما).

(٥) في (ط): (ليدله).

(٦) في (الإبانة): (جواب ويقال لهم: لم أنكرتم).

(٧) (عني) ساقطة من (ك).

(٨) في (ط): (فإذا).

(٩) في (الإبانة اليد).

(١٠) التصويب من (الإبانة) في إثبات الزيادة.

(١١) في (الإبانة): (فإن رجعونا إلى شاهدنا).

(١٢) في (الإبانة): (نجده).

(١٣) في (الإبانة): (من المخلوق).

(١٤) في (الإبانة): (فقالوا).

(١٥) (ذلك) غير موجودة في (الإبانة).

يكن<sup>(١)</sup> نعمة في الشاهد لم يكن<sup>(٢)</sup> إلا جارحة. قيل لهم: إن كان رجوعكم إلى الشاهد وعليه عملتم وبه قضيتم على الله - عز وجل -<sup>(٣)</sup> فكذلك لم تجدوا<sup>(٤)</sup> حيًّا من الخلق إلا جسمًا لحمًا ودمًا فاقضوا بذلك على ربكم تعالى<sup>(٥)</sup>؛ وإلا كنتم<sup>(٦)</sup> لقولكم تاركين<sup>(٧)</sup>، \* ولاعتلالكم ناقضين<sup>(٨)</sup>\*. وإن أثبتتم<sup>(٩)</sup> حيًّا لا كالأحياء<sup>(١٠)</sup> فلم أنكرتم أن تكون اليدان التي<sup>(١١)</sup> أخبر<sup>(١٢)</sup> الله<sup>(١٣)</sup> عنهما يدين ليستا<sup>(١٤)</sup> نعمتين<sup>(١٥)</sup> ولا جارحتين<sup>(١٦)</sup> \*

(١) في (الإبانة): (تكن).

(٢) في (الإبانة): (تكن).

(٣) في (الإبانة): (قيل لهم إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله عز وجل).

(٤) في (الإبانة): (نجد).

(٥) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٦) في (الإبانة): (فأنتم).

(٧) في (الإبانة): (متأولين). وفي (ك): (تار) وبعدها بياض مقدار كلمتين.

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٩) في (ك): (ثبتم).

(١٠) في (الإبانة): (كالأحياء منا).

(١١) في (الإبانة) و(ك): (اللتان).

(١٢) في (ك): (خبر).

(١٣) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(١٤) في (ك) بياض مقدار كلمتين.

(١٥) (نعمتين) ساقطة من (ك).

(١٦) في (ط): (جارحتين ولا نعمتين).

ولا كالأيدي؟! و\*<sup>(١)</sup> كذلك يقال<sup>(٢)</sup>: لم تجدوا مدبراً<sup>(٣)</sup> حكيمًا إلا إنسانًا وأثبتم<sup>(٤)</sup> الباري<sup>(٥)</sup> مدبراً<sup>(٦)</sup> حكيمًا ليس كالإنسان، وخالفتم الشاهد، فقد<sup>(٧)</sup> نقضتم اعتلالكم، فلا تمنعوا من إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين<sup>(٨)</sup> من أجل أن ذلك خلاف للشاهد<sup>(٩)</sup>.

فإن قالوا: فإذا<sup>(١٠)</sup> أثبتم لله يدين لقوله سبحانه وتعالى<sup>(١١)</sup>: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فلم لا<sup>(١٢)</sup> أثبتم<sup>(١٣)</sup> له أيدي<sup>(١٤)</sup> لقوله سبحانه<sup>(١٥)</sup>: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَاتِنَا﴾ [يس: ٧١]. قيل [لهم]<sup>(١٦)</sup>،

١١١/ك

- 
- (١) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).
  - (٢) في (ك): (فقال).
  - (٣) في (ك): (قديراً).
  - (٤) في (الإبانة): (ثم أثبتم). وفي (ك): (وقلتم).
  - (٥) في (الإبانة): (للدنيا).
  - (٦) في (ك): (قديراً).
  - (٧) في (الإبانة): (و).
  - (٨) في (ك) و(ط): (ولا جارحتين ولا كالأيدي).
  - (٩) في (الإبانة) و(ك) و(ط): (الشاهد).
  - (١٠) في (الإبانة): (إذا).
  - (١١) (وتعالى) ساقطة من (ك) و(ط). و(سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٢) في (الإبانة): (ما).
  - (١٣) في (ك): (أثبت).
  - (١٤) في (الإبانة): (أيديا).
  - (١٥) (سبحان) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٦) في (ل) و(ك) و(ط): (له). والتصويب من (الإبانة).

قد أجمع<sup>(١)</sup> على بطلان<sup>(٢)</sup> قول من قال ذلك، فوجب<sup>(٣)</sup> أن يكون الله عز وجل ذكر أيدي<sup>(٤)</sup> ورجع إلى إثبات يدين؛ لأن الدليل قد دل على صحة<sup>(٥)</sup> الإجماع، وإذا كان الإجماع صحيحًا وجب أن يرجع [من]<sup>(٦)</sup> قوله (أيدي)<sup>(٧)</sup> إلى (يدين) لأن القرآن على ظاهره<sup>(٨)</sup>،

(١) في (الإبانة): (أجمعوا).

(٢) في (الإبانة): (قد أجمعوا على بطلان قول من أثبت لله أيديًا فلما أجمعوا على بطلان).

(٣) في (الإبانة): (وجب)، وفي (ك): (بموجب).

(٤) في (الإبانة): (أيد).

(٥) في (الإبانة): (صحته).

(٦) في (ل): (لي) والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).

(٧) في (الإبانة): (أيد).

(٨) أجاب شيخ الإسلام في هذا في (التدمرية) ص ٤٩-٥٠ بالفرق بين الآيتين بما نصه:

«ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما قيل في قوله ﴿مَمْنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَيِّ﴾ (ص: ٧٥) فقيل هو مثل قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيئُهُمْ أَنْعَمًا﴾ (يس: ٧١) ؟ فهذا ليس مثل هذا، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي، فصار شبيهًا بقوله: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ (الشورى: ٣٠) وهنا أضاف الفعل إليه فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم قال: ﴿بِدَيِّ﴾.

وأيضًا: فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليتين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿بَلَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة: ٥٤) وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤).

وهذا في (الجمع) نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (الملك: ١)، و﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ (آل عمران: ٢٦) في المفرد فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهرًا أو مضمرا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (الفتح: ١) وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه؛ وربما تدل على معاني أسمائه.

وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك، فلو قال: =

ولا يزول<sup>(١)</sup> عن ظاهره إلا بحجة، فوجدنا حجة أولنا<sup>(٢)</sup> بها ذكر الأيدي على<sup>(٣)</sup> الظاهر إلى ظاهر آخر<sup>(٤)</sup>، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقة<sup>(٥)</sup> لا يزول عنها<sup>(٦)</sup> إلا بحجة.

فإن قال قائل<sup>(٧)</sup> : إذا ذكر الله الأيدي وأراد يدين فما أنكرتم أن يكون<sup>(٨)</sup> ذكر<sup>(٩)</sup> الأيدي ويريد به<sup>(١٠)</sup> يداً<sup>(١١)</sup> واحدة؟ قيل له : ذكر الله - عز وجل - أيدي<sup>(١٢)</sup> وأراد يدين لأنهم أجمعوا على

= ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ﴿ لَمَا كَانَ قَوْلُهُ : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيْنَا ﴾ وَهُوَ نظير قوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ ولو قال : ﴿ خَلَقْتُ ﴾ بصيغة الإفراد لكان مفارقاً له ، فكيف إذا قال خلقت بيدي؟ بصيغة التثنية .  
هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط في موضعه ، مثل قوله : ﴿ الْمَقْسُطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكُلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٍ : الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْ ﴾ . وأمثال ذلك .

- (١) في (الإبانة) : (ولا نزول).
- (٢) في (الإبانة) : (أزلنا).
- (٣) في (الإبانة) : (عن).
- (٤) (آخر) غير موجودة في (الإبانة).
- (٥) في (الإبانة) و (ط) : (حقيقة).
- (٦) (عنه) مكررة في (ك).
- (٧) في (الإبانة) : (سؤال فإن قال قائل).
- (٨) (يكون) غير موجودة في (الإبانة).
- (٩) في (الإبانة) : (يذكر).
- (١٠) (به) غير موجودة في (الإبانة) و (ك) و (ط).
- (١١) في (ك) : (يد).
- (١٢) في (الإبانة) : (أيد).

بطلان قول من قال أيدي<sup>(١)</sup> كثيرة، وقال من قال يد<sup>(٢)</sup> واحدة؛  
فقلنا يدان/ ؛ لأن القرآن على ظاهره إلا أن تقوم حجة بأن يكون  
على خلاف ظاهره.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿مِمَّا  
عَمِلَتْ أَيْدِيَا﴾ [يس: ٧١] على المجاز؟ قيل له حكم كلام الله<sup>(٤)</sup>  
على ظاهره<sup>(٥)</sup> وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز  
إلا بحجة<sup>(٦)</sup>، ألا ترون أنه<sup>(٧)</sup> / إذا كان ظاهر الكلام عموم<sup>(٨)</sup> فإذا  
ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص فليس<sup>(٩)</sup> على حقيقة  
الظاهر، وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم بغير حجة،  
فكذلك<sup>(١٠)</sup> قوله<sup>(١١)</sup> عز وجل: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] على  
ظاهره<sup>(١٢)</sup> من إثبات الأيدي<sup>(١٣)</sup>، ولا يجوز أن يعدل به عن

(١) في (الإبانة): (أيد).

(٢) في (الإبانة): (يد).

(٣) (تعالى) غير موجودة في (الإبانة)، وفي (ك) و(ط): (سبحانه).

(٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٥) في (الإبانة): (أن يكون على ظاهره).

(٦) في (الإبانة): (لحجة).

(٧) (أنه) مكررة في (ك).

(٨) في (الإبانة): (العموم).

(٩) في (الإبانة): (فليس هو).

(١٠) في (الإبانة): (كذلك).

(١١) في (الإبانة): (قول الله).

(١٢) في (الإبانة): (ظاهره وحقيقته).

(١٣) في (الإبانة): (اليد).

ظاهر<sup>(١)</sup> اليدين<sup>(٢)</sup> إلى ما ادعاه<sup>(٣)</sup> خصومنا بغير حجة<sup>(٤)</sup>، فلو كان ذلك<sup>(٥)</sup> جائزاً لجاز لمدع أن يدعي<sup>(٦)</sup> أن مآظهره العموم فهو على الخصوص، وما ظاهره الخصوص فهو على العموم بغير حجة، وإذا لم يجز هذا لمدعيه بغير برهان لم يجز لكم ما ادعيتموه، و<sup>(٧)</sup> أنه محال أن يكون<sup>(٨)</sup> مجازاً<sup>(٩)</sup> بغير حجة؛ بل واجب أن يكون<sup>(١٠)</sup>: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] إثبات يدين لله تعالى<sup>(١١)</sup> في<sup>(١٢)</sup> غير نعمتين إذ كانت النعمتان لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول قائلهم: فعلت بيدي وهو يعني نعمتي<sup>(١٣)</sup> (١٤).

(١) في (ك) و(ط): (ظاهره).

(٢) في (ط): (الأيدي).

(٣) في (ك): (ادعى).

(٤) في (الإبانة): (إلا بحجة).

(٥) في (ك): (كذلك).

(٦) في (الإبانة): (ولو جاز ذلك لمدع أن يدعي). وفي (ك): (أن يدعي) ساقطة.

(٧) الواو غير موجودة في (الإبانة).

(٨) (أن يكون) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) في (الإبانة): (مجاز).

(١٠) في (الإبانة): (أن يكون قوله).

(١١) في (ك) و(ط): (عز وجل).

(١٢) في (الإبانة): (في الحقيقة).

(١٣) في (الإبانة): (النعمتين) وفي (ك) بياض مقدار كلمتين.

(١٤) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٨٥٦.



قلت<sup>(١)</sup>: وهذا القول<sup>(٢)</sup> الذي ذكره الأشعري في (الإبانة) ونصره ذكره في كتاب (المقالات الكبير)<sup>(٣)</sup> الذي فيه مقالات الإسلاميين ومقالات الطوائف غير الإسلاميين، وكتاب (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين): أنه قول جملة أصحاب الحديث وأهل السنة فقال - بعد أن ذكر مقالات الشيعة<sup>(٤)</sup>، ثم<sup>(٥)</sup> الخوارج<sup>(٦)</sup>، ثم المعتزلة<sup>(٧)</sup>، ثم المجسمة<sup>(٨)</sup>، ثم الجهمية<sup>(٩)</sup>، ثم الضرارية<sup>(١٠)</sup>، ثم

(١) قلت ساقطة من (ك).

(٢) القول ساقطة من (ك).

(٣) (المقالات الكبير) ألف أبو الحسن الأشعري ثلاثة كتب في المقالات.

١ - (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) وهو مطبوع.

٢ - (مقالات غير الإسلاميين) ذكره ابن تيمية في كتاب (درء تعارض العقل مع النقل): ١/١٥٨، و(منهاج السنة) ٥/٢٨٣ وقال: هو كتاب كبير أكبر من (مقالات الإسلاميين).

٣ - (جمال المقالات) تبين فيه مقالات الفرق الإسلامية، ومقالات الملل التي ليس أصحابها من أهل الإسلام، والذي يظهر والله أعلم أن كتاب (المقالات الكبير) هو كتاب (جمال المقالات).

(٤) راجع تعريف الشيعة ص ١٠٩.

(٥) في (ك): (و).

(٦) راجع تعريف الخوارج ص ٣١٤.

(٧) راجع تعريف المعتزلة ص ٧.

(٨) راجع تعريف المجسمة ص ١٠.

(٩) راجع تعريف الجهمية ص ١٣.

(١٠) الضرارية: وهم أتباع ضرار بن عمرو الذي خالف المعتزلة في أن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلاً واحداً لفاعلين أحدهما خلقه وهو الله والآخر اكتسبه وهو العبد، وأبطل القول بالتولد وانفرد بأشياء منكورة: منها أن الله يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله وتبعه على هذا القول حفص الفرد. =

## البكرية<sup>(١)</sup>، ثم قوم من النساك<sup>(٢)</sup>، ثم قال - هذه حكاية قول

= ومنها أنه أنكر حرف ابن مسعود وحرف أبي بن كعب، وشهد بأن الله لم ينزلهما، ومنها أنه شك في جميع عامة المسلمين وقال: لا أدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر، ومنها أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز وكذلك كان يقول في سائر الصفات.

راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٨١-٢٨٢. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢١٣-٢١٥. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للفخر الرازي: ص ٦٩.

(١) البكرية: وهم أتباع بكر بن زياد الباهلي ابن أخت عبدالواحد بن زياد، وكان يوافق النظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، وأبطل القول بالتولد، وأن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وانفرد بضلالات أكفرته الأمة فيها: منها قوله بأن الله تعالى يرى يوم القيامة في صورة يخلقها ويكلم عباده منها. ومنها قوله في الكبائر من أهل القبلة أنها نفاق كلها وأن مرتكبها عابد للشيطان مكذب لله سبحانه جاحد له منافق في الدرك الأسفل من النار مخلد فيها إن مات مصرًا وإن كان من أهل الصلاة، وأن ذنوب علي وطلحة والزبير كانت كفرًا وشركًا غير أنهم كانوا مغفوراً لهم لما روي في الخبر (أن الله تعالى اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم). ومن ضلالاته أنه زعم أن الأطفال والبهائم لا يحسون بالألم وهذا خلاف ما عرف ببديهة العقل.

راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٨٦-٢٨٧. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢١٢-٢١٣. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للفخر الرازي: ص ٦٩.

(٢) قوم من النساك: قوم يتحلون النسك يزعمون أنه جائز على الله سبحانه حلول في الأجسام، وإذا رأوا شيئًا يستحسنونه قالوا لا ندري لعله ربنا، ومنهم من يقول أنه يرى الله سبحانه في الدنيا على قدر الأعمال فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن، ومنهم من يجوز على الله المعانقة والملاسة والمجالسة في الدنيا ومنهم من يزعم أن الله سبحانه ذو أعضاء وجوارح وأعضاء ولحم ودم =

جملة<sup>(١)</sup> أصحاب الحديث وأهل السنة: جملة ما عليه أصحاب<sup>(٢)</sup> نصر آخر لأبي الحسن الأشعري في المقالات يثبت استواء الله على عرشه ويرد على منكره وسائر الصفات

الحديث وأهل<sup>(٣)</sup> السنة الإقرار بالله، وملائكته وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً، والله تعالى<sup>(٤)</sup> إله واحد، فرد، صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن له وجهاً كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج، وأقروا أن لله<sup>(٥)</sup> علماً كما قال: ﴿أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ﴾ [النساء: ١٦٦] وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ

= على صورة الإنسان له ما للإنسان من الجوارح، ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى منزلة تزول عنهم العبادات وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنا وغيره مباحات لهم.

راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٨٨-٢٨٩.

(١) في (المقالات): (جملة قول).

(٢) في (المقالات): (أهل).

(٣) (أهل) غير موجودة في (المقالات).

(٤) في (المقالات): (وأن الله سبحانه).

(٥) في (المقالات): (الله سبحانه)

إِلَّا يَعْلَمُهُ» [فاطر: ١١]. وأثبتوا السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وقالوا إنه لا يكون في الأرض من خير ولا شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله كما قال الله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]. وكما قال المسلمون: ما شاء الله<sup>(٢)</sup> كان وما لم<sup>(٣)</sup> يشأ لم<sup>(٤)</sup> يكن.

وقالوا: إن أحدا لا يستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله، أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله، أو أن يفعل شيئا علم الله أنه لا يفعله، وأقروا أنه لا خالق إلا الله، وأن<sup>(٥)</sup> أعمال العباد يخلقها الله<sup>(٦)</sup> وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئا.

وأن الله<sup>(٧)</sup> وفق المؤمنين لطاعته، وخذل الكافرين، ولطف [بالمؤمنين]<sup>(٨)</sup> ونظر لهم، وأصلحهم وهداهم؛ ولم يلطف بالكافرين، ولا أصلحهم ولا هداهم، ولو أصلحهم لكانوا

(١) في (المقالات): (عز وجل).

(٢) (الله) غير موجودة في (ط).

(٣) في (المقالات): (لا).

(٤) في (المقالات): (لا).

(٥) في (المقالات) زيادة: (لاخالق إلا الله، وأن سيئات العباد يخلقها الله وأن).

(٦) في (المقالات): (الله عز وجل).

(٧) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٨) في (ل) و(ك) و(ط): (لهم). والتصويب من (المقالات).

صالحين، ولو هداهم لكانوا مهتدين، وأن الله سبحانه<sup>(١)</sup> يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف بهم<sup>(٢)</sup> حتى يكونوا مؤمنين؛ ولكنه<sup>(٣)</sup> أراد أن يكونوا كافرين كما علمهم<sup>(٤)</sup>، وخذلهم/، ولم يصلحهم<sup>(٥)</sup>، وطبع على قلوبهم، وأن الخير والشر بقضاء الله/ وقدره، ويؤمنون بقضاء الله وقدره خيره وشره حلوه ومره. ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا إلا ما شاء الله، كما قال، ويلجئون أمرهم إلى الله<sup>(٦)</sup> ويثبتون الحاجة إلى الله في كل وقت، والفقر إلى الله في كل حال.

ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللفظ: من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم؛ لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال غير مخلوق.

ويقولون: إن<sup>(٧)</sup> الله سبحانه<sup>(٨)</sup> يُرى بالأبصار يوم القيامة كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون، ولا يراه الكافرون لأنهم

(١) (سبحانه) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) في (ك) و(ط): (لهم).

(٣) في (المقالات) زيادة: (حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه أراد أن لا يصلح الكافرين ويلطف بهم حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه).

(٤) في (المقالات): (علم)

(٥) في (المقالات): (وأضلهم)

(٦) في (المقالات): (الله سبحانه)

(٧) (إن) ساقطة من (ك).

(٨) (سبحانه) ساقطة من (ك)، (ط)

عن الله محجوبون، قال الله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وأن موسى<sup>(٢)</sup> سأل ربه<sup>(٣)</sup> [الرؤية]<sup>(٤)</sup> في الدنيا، وأن الله تعالى<sup>(٥)</sup> تجلى للجبل فجعله دكاً فأعلمه بذلك أنه لا يراه في الدنيا بل يراه في الآخرة.

ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنحو الزنا والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر، والإيمان عندهم هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره حلوه ومره، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، وأن<sup>(٦)</sup> ما أصابهم لم يكن ليخطئهم. والإسلام هو أن تشهد<sup>(٧)</sup> أن لا إله إلا الله على ما جاء<sup>(٨)</sup> في الحديث<sup>(٩)</sup>، والإسلام عندهم غير الإيمان.

(١) في (المقالات): (عز وجل).

(٢) في (المقالات): (موسى عليه السلام).

(٣) في (المقالات): (الله سبحانه). وفي (ك) و(ط): (الله عز وجل).

(٤) في (ل) و(ك): (الرؤيا) والتصويب من (الإبانة) و(ط).

(٥) في (المقالات): (سبحانه).

(٦) (أن) غير موجودة في (المقالات).

(٧) في (المقالات): (يشهد).

(٨) في (المقالات) زيادة: (أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله على ما جاء).

(٩) وفي الحديث: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - ﷺ - وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً).

رواه مسلم في صحيحه: الإيمان/ ١، ح (١)، وح (٢)، وح (٣)، ٣٦-٣٨.

ويقرون بأن الله<sup>(١)</sup> مقلب القلوب .

ويقرون بشفاعة رسول الله ﷺ ، وأنها لأهل الكبائر من أمته ؛  
وبعذاب القبر ، وأن الحوض حق ، والصراط حق ، والبعث بعد  
الموت حق ، والمحاسبة من الله<sup>(٢)</sup> للعباد حق والوقوف بين يدي  
الله تعالى<sup>(٣)</sup> حق .

ويقرون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ولا يقولون  
مخلوق ولا غير مخلوق<sup>(٤)</sup> ، ويقولون أسماء الله هي الله<sup>(٥)</sup>

---

= والنسائي في سننه : الإيمان / نعت الإسلام ، ٨ / ٩٧ - ١٠٠ . وروى بنحوه الترمذي  
في سننه : الإيمان / ٤ ح (٢٧٣٨) ، ٤ / ١١٩ - ١٢١ .

وروى أيضاً في الحديث (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن  
محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان) .

رواه البخاري في صحيحه : الإيمان / ٢ ، ٨ / ١ . ومسلم في صحيحه :  
الإيمان / ٥ ح (٢١) ، ٤٥ / ١ . والنسائي في سننه : الإيمان / على كم بني  
الإسلام ، ٨ / ١٠٧ - ١٠٨ . والترمذي في سننه : الإيمان / ٣ ،  
ح (٢٧٣٦) ، ٤ / ١١٩ .

(١) في (المقالات) : (الله سبحانه) .

(٢) في (المقالات) : (الله عز وجل) .

(٣) (تعالى) غير موجودة في (المقالات) و(ك) و(ط) .

(٤) إن كان مراد أبي الحسن الأشعري الإيمان الذي هو أقرب مذكور ، فإن أهل  
السنة يعتقدون أن أعمال العباد مخلوقة كما قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾  
وربما يكون هناك سقط في الكلام .

(٥) تنازع الناس في الاسم والمسمى واشتهر النزاع في ذلك بعد الأئمة والذي كان  
معروفاً عند أئمة السنة الإنكار على الجهمية الذين يقولون أسماء الله مخلوقة ،  
وقد نص الإمام الشافعي أن أسماء الله غير مخلوقة ، وقال أيضاً : إذا قال الاسم  
غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة وقال الإمام أحمد : من قال إن أسماء الله =

ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار، ولا يحكمون  
بالجنة لأحد من الموحدين<sup>(١)</sup> حتى يكون

=

مخلوقة فقد كفر أما أقوال الناس في ذلك :  
أولاً: أن الاسم للمسمى بمعنى أنه ليس هو نفس المسمى وليس مبايناً له ولكن  
يراد به المسمى . وهذا قول أكثر أهل السنة .

ثانياً: الاسم هو المسمى . وهذا قول كثير من أهل الحديث مثل أبي بكر  
عبد العزيز وأبي القاسم الطبري واللالكائي وأبي محمد البغوي وهو أحد قولي  
أصحاب أبي الحسن الأشعري وأبو عبيد القاسم بن سلام .

ثالثاً: منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفياً وإثباتاً كما ذكره خلال  
عن إبراهيم الحربي وغيره، كما ذهب أبو جعفر الطبري إلى التوقف في هذه  
المسألة التي لا أثر فيها فيتبع ولا قول من إمام فيستمع والخوض فيه شبن،  
والصمت عنه زين ، وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول  
الصادق عز وجل ، وهو قوله: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ وَأَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّهَا الَّذِينَ دَعَوْا لَهُ الْأَسْمَاءُ  
لُحْشَى ﴾ (الإسراء: ١١٠) .

رابعاً: أن أسماء الله تعالى هي غيره . وهو قول المعتزلة والخوارج وكثير من  
المرجئة .

خامساً: أسماء الباري لا هي الباري ولا يقال غيره وهو مذهب بعض أصحاب  
ابن كلاب .

راجع: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٦/ ١٨٥-٢١٢ . و(مقالات  
الإسلاميين) لابي الحسن الأشعري: ص ١٧٢ . و(الاعتقاد) للبيهقي: ص ٧٢ .  
و(شرح أصول اعتقاد السنة) للالكائي: ١/ ١٨٥-١٨٦ . و(بدائع الفوائد) لابن  
قيم الجوزية: ١/ ١٧-٢٤ . و(شرح الطحاوية) لعلي بن أبي العز الحنفي:  
ص ٦٤-٦٥ . و(لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدررة المضية  
في عقد الفرقة المرضية) للسفاري: الأثر الحنبلي، ١/ ٢٩، ١١٩-١٢٣ .  
و(الأصول والفروع) لابن حزم الأندلسي: ١/ ٢٦٦ .

(١)

إلا من شهدت له النصوص كالعشرة المبشرين بالجنة، والحسن والحسين  
وعكاشة، وأهل بيعة الرضوان .



الله<sup>(١)</sup> ينزلهم حيث شاء، ويقولون: أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم ويؤمنون بأن الله<sup>(٢)</sup> يخرج قومًا من الموحدين من النار على ما جاءت به الروايات<sup>(٣)</sup> عن رسول الله ﷺ، وينكرون الجدل والمراء في الدين، والخصومة<sup>(٤)</sup> في

(١) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٢) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٣) قد جاءت روايات كثيرة في الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد بلغت حد التواتر ومن ذلك حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - وفيها (فيأتوني فأقول أنا لها فأستأذن على ربي فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمد لا تحضرني الآن فأحمده بتلك المحامد وآخر له ساجدًا فيقال: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان فأنتطلق فأفعل ثم أعود فأحمده بتلك المحامد ثم آخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع فأقول: يا رب أمتي أمتي فيقال انطلق فأخرج منها من كان في قلبه ذرة أو خردلة من الإيمان. . الحديث.

رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/٣٦، ٨/٢٠٠-٢٠٢. ومسلم في صحيحه: الإيمان/٨٤ ح (٣٢٦)، ١/١٨٢-١٨٤.

ومنها أيضًا ما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: (يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ. يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ، وَيَدْخُلُ أَهْلُ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَهَا مِنْهَا حَمِيمًا قَدْ امْتَحَشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً).

رواه مسلم في صحيحه: الإيمان/٨٢، ح (٣٠٤)، و ح (٣٠٥)، و ح (٣٠٦)، و ح (٣٠٧)، ١/١٧٢-١٧٣.

(٤) في (ك): (وللخصومة).

القدر، والمناظرة فيما يناظر<sup>(١)</sup> فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم، بالتسليم<sup>(٢)</sup> للروايات الصحيحة ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، ولا يقولون: كيف ولا لم، لأن ذلك بدعة.

ويقولون بأن<sup>(٣)</sup> الله لم يأمر بالشر بل نهى عنه، وأمر<sup>(٤)</sup> بالخير، ولم يرض بالشر وإن كان مريداً له.

ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله<sup>(٥)</sup> لصحبة نبيه ﷺ، ويأخذون بفضائلهم<sup>(٦)</sup>، ويمسكون عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم، ويقدمون أبابكر<sup>(٧)</sup>، ثم عمر<sup>(٨)</sup>، ثم عثمان<sup>(٩)</sup>، ثم علياً<sup>(١٠)</sup> - رضي الله عنهم<sup>(١١)</sup> - ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون، أفضل الناس كلهم بعد النبي ﷺ.

---

(١) في (المقالات) و(ك) و(ط): (يتناظر).

(٢) في (ك): (فالتسليم) وفي جميع النسخ بالتسليم ولعل قبلها سقط كلمة ويدينون.

(٣) في (المقالات): (أن).

(٤) في (ط): (وأمرنا).

(٥) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٦) في (ك): كلمة غير مفهومة.

(٧) تقدمت ترجمته في ص ١٨٢.

(٨) تقدمت ترجمته في ص ٣٢١.

(٩) تقدمت ترجمته في ص ٣٢١.

(١٠) في (ك) و(ط): (علي). وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٢٢.

(١١) في (المقالات): (رضوان الله عليهم) وفي (ك) و(ط): (رضي الله عنهم أجمعين).

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: (إن الله<sup>(١)</sup> ينزل إلى سماء<sup>(٢)</sup> الدنيا فيقول هل من<sup>(٣)</sup> مستغفر<sup>(٤)</sup>) كما جاء<sup>(٥)</sup> عن رسول الله ﷺ/ .

ج/٢٥٦

ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿فَإِنْ نُنَزِّلْهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] / ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين، وأن لا يتدعوا<sup>(٧)</sup> في دينهم ما لم يأذن به الله .

١٠٢ ب/ك

ويقرون أن الله<sup>(٨)</sup> يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] .

ويرون العيد والجمعة والجماعة خلف كل إمام بر وفاجر، ويشبتون المسح على الخفين سنة، ويرونه في الحضر والسفر، ويشبتون فرض الجهاد للمشركين منذ بعث<sup>(٩)</sup> نبيه ﷺ إلى آخر

(١) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٢) في (المقالات): (السماء).

(٣) (من) ساقطة من (ط).

(٤) راجع تخريج الحديث ص ٣٢٣.

(٥) في (المقالات) و(ك): (كما جاء الحديث) . وفي (ط): (كما جاء في الحديث).

(٦) في (المقالات): (عز وجل).

(٧) في (ك): (لا يتدعون).

(٨) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٩) في (المقالات): (بعث الله).

عصابة تقاتل الدجال وبعد ذلك<sup>(١)</sup>.

ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة، ويصدقون<sup>(٢)</sup> بخروج الدجال، وأن عيسى ابن مريم يقتله.

ويؤمنون بمنكر ونكير، والمعراج، والرؤيا في المنام، وأن الدعاء لموتى المسلمين والصدقة عنهم بعد موتهم تصل إليهم. ويصدقون بأن في الدنيا سحرة، وأن الساحر كافر كما قال تعالى<sup>(٣)</sup>، وأن السحركائن موجود في الدنيا.

ويرون الصلاة على كل من مات من أهل القبلة مؤمنهم<sup>(٤)</sup> وفاجرهم، [وموارثهم]<sup>(٥)</sup>.

ويقولون<sup>(٦)</sup> إن الجنة والنار مخلوقتان.

وأن من مات مات بأجله، وكذلك من قتل قتل بأجله.

---

(١) في (أصل السنة واعتقاد الدين) لابن أبي حاتم: ص ٤٢: «وأن الجهاد ماضٍ منذ بعث الله عز وجل نبيه ﷺ إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء».

(٢) في (ل) و(ك): (ويصدقوا). والتصويب من (المقالات) و(ط).

(٣) في (المقالات) و(ك) و(ط): (الله). وبعد كلمة (تعالى) في (ل) بياض مقدار كلمة. ولعل مراده قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(٤) في (المقالات): (برهم).

(٥) في (ل): (وموارثهم). والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط).

(٦) في (المقالات) و(ك) و(ط): (ويقرون).

وأن الأرزاق من قبل الله<sup>(١)</sup> يرزقها<sup>(٢)</sup> عباده حلالاً كانت أو<sup>(٣)</sup> حراماً، وأن الشيطان يوسوس للإنسان ويشككه [ويخبطه]<sup>(٤)</sup>.

وأن الصالحين قد يجوز أن يخصصهم الله بآيات تظهر عليهم.  
وأن السنة لا تنسخ بالقرآن<sup>(٥)</sup>.

(١) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٢) في (ك): (يرزق بها).

(٣) في (المقالات): (أم).

(٤) في (ل): (تخبطه) والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط).

(٥) لا خلاف بين الأمة في جواز نسخ القرآن بالقرآن والخبر المتواتر بالخبر المتواتر وخبر الآحاد بخبر الآحاد ونسخ الفعل بالفعل.

واختلف في جواز نسخ القرآن بالسنة فذهب أكثر الفقهاء وأهل العلم إلى جوازه من جهة العقل والسمع جميعاً، وقد نص الإمام الشافعي على عدم جواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً وشرعاً، أما أصحابه فمنهم من أجاز ذلك عقلاً ومنهم من منعه عقلاً وشرعاً. وقد نص على عدم جواز نسخ القرآن بالسنة شرعاً الإمام أحمد في رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث وهو أحد أقواله أما نسخ السنة بالقرآن ففيه خلاف أيضاً فذهب أكثر الفقهاء إلى جواز نسخ السنة بالقرآن وهو أحد أقوال الإمام الشافعي، والقول الآخر أنه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن وهو قول الإمام الشافعي.

راجع: (العدة في أصول الفقه) للقاضي أبي يعلى: ٨٠٧-٧٨٨/٣. و(البرهان في أصول الفقه) للإمام الحرمين: ١٣٠٧/٢-١٣٠٩. و(المنحول من تعليقات الأصول) للإمام أبي حامد الغزالي: ص ٢٩٢-٢٩٦. و(أحكام الفصول في أحكام الأصول) لأبي الوليد الباجي: ص ٤١٧-٤٢٥. و(المحصول في أصول الفقه) للرازي: الجزء الأول، القسم الثالث، ص ٤٩٥-٥٣٠. و(فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه) للعلامة عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري: ٧٨/٢. و(المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد =

وأن الأطفال أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء فعل بهم ما أراد<sup>(١)</sup>.

وأن الله عالم ما العباد عاملون، وكتب أن ذلك يكون، وأن الأمر<sup>(٢)</sup> بيد الله، ويرون الصبر على حكم الله، والأخذ بما أمر الله به<sup>(٣)</sup> والانتها عما نهى عنه، وإخلاص العمل، والنصيحة للمسلمين<sup>(٤)</sup>، ويدينون بعبادة الله في العابدين<sup>(٥)</sup>، \* والنصيحة لجماعة المسلمين\*<sup>(٦)</sup> واجتناب الكبائر، والزنا، وقول الزور، والعصية، والكبر والفخر<sup>(٧)</sup>، والإزرار على الناس، والعجب.

---

= ابن حنبل) لابن اللحام: ص ١٣٧-١٣٨.

(١) قال الإمام أحمد في أطفال المسلمين: لا يختلف فيهم أحد يعني أنهم في الجنة، وحكى ابن عبد البر عن جماعة أنهم توقفوا فيهم. وأن جميع الولدان تحت المشيئة، قال وذهب إلى هذا القول جماعة كثيرة من أهل الفقه والحديث منهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن المبارك وابن راهويه. وأما أطفال المشركين فللناس فيهم ثمانية مذاهب ورجح ابن القيم المذهب الثامن في أنهم يمتحنون في عرصات القيامة.

راجع: (طريق الهجرتين) لابن قيم الجوزية: ص ٣٦٠-٣٦٩. وراجع: (الاعتقاد) للبيهقي: ص ١٦٦-١٧٠.

(٢) في (المقالات) و(ك): (الأمور).

(٣) (به) ساقطة من (ط).

(٤) في (ط): (والنصيحة لجماعة المسلمين).

(٥) لم يظهر معنى العابدين إلا أن يكون معناها تعبدهم معهم فيما تشرع فيه الجماعة كالعيدين والجمعة والجماعة.

(٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٧) في (المقالات) و(ك) و(ط): (والفخر والكبر).

ويرون مجانية كل داع إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه؛ مع التواضع، والاستكانة، وحسن الخلق، وبذل المعروف وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المأكل والمشرب.

فهذه جملة ما<sup>(١)</sup> يأمر<sup>(٢)</sup> به ويستعملونه ويرونه<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا<sup>(٥)</sup>، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»<sup>(٦)</sup>.

ثم قال: «وأما<sup>(٧)</sup> أصحاب عبد<sup>(٨)</sup> الله بن سعيد القطان<sup>(٩)</sup> - وهو ابن كلاب\*<sup>(١٠)</sup> - فإنهم يقولون بأكثر ما<sup>(١١)</sup> ذكرناه عن أهل السنة، ويثبتون أن الباري تعالى لم يزل حيًا عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا عزيزًا عظيمًا جليلاً كبيرًا كريمًا مريدًا متكلمًا جوادًا،

---

(١) (ما) ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): (مأمورون).

(٣) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٠-٢٩٧.

(٤) في (ل): (كما قال). والتصويب من (ك) و(ط).

(٥) في (المقالات): (وهو حسبنا ونعم الوكيل).

(٦) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٧.

(٧) في (المقالات) و(ك) و(ط): (فأما).

(٨) في (ك): (عبيد).

(٩) تقدمت ترجمته في ص ٧.

(١٠) ما بين النجمتين غير موجودة في (المقالات).

(١١) في (ط): (مما).

ويشتون العلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والعظمة، والجلال، والكبرياء، والإرادة، والكلام صفات لله تعالى<sup>(١)</sup>؛ ويقولون أسماء<sup>(٢)</sup> الله<sup>(٣)</sup> وصفاته لا يقال: هي غيره، ولا يقال إن علمه غيره كما قالت الجهمية، ولا يقال إن علمه هو هو كما قال بعض المعتزلة، وكذلك قولهم/ في سائر الصفات، \*ولا يقولون العلم هو القدرة\*<sup>(٤)</sup> ولا يقولون غير القدرة<sup>(٥)</sup>.  
 ويزعمون أن الصفات قائمة بالله، وأن الله لم يزل راضياً عما يعلم أنه يموت مؤمناً، ساخطاً على من يموت<sup>(٦)</sup> كافراً<sup>(٧)</sup>، وكذلك قوله في الولاية والعداوة والمحبة، وكان يزعم<sup>(٨)</sup> أن/ القرآن كلام الله غير مخلوق، وقوله في القدر كما حكينا عن أهل السنة والحديث، وكذلك قوله في [أهل]<sup>(٩)</sup> الكبائر، وكذلك

٢٥٦ ب/ل

١٠٣ أ/ك

(١) في (المقالات): (سبحانه).

(٢) في (المقالات): (إن أسماء).

(٣) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٤) ما بين النجمتين مكررة في (ل).

(٥) الصواب أن العلم غير القدرة فهما صفتان، هذا معتقد أهل السنة.

راجع: (التدمرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٢٨.

(٦) في (المقالات) و(ط): (ساخطاً على من يعلم أن يموت).

(٧) الذي يعتقد أهل السنة والجماعة أن الله يرضى عن المؤمن حال إيمانه، ثم إذا تغيرت حاله إلى الكفر سخط الله عليه، ويسخط على الكافر في حال كفره ثم إذا تغيرت حاله إلى الإيمان رضي الله عنه.

(٨) زعم: الرِّعْمُ والرَّعْمُ والرَّعْمُ قيل: القول، وقيل هو القول يكون حقاً، ويكون باطلاً، راجع (لسان العرب) لابن منظور: مادة (زعم).

(٩) ساقطة من (ل) والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.



قوله في رؤية الله<sup>(١)</sup> بالأبصار.

وكان يزعم أن الباري سبحانه وتعالى<sup>(٢)</sup> لم يزل ولا مكان ولا زمان قبل الخلق، وأنه على ما لم يزل<sup>(٣)</sup>، وأنه مستوٍ على عرشه كما قال، وأنه فوق كل شيء تعالى<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضاً أبو الحسن الأشعري في (باب اختلافهم في الباري): «هل هو في مكان دون مكان؟ أم لا في مكان؟ أم في كل مكان؟ وهل تحمله الحملة؟ أو<sup>(٦)</sup> تحمل<sup>(٧)</sup> العرش؟ وهل<sup>(٨)</sup> هم ثمانية أملاك؟ أم ثمانية أصناف من الملائكة؟ اختلفوا في ذلك على سبع عشرة مقالة.

قد ذكرنا قول من امتنع من ذلك وقال إنه في كل مكان حال، وقول من قال لا نهاية له، وأن هاتين الفرقتين أنكرتا القول أنه في مكان دون مكان»<sup>(٩)</sup>.

قلت<sup>(١٠)</sup>: وكان قد ذكر في شرح اختلاف الناس في

---

(١) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٢) (سبحانه وتعالى) غير موجودة في (المقالات) و(ك) و(ط).

(٣) في (المقالات): (لم يزل عليه).

(٤) في (ك) بياض مقدار كلمتين بعد كلمة (تعالى).

(٥) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٦) في (المقالات): (أم).

(٧) في (المقالات): (يحملة).

(٨) في (ك): (وقيل).

(٩) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠.

(١٠) (قلت) ساقطة من (ك).

التجسيم فقال: «فاختلفوا»<sup>(١)</sup> في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسمًا فقال قائلون: هو جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك يتناهى<sup>(٢)</sup>، غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم؛ لأنه أكبر من كل شيء. \* وقال بعضهم مساحته على قدر العالم\*<sup>(٣)</sup>«<sup>(٤)</sup>.

ثم<sup>(٥)</sup> قال: «و»<sup>(٦)</sup> قال بعضهم<sup>(٧)</sup> ليس لمساحة الباري نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست اليمين والشمال والأمام والخلف والفوق والتحت. قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم ولا طويل ولا عريض ولا عميق وليس بذئ<sup>(٨)</sup> حدود ولا هيئة ولا قطب<sup>(٩)</sup>«<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) في (المقالات) و(ك) و(ط): (واختلفوا).  
 (٢) في (المقالات): (متناه). وفي (ط): (متناهي).  
 (٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).  
 (٤) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٨.  
 (٥) (ثم) ساقطة من (ك).  
 (٦) (الواو) ساقطة من (ك).  
 (٧) في (ك): (وبعضهم).  
 (٨) في (ك): (يدري).  
 (٩) (ولا قطب) ساقطة من (ط).  
 وقطب الدائرة الخط المستقيم الواصل من جانب الدائرة إلى الجانب الآخر بحيث يكون واسطة واقعا على المركز.  
 (جامع العلوم) للقاظمي ابن أحمد نكري: ٨٩/٣.  
 (١٠) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩.

قال<sup>(١)</sup>: «وقال قوم: إن معبودهم هو الفضاء، وهو جسم تحل الأشياء فيه، ليس بذى غاية ولا نهاية»<sup>(٢)</sup>. \*فهاتان هما الفرقتان\*<sup>(٣)</sup>.

قال: «وقال قائلون: هو جسم خارج عن<sup>(٤)</sup> جميع صفات الجسم، ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، ولا يوصف بلون، ولا طعم، ولا مجسة، ولا شيء من صفات الأجسام، وأنه ليس في الأشياء، ولا على العرش إلا على معنى أنه فوقه [غير]<sup>(٥)</sup> مماس له وأنه فوق الأشياء وفوق العرش ليس بينه وبين الأشياء أكثر من أنه فوقها»<sup>(٦)</sup>.

قال<sup>(٧)</sup>: «وقال هشام بن الحكم<sup>(٨)</sup>: إن ربه في كل مكان

- 
- (١) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (٢) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩.
  - (٣) ما بين النجمتين غير موجودة في (المقالات).
  - (٤) في (المقالات): (من). وفي (ك): (ومن).
  - (٥) في (ل): (ليس). والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط).
  - (٦) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠.
  - (٧) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (٨) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي، أبو محمد (١٠٠٠- نحو ١٩٠هـ) متكلم مناظر حاضر الجواب، كان شيخ الإمامية في وقته ومن مشاهيرهم، ولد في الكوفة ونشأ بواسط، وسكن بغداد، وكان مجسماً يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار بشر نفسه، ويزعم أن علم الله محدث، وقال قتيبة: كان من الغلاة ويقول بالجبر الشديد، ويبالغ في ذلك، ويجوز المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل، ويسكن الكرخ، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي فكان القيم بمجالس كلامه ونظره، ولما حدثت نكبة البرامكة استتر وتوفي على =

دون مكان، وأن مكانه هو العرش، وأنه مماس للعرش، وأن العرش قد حواه وحده.

وقال بعض أصحابه: إن الباري قد ملأ العرش وأنه مماس له.

وقال من ينتحل الحديث أن العرش لم يمتلئ به، وأنه يقعد نبيه - عليه السلام - معه على العرش»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم»<sup>(٣)</sup>

---

= أثرها في الكوفة ويقال عاش إلى خلافة المأمون له كتاب (الإمامة) و(الرد على الزنادقة).

راجع: (الفهرست) لابن النديم ص ٢٢٣-٢٢٤. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/٥٤٣-٥٤٤. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٦/١٩٤.

(١) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠-٢١١.

(٢) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(٣) قال المؤلف - رحمه الله - في (التدمرية) ص ٨٥: ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك، لأنها عبارات مجملة لا تحقق حقاً ولا تبطل باطلاً.

وقال في (مجموع الفتاوى) ٥/٥٢٩. ولهذا كره السلف والأئمة - كالإمام أحمد وغيره - أن ترد البدعة بالبدعة فكان أحمد في مناظرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق، وألزمه أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث أنه إذا كان غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً وهذا منتف، فلم يوافق أحمد لا على نفى ذلك ولا على إثباته، بل قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

ولا يشبه الأشياء، وأنه<sup>(١)</sup> على العرش كما قال<sup>(٢)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ولا نتقدم<sup>(٣)</sup> بين يدي الله في القول؛ بل نقول استوى بلا كيف، وأن له وجهًا<sup>(٤)</sup> كما قال<sup>(٥)</sup>: ﴿وَبَقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين كما قال: ﴿خَلَقْتَ يَدَيَّْ﴾ [ص: ٧٥] وأن له عينين كما قال: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وأنه ينزل إلى سماء<sup>(٦)</sup> الدنيا كما جاء في الحديث<sup>(٧)</sup>؛ ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب<sup>(٨)</sup>. أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ / (٩).

٢٥٧/ل

قال<sup>(١٠)</sup>: «وقالت المعتزلة: إن [الله]<sup>(١١)</sup> استوى على عرشه

- 
- (١) في (ط): (إلا أنه).
  - (٢) في (المقالات): (قال عز وجل).
  - (٣) في (المقالات): (ولا نقدم).
  - (٤) في (المقالات) زيادة: (بل نقول استوى بلا كيف، وأنه نور كما قال تعالى: الله نور السموات والأرض)، وأن له وجهًا.
  - (٥) في (المقالات): (قال الله).
  - (٦) في (المقالات): (السماء).
  - (٧) راجع تخريج الحديث الصحيح في (٢٩/٣).
  - (٨) الكلمة غير واضحة في (ك).
  - (٩) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١.
  - (١٠) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (١١) (الله) غير موجودة في (ل) والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

بمعنى استولى .

١٠٣ ب/ك

وقال بعض الناس <sup>(١)</sup>/ : الاستواء : القعود و <sup>(٢)</sup>التمكن <sup>(٣)</sup> .

قال <sup>(٤)</sup> : « واختلف الناس في حملة العرش ما الذي

تحمل ؟ .

فقال قائلون <sup>(٥)</sup> : الحملة تحمل الباري وأنه إذا غضب ثقل على كواهلهم وإذا رضي خف ، فيتبينون غضبه من رضاه ، وأن العرش له أطيظ إذا ثقل عليه كأطيظ الرحل .

وقال بعضهم : ليس يثقل الباري ولا يخف ، ولا تحمله الحملة ، ولكن العرش هو الذي يخف ويثقل و <sup>(٦)</sup>يحملة الحملة .  
وقال بعضهم الحملة ثمانية أملاك . وقال بعضهم ثمانية أصناف <sup>(٧)</sup> .

قال <sup>(٨)</sup> : « وقال قائلون : إنه على العرش وإنه <sup>(٩)</sup> مباين <sup>(١٠)</sup> »

---

(١) (الناس) مكررة في (ك) .

(٢) (الواو) ساقطة من (ك) .

(٣) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري : ص ٢١١ .

(٤) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل .

(٥) في (ك) : (مايكون) .

(٦) (الواو) ساقطة من (ط) .

(٧) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري : ص ٢١١-٢١٢ .

(٨) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل .

(٩) ساقطة من (ك) و (ط) .

(١٠) في (المقالات) و (ك) : (بائن) .

منه لا بعزلة وإشغال<sup>(١)</sup> لمكان غيره؛ بل بينونة ليس على العزلة، والبينونة من صفات الذات<sup>(٢)</sup>.

قال: «و<sup>(٣)</sup> اختلفت المعتزلة في المكان<sup>(٤)</sup>، فقال قائلون: إن الله بكل مكان. وقال<sup>(٥)</sup> قائلون: الباري لا في مكان؛ بل هو على ما لم يزل عليه. وقال قائلون: الباري في كل مكان بمعنى إنه حافظ للأماكن<sup>(٦)</sup>، وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

قلت<sup>(٩)</sup>: وهذا الذي ذكره أبو الحسن في (كتاب الإبانة) هو الذي يذكره من ينقل مذهبه جملة، ويرد بذلك على الطاعنين فيه، كما ذكر ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي<sup>(١٠)</sup> وأبو القاسم بن عساكر<sup>(١١)</sup> في (كتاب تبين كذب المفترى، فيما ينسب إلى

ما ذكره  
الأشعري في  
الإبانة من  
إثبات  
الصفات  
يذكره من  
ينقل مذهبه  
جملة ويرد  
على الطاعنين  
فيه

(١) في (ك): (واشتغال).

(٢) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١-٢١٢.

(٣) (الواو) غير موجودة في (المقالات).

(٤) في (المقالات): (ذلك).

(٥) في (المقالات) زيادة: (إن الله بكل مكان بمعنى أنه مدبر لكل مكان وقال).

(٦) في (ل): (الأماكن) والتصويب من (المقالات) و(ك) و(ط).

(٧) في (ك) بياض مقدار نصف سطر بعد كلمة (المكان).

(٨) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٢.

(٩) (قلت) ساقطة من (ك).

(١٠) أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الشافعي، أبو بكر (٣٨٤-٤٥٨هـ)

الإمام الحافظ الكبير المشهور شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف، نشأ في

بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة، غلب عليه الحديث واشتهر به،

وبورك في علمه وصنف التصانيف النافعة. واستعاد ترجمته ص ٣٩٢.

(١١) تقدمت ترجمته في ص ٢٥٤.

الشيخ أبي الحسن الأشعري<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

والذي ذكره الأشعري<sup>(٣)</sup> في كتاب (المقالات) هو الذي ذكره أبوبكر بن فورك<sup>(٤)</sup> في كتاب (مقالات ابن كلاب)<sup>(٥)</sup> فقال: «(الفصل الأول) في ذكر ما حكى شيخنا أبو الحسن في (كتاب المقالات) من جمل مذاهب أصحاب الحديث وقواعدهم، وما أبان في آخره أنه هو يقول بجميع ذلك، وأن أبا محمد عبدالله بن سعيد<sup>(٦)</sup> يقول بذلك وبأكثر منه»<sup>(٧)</sup>.

وهكذا ذكر القاضي أبوبكر الباقلاني<sup>(٨)</sup> في عامة كتبه مثل (التمهيد) و(الإبانة) وكتابه الذي سماه (كتاب الرد على من نسب إلى الأشعري خلاف قوله) بعد فصول ذكرها، قال: «وكذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله تعالى إذا ثبتت بذلك الرواية: من إثبات اليدين اللتين نطق بهما

---

(١) بعد كلمة الأشعري في (ك) بياض مقدار خمس كلمات.

(٢) تقدم التعريف بالكتاب.

(٣) (الأشعري) ساقطة من (ك) و(ط).

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١١٤.

(٥) تقدم التعريف بالكتاب في ص ١٩٨.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٧ وهو ابن كلاب.

(٧) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري ص ٢٩٨، وأورد الذهبي هذا النص في (العلو) ص ١٣٣ وعزاه إلى كتاب (المقالات والخلاف بين الأشعري وبين أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب البصري).

(٨) في (ك) و(ط): أبو بكر ابن الباقلاني، وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٧.



القرآن، والوجه، والعينين، قال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ  
وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٢٧] وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا  
وَجْهَهُ ۝﴾ [القصص: ٨٨]، وقال في قصة إبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ  
لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ۝﴾ [ص: ٧٥] وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ۝﴾ [المائدة: ٦٤]  
وقال: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا ۝﴾ [القمر: ١٤] <sup>(١)</sup>. قال: «وروي في الحديث  
من رواية ابن عمر <sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ لما ذكر الدجال قال: (إنه  
أعور، وإن ربكم ليس بأعور) <sup>(٣)</sup> فأثبت له العينين» <sup>(٤)</sup>.

(١) وقد ذكر القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلائي نحو هذا في كتاب (الإنصاف  
فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به) ص ٣٥-٣٧.

وقد أورد هذا النص للاستشهاد به الذهبي في كتاب (العلو) ص ١٤٤-١٤٥.  
وابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ٢/٣٠١-٣٠٢، وعزاه إلى جوابات  
للمسائل التي سأل عنها أهل بغداد.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٤٠.

(٣) رواه البخاري في صحيحه عن أنس: التوحيد/١٧، ١٧٢/٨. وقد روى  
البخاري بنحوه عن ابن عمر: التوحيد/١٧، ١٧١-١٧٢ بلفظ: (إن الله  
لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه وأن المسيح الدجال  
أعور عين اليمنى، كأن عينه عنب طافية) وروى أيضاً مسلم في صحيحه عن  
أنس: الفتن وأشراف الساعة/٢٠، ح(١٠١)، ٤/٢٢٤٨. وابن ماجه في  
سننه: الفتن/٣٣، ح(٤٠٧٧)، ٢/١٣٥٩-١٣٦٠.

وأبو داود في سننه: الملاحم/١٤، ح(٤٣١٦)، ٤/٤٩٤. وابن ماجه في  
سننه: الفتن/٣٣، ٢/١٣٦٠.

والإمام أحمد في مسنده: ٢/٢٧، ١٢٢، ٢٨٤ و(السنه) لابن أبي عاصم  
ح(٣٩١)، ١/١٧١-١٧٢. وبنحوه ابن خزيمة في (التوحيد): ح(٤٨)،  
ح(٤٩)، ح(٥٠)، ح(٥١)، ح(٥٢)، ح(٥٤)، ١/٩٨-١٠٥. وبنحوه  
اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة): ح(٧١٨)، ٣/٤٢٤.

(٤) وقد ذكر القاضي أبو بكر الطيب الباقلائي نحو هذا في كتاب (الإنصاف) =

قال: «وهذا حديث غير مختلف في صحته عند العلماء بالحديث، وهو في صحيح البخاري، وقال - عليه السلام - فيما يروى من الأخبار المشهورة (وكلتا يديه يمين)<sup>(١)</sup>. ونقول: إن<sup>(٢)</sup> الله<sup>(٣)</sup> تعالى يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام والملائكة، كما نطق بذلك القرآن، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا فيقول: (هل من سائل فيعطى، أو مستغفر فيغفر له)<sup>(٤)</sup> الحديث. وأنه عز وجل مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ [طه: ٥]. قال قد بينا دين الأئمة وأهل السنة أن هذه الصفات تُمرَّر كما جاءت بغير تكييف، ولا تمثيل<sup>(٥)</sup>، ولا تحديد، ٢٥٧ ب/ل ولا تجنيس<sup>(٦)</sup>، ولا تصوير<sup>(٧)</sup> كما/ روي عن

= ص ٣٥-٣٧. أورده ابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ٢/٣٠٢.

(١) راجع تخريج الحديث ص ٣٣٨.

(٢) في (ك) و (ط): (انه).

(٣) (الله) غير موجودة في (ك) و (ط).

(٤) راجع تخريج الحديث ص ٣٢٣.

(٥) (ولا تمثيل) ساقطة من (ك) و (ط).

(٦) في (اجتماع الجيوش الإسلامية): (ولا تجسيم). وفي (العلو): (تجنيس).

والتجنيس في اصطلاح البديع جعل اللفظين متجانسين، وعند أهل الحساب التجنيس جعل العدد الصحيح كسوراً من جنس كسر معين.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٥٤. و(كشاف اصطلاحات الفنون)

للتهانوي: ١/٢٢٦-٢٢٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ١/٢٧٤.

قلت: ولعل المراد بكلمة تجنيس التمثيل والتشبيه.

(٧) روي عن الوليد بن مسلم قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك والليث

ابن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات، فقال أمروها كما جاءت

بلا كيف روى هذا الخبر الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي في =

ابن شهاب<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، وروى الثقات عن مالك أن سائلاً سأله

= (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد): ص ١١٨، والصابوني في (عقيدة السلف) ص ٥٦، والقاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات): ص ٥-٦. والحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني الطلحي في (الحجة في بيان المحجة) مخطوط، ق/١٢٤ ب واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) رقم (٩٣٠)، ٣/٥٢٧.

روى نحو ذلك اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) عن ابن المديني رقم (٣١٨)، ١/١٦٥. وعن محمد بن الحسن رقم (٧٤٠)، (٧٤١)، ٣/٤٣٢-٤٣٣. وعن أحمد بن حنبل رقم (٧٧٧)، ٣/٤٥٣. وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، رقم (٩٢٨)، ٣/٥٢٦-٥٢٧.

وروى نحو ذلك عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (٤٩٥)، ١/٢٦٧ عن وكيع وروى عن أم سلمة أنها سئلت عن معنى استوى قالت: كيف غير معقول والاستواء غير مجهول والاقرار به إيمان والجحود به كفر.

روى هذا الخبر قوام السنة في (الحجة) مخطوط: ق/٧٣ ب. والقاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط ص ٢٩٦ والصابوني في (عقيدة السلف) ص ١٦ واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) رقم (٦٦٣)، ٢/٣٩٧. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٥٨.

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبدالله بن القرشي الزهري، أبوبكر (١٢٤-٥٨هـ) الفقيه الحافظ على جلالته وإتقانه، تابعي من أهل المدينة، وأول من دوّن الحديث، نزل بالشام واستقر بها، وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عماله: عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه. وقال سفيان: مات الزهري يوم مات وليس أحد أعلم بالسنة منه، وعن ابن شهاب أنه كان يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته.

راجع: (صفة الصفوة) لابن الجوزي: ١٣٦-١٣٩. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٠٨-١١٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢/٢٠٧. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٤٢-٤٣. و(الخلاصة) للبخاري: ص ٣٥٩.

(٢) سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا أمرها على ما جاءت. روى هذا الخبر الصابوني في (عقيدة السلف): ص ١٦ واللالكائي في (شرح =

عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة<sup>(١)</sup>». قال: «فمن تجاوز هذا المروي من الأخبار عن التابعين ومن بعدهم من السلف الصالحين وأئمة الحديث/ فقد تعدى وضل وابتدع في الدين ما ليس منه»<sup>(٣)</sup>. وذكر باقي<sup>(٤)</sup> الكتاب، وهذا لفظه.

١٠٤/ك

فإذا كان قول ابن كلاب والأشعري وأئمة أصحابه وهو الذي ذكروا أنه اتفق عليه سلف الأمة وأهل السنة أن الله فوق العرش وأن له وجهًا ويدين، وتقرير ما ورد من<sup>(٥)</sup> النصوص الدالة على أنه فوق العرش، وأن تأويل (استوى) بمعنى استولى هو تأويل المبطلين ونحو ذلك: علم أن هذا الرازي ونحوه هم المخالفون

اتفاق سلف  
الأمة أن الله  
فوق العرش  
وهو قول أهل  
السنة  
وعلمائهم

= أصول اعتقاد أهل السنة) رقم (٣٧٥)، (٢/٤٣٠-٤٣١) والقاضي أبويعلی في (إبطال التأويلات) مخطوط: ص ٥.

(١) روى عن مالك بروايات مختلفة البيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٤٠٨-٤٠٩. وفي (الاعتقاد) ص ١١٦. والصابوني في (عقيدة السلف) ص ١٧-١٩. وابن عبد البر في (التمهيد): ٧/١٥١، وابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) ذكر الباقلاني في (الإنصاف) نصًا قريبًا من هذا ص ٣٥-٣٧. وأورد هذا النص الذهبي في كتاب (العلو) ص ١٤٥. وعزاه إلى كتاب (الذب عن أبي الحسن الأشعري).

(٣) أوردته الذهبي في العلو ص ١٤٥. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ٢/٣٠٣.

(٤) في (ك): (ما في).

(٥) في (ط): (في).

لأئمتهم في ذلك وأن الذي نصره<sup>(١)</sup> ليس هو قول ابن كلاب والأشعري وأئمة أصحابه<sup>(٢)</sup>؛ وإنما هو صريح قول الجهمية و<sup>(٣)</sup>المعتزلة ونحوهم، وإن كان قد قاله بعض متأخري الأشعرية كأبي المعالي<sup>(٤)</sup> ونحوه.

وكذلك نقل الناس مذهبهم<sup>(٥)</sup> كما<sup>(٦)</sup> قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني<sup>(٧)</sup> الذي له الرسالة التي سماها ب (رسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء)<sup>(٨)</sup> لما ذكر اختلاف

---

(١) في (ك): (يقرر).

(٢) في (ك): (الصحابة).

(٣) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١١٦.

(٥) الضمير يعود إلى ما سبق من ذكر ابن كلاب والأشعري وأئمة أصحابه بما اتفق عليه سلف الأمة وأهل السنة من إثبات الصفات.

(٦) (كما) ساقطة من (ك) و(ط).

(٧) محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني، أبو بكر (٤٨٩-٥٠٠هـ) الإمام العالم الفقيه صاحب تواليف مفيدة، وكان مع ذلك ذا حظ وافر من البلاغة والفصاحة اشتهر بالمرادي. قدم الأندلس وأخذ عنه أهلها. قال أبو العباس الكناني: محمد بن الحسن الحضرمي يكنى أبا بكر، ويشتهر بالمرادي، له نهوض في علم الاعتقادات والأصول ومشاركة في الأدب وقرض الشعر.

راجع (الصلة) لابن بشكوال: ٥٧٢/٢. و(العلو) للذهبي: ص ١٥٨.

(٨) (الرسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء) أوردها القرطبي في (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) مخطوط ٢/٢٢٥ ب - ٢٢٦ أو نقل منه نقلاً مطولاً في فصل الاستواء، وذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٢٦١/٣: ٢٦٢. والذهبي في (العلو): ص ١٥٨.

المتأخرين في الاستواء<sup>(١)</sup>: «قول<sup>(٢)</sup> الطبري<sup>(٣)</sup>» - \* يعني أبا جعفر صاحب التفسير الكبير<sup>(٤)</sup> - و[أبي محمد

(١) نقل الإمام محمد بن أحمد القرطبي ما ذكره الإمام أبو بكر الحضرمي في (رسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء) من أقوال المتأخرين في الاستواء في كتاب (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى)، ولذلك أوثق النص الذي بين أيدينا من (كتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط، مكتبة عارف حكمت ٨٨ أدعية، المجلد الثاني.

(٢) في (الأسنى): (والسادس قول).

(٣) محمد بن جرير بن كثير الطبري، أبو جعفر (٢٢٤-٣١٠هـ) الإمام الحافظ المؤرخ المفسر، أكثر التطواف وجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره فكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات بصيرًا بالمعاني فقيهاً في أحكام القرآن عالماً بالسنن، عارفًا بأحوال الصحابة والتابعين، بصيرًا بأيام الناس وأخبارهم.

(٤) وهو (جامع البيان في تفسير القرآن) يدل اسم الكتاب على موضوعه، ويعتبر تفسير ابن جرير من أقدم التفاسير وأشهرها، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين غنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يعتبر مرجعاً له الأهمية في التفسير العقلي، نظراً لما فيه من الاستنباط وتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض ترجيحاً يعتمد على النظر العقلي المستند إلى النصوص والبحث الحر الدقيق، قال الإمام النووي: أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري، ويظهر مما بأيدينا من المراجع أن هذا التفسير كان أوسع مما هو عليه اليوم. وقد قام بطبع الكتاب المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٣هـ. على نسخة بعد تصحيحها على الأصول الموجودة في خزانة الكتبخانة الخديوية - بمصر، وقد طبع قسم من الكتاب في دار المعارف بمصر بتحقيق محمود محمد شاكر وأخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر.

راجع: (التفسير والمفسرون) للدكتور محمد حسين الذهبي، ١/٢٠٧-٢٠٩. و(الطبري) للدكتور أحمد محمد الحوفي، المؤسسة المصرية العامة ص ٩٩-١٧٩.

عبدالله<sup>(١)</sup> بن أبي زيد<sup>(٢)\*</sup> والقاضي عبدالوهاب<sup>(٣)</sup> وجماعة من  
شيوخ الحديث والفقه، وهو ظاهر بعض كتب القاضي أبي بكر<sup>(٤)</sup>  
وأبي الحسن - يعني الأشعري<sup>(٥)</sup> - وحكاه عنه -

- 
- (١) ما بين النجمتين غير موجودة في (الأسنى).  
(٢) في (ل) و(ك) و(ط): (أبي عبدالله محمد بن أبي زيد). والتصويب من كتب  
التراجم كما سيأتي في ترجمته وهو:  
عبدالله بن أبي زيد القيرواني المالكي، أبو محمد (٣٨٩-٤٠٠هـ) الإمام العلامة  
القدوة الفقيه عالم أهل المغرب، كان أحد من برز في العلم والعمل، يقال له  
مالك الصغير، إليه انتهت رئاسة المذهب، وكان ذا بر وإثار وإنفاق على  
الطلبة وإحسان. صنف كتاب (النوادر والزيادات)، و(المدونة) وعلى هذين  
الكتابين المعول في الفتيا بالمغرب، وله كتاب (الرسالة) راجع (فهرسة ابن  
خير): ص ٢٤٤-٢٤٦ و(ترتيب المدارك) للقاضي عياض: ٢/٤٩٢-٤٩٧.  
و(الدباج المذهب) لابن فرحون: ١/٤٢٧-٤٣٠ و(شجرة النور الزكية في  
طبقات المالكية): ص ٩٦.  
(٣) عبدالوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي، أبو محمد (٣٦٢-٤٢٢هـ)  
قاض من فقهاء المالكية، وله نظم ومعرفة بالأدب، وأحد الأعلام، ولد في  
بغداد وسمع من عمر بن سنيك وجماعة، وتفقه على ابن القصار وابن الجلاب  
ولي القضاء في أسعرد وبادرايا في العراق، ورحل إلى الشام فمر بمعرة  
النعمان، واجتمع بأبي العلاء، وتوجه إلى مصر فعلت شهرته وتوفي فيها،  
وانتهت إليه رئاسة المذهب، قال الخطيب لم ألق في المالكية أفقه منه، له  
كتب كثيرة في كل فن منها (التلقين) في فقه المالكية و(عيون المسائل).  
راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١١/٣١-٣٢. و(تبيين كذب  
المفتري) لابن عساكر: ص ٢٤٩-٢٥٠. و(العبر) للذهبي: ٤/١٤٩.  
و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٣/٢٢٣-٢٢٤.  
(٤) في (الأسنى): (القاضي أبي بكر رضي الله عنه)، وقد تقدمت ترجمته.  
(٥) (يعني الأشعري): غير موجودة في (الأسنى).

أعني<sup>(١)</sup> القاضي أبي بكر - القاضي عبد الوهاب نصًّا<sup>(٢)</sup>، وهو أنه سبحانه مستوٍ على العرش بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق عرشه. قال القاضي<sup>(٣)</sup> أبو بكر: وهو الصحيح الذي<sup>(٤)</sup> أقول به، من غير تحديد، ولا تمكين في مكان، ولا كون فيه ولا مماسة<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عبد الله القرطبي<sup>(٦)</sup> في كتاب (شرح الأسماء الحسنى)<sup>(٧)</sup>: «هذا قول القاضي أبي بكر في كتاب (تمهيد

(١) في (الأسنى): (أعني عن).

(٢) (نصًّا) ساقطة من (ك).

(٣) في (الأسنى) (و) (ك) و(ط): (الإمام).

(٤) (الذي) مكررة في (ل).

(٥) (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢/٢٢٥ ب ١٢٢٦. وأورد هذا النص شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٣/٢٦١-٢٦٢. والذهبي في (العلو): ص ١٥٨.

(٦) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، أبو عبد الله (١٠٠٠-٦٧١هـ) الإمام المتفطن المتبحر في العلوم، كان من عباد الله الصالحين والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا المشغولين بما يعينهم من أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة وتصنيف. له (الجامع لأحكام القرآن) و(الأسنى في شرح الأسماء الحسنى) راجع (الديباج المذهب) لابن فرحون: ٢/٣٠٨-٣٠٩ و(نفح الطيب) للتلمساني: ٢/٢١٠-٢١٢. و(طبقات المفسرين) للداودي: ٢/٦٥-٦٦.

(٧) (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) الكتاب مكون من جزأين:

الجزء الأول: يشرح أسماء الله الحسنى كما هو واضح من عنوان الكتاب ويشرح كل اسم على حده، وهو القسم الأكبر من الكتاب.



الأوائل<sup>(١)</sup>، وقاله<sup>(٢)</sup> الأستاذ أبوبكر بن فورك في (شرح أوائل الأدلة)<sup>(٣)</sup> له، وهو قول أبي عمر بن عبد البر<sup>(٤)</sup>، والطلمنكي<sup>(٥)</sup>،

= الجزء الثاني: فيبحث في صفات الله - عز وجل - وللكتاب نسخة خطية في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٨٨ أدعية.

(١) في (الأسنى) و(ك) و(ط): (تمهيد الأوائل له).

(٢) في (الأسنى): (وقد ذكرناه وقاله).

(٣) (شرح أوائل الأدلة) للأستاذ أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، الأصبهاني قال صاحب (كشف الظنون) حاجي خليفة ١/ ٢٠٠: (أوائل الأدلة في أصول الدين) للشيخ الإمام أبي القاسم عبيد الله بن أحمد البلخي المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة والشرح علي أوائل الأدلة إملاء الأستاذ أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتوفى سنة ست وأربعمائة وهذا مسائل على طريقة الإملاء لا كالشروح المعهودة.

(٤) في (الأسنى): (ابن عبد البر). وهو:

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر (٣٦٨-٤٦٣هـ) الحافظ المؤرخ الأديب الباحثة، وشيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان فيها يقال له حافظ المغرب، ولد بقرطبة، وكان موفقاً في التأليف مُعَاناً عليه، ونفع الله بتأليفه له كتاب (التمهيد) و(الاستيعاب) راجع (الديباج المذهب) لابن فرحون: ٢/ ٣٦٧-٣٧٠ و(الصلة) لابن بشكوال: ٢/ ٦٤٠-٦٤٢. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٨/ ١٥٣-١٦٣ ألف كتاب (الروضة)، ومن كتبه (تفسير القرآن) نحو مائة جزء و(الوصول إلى معرفة الأصول).

راجع (الديباج المذهب) لابن فرحون: ١/ ١٧٨-١٨٠. و(النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري: ١/ ١٢٠.

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المَعَاظِي الأندلسي الطلمنكي (٣٤٠-٤٢٩هـ) الإمام الحافظ المقرئ، نزل قرطبة، كان عالماً بالتفسير والحديث، أصله من طلمنكة من ثغر الأندلس الشرقي، رحل إلى المشرق فقرأ على علي بن محمد الأنطاكي وعمر بن عرّال وغيرهم، ورجع إلى =

وغيرهما من الأندلسيين .

وقول<sup>(١)</sup> الخطابي<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> (شعار الدين)<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup> ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً: «وأظهر<sup>(٦)</sup> الأقوال ما تظاهرت<sup>(٧)</sup> عليه الآي، والأخبار، والفضلاء الأخيار<sup>(٨)</sup>: أن الله<sup>(٩)</sup> على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا<sup>(١٠)</sup> مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات<sup>(١١)</sup>».

- 
- = الأندلس بعلم كثير وكان أول من أدخل القراءات إليها . راجع (الديباج المذهب) لابن فرحون ١/ ١٧٨-١٨٠ .
- (١) (قول) غير موجودة في (الأسنى) .
- (٢) (شعار الدين) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كتاب في أصول الدين راجع النسخة المطبوعة: ٤٣٦/٢ ويوجد مقتطفات منه في (درء تعارض العقل مع النقل) ٧/ ٢٩٤، ٣١٦، ٣٣٢ .
- (٣) في (الأسنى): (في كتاب) .
- (٤) انظر حاشية رقم (٢) في هذه الصفحة .
- (٥) (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢/ ٢٢٦أ .
- (٦) في (الأسنى): (وأظهر هذه) .
- (٧) في (الأسنى) زيادة: (وأظهر هذه الأقوال، وإن كنت لا أقول به ولا أختاره ما تظاهرت) .
- (٨) (والفضلاء والأخيار): غير موجودة في (الأسنى) .
- (٩) في (الأسنى): (الله سبحانه) .
- (١٠) في (الأسنى): (هذا جملة) . وفي (ط): (وهذا) .
- (١١) في (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢/ ٢٢٨ب .

وقال هذا القرطبي في تفسيره الكبير<sup>(١)</sup> : قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣] هذه<sup>(٢)</sup> مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام ، وأجزاء ، وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) وذكرنا فيها هناك أربعة عشر قولاً<sup>(٣)</sup> .

قال<sup>(٤)</sup> : «والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري<sup>(٥)</sup> عن الجهة والتحيز فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين<sup>(٦)</sup> تنزيه<sup>(٧)</sup> الباري<sup>(٨)</sup> عن الجهة ، فليس بجهة فوق عندهم ؛ لأنه يلزم من<sup>(٩)</sup> ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز ، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون وذلك

٢٥٨/ل

(١) (الجامع لأحكام القرآن) يعتبر هذا التفسير من أجل التفاسير ، وأعمها نفعاً ، أسقط منه المؤلف القصص والتواريخ ، وأثبت عوضها أحكام القرآن والأحكام الفقهية ، وذكر القراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ والكتاب مطبوع .

(٢) في (ك) : (قال هذا) .

(٣) (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي : ٢١٩/٧ وراجع (الأسنى في شرح الأسماء الحسنى) للقرطبي ، مخطوط : ٢/٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٤) ساقطة من (ك) و(ط) .

(٥) في (الجامع) : (الباري سبحانه) .

(٦) في (الجامع) : (من المتأخرين) .

(٧) في (الجامع) : (تنزيهه) .

(٨) في (الجامع) : (تبارك وتعالى) .

(٩) في (ط) : (في) .

مستلزم<sup>(١)</sup> للتحيز<sup>(٢)</sup> والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: «وقد كان السلف الأول - رضي الله عنهم - لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك؛ بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر<sup>(٥)</sup> أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص/ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء؛ فإنه لا تعلم حقيقته، كما<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup> \* مالك - رحمه الله -: الاستواء معلوم - يعني<sup>(٨)</sup> \* في اللغة - والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة. وكذا قالت أم سلمة<sup>(٩)</sup> - رضي الله

١٠٤ ب/ك

(١) (وذلك مستلزم) غير موجودة في (الجامع).

(٢) في (الجامع): (للمتحيز).

(٣) (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢١٩/٧.

(٤) أي القرطبي والكلام متصل.

(٥) (ينكر) غير واضحة في (ك).

(٦) (كما) غير موجودة في (الجامع لأحكام القرآن).

(٧) في (ك): بعد كلمة قال بياض مقدار كلمتين.

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٩) أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشية المخزومية (٥٩٠-٥٩ هـ) أم المؤمنين اسمها هند، كانت زوج ابن عمها أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة فمات عنها، فتزوجها النبي ﷺ في جمادى الآخرة سنة أربع وقيل سنة ثلاث، وكانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها وهاجرا إلى الحبشة فولدت له سلمة، ثم قدما مكة وهاجرا إلى المدينة فولدت له عمر ودرة وزينب، وكانت أم سلمة موصوفة بالجمال البارع، والعقل =

عنها<sup>(١)</sup>، وهذا القدر كاف<sup>(٢)</sup>، قال: «والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار»<sup>(٣)</sup>، وذكر كلام الجوهري<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.

= البالغ، والرأي الصائب، وإشارتها على النبي ﷺ يوم الحديبية تدل على وفور عقلها وصواب رأيها.

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٤/٤٣٦-٤٣٧. و(الإصابة) لابن حجر: ٤/٤٣٩-٤٤١.

(١) راجع أقوال السلف في الاستواء ص ٣٨٠ - ٣٨٨.

(٢) (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٧/٢١٩-٢٢٠.

(٣) (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٧/٢٢٠.

(٤) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر (٣٩٣-١٠٠٠هـ) من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلمًا، وهو إمام في علم اللغة والأدب، ومن فرسان الكلام، وخطه يضرب به المثل، وكان يؤثر السفر على الوطن والغربة على السكن والمسكن، ويخترق البدو والحضر، ودخل ديار ربيعة ومضر في طلب الأدب وإتقان لغة العرب. أصله من فاراب إحدى بلاد الترك، وهو أول من حاول الطيران فقد صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً. أشهر كتبه الصحاح وكتاب في العروض.

راجع: (معجم الأدباء) لياقوت الحموي: ٢/٢٦٦-٢٧٣. و(إنباه الرواة) للقفطي: ١/١٩٤-١٩٨.

(٥) قال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): (قال الجوهري: واستوى من اعوجاج، واستوى على ظهر دابته؛ أي استقر. واستوى إلى السماء أي قصد... وحكى أبو عمر بن عبد البر عن أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال: علا. وقال الشاعر.

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة وقد حلق النجم اليماني فاستوى

وأما نقل مذاهب سلف الأمة وأئمتها وسائر الطوائف:  
 فروى أبو بكر البيهقي<sup>(١)</sup> في كتاب (الأسماء والصفات)<sup>(٢)</sup>  
 بإسناد<sup>(٣)</sup> صحيح عن الأوزاعي<sup>(٤)</sup>، قال: «كنا والتابعون

(١) أحمد بن الحسين بن علي الخسروجري البيهقي الشافعي أبوبكر (٣٨٤-٤٨٥هـ)  
 الإمام الحافظ الكبير المشهور، شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف، غلب عليه  
 الحديث واشتهر به، وطلب إلى نيسابور لنشر العلم فأجاب وانتقل إليها فلم يزل  
 فيها إلى أن مات، قال الجويني: ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه مئة إلا  
 أحمد البيهقي فإنه له على الشافعي مئة، له تصانيف كثيرة منها السنن الكبرى،  
 والأسماء والصفات والاعتقاد. سبقت ترجمته ص ٣٧٧.

راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٨/١٦٣-١٧٠ و(طبقات الشافعية) للسبكي:  
 ٤/١٦٨، و(طبقات الشافعية) لأبي بكر الحسني: ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) (الأسماء والصفات) هو كتاب في العقيدة على نهج المحدثين، قسمه مؤلفه  
 إلى أبواب تكلم أولاً عن أسماء الله الحسنى، ثم تطرق بعد ذلك إلى صفاته  
 العلى.

قال الذهبي (تذكرة الحفاظ) ٣/١١٣٢: وعمل كتاباً لم يسبق إلى تحريرها منها  
 الأسماء والصفات وهو مجلدان. والكتاب مطبوع.

(٣) السند في (الأسماء والصفات) ص ٤٠٧-٤٠٨: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال  
 أخبرني أبو عبدالله محمد بن علي الجوهري ببغداد ثنا إبراهيم بن الهيثم ثنا  
 محمد بن كثير المصيصي قال سمعت الأوزاعي يقول.

(٤) عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي، أبو عمرو (٨٨-١٥٧هـ) شيخ  
 الإسلام وإمام الديار الشامية في الفقه والزهد وأحد الكتاب المترسلين، وكان  
 لا يخاف في الله لومة لائم، مقولاً بالحق لا يخاف سطوة العظام، ولد في  
 بعلبك، ونشأ في البقاع وسكن بيروت وتوفي بها، وعرض عليه القضاء  
 فامتنع، وكان عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان،  
 وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. قال الوليد  
 ابن مزيد عنه: ولد ببعلبك، وربى يتيماً فقيراً في حجر أمه، تعجز الملوك أن =

متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق سماواته<sup>(١)</sup>، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر النقاش<sup>(٤)</sup> صاحب

= تؤدب أولادها، أدبه في نفسه، ما سمعت منه كلمة فاضلة إلا احتاج مستمعها إلى إثباتها عنه، ولا رأيته ضاحكاً يقهقه، ولقد كان إذا أخذ في ذكر المعاد، أقول أترى في المجلس قلب لم يبك، له كتاب (السنن) في الفقه (المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٦٦/٥-٢٦٧. و(حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ١٣٥-١٤٩. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٧٨/١-١٨٣. و(تهذيب الأسماء) للنووي: ٢٩٨/١-٣٠٠. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٧٩.

(١) في (الأسماء والصفات): (عرشه).

(٢) في (الأسماء والصفات): (جل وعلا).

(٣) (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٤٠٨. و(العلو) للذهبي: ص ٨٠. وراجع (اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ١٣١/٢، ١٣٥.

(٤) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي النقاش، أبو بكر (٢٦٦-٣٥١هـ) العلامة الرحالة الجواله المقرئ المفسر أحد الأعلام، أصله من الموصل، ومنشؤه ببغداد، وكان في مبدأ أمره يتعاطى نقش السقوف والحيطان فعرف بالنقاش. عني بالقراءات من صغره، فقرأ على الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي، وأحمد بن فرح المفسر وغيرهم. وسمع الحروف من جماعة كبيرة، وطاف في الأمصار، وتجول في البلدان، وكتب الحديث، وقيد السنن، وصنف المصنفات في القراءات والتفسير، وطالت أيامه، فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه وصدق لهجته، وبراعة فهمه، وحسن اطلاعه، واتساع معرفته.

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٩٠٨-٩٠٩. و(معركة القراء الكبار) للذهبي: ٢٩٨-٢٩٩/١. و(غاية النهاية) لابن الجزري: ١١٩-١٢١. =

التفسير<sup>(١)</sup> والرسالة<sup>(٢)</sup>: حدثنا<sup>(٣)</sup> أبو العباس السراج<sup>(٤)</sup>،  
سمعت قتيبة بن سعيد<sup>(٥)</sup> يقول: هذا قول الأئمة في الإسلام

= (طبقات الحفاظ) للسيوطي ص ٣٧١.

(١) (شفاء الصدور المذهب في تفسير القرآن) لأبي بكر النقاش، قال عنه الذهبي:  
وقد أتى فيه بالعجائب والموضوعات، وروي عن اللالكائي أنه قال في تفسير  
النقاش: ذاك أشفى الصدور ليس بشفاء الصدور. وروي عن البرقاني أنه قال:  
ليس فيه حديث صحيح وفي رواية أخرى: كل حديثه منكر. ويوجد للكتاب  
نسخ خطية في القاهرة ثان ٥٤/١ تفسير ١٤٠ (المجلد الثاني)، ٦٣٤ المتحف  
١٥٠ ورقة وتشتريتي ٣٣٨٩، ٢٠٥ ورقة.

راجع: (معرفة القراء الكبار) للذهبي: ٢٩٤-٢٩٨. و(غاية النهاية) لابن  
الجزري: ١١٩-١٢٢. و(تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين: ١٠٤/١/١.  
و(كشف الظنون) لحاجي خليفة ١٠٥٠/٢.

(٢) لم أجد معلومات عن الرسالة في المصادر التي بين يدي.

(٣) في (ك): (ثنا).

(٤) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي مولاهم النيسابوري، أبو العباس  
(٢١٦-٣١٣هـ) الحافظ الإمام الثقة صاحب التصانيف وشيخ خراسان، ونسبة السراج  
إلى عمل السروج، سمع قتيبة بن سعيد، إسحاق بن راهويه وخلقا كثيرا، حدث عنه  
البخاري ومسلم في صحيحيهما وخلق سواهم، وكان أمارا بالمعروف نهاء عن المنكر  
عاش سبعا وتسعين سنة، وقد ألف مستخرجا على صحيح مسلم وله المسند أربعة عشر  
جزءا و(التاريخ).

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٩٦/٧. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي:  
٧٣١-٧٣٥. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٣١١. و(شذرات الذهب) لابن عماد  
الحنبلي: ٢/٢٦٨. و(الرسالة المستطرفة) للكتاني: ص ٧٥. سبقت ترجمته ص ٣٠

(٥) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي بالولاء البغلاني، أبو رجاء (١٥٠ - ٢٤٠هـ)  
الحافظ محدث خراسان، ولد في بغلان من قرى بلخ وسكن العراق، سمع  
مالكًا والليث والكبار، ورحل العلماء إليه من الأقطار، وكان من الأغنياء،  
روى عنه أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.

=



والسنة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه،  
كما قال سبحانه<sup>(١)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾  
[طه: ٥]»<sup>(٢)</sup>.

وقال<sup>(٣)</sup> الشيخ أبو نصر السجزي<sup>(٤)</sup> في كتاب (الإبانة)<sup>(٥)</sup>

- 
- = راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٤٠/٧. و(تاريخ بغداد) للخطيب  
البغدادي: ٤٦٤/١٢ - ٤٧٠. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣٥٨/٨ - ٣٦١.  
و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٢٣/٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي:  
ص ١٩٥. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٩٤/٢ - ٩٥.  
(١) (سبحانه) ساقطة من (ك) و(ط).  
(٢) راجع: (العلو) للذهبي: ص ١٠٤. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم  
الجوزية: ٢٣١/٢. و(الصواعق المرسله) لابن قيم الجوزية: ١٢٩٤/٤.  
(٣) في (ل): (فقال) والتصويب من (ك) و(ط).  
(٤) عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي البكري، أبونصر (١٠٠٠ - ٤٤٤هـ)  
الحافظ، عالم السنة، أصله من سجستان، ونسبته إليها على غير قياس، وهو  
راوي الحديث المسلسل بالأولية من مصنفاته (الإبانة). سبقت ترجمته ص ٥٠.  
راجع (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١١٨/٣ - ١٢٠. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي:  
١٧/٦٥٤ - ٦٥٧ و(الرسالة) للكتاني: ص ٣٩.  
(٥) (الإبانة) وهو الكتاب الذي اقترن اسمه باسم المؤلف، واتفق كل من ترجم له  
على اسم الإبانة، واختلفوا فيما وراء ذلك، قال ابن الجوزي في (المنتظم):  
٣١٠/٨: (الإبانة في الرد على الرافعين) وقال الذهبي في (سير أعلام  
النبلاء): ١٧/٦٥٤: (الإبانة الكبرى في مسألة القرآن) وقال الكتاني: (الإبانة  
في أصول الدين) (الرسالة): ص ٣٩ وفي (كشف الظنون) ٢/١: (الإبانة في  
الحديث).  
ولم يصلنا الكتاب، وإنما وصلنا ملخص قسم منه وهو كتاب (الرد على من  
أنكر الحرف والصوت).

له: «وأئمتنا: كسفيان الثوري<sup>(١)</sup>، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة<sup>(٢)</sup>، وحماد بن زيد<sup>(٣)</sup>، وحماد بن

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناف من مضر، أبو عبدالله (٩٧-١٦١هـ) الإمام شيخ الإسلام وسيد الحفاظ، الفقيه، أمير المؤمنين في الحديث. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، وراوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم فأبى، قال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما فيهم أفضل من سفيان. وقال الإمام أحمد: لم يتقدمه في قلبي أحد. من كتبه (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير) كلاهما في الحديث.

راجع: (حلية الأولياء) لأبي نعيم: ٣٥٦-٣٩٣. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٧٤-١٥١/٩. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٠٣-٢٠٧. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ١١١-١١٥/٤، ٣١٢/١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٨٨-٨٩. و(الرسالة) للكتاني: ص ٤١.

(٢) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد (١٠٧-١٩٨هـ) العلامة الحافظ شيخ الإسلام، محدث الحرم المكي من الموالي. وكان إماماً حجة واسع العلم كبير القدر، ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها، وحج سبعين سنة، وكان مدلساً لكن على الثقات، أدرك نيحاً وثمانين نفساً من التابعين، وسمع ابن شهاب الزهري، وعمرو بن دينار وأبا إسحاق السبيعي وغيرهم. له (الجامع) في الحديث وكتاب في التفسير.

راجع: (حلية الأولياء) لأبي نعيم: ٢٧٠-٣١٨. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٧٤-١٨٤/٩. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٦٢-٢٦٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣١١/١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١١٣. و(الرسالة المستطرفة) للكتاني: ص ٤١.

(٣) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي مولاها البصري، أبو إسماعيل (٩٨-١٧٩هـ) الإمام الحافظ الموجود المجمع على جلالته، شيخ العراق في عصره، يعرف بالأزرق، أصله من سبي سجستان، ومولده ووفاته بالبصرة، وكان ضريباً طراً عليه العمى، خرج حديثه الأئمة الستة، قال الإمام أحمد: =

سلمة<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن المبارك، وفضيل بن عياض<sup>(٢)</sup>، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه<sup>(٣)</sup> الحنظلي<sup>(٤)</sup>: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالآبصار فوق العرش<sup>(٥)</sup>، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء، فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم بريء، وهم منه براء<sup>(٦)</sup>.

- 
- = هو من أئمة المسلمين من أهل الدين، وهو أحب إلي من حماد بن سلمة، وقال العجلي: كان له أربعة آلاف حديث، كان يحفظ ولم يكن له كتاب. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٣٧-١٣٩. و(تهذيب الأسماء) للنووي: ١٦٧-١٦٨. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٢٨-٢٢٩. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٩-١١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١-١٩٧. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٩٦-٩٧. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٩٢.
- (١) تقدمت ترجمته في ص ٢٦٣.
  - (٢) تقدمت ترجمته في ص ٨٧.
  - (٣) في (ك) و(ط): (إبراهيم).
  - (٤) تقدمت ترجمته في ص ٢٧.
  - (٥) (فوق العرش) ساقطة من (ك) و(ط).
  - (٦) في كتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي ص ١٤٧-١٤٩: «ونص أحمد بن حنبل - رحمة الله عليه - على أن الله تعالى بذاته فوق العرش، وعلمه بكل مكان. وروى ذلك هو وغيره عن عبدالله بن نافع عن مالك بن أنس - رحمة الله عليه - وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس، وكذلك رواه الثقات عن سفيان بن سعيد الثوري، وروي نحوه عن الأوزاعي، هؤلاء أئمة الآفاق».
- وراجع: (الصواعق المرسله) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٣-١٢٨٤. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٧/٦٥٦. و(العلو) للذهبي: ص ١٥٠.

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي<sup>(١)</sup> في كتاب (الوصول إلى معرفة الأصول<sup>(٢)</sup>): وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك من القرآن أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: قال أهل السنة في قول الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

(١) تقدمت ترجمته في ص ٣٨٧.

(٢) (الوصول إلى معرفة الأصول) ذكره شيخ الإسلام ونقل منه في عدة مواضع من كتبه مثل (مجموع الفتاوى): ٢١٩-٢٢١/٣، ٢٦٠-٢٦١، ١٨٩/٥، ٥١٩. و(درء تعارض العقل مع النقل): ٣٥/٢، ٢٥٠/٦. و(منهاج السنة): ٣٦٦/٢. و(شرح حديث النزول): ص ٨٥. وممن نقل منه الذهبي في (العلو): ص ١٤٨-١٤٩ وقال: الوصول إلى معرفة الأصول وهو مجلد. ونقل منه ابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ١٤٢/٢.

(٣) راجع: (درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ٢٥٠-٢٥١/٦. و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٢١٩-٢٢١/٣، ٢٦٠-٢٦١، ١٨٩/٥، ٥١٩، و(شرح حديث النزول) لابن تيمية: ص ٨٥. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٨. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ١٤٢/٢، (الصواعق المرسلة) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٤/٤.

(٤) في (ك) بعد كلمة المجاز بياض مقدار خمس كلمات.

(٥) راجع: (درء تعارض العقل مع النقل) لابن تيمية: ٢٥٠-٢٥١/٦. و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٢٦٠-٢٦١/٣، ١٨٩/٥، ٥١٩، و(شرح حديث النزول) ص ٨٥. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٨. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ١٤٢/٢. و(الصواعق المرسلة) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٤/٤.

وقال أبو عمر بن عبدالمير<sup>(١)</sup> في كتاب (التمهيد)<sup>(٢)</sup> في شرح الموطأ لما تكلم على حديث النزول<sup>(٣)</sup> قال: و<sup>(٤)</sup> هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، و<sup>(٥)</sup> لا يختلف أهل الحديث في صحته، \* وهو منقول<sup>(٦)</sup> من طرق سوى هذه من أخبار العدول<sup>(٧)</sup> عن النبي ﷺ\*<sup>(٨)</sup>، وفيه دليل<sup>(٩)</sup> على أن الله

(١) تقدمت ترجمته في ص ٣٨٧.

(٢) (التمهيد لما في الموطأ في المعاني والأسانيد) هذا الكتاب فريد في بابهِ، موسوعة شاملة في الفقه والحديث ونموذج فذ في أسلوبه ومنهجه، رتبهُ المؤلف بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ مالك الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث وذكر ماله عن كل شيخ مرتباً على حروف المعجم، وأخيراً بالكنى ثم البلاغات، وقد اقتصر على أحاديث الرسول ﷺ دون الآراء والآثار لأنه أفرد بها بكتاب آخر سماه (الاستدكار لمذاهب علماء الأمصار فيما نظمهُ الموطأ من معاني الرأي والآثار) وقد قضى في تأليف التمهيد أكثر من ثلاثين سنة والكتاب مطبوع.

(٣) راجع تخريج الحديث في ص ٣٢٣.

(٤) (الواو) غير موجودة في (التمهيد) و(ط).

(٥) (الواو) غير موجودة في (التمهيد).

(٦) في (التمهيد) زيادة: (لا يختلف أهل الحديث في صحته رواه أكثر الرواة عن مالك هكذا، كما رواه يحيى، ومن رواية الموطأ من يرويه عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر لا يذكر أباً سلمة، وهو حديث منقول ...).

(٧) في (التمهيد) زيادة: (منقول من طرق متواترة، ووجوه كثيرة من أخبار العدول).

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٩) في (التمهيد) زيادة: (عن النبي ﷺ، وقد روى عن الحنيني عن مالك عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن عوف عن أبي هريرة، ولا يصح هذا الإسناد عن مالك، وهو عندي وهم، وإنما هو عن الأعرج عن أبي هريرة وكذلك =

تعالى<sup>(١)</sup> في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة<sup>(٢)</sup>. قال<sup>(٣)</sup>: «وهو من حجتهم على المعتزلة<sup>(٤)</sup> في قولهم: إن الله<sup>(٥)</sup> في كل مكان<sup>(٦)</sup>». قال<sup>(٧)</sup>: «والدليل على صحة قول<sup>(٩)</sup> أهل الحق قول الله تعالى وذكر بعض الآيات - إلى أن قال -: «وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة<sup>(١٠)</sup> من أن يحتاج<sup>(١١)</sup> إلى أكثر<sup>(١٢)</sup> من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم<sup>(١٣)</sup>

= لا يصح فيه رواية عبدالله بن صالح عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وصوابه عن الزهري عن الأعرج وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة، ورواه زيد بن يحيى بن عبيد الله الدمشقي، وروح بن عباد وإسحاق بن عيسى الطباع عن مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه دليل (...).

(١) تعالى) ساقطة من (ك) و(ط). وفي (التمهيد): (عز وجل).

(٢) (التمهيد) لابن عبد البر: ١٢٨/٧-١٢٩.

(٣) أي ابن عبد البر والكلام متصل.

(٤) في (التمهيد): (المعتزلة والجهمية).

(٥) في (التمهيد): (الله عز وجل).

(٦) في (التمهيد): (في كل مكان وليس على العرش).

(٧) (التمهيد) لابن عبد البر: ١٢٩/٧.

(٨) أي ابن عبد البر والكلام متصل.

(٩) في (التمهيد): (ما قالوه).

(١٠) في (التمهيد): (عند الخاصة والعامة).

(١١) في (التمهيد): (يحتاج فيه).

(١٢) في (ك): (أكبر).

(١٣) في (التمهيد): (يؤنبهم).

عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم»<sup>(١)</sup> /.

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: «أجمع»<sup>(٢)</sup> علماء الصحابة والتابعين الذين حمل<sup>(٣)</sup> عنهم التأويل<sup>(٤)</sup> قالوا في تأويل قوله<sup>(٥)</sup>: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاعِيَهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> [المجادلة: ٧] هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من<sup>(٧)</sup> يحتج بقوله<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز؛ إلا أنهم لا ينفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع و<sup>(٩)</sup> الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج<sup>(١٠)</sup> فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، وتزعم<sup>(١١)</sup> أن من أقر بها مشبه، وهم

(١) (التمهيد) لابن عبد البر: ١٣٤/٧.

(٢) في (التمهيد): (لأن).

(٣) في (التمهيد): (حملت).

(٤) في (التمهيد): (التأويل في القرآن).

(٥) في (التمهيد): (هذه الآية).

(٦) الآية غير موجودة في (التمهيد).

(٧) في (التمهيد): (أحد).

(٨) (التمهيد) لابن عبد البر: ١٣٨-١٣٩/٧.

(٩) (الواو) ساقطة من (ك) و(ط).

(١٠) راجع تعريف الخوارج في ص ٣١٤.

(١١) في (التمهيد): (ويزعمون)، وفي (ط): (ويزعم).

عند من أقر بها<sup>(١)</sup> نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، فهم<sup>(٢)</sup> أئمة الجماعة<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup> الشيخ العارف معمر بن أحمد الأصفهاني: <sup>(٥)</sup> «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية/ من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف<sup>(٦)</sup> من المتقدمين<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>. فذكر عقيدة قال فيها: «وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف فيه مجهول، وأنه<sup>(٩)</sup> - عز وجل - بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، بلا حلول ولا مازجة،

١٠٥/ك

(١) في (التمهيد): (أثبتها).

(٢) في (التمهيد) و(ك) و(ط): (وهم).

(٣) (التمهيد) لابن عبد البر: ١٤٥/٧.

(٤) في (ك) و(ط): (وقال).

(٥) معمر بن أحمد بن محمد بن زياد الأصبهاني، أبو منصور (١٠٠٠-٤١٨هـ)

الزاهد شيخ الصوفية في زمانه بأصبهان، له قدم هائلة في الفقه والصلاح مات

في رمضان، له (رسالة في التصوف) راجع (تذكرة الحفاظ) للذهبي:

١٢٢٧/٤. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٧. و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي:

٢٦٨/٤، و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٢٦/٣.

(٦) راجع تعريف الصوفية ص ٢١٨.

(٧) في (ك) و(ط): (من المتقدمين والمتأخرين).

(٨) أورد هذا النص شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ١٩١، ٦١/٥،

و(درء تعارض العقل مع النقل): ٢٥٦/٦. و(الفتوى الحموية الكبرى):

ص ٣٦. والذهبي في (العلو) ص ١٤٧. وابن القيم في (اجتماع الجيوش

الإسلامية): ٢٧٦/٢. و(الصواعق المرسلات) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٩/٤.

(٩) في (ط): (والله).



ولا اختلاط ولا ملاصقة؛ لأنه الفرد البائن من الخلق، الواحد الغني عن الخلق، وأنه<sup>(١)</sup> سميع بصير عليم خبير متكلم، ويرضى ويسخط ويضحك ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء، فيقول: (هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup> قال: «ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

[وقال]<sup>(٦)</sup> الحافظ أبو نعيم الأصبهاني<sup>(٧)</sup> في العقيدة

(١) في (ك) : (وأن الله).

(٢) راجع: تخريج الحديث ص ٣٢٣.

(٣) راجع: (الفتاوى الحموية الكبرى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٣٦. و(مجموع الفتاوى): ٦١/٥. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٧. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢٧٦/٢. و(الصواعق المرسلية) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٩/٤-١٢٩٠.

(٤) في (ك): بعد كلمة ضال بياض مقدار نصف سطر.

(٥) راجع: (درء تعارض العقل مع النقل) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٥٦/٦. و(الفتاوى الحموية الكبرى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٣٦. و(مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٦١/٥، و(العلو) للذهبي: ص ١٤٧. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢٧٦/٢. و(الصواعق المرسلية) لابن قيم الجوزية: ١٢٩٠/٤.

(٦) في (ل): (فقال). والتصويب من (ك) و(ط).

(٧) تقدمت ترجمته في ص ١٣٥.

المشهوره<sup>(١)</sup> عنه: طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ فما اعتقدوه اعتقدناه، فما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويشبتونها، من غير تكييف، ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه دون<sup>(٢)</sup> أرضه<sup>(٣)</sup>».

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي<sup>(٤)</sup>: «سألت أبي<sup>(٥)</sup>

---

(١) أورد هذا النص الذهبي في (العلو): ص ١٤٦. وعزاه إلى (كتاب الاعتقاد) لأبي نعيم. (الاعتقاد) يوجد مقتطفات من الكتاب في (درء تعارض العقل مع النقل): ٢٥٢/٦. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٦. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢٧٩/٢.

(٢) في (ك): (من دونه).

(٣) راجع: (الفتاوى الحموية الكبرى) لابن تيمية: ص ٣٥. و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٦٠/٥، ١٩٠-١٩١. و(العلو) للذهبي: ص ١٤٦. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢٧٩/٢. و(الصواعق المرسلة) لابن قيم الجوزية: ١٢٨٥-١٢٨٦/٤.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٣٢.

أقابل هذا النص بكتاب: (أصل السنة واعتقاد الدين) لابن أبي حاتم الذي قام بتحقيقه محمد عزيز شمس وقام بنشره في (مجلة الجامعة السلفية) عدد السابع من رمضان ١٤٠٣هـ.

(٥) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم (١٩٥-٢٧٧هـ) الإمام الحافظ الكبير، وأحد الأئمة الأعلام، من أقران البخاري ومسلم، ولد في الري وإليها نسبته، تردد في الرحلة زمانًا فقال: أول ما رحلت أقمت سبع سنين، ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا ثم إلى الرملة ماشيًا، ثم =

وأبا زرعة<sup>(١)</sup> عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما<sup>(٢)</sup>  
 [أدركنا]<sup>(٣)</sup> عليه العلماء في جميع الأمصار<sup>(٤)</sup> قالوا<sup>(٥)</sup> أدركنا  
 العلماء في جميع الأمصار حجازاً، وعراقاً، ومصرًا، وشامًا،  
 ويمناً فكان من مذهبهم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص  
 والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع<sup>(٦)</sup>

= إلى طرسوس ولي عشرون سنة، وتنقل بين العراق والشام ومصر وبلاد الروم  
 وتوفي ببغداد له طبقات التابعين وكتاب الزينة.  
 راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب للبغدادى: ٧٧-٧٣/٢. و(تذكرة الحفاظ)  
 للذهبي: ٥٦٧-٥٦٩. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢٠٧-٢١١.  
 و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٤٣/٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي:  
 ص ٢٥٥.

(١) في (أصل السنة): (وأبا زرعة رضي الله عنهما) وهو:  
 عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري الدمشقي، أبو زرعة  
 (٢٨٠-٣٠٠هـ) الحافظ الثقة محدث الشام، ومن أئمة زمانه في الحديث  
 ورجاله، رفيع القدر من أهل دمشق، وصنف من حديث الشام ما لم يصنف  
 مثله أحد، وله كتاب (في التاريخ وعلل الرجال) و(مسائل) في الحديث  
 والفقه.

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٦٢٤-٦٢٥/٢. و(طبقات الحنابلة) لأبي  
 يعلى: ٢٠٦-٢٠٥/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٩٣/١. و(طبقات  
 الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٦٦. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي:  
 ١٧٧/٢.

(٢) في (ك): (أو ما).

(٣) في (ل) و(ط): (أدركنا) والتصويب من (أصل السنة)

(٤) في (أصل السنة) زيادة: (من جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك).

(٥) في (أصل السنة) و(ك) و(ط): (فقالا).

(٦) في (ك): (فجميع).

جهاته<sup>(١)</sup>». إلى أن قال<sup>(٢)</sup>: «وأن الله<sup>(٣)</sup> على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه<sup>(٤)</sup> وعلى لسان رسوله<sup>(٥)</sup>، بلا كيف، أحاط بكل شيء علماً<sup>(٦)</sup>».

وهذا مشهور عن الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم من وجوه<sup>(٧)</sup>، وقد ذكره عنه الشيخ نصر المقدسي<sup>(٨)</sup> في (كتاب

---

(١) (أصول السنة واعتقاد الدين) لابن أبي حاتم، نشر ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد السابع سنة ١٤٠٣هـ. ص ٣٩-٤٠. (ومختصر كتاب الحجة على تارك المحجة) لنصر المقدسي: ٦١٨/٢.

(٢) في (ل): (قالوا) والتصويب من (ك) و(ط).

(٣) في (أصل السنة): (الله عز وجل)

(٤) في كتابه) ساقطة من (ط).

(٥) في (أصل السنة): (رسوله صلى الله عليه وسلم).

(٦) (أصل السنة واعتقاد الدين) لابن أبي حاتم: ص ٤٠. (ومختصر كتاب الحجة): ٦١٨/٢.

(٧) وقد أورد هذا الاعتقاد كثيرًا من العلماء ضمن مؤلفاتهم منهم.

اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) ١٧٦-١٧٧. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو): ص ١٨٢-١٨٣. والذهبي في (العلو) ص ١١٢-١١٣. وابن قيم الجوزية في (الصواعق المرسلات): ١٢٩٠-١٢٩١. و(اجتماع الجيوش الإسلامية): ٢٣٣/٢.

(٨) نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود النابلسي المقدسي، أبو الفتح (٣٧٧-٤٩٠هـ) الإمام الزاهد الحافظ المجمع على جلالته وفضيلته، شيخ الشافعية في عصره بالشام أصله من نابلس كان يعرف بابن أبي حافظ، وقام برحلة وعمره نحو عشرين عامًا، سكن دمشق وتوفي بها، من كتبه (الحجة على تارك المحجة) و(التهذيب) فقه في عشر مجلدات.

راجع (تاريخ دمشق) لابن عساكر: ٥٣٦/١٧-٥٣٧. و(تبين كذب المفتري) لابن عساكر: ص ٢٨٦-٢٨٧. و(تهذيب الأسماء) للنووي: ١٢٥/٢-١٢٦. =

الحجة<sup>(١)</sup> له<sup>(٢)</sup>.

وقال نصر في هذا الكتاب: «إن قال قائل: قد<sup>(٣)</sup> ذكرت ما يجب على أهل الإسلام من اتباع/ كتاب الله<sup>(٤)</sup> وسنة رسوله<sup>(٥)</sup> وما أجمع عليه الأئمة و<sup>(٦)</sup> العلماء، والأخذ<sup>(٧)</sup> بما عليه أهل السنة والجماعة: فأذكر مذاهبهم وما أجمعوا عليه من اعتقادهم، وما يلزمنا من المصير إليه من إجماعهم؟ فالجواب: أن الذي<sup>(٨)</sup> [أدركت]<sup>(٩)</sup> عليه أهل العلم ومن لقيتهم وأخذت عنهم، ومن

= (وسير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٩/١٣٦-١٤٣.

(١) (الحجة على تارك المحجة) وهو كتاب في أصول الدين، وموضوعه لزوم الاعتصام بالكتاب والسنة واتباعهما، ويبدو والله أعلم أن الكتاب مفقود، ويوجد له مختصر، ولا يعلم من الذي اختصره والمختصر مرتب على مقدمة ومائة وستة عشر باباً وقد قام بتحقيق المختصر محمد إبراهيم محمد هارون وذلك لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) (له) ساقطة من (ك).

(٣) (قد) غير موجودة في (مختصر الحجة).

(٤) في (مختصر الحجة): (الله عز وجل).

(٥) في (مختصر الحجة): (رسوله ﷺ).

(٦) الواو ساقطة من (ط).

(٧) في (مختصر الحجة) زيادة: (وما أجمع عليه الأئمة والعلماء ممن عرف بالعلم والدين والصدق واليقين وذكرت المنع من البدع وذم الكلام والأهواء الخارجة عن الحق والصواب، ووجوب ترك ذلك والأخذ).

(٨) في (مختصر الحجة) زيادة: (من إجماعهم لنعلم ذلك ونصير إليه ونعتقده ونعتمد عليه فالجواب وبالله التوفيق أن الذي).

(٩) في (ل): (أدكت). والتصويب من (مختصر الحجة) و(ك) و(ط).

بلغني قوله من غيرهم»<sup>(١)</sup>؛ فذكر جُمْل اعتقاد أهل السنة، وفيه: «وأن الله»<sup>(٢)</sup> مستو على عرشه، بائن من خلقه، كما قال في كتابه<sup>(٣)</sup>: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَأَخَصَّى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾<sup>(٤)</sup> [الجن: ٢٨].

ونقل أقوال السلف<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> القرون<sup>(٧)</sup> الثلاثة، ومن نقل أقوالهم في إثبات أن الله تعالى<sup>(٨)</sup> فوق العرش يطول، ولا يتسع\* له هذا الموضع؛ ولكن نبهنا عليه.

ولم يكن\*<sup>(٩)</sup> هذا عندهم من جنس<sup>(١٠)</sup> مسائل النزاع التي يسوغ فيها الاجتهاد؛ بل ولا كان هذا<sup>(١١)</sup> عندهم من جنس

مسألة العلو  
عند السلف  
ليست من  
المسائل التي  
يسوغ فيها  
الاجتهاد

- 
- (١) (مختصر الحجة) لنصر المقدسي: ٥٨٦/٢.
  - (٢) في (مختصر الحجة): (الله تعالى).
  - (٣) في (مختصر الحجة): (كتابه العزيز الحكيم).
  - (٤) (مختصر الحجة) لنصر المقدسي: ٥٩٧/٢ وقد أورد هذا النص الذهبي في (العلو): ص ١٥٥.
  - (٥) في (ك): (البشر).
  - (٦) (من) ساقطة من (ك). وبياض مقدار كلمة.
  - (٧) في (ك): (بقرون).
  - (٨) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).
  - (٩) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).
  - (١٠) (جنس) ساقطة من (ك).
  - (١١) (هذا) ساقطة من (ك).

مسائل أهل البدع المشهورين في الأمة: كالخوارج والشيعة والقدرية، والمرجئة؛ بل كان إنكار هذا عندهم أعظم عندهم<sup>(١)</sup> من هذا كله، وكلامهم في ذلك مشهور متواتر.

ولهذا قال الملقب بإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة<sup>(٢)</sup> فيما رواه عنه الحاكم<sup>(٣)</sup>: «من لم يقل إن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه. ثم أُلقي على مزبلة<sup>(٤)</sup> لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) عندهم) ساقطة من (ط).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٥٥.

(٣) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبيّ الطهماني الشافعي المعروف بالحاكم النيسابوري، أبو عبدالله (٣٢١-٤٠٥هـ) الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف، طلب هذا الشأن في صغره، ولحق الأسانيد العالية. وسمع من نحو ألفي شيخ ينقصون أو يزيدون، وكان من بحور العلم على تشيع قليل منه، من مصنفاته (معرفة علوم الحديث) و(مستدرك الصحيحين).

راجع (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤٧٣/٥. و(المنظم) لابن الجوزي: ٢٧٤/٧-٢٧٥. و(الوافي بالوفيات) للصفدي: ٣/٣٢٠-٣٢١.

(٤) في (ك): (مرسله) هكذا مكتوبة.

(٥) روى الإمام الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري في كتاب (معرفة علوم الحديث) قال: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من لم يُقرَّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سموات فهو كافر بربه، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وأُلقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئا، لا يرثه أحد من المسلمين إذ المسلم =

كما روى عبدالله بن أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> في (كتاب السنة)<sup>(٢)</sup> عن عبدالرحمن/ بن مهدي<sup>(٣)</sup> الإمام المشهور أنه قال: «ليس في أصحاب الأهواء أشر من أصحاب جهنم يدورون أن يقولوا: إن الله لم يكلم موسى، ويدورون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وأن الله ليس على العرش. أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»<sup>(٤)</sup>.

لا يرث الكافر كما قال ﷺ.

وأورد هذا النص للاستشهاد ابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٨٥ والذهبي في (العلو) ص ١٢٥. وابن قيم الجوزية في (الصواعق المرسلة) ١٣٠٣/٤ وقال ذكره عنه أبو عبدالله الحاكم في كتاب علوم الحديث له وكتاب تاريخ نيسابور وذكره أبو عثمان النيسابوري في رسالته المشهورة.

- (١) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أبو عبدالرحمن (٢١٣- ٢٩٠هـ) الإمام الحافظ الحجة، محدث العراق، ولد إمام العلماء أبي عبدالله، سمع من أبيه فأكثر، حتى قال ابن المناوي: لم يكن أحد أروى في الدنيا عن أبيه من عبدالله بن أحمد. له الزوائد على كتاب الزهد لأبيه وكتاب (السنة). راجع (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٧/٥. و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١/١٨٠- ١٨٨. و(المنهج الأحمد) للعليمي: ٢٠٦/١- ٢٠٩. و(مختصر طبقات الحنابلة) لابن شطي: ص ٢٣- ٢٤. سبقت ترجمته ص ٢٢٤.
- (٢) (كتاب السنة) وقد سمي هذا الكتاب بكتاب (الرد على الجهمية) وسبب إطلاق هذا الاسم عليه لأن الكتاب ألف للرد على الجهمية، وأول موضوع فيه - وهو موضوع كبير - الرد على الجهمية، وهذا الكتاب من أمهات المصادر العقدية، نهج المؤلف طريقة المحدثين التي لا تقبل أي قول إلا بسند. والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني.

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١١٢.

- (٤) روى عبدالله بن أحمد في (كتاب السنة): رقم (٥٣١)، ١/٢٨٠ قال حدثني أبي - رحمه الله - سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: «من زعم أن الله عز وجل لم يكلم موسى - صلوات الله عليه - يستتاب. فإن تاب وإلا ضربت عنقه». =



وعن عباد بن العوام الواسطي<sup>(١)</sup> من طبقة شيوخ الشافعي<sup>(٢)</sup>  
وأحمد قال: «كلمت بشر المريسي وأصحاب بشر فرأيت آخر  
كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: ليس في السماء شيء»<sup>(٣)</sup>.

= وأورده ابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ٢/٢١٤-٢١٥ روى  
عبدالله بن أحمد أيضًا في (كتاب السنة) رقم (١٤٧)، ١/١٥٧ قال: حدثني  
عبدالله بن شويه، حدثنا محمد بن عثمان قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي  
- وسأله سهل بن أبي خدويه عن القرآن فقال: - يا أبا يحيى مالك ولهذه  
المسائل؟ هذه مسائل أصحاب جهنم، إنه ليس في أصحاب الأهواء شر من  
أصحاب جهنم. يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى والله  
ألا يناكحوا ولا يوارثوا.

وروى بنحوه الخلال في (السنة) مخطوط، المتحف البريطاني، الملحق (١٦٨)،  
مخطوطات شرقية ٢٦٧٥. ق/١٧٥ ب والبغوي في (شرح السنة) ١/١٨٧.

(١) عباد بن العوام بن عمر بن عبدالله الكلابي الواسطي، أبوسهل (١١٨-١٨٥هـ)  
الإمام المحدث. ثقة، كان يتشيع فحبسه هارون الرشيد، ثم أطلقه، فأقام  
ببغداد، وكان من نبلاء الرجال في كل أمره روى عن حميد الطويل، وسعيد  
ابن أبي عروبة وأبي إسحاق الشيباني وغيرهم، وعنه أحمد وابنا أبي شيبة  
وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٦/٨٣. و (تذكرة الحفاظ)  
للذهبي: ١/٢٦١-٢٦٢. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٥/٩٩-١٠٠.  
و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٣٩٣. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي:  
ص١١٢-١١٣. و(الخلاصة) للخزرجي: ص١٨٧.

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن سائب الهاشمي القرشي  
المطلب الشافعي أبو عبدالله (١٥٠-٢٠٤هـ) الإمام العلم حبر الأمة، وأحد  
الأئمة الأربعة، يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف،  
مناقبه كثيرة قال الإمام أحمد: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في  
رقبته منة، له تصانيف أشهرها (الأم) و (الرسالة). راجع (طبقات الشافعية  
الكبرى) ١/٢٩٣-٣٤٥، و(طبقات الحفاظ) للسيوطي ١٥٢-١٥٤.

(٣) رواه عبدالله بن أحمد في كتاب (السنة)، رقم (١٩٩)، ١/١٧٠ ورقم =

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب (الرد على الجهمية) عن سعيد بن عامر الضبعي<sup>(١)</sup> من هذه الطبقة وهو إمام البصرة إذ<sup>(٢)</sup> ذاك علماً ودينًا أنه ذكر عنده الجهمية، فقال: «هم شرُّ قولاً من اليهود والنصارى، قد أجمع<sup>(٣)</sup> اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين أن الله على العرش وهم قالوا ليس عليه شيء»<sup>(٤)</sup>.

وروى عبد الله بن أحمد عن سليمان بن حرب<sup>(٥)</sup> الإمام

= (٥١٦)، ٢٧٥/١. والخلال في (السنة) مخطوط، ق/١٥٢ب - ١١٥٣. والذهبي في (العلو) ص ٨٨. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ٢/٢١٦. وأورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٥٢/٥ وعزاه إلى (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم.

(١) سعيد بن عامر الضبعي البصري، أبو محمد (٢٠٨-١٠٠٠هـ) أحد الأعلام في العلم والعمل، وكان رجلاً صالحاً ثقة، روى عن سعيد بن أبي عروبة والمعلّى بن زياد القردوسي، وروى عنه أبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة. وقال يحيى بن القطان: هو شيخ المصر منذ أربعين سنة إني لأغبط جيرانه.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤/٤٩٤٨. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٣٥١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٢٩٩. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٤٨. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٣٩-١٤٠. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/٢٠.

(٢) (إذ) مكررة في (ط).

(٣) في (ك) و(ط): (اجتمع).

(٤) راجع: (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١. و(درء تعارض العقل مع النقل)

لابن تيمية: ٦/٢٦١. و(العلو) للذهبي: ص ٩٣ و(اجتماع الجيوش الإسلامية)

لابن قيم الجوزية: ٢/٢١٥.

(٥) سليمان بن حرب الأزدي الواشجي البصري، أبو أيوب (٢٢٤-١٠٠٠هـ) الحافظ، إمام من الأئمة، ولي قضاء مكة، ثم عزل فرجع إلى البصرة. فلم =

المشهور قال: «سمعت حماد بن زيد<sup>(١)</sup> وهو الإمام الكبير المشهور وذكر هؤلاء الجهمية فقال: إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء»<sup>(٢)</sup>. وعن عاصم بن علي بن عاصم<sup>(٣)</sup>

- = يزل بها حتى توفي، سمع شعبة والحمدان ومبارك بن فضالة وطبقته، وعنه أحمد وإسحاق وأبو زرعة وغيرهم. قال أبو داود: سمعته يقع في معاوية، وكان بشر الحافي يهجره لذلك، وكان لا يدلس ويتكلم في الرجال، وقرأ الفقه وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث، وما رأيت في يده كتاباً قط، وحضرت مجلسه فحزر بأربعين ألفاً، وحضر مجلسه المأمون من وراء ستار راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٠٨/٤-١٠٩. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٣٣-٣٧. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٣٩٣. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٣٢٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٦٦-١٦٧. و(شذرات الذهب) لابن عماد الحنبلي: ٢/٥٤.
- (١) تقدمت ترجمته في ص ٣٩٦.
- (٢) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (٤١)، ١١٧/١-١١٨. والخلال في (السنة) مخطوط، ق/١٤٨ ب. والذهبي في (العلو) ص ٨٤.
- (٣) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب التيمي بالولاء، أبو الحسن (٢٢١-١٠٠ هـ) الإمام الحافظ المحدث الثقة، وكان من أئمة السنة، قوالاً بالحق، من أهل واسط مولداً ووفاء، نزل بغداد، وحديث فيها برجة النخل في مسجد الرصافة وكان يجلس على أحد السطوح، وينتشر الناس في الرحبة، وكان مجلسه يحرز بأكثر من مائة ألف إنسان، سمع أباه وابن أبي ذئب وعكرمة بن عمار وطبقته، حدث عنه البخاري في صحيحه وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وخلق كثير.
- راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٦/٣٤٨. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٢/٢٤٧-٢٥٠. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٠/٣٩٧-٣٩٨. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٣٨٤. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٧٤. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/٤٨.

شيخ أحمد والبخاري<sup>(١)</sup> قال: «ناظرت جهميًّا فتيين من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء ربًّا»<sup>(٢)</sup>، وقال أحمد بن حنبل ثنا سريح ابن النعمان<sup>(٣)</sup>، سمعت عبدالله بن نافع الصائغ<sup>(٤)</sup>، سمعت مالك

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (١٩٤-٢٥٦هـ) حبر الإسلام، وإمام الحفاظ، وشيخ الإسلام، صاحب الصحيح والتصانيف، صنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة، ولد في بخارى، ونشأ يتيمًا، وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠هـ في طلب الحديث، فزار خراسان والعراق ومصر والشام، فسمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ست مائة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق بروايته، وكتابه الصحيح أوثق الكتب الستة المعول عليها، قال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري.

راجع (تاريخ مولد العلماء) لابن زير الريعي: ٥٦٤/٢. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤/٢-٣٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٩١/١٢-٤٧١. و(سيرة الإمام البخاري) للمباركفوري:

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة) رقم (١٩١)، ١٦٨/١ بلفظ: (ناظرت جهمًا فلم يثبت أن في السماء ربًّا، جل ربنا عز وجل وتقدس). وأورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ٥٣/٥ وعزاه إلى (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم. والذهبي في (العلو): ص ٩٨. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ٢١٨/٢.

(٣) في (ل) و(ك): (سريح بن يونس) وفي (ط): (شريح بن يونس) والتصويب من كتاب (السنة) وهو:

سريح بن النعمان بن مروان الجوهري، أبو الحسن البغدادي (٢١٧-٣٠٠هـ) ثقة يهم قليلاً روى عن حماد بن سلمة وعمارة بن زاذان وطائفة روى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم. راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٠٤-٣٠٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٨٥/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١١٣.

(٤) عبدالله بن نافع الصائغ المدني المخزومي مولاهم، أبو محمد (٢٠٦-٢٠٠هـ) =

ابن أنس<sup>(١)</sup> يقول: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان»<sup>(٢)</sup>.

وروى عبدالله بن أحمد وغيره بأسانيد صحيحة عن عبدالله

= ثقة روى عن مالك وابن أبي ذئب، وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذلك، قال أبو عبد الرحمن بن أبي حاتم: ليس بالحافظ لين تعرف حفظه وتنكر وكتابه أصح. راجع: (التاريخ) للبخاري: ٢١٣/٥. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٨٣/٥-١٨٤. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٥٦/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢١٦.

(١) تقدمت ترجمته في ص ١١٢.

(٢) في (السنة) لعبدالله بن أحمد: رقم (١١)، ١٠٦/١-١٠٧. حدثني أبي - رحمه الله - قال حدثني سريح بن النعمان، أخبرني عبدالله بن نافع قال: «كان مالك بن أنس - رحمه الله - يقول: من قال القرآن مخلوق، يوجع ضرباً ويحبس حتى يموت. وقال مالك - رحمه الله -: الله - عز وجل - في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء وتلا هذه الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ يُعْلَمُونَ وَلَا هُمْ إِلَّا لَهُمْ سَادِسُهُمْ﴾ (المجادلة: ٧) وعظم عليه الكلام في هذا واستشنع».

وروى أيضاً في كتاب (السنة) رقم (٢١٣)، ١٧٣/١-١٧٤، حدثني أبو الحسن العطار قال: سمعت سريح بن النعمان يقول سألت عبدالله بن نافع وقلت له: إن قبلنا من يقول: القرآن مخلوق؟ فاستعظم ذلك ولم يزل متوجعاً حزينا يسترجع قال عبدالله - يعني ابن نافع - قال مالك: «من قال القرآن مخلوق يؤدب ويحبس حتى تعلم منه التوبة. وقال مالك: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وقال مالك: الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان وقال مالك: القرآن كلام الله - عز وجل - وهكذا قال عبدالله بن نافع في هذا كله». وروى بنحوه ابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٦٦ وابن تيمية في (مجموع الفتاوى) ٥٣/٥. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ١٤١/١.

ابن المبارك<sup>(١)</sup> أنه قيل له: «بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه؛ ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا»<sup>(٢)</sup>. وكذلك قال الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> وغيره.

وقال الإمام أبو عبدالله البخاري صاحب (الجامع

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) روى عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (٢٢)، ١/ ١١١: قال حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال: سألت عبدالله بن المبارك، كيف ينبغي لنا أن نعرف ربنا - عز وجل -؟ قال: على السماء السابعة على عرشه ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض. وروى أيضًا في (السنة) رقم (٢١٦)، ١/ ١٧٤-١٧٥. قال: حدثني عبدالله بن شبيب أبو عبدالرحمن، قال: سمعت علي بن الحسن - يعني ابن شقيق - يقول: سمعت عبدالله يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وسمعته يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. قال: وسمعت عبدالله يقول: نعرف ربنا - عز وجل - فوق سبع سموات على العرش بائن من خلقه بحد، ولا نقول كما قالت الجهمية هاهنا وأشار بيده إلى الأرض.

وروى هذا الخبر بنحوه عن ابن المبارك الإمام البخاري في كتاب (خلق أفعال العباد) ص ٣١. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٧١ والذهبي في (العلو) ص ٨٧. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ١/ ١٣٤.

(٣) في (ك) و(ط): (الإمام أحمد بن حنبل).

وذكر القاضي أبويعلى في (إبطال التأويلات)، مخطوط، ص ٢٩٧ عن الإمام أحمد أنه قال: (هو على العرش كيف شاء وكما شاء).

وفي رواية الأثرم (إبطال التأويلات) مخطوط، ص ٢٩٨: (قلت لأحمد يحكي عن ابن المبارك نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بحد فقال أحمد: هكذا هو عندنا).

الصحيح<sup>(١)</sup> في كتاب (خلق الأفعال)<sup>(٢)</sup>: (باب ما ذكر أهل العلم للمعطلة الذين يريدون أن يبدلوا/ كلام الله) قال: «وقال وهب بن جرير: الجهمية الزنادقة إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى»<sup>(٣)</sup>.

قال: «وقال حماد بن زيد<sup>(٤)</sup>: القرآن كلام الله نزل به جبريل، ما يجادلون إلا أنه ليس في السماء إله»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) (صحيح البخاري) هو أول مصنف في الصحيح المجرد وهو أصح كتاب بعد القرآن وجملة ما فيه من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ويحذف المكرر أربعة آلاف قال البخاري: خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث ولم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر، وقال أيضاً: ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وللكتاب عدة طبعات، وتوجد نسخ من الجامع الصحيح في كل مكتبات المخطوطات العربية.

(٢) (خلق أفعال العباد) يتحدث الإمام البخاري في هذا الكتاب عن الفتنة التي أثارها المعتزلة والجهمية، والتي كانوا يقولون فيها: إن القرآن مخلوق فرد عليهم، وفند أقوالهم، ثم تحدث في هذا الكتاب حديثاً مستفيضاً عن الجهمية وأفعالهم ثم تكلم عن أفعال العباد، ووضح فيها الرأي الصواب الذي يقرره الكتاب والسنة وسلف هذه الأمة، كما قرر مذهب الإمام أحمد في كلام الله. وللكتاب طبعات عدة، وقام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن عميرة.

(٣) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٠

(٤) تقدمت ترجمته في ٣٩٦.

(٥) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١ ورواه أيضاً خلال في (السنة) مخطوط ق/١٤٨ ب. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢/٢١٤.

قال: «وقال ابن المبارك: لا نقول كما قالت الجهمية: إنه<sup>(١)</sup> في الأرض هاهنا؛ بل على العرش استوى. وقيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: فوق سمواته على العرش. وقال لرجل منهم: أتظنك خال<sup>(٢)</sup> منه؟ فَبُهِتَ الآخر. وقال: من قال (لا إله إلا هو) مخلوق فهو كافر؛ وإنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»<sup>(٣)</sup>.

قال: «وقال علي بن عاصم<sup>(٤)</sup>: ما الذين<sup>(٥)</sup> قالوا إن الله ولدًا أكفر من الذين قالوا إن الله لا يتكلم. وقال: احذر من المريسي

(١) (إنه) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) في (خلق الأفعال): (خاليًا).

(٣) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١.

(٤) في (خلق الأفعال): (وقال علي). وهو:

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن (١٠٥-٢٠١هـ) الإمام الحافظ كان صالحًا ورعًا جليل القدر موسرًا، ينفق في طلب العلم، قال علي بن عاصم: أعطاني أبي مائة ألف درهم وقال اذهب فلا أر لك وجهًا إلا بمائة ألف حديث، فأتيته بمائة ألف حديث، سمع سهيل بن أبي صالح وعطاء بن السائب وحميد الطويل وغيرهم، وحدث عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وخلق كثير.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٩٨/٦. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٣١٦-٣١٧. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤٤٦/١١-٤٥٨. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢٧٥.

(٥) في (خلق الأفعال): (إن الذين).



وأصحابه فإن كلامهم أبو جاد<sup>(١)</sup> الزندقة، وأنا كلمت أستاذهم جهماً فلم يثبت أن في السماء إلهاً<sup>(٢)</sup>.

«قال أبو عبدالله البخاري<sup>(٣)</sup>: نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت قوماً<sup>(٤)</sup> أضل في كفرهم منهم، وإنني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم»<sup>(٥)</sup>.

«وقال الفضيل بن عياض<sup>(٦)</sup>: إذا قال لك الجهمي أنا كافر<sup>(٧)</sup> برب يزول عن مكانه فقل أنا أؤمن برب يفعل

---

(١) (جاد) ساقطة من (ك) ويياض مقدار كلمة. وفي (خلق الأفعال): (يستجلب).  
أبو جاد: لعله يعني بقوله أبو جاد الزندقة المبادئ الأولى للزندقة، أخذاً من الحروف الأبجدية، قال هشام الكلبي: أول من وضع الخط العربي قوم من العرب العاربة نزلوا في عدنان من إد وأسماءهم، أبو جاد، هواز، حطي، كلمون، صغفص، قريسات، وبهذا الشكل والإعراب وضعوا الكتاب على أسمائهم، ثم وجدوا بعد ذلك حروفاً ليست من أسمائهم وهي الثاء والحاء والذال والظاء والشين والغين، فسموها الروادف، ويقال إن أبا جاد هوز حطي كلمون صغفص قرشت أسماء ملوك للعرب العاربة.

راجع: (الفهرست) لابن النديم: ص ٧. و(مفتاح العلوم) للإمام اللغوي ابن عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي: ص ١١٣-١١٤.

(٢) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٢. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢/٢١٦.

(٣) (البخاري) غير موجودة في (خلق الأفعال).

(٤) (قوماً) غير موجودة في (خلق الأفعال).

(٥) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٣.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٨٧.

(٧) في (خلق الأفعال): (أكفر).

ما يشاء»<sup>(١)</sup>.

وقال: «وحدث<sup>(٢)</sup> يزيد بن هارون<sup>(٣)</sup> عن الجهمية فقال<sup>(٤)</sup>:  
من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما تقرر<sup>(٥)</sup> في  
قلوب العامة فهو جهمي»<sup>(٦)</sup>.

قال: «وقال ضمرة<sup>(٧)</sup> بن ربيعة<sup>(٨)</sup>، عن صدقة<sup>(٩)</sup>، سمعت

---

(١) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٦. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم  
الجوزية: ٢/ ٢٧٠.

(٢) في (خلق الأفعال): (وحذر).

(٣) تقدمت ترجمته في ص ١٣.

(٤) في (خلق الأفعال): (وقال)

(٥) في (خلق الأفعال): (يقر). وفي (ك): (يقرون).

(٦) (خلق أفعال العباد) (للبخاري): ص ٣٦. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم  
الجوزية: ٢/ ٢١٤.

(٧) في (ط): (حمزة).

(٨) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبدالله الرملي (٢٠٢-٢٠٢هـ) مشهور، روى عن  
إبراهيم بن أبي عبلة والأوزاعي والسري بن يحيى وصدقة بن المنتصر وصدقة بن  
يزيد وغيرهم، قال أحمد: من الثقات المأمونين رجلٌ صالح، صالح الحديث لم  
يكن بالشام رجل يشبهه.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤/ ٤٦٧. و(ميزان الاعتدال)  
للذهبي: ٢/ ٣٣٠، (تهذيب الكمال) للمزي: ٢/ ٦٢٠. و(تقريب التهذيب)  
لابن حجر: ١/ ٣٧٤.

(٩) صدقة بن المنتصر أبو شعبة الشعباني. روى عن عروة بن رويم ويحيى بن أبي  
عمرو الشيباني روى عنه ضمرة بن ربيعة ويزيد بن موهب وعمران بن هارون  
وغيرهم قال أبو زرعة لا بأس به.

راجع: (التاريخ الكبير) للبخاري: ٤/ ٣٩٤. و(الجرح والتعديل) لابن أبي  
حاتم: ٤/ ٤٣٤.

سليمان التيمي<sup>(١)</sup> يقول: لو سئلت أين الله تبارك وتعالى<sup>(٢)</sup>؟ لقلت: في السماء، فإن قال: فأين كان عرشه قبل السماء؟ لقلت على الماء. فإن قال: فأين كان عرشه قبل الماء؟ لقلت: لا أعلم<sup>(٣)</sup>. وروى عن يزيد بن هارون أنه «ذكر أبا بكر الأصم<sup>(٤)</sup> والمريسي<sup>(٥)</sup> فقال/ : هما والله زنديقان كافران بالرحمن، حلالا<sup>(٦)</sup> الدم<sup>(٧)</sup>».

(١) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري (...-١٤٣هـ) أحد سادة التابعين علمًا وعملاً، لم يكن من بني تميم وإنما نزل فيهم، وهو مولى بني مرة البصري، سمع الحسن وأنسًا وأبا عثمان وأبا نضرة وغيرهم، وروى عنه الثوري وشعبة وابن المعتمر، وغيرهم، قال يحيى بن معين ما جلست إلى رجل أخوف منه.

راجع: (التاريخ الكبير) للبخاري: ٢٠/٤-٢١. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٥٤-١٥٥. و(تهذيب الكمال) للمزي: ١/٥٤٠-٥٤١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٢٦/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٥٢.

(٢) (تبارك وتعالى) غير موجودة في (خلق الأفعال).

(٣) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٧. وراجع: (اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢/٢٦٩.

(٤) عبدالرحمن بن كيسان الأصم، أبو بكر (٢٠٠-٢٠٠هـ) معتزلي وهو أحد من له الرياسة فيهم في حياته فقط، وفيه ميل على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وبذلك كان يعاب فأخرجته المعتزلة من جملة المخلصين، وكان أصحابه يقولون بُلي بالمناظرة كان فقيرًا شديد الصبر على الفقر ولأبي هذيل معه مناظرات، من كتبه (تفسير القرآن) وكتاب (خلق القرآن).

راجع: (فرق طبقات المعتزلة) ص ٦٥-٦٦. و(فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٦٧-٢٦٨. و(الفهرست) لابن النديم: ص ٢١٤.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ٩٠.

(٦) في (خلق الأفعال) و(ط): (حلال).

(٧) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٨.

قال: «وسئل عبدالله بن إدريس<sup>(١)</sup> عن الصلاة خلف أهل البدع فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مرضي<sup>(٢)</sup> أو عدل [فصل]<sup>(٣)</sup> خلفه. قلت: فالجهمية؟ قال: لا. هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم، ولا يناكحون، وعليهم التوبة<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: «وقال وكيع بن الجراح<sup>(٧)</sup>: الرافضة<sup>(٨)</sup> شر من القدرية، والحرورية<sup>(٩)</sup> شر منهما<sup>(١٠)</sup>، والجهمية شر هذه

---

(١) عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي، أبو محمد (١٢٠-١٩٢هـ) الإمام القدوة الحجة، من أعلام حفاظ الحديث كان فاضلاً عابداً، حجة فيما يرويه، أراد الرشيد توليته القضاء فامتنع تورعاً ووصله فرد عليه صلته وسأله أن يحدث ابنه فقال: إذا جاءنا مع الجماعة حدثناه، فقال: وددت أني لم أكن رأيتك فقال وأنا وددت أني مارأيتك، وكان مذهبه في الفتيا مذهب أهل المدينة قال الإمام أحمد: كان ابن إدريس نسيج وحده.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٩٨/٥. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٨٢/١-٢٨٤. (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤١٥/٩-٤٢١. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١١٨. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٩٠.

(٢) في (خلق الأفعال): (مرض).

(٣) في (ل): (فصلي). والتصويب من (خلق أفعال العباد) و(ك) و(ط).

(٤) في (ك): (اليوم).

(٥) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٩.

(٦) (قال) ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمة.

(٧) ابن الجراح غير موجودة في (خلق الأفعال)

(٨) في (خلق الأفعال): (الرافضية).

(٩) راجع: تعريف الحرورية ص ٣١٠.

(١٠) في (ك): (منها).

قال البخاري «وقال زهير السجستاني<sup>(٢)</sup>: سمعت سلام بن أبي مطيع<sup>(٣)</sup> يقول: الجهمية كفار»<sup>(٤)</sup>.

وكلام السلف والأئمة في هذا الباب أعظم وأكثر من أن يذكر هنا إلا بعضه؛ كلهم مطبقون على الذم والرد على من نفى

(١) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٩.

(٢) (خلق أفعال العباد): (السختياني).

وهو خطأ حيث لم أجد من أخذ عن سلام بن أبي المطيع بهذا الاسم وقد روى هذا الخبر عبدالله بن أحمد وفيه زهير السجستاني، وليس السختياني زهير بن نعيم البابي السلولي ويقال العجلي السجستاني أبو عبد الرحمن (٢٠٠-٢٠٠هـ) أحد الزهاد العباد المتقشفين، سكن البصرة، وروى عن بشر بن منصور السلمي، وسلام بن أبي مطيع، وروى عنه إبراهيم بن سعيد ابن أنس وأحمد بن عبد الرحمن العنبري والحسن بن سعيد الباهلي وغيرهم. راجع: (تهذيب الكمال) للمزي: ١/٤٣٦-٤٣٧. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٢٦٥. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٢٣.

(٣) سلام بن أبي مطيع البصري (١٦٤-٢٠٠هـ) ثقة صاحب سنة، ومن خطباء البصرة، ونسبه بعض المحدثين إلى الغفلة وسوء الحفظ، وروى عن قتادة، وأبي حصين، وعنه أبو الوليد، ومُسَدَّد وخلق، قال أبو داود: هو القائل لأن ألقى الله بصحيفة الحجاج أحب إليّ من أن ألقاه بصحيفة عمرو بن عبيد. راجع: (التاريخ الكبير) للبخاري: ٤/١٣٤. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٤/٢٥٨-٢٥٩. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢/١٨١-١٨٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/٢٦٥. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٢٣.

(٤) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٤ وروى هذا الخبر أيضًا عبدالله بن أحمد في (السنّة)، رقم (١٢١٦)، ٢/٥٢٨ والخلال في (السنّة) مخطوط، ق/١٥٠.

أن يكون الله فوق العرش كلهم متفقون على وصفه بذلك، وعلى ذم الجهمية الذين ينكرون ذلك؛ وليس بينهم في ذلك خلاف، ولا يقدر أحد أن ينقل عن أحد من سلف الأمة وأئمتها في القرون الثلاثة حرفاً واحداً يخالف ذلك؛ لم يقولوا شيئاً من عبارات النافية: إن الله ليس في السماء، والله ليس فوق العرش، \* ولا أنه داخل العالم ولا خارجه، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء \*<sup>(١)</sup>، ولا أنه في كل مكان، \* أو أنه ليس في مكان \*<sup>(٢)</sup> أو أنه لا تجوز الإشارة إليه، ولا نحو ذلك من العبارات التي تطلقها النفاة بأن<sup>(٣)</sup> يكون فوق العرش: لا نصّاً ولا ظاهراً؛ بل هم مطبقون متفقون على أنه نفسه فوق العرش، وعلى ذم من ينكر ذلك بأعظم مما يذم به غيره من أهل البدع مثل القدرية والخوارج والروافض ونحوهم<sup>(٤)</sup> /

وإذا كان كذلك فليعلم أن الرازي ونحوه من الجاحدين لأن<sup>(٥)</sup> يكون الله نفسه فوق العالم هم مخالفون لجميع سلف الأمة وأئمتها الذين لهم في الأمة لسان صدق، ومخالفون لعامة من يثبت الصفات من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين مثل الكرامية والكلابية والأشعرية الذين هم

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) في (ك) و(ط): (لأن).

(٤) في (ك) بياض مقدار نصف سطر.

(٥) في (ك): (ل).

الأشعري وأئمة أصحابه؛ ولكن الذين يوافقونه على ذلك هم المعتزلة، والمتفلسفة المنكرون للصفات وطائفة من الأشعرية وهم في المتأخرين<sup>(١)</sup> منهم أكثر منهم<sup>(٢)</sup> في المتقدمين، وكذلك من اتبع هؤلاء: من الفقهاء، والصوفية<sup>(٣)</sup>، وطائفة من أهل الحديث.

\*وحيثنذ فيذكر ما يُتكلم به على حججه<sup>(٤)</sup> ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال الرازي<sup>(٥)</sup>: «(الفصل الرابع)<sup>(٦)</sup> في إقامة الحجج<sup>(٧)</sup> والبراهين على أن<sup>(٨)</sup> الله<sup>(٩)</sup> ليس بمختص<sup>(١٠)</sup> بحيز ولا<sup>(١١)</sup> جهة، بمعنى أنه يشار<sup>(١٢)</sup> بالحس أنه<sup>(١٣)</sup> هاهنا [أو]<sup>(١٤)</sup> هناك [ويدل

دعاوى  
الرازي  
وبراهينه  
في  
نفي العلو

(١) في (ك): (المستأخرين).

(٢) في (ك): (أكثرهم).

(٣) راجع: تعريف الصوفية.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض مقدار أربع كلمات.

(٥) قال الرازي) ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمتين.

(٦) في (ك): (باب البرهان الرابع).

(٧) (الحجج و) غير موجودة في (أساس التقديس) و(ك).

(٨) في (أساس التقديس) و(ك): (أنه).

(٩) (الله) غير موجودة في (ك). وفي (أساس التقديس): (تعالى).

(١٠) في (أساس التقديس): (مختصًا).

(١١) (لا) غير موجودة في (أساس التقديس) و(ك).

(١٢) في (أساس التقديس) و(ك): (يصح أن يشار).

(١٣) في (أساس التقديس): (بأنه).

(١٤) في (ل) و(ك): (و). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

عليه وجوه: البرهان الأول<sup>(١)</sup> وذلك أنه<sup>(٢)</sup> لم يخل إما أن يكون منقسمًا أو غير منقسم، فإن كان منقسمًا كان مركبًا - وقد تقدم إبطاله - وإن لم يكن منقسمًا كان في الصغر والحقارة [كالجزء]<sup>(٣)</sup> الذي لا [يتجزأ]<sup>(٤)</sup> وذلك باطل باتفاق كل العقلاء.

وأيضًا فإن<sup>(٥)</sup> [من]<sup>(٦)</sup> ينفي الجوهر الفرد<sup>(٧)</sup> يقول: إن كل ما كان مشارًا إليه بأنه<sup>(٨)</sup> هاهنا أو هناك فلا بد<sup>(٩)</sup> وأن يتميز أحد جانبيه عن الآخر، وذلك يوجب كونه منقسمًا. فثبت بأن<sup>(١٠)</sup> القول بأنه مشار إليه بحسب الحس يفضي إلى هذين<sup>(١١)</sup> الباطلين، فوجب أن يكون القول به باطلاً.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال إنه تعالى واحد منزه عن التأليف والتركيب، ومع كونه كذلك فإنه يكون عظيمًا؟

- 
- (١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ل) و(ك) و(ط) والتصويب من (أساس التقديس)  
 (٢) في (ك) و(ط): (لأنه).  
 (٣) في (ل) (كالجزء) والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).  
 (٤) في (ل) (يتجزئ)، والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).  
 (٥) في (أساس التقديس): (فلأن).  
 (٦) في (ل): (ما). ، التصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).  
 (٧) راجع: تعريف الجوهر الفرد ص  
 (٨) في (أساس التقديس) و(ك) زيادة: (مشارًا إليه بحسب الحسن بأنه).  
 (٩) في (أساس التقديس): (فإنه لا بد).  
 (١٠) في (أساس التقديس) و(ك): (أن).  
 (١١) في (أساس التقديس): (هذين القسمين).



قوله<sup>(١)</sup>: العظيم يجب أن يكون مركبًا منقسمًا وذلك ينافي كونه [أحدًا]<sup>(٢)</sup>، قلنا: سلمنا أن العظيم يجب أن يكون منقسمًا في الشاهد، فلم قلت: إنه يجب أن يكون في الغائب كذلك؟ فإن قياس الغائب على الشاهد من غير جامع باطل.

وأيضًا لم<sup>(٣)</sup> لا يجوز أن يكون غير منقسم ويكون في غاية الصغر. قوله<sup>(٤)</sup> إنه حقير، / وذلك على الله<sup>(٥)</sup> محال؟ قلت<sup>(٦)</sup>: الذي لا يمكن أن يشار إليه ولا يحس<sup>(٧)</sup> به يكون كالعدم فيكون أشد حقارة، فإذا<sup>(٨)</sup> جاز هذا فلم لا يجوز ذلك؟.

والجواب عن<sup>(٩)</sup> الأول أن نقول: إنه إذا كان عظيمًا فلا بد و<sup>(١٠)</sup> أن يكون منقسمًا، وليس هذا من باب قياس [الغائب على الشاهد]<sup>(١١)</sup>؛ بل هذا بناء على البرهان<sup>(١٢)</sup> القطعي؛ وذلك لأننا

(١) في (ط): (و).

(٢) في (ل) و(ك): (واحدًا) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٣) في (أساس التقديس): (فلم).

(٤) في (ط): (وهو مقتضى).

(٥) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٦) في (أساس التقديس) و(ط): (قلنا).

(٧) في (أساس التقديس) زيادة: (أن يشار إليه البتة ولا يمكن أن يحس).

(٨) في (أساس التقديس): (وإذا).

(٩) في (أساس التقديس): (على).

(١٠) (الواو) ساقطة من (ك) و(ط).

(١١) في (ل) و(ك) و(ط): (قياس الشاهد على الغائب) والتصويب من (أساس التقديس).

(١٢) البرهان: لغة الحجة، وعند المنطقيين هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء =

إذا أشرنا إلى نقطة لا تنقسم فإما أن يحصل فوقها شيء آخر أو لا يحصل. فإن حصل فوقها شيء آخر كان ذلك الفوقاني مغايراً له؛ إذ لو جاز أن يقال إن هذا المشار إليه عينه لا غيره جاز أن يقال هذا الجزء عين ذلك الجزء، فيفضي إلى تجويز أن الجبل شيء واحد أو<sup>(١)</sup> جزء لا يتجزأ مع كونه جبلاً، وذلك شك في البديهيات<sup>(٢)</sup>، فثبت أنه لا بد من التزام التركيب والانقسام. وإما أن لا يحصل فوقها شيء آخر، ولا على يمينها، ولا على يسارها ولا من تحتها: فحينئذ يكون<sup>(٣)</sup> نقطة غير منقسمة وجزءاً لا يتجزأ؛ وذلك باتفاق العقلاء باطل، فثبت أن هذا ليس من باب قياس [الشاهد على الغائب]<sup>(٤)</sup>؛ بل هو مبني على التقسيم الدائر بين النفي والإثبات<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: «واعلم أن الحنابلة<sup>(٧)</sup> القائلين بالتركيب والتأليف

- 
- = كانت ابتداء وهي الضروريات، أو بواسطة وهي النظريات.
- (التعريف) للجرجاني: ص ٤٥ وراجع: (النجاة) لابن سينا: ص ٦٦. و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١/١٥٠-١٥١. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ١/٢٣٦-٢٣٧. و(المعجم الفلسفي): ص ٣٢-٣٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١/٢٠٦-٢٠٨.
- (١) (في أساس التقديس): (و).
- (٢) في (ط): (البديهيات) راجع: تعريف البديهيات ص ٢٠٨.
- (٣) في (ط): (تكون).
- (٤) في (ل) و(ك) و(ط): (الغائب على الشاهد) والتصويب من (أساس التقديس).
- (٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٢-٦٤.
- (٦) أي الرازي والكلام متصل.
- (٧) الحنابلة: وهم أتباع الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل، إمام أهل السنة، وهم =

أسعد حالاً من هؤلاء الكرامية، وذلك لأنهم اعترفوا بكونه مركباً من<sup>(١)</sup> الأجزاء والأبعاد/. وأما هؤلاء الكرامية فزعموا أنه يشار<sup>(٢)</sup> إليه بحسب الحس، وزعموا أنه غير متناه؛ ثم زعموا أنه مع ذلك واحد<sup>(٣)</sup> لا يقبل القسمة، ولا<sup>(٤)</sup> جرم صار<sup>(٥)</sup> قولهم<sup>(٦)</sup> على خلاف بديهة العقل. أما قولهم: الذي لا يحس<sup>(٧)</sup> ولا يشار إليه أشد حقارة من الجزء الذي لا [يتجزأ]<sup>(٨)</sup>، قلنا: كونه موصوفاً بالحقارة إنما يلزم لو كان له<sup>(٩)</sup> حيز \* ومقدار حتى يقال إنه أصغر من غيره \*<sup>(١٠)</sup>، أما إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار فلم<sup>(١١)</sup> يحصل بينه وبين غيره مناسبة في الحيز والمقدار، فلم

٢٦٠ ب/ل

= الذين التزموا مذهب السلف من أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات فأثبتوا لله ما أثبتوه لنفسه، ونفوا عنه مانفاه عن نفسه وقالوا بأن القرآن كلام الله غير مخلوق وكلام الله حرف وصوت، وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص.

راجع: (رسالة في الرد على الرافضة) لأبي حامد المقدسي: ص ١٦٢-١٦٣.

- (١) في (ك) : (في).
- (٢) في (أساس التقديس) و(ك) و(ط): (مشار).
- (٣) في (أساس التقديس): (أنه واحد).
- (٤) في (أساس التقديس): و(ك) و(ط): (فلا).
- (٥) في (ك) : (صان).
- (٦) في (أساس التقديس) (قولهم قولاً على).
- (٧) في (أساس التقديس) : (لا يحس به).
- (٨) في (ل) : (يتجزى) والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).
- (٩) في (أساس التقديس) : (ذا).
- (١٠) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض مقدار نصف سطر.
- (١١) في (أساس التقديس): (ولم).

يلزم وصفه بالحقارة»<sup>(١)</sup>.

يقال: هذه الحجة مع كل من قال إنه فوق العرش وقال مع ذلك إنه غير مؤلف ولا مركب، ممن<sup>(٢)</sup> يثبت له معنى الجسم كمن ذكره من الكرامية وممن<sup>(٣)</sup> ينفي عنه معنى الجسم كالكلابية وأئمة الأشعرية<sup>(٤)</sup>، ومع كل طائفة ممن<sup>(٥)</sup> يوافقها من الفقهاء والصوفية وغيرهم - وإن كان عامة أهل السنة<sup>(٦)</sup> وأئمة الدين وأهل الحديث لا يقولون هو جسم ولا يقولون ليس بجسم وهو<sup>(٧)</sup> قد<sup>(٨)</sup> نصها<sup>(٩)</sup> - وهي أيضاً مع من نقل عنه أنه يُوصَفُ<sup>(١٠)</sup> بالتركب والتأليف يرجع إلى قوله<sup>(١١)</sup> والكلام عليها من وجوه:

الرد على  
البرهان الأول  
للرازي من  
وجوه

أحدها<sup>(١٢)</sup>: أن يقال: قد تقدم أن لفظ المنقسم لفظ مجمل بحسب الاصطلاحات؛ فالمنقسم في اللغة العربية التي نزل بها

إن لفظ  
المنقسم  
مجل  
مجل  
يراد به كما  
في لغة  
العرب وهذا  
متفق باتفاق  
العقلاء

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

(٢) في (ك): (فمن).

(٣) في (ك): (فمن).

(٤) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١.

(٥) في (ك): (من).

(٦) في (ك) زيادة: (وإن كان أهل السنة وعامة أهل السنة) راجع: (ذكر محنة

الإمام أحمد بن حنبل) لحنبل: ص ٥٧.

(٧) في (ط): (ولا هو).

(٨) (قد) ساقطة من (ط).

(٩) في (ك): (نصبها)، والأولى (نص عليها).

(١٠) في (ك) و(ط): (يصفه).

(١١) (يرجع إلى قوله) ساقطة من (ك) و(ط).

(١٢) (أحدها) ساقطة من (ك).

القرآن هو ما فصل بعضه عن بعض<sup>(١)</sup> كقسمة الماء وغيره بين [المشركين]<sup>(٢)</sup>، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ [القمر: ٢٨] وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤] وقال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] وقال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٤)</sup> [الزخرف: ٣٢] وقال النبي ﷺ: (إنما أنا قاسم أقسم بينكم)<sup>(٥)</sup>. وهذا هو حقيقة المقسوم<sup>(٦)</sup>؛ بدليل صحة نفي اللفظ عما ليس كذلك، كما في الحديث الصحيح (قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يُقَسَم)<sup>(٧)</sup> وكما في قوله: (أيما ميراث قسم في الجاهلية

(١) قسم: يدل علي تجزئة الشيء، والقَسْمُ: مصدر قَسَمَ الشيء يَقْسِمُهُ قِسْمًا فانْقَسَمَ وَقَسَمَهُ: جَزَّاهُ. والقِسْمُ والمَقْسَمُ والقسيم نصيب الإنسان من الشيء. يقال: قسمت الشيء بين الشركاء وأعطيت كل شريك مِقْسَمَهُ وقِسْمَهُ. راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (قسم)، و(معجم مقاييس اللغة) لابن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مادة (قسم) و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (قسم).

(٢) في (ل) و(ك): (المشركين) والتصويب من (ط).

(٣) (وقال تعالى) ساقطة من (ط).

(٤) بعد الآية في (ك) بياض مقدار خمس كلمات.

(٥) رواه البخاري في صحيحه: الأدب/١٠٩، ١١٨/٧. ورواه بنحوه البخاري في صحيحه: العلم/١٣، ٢٥-٢٦ والخمس/٧، ٤٩/٤. ومسلم في صحيحه: الأدب/١، ح(٣)، ١٦٨٢/٣. وأحمد في مسنده: ٤٣٣/٢، ٣٠١/٣ بلفظ (فإن) بدل (إنما).

(٦) في (ك): (القسوم).

(٧) رواه البخاري في صحيحه: الشفعة/١، ٤٧/٣، بلفظ (في كل) بدل (فيما) ومسلم في صحيحه: المساقاة/٢٨، ح(١٣٤)، ١٢٢٩/٣. بلفظ البخاري. =

فهو على ما قسم، وأيما مال أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام<sup>(١)</sup>

= والإمام مالك في الموطأ: الشفعة ما يقع فيه الشفعة، ح (١٣٩٤) ص ٥٠٣. ورواه بنحوه ابن ماجه في سننه: الشفعة/٣، ح (٢٤٩٧)، ٨٣٤/٢ وأحمد في مسنده ٣٣٢/٣، ٣٩٩. والدارمي في سننه: البيوع/٨٣، ح (٢٦٣١)، ١٨٦/٢.

(١) رواه مالك في (الموطأ): الأقضية/ القضاء في قسم الأموال، ح (١٤٣٠) ص ٥٣٠ عن ثور بن زيد الديلي قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: (أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية، وأيما دار أو أرض أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام) وأبو داود في سننه عن ابن عباس: الفرائض/١١، ح (٢٩١٤)، ٣٣٠/٣ بلفظ (كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم له، وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام) وابن ماجه في سننه عن ابن عباس: الرهن/٢١، ح (٢٤٨٥)، ٨٣١/٢ بلفظ أبي داود وصححه الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) مكتب التربية العربي لدول الخليج ح (٢٠١٥ - ٢٤٨٥)، ٦٦/٢. ورواه البيهقي في سننه عن ابن عباس: باب ما قسم من الدور والأرض في الجاهلية: ١٢٢/٩ بلفظ أبي داود. ورواه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر: الفرائض/١٦، ح (٢٧٤٩)، ٩١٨/٢، بلفظ (ماكان في ميراث) بدل (أيما ميراث).

وفي مجمع الزوائد ٢٢٦/٤ معلقا على رواية ابن عباس: قال رواه الطبراني وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف جدًا وقال محمد ناصر الدين الألباني في كتاب (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل) ١٥٨-١٥٧/٦: صحيح أخرجه أبو داود (٢٩١٤) وابن ماجه (٢٤٨٥) وكذا البيهقي (١٢٢/٩) والضياء المقدسي في المختارة (١/١٨٩) من طريق موسى ابن داود ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عباس به.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٢/٢٥٤) ورواه أبو يعلى الموصلي وإسناده جيد.

قلت: ومحمد بن مسلم هو الطائفي قال الحافظ: صدوق يخطئ.

قلت: لكن يشهد له طريق أخرى يرويه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ثور =

وكما قال: (لا يَقْتَسِمُ<sup>(١)</sup> ورثتي دينارًا ولا درهمًا)<sup>(٢)</sup> وتقول الفقهاء: العقار: إما أن يحتمل القسمة، أو لا يحتمل القسمة؛ فإن كان كالرحى الصغيرة<sup>(٣)</sup> والحانوت الصغير التي لا تحتمل القسمة<sup>(٤)</sup> ففي ثبوت الشفعة فيه نزاع مشهور بين<sup>(٥)</sup> الفقهاء، وإن كان يحتمل القسمة كالأرض البيضاء الكبيرة ونحو ذلك ثبتت فيه الشفعة بالاتفاق<sup>(٦)</sup>. وكذلك يقولون: في (باب القسمة): إن

= ابن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فذكر نحوه. أخرجه البيهقي وذكر أن الشافعي رواه عن مالك عن ثور بن زيد الديلي: بلغني أن رسول الله ﷺ قال فذكره. ويشهد له أيضًا حديث ابن لهيعة عن عقيل أنه سمع نافعًا يخبر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال فذكره بنحوه أخرجه ابن ماجه (٢٧٤٩) قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد فإن ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه وله شواهد مرسلة في سنن سعيد: ١٩٦-١٩٢.

وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه صحيح. والله أعلم.

- (١) في (ط): (لا تقتسم).
- (٢) رواه البخاري في صحيحه: الوصايا/٣٢، ١٩٧/٣. بدون لفظه (ولا درهمًا) ومسلم في صحيحه: الجهاد/١٦، ح(٥٥)، ١٣٨٢/٣. بلفظ البخاري وأحمد في مسنده: ٢٤٢/٢. ورواه بنحوه أبو داود في سننه: الخراج والإمارة/١٩، ح(٢٩٧٤)، ٣٧٩-٣٨٠. وأحمد في مسنده: ٣٧٦/٢.
- (٣) في (ك): (الصغير).
- (٤) (القسمة) ساقطة من (ط).
- (٥) في (ك): (من).
- (٦) راجع: (المغني) لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ٣١٤-٣١٢/٥. و(الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل) لشيخ الإسلام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي. ٤١٦-٤١٩/٢. و(الروض المربع شرح زاد المستقنع) للشيخ العلامة منصور بن يونس بن =

المال إما أن يحتمل القسمة، وإما أن لا يحتملها. فالذي لا يحتمل القسمة كالعبد الواحد، والفرس الواحد، وكالجوهرة والإناء الواحد ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

ك/١٠٧

فهذا الباب / (باب<sup>(٢)</sup> القسمة) وما فيه من المسائل كقولهم: القسمة هل هي [إفراز]<sup>(٣)</sup> الحقوق وتمييز الأنصاء<sup>(٤)</sup>؟ أم هي بيع؟ وقولهم: ما لا يمكن قسمته إذا طلب أحد الشريكين بيعه ليقسم الثمن هل يجبر الآخر على البيع؟ وقولهم: إذا كان في القسمة ضرر على أحد الشريكين فهل يجبر الممتنع فيها<sup>(٥)</sup>، ونحو ذلك. ومن ذلك قولهم في المضاربة والغنيمة ونحوها: هل يملك الربح أو المغمم<sup>(٦)</sup> بالظهور؟ أو لا يملك إلا بالقسمة؟ وقولهم: (باب قَسَمَ الصدقة والغنائم والفيء)<sup>(٧)</sup> وأمثال ذلك مما

= إدريس البهوتي، ٢/ ٤٠٠-٤٠٥. و(الكافي في فقه أهل المدينة المالكي) لابن عبد البر: ٢/ ٨٥٢-٨٥٦.

(١) راجع: (المغني) لابن قدامة، ٩/ ١١٣-١١٤. و(الشرح الكبير على متن المقنع) لشيخ الإسلام شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ٦/ ٢١٧-٢١٨.

(٢) (باب مكررة في (ك)).

(٣) في (ل) و(ك): (إقرار)، والتصويب من (المغني) و(ط).

(٤) في (المغني) لأبي محمد بن قدامة: ٩/ ١١٤: (والقسمة إفراز حق وتمييز أحد النصيبين).

وراجع: أيضاً (الشرح الكبير) لأبي الفرج بن قدامة: ٦/ ٢٢٤.

(٥) راجع: (الشرح الكبير) لأبي الفرج بن قدامة: ٦/ ٢١٧.

(٦) في (ك): (القيمة).

(٧) راجع: (المغني) لابن قدامة: ٦/ ٤٠٢.



لا يحصيه إلا الله؛ إنما يريد الخاصة من العلماء والعامة من الناس بلفظ القسمة هنا تفصيل<sup>(١)</sup> الشيء بعضه [عن]<sup>(٢)</sup> بعض، بحيث يكون هذا/ في حيز وهذا في حيز منفصل عنه ليميز أحدهما عن الآخر تمييزاً يمكن به التصرف في أحدهما دون الآخر.

وإذا كان هذا المعنى هو الظاهر في لغة الناس وعاداتهم<sup>(٣)</sup> بلفظ القسمة فقله بعد ذلك: «إما أن يكون منقسمًا أو لا يكون<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup> يختار فيه المنازع جانب النفي؛ فإن الله ليس بمنقسم، وليس هو شيئين أو أشياء كل واحد منها<sup>(٦)</sup> في حيز منفصل عن حيز الآخر كالأعيان المقسومة، وما نعلم عاقلًا يقول ذلك. وما كان منقسمًا بهذا المعنى فهو اثنان<sup>(٧)</sup> كل منهما قائم بنفسه؛ ولم يقل أحد من الناس إن الله، أو إن خالق العالم هما اثنان متميزان كل منهما قائم بنفسه<sup>(٨)</sup>؛ إلا ما يحكى عن بعض الثنوية<sup>(٩)</sup> من قولهم: إن أصل العالم النور والظلمة القديمان؛

(١) في (ك) : (يفصل).

(٢) في (ل) : (من) والتصويب من (ك) و(ط).

(٣) في (ط) : (وعاداتهم).

(٤) في (أساس التقديس) : (أو غير منقسم).

(٥) (أساس التقديس) للرازي : ص ٦٢.

(٦) في (ط) : (منهما).

(٧) في (ط) : (إثبات).

(٨) (بنفسه) ساقطة من (ك).

(٩) في (ط) : (الثنوية).

الثنوية: هؤلاء أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان =

لكن هؤلاء لا يقولون بتساويهما في الصفات<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فهؤلاء لا يسمون كلاً منهما الله أو رب العالمين، ولا يسمون اثنيهما باسم واحد. فلم يقل أحد من العقلاء إن مسمى<sup>(٢)</sup> الله أو رب العالمين هو منقسم الانقسام المعروف في نظر<sup>(٣)</sup> الناس، وهو أن [يكون]<sup>(٤)</sup> عيان لكل منهما حيز منفصل عن حيز الآخر.

وأيضاً فلم يقل أحد: إن الله كان واحداً، ثم إنه انفصل وانقسم حتى صار بعضه في حيز \* وبعضه في حيز<sup>(٥)</sup>. فهذا المعنى المعروف من لفظ (المنقسم) متف باتفاق العقلاء، وهو مناف لأن يكون رب العالمين واحداً منافاة ظاهرة؛ ولكن لا يلزم من بطلان هذا بطلان مذهب المنازع الذي يقول إن الله واحد

= بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح، وقالوا إن أحدهما خارج الآخر فتولدت الأشياء عنهما ومنهما، وأن النور والظلمة لانهاية لهما في أنفسهما، وهم أربعة فرق: وهي المانوية والديسانية والمرفونية والمزدكية.

راجع: (الملل) للشهرستاني: ٨١/٢. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) لفخر الدين الرازي: ص ٨٨-٨٩. و(درء تعارض العقل مع النقل) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٩٥/٦.

(١) راجع: (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٨٨.

(٢) في (ك): (سمى).

(٣) في (ك): (فطر).

(٤) في (ل): (تكون) والتصويب من (ط).

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

ليس هو اثنين منفصلين كل منهما في حيز منفصل عن حيز الآخر .

وقد يريد بعض الناس بلفظ (المنقسم) ما يمكن الناس فصل بعضه عن بعض وإن كان في ذلك فساد تنهى<sup>(١)</sup> عنه الشريعة كالحيوان الحي و[الآنية]<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك. فإن أراد بلفظ المنقسم ذلك فلا ريب أن كثيراً من الأجسام ليس منقسماً بهذا الاعتبار؛ فإن بني آدم يعجزون عن قسمته<sup>(٣)</sup>؛ فضلاً عن أن يقال إن رب العالمين يقدر العباد على قسمته وتفريقه وتمزيقه، وهذا واضح.

وقد يراد بلفظ (المنقسم) ما يمكن في قدرة الله تعالى<sup>(٤)</sup> قسمته لكن العباد لا يقدرون على قسمته كالجبال وغيرها. ومن المعلوم أنه لا يجوز أن يقال إن الله يمكن قسمته وأنه قادر على ذلك، كما لا يجوز أن يقال إنه يمكن عدمه أو موته أو نومه<sup>(٥)</sup> وأنه قادر على ذلك؛ فإنه واحد لا إله إلا هو، وهذه القسمة تجعله اثنين منفصلين كل منهما في حيز آخر وهذا ممتنع على الله، وذلك ظاهر. ولا نزاع بين المسلمين بل بين العقلاء في ذلك؛ وإنما تنازع<sup>(٦)</sup> الناس في كثير من الأجسام هل يمكن

قد يراد بالمنقسم ما يمكن في قدرة الله

١٠٧ ب/ك

(١) في (ك): (ينها).

(٢) في (ل) و(ط): (الآنية). وفي (ك): (الابنة) ولعله تصحيف كما استظهرها

الشيخ محمد بن قاسم في هامش (ط).

(٣) كالأرض والسماء والنجوم.

(٤) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٥) في (ك): (يومه).

(٦) (تنازع) مكررة في (ك).

قسمتها وتفريقها أم لا يمكن كأرواح<sup>(١)</sup> بني آدم والملائكة؛ بل كالعرش وغيره، وقد خالف كثير من الفلاسفة المسلمين في أن الأفلاك تقبل الانقسام، \* والتفريق<sup>(٢)</sup> أو<sup>(٣)</sup> لا تقبلها<sup>(٤)</sup> فالناس تنازعوا في كون بعض الأجسام تقبل الانقسام<sup>(٥)</sup> الذي هو تفريق بعض<sup>(٦)</sup> الجسم عن بعض؛ فأما الخالق تعالى وتقدس<sup>(٧)</sup> فما علمنا أحداً منهم يصفه بذلك، ولو وصفه واصف بذلك لم يكن [ما]<sup>(٨)</sup> ذكره الرازي حجة على بطلان قوله كما سنذكره.

وإن<sup>(٩)</sup> كان غير منقسم لا بالمعنى الأول الذي هو وجود الانقسام المعروف، ولا بالمعنى الثاني الذي هو إمكان هذا الانقسام، فقله: «وإن لم يكن غير منقسم كان في الصغر بمنزلة الجوهر الفرد»<sup>(١٠)</sup> ليس بلازم حينئذ؛ وإنما يوصف بأنه واحد

(١) في (ك): (أزواج).

(٢) في (ك): (والنفوس).

(٣) في (ك): (اذ).

(٤) راجع: (الشفاء) لابن سينا، ص ٧-١٠، ٧٠، ٩٢، ١١٤-١١٩. و(شرح عيون الحكمة) للرازي: ١٧٧/٢-١٧٩.

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٦) في (ط): (لبعض).

(٧) (وتقدس) ساقطة من (ك) و(ط).

(٨) في (ل): (أما). والتصويب من (ك) و(ط).

(٩) في (ك): (واذا).

(١٠) في (أساس التقديس) ص ٦٢: (وإن لم يكن منقسماً كان من الصغر والحقارة، كالجزء الذي لا يتجزأ).

من<sup>(١)</sup> الأجسام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ / ٢٦١ ب/ل [النساء: ١١] وقوله: ﴿ذَرَفِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] ونحو ذلك جسم واحد ومتحيز واحد [وهو]<sup>(٢)</sup> في جهة ومع ذلك ليس هو منقسمًا بالمعنى الأول؛ فإن المنقسم بالمعنى الأول لا يكون إلا عددًا اثنين فصاعدًا، كالماء إذا اقتسموه وكالأجزاء المقسومة التي لكل باب من<sup>(٣)</sup> جهنم منها جزء مقسوم. وإذا كان هذا فيما يقبل [القسمة]<sup>(٤)</sup> كالإنسان، و<sup>(٥)</sup> الذي يقدر البشر على قسمته وما<sup>(٦)</sup> لا يقبل القسمة أولى بذلك، وهذا ظاهر محسوس بديهي<sup>(٧)</sup> لا<sup>(٨)</sup> نزاع فيه؛ فإن أحدًا لم ينازع في أن الجسم العظيم الذي لم يفصل بعضه عن بعض فيجعل في حيزين منفصلين أولاً يمكن ذلك فيه إذا وصف بأنه غير منقسم لم يلزم من ذلك أن يكون بقدر الجوهر الفرد؛ بل قد يكون في غاية الكبر والعظم<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) في (ك): (في).
  - (٢) في (ل): (وهي) والتصويب من (ك) و(ط).
  - (٣) في (ك) و(ط): (في).
  - (٤) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
  - (٥) الواو ساقطة من (ك).
  - (٦) في (ك): (وأما).
  - (٧) (بديهي) ساقطة من (ك).
  - (٨) في (ك): (ولا).
  - (٩) في (ك) و(ط): (العظم والكبر).

ولا ريب أن الرازي ونحوه ممن<sup>(١)</sup> يحتج بمثل هذه الحجة لا يفسرون<sup>(٢)</sup> الانقسام هنا<sup>(٣)</sup> بهذا<sup>(٤)</sup> الذي قررناه من فصل بعضه عن بعض، بحيث يكون كل بعض في حيزين منفصلين أو إمكان ذلك فيه؛ فإن أحدًا لم يقل إن الله منقسم بهذا الاعتبار. ولا يلزم من كونه جسمًا أو متحيزًا أو فوق العالم أو غير ذلك أن يكون منقسمًا بهذا الاعتبار.

وإن قال: أريد بالمنقسم أن ما في هذه الجهة منه غير ما في هذه الجهة، كما نقول: إن الشمس منقسمة يعني<sup>(٥)</sup> أن حاجبها الأيمن غير حاجبها الأيسر، والفلك منقسم بمعنى أن ناحية القطب الشمالي غير ناحية القطب الجنوبي - وهذا هو الذي أراده - فهذا مما يتنازع<sup>(٦)</sup> الناس فيه.

مقصد الرازي  
بالمنقسم  
يخالف  
الكتاب  
والسنة ولغة  
العرب

فيقال له: قولك: «إن كان منقسمًا كان<sup>(٧)</sup> مركبًا وقد تقدم إبطاله»<sup>(٨)</sup> و<sup>(٩)</sup> تقدم الجواب عن هذا الذي سميته مركبًا؛ وتبين

- 
- (١) في (ك): (فمن).
  - (٢) في (ك): (لا يقرون).
  - (٣) (هنا) ساقطة من (ك).
  - (٤) في (ك): (فهذا).
  - (٥) في (ك) و(ط): (بمعنى).
  - (٦) في (ك): (تنازع).
  - (٧) (كان) ساقطة من (ك).
  - (٨) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٢.
  - (٩) الواو ساقطة من (ك) و(ط).

أنه لا حجة أصلاً على امتناع ذلك؛ بل تبين أن إحالة ذلك تقتضي إبطال كل موجود، ولولا أنه أحال على ما تقدم لما أحلنا عليه. وتقدم بيان ما في لفظ (التركيب) و(الحيز) و(الغير)<sup>(١)</sup> و(الافتقار)<sup>(٢)</sup> من الإجمال<sup>(٣)</sup>، وأن المعنى الذي يقصدونه بذلك يجب أن يتصف به كل موجود سواء كان واجباً أو ممكناً، وأن القول بامتناع ذلك يستلزم السفسطة<sup>(٤)</sup> المحضة. وتبين أن كل أحد يلزمه أن يقول بمثل<sup>(٥)</sup> هذا المعنى الذي سماه تركيباً حتى الفلاسفة، وأن هذا المنازع يقول مثل ذلك في تعدد الصفات وأنه<sup>(٦)</sup> ألزم الفلاسفة مثل ذلك.

فقول<sup>(٧)</sup> من يقول من هؤلاء: ما يكون منقسماً أو مركباً بهذا

---

(١) (الغير) ساقطة من (ك) و(ط).

والغير: المراد بالغير عند المتكلمين وهو المنفك عن الشيء فمعنى قولهم أن صفاته تعالى لا عينه ولا غيره أي أنها لا عينه تعالى ولا منفكة عنه فبين العين والغير بهذا المعنى تقابل التضاد والضدان لا يجتمعان ولكن يرتفعان.

راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٩/٣.

وسيدكر المؤلف التعريف الاصطلاحي للغير بتوسع في ص ٦٣١.

وراجع: (شرح العقيدة الأصبهانية) لابن تيمية: ص ٢٠.

(٢) راجع: تعريف الافتقار ص ٢٣٦.

(٣) في (ك) و(ط): (الاحتمال).

(٤) سيأتي تعريف السفسطة في ص ٤٥٠.

(٥) في (ك): (بمثال).

(٦) في (ك): (وان).

(٧) في (ك) و(ط): (وقول).

الاعتبار فإنه لا يكون (واحدًا) ولا<sup>(١)</sup> يكون (أحدًا)<sup>(٢)</sup> فإن (الأحد) هو الذي لا ينقسم خلافا لما جاء في كتاب الله وسنة نبيه<sup>(٣)</sup> ولغة العرب من تسمية الإنسان واحدًا كقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] \* وقوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] ونحو ذلك.

وتحرير\*<sup>(٤)</sup> هذا<sup>(٥)</sup> المقام هو الذي يقطع الشغب والنزاع؛ فإن هذه الشبهة من أكبر أو أكبر<sup>(٦)</sup> أصول المعطلة<sup>(٧)</sup> لصفات الرب بل المعطلة لذاته، وهو عند التحقيق من أفسد الخيالات، ولا حول<sup>(٨)</sup> ولا قوة إلا بالله؛ فإن الإشراك قد ضل به كثير من الناس كما<sup>(٩)</sup> قال الخليل: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ رَّبِّ

(١) في (ك): (أولاً).

(٢) في (ك): (أحد).

(٣) في (ك) و(ط): (رسوله).

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (نحو من هذا).

(٦) في (ك): (أكثر).

(٧) المعطلة: التعطيل نفى للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة، من أسماء الله تعالى وصفاته، كتعطيل الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم، وأصل مقالة التعطيل للصفات إنما أخذ من تلامذة اليهود والمشركون وضلال الصابئة.

راجع: (الرسالة الحموية) لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٣-١٤. و(الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية) لعبد العزيز محمد السلمان: ص ٤٢-٤٣.

(٨) في (ك) و(ط): (ولكن لا حول).

(٩) (كما) ساقطة من (ط).



إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴿٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦] وإذا شرح الله صدر  
العبد للإسلام يتعجب<sup>(١)</sup> غاية العجب ممن ضل عقله حتى أشرك،  
كما روي أن بعض الناس قال للنبي ﷺ: ما كان لهم عقول/ يعني  
لمشركي قريش فقال النبي ﷺ: (كانت لهم عقول أمثال الجبال  
ولكن كادها باريها)<sup>(٢)</sup> وروي أن خالد بن الوليد<sup>(٣)</sup>

ل/٢٦٢

(١) في (ك) : (فتعجب).

(٢) أورد بنحوه ابن الجوزي في (زاد المسير) ٥٤-٥٥/٨ عند قوله تعالى ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَعُوا﴾ (الطور: ٣٢) قيل لعمر بن العاص مابال قومك لم يؤمنوا، وقد وصفهم الله تعالى بالعقول !؟ فقال تلك عقول كادها بارئها أي لم يصحبها التوفيق. وراجع: أيضاً (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٧٣/١٧. وأورده ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث) ٢١٧/٤ فقال: وفي حديث عمرو ابن العاص (ماقولك في عقول كادها خالفها) وفي رواية (تلك عقول كادها باريها) أي أرادها بسوء يقال كذت الرجل أكيد والكيد الاحتيال والاجتهاد، وبه سميت الحرب كيداً.

(٣) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي، أبو سليمان وقيل أبو الوليد (٢١٠-٢١٠هـ) سيف الله المسلول الصحابي الجليل، والفتاح الكبير، والقائد المظفر، كان من أشرف قريش في الجاهلية، يلي أعنة الخيل أسلم قبل فتح مكة هو وعمر بن العاص سنة ٧هـ فسر به رسول الله ﷺ وولاه الخيل، ولما ولي أبو بكر وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أعراب نجد، ثم سيره إلى العراق سنة ١٢هـ، ففتح الحيرة وجانباً عظيماً منه وحوله إلى الشام، وجعله أمير من فيها من الأمراء، ولما ولي عمر عزله عن قيادة الجيوش بالشام وولى أبا عبيدة بن الجراح، فلم يثن ذلك عن عزمه واستمر يقاتل بين يدي أبي عبيدة إلى أن تم لهما الفتح فرحل إلى المدينة، فدعاه عمر ليوليه فأبى، مات بحمص وقيل بالمدينة وكان يشبه عمر بن الخطاب في خلقه، وصفته قال أبو بكر: عجزت النساء أن يلدن مثل خالد.

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٤٠٥-٤٠٩. و(صفة الصفوة) لابن =

لما هدم العزى وكانت عند عرفات قال: يا رسول الله عجبت من أبي<sup>(١)</sup> وعقله كان يجيء إلى هذه العزى فيسجد لها وينسك لها ويحلق لها رأسه فقال النبي ﷺ: (تلك عقول كادها باريها)<sup>(٢)</sup> ولهذا يعترف<sup>(٣)</sup> المشركون بالضللال يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْقَائِرُونَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْأَمْرُؤُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الشعراء: ٩٤-٩٩] قال تعالى عن قوم

= الجوزي: ٢٦٨/١. و(الإصابة) لابن حجر: ٤١٢-٤١٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢١٩/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٠٣. (١) تقدمت ترجمته في ص ٩٨.

(٢) لم أجد الحديث بهذه الألفاظ في الكتب التي بين يدي. وقد رواه بمعناه محمد بن عمر بن واقد في (كتاب المغازي) ٨٧٣-٨٧٤/٣ عن سعيد بن عمرو الهذلي قال قدم رسول الله ﷺ مكة يوم الجمعة لعشر ليال بقين من رمضان ... وفيه .. قال خالد أي رسول الله الحمد لله الذي أكرمنا وأنقذنا من الهلكة! إني كنت أرى أبي يأتي إلى العزى بحتره، مائة من الإبل والغنم فيذبحها للعزى، ويقيم عندها ثلاثاً ثم ينصرف إلينا مسروراً، فنظرت إلى ما مات عليه أبي، وذلك الرأي الذي كان يعاش في فضله، كيف خدع حتى صار يذبح لحجر لا يسمع ولا يبصر ولا يضر ولا ينفع، فقال رسول الله ﷺ: إن هذا الأمر إلى الله فمن يسره للهدى تسير، ومن يسره للضللال كان فيها. والحديث ضعيف فيه محمد بن عمر الواقدي بيّن الضعف كذبه أحمد وغيره واتهمه ابن راهويه بالوضع. (ميزان الاعتدال) ٦٦٢/٣. وللحديث علة أخرى فسعيد بن عامر الهذلي لم أجد له ترجمة وغالب الظن أنه ليس بتابعي فيكون الحديث معضلاً.

وأورد الحديث ابن الأثير في (النهاية) ٢١٧/٤ وعزاه إلى عمرو بن العاص. (٣) في (ك): (يعرف).

عاد الذين كانوا من أعظم بني آدم: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَرًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

وهذه الشبهة<sup>(١)</sup> وإن تنوعت عباراتها هي التي ذكرها الأئمة أنها أصل كلام الجهمية كما ذكر<sup>(٢)</sup> الإمام أحمد حيث قال: «وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرًا كثيرًا، فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ<sup>(٣)</sup>»

تعدد الصفات  
يقضي  
التركيب هذه  
الشبهة أصل  
كلام الجهمية

(١) هذه الشبهة التي هي نفي التقسيم والتركيب عن الله، ومن ذلك إثبات الصفات فإنهم يسمون ذلك تركيبًا.

(٢) في (ك) و(ط): (كما ذكر ذلك).

(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ترمذ)، وفي (ك) (الرمذ).

وترمذ قال أبو سعد: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقول بفتح التاء وبعضهم يقول بضمها وبعضهم يقول بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديمًا بكسر التاء والميم جميعًا... وكل واحد يقول معنى لما يدعيه.

وترمذ مدينة مشهورة من أمهات المدن راقبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصغانيان، ولها قهندز وربض يحيط بها سور وأسواقها مفروشة بالآجر ولهم شرب يجري من الصغانيان لأن جيحون يستقل عن شرب قراهم.. والمشهور من أهل هذه البلدة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي صاحب الصحيح وأحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف الجامع والعلل.

(معجم البلدان) لياقوت الحموي: ٣٨٢/٢-٣٨٣.

وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله<sup>(١)</sup>،  
فلقي أناسًا من المشركين يقال لهم (السُّمْنِيَّة)<sup>(٢)</sup> فعرفوا الجهم،  
فقالوا له: نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن  
ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم  
أن قالوا<sup>(٣)</sup>: ألسنت تزعم أن لك إلهًا؟ قال جهم: نعم.

فقالوا<sup>(٤)</sup>: فهل رأيت إلهك؟

قال: لا.

قالوا<sup>(٥)</sup>: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا.

---

(١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (الله تعالى).  
(٢) السُّمْنِيَّة: قالوا بقدوم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم  
إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت،  
وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأجازوا أن يتقل روح  
الإنسان إلى كلب، وروح الكلب إلى إنسان، وقد حكى فلوطرخس مثل هذا  
القول عن بعض الفلاسفة، وزعموا أن من أذنب في قالب ناله العقاب على  
ذلك الذنب في قالب آخر، وكذلك القول في الثواب عندهم، ومن أعجب  
الأشياء دعوى السُّمْنِيَّة في التناسخ الذي لا يعلم بالحواس، مع قولهم إنه  
لا معلوم إلا من جهة الحواس.

(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢٧٠-٢٧١. وراجع: (التبصير في الدين)  
للإسفرائيني: ص ١٣١. و(المغني في أبواب التوحيد) للقاضي عبد الجبار:  
٣٤٢/١٥. و(المحصول) للرازي: الجزء الثاني، القسم الأول، ص ٣٢٤.

(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (قالوا له).

(٤) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (فقالوا له).

(٥) في (ك): (قال).

قالوا<sup>(١)</sup> فشممت<sup>(٢)</sup> [له]<sup>(٣)</sup> رائحة؟  
قال: لا.

قالوا: فوجدت له حسًّا<sup>(٤)</sup>؟  
قال: لا.

قالوا: فوجدت له مَجَسًّا<sup>(٥)</sup>؟  
قال: لا.

قالوا: فما يدريك أنه إله؟<sup>(٦)</sup>.

قال<sup>(٧)</sup>: «فتحير الجهم فلم يدر من يعبد<sup>(٨)</sup> أربعين يومًا،  
ثم<sup>(٩)</sup> استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، ذلك أن زنادقة

---

(١) في (ك): (قال).

(٢) في (ط): (أفشممت).

(٣) ساقطة من (ل) والتصويب من (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٤) الحِسُّ بكسر الحاء من أحسست بالشيء، حَسَّ بالشيء يَحُسُّ حَسًّا وحِسًّا وحسيًّا، وأَحَسَّ به وأَحَسَّهُ شعر به.

(لسان العرب) لابن منظور مادة (حسس). وراجع: (تهذيب اللغة) للأزهري مادة (حس)، و(الصحاح) للجوهري مادة (حسس).

(٥) المَجَسُّ: العَجَسُّ: اللمس باليد. والمَجَسَّةُ مَمَسَّةٌ ما تَمَسُّ. قال ابن سيده: جَسَّهُ بيده يَجُسُّه جَسًّا واجْتَسَّهُ أي مَسَّهُ ولمَسَّهُ. والمَجَسَّةُ: الموضع الذي تقع عليه يده إذا جَسَّهُ.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (جسس).

(٦) في (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٠١-١٠٣.

(٧) (قال) ساقطة من (ك) و(ط) والكلام متصل.

(٨) (يعبد) ساقطة من (ك).

(٩) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط): (ثم إنه).

النصارى، يزعمون<sup>(١)</sup> أن الروح التي<sup>(٢)</sup> في عيسى هو<sup>(٣)</sup> روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما شاء<sup>(٤)</sup>، وينهى عما شاء<sup>(٥)</sup>، هو روح غائب عن الأبصار.

فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة؛ فقال للسُّمَنِي:

ألست تزعم [أن]<sup>(٦)</sup> فيك<sup>(٧)</sup> روحًا؟

قال: نعم.

قال<sup>(٨)</sup>: فهل<sup>(٩)</sup> رأيت روحك؟

قال: لا.

قال: فهل<sup>(١٠)</sup> سمعت<sup>(١١)</sup> [كلامه]<sup>(١٢)</sup>؟

قال: لا.

---

(١) في (ك): (يزعموا).

(٢) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك): (الذي).

(٣) في (ك): (ثم هو).

(٤) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (يشاء).

(٥) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (يشاء).

(٦) في (ل): (إنك) والتصيب في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط).

(٧) في (ك): (قبل).

(٨) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (فقال).

(٩) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (هل).

(١٠) (فهل) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(١١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (فسمعت).

(١٢) في (ل): (كلامهما). والتصويب من (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط).

قال: فهل وجدت<sup>(١)</sup> [له]<sup>(٢)</sup> حسًا أو مجسًا<sup>(٣)</sup>؟

قال: لا.

قال: فكذلك الله لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم<sup>(٤)</sup> له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون<sup>(٥)</sup> مكان<sup>(٦)</sup>.

فهذا الذي حكاه الإمام أحمد من مناظرة السُّمْنِيَةِ المشركين للجهنم<sup>(٧)</sup> / هو كما ذكره أهل المقالات<sup>(٨)</sup> والكلام عنهم أنهم لا يقرون من العلوم إلا بالحسيات<sup>(٩)</sup>؛ ولكن قد يقول بعض الناس: إنهم أرادوا بذلك أن ما لا يدركه الإنسان بحسه فإنه

---

(١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (فوجدت) وفي نسخة أخرى: (فهل وجدت).

(٢) في (ل): (لها) والتصويب من (الرد على الجهمية والزنادقة) وكذا في (ك) و(ط).

(٣) (أو مجسًا) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(٤) في (ك): (ولا شم).

(٥) في (ك) كلمة غير واضحة.

(٦) (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٠٣-١٠٤.

(٧) للجهنم) مكررة في (ك).

(٨) راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢٧٠-٢٧١. و(التبصير في الدين) للإسفراييني: ص ١٣١.

(٩) الحسيات: ويرادفه المحسوسات وهو ما يدرك بالحواس، ويقابله المعقول، وهي أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج أبيض، وكقولك إن الشمس نيرة.

راجع: (النجاة) لابن سينا: ص ٦١، و(المعجم الفلسفي): ص ١٧٢. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣٥٦/٢-٣٥٧.

لا يعلمه، حتى يقولوا عنهم: إنهم ينكرون المتواترات<sup>(١)</sup>،  
والمجربات<sup>(٢)</sup>، والبديهيات، وهذا والله أعلم غلط عليهم.

كما غلط هؤلاء في نقل مذهب «السوفسطائية» فزعموا أن  
فرقة من الناس تنكر وجود شيء من الحقائق. ومن المعلوم أن  
أمة يكون لهم عقل/ يفارقون به المجانين لا يقولون هذا؛ ولكن  
قد تقع السفسطة في بعض الأمور وبعض الأحوال، وتكون كما  
فسرها بعض الناس: أن (السفسطة)<sup>(٣)</sup> هي كلمة معربة، وأصلها

٢٦٢ ب/ل

(١) المتواترات: هي الأمور المصدق بها من قبل تواتر الأخبار التي لا يصح في  
مثلها المواطأة على الكذب لغرض من الأغراض كضرورة تصديقنا بوجود  
الأمصار والبلدان الموجودة وإن لم نشاهدها. راجع: (المبين) للآمدي:  
ص ٩٢. و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٢٢٠/٩. و(النجاة) لابن سينا: ص ٦١.

(٢) المجربات: أمور أوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك أنه إذا  
تكرر في إحساسنا وجود شيء لشيء مثل الإسهال للسقمونيا، والحركات  
المرصودة للسموات تكرر ذلك مئاً في الذكر، إذا تكرر ذلك مئاً في الذكر  
حدث لنا منه تجربة بسبب قياس اقتران بالذكر، فالمجربات هي إذاً قضايا  
وأحكام تتبع مشاهدات منا متكررة.

راجع: (النجاة) لابن سينا: ص ٦١. و(المبين) للآمدي: ص ٩٢. و(المعجم  
الفلسفي) لجميل صليبا: ٢٤٥/١.

(٣) أصل هذا اللفظ في اليونانية سوفيسما وهو مشتق من لفظ سوفوس ومعناه  
الحكيم والحادق. والسفسطة: عند الفلاسفة هي الحكمة المموهة، وعند  
المنطقيين هي القياس المركب من الوهميات والغرض منه تغليط الخصم  
وإسكاته... وقيل أيضاً إن السفسطة قياس ظاهره الحق وباطنه الباطل، ويقصد  
به خداع الآخرين، أو خداع النفس... وتطلق السفسطة أيضاً على القياس  
الذي تكون مقدماته صحيحة ونتائجه كاذبة.

=



يونانية (سوفسقا)<sup>(١)</sup> ومعناها الحكمة المموهة؛ فإن لفظ (سوفيا) يدل في لغتهم على الحكمة؛ ولهذا يقولون (فيلاسوفا)<sup>(٢)</sup> أي محب الحكمة<sup>(٣)</sup>. فلما كان من القضايا ما يعلم بالبرهان، ومنه<sup>(٤)</sup> ما ثبت بالقضايا المشهورة، وبعضها يناظر فيه بالحجج المسلمة، وبعضها تتخيله النفس وتشعر به فيحركها<sup>(٥)</sup> وإن لم

(المعجم الفلسفي) للدكتور جميل صليبا: ٦٥٩-٦٥٨/١.

وأول ما ظهرت السفسطة عند مجموعة من المفكرين اليونان قبل سقراط، ظهر أغلبهم في القرن الرابع قبل الميلاد، وانتشروا في البلاد لتعليم البلاغة والخطابة، وإنشاء المواطن الصالح، وكانوا يتقاضون من تلامذتهم أجراً على تعليمهم طرق الإقناع، فالمهم هو إقناع الخصم لا بلوغ الحقيقة، أنكروا المحسوسات والبدهييات، وأنكروا إمكان الوصول إلى حقائق موضوعية ثابتة، إذ الحقيقة عندهم ذاتية نسبية تختلف باختلاف الأشخاص، وتنقسم السفسطة إلى ثلاث فرق أولها (اللاأدرية): وهم القائلون بالتوقف في وجود كل شيء. وثانيها (العنادية) وهم الذي يعاندون ويدعون أنهم جازمون بأن لا موجود أصلاً، وكأن الحقائق عندهم سراب، وثالثها (العندية) وهم القائلون أن حقائق الأشياء تابعة للاعتقادات دون العكس.

راجع: (الموسوعة العربية الميسرة) بإشراف محمد شفيق غربال. ص ١٠٣٤. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٦٦٠/١. و(دائرة معارف القرن العشرين) لمحمد فريد وجدي، (سقط)، ١٧١/٥-١٧٣، و(المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة) ليوسف الصديق، حرف (س) ص ٢٠٤. و(موسوعة الفلسفة) للدكتور عبدالرحمن بدوي ٥٨٦-٥٩٣.

(١) (سوفسقا) ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمة.

(٢) في (ط): (فيلاسوف).

(٣) راجع: (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٧٣-١٧٩.

(٤) في (ل): (وفيه) والتصويب من (ك) و(ط).

(٥) في (ك): (فحركها).

تكن صادقة وهي القضايا الشعرية<sup>(١)</sup>، ومنها ما يكون باطلاً لكن يشبه الحق، فهذه الحكمة المموهة هي المسماة بالسفسطة عند هؤلاء، وقد تكلمنا على هذا في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

فهؤلاء السمنية يكون قولهم إن ما لا يدرك بالحواس لا يكون له حقيقة؛ ثم الرجل قد يعلم ذلك بحواسه، وقد يعلم ذلك بإخبار من عَلم ذلك بحواسه. ويدل على ذلك أن هؤلاء قوم موجودون، فالرجل منهم لا بد أن يقر بوجود أبويه وجده وولادته وحوادث بلده الموجودة قبله، وما<sup>(٣)</sup> يحتاج إليه من أخبار الناس والبلاد، وهذه الأمور كلها لا يعلمها أحدهم إلا بالخبر، فإنه لا<sup>(٤)</sup> يدرك بحسه ولادته وإحبال أبيه لأمه ونحو ذلك لكن المخبرون يعلمونها بالإحساس؛ ولا يتصور أن يعيش في العالم أمة<sup>(٥)</sup> يكذبون بكل ما لا<sup>(٦)</sup> يحسونه<sup>(٧)</sup>؛ بل هذا يلزم أن بعضهم لا يزال غير مصدق لبعض في معاملاتهم واجتماعاتهم، والإنسان

---

(١) في (ك): (الشعورية). راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢١٩-٢١٨/٢.

(٢) تقدم ذكر مذهب السمنية والسوفسطائية في نسخة (ط)، ٣٢٤-٣٢٢/٢، وفي نسخة (ك) ق/٢٠٠-٢٠١ أ. و(الرد على المنطقيين): ص ١٧٥. و(درء تعارض العقل مع النقل): ١٣٠/٦. و(التسعينية): ١٣٤-١٣١/١.

(٣) في (ك): (وإنما).

(٤) في (ك) و(ط): (لم).

(٥) في (ك): (أنه).

(٦) في (ك) و(ط): (لم).

(٧) في (ط): (يحسوه).

مدني بالطبع لا يعيش إلا مع بني جنسه؛ ومن لم يقر إلا بما أحسه لم يمكنه الاستعانة ببني جنسه في عامة مصالحه.

وإذا كان مقصودهم أن مالا يحس به لم يكن موجوداً كان من الجواب السديد لهم أن يقال لهم: إلهي سبحانه يمكن إحساسه: فتمكن رؤيته، وسماع كلامه، وقد كلم في الدنيا بعض خلقه وسوف يكلم عباده، ويرونه في الدار<sup>(١)</sup> الآخرة؛ فإن كانوا ينكرون العلم والإقرار بكل ما لا يحسه الإنسان أمكنه أن يقرر عليهم العلم بالخبريات<sup>(٢)</sup>،

---

(١) (الدار) ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): (بالمحيزات).

الخبريات: الخبر ما ينقل ويتحدث به قولاً أو كتابة، وعند المنطقة ما يحتمل الصدق والكذب، وجمعه أخبار ويطلق الخبر عند الأصوليين والمنطقيين والمتكلمين معاً على الكلام التام الغير الإنشائي. والخبر ثلاثة أقسام: الأول: ما يعلم صدقه وهو إما ضروري أو نظري والضروري إما ضروري بنفسه أي بنفس الخبر فإنه هو الذي يفيد العلم الضروري لمضمونه وهو المتواتر، وإما ضروري بغيره أي استفيد العلم الضروري لمضمونه من غير الخبر، وهو الموافق للعلم الضروري نحو الواحد نصف الاثنين، والنظري مثل خبر الله وخبر رسوله وخبر أهل الإجماع، والخبر الموافق للنظر الصحيح في القطعيات، فإن ذلك كله قد علم وقوع مضمونه بالنظر. الثاني: وهو ما علم كذبه، وهو كل خبر مخالف لما علم صدقه في الأقسام المذكورة.

الثالث: وهو مالا يعلم صدقه ولا كذبه، فقد يظن صدقه كخبر العدل، وقد يظن كذبه كخبر الكذوب، وقد يظن لا صدقه ولا كذبه كخبر مجهول الحال. راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٤١٠/٢-٤١٣. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٧٥/٢-٧٩. و(المعجم الفلسفي) لجميل =

والمجربات<sup>(١)</sup>، والبديهيات<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك. وإن كانوا يقولون: إن كل موجود فلا بد أن يمكن إحساسه. فهذا الذي قالوه: هو مذهب الصفاتية كلهم الذين يقرون بأن الله يرى في الدار<sup>(٣)</sup> الآخرة، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها؛ لكنه هنا ضل<sup>(٤)</sup> فظن أن الله لا يمكن إحساسه ولا رؤيته، واحتاج حينئذ إلى إثبات موجود لا يمكن إحساسه، فزعم أن روح بني آدم كذلك لا يمكن إحساسها بشيء من الحواس، وقاس وجود الله على وجود الروح من هذا الوجه.

وهذه هي الطريقة التي سلكها هذا المؤسس في أول تأسيسه حيث أثبت وجود مالا يكون داخل العالم ولا خارجه بما قال<sup>(٥)</sup> من قال من الفلاسفة وموافقيهم<sup>(٦)</sup> من المسلمين: إن الروح الذي في بني آدم لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يمكن إحساسها<sup>(٧)</sup>. فقول جهم هو قول هؤلاء، كما قال تعالى:

طريقة الرازي  
هي طريقة  
جهم

= صليبا: ٥٢٠-٥٢١.

- (١) راجع: تعريف المجربات ص ٤٥٠.
- (٢) راجع: تعريف البديهيات ص ٢٠٨.
- (٣) (الدار) ساقطة من (ك).
- (٤) أي الجهم.
- (٥) في (ك): (قوله).
- (٦) في (ك): (وموافقتهم).
- (٧) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٦١٥. وقال الرازي في ص ١٦: (الفلاسفة اتفقوا على إثبات موجودات، ليست بمتحيزة، ولا حالة في المتحيز مثل العقول والنفوس والهيولى).

﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ / قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] وقال تعالى: ﴿فَفَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنْ لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥١﴾ وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِنْ لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٢﴾ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٣﴾ اتَّوَصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [الذاريات: ٥٠-٥٣] وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

قال الإمام أحمد: «وجد<sup>(١)</sup> الجهم ثلاث آيات من القرآن<sup>(٢)</sup> من المتشابه قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] ﴿لَا تُدْرِكُهُ<sup>(٣)</sup> الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فبنى أصل كلامه على هؤلاء<sup>(٤)</sup> الآيات، وتأول القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشراً كثيراً، واتبعه<sup>(٥)</sup> على قوله

(١) في الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط): (ووجد).

(٢) (من القرآن) غير موجودة في الرد على الجهمية والزنادقة).

(٣) في (ك) و(ط): و(لا تدركه).

(٤) في الرد على الجهمية والزنادقة): (هذه).

(٥) في الرد على الجهمية والزنادقة): (وتبعه).

رجال من أصحاب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأصحاب عمرو بن عبيد<sup>(٢)</sup> بالبصرة ووضع دين الجهمية. فإذا سألهم الناس عن قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء وهو تحت الأرضين السابعة<sup>(٣)</sup>، كما هو على العرش، لا<sup>(٤)</sup> يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، [ولم]<sup>(٥)</sup> يتكلم ولا يكلم<sup>(٦)</sup>، ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف، ولا يعرف بصفة، ولا بفعل، ولا له غاية ولا منتهى<sup>(٧)</sup>، ولا يدرك بعقل، وهو وجه كله، وهو علم كله، وهو سمع كله، وهو بصر كله، وهو نور كله، وهو قدرة كله، لا يوصف بوصفين مختلفين - وفي نسخة - ولا يكون شيئين مختلفين<sup>(٨)</sup>. وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نواح ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيل ولا خفيف<sup>(٩)</sup>، ولا له لون -

(١) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (السيع).

(٤) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ط): (ولا).

(٥) في (ل): و(لا). والتصويب في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط).

(٦) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط): (يتكلم).

(٧) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا له منتهى).

(٨) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا يكون فيه شيان، ولا يوصف بوصفين مختلفين).

(٩) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا هو خفيف ولا ثقيل).

وفي نسخة - ولا له<sup>(١)</sup> نور<sup>(٢)</sup>، ولا له جسم، ليس هو<sup>(٣)</sup>  
معلوم<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> معقول، وكلما خطر على قلبك أنه شيء تعرفه  
فهو على خلافه.

فقلنا<sup>(٦)</sup>: هو شيء؟

\*فقالوا: هو شيء\*<sup>(٧)</sup> لا كالأشياء.

فقلنا: إن الشيء الذي يكون<sup>(٨)</sup> لا كالأشياء قد عرف أهل  
العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً أو  
قال لا يأتون بشيء<sup>(٩)</sup>؛ ولكن<sup>(١٠)</sup> يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما  
يقرون في العلانية.

فإذا قيل لهم: من<sup>(١١)</sup> تعبدون؟

[قالوا]<sup>(١٢)</sup>: نعبد من يدبر أمر هذا [الخلق]<sup>(١٣)</sup>.

---

(١) (له) ساقطة من (ك).

(٢) (ولا له نور) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(٣) (هو) ساقطة من (ط).

(٤) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (بمعلوم). وفي (ك): (بمعمول ومعلوم).

(٥) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا).

(٦) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (قال أحمد وقلنا).

(٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٨) (يكون) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(٩) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (لا يؤمنون بشيء).

(١٠) في (ك) و(ط): (ولكنهم).

(١١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (فمن).

(١٢) في (ل): (قال). والتصويب من (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط).

(١٣) في (ل): (العالم). والتصويب في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط).

فقلنا: الذي<sup>(١)</sup> يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف  
بصفة؟

قالوا: نعم.

فقلنا: قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً أو قال  
لا تأتون<sup>(٢)</sup> بشيء<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> إنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما  
تظهرون<sup>(٥)</sup>.

فقلنا لهم: هذا الذي يدبر هو الذي كلم موسى؟  
قالوا: لم يتكلم [ولا يكلم]<sup>(٦)</sup>؛ لأن الكلام لا يكون  
إلا بجارحة، والجوارح عن الله<sup>(٧)</sup> منتفية<sup>(٨)</sup>.  
فإذا<sup>(٩)</sup> سمع الجاهل قولهم يظن<sup>(١٠)</sup> أنهم من أشد الناس  
تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود<sup>(١١)</sup> قولهم إلى ضلالة وكفر.

- 
- (١) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ط): (هذا الذي).  
(٢) في (ك): (تأتون).  
(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (لا يؤمنون بشيء).  
(٤) الواو غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).  
(٥) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (تظهرونه).  
(٦) في (ل) و(ك): (ولا يتكلم) والتصويب من (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ط).  
(٧) عن الله غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).  
(٨) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (منفية).  
(٩) في (ط): (فلما).  
(١٠) في (ك): (نطق). وفي (ط): (ظن).  
(١١) في (ط): (يقود).





وغيرهما إذا أرادوا أن يذكروا ما يستحقه الله من التنزيه ذكروا (سورة الإخلاص) التي تعدل ثلث القرآن<sup>(١)</sup>، وأنها مستوفية كل ما ينفي في هذا الباب؛ ولهذا لما ناظرت الجهمية الإمام أحمد كأبي عيسى محمد بن عيسى برغوث<sup>(٢)</sup> وغيره من البصريين والبغداديين، / وذكروا الجسم وملازمه: ذكر لهم أحمد (سورة الإخلاص)<sup>(٣)</sup> فإن ما فيها من التنزيه هو الحق دون ما<sup>(٤)</sup> أدخلوه في لفظ الجسم من الزيادات الباطلة.

٢٦٣ ب/ل

وذلك أن ما يذكرونه يدور/ على أصلين نفي التشبيه ونفي التجسيم الذي هو التركيب والتأليف؛ ولهذا يذكر من العقائد التي ينفي<sup>(٥)</sup> فيها التنزيه: الاعتقاد السليم من التشبيه والتجسيم.

١٠٩ ب/ك

= ص ٨٧ .

(١) راجع: تخريج الحديث ص ٨٦.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٠٤.

(٣) في كتاب (ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل) جمع أبي عبد الله حنبل بن إسحاق، ص ٥٧: قال أبو عبد الله: ولقد احتجوا بشيء ما يقوى قلبي ولا ينطلق لساني أن أحكيه، وأنكروا الرواية والآثار، وما ظننتهم على هذا حتى سمعت مقالاتهم ولقد جعل برغوث يقول لي: الجسم كذا وكذا، وكلام هو الكفر بالله العظيم، فجعلت أقول: ما أدري ما هذا، إلا أنني أعلم أنه أحد صمد، لا شبه له ولا عدل، وهو كما وصف نفسه فسكت عني.

وأورد المؤلف هذا القول: في (درء تعارض العقل مع النقل): ١/ ٢٣٠-٢٣١، ٢٤٩.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض مقدار ثلاث كلمات.

(٥) في (ط): (يبغى).

فأصل كلامهم<sup>(١)</sup> كله يدور على ذلك، ولا ريب أنهم نزهوا الله بنفي هذين الأمرين عن أمور كثيرة يجب<sup>(٢)</sup> تنزيهه عنها، وما زادوه من التعطيل فإنما قصدوا به التنزيه والتقديس<sup>(٣)</sup> وإن كانوا في ذلك ضالين مضلين.

و«سورة الإخلاص» تستوفي الحق من ذلك؛ فإن الله يقول: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾** [الإخلاص: ١-٢] سورة الإخلاص تستوفي الحق في هذا الباب وهذان الاسمان (الأحد) و(الصمد) لم يذكرهما الله إلا في هذه السورة، وهما ينفيان عن الله ما هو منزّه<sup>(٤)</sup> عنه من التشبيه والتمثيل، ومن التركيب والانقسام والتجسيم؛ فإن اسمه (الأحد) ينفي المثل والنظير كما تقدم الكلام على ذلك في أدلته السمعية<sup>(٥)</sup>، وبيّنا أن الأحد في أسماء الله ينفي عنه أن يكون له مثل في شيء من الأشياء، فهو أحد في كل ما هو له. واسمه (الصمد) ينفي عنه التفرق، والانقسام والتمزق وما يتبع ذلك من تركيب<sup>(٦)</sup> ونحوه؛ فإن اسم (الصمد) يدل على الاجتماع<sup>(٧)</sup>.

وكذلك كل واحد من معنييه اللذين يتناولهما هذا الاسم،

(١) في (ك) و(ط): (كلامه).

(٢) في (ط): (بحسب).

(٣) في (ك): (والتقدير).

(٤) في (ط): (ممتزّه).

(٥) راجع: ص ١٢٩.

(٦) في (ك): (تركب).

(٧) راجع: (الأسماء والصفات) لليهقي: ص ٥٨ و(الأسنى في شرح أسماء الله

الحسنى) للقرطبي مخطوط: ١/٤٠ ب - ٤١ ب.

وهو: أن (الصمد) هو السيد الذي كمل سؤدده<sup>(١)</sup> ويصمد إليه في الأمور<sup>(٢)</sup>. والصمد هو الذي لا جوف له<sup>(٣)</sup>، كما يقال: الملائكة صمد والآدمي أجوف<sup>(٤)</sup>. والمصمت ضد الأجوف، فإن اسم السيد يقتضي الجمع والقوة؛ ولهذا يقال: السواد هو اللون الجامع للبصر، والبياض اللون المفرق للبصر. ويقال للحليم: السيد؛ لأن نفسه تجتمع فلا تتفرق وتتميز من الغيظ والواردات<sup>(٥)</sup> عليها، وكذلك هو الذي يصبر على الأمور،

(١) راجع: (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٥٨. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي مخطوط: ١/٤٠٠ أ.

(٢) قال القرطبي في معنى كلمة (صمد) في (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) مخطوط: ١/٣٩ ب: «معناه المصمود بالحوائج أي المقصود بما يقال صمده يصمده أي قصده، والصمد السيد لأنه يصمد في الحوائج وأصله الاجتماع عن قولهم تصمد الشيء إذا اجتمع قال طرفة:

وإن يلتق الحسي الجميع تلاقي  
إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد  
فالخلق بكليتهم متوجهون إلى الله ومجتمعون بجملتهم في قضاء حوائجهم  
وطلبها من الله تعالى، فهو الصمد على الإطلاق والقائم بسدّ مفاقر  
الخلق» وراجع: (الاعتقاد) للبيهقي: ص ٦٣.

وروي عن ابن عباس في معنى الصمد أنه قال: الذي يصمد إليه في الحاجات (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢/٢٤٥.  
وقال البيهقي في (الأسماء والصفات)، ص ٥٨: قال الحليمي: «معناه المصمود بالحوائج أي المقصود بها»

(٣) راجع: (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٥٩

(٤) ذكر السيوطي في (الدر المنثور) ٤/٣١٥: قول يحيى بن أبي كثير أنه قال: (خلق الله الملائكة صمداً ليس لهم أجواف). وذكر ابن بطّة في (مختصر الإبانة) ق/١٦٤ ب: (أن الملائكة صمد روحانيون لأجواف لهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون).

(٥) في (ك): (والدارات).

والصبر يقتضي الجمع والحبس والضم؛ وضده الجزع الذي يقتضي التفرق، وكذلك التعزي والتعزز، وعزته<sup>(١)</sup> فتعزى أو<sup>(٢)</sup> هو<sup>(٣)</sup> لا يتعزى هو ضد الجزوع<sup>(٤)</sup>؛ فإن التعزز والتعزي يقتضي الاجتماع والقوة، والجزع يقتضي التفرق والضعف.

والإنسان له في سؤده<sup>(٥)</sup> وعزته حالان: (أحدهما) أن يستغني بنفسه عن غيره ويعز نفسه عن غيره فلا يحتاج إلى الغير الذي يحتاج إليه غيره لغناه ولا يخاف منه لعزته. و(الثاني) أن يكون هو قد احتاج إليه غيره ويكون قد أعز غيره فغلبه وأعزه فمنعه، فيكون الناس قد صمدوا له أي قصدوه وأجمعوا له<sup>(٦)</sup>، وهذا هو الصمد السيد، وذلك إنما يكون من كمال سؤده وصمديته التي تنافي تفرقه وتمزقه وضعفه.

ولفظ (الصمد) يدل على أنه لا جوف له، وعلى أنه السيد<sup>(٧)</sup>؛ ليس كما تقول طائفة من الناس: أن (الصمد) في

(١) في (ك): (وعزته).

(٢) في (ك): (و).

(٣) في (ل): (لاهو) والتصويب في (ك) و(ط).

(٤) في (ط): (الجزع).

(٥) في (ك): (سؤده).

(٦) في (ك): (إليه).

(٧) الصمد: الصاد والميم والdal أصلان: أحدهما القصد، والآخر الصلابة في الشيء.

والصمد بالتحريك: السيد المطاع الذي لا يقضى دونه أمر، وقيل الذي يصمد إليه في الحوائج أي يقصد.

والمصمد لغة في المصمّت، وهو الذي لا جوف له، وقيل السيد الذي ينتهي إليه السؤدد، وقيل السيد الذي انتهى سؤده، وقيل الصمد الدائم الباقي بعد =

اللغة إنما هو السيد. ويتعجبون مما نقل عن الصحابة والتابعين من [أن]<sup>(١)</sup> (الصمد) هو الذي لا جوف له؛ فإن أكثر الصحابة والتابعين فسروه بهذا<sup>(٢)</sup>، وهم أعلم

= فناء خلقه.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة (صمد). و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (صمد). و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (صمد). و(الصحاح) للجوهري: مادة (صمد). و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي: مادة (صمد). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (صمد).  
(١) التصويب من (ك)، (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) يتلخص معنى الصمد عند السلف في ستة أقوال:

أحدها: أنه الذي لا جوف له روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، والسدي، والضحاك، وغيرهم.

الثاني: أنه السيد الذي كمل في سؤدده روي عن ابن عباس وشقيق وأبي وائل.

الثالث: هو الذي لم يلد ولم يولد روي عن أبي العالية ومحمد بن كعب وروي عن عكرمة قريب من هذا.

الرابع: هو الذي لا يأكل ولا يشرب قاله الشعبي وإسماعيل بن عامر.

الخامس: أنه الباقي الذي لا يفنى قاله قتادة وقال الحسن: إنه الدائم الذي لم يزل ولا يزال.

السادس: أنه الذي يصمد الناس إليه في حوائجهم قاله ابن عباس - رضي الله عنهما -.

راجع: (السنة) لابن أبي عاصم: رقم (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، ٣٠٤-٢٩٧/١.

راجع: (جامع البيان) للطبري: ٢٢٤-٢٢٢/٣٠. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٥/٢٠. و(زاد المسير في علم التفسير) للإمام أبي الفرج جمال =

باللغة<sup>(١)</sup> وبتفسير القرآن. ودلالة اللفظ على هذا أظهر من دلالتها على السؤدد؛ وذلك أن لفظ (ص م د) يدل على الاجتماع والانضمام المنافي للتفرق والخلو والتجويف<sup>(٢)</sup>، كما يقال صمد المال وصمده<sup>(٣)</sup> تصمداً<sup>(٤)</sup> إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض. ومنه في الاشتقاق الأكبر الصمت والتصمت<sup>(٥)</sup> فإن التاء والبدال أخوان متقاربان<sup>(٦)</sup> في المخرج. والاشتقاق الأكبر هو ما يكون فيه الكلمتان قد اشتركت<sup>(٧)</sup> [في]<sup>(٨)</sup> جنس الحرف،

= الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، ٢٦٧/٩-٢٦٩. (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٥٨-٦٠. (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي مخطوط: ١/٣٩ ب-٤٠ أ. (النكت والعيون) أو (تفسير الماوردي) لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري ٥٤٦/٤. (العظمة) لأبي الشيخ: رقم (٨٨) و(٨٩) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠): ١/٣٨٦-٣٧٢.

- (١) في (ك): (بالسنة).
- (٢) في (ط): (والتخويف).
- (٣) في (ك): (انصمد).
- (٤) في (ك): (وتصميذاً). وفي (ط): (وتصمد).
- (٥) في (ك): (الصمت) وفي (ط): (والمصمت).
- (٦) في (ط): (متقاربان إلى بعض).
- وروى ابن أبي عاصم في (السنة) رقم (٦٧٨)، ١/٣٠١ عن عطاء عن مسيرة قال: الصمد المصمت.
- (٧) على مذهب الكوفيين إذا تقدم الفاعل الفعل يعرب فاعلاً، والفعل يلزم حالة واحدة. أما عند البصريين فإن الفاعل إذا تقدم الفعل يعرب مبتدأ والفعل يتغير مع المثنى والجمع.
- راجع: (حاشية الخضري على ابن عقيل) للعلامة محمد الخضري على شرح المحقق العلامة ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٦١-١٦٢.
- (٨) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

فالكلمتان اشتركتا في الصاد والتاء. والتاء والذال أخوان<sup>(١)</sup>، يقال<sup>(٢)</sup> صمت صماتًا، وصموتًا<sup>(٣)</sup> وأصمت إصماتًا، وهو جمع وضم<sup>(٤)</sup> ينافي الانفتاح والتفريج؛ ولهذا يقال للعظام ونحوها من الأجسام: منها أجوف، ومنها مُصْمَت<sup>(٥)</sup>.

فظهر أن اسمه (الأحد) يوجب تنزيهه عما يجب نفيه عنه من التشبيه ومماثلة غيره له في شيء من الأشياء. واسمه (الصمد) يوجب تنزيهه عما يجب نفيه<sup>(٦)</sup> من الانقسام والتفرق<sup>(٧)</sup> ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> مما ينافي كمال صمديته، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

وأما ما تزيده المعطلة على ذلك: من نفي صفاته التي وصف بها نفسه التي يجعلون/ نفيها تنزيهاً، وإثباتها تشبيهاً، ومن نفي حده وعلوه على عرشه وسائر صفاته التي وصف بها نفسه يجعلون نفيها تنزيهاً، ويجعلون إثبات ذلك إثباتاً لانقسامه

١١٠/ك

(١) قال ابن قتيبة: وعلى هذا التفسير - أي أن الصمد هو الذي لا جوف له - الدال فيه مبدلة من التاء، وهو الصمت.

(شرح أسماء الله الحسنى) للرازي: ص ٣١٥.

(٢) في (ك) (فقال).

(٣) (وصموتا) ساقطة من (ط). وفي (ك): (صمت يصمت صمًا وصماتًا).

(٤) (وضم) ساقطة من (ك).

(٥) في (ك) (يباض أكثر من نصف سطر).

(٦) في (ك): (نفيه عنه).

(٧) في (ك): (والتفرق والتركيب).

(٨) في (ل): (ونحو ذلك من ذلك). لم أثبت في النص (من ذلك)، لأن المعنى يتم بدونها.



وتفرقه الذي يسمونه تجسيمًا وتركيبًا: فهذا<sup>(١)</sup> باطل.

وليتدبر هذا المقام فإنه من أعظم الأشياء منفعة في أعظم أصول الدين الذي جاءت به هذه السورة التي تعدل ثلث القرآن<sup>(٢)</sup>، وفيه عظم<sup>(٣)</sup> اضطراب الخلائق، وكثر<sup>(٤)</sup> فيه تعارض الحجج، وتفرق الطوائف. وإذا كانت هذه الشبهة<sup>(٥)</sup> ونحوها هي أصل ضلال الأولين والآخرين لما فيها من الألفاظ المُشَبَّهة<sup>(٦)</sup> المُجَمَّلة - كما قال الإمام أحمد في وصف الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة<sup>(٧)</sup> قال: «فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يُشَبَّهون عليهم»<sup>(٨)</sup> - فطريق<sup>(٩)</sup> حل مثلها وأمثالها ما تقدم من الكلام على الألفاظ المتشابهة المجملة التي فيها<sup>(١٠)</sup>

---

(١) في (ل): (وفهذا). والتصويب من (ك) و(ط).

(٢) أي سورة الإخلاص، وراجع: تخريج الحديث ص ٨٦.

(٣) في (ط): (أعظم).

(٤) في (ك): (وكثير).

(٥) وهي نفي التشبيه والتجسيم بزعمهم الذي هو التركيب والتأليف.

(٦) في (ك): (المشبهة).

(٧) في (ك): (التشبيه).

(٨) (الرد على الجهمية والزندقة) للإمام أحمد: ص ٨٥.

(٩) في (ك): (بطريق).

(١٠) في (ك): (بها).

[و] <sup>(١)</sup> التي أحدثوها وليس لها أصل في كتب الله <sup>(٢)</sup>؛ ولهذا كان هؤلاء من ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ ﴾ [غافر: ٣٥] إذ السلطان هو كتاب الله، فمن جادل بغير سلطان من الله كان ممن ذمه الله في الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كَبْرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥] قال تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [غافر: ٥٦] فإن <sup>(٤)</sup> هذه <sup>(٥)</sup> الألفاظ المَشْتَبِهَة متى <sup>(٦)</sup> استفسر عن معانيها وفُصِّلَت <sup>(٧)</sup> زال ما في حجتهم من الاشتباه، وتبين أنها حجة داحضة، وإن كان هؤلاء ممن قال الله تعالى <sup>(٨)</sup> [فيهم] <sup>(٩)</sup> ﴿ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ ﴾ [الرعد: ١٣] وقال تعالى: ﴿ أَوْ يُوقِنَنَّ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٤-٣٥].

- 
- (١) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.  
(٢) لعل الصواب: في كتاب الله.  
(٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).  
(٤) (فإن) ساقطة من (ك) و(ط).  
(٥) في (ك) و(ط): (فهذه).  
(٦) في (ك): (من).  
(٧) في (ك): (وحصلت).  
(٨) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).  
(٩) في (ل): (فيه). والتصويب من (ك) و(ط).

أن المشار  
إليه بحسب  
الحس غاية  
ما يفضي إليه  
إن أفضى إلى  
أحدهما فقط  
٢٦٤ ب/ل

الوجه الثاني<sup>(١)</sup>: أن قوله: «من ينفي الجوهر»<sup>(٢)</sup> يقول إن كل ما [كان]<sup>(٣)</sup> [يشار]<sup>(٤)</sup> إليه بحسب الحس / بأنه هاهنا [أو]<sup>(٥)</sup> هناك فلا بد<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> يتميز أحد جانبيه عن الآخر، وذلك يوجب كونه منقسمًا<sup>(٨)</sup>. إنما يريد هؤلاء بكونه منقسمًا أنه يمكن أن يتميز في نفسه بعضه عن<sup>(٩)</sup> بعض، أو يتميز منه شيء عن<sup>(١٠)</sup> شيء، أو العقل يميز منه شيئًا من شيء؛ وليس لهذا التميز حد يُوقَفُ عنده، لا يقولون إن فيه انقسامًا غير هذا، بل يقولون: إنه واحد في نفسه، كما أنه واحد في الحس، ويقولون: إن الجسم منقسم إلى بسيط وإلى مركب<sup>(١١)</sup>. وأما مثبتوه<sup>(١٢)</sup> فلهم قولان: (أحدهما) أنه أيضًا واحد في نفسه وفي الحس؛ ولكنه [قسمته]<sup>(١٣)</sup> تنتهي إلى حد. (والثاني): أن

(١) الوجه الثاني في الرد على البرهان الأول من براهين الرازي على أن الله ليس مختصًا بحيز وجهة.

(٢) في (أساس التقديس): (الجوهر الفرد).

(٣) ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٤) في (ل): (مشار). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٥) في (ل): (و). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٦) في (أساس التقديس): (فإنه لا بد).

(٧) في (أساس التقديس): (وأن).

(٨) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٢.

(٩) في (ك): (من).

(١٠) في (ك): (من).

(١١) راجع: (شرح عيون الحكمة) للرازي: ٧٣/٢.

(١٢) أي مثبتو الجوهر الفرد.

(١٣) في (ل): (تسميته). والتصويب من (ك) و(ط).

[فيه]<sup>(١)</sup> أجزاء موجودة.

فالمشار إليه بحسب الحس لا يفضي إلى الأمرين جميعاً؛ بل على أنه إن كان منقسماً كما ذكر، لم يفض إلى شيئين؛ بل غايته أن يفضي إلى ما ذكره من التركيب الذي تقدم الكلام عليه. وإن لم يكن منقسماً - وذلك عنده لا يكون إلا [على]<sup>(٢)</sup> مثبتة الجوهر الفرد - أفضى إلى أن يكون في غاية الحقارة. وهذا الجوهر الفرد إما أن يكون متتفياً في نفس الأمر، وإما أن يكون<sup>(٣)</sup> ثابتاً. فلا يقول العاقل: إن رب العالمين بقدره. فلم يبق ما يقال إلا ما ذكره من الانقسام والتركيب\* وقد تقدم الكلام عليه<sup>(٤)</sup>، وثبت<sup>(٥)</sup> أنه لا يفضي إلى هذين الأمرين جميعاً؛ بل إنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط؛ لكن يفضي إلى هذا على تقدير، وإلى هذا على تقدير آخر. فظهر أن كونه يشار<sup>(٦)</sup> إليه بالحس لا يفضي إلى الأمرين<sup>(٧)</sup> / اللذين ذكرهما، وإنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط<sup>(٨)</sup>.

١١٠ ب/ك

الوجه الثالث: السؤال الذي أورده، وهو أنه «لم لا يجوز أن

السؤال الذي  
أورده الرازي  
على الكرامية  
لا يخصصهم  
وحدهم بل  
يعم كل من  
قال إنه فوق  
العرش

- (١) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
- (٢) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
- (٣) في (ك): (كان).
- (٤) مابين النجمتين ساقطة من (ك). وراجع ص ٤٦٨-٧٥١.
- (٥) في (ل): (وثبت إلى). ولم أثبت (إلى) في النص لأن المعنى يتم بدونها.
- (٦) في (ك) و(ط): (مشاراً).
- (٧) في (ك): (أمرين). والكلمة مكررة في (ك).
- (٨) (فقط) ساقطة من (ط) وفي (ك) بعد كلمة فقط بياض أكثر من نصف سطر.

يكون غير منقسم ولا<sup>(١)</sup> يكون بقدر الجوهر الفرد، بل يكون واحداً عظيماً منزهاً عن التركيب والتأليف والانقسام<sup>(٢)</sup> وهذا ليس قول من ذكره من الكرامية فقط؛ بل إذا كان هو قول من يقول إنه فوق العرش وهو جسم فهو قول من يقول هو فوق العرش وليس بجسم بطريق الأولى والأخرى، فإن نفي التركيب والانقسام على القول بنفي الجسم أظهر من نفيه على القول بثبوت الجسم. فإذاً على ما ذكره: هذا السؤال يورده على كل من يقول إنه فوق العرش ويقول مع ذلك إنه ليس بجسم، وهذا قول الكلائية<sup>(٣)</sup> وأئمة الأشعرية و<sup>(٤)</sup> طوائف لا يحصون من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل<sup>(٥)</sup> وأبي الحسن بن الزاغوني<sup>(٦)</sup> وغيرهم؛ بل قد ذكر الأشعري أن هذا<sup>(٧)</sup> قول أهل السنة وأصحاب الحديث، فقال: «وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس<sup>(٨)</sup> بجسم<sup>(٩)</sup>، ولا يشبه

(١) (لا) ساقطة من (ط).

(٢) في (أساس التقديس) للرازي ص ٦٣: «إن قيل لم يجوز أن يقال: إنه تعالى واحد منزّه عن التأليف والتركيب، ومع كونه كذلك فإنه يكون عظيماً».

(٣) راجع: تعريف الكلائية ص ٢٩٧.

(٤) الواو ساقطة من (ك).

(٥) تقدمت ترجمته في ص ٣٧.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ١٤.

(٧) في (ك): (هذا هو).

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وفيها بياض أكثر من نصف سطر.

(٩) في (ك): (جسم).

الأشياء<sup>(١)</sup>، وأنه<sup>(٢)</sup> على العرش<sup>(٣)</sup>. \*وقد تقدم قوله في ذلك\*<sup>(٤)</sup> وقول غيره<sup>(٥)</sup>. وهؤلاء طوائف عظيمة، وهم أجلّ قدرًا عند المسلمين ممن قال إنه ليس على العرش.

فإن نفاة كونه على العرش لا يعرف منهم<sup>(٦)</sup> إلا من هو مأبون<sup>(٧)</sup> / في عقله ودينه عند الأمة وإن كان قد تاب من ذلك؛ بل غالبهم<sup>(٨)</sup> أو<sup>(٩)</sup> عامتهم حصل<sup>(١٠)</sup> منهم نوع ردة عن الإسلام وإن كان منهم [من]<sup>(١١)</sup> عاد إلى الإسلام، كما ارتد عنه قديمًا شيخهم الأول الجهم بن صفوان وبقي أربعين يومًا شاكرًا في ربه

٢٦٥/ل

(١) في (ك): (الاستواء).

(٢) (وأنه) ساقطة من (ك).

(٣) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وفيها بياض مقدار ثلاث كلمات.

(٥) راجع ص ٣٥٧-٤٢٤.

(٦) في (ك) و(ط): (فيهم).

(٧) في (ك): (مأمون).

مأبون: يقال أَبْنَتْ الرجلَ ابْنُهُ إذا رَمَيْتَهُ بِخَلَّةٍ سَوْءٍ، فهو مأبون، وقال ابن الأعرابي: أَبْنَتْ الرجلَ ابْنُهُ وَأَبْنَتْه إذا رَمَيْتَهُ بِقَبِيحٍ وَقَذَفْتَهُ بِسَوْءٍ، فهو مأبون، وقوله لَا تُؤْبِنُ فِيهِ الْحُرْمُ أَي لَا تَرْمِي بِسَوْءٍ وَلَا يُعَابُ وَلَا يُذَكَّرُ مِنْهَا الْقَبِيحُ، وما لَا يَنْبَغِي مِمَّا يُسْتَحْيَى مِنْهُ.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور، مادة (أبن) و(الصحيح) للجوهري مادة (أبن).

(٨) في (ك): (غالتهم).

(٩) في (ك): (و).

(١٠) في (ك): (جعل).

(١١) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

لا يقر<sup>(١)</sup> بوجوده ولا يعبد<sup>(٢)</sup>، وهذه ردة باتفاق المسلمين، وكذلك ارتد هذا الرازي حين أمر بالشرك وعبادة الكواكب والأصنام وصنف في ذلك كتابه المشهور<sup>(٣)</sup> وله غير ذلك؛ بل من هو أجل منه من هؤلاء بقي مدة شاكاً في ربه غير مقر [بوجوده]<sup>(٤)</sup> حتى آمن بعد ذلك؛ وهذا كثير غالب فيهم؛ ولأرباب أن هذا أبعد العالمين عن العقل والدين، فإذا كان هؤلاء يناظرون<sup>(٥)</sup> ويخاطبون [ويستعد]<sup>(٦)</sup> لرد قولهم الباطل لما احتيج إلى ذلك، فالذين هم أولى بالعقل والدين منهم<sup>(٧)</sup> أولى منهم بذلك.

ونحن [نورد من كلامهم]<sup>(٨)</sup> ما تبين به أن جانبهم أقوى من جانب النفاة، وليس لنا غرض في تقرير ما جمعه من النفي والإثبات في هذا المقام؛ بل نبين أنهم في ذلك أحسن حالاً من نفاة أنه على العرش فيما جمعه من النفي والإثبات. وقد أجاب

- 
- (١) في (ك): (وبقي أربعين يوماً شاكاً في ربه أربعين يوماً لا يقرون).  
(٢) راجع: (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٠٢-١٠٣. و(خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١.  
(٣) هو كتاب (السر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم).  
(٤) في (ل): (بوجوده) والتصويب من (ك) و(ط). وفي (ك) و(ط): (بوجوده مدة).  
(٥) (ط): (لا يناظرون).  
(٦) في (ل): (ويستعيد) وفي (ك): (ويعتد) والتصويب من (ط).  
(٧) (منهم) ساقطة من (ط).  
(٨) في (ل): (ممن يورد من جهتهم). والتصويب من (ك) و(ط).

هؤلاء عما ألزمهم به<sup>(١)</sup> النفاة من التجسيم الذي هو التركيب والانقسام، كقول<sup>(٢)</sup> القاضي أبي بكر<sup>(٣)</sup> :

«فإن قيل<sup>(٤)</sup> : فما الدليل<sup>(٥)</sup> على<sup>(٦)</sup> أن الله<sup>(٧)</sup> وجهًا ويدًا<sup>(٨)</sup>؟ قيل قوله<sup>(٩)</sup> : ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا<sup>(١٠)</sup> . فإن<sup>(١١)</sup>

(١) (به) ساقطة من (ط).

(٢) في (ك) زيادة: (التركيب والانقسام، وقال ابن كلاب وكلام الأشعري كقول).

(٣) أقابل هذا النص بكتاب (التمهيد) للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني عني بتصحيحه: رتشد يوسف مكارثي السوسي، المكتبة الشرقية - بيروت ، ط/١٩٥٧م، لأنني لم أجد هذا النص كاملاً إلا في هذه النسخة.

(٤) في (التمهيد): (فإن قال قائل).

(٥) في (التمهيد): (الحجة).

(٦) في (التمهيد): (في).

(٧) في (التمهيد): (الله عز وجل).

(٨) في (التمهيد): (ويدين).

(٩) في (التمهيد): (قيل له قوله تعالى).

(١٠) في (التمهيد): (ويدين).

(١١) في (التمهيد): زيادة طويلة: «وجهًا ويدين. فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون المعنى في قوله: (خلقت يدي) أنه خلقه بقدرته أو نعمته؟ لأن اليد في اللغة قد تكون بمعنى النعمة وبمعنى القدرة، كما يقال «لي عند فلان يد بيضاء»، يراد به نعمة؛ وكما يقال «هذا الشيء في يد فلان وتحت يد فلان» يراد به تحت قدرته وفي ملكه ويقال «رجل أيد» إذا كان قادرًا، كما قال الله تعالى: ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيًا أَنْعَمًا﴾ (يس: ٧١) يريد: عملنا بقدرتنا، وقال الشاعر: إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين فكذلك قوله ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ يعني: بقدرتي أو نعمتي.

يقال لهم: هذا باطل لأن قوله ﴿يَدَيَّ﴾ يقتضي إثبات يدين هماصفة له، فلو =



قال<sup>(١)</sup>: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لاتعقلون<sup>(٢)</sup> وجهًا ويدًا إلا جارحة<sup>(٣)</sup>؟ قلنا<sup>(٤)</sup> لا يجب هذا<sup>(٥)</sup>، كما لا يجب إذا لم يعقل<sup>(٦)</sup> حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا أن نقضي نحن وأنتم بذلك<sup>(٧)</sup> على الله<sup>(٨)</sup>، ولا يجب في كل شيء كان<sup>(٩)</sup> [قائمًا]<sup>(١٠)</sup> بنفسه<sup>(١١)</sup> أن يكون

= كان المراد بها القدرة لوجب أن يكون له قدرتان، وأنتم لاتزعمون أن يكون للباري سبحانه قدرة واحدة فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين؟ وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله تعالى على آدم وغيره لا تحصى؛ ولأن القائل لا يجوز أن يقول: «رفعت الشيء بيدي» أو «وضعت بيدي» أو «توليته بيدي» وهو يعني نعمته، وكذلك لا يجوز أن يقول: «لي عند فلان يدان» يعني نعمتين، ويقال: «لي عنده يدان يضاوان» لأن القول (يد) لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة للذات، ويدل على فساد تأويلهم أيضًا أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس وعن أن يقول. «وأي فضل لآدم عليّ يقتضي أن أسجد له، وأنا أيضًا بيدك خلقتني، التي هي قدرتك، وبنعمتك خلقتني؟» وفي العلم بأن الله تعالى فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه.

- (١) في (التمهيد): (قال قائل).
- (٢) في (التمهيد): (لم تعقلوا).
- (٣) في (التمهيد) زيادة: (يد صفة ووجه صفة لاجارحة).
- (٤) في (التمهيد): (يقال له).
- (٥) في (التمهيد): (ذلك).
- (٦) في (التمهيد): (نعقل).
- (٧) (بذلك) غير موجودة في (التمهيد).
- (٨) في (التمهيد): (على الله تعالى بذلك).
- (٩) في (التمهيد): (وكما لا يجب متى كان).
- (١٠) في (ل): (قائم). والتصويب من (التمهيد) (ك) و(ط).
- (١١) في (ك) و(ط): (بذاته).

جوهراً<sup>(١)</sup> لأننا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا  
إلا كذلك»<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: «وكذلك الجواب لهم إن قالوا فيجب أن يكون  
علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره<sup>(٤)</sup> وسائر صفاته عرضاً  
واعتلوا بالوجود<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

فإن قال<sup>(٧)</sup> قائل<sup>(٨)</sup>: أتقولون<sup>(٩)</sup> إنه في كل مكان؟ قيل  
له<sup>(١٠)</sup> معاذ الله؛ بل هو مستوٍ على عرشه<sup>(١١)</sup> كما أخبر<sup>(١٢)</sup> في  
كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝﴾ [طه: ٥] وقال<sup>(١٣)</sup>:  
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ۝﴾ [فاطر: ١٠] وقال:  
﴿مَنْ آمَنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝﴾

- 
- (١) في (التمهيد): (جوهراً أو جسماً).  
(٢) (التمهيد) لأبي بكر الباقلاني. تحقيق ريتشرد مكارثي: ص ٢٥٨-٢٦٠.  
(٣) أي أبو بكر الباقلاني والكلام متصل.  
(٤) (سمعه وبصره) غير موجودة في (التمهيد).  
(٥) في (التمهيد) زيادة: (وسائر صفاته لذاته أعراضاً أو أجناساً أو حوادث أو أغياراً  
له أو حالة فيه أو محتاجة له إلى قلب واعتلوا بالوجود).  
(٦) (التمهيد) لأبي بكر الباقلاني تحقيق ريتشرد مكارثي: ص ٢٦.  
(٧) في (التمهيد): (باب فإن قالوا).  
(٨) (قائل) غير موجودة في (التمهيد).  
(٩) في (التمهيد): (فهل تقولون).  
(١٠) (له) غير موجودة في (التمهيد).  
(١١) (عرشه) غير موجودة في (التمهيد).  
(١٢) في (التمهيد): (خبر).  
(١٣) في (التمهيد): (وقال تعالى).

[الملك: ١٦] <sup>(١)</sup>.

قال <sup>(٢)</sup> «ولو كان في كل مكان لكان في بطن <sup>(٣)</sup> الإنسان وفمه والحشوش <sup>(٤)</sup> والمواضع التي يرغب عن ذكرها <sup>(٥)</sup>، ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها مالم يكن <sup>(٦)</sup>، وينقص بنقصانها إذا بطل [ما] <sup>(٧)</sup> كان، ولصح <sup>(٨)</sup> أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا <sup>(٩)</sup>، وإلى يميننا <sup>(١٠)</sup>، وإلى شمالنا <sup>(١١)</sup>، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله <sup>(١٢)</sup>» <sup>(١٣)</sup>.

وقال أبو الحسن الأشعري: «يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الله <sup>(١٤)</sup> عني بقوله [يَدِيَّ] <sup>(١٥)</sup> يدين ليستا نعمتين؟ فإن قالوا:

---

(١) (التمهيد) لأبي بكر الباقلاني: تحقيق: ريتشرد مكارثي: ص ٢٦٠.

(٢) أي أبو بكر الباقلاني والكلام متصل.

(٣) في (التمهيد): (جوف).

(٤) في (التمهيد): (وفي الحشوش).

(٥) في (التمهيد): (عن ذكرها تعالى عن ذلك).

(٦) في (التمهيد): (مالم يكن خلقه).

(٧) ساقطة من (ل). والتصويب من (التمهيد) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٨) في (ك) و(ط): (ويصح).

(٩) في (التمهيد): (وراء ظهورنا).

(١٠) في (التمهيد): (وعن أيماننا).

(١١) في (التمهيد) و(ك): (وشمالنا).

(١٢) (وتخطئة قائله) ساقطة من (ك) وفيها بياض مقدار كلمتين.

(١٣) (التمهيد) لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: ريتشرد مكارثي: ص ٢٦٠.

(١٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(١٥) في (ل) و(ك): (يدين) والتصويب من (الإبانة) و(ط).

لأن اليدين<sup>(١)</sup> إذا لم [تكن]<sup>(٢)</sup> نعمة لم تكن<sup>(٣)</sup> إلا جارحة<sup>(٤)</sup> فإن قالوا: رجعنا إلى الشاهد<sup>(٥)</sup> وإلى ما نجد<sup>(٦)</sup> فيما بيننا مخلوقًا فوجدنا ذلك إذا لم يكن<sup>(٧)</sup> نعمة في الشاهد/ لم يكن<sup>(٨)</sup> إلا جارحة<sup>(٩)</sup>، قيل لهم: إن كان رجوعكم إلى الشاهد وعليه عملتم وبه قضيتم على الله عز وجل<sup>(١٠)</sup> فذلك لم تجدوا<sup>(١١)</sup> حيًا من الخلق إلا جسمًا ولحمًا ودمًا فاقضوا بذلك على ربكم تعالى<sup>(١٢)</sup>، وإلا كتتم<sup>(١٣)</sup> لقولكم تاركين<sup>(١٤)</sup>، ولا عتِلَ لَكُمْ ناقضين. وإن [أثبتتم]<sup>(١٥)</sup>: حيًا

- 
- (١) في (الإبانة): (اليد).  
 (٢) في (ل) و(ط): (يكن) والتصويب من (الإبانة).  
 (٣) في (ط): (يكن).  
 (٤) في (ك): (خارجة).  
 (٥) في (ط): (المشاهد). وفي (الإبانة) زيادة: (لم تكن إلا جارحة قيل لهم ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن نعمة لم تكن إلا جارحة؟ فإن رجعونا إلى شاهدنا).  
 (٦) في (الإبانة): (ما نجده).  
 (٧) في (الإبانة) زيادة: (ما نجده فيما بيننا من الخلق فقالوا اليد إذا لم تكن).  
 (٨) في (الإبانة): (تكن).  
 (٩) في (ك): (خارجة).  
 (١٠) في (الإبانة) زيادة: (قيل لهم: إن عملتم على الشاهد وقضيتم به على الله عز وجل).  
 (١١) في (الإبانة): (لم نجد).  
 (١٢) (تعالى) ساقطة من (ط). وفي (الإبانة): (على الله عز وجل).  
 (١٣) في (الإبانة): (فأنتم).  
 (١٤) في (الإبانة): (متأولين).  
 (١٥) في (ل) كلمة غير مفهومة والتصويب من (الإبانة) وفي (ك) و(ط): (قلتم).

لا كالأحياء<sup>(١)</sup> فلم أنكرتم، أن تكون<sup>(٢)</sup> اليدان اللتان خبر<sup>(٣)</sup>  
الله<sup>(٤)</sup> عنهما يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين ولا كالأيدي.  
وكذلك يقال لهم: لم تجدوا حكيمًا قديرًا<sup>(٥)</sup> ليس كالإنسان<sup>(٦)</sup>  
وخالفتم الشاهد فيه<sup>(٧)</sup> فقد<sup>(٨)</sup> نقضتم اعتلالكم، فلا تمنعوا من  
إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين<sup>(٩)</sup> من أجل أن ذلك  
خلاف الشاهد<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

الوجه الرابع: قوله عن المنازع: «لم لا يجوز أن يقال إنه  
تعالى واحد منزّه عن التآليف والتركيب، ومع كونه كذلك فإنه  
يكون عظيمًا»<sup>(١٢)</sup>.

قوله: «العظيم»<sup>(١٣)</sup> يجب أن يكون منقسمًا، وذلك ينافي

الرازي وطائفته  
يشنون الصفات  
ويقولون هو  
واحد غير  
مركب  
ولا ينقسم  
فكذلك يقال إن  
له قدرًا وهو  
واحد غير  
مركب  
ولا ينقسم

- 
- (١) في (ك): (حيًا لا حيًا)
  - (٢) في (ط): (يكون).
  - (٣) في (الإبانة) و(ط): (أخير).
  - (٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).
  - (٥) في (الإبانة): (مدبرًا حكيمًا). وفي (ك) و(ط): (قديرًا حكيمًا).
  - (٦) في (الإبانة) زيادة: (لم تجدوا مدبرًا حكيمًا إلا إنسانًا، ثم أثبتتم للدنيا مدبرًا حكيمًا ليس كالإنسان).
  - (٧) (فيه) غير موجودة في (الإبانة) و(ك).
  - (٨) في (الإبانة): (و).
  - (٩) في (ك): (جارحتين).
  - (١٠) بعد كلمة (الشاهد) في (ك) بياض مقدار نصف سطر.
  - (١١) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٧.
  - (١٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٣.
  - (١٣) في (ط): (والعظيم).

كونه واحداً<sup>(١)</sup>. قلنا: سلمنا إن العظيم \* يجب أن يكون منقسماً في الشاهد. فلم قلت إنّه\*<sup>(٢)</sup> يجب أن يكون في الغائب كذلك؛ فإن قياس الغائب على الشاهد من غير جامع باطل.

والجواب<sup>(٣)</sup> عن الأول: أن نقول: إنه إذا كان عظيمًا فلا بد وأن يكون منقسمًا، وليس هذا من باب قياس الغائب على الشاهد، بل هذا بناء على البرهان القطعي؛ وذلك لأننا إذا أشرنا إلى نقطة لا تنقسم فإما أن يحصل<sup>(٤)</sup> فوقها شيء آخر، أو لا يحصل<sup>(٥)</sup>. فإن حصل<sup>(٦)</sup> فوقها شيء آخر، كان ذلك فوقاني مغايرًا [له]<sup>(٧)</sup>؛ إذ لو جاز أن يقال إن هذا المشار إليه عينه لا غيره جاز أن يقال: هذا الجزء [عين]<sup>(٨)</sup> ذلك الجزء، فيفضي إلى تجويز أن الجبل شيء واحد<sup>(٩)</sup>.

---

(١) في (أساس التقديس): (أحدًا).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٣) في (أساس التقديس) زيادة طويلة: (على الشاهد من غير جامع: باطل. وأيضاً: فلم لا يجوز أن يكون غير منقسم، ويكون في غاية الصغر؟ قوله: إنه حقير وذلك على الله تعالى محال قلنا: الذي لا يمكن أن يشار إليه ألبتة ولا يمكن أن يحس به، يكون كالعدم فيكون أشد حقارة، وإذا جاز هذا، فلم لا يجوز ذلك؟ والجواب).

(٤) في (ك): (يجعل).

(٥) في (ك): (يجعل).

(٦) في (ك): (يجعل).

(٧) ساقطة من (ل) و(ك) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٨) في (ل) و(ك) و(ط): (غير) والتصويب من (أساس التقديس).

(٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٣-٦٤.

يقال له: هؤلاء قد يقولون لا هو عينه ولا هو غيره، كما عرف من<sup>(١)</sup> أصولهم: أن غير الشيء ما جاز مفارقتة له، وأن صفة الموصوف وبعض الكل لا هو هو ولا هو غيره. فطائفة هذا المؤسس هم ممن يقولون بذلك، وحيث فلا يلزم إذا لم يكن عينه أن يكون مغايرًا له، فلا<sup>(٢)</sup> يفضي إلى تجويز أن الجبل شيء واحد، وإذا جاز<sup>(٣)</sup> أن يقولوا: إن هذا<sup>(٤)</sup> الموصوف الذي له صفات متعددة هو واحد غير متكرر<sup>(٥)</sup> ولا مركب ولا ينقسم<sup>(٦)</sup>، جاز أيضًا أن يقال: إن الذي له قَدْر هو واحد غير متكرر ولا مركب ولا ينقسم، وإن كان في الموضعين يمكن أن يشار إلى شيء منه فلا<sup>(٧)</sup> يكون المشار إليه<sup>(٨)</sup> هو عين الآخر.

فإن قيل: فهذا يقتضي أن يكون كل جسم غير مركب ولا منقسم، والغرض في هذا السؤال خلافه؛ فإن هذا السؤال فرق فيه بين العظيم الشاهد والعظيم الغائب، وأن الشاهد منقسم بخلاف الغائب.

(١) في (ك) و(ط): (في). راجع (الغنية في أصول الدين) تأليف أبي سعيد عبد الرحمن النيسابوري ص ١١٠. و(الإرشاد) للجويني: ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) في (ك) و(ط): (ولا).

(٣) في (ك): (لكان).

(٤) (هذا) ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (منكر).

(٦) في (ك): (منقسم).

(٧) في (ك) و(ط): (ولا).

(٨) (إليه) ساقطة من (ك) و(ط).

قيل هذا الجواب هو مبني على أن غير الشيء ما جاز مفارقتة له، وكل مخلوق فإن الله سبحانه قادر على أن يفرق بعضه<sup>(١)</sup> / عن بعض، وإذا جاز مفارقة بعضه لبعض جاز أن يكون بعضه<sup>(٢)</sup> مغايرًا لبعض كما أن علمه<sup>(٣)</sup> وقدرته لما كان قيامه به<sup>(٤)</sup> جائزاً لا واجباً كان عرضاً<sup>(٥)</sup> أي عارضاً للموصوف لا لازماً له<sup>(٦)</sup> والرب تعالى لا يجوز أن يفارقه شيء من صفاته الذاتية، ولا يجوز أن يتفرق؛ بل هو أحد<sup>(٧)</sup> صمد. إذا<sup>(٨)</sup> كان كذلك لم يلزم عند هؤلاء أن يكون بعضه مغايرًا لبعض كما أصلوه.

الوجه الخامس: أنهم قد ألزموا المنازع مثلما ذكره. وقالوا: إذا كان حيًا عالمًا قادرًا ولم يعقل في الشاهد من يكون كذلك إلا جسمًا منقسمًا مركبًا، وقد أثبتته المنازع حيًا عالمًا قادرًا ليس بجسم منقسم مركب، فكذلك يجوز أن يكون إذا كان عظيمًا وكبيرًا وعليًا ولم يعقل في الشاهد عظيم وكبير و<sup>(٩)</sup> علي إلا

منازعو  
الـرازي  
يلزمونه  
بالصفات التي  
أثبتها بمثل ما  
ذكره في  
العظيم  
والكبير

- (١) (بعضه) مكررة في (ك).
- (٢) (بعضه) ساقطة من (ك) و(ط).
- (٣) في (ك): (صفته علمه).
- (٤) (قيامه به) ساقطة من (ك) وفيها بياض مقدار كلمتين.
- (٥) (عرضاً) ساقطة من (ك) وفيها بياض مقدار كلمة.
- (٦) (له) ساقطة من (ك) و(ط).
- (٧) في (ط): (واحد).
- (٨) في (ك) و(ط): (وإذا).
- (٩) في (ك): (أو).



ما هو جسم مركب منقسم، لم يجب أن يكون جسمًا مركبًا منقسمًا إلا إذا كان وجب أن يكون كل حي عليم قدير جسمًا مركبًا منقسمًا.

وكذلك يقولون\* لمن يقول إن حياته وعلمه وقدرته أعراض\*<sup>(١)</sup>. وكذلك يقول هؤلاء لمن يسلم إثبات الصفات: فيقال إذا كان القائم بغيره من الحياة والعلم والقدرة وإن شارك سائر الصفات في هذه الخصائص ولم يكن عندك عرضًا فذلك القائم بنفسه وإن شارك غيره من القائمين بأنفسهم فيما ذكرته لم يجب أن يكون جسمًا مركبًا منقسمًا، ولا فرق بين البابين<sup>(٢)</sup> بحال؛ فإن المعلوم<sup>(٣)</sup> من القائم بنفسه أنه جسم، ومن القائم بغيره أنه عرض، وأن القائم بنفسه لا بد أن يتميز منه شيء عن شيء، والقائم بغيره لا بد أن يحتاج إلى محله. فإذا أثبت قائمًا بغيره يخالف ما علم من حال القائم بنفسه في ذلك، فذلك لزمه أن يثبت قائمًا بنفسه يخالف ما علم من حال القائمين بأنفسهم.

وجماع الأمر أنه سبحانه قائم بنفسه متميز عن غيره، وله أسماء، وهو موصوف<sup>(٤)</sup> بصفات. فإن كان كونه عظيمًا وكبيرًا موجبًا لأن يكون كغيره من العظماء الكبراء في وجوب الانقسام

---

(١) ما بين النجمتين مكررة في (ك).

(٢) في (ك): (الناس).

(٣) في (ك): (العلوم).

(٤) في (ك): (موجودة).

الممتنع عليه، فكذاك كونه حيًّا عالمًا قادرًا وله حياة وعلم  
وقدرة.

وستكلم على قوله «إن هذا ليس من باب قياس الشاهد على  
الغائب»<sup>(١)</sup>.

وَأما ما ذكره من التقسيم فيقال له في «الوجه السادس»: أن  
ما ذكرته من التقسيم يَرِدُ نظيره في كل ما يثبت للرب؛ فإنه يقال:  
إذا أشرنا إلى صفة أو معنى أو حكم: كعلمه وقدرته، أو عالميته  
أو<sup>(٢)</sup> قدريته، أو وجوبه ووجوده، أو كونه عاقلًا ومعقولًا  
وعقلًا، ونحو ذلك: فإما أن تكون الصفة أو المعنى أو<sup>(٣)</sup> الحكم  
الآخر هو إياه، أو هو غيره. فإن كان هو إياه لزم أن يكون كونه  
حيًّا هو كونه عالمًا، وكونه عالمًا هو كونه قادرًا، وكونه موجودًا  
هو كونه فاعلًا، وكونه فاعلًا هو كونه عاقلًا ومعقولًا وعقلًا.  
وهذا يفضي إلى تجويز جعل المعاني المختلفة معنى واحدًا، وأن  
يكون كل عرض وصفة قامت بموصوف صفة واحدة. وهذا شك  
في البديهيات. فهذا نظير ما ألزموه<sup>(٤)</sup> للمنازع فإنه يجب  
الاعتراف بثبوت معنيين<sup>(٥)</sup> ليس المفهوم من\* أحدهما هو

أن ما ذكره  
الرازي من  
التقسيم على  
العظيم يرد  
نظيره في كل  
ما يثبت للرب

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤. وسيأتي الرد على قوله في الوجه العاشر.

(٢) في (ك) و(ط): (و).

(٣) في (ط): (و).

(٤) في (ك): (ألزموه).

(٥) في (ل): (معنيين). والتصويب من (ك) و(ط).

المفهوم<sup>(١)</sup> الآخر. وهذا قد قررناه فيما تقدم؛ فإن كان ثبوت<sup>(٢)</sup>

هذه المعاني يستلزم التركيب والانقسام كان ذلك لازماً على كل / ١١٢ ك

تقدير، وإن لم يكن مستلزماً للتركيب و<sup>(٣)</sup> الانقسام لم يكن ما

ذكره\* مستلزماً للتركيب والانقسام؛ فإن مدار الأمر على ثبوت<sup>(٤)</sup>

شيئين ليس أحدهما/ هو الآخر، وهذا موجود في الموضوعين<sup>(٥)</sup>. ٢٦٦ ب/ل

وهذا يتقرر بالوجه السابع: وهو أن يقال: المراد بالغيرين  
إما أن يكونا<sup>(٦)</sup> ما<sup>(٧)</sup> يجوز وجود<sup>(٨)</sup> أحدهما<sup>(٩)</sup> دون الآخر، أو  
ما يجوز العلم بأحدهما دون الآخر.

فإن كان المراد بالغيرين هو الأول لم يجب أن يكون ما فوق المشار إليه غيره إلا إذا جاز وجود أحدهما دون الآخر، وهذا ممتنع في حق الله تعالى بالاتفاق وبأنه واجب الوجود بنفسه على ما هو عليه كما هو مقرر في موضعه.

ثم قد يقال في سائر المعاني إنه يجوز وجود أحدهما دون

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٢) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٣) (للتكيب و) ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمتين.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض أكثر من نصف سطر.

(٥) في (ك) و(ط): (موضعين).

(۶) فی (ك): (یکونان)

(٧) (ما) ساقطة من (ك).

(۸) فی (ک): (وجودہما).

(٩) (أحدهما) ساقطة من (ك).

الآخر، فيجوز حصول الوجود دون الوجوب، أو دون الفاعلية. أو دون العلم والعناية، ودون كونه حيًا عالمًا قادرًا، ونحو ذلك. وإن كان المراد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر<sup>(١)</sup> كالإحساس بأحدهما دون الآخر، كما ذكر من<sup>(٢)</sup> جَوَزَ الإشارة إلى نقطة دون ما فوقها. فيقال: لا ريب في جواز العلم ببعض المعاني الثابتة لله دون الآخر، كما قد يعلم وجوده دون وجوبه، ويعلم وجوبه دون كونه فاعلاً، ويعلم ذلك دون العلم بكونه حيًا أو عالمًا أو قادرًا أو غير ذلك. وإذا كانت المغايرة ثابتة بهذا المعنى على كل تقدير، وعند كل أحد، ولا يصح وجود موجود إلا بها، وإن كان واحدًا محضًا كان بعد هذا تسمية ذلك [تركيبًا]<sup>(٣)</sup>، أو تأليفًا أو غير تركيب ولا تأليف نزاعًا لفظيًا لا يقدح في المقصود.

الوجه الثامن: أن يقال: اصطلاح هؤلاء أجود، فإنه إذا ثبت أن الموجودات تنقسم إلى مفرد ومؤلف، أو إلى بسيط ومركب، أو إلى واحد وعدد: علم أن في الموجودات ما ليس بمركب ولا مؤلف ولا عدد، وهذه المعاني لا يخلو منها شيء من الموجودات؛ فعلم أن هذه المعاني لا تنافي كون الشيء واحدًا ومفردًا فيما إذا كان مخلوقًا، فكيف ينافي كون الخالق واحدًا

اصطلاح  
منازعي الرازي  
أجود

(١) في (ك): (الآخر فيجوز).

(٢) في (ط): (في).

(٣) في (ل): (مركبًا) والتصويب من (ك) و(ط) يدل عليه ما بعده.

فردًا غير مركب ولا مؤلف. فهذا الاعتبار المعروف الذي فطر الله عليه عباده.

يوضح هذا أنا<sup>(١)</sup> قد قدمنا أن اسمه (الأحد) ينفي أن يكون له مثل في شيء من الأشياء<sup>(٢)</sup>، فهو ينفي التشبيه الباطل، واسمه (الصمد) ينفي أن يجوز عليه التفرق والانقسام وما في ذلك من التركيب<sup>(٣)</sup> والتجسد؛ وذلك لأنه سبحانه وصف نفسه<sup>(٤)</sup> بالصمدية؛ كما وصف بالأحادية، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] في جميع صفاته بل هو كامل في جميع نعوته كما لا يشبهه فيها شيء: فهو كامل الصمدية، كما أنه كامل الأحادية<sup>(٥)</sup>. والواحد من الخلق قد يوصف بأنه واحد كما قال:

(١) في (ك) و(ط): (ما).

(٢) راجع: ص ٤٦٢-٤٦٦.

(٣) في (ك): (التركيب).

(٤) (نفسه) ساقطة من (ك).

(٥) روى أبو الشيخ في (كتاب العظمة): رقم (٩٦)، ٣٨٣/١ - ٣٨٤ بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله (الصمد) قال: السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه، هذه صفة لا تنبغي إلا له، ليس له كفو، ليس كمثل شيء، فسبحان الله الواحد القهار.

وروى هذا الخبر أيضًا الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في (جامع البيان في تفسير القرآن): ٢٢٣/٣٠. والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٥٨. وراجع (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي: ١/٤٠ أ و (جواب أهل =

﴿وَأِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١١] وكما في ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] ويوصف<sup>(١)</sup> بالأحد مقيدًا أو<sup>(٢)</sup> مطلقًا<sup>(٣)</sup> كقوله: ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ [يوسف: ٧٨] ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ﴾ [النحل: ٥٨] ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ويوصف أيضًا بالصمد<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup> كما [قال]<sup>(٦)</sup> يحيى بن أبي كثير<sup>(٧)</sup>: الملائكة صمد، والآدميون جوف<sup>(٨)</sup>. وكما قال الشاعر:

= العلم والإيمان) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١٠٢.

(١) في (ك): (وكما قال يوصف)

(٢) في (ط): (و).

(٣) في (ك) و(ط): (منفياً).

(٤) في (ط): (بالصمدية). راجع: (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٣٩/١ ب

(٥) الواو ساقطة من (ك) و(ط).

(٦) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٧) يحيى بن صالح الطائي بالولاء اليمامي، أبو نصر بن أبي كثير (...١٢٩هـ) الإمام الحافظ، أحد الأعلام الثقات، وعالم أهل اليمامة في عصره، وكان طلبة للعلم حجة، كان من موالى بني طيء من أهل البصرة، أقام عشر سنين في المدينة يأخذ من أعيان التابعين، سكن اليمامة فاشتهر، وعاب على بني أمية بعض أفاعيلهم فضرب وحبس وكان من ثقات أهل الحديث، رجحه بعضهم على الزهري له حديث في صحيح مسلم عن أبي أمامة، وآخر في سنن النسائي.

راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٢٧/٦-٣١. و(العبر) للذهبي: ١/١٦٩.

و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/١٢٨-١٢٩. و(تقريب التهذيب) لابن حجر:

٢/٣٥٦. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٥١. و(شذرات الذهب) لابن

العماد الحنبلي: ١/١٧٦.

(٨) قال السيوطي في (الدر المنثور): ٤/٣١٥: وأخرج أبو الشيخ عن يحيى بن =

## أَلَا بَكْرَ النَّاعِي بِخَيْرِ بَنِي أَسَدٍ

بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد<sup>(١)</sup> / ٢٦٧/ل

وكما قال:

فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ<sup>(٢)</sup>.

= أبي كثير قال خلق الله الملائكة صمداً ليس لهم أجواف.  
وراجع: (جواب أهل العلم والإيمان) لابن تيمية: ص ١٠١ و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية: ٣٥٤/٥. وذكر ابن بطة (مختصر الإبانة): ق/١٦٤ ب: أن الملائكة صمد روحانيون لأجواف لهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون  
(١) قال أبو فرج الأصبهاني في (الأغاني) ٨٨/١٩: فأما خبر عمرو بن مسعود وخالد بن المضلل ومقتلهما، فإنهما كانا نديمين للمنذر بن ماء السماء فيما ذكره خالد بن كلثوم فراجعا بعض القول على سكره فغضب، فأمر بقتلهما وقيل بل دفنهما حين فلما أصبح سأل عنهما فأخبر بخبرهما، فندم على فعله، فأمر بإبائ فنهرت على قبرهما إعظاماً لهما وحزنًا عليهما... فقال نادبة الأسديين:

أَلَا بَكْرَ النَّاعِي بِخَيْرِ بَنِي الْأَسَدِ  
بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد  
راجع: (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٥/٢٠. و(جامع البيان) للطبري، طبعة الأميرية: ٢٢٤/٣٠. و(أساس التقديس): ص ١٢٥. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط، ق: ٣٩/١ ب وعزاه إلى أوس بن حجر.

وفي (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ٣١٦/٢. و(زاد المسير) لابن الجوزي: ٢٦٨/٩. و(تهذيب اللغة) للأزهري: ماده (صمد): ١٢/١٥٠ بلفظ: لقد بكر الناعي بخير بني أسد ونسبوه إلى سبرة بن عمرو الأسدي.

(٢) البيت لعمرو بن الأسلع العبسي وقبلة:

إِنِّي جَزَيْتُ بَنِي بَدْرِ بِسَعِيهِمْ  
لَمَّا تَقَيَّنَا عَلَى أَرْجَاءِ جُمُعَتِهَا  
عَلَوْتُهُ بِحَسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ  
يَوْمَ الْهَبَاءِ قَتَلًا مَا لَهُ قَوْدُ  
وَالْمُشْرِفِيَّةِ فِي أَيْمَانِنَا تَقْدُ  
خُذْهَا حَذِيفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وكذلك لما في العبد من معنى الوحدة ومعنى الصمدية مع أنه جسم من الأجسام. [فعلم]<sup>(١)</sup> أن كون الموجود<sup>(٢)</sup> جسمًا لا [يمنع]<sup>(٣)</sup> أن يكون واحدًا، وأن يكون أحد الأجسام، وأن يكون صمدًا، كما أن كونه جسمًا لا [يمنع]<sup>(٤)</sup> أن يكون حيًا عالمًا قادرًا. لكن العبد ليس له الكمال الذي يستحقه الله في شيء من صفاته<sup>(٥)</sup> / ولا قريب من ذلك، فالله تعالى إذا وصف أنه واحد صمد عالم قادر كان في ذلك على غاية الكمال الذي لا يماثله في شيء منه شيء من الأشياء. لكن إذا كان ما ذكره من المعاني التي يجعلونها كثرة وعددًا وتركيبًا ثابتة لكل موجود وذلك لا يمنع أن يكون المخلوق واحدًا، فكيف يمتنع<sup>(٦)</sup> ذلك أن يكون الإله الذي ليس كمثله شيء أحدًا؟! .

١١٢ ب/ك

وذلك يظهر بالوجه التاسع: وهو أن هذه المعاني - التي يعلم

المنبئة للعلو  
يلزمون نفاة  
العلو بأعظم  
مما يلزمونهم  
به

= راجع: (الصحيح) للجوهري: مادة (صمد)، ٤٩٩/٢. و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (صمد) ٣١٠/٣. و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (صمد)، ٢٥٨/٣. و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (صمد)، ٤٠١/٢. و(أساس التقديس) للرازي: ص ١٢٩. و(النكت والعيون) للماوردي: ٥٤٦/٤. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٥/٢٠.

- (١) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
- (٢) (الموجود) ساقطة من (ك) و(ط) بياض بمقدار كلمة.
- (٣) في (ل): (يمنع). والتصويب من (ك) و(ط).
- (٤) في (ل): (يمنع) والتصويب من (ك) و(ط).
- (٥) صفاته مكررة في (ك).
- (٦) في (ك) و(ط): (يمنع).



القلب أن أحدها ليس هو الآخر - أمر لا بد منه كما قد علم على كل تقدير، ونفي هذه نفي لكل موجود، وهو غاية السفسطة<sup>(١)</sup> ونهايتها، وذلك يجمع كل كفر وضلال، ويخالف كل حس وعقل. فهذا التميز<sup>(٢)</sup> إن أوجب أن تكون الحقيقة في نفسها فيها نوع من التميز لم يكن هذا منافياً لما هو الواجب والواقع من الوجدانية؛ فإن ذلك إذا لم ينف أن يكون كثير من المخلوقات واحداً فأن لا ينفي ذلك في الخالق أولى وأحرى، مع أن أحديته لها من الخصائص ما لا يجوز مثله لشيء من المخلوقات، فإنه لا مثل له في شيء من الأشياء، وأما غيره فله الأمثال، قال الله<sup>(٣)</sup> تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] قال<sup>(٤)</sup>: فتعلمون<sup>(٥)</sup> أن خالق الأزواج واحد<sup>(٦)</sup>. وإن قيل كما يقوله بعض الناس: إن هذا الامتياز<sup>(٧)</sup>

(١) راجع تعريف السفسطة ص ٤٥٠.

(٢) في (ك): (التمييز).

(٣) (الله) غير موجودة في (ك) و(ط).

(٤) في (ك) و(ط): (قالوا).

(٥) في (ك): (فيعلمون). ولعل الأولى (فتعلموا) لأن الفاء سببية والفعل منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون. ويؤيد ذلك ما جاء في (زاد المسير في علم التفسير) للإمام أبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٤١/٨: فتعلموا أن خالق الأزواج واحد. وجاء نحوه في تفسير القرطبي: ٥٣/١٧: لتعلموا أن خالق الأزواج فرد.

(٦) راجع: (زاد المسير في علم التفسير) لابن الجوزي ٤١/٨. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٥٣/١٧. و(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير: ٢٣٧/٤.

(٧) في (ك): (الإنسان).

والتعدد<sup>(١)</sup> الذهني لا يوجب أن يكون كذلك في الخارج وجعلوا هذا مثل الاتحاد الذي في المعاني الكلية - فإنه كما أن الذهن يدرك إنسانية واحدة وجسمًا واحدًا كليًا عامًّا أو مطلقًا يطابق الأفراد الموجودة في الخارج، مع<sup>(٢)</sup> أنه ليس في الخارج شيء إلا موجود بعينه، لا يوجد فيها ما هو كلي عام، ولكن لما بين الحقائق من التشابه والتماثل يوجد في هذا نظير ما يوجد في هذا؛ فهو هو باعتبار النوع<sup>(٣)</sup> لا باعتبار العين<sup>(٤)</sup>؛ بل هو نظيره باعتبار العين. فإذا كان هذا التشبيه والتمثيل الموجود في الخارج أوجب للذهن إدراك معنى عام كلي يجمع الأمرين، وإن لم يكن<sup>(٥)</sup> في الخارج عامًّا كليًا - فكذلك ما يوجد في العين الواحدة مما<sup>(٦)</sup> يظن أنه أجزاء (كم) و (كيف)<sup>(٧)</sup> قد يقال للذهن هو الذي يفرق تلك<sup>(٨)</sup> ويميز بعضها عن بعض، وإلا فهي في

(١) في (ك): (والتعدد).

(٢) في (ط): (ومع).

(٣) النوع: في عرف الأصوليين كلي مقول على كثيرين متفقين بالأغراض كالرجل والمرأة. وفي عرف المنطقيين كلي مقول كثيرين متفقين بالحقيقة.

(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٤٢٣/٣.

(٤) العين: تطلق لمعان كثيرة منها الجارية وجمعها العيون، والموجود في الخارج وجمعه الأعيان. والباصرة وجمعها الأعين.

(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٣٩٢/٢.

(٥) في (ك) و (ط): (لم يكن ذلك).

(٦) في (ك) و (ط): (فيما).

(٧) (ك) و (ط): (كيف أو كم).

(٨) قال الشيخ محمد بن قاسم في هامش (ط): (إن من قوله مع أنه ليس في الخارج شيء موجود بعينه إلى هنا انفردت به نسخة الكواكب الدراري، =

نفسها واحدة لا تعدد فيها ولا تكثر ولا تركيب<sup>(١)</sup>، فالذهن هو الذي يأخذ الشيء الواحد ويفصله ويركبه بعد التفصيل، كما أنه هو الذي يأخذ الشيئين فيمثل أحدهما بالآخر ويجعلهما<sup>(٢)</sup> واحدًا بعد التمثيل.

فما يذكر<sup>(٣)</sup> من التشبيه والتمثيل الذي يعود إلى معنى عام كلي يشتركان فيه، وما يذكر من الأجزاء والصفات الذي يعود إلى معان تتميز في الذهن فيركبها ويؤلفها هو الذي عليه مدار باب التشبيه والتمثيل وباب التجسيم الذي هو التركيب وفي أحدهما يجعل الذهن العدد واحدًا\* وفي الآخر يجعل الواحد عددًا، لكن باعتبارين صحيحين لا يخالف ما هو عليه الحقيقة في نفس الآخر<sup>(٤)</sup>؛ لهذا تغلط الأذهان هنا كثيرًا؛ لأن بين ما في الأذهان وما\*<sup>(٥)</sup> في الأعيان مناسبة ومطابقة، وهو<sup>(٦)</sup> من وجه مطابقة العلم للمعلوم، \* ومخالفة من وجه\*<sup>(٧)</sup> وهو أن ما في النفس من العلم ليس مساويًا للحقيقة الخارجة، فلأجل ما بينهما

= وسبب سقوطه من نسخة ليدن أنه حصل على الناسخ سقط ذكر بعضه في الحاشية ونسى بعضه).

قلت: لم أجد سقطًا في نسخة ليدن.

(١) في (ك): (تركب).

(٢) في (ك): (ويجعلها).

(٣) في (ط): (يدرك).

(٤) في (ط): (الأمر).

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض مقدار أربع كلمات.

(٦) في (ل) و (ط): (ومن وجو هو) وقدمت (هو) كما في (ك) وبه يتضح المعنى.

(٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) و (ط)، وفي (ك) بياض مقدار كلمتين.

من الائتلاف والاختلاف كثر<sup>(١)</sup> بين الناس<sup>(٢)</sup> الائتلاف والاختلاف، ومن فهم ما يجتمعان فيه ويفترقان زاحت<sup>(٣)</sup> عنه<sup>(٤)</sup> الشبهات/ في هذه المحارات.

٢٦٧ ب/ل

والغرض في هذا الوجه: الذي<sup>(٥)</sup> يقال في مواقع<sup>(٦)</sup> الإجماع بين الخلائق التي لا بد من إثبات شيء منها لكل عاقل في كل موجود، يقال<sup>(٧)</sup> في مواقع النزاع بين مثبتة الصفات ونفاتها؛ ولهذا يقال: ما من أحد ينفي صفة من الصفات التي وردت بها النصوص، أو يتأولها على خلاف مفهومها فراراً<sup>(٨)</sup> من محذور ينفيه إلا ويلزمه فيما أثبتته نظير ما فر منه فيما نفاه، فسبحان من لا ملجأ منه إلا إليه/ (اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، ونعوذ بك منك، لا نحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)<sup>(٩)</sup>.

١١٣ أ/ك

(١) في (ك): (كثير).

(٢) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٣) في (ك): (واجب).

(٤) في (ك): (عنها).

(٥) في (ك): و(ط): (أن الذي).

(٦) في (ك): (مواضع).

(٧) في (ك): (فقال).

(٨) فراراً ساقطة من (ك).

(٩) رواه مسلم في صحيحه: الصلاة/ ٤٢، ح (٢٢٢)، ٣٥٢/١.

بلفظ: (اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك).

ورواه بلفظ مسلم أبو داود في سننه: الصلاة/ ١٥٢، ح (٨٧٩)، ٥٤٧/١ =

وهذا القدر وإن كان فيه رد على الطائفتين فيما نفتته بغير حق فلا يضر في هذا المقام، فإن المقصود هنا حاصل به، وهو أن هؤلاء المثبتة لعلو الله على عرشه مع نفيتهم ما ينفونه يلزمون نفاة العلو على العرش بأعظم مما [يلزمونهم] <sup>(١)</sup> به <sup>(٢)</sup>.

كل برهان يستعملونه في حق الله يتضمن من قياس الغائب على الشاهد

**الوجه العاشر:** قوله: «أن نقول إذا كان عظيمًا فلا بد وأن يكون منقسمًا، وليس هذا من باب قياس الغائب على الشاهد؛ بل <sup>(٣)</sup> بناء على البرهان <sup>(٤)</sup>»

= وابن ماجه في سننه: إقامة/١١٧، ح(١١٧٩)، ٣٧٣/١. والدعاء/٣، ح(٣٨٣٩)، ح(٣٨٤٠)، وح(٣٨٤١)، ١٢٦٢-١٢٦٣. والترمذي في سننه: الدعوات، ح(٣٦٣٧)، ٢٢١/٥ بلفظ: مسلم وزيادة: (اللهم إني أعوذ) بدل (اللهم أعوذ). ومالك في الموطأ: القرآن/٨، ح(٣١)، ٢١٤/١. دون لفظة (اللهم) وأحمد في مسنده: ١١٨، ٩٦/١، ١٥٠، ٢٠١، ٥٨/٦.

والنسائي في سننه: سهو/نوع آخر من الدعاء وعند الانصراف من الصلاة، ٧٣/٣. بلفظ: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعفوك من نقمتك وأعوذ بك منك لآمانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد).

(١) في (ل): (يلزمونهم). وفي (ك): (يلزمونهم) والتصويب من (ط).

(٢) بعد كلمة (به) في (ك) بياض أكثر من نصف سطر.

(٣) في (أساس التقديس): (بل هذا).

(٤) البرهان: لغة الحجة وعند المنطقيين القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت ابتداء وهي الضروريات أو بواسطة وهي النظريات والحد الأوسط فيه لا بد أن يكون علة لنسبة الأكثر إلى الأصغر فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضًا فهو برهان لمي، كقولنا هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فتعفن الأخلاط كما أنه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وإن لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة إلا في الذهن فهو برهان إنّي كقولنا هذا محموم وكل محموم =

القطعي»<sup>(١)</sup> وهو ما ذكره من التقسيم.

فيقال له: كل برهان قطعي يستعملونه في حق الله تعالى<sup>(٢)</sup>  
فلا بد وأن يتضمن نوعاً من قياس<sup>(٣)</sup> الغائب على الشاهد؛ فإنهم  
إنما يمكنهم استعمال القياس الشمولي<sup>(٤)</sup> الذي هو القياس

= متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط فالحمى وإن كانت علة لثبوت تعفن  
الأخلاط في الذهن إلا أنها ليست علة في الخارج بل الأمر بالعكس.  
(التعريفات) للجرجاني: ص ٤٥٠ وراجع: (كشاف اصطلاحات الفنون)  
لتهانوي: ١/ ١٥٠-١٥٢. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري:  
٢٣٦-٢٤٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١/ ٢٠٦-٢٠٨.

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٣.

(٢) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) القياس لغة: تقدير الشيء بغيره، وهذا يتناول تقدير الشيء المعين بنظيره  
المعين، وتقديره بالأمر الكلي المتناول له ولأمثاله، فإن الكلي هو مثال في  
الذهن لجزئيات، ولهذا كان مطابقاً موافقاً له.

(الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١١٩. و(مجموع الفتاوى)  
لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٩/ ١١٩. وراجع (جامع العلوم) للقاضي ابن  
الأحمد نكري: ٣/ ١٠٦. و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (قاس) و(معجم  
مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (قوس). و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا:  
٢/ ٢٠٦.

(٤) قياس الشمول: هو انتقال الذهن من (المعين) إلى المعنى العام المشترك الكلي  
المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك  
الكلي اللازم إلى الملزوم الأول - وهو المعين، فهو انتقال من خاص إلى عام  
ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص - من جزئي إلى كلي ثم ذلك الكلي إلى  
الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلي.

(الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١١٩. و(مجموع الفتاوى)  
لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٩/ ١١٩.

المنطقي<sup>(١)</sup> الذي لا بد فيه من قضية<sup>(٢)</sup> كلية: سواء كانت القضية جزئية<sup>(٣)</sup> حملية<sup>(٤)</sup>، أو كانت شرطية متصلة تلازمية، أو كانت شرطية منفصلة عنادية تقسيمية<sup>(٥)</sup>؛ فإنه إذا قيل: الواحد لا يصدر

---

(١) القياس المنطقي: قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزوم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارًا، والقياس المنطقي قسمان: قياس اقتراني، وقياس استثنائي.

(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٢٠٧/٢. وراجع (النجاة) لابن سينا: ص ٤٨٤٧. و(المعجم الفلسفي) ص ١٤٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ١٠٨١٠٦/٣. و(المعجم الفلسفي) ليوسف كرم والدكتور مراد وهبة ويوسف شلال، ص ١٣١.

(٢) القضية في المنطق: قول يحتمل الصدق والكذب، أو هي كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب، والقضية إما حملية وإما شرطية. راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ١٨٤. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٩٥/٢. و(المعجم الفلسفي): ص ١٤٧.

(٣) في (ك): (حزميه) وفي (ط): (جزائية).

(٤) القضية الحملية: هي التي تنحل بطرفيها إلى مفردين، ويسمى المحكوم عليه فيها موضوعاً والمحكوم به محمولاً، والقضية الحملية إما مهمة وإما محصورة، فالمحصورة تختلف باختلاف الكم والكيف فهي باعتبار الكم كلية وجزئية، وباعتبار الكيف موجبة وسالبة والموجبة الجزئية هي التي يكون الحكم فيها إيجاباً ولكن على بعض الموضوع كقولنا: بعض الناس كاتب والسالبة الجزئية هي التي يكون الحكم فيها سلباً ولكن عن بعض الموضوع كقولنا: ليس بعض الناس بكاتب

راجع: (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٩٥/٢-١٩٦.

(٥) القضية الشرطية: هي التي تتركب من قضيتين، ويحكم فيها على تعلق أحد طرفيها بالآخر، وهي إما متصلة وإما منفصلة، فالشرطية المتصلة هي التي توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والشرطية المنفصلة هي التي توجب أو تسلب عناد قضية لأخرى كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً. وإما أن يكون فرداً.

عنه إلا واحد. وقيل: لو كان يشار<sup>(١)</sup> إليه بالحس لكان إما منقسمًا أو غير منقسم، أو<sup>(٢)</sup> لو كان فوق العرش لكان إما كذا وإما كذا، و<sup>(٣)</sup> لكان<sup>(٤)</sup> جسمًا، أو غير ذلك: فلا بد في جميع ذلك من قضية كلية وهو أن كل واحد بهذه المثابة، وأن كل ما كان يشارًا<sup>(٥)</sup> إليه بالحس لا يخرج عن القسمين، وأن كل ما كان فوق شيء فإما أن يكون كذا و<sup>(٦)</sup> كذا ولا بد أن يدخلوا الله تعالى في هذه القضايا العامة الكلية، ويحكمون<sup>(٧)</sup> عليه حينئذ بما يحكمون به على سائر الأفراد<sup>(٨)</sup> الداخلة في تلك القضية، ويشركون بينها وبينه في ذلك. ومشاركته لتلك الأفراد في ذلك الحكم المطلق و<sup>(٩)</sup> المعلق على شرط ومشابهته لها في ذلك هو القياس بعينه<sup>(١٠)</sup>.

(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٩٦/٢.

العنادي: بوجه عام تقابل طرفين من القضايا أو الحلول يتحتم اختيار أحدهما. (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٠٩/٢.

(١) في (ك) و(ط): (مشارًا).

(٢) في (ك): (إذ).

(٣) في (ك): (إذ). وفي (ط): (أو).

(٤) في (ك) و(ط): (لو كان).

(٥) في (ك): (مشار).

(٦) في (ك): (أو).

(٧) في (ك) (تكلمون).

(٨) في (ك): (الفرد).

(٩) في (ك): (أو).

(١٠) راجع: (الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١١٩-١٢١، =



ولهذا لما تنازع الناس في مسمى (القياس) ف قيل : قياس الشمول أحق بذلك من قياس التمثيل<sup>(١)</sup> كما يقوله ابن حزم<sup>(٢)</sup> وطائفة<sup>(٣)</sup>. وقيل : بل قياس التمثيل أحق باسم القياس من قياس الشمول كما يقوله أبو حامد<sup>(٤)</sup> وأبو محمد المقدسي<sup>(٥)</sup> وطائفة.

= ٣٦٤-٣٧١.

(١) قياس التمثيل : هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلّي، لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلّي، ثم العلم بذلك الملزوم لا بد له من سبب إذا لم يكن بيّناً (الرد على المنطقيين) : ص ١٢٠. و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية : ١٩٧/٩.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢٥٧.

(٣) في (ك) : (وطائفه).

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٣٠٩ وراجع (معيّار العلم) للغزالي ص ١٦٥-١٧٧.

(٥) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد (٥٤١-٦٢٠هـ) الإمام الفقيه الزاهد، شيخ الإسلام وأحد الأعلام، قدم دمشق مع أهله وله عشر سنين، وتعلم فيها ورحل إلى بغداد سنة ٥٦١هـ وسمع من هبة الله الدقاق والشيخ عبد القادر وخلق كثير وسمع بمكة من المبارك بن الطياح، وبالموصل من خطيبها أبي الفضل، قال ابن النجار : كان الشيخ موفق الدين إمام الحنابلة بالجامع، وكان ثقة حجة نبيلاً، غزير الفضل، كامل العقل، شديد الثبوت، دائم السكوت، حسن السمات، نزهاً ورعاً عابداً على قانون السلف على وجهه النور وعليه الوقار والهيئة ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه، صنف التصانيف المليحة في المذهب والخلاف، وقصده التلاميذ والأصحاب، وسار اسمه في البلاد واشتهر ذكره، من تصانيفه (المغني) و(روضة الناظر).

راجع : (سير أعلام النبلاء) للذهبي : ١٦٥/٢٢-١٧٣. و(العبر) للذهبي :

٧٩/٥-٨٠. و(الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب : ١٣٣/٢-١٤٩.

و(مختصر طبقات الحنابلة) للشطبي : ص ٤٥-٤٧. و(شذرات الذهب) لابن =

وقيل<sup>(١)</sup>: بل اسم القياس يتناول القسمين جميعاً حقيقة. كان هذا القول أصوب<sup>(٢)</sup>. فما من أحد يقيس غائباً بشاهد إلا ولا بد أن يدخلهما في معنى عام كلي كما في سائر أقيسة التمثيل. وما من أحد يدخل الغائب والشاهد في قياس شمول تحت قضية كلية إلا ولا بد أن يشرك بينهما ويشبه أحدهما بالآخر في ذلك.

فقول \* القائل: لو كان<sup>(٣)</sup> عظيمًا مشاراً إليه لكان منقسمًا لأننا لا نعلم عظيمًا مشاراً إليه<sup>(٤)</sup> إلا [كذلك]<sup>(٥)</sup> أو لا<sup>(٦)</sup> نعقل<sup>(٧)</sup> عظيمًا مشاراً إليه إلا كذلك<sup>(٨)</sup>. هو كقوله: «لأن كل عظيم فإذا أشرنا فيه إلى نقطة فإما أن تكون هي ما فوقها وتحتها، أو لا تكون هي ذلك»<sup>(٩)</sup> فإنه

= العماد الحنبلي: ٨٨/٥ - ٩٢.

(١) هذا قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، كالشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب. وأمثالهما وكالقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب، والحلواني. وأبي الخطاب، وابن عقيل، وابن الزاغوني وغيرهم. (الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١١٩.

(٢) راجع: (الرد على المنطقيين) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١١٨-١١٩.

(والمجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١١٧/٩، ٢٥٩.

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمة.

(٤) (مشاراً إليه) ساقطة من (ط).

(٥) في (ل): (ذلك). والتصويب من (ك)، (ط).

(٦) في (ك): (لم).

(٧) في (ك): (نشهد).

(٨) في (ك): (ذلك).

(٩) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٣: (وذلك لأننا إذا أشرنا إلى نقطة

لا تنقسم. فإما أن يحصل فوقها شيء آخر، أو لا يحصل).

في<sup>(١)</sup> الموضوعين لابد أن يتصور عظيمًا مطلقًا مشارًا إليه<sup>(٢)</sup> ويُشرك بين العظيم الشاهد المشار إليه وبين<sup>(٣)</sup> العظيم الغائب المشار إليه في ذلك، لكن قوله «لا يعقل» أبلغ من قوله «لأنعلم» أو «لم نشهد» لأن قوله «لا<sup>(٤)</sup> نعلم» أو «لم نشهد» إنما ينفي ما قد علمه وشهده/ دون ما لم يعلمه ويشهده بعد. وقوله «لا يعقل» ينفي أن يكون معقولاً في وقت من الأوقات، ومتى لم يعقل العظيم المشار إليه إلا كذلك فالبرهان الشمولي إنما<sup>(٥)</sup> هو بناء على ما تصوره المستدل به وعَقَلَه في<sup>(٦)</sup> معنى العظيم المشار إليه؛ فإن<sup>(٧)</sup> فرضية<sup>(٨)</sup> النقطة<sup>(٩)</sup> في ذلك العظيم المشار إليه، وقوله: «إما أن تكون هي الأخرى أو لا تكون»: إنما فرض ذلك وقَدَّرَه فيما عقله وعلمه فارتسم<sup>(١٠)</sup> في ذهنه، وهو الذي يعقله من معنى العظيم المشار إليه، فإن جاز أن يثبت الغائب على

٢٦٨/ل

إذا كان برهان  
الـرازي  
صحيحاً صح  
مذهب  
منارعيه، وإن  
كان باطلاً لم  
يدل على أنه  
ليس على  
العرش

- 
- (١) في (ط): (من).  
(٢) (إليه) ساقطة من (ك).  
(٣) (بين) ساقطة من (ك) و(ط).  
(٤) في (ك) و(ط): (لم).  
(٥) في (ك): (إما).  
(٦) في (ك) و(ط): (من).  
(٧) في (ك): (فإذا).  
(٨) في (ك): (فرضة).  
(٩) في (ك): (لينتظر).  
(١٠) في (ك) و(ط): (وارتسم).

خلاف ما يعقل بطل<sup>(١)</sup> هذا البرهان، وكان لمنازعه أن يثبت  
 واحدًا عظيمًا مشارًا إليه منزهاً عن التركيب وإن كان ذلك على  
 [خلاف]<sup>(٢)</sup> ما يعقل من معنى العظيم المشار إليه. وإن كان  
 لا يثبت الغائب إلا على ما يعقل بطلت<sup>(٣)</sup> مقدمة الكتاب<sup>(٤)</sup>،  
 وبطل قوله إثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه، وبإثبات  
 موجودين ليس<sup>(٥)</sup> أحدهما متصلًا بالآخر ولا منفصلًا عنه<sup>(٦)</sup>.

١١٣ ب/ك

وهذا كلام في غاية الإنصاف لمن فهمه؛ فإننا<sup>(٧)</sup> لم نقل إن  
 هذا البرهان باطل، لكن قلنا صحة مثل هذا البرهان يستلزم<sup>(٨)</sup>  
 صحة مذهب<sup>(٩)</sup> الذي يقول إنه خارج العالم ويمتنع وجود  
 موجود لا داخل العالم ولا خارجه، فإن كان البرهان صحيحًا  
 صح قوله إنه فوق العرش، وإن [كان]<sup>(١٠)</sup> البرهان باطلاً لم يدل  
 على أنه ليس فوق العرش.

(١) في (ك): (وبطل).

(٢) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة ويدل عليه ما بعده.

(٣) في (ط) زيادة: (إلا على ما يعقل من معنى العظيم المشار إليه بطلت).

(٤) أي (أساس التقديس).

(٥) في (ك): (لين).

(٦) راجع (أساس التقديس) للرازي: ص ١٥.

(٧) في (ك): (فإما).

(٨) في (ط): (مستلزم).

(٩) في (ك) و(ط): (مذهب المتنازع).

(١٠) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة ويدل عليه سياق الكلام.

ليس للرازي  
الحق في  
الاستشهاد  
بالدليل  
العقلي لأنه  
أبطل  
الاستدلال في  
الإلهيات  
بالعقل

وهذا يتقرر بالوجه الحادي عشر: وهو أن يقال: ما قاله المنازع في مقدمة الكتاب<sup>(١)</sup> مثل قوله: «الإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية وتأمل في صفاتها فذلك له قانون، فإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية وجب أن يستحدث لنفسه فطرة أخرى ومنهجاً آخر<sup>(٢)</sup> وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي اهتدى<sup>(٣)</sup> به إلى معرفة الجسمانيات<sup>(٤)</sup> وتقريره لما ذكره عن معلم الصابئة المبدلين «أرسطو»<sup>(٥)</sup> حيث قال: «من أراد أن يشرع في المعارف الإلهية فليستحدث لنفسه فطرة أخرى»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: (أساس التقديس).

(٢) (ومنهجاً آخر) غير موجودة في (أساس التقديس). وفي (ك): (ونهجاً).

(٣) في (أساس التقديس): (به اهتدى). وفي (ك): (أهدى).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٦.

(٥) أرسطو: (٣٨٤-٣٢٣ ق م) عرف في كتب الفلسفة أن أرسطو أنه تلاميذ أفلاطون، ومنافسه الفذ على عرش الفلسفة، ويبدو أن خلافاً بدأ بين أفلاطون وأرسطو في آخر أيام أفلاطون فاعتزل أرسطو أستاذه، وبعد وفاة أفلاطون طلب الملك (فيليب) من أرسطو أن يكون معلماً لابنه الإسكندر، وأنشأ مدرسة في ملعب رياضي ولذلك سميت بـ (اللواقين)، وقد قضى أرسطو ثمانية عشر عاماً في أثينا مشغولاً بالتدريس والتصنيف، وبعد موت الإسكندر واستيلاء الحزب المعادي للحكم اتهم بالإلحاد، فغادر المدينة ومات بعد عام من فراره، وقد اهتمت مدرسته بتدريس علم الأحياء والعلوم الطبيعية.

راجع: (أرسطو) للدكتور عبدالرحمن بدوي، ص ٣٠-٥٣. و(قصة الفلسفة) لول ديورانت. ص ٦٧-٦٩. و(أرسطو) للدكتور مصطفى غالب، ص ١٥-٢٢. و(الموسوعة الذهبية) رئيس التحرير الدكتور إبراهيم عبده ص ٦٦.

(٦) (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٥.

فيقال له؛ قولك: «إذا أشرنا»<sup>(١)</sup> إلى نقطة لا تنقسم فإما أن يحصل فوقها شيء آخر، أولاً يحصل»<sup>(٢)</sup> هذا هو العقل الذي يهتدي به إلى معرفة الجسمانيات، فإن الكلام في النقطة والخط<sup>(٣)</sup> وما<sup>(٤)</sup> يتبع ذلك من (علم الهندسة) وهو متعلق بمقادير الأجسام، فإن كان مثل هذا الدليل حقاً في أمر الربوبية بطلت<sup>(٥)</sup> تلك المقدمة التي قررت فيها أنه لا ينظر في الأمور [الإلهية]<sup>(٦)</sup> بالعقل الذي به تعرف الجسمانيات، وإذا بطلت صح قول منازعك أن<sup>(٧)</sup> وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ممتنع. ومتى بطلت كان قول منازعك معلوماً بالبديهة والفطرة الضرورية التي لا معارض لها، حيث لم يعلم فسادها إلا إذا بطل حكم العقل الذي به تعرف الجسمانيات في أمر الربوبية. وإذا<sup>(٨)</sup> كان هذا الدليل - لما أنه متعلق<sup>(٩)</sup> بالجسمانيات - لا يجوز الاستدلال بمثله في أمر الربوبية فقد بطل هذا الدليل، ولم يكن

(١) إذا أشرنا مكرره في (ل).

(٢) أساس التقديس للرازي : ص ٦٣.

(٣) في (ك): (والخطأ).

(٤) في (ك): (وأما).

(٥) في (ل) و(ك): (فبطلت). والتصويب من (ط).

(٦) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٧) (أن) ساقطة من (ط).

(٨) في (ك) و(ط): (وان).

(٩) (لما أنه متعلق) مكررة في (ك).

لك<sup>(١)</sup> طريق<sup>(٢)</sup> إلى إفساد<sup>(٣)</sup> قول من يقول<sup>(٤)</sup> إنه فوق العالم وفوق العرش وإنه مع ذلك ليس بمركب ولا مؤلف، أو يقول ليس بجسم، كما ذكرنا القولين فيما تقدم<sup>(٥)</sup>.

يوضح<sup>(٦)</sup> ذلك الوجه الثاني عشر: هو أن علوه وكونه فوق العرش هو صفة من صفاته سبحانه وتعالى، والعلم والقول في صفات الموصوف يتبع العلم والقول في ذاته، فإن كان مثل هذا الدليل حجة في [صفاته]<sup>(٧)</sup> نفيًا وإثباتًا/ كان حجة مثله حجة<sup>(٨)</sup> في ذاته نفيًا وإثباتًا، لأن العلم بالصفة بدون العلم بالموصوف محال.

إذا جاز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه على خلاف ما يعقل من الحقائق كان الأولى أن يكون فوق العرش على خلاف ما يعقل والحقائق

٢٦٨ ب/ل

فإذا قال: لو كان فوق العرش لكان منقسمًا مركبًا مؤلفًا. فإنما هو حكم على ذاته بأنها<sup>(٩)</sup> لا تكون فوق العرش إلا<sup>(١٠)</sup> إذا كانت منقسمة مركبة مؤلفة، والعلم بذلك ليس أظهر في العقل من العلم بأنه إذا كان موجودًا لم يكن إلا داخل العالم

(١) لك) ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): (للتريق).

(٣) في (ك) و(ط): (فساد).

(٤) (من يقول) مكررة في (ك).

(٥) راجع نسخة (ج): ١٢١-٢٨/١. وسيذكر المؤلف القولين في ص ٥٩٠.

(٦) في (ط): (يوضح).

(٧) في (ل): (ذاته) والتصويب من (ك) و(ط) ويدل على ذلك سياق الكلام.

(٨) في هامش (ط): (حجة موجودة في الأصلين ولعلها تكرار) قلت هو كما قال.

(٩) في (ك): (فانها).

(١٠) (إلا) ساقطة من (ك).

أو خارجه، فإن جميع ما ذكره من الحجج في \*معارضة قولهم: إذا كان موجوداً: إما أن يكون داخل العالم، وإما أن يكون خارجه: هو\*<sup>(١)</sup> بعينه يقال في قوله: «إذا كان فوق العرش مشاراً إليه فإما أن يكون منقسماً وإما أن يكون حقيراً»<sup>(٢)</sup>.

بل تلك يقال فيها: إنا نعلم بالاضطرار أنه فوق العالم، ونعلم بالاضطرار أنه يمتنع أن يكون<sup>(٣)</sup> لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه. فهاتان قضيتان معيتتان. ونعلم بالاضطرار أن الموجودين إما أن يكون أحدهما داخلاً في الآخر بحيث هو كالعرض في الجسم، وإما أن يكون مبايناً عنه، ونعلم بالاضطرار أن<sup>(٤)</sup> وجود موجود لا يكون داخلاً في الآخر ولا خارجاً عنه محال<sup>(٥)</sup>. فهذان علمان عامان مطلقان<sup>(٦)</sup>.

فإن جاز دفع هذه بأن يقال حقيقة الرب على خلاف ما يعقل من<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٢) في (أساس التقديس) للرازي ص ٦٢: (البرهان الأول: وذلك أنه لم يخل إما أن يكون منقسماً أو غير منقسم فإن كان منقسماً كان مركباً - وقد تقدم إبطاله - وإن لم يكن منقسماً كان في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزأ وذلك باطل باتفاق كل العقلاء).

(٣) في (ل): (أن لا يكون) والتصويب من (ط).

(٤) (أن) ساقطة من (ك) و(ط).

(٥) في (ط): (بحال).

(٦) ذكر نحو هذا الدليل الإمام أحمد في (الرد على الزنادقة والجهمية) ص ١٣٩.

(٧) في (ك): (في).



الحقائق وأمره ثابت على [خلاف]<sup>(١)</sup> حكم الحس والخيال: فقول القائل: إذا كان فوق العرش فيما أن يكون منقسمًا مركبًا؛ وإما أن يكون بقدر الجوهر الفرد: أولى بالدفع بأن يقال/ حقيقة الرب على خلاف ما يعقل من الحقائق؛ وأمره ثابت على خلاف حكم الحس والخيال، وكون الشيء الذي فوق غيره والذي يشار إليه بالحس لابد أن يكون منقسمًا أو حقيرًا هو من حكم الحس والخيال قطعًا.

أن كونه فوق  
العرش غير  
منقسم  
ولا حقير  
أظهر للعقل  
من كونه مرئيًا  
لا في جهة

يقرر ذلك الوجه الثالث عشر: وهو أنك وسائر الصفاتية تثبتون رؤية الرب بالأبصار كما تواترت بذلك النصوص<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ، ثم إنك وطائفة معك تقولون: إنه يرى لا في جهة، ولا مقابلًا للرائي، ولا فوقه، ولا في شيء من جهاته الست<sup>(٣)</sup>، وجمهور عقلاء بني آدم من مثبتة الصفاتية ونفاتها يقولون إن فساد هذا معلوم بالبديهة والحس. ومن المعلوم أن كونه فوق

(١) ليست في (ل) و(ك) و(ط) وزدتها لاقتضاء المعنى لها.

(٢) راجع تخريج الحديث ص ٩٠.

(٣) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٩٦-٩٧.

و(محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين) لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، ص ١٨٩-١٩٣. و(العقيدة النظامية) للجويني: ص ٣٩. و(شرح العقائد النسفية) لسعد الدين التفتازاني، مطبوع مع (مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية) مطبعة كردستان العلمية - مصر، ١٣٢٩هـ. المجلد الأول: ١/١٤١. و(مطالع الأنظار على طوابع الأنوار) لأبي الثناء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، نسخة مصورة عن نسخة خطية سنة ١٣٠٥هـ، ص ٣٨١-٣٨٢.

العرش غير منقسم ولا حقير أظهر للعقل<sup>(١)</sup> من كونه مرئيًا بالأبصار لا في شيء من الجهات الست؛ فإن هذا مبني على أصلين كلاهما تدفعه بديهة العقل والفطرة.

(أحدهما) إثبات موجود لا في شيء من الجهات<sup>(٢)</sup> ولا داخل العالم ولا خارجه؛ ولهذا كان عامة سليمي الفطرة على إنكار ذلك.

و(الثاني): إثبات رؤية هذا بالأبصار، فإن هذا يخالفك فيه من وافقك على الأول؛ فإن كونه موجودًا أيسر<sup>(٣)</sup> من كونه مرئيًا، فإذا كنت تجوز رؤية شيء بالأبصار لا مقابل للرأي ولا في شيء من جهاته الست، فكيف تنكر<sup>(٤)</sup> وجود موجود فوق العالم وليس بمركب ولا بجزء حقير، وهو<sup>(٥)</sup> إنما فيه إثبات وجوده على خلاف [الموجود]<sup>(٦)</sup> المعتاد من بعض الوجوه، وذاك فيه إثباته على خلاف الموجود<sup>(٧)</sup> المعتاد من وجوه أعظم من ذلك.

ودليل ذلك: أن جميع فطر بني آدم السليمة تنكر ذلك أعظم

---

(١) في (ك): (للفعل). وفي (ط): (أظهر في العقل).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٣) في (ط): (أيسر).

(٤) راجع (أساس التقديس) للرازي: ص ٩٦-٩٧.

(٥) في (ك): (وهذا).

(٦) في (ك): (الوجود).

(٧) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة وفي (ك): (الوجوه).

من إنكار هذا، وأن المخالفين لك في ذلك أعظم من المخالفين لك في هذا، فإن كون الرب فوق العالم أظهر في فطر الأولين والآخرين من كونه مرئياً<sup>(١)</sup>؛ بل العلم بالرؤية عند كثير من المحققين إنما هو سمعي محض، أما العلم بأنه فوق العالم فإنه فطري بديهي<sup>(٢)</sup> معلوم بالأدلة العقلية، وأما دلالة النصوص عليه/ فلا يحصيها إلا الله.

٢٦٩/ل

وما وقع في هذا من الغلط يكشفه الوجه الرابع عشر: هو أن معرفة القلوب وإقرارها بفطرة الله التي فطرها عليها أن<sup>(٣)</sup> ربها فوق العالم، ودلالة الكتاب والسنة على ذلك، وظهور ذلك في خاصة الأمة وعامتها، وكلام السلف في ذلك: أعظم من كونه تعالى يرى بالأبصار يوم القيامة، أو أن رؤيته بالأبصار جائزة.

الاعتراف بأن  
الله فوق  
العالم في  
العقل والدين  
أعظم بكثير  
من الاعتراف  
بأنه يرى في  
الآخرة

ويشهد لهذا أن الجهمية أول ما ظهوروا في الإسلام في أوائل المائة الثانية وكان حقيقة قولهم في الباطن تعطيل هذه الصفات كلها كما ذكر ذلك الأئمة، لا يصفونه إلا بالسلوب المحضة التي لا تنطبق إلا على المعدوم<sup>(٤)</sup>، وقد ذكر هذا

(١) في (ك) و(ط): (يرى).

(٢) في (ك): (بدهي).

(٣) في (ك): (وأن).

(٤) أول من أظهر في الإسلام التجهم جعد بن درهم فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وخطب الناس يوم النحر فقال: ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولا كلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم إن أصل هذه المقالة - التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركون، وضلال =

المؤسس<sup>(١)</sup> أن جهماً ينفي الأسماء كلها أن تكون معانيها ثابتة  
 لله تعالى<sup>(٢)</sup>. وكانوا في الباطن ينكرون أن يرى، أو أن يتكلم  
 بالقرآن أو غيره، أو يكون فوق العرش، أو<sup>(٣)</sup> أن يكون موصوفاً  
 بالصفات التي جاءت بها الكتب وعُلمت بدليل من الدلائل<sup>(٤)</sup>  
 العقلية وغيرها، لكن ما كانوا يظهرون من قولهم للناس إلا ما هو

= الصابئين، فأول ما ظهرت هذه المقالة من جعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم  
 ابن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته  
 عن أبان بن سميان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن عاصم، وأخذها  
 طالوت من لبيد بن عاصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ وكان الجعد بن  
 درهم هذا من أرض حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة، ومذهب  
 هؤلاء في الرب سبحانه أنه ليس له إلا صفات سلبية وإضافية أو مركبة، فيكون  
 الجعد قد أخذ عن الصابئة والفلاسفة، وأخذ الجهم التعطيل فيما ذكره الإمام  
 أحمد وغيره لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند، فهذه أسانيد جهم ترجع إلى  
 اليهود والصابئين والمشركون والفلاسفة الضالون.

راجع: (الفتوى الحموية) لابن تيمية: ص ١٣-١٤. و(مجموع الفتاوى) لابن  
 تيمية: ٢٠/٢٢. و(الرد على الجهمية) للدارمي: ص ٧. و(خلق أفعال العباد)  
 للبخاري: ص ٢٩-٣٠. و(تاريخ الخميس) للديار بكرى: ١٢٢/٢. و(الكامل)  
 لابن الأثير: ٥/٢٦٣. و(لسان الميزان) لابن حجر: ١٠٥/٢. و(لوامع الأنوار  
 البهية) للسفاريني: ١/٢٣. و(السنن الكبرى) للبيهقي: ١/٢٠٥-٢٠٦.

(١) أي الرازي.

(٢) قال الرازي في (اعتقادات فرق المسلمين والمشركون)، ص ٦٨.

(والم يطلق - أي الجهم - على الله تعالى اسم الموجود والشيء).

(٣) في (ك): (و).

(٤) في (ك): (الأدلة).

أبعد عن<sup>(١)</sup> أن يكون معروفاً مستيقناً من الدين عند العامة والخاصة، وأقرب إلى أن يكون فيه شبهة، ولهم فيه حجة، ويكونون فيه أقل مخالفة لما يعلمه الناس من الحجج الفطرية والشرعية والقياسية وغير ذلك.

فهذا<sup>(٢)</sup> شأن كل من أراد أن يُظهر خلاف ما عليه أمة<sup>(٣)</sup> من الأمم من الحق إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم؛ فإن شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداءً ينقضون الأصول العظيمة الظاهرة؛ فإنهم لا يتمكنون.

ومما عليه العلماء أن مبدأ «الرفض» كان من الزنادقة<sup>(٤)</sup>

---

(١) (عن) ساقطة من (ط).

(٢) في (ك) و(ط): (وهذا).

(٣) في (ك): (أنه).

(٤) الزنادقة: جمع زنديق، ومصدره: فارسي معرب، أصله (زنده كرداي) يقول بدوام الدهر، لأن زنده الحياة، وكرد العمل.

قال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديقي لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهري، أي يقول بدوام الدهر. وقال الجوهري: الزنديق من الثنوية، وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلهاً آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك.

والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديصان، ثم ماني، ثم مزدك، وحاصل مقالتهم أن النور والظلمة قديمان، وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة، فيلزم إزهاق كل نفس، وجاء الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام، حتى قال مالك: الزندقة ما كان عليه المنافقون، وكذا أطلق =

المنافقين<sup>(١)</sup>. ومبدأ «التَّجْهَم» كان من الزنادقة المنافقين<sup>(٢)</sup>؛ بخلاف رأي الخوارج والقدرية فإنه إنما كان من قوم فيهم إيمان لكن جهلوا وضلوا<sup>(٣)</sup>.

ولهذا لما<sup>(٤)</sup> نبغت «القرامطة»<sup>(٥)</sup> الباطنية وهم يتظاهرون بالتجهم والرفض/ جميعاً، وهم في الباطن من أعظم بني آدم كفرًا وإلحادًا حتى صار شعارهم الملاحظة<sup>(٦)</sup> عند الخاص والعام<sup>(٧)</sup>، وهم كافرون بما جاءت به الرسل مطلقاً، ومن أعظم الناس منافقة لجميع الناس من<sup>(٨)</sup> أهل الملل المسلمين واليهود

١١٤ ب/ك  
القرامطة  
الباطنية من  
أعظم الناس  
كفرًا وإلحادًا

= جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم، وأطلقه الإمام أحمد على القائلين بخلق القرآن (الرد على الجهمية والزنادقة).  
راجع: (فتح الباري) لابن حجر: ١٢/٢٧٠-٢٧١. و(لسان العرب) مادة (زندق).

(١) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٦-٦٤. و(الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢١، ٢٩-٧١.

(٢) (الرد على الجهمية) للدارمي: ص ٧. و(خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٢٩-٣٠. و(السنن الكبرى) للبيهقي: ١٠/٢٠٥-٢٠٦. و(الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢١١-٢١٢. و(تاريخ الخميس) للدياربيكري: ٢/٣٢٢. و(الكامل) لابن الأثير: ٥/٢٦٣. و(لوامع الأنوار البهية) للسفاري: ١/٢٣.

(٣) راجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٧٢-٨٢. و(الملل) للشهرستاني: ١/١٥٥-١٨٥.

(٤) (لما) ساقطة من (ك).

(٥) راجع تعريف القرامطة ص ٦٩.

(٦) في (ك): (الملاحظ).

(٧) في (ك): (وعند العام والخاص).

(٨) في (ك): (في).

و<sup>(١)</sup> النصرارى وغير<sup>(٢)</sup> أهل الملل، وضعوا الرأي الذي لهم والتدبير<sup>(٣)</sup> على (سبع درجات) سموا آخرها «البلاغ الأكبر والناموس الأعظم»<sup>(٤)</sup> وكان من وصيتهم لدعاتهم: أن المسلمين إذا أتيتهم فلا تأت هؤلاء الذين يقولون الكتاب<sup>(٥)</sup> والسنة، فإنهم صعب عليك لا يستجيبون لك؛ ولكن<sup>(٦)</sup> انتهم من جهة التشيع، فأظهر الموالاتة لآل محمد، والتعظيم لهم، والانتصار لهم، والمعاداة لمن ظلمهم<sup>(٧)</sup>، «واذكر من ظلم الأولين لهم»<sup>(٨)</sup> ما أمكن؛ فإن ذلك يوجب أن يستجيب لك خلق عظيم، وبذلك يمكنك القدح في دينهم أخيراً<sup>(٩)</sup>. ثم ذكر درجات دعوته درجة

(١) الواو ساقطة من (ط).

(٢) في (ك): (وعن).

(٣) في (ك): (والندبر).

(٤) يقول فاجرهم أبو القاسم القيرواني في (البلاغ الأكبر) عن هذه التربية: «واعلم أنني قد أحللتك بكتابي هذا من عقالك وأطلقتك من وثاقتك وحل لك ولمن هو في درجتك ما هو محظور على العالم المنكوس ﴿أَلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ (المائدة: ٥) فإذا ارتقى المؤمن إلى أعلى درجة الإيمان زال عنه العمل فلا صوم عليه ولا صلاة ولا حج ولا جهاد ولا يحرم عليه شيء ألبتة من طعام وشراب ومنكح» (عقائد آل محمد) للدليمي: ص ٤٢-٤٣.

(٥) ما بين النجمتين مكررة في (ك).

(٦) في (ك): (ولكنهم).

(٧) في (ك) زيادة: (والمعاداة لمن ظلمهم والانتصار لهم).

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٩) (أخيراً) ساقطة من (ك) وقد نقل المؤلف وصاياهم لدعاتهم وحيلهم في كتاب (منهاج السنة: ٤٧٩-٤٨٦). ونقلًا عن (كشف الأسرار وهتك الأستار) للباقلاني. وممن ذكر وصاياهم لدعاتهم وحيلهم الدليمي في (قواعد عقائد =

درجة كيف تُدرجُ الناس فيها بحسب استعدادهم وموافقتهم له  
بما<sup>(١)</sup> يطول وصفه<sup>(٢)</sup> هنا.

= آل محمد): ص ٢٧-٢٨.

(١) في (ك) و(ط): (ما).

(٢) وقد ذكر أبو حامد الغزالي في (فضائح الباطنية): ص ٢١-٣٢، درجات حيلهم

وأَنهم نظموها على تسع درجات مرتبة ولكل مرتبة اسم:

الأول: الزرق والتفرس: ينبغي أن يكون الداعي فطنًا ذكيًا صحيح الحدس  
صادق الفراسة متفطنًا للبوطن بالنظر إلى السمائل والظواهر.

الثاني: حيلة التأنيس: بأن يوافق كل من هم بدعوته في أفعال يتعاطاها هو ومن  
تميل إليه نفسه، وأول من يفعل الإنس بالمشاهدة على ما يوافق اعتقاد المدعو  
في شرعه.

الثالث: حيلة التشكيك: ينبغي على الداعي بعد التأنيس أن يجتهد في تغيير  
اعتقاد المستجيب بأن يزلزل عقيدته فيما هو مصمم عليه، وسيله أن يتدنه  
بالسؤال عن الحكمة في مقررات الشرائع وغوامض المسائل فيسأله عن معنى  
المتشابه مثل (كهيعص) أو يشككه في خِلقة العالم فيقول: لم كانت السموات  
سبعًا دون أن تكون ستًا أو ثمانية؟

الرابع: حيلة التعليق: وهو أن يطوى عنه جوانب هذه الشكوك إذا هو استكشفه  
عنها، ولا ينفس عنه أصلًا بل يتركه معلقًا ويهول الأمر عليه ويعظمه في نفسه.  
الخامس: حيلة الربط: وهو أن يربط لسانه بأيمان مغلفة وعهود مؤكدة لا يجسر  
على المخالفة لها بحال.

السادس: حيلة التدليس: بعد اليمين وتأكيد العهد لا يسمح ببث الأسرار إليه  
دفعة ولكن يتدرج فيه ويراعي أمورًا:

(١) أنه يقتصر في أول وهلة على ذكر قاعدة المذهب، ويقول: منار الجهل  
تحكيم الناس عقولهم الناقصة، وآرائهم المتناقضة، وإعراضهم عن الاتباع  
والتلقي من أصفياء الله وأئمتة وأوتاد أرضه.

(٢) أن يحتال لإبطال ظواهر القرآن.

(٣) ألا يظهر من نفسه أنه مخالف للأمة كلها، وأنه منسلخ عن الدين والنحلة.

=



وإنما الغرض التنبيه على أن دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرجون من<sup>(١)</sup> الأسهل و<sup>(٢)</sup> الأقرب إلى موافقة الناس إلى أن ينتهوا<sup>(٣)</sup> إلى هدم الدين. وهذا مما يفعله بعض أهل الحق أيضًا في دعوة الناس إلى الحق شيئًا بعد شيء بحسب ما تقتضيه الشريعة، وما يناسب/ حاله وحال أصحابه.

٢٦٩ ب/ل

(٤) أن يقدم في أول كلامه أن الباطل ظاهر جلي، والحق دقيق بحيث لو سمعه الأكثرون لأنكروه ونفروا عنه، ليهون عليه التميز عن العامة في إنكار نظر العقل وظواهرها ورد به النقل.

(٥) إن رآه نافرًا عن التفرد عن العامة فيقول له إني مفسد إليك سرًا وعليك حفظه فإذا قال نعم قال إن فلانًا وفلانًا يعتقدون هذا المذهب ولكنهم يسرونه، وليكن المذكور بعيدًا عن بلده حتى لا يتيسر له المراجعة.

(٦) أن يمني به ظهور شوكة هذه الطائفة.

(٧) ألا يطول الداعي إقامته ببلد واحد.

السابع: حيلة التلبيس: هو أن يواطئه على مقدمات يتسلمها منه مقبولة الظواهر مشهورة عند الناس زائغة، ويرسخ ذلك في نفسه مدة، ثم يستدرجه منها بنتائج باطلة.

الثامن والتاسع: حيلة الخلع والسلخ: وهما متفقان وإنما يفترقان في أن الخلع يختص بالعمل، فإذا أفضى بالمستجيب إلى ترك حدود الشرع وتكاليفه يقول وصلت إلى درجة الخلع. أما السلخ فيختص بالاعتقاد الذي هو خلع الدين، فإذا انتزعوا ذلك من قلبه دعوا ذلك سلخًا، وسميت هذه الرتبة البلاغ الأكبر. فهذا تفصيل تدريجهم الخلق واستغوائهم نسأل الله السلامة.

(١) في (ك): (في).

(٢) الواو ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) في (ل): (ينتهي). والتصويب من (ك) و(ط).

وإذا كان كذلك فالجهمية الذين كان باطن أمرهم السلب والتعطيل لما نبغوا لم يكونوا يظهرون للناس إلا ما هو أقل إنكاراً عليهم: فأظهروا القول بأن القرآن مخلوق، وأظهروا القول بأن الله لا يرى، وكانت مسألة القرآن عندهم أقوى؛ ولهذا أفسدوا<sup>(١)</sup> [من]<sup>(٢)</sup> أفسدوه من ولاية الأمور في إمارة أبي العباس الملقب بالمأمون<sup>(٣)</sup>، وأخيه أبي إسحاق المعتصم<sup>(٤)</sup>

(١) في (ك) : (لما أفسدوا).

(٢) في (ل) : (ما). والتصويب من (ك) و(ط).

(٣) عبدالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أبو العباس المأمون (١٧٠-٢١٨هـ) العالم المحدث النحوي اللغوي، وسابع الخلفاء من بني العباس وأحد أعظم الملوك، في سيرته وعلمه وسعة ملكه، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٩٨هـ، فتمم ما بدأ به جده المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة وأتحف ملوك أوروبا بالهدايا سائلاً أن يصلوه بما لديهم من كتب الفلسفة، فبعثوا بما لديهم من كتب الفلاسفة، فاختر لها مهرة الترجمة، وقرب العلماء والفقهاء والمحدثين والمتكلمين وأهل اللغة والأخبار والمعرفة بالشعر والأنساب، وفي آخر عهده حدثت فتنة المحنة بخلق القرآن وبالغ فيها نسأل الله السلامة، وكان فصيحاً مفوهاً واسع العلم محباً للعفو. من كلامه: لو عرف الناس حبي للعفو لتقربوا إلي بالجريمة، توفي في (بذندون) ودفن في طرسوس. راجع: (تاريخ يعقوبي) لأحمد بن أبي يعقوب بن وهب الكاتب المعروف بابن واضح الأخباري، ١٩٧-١٧٢/٣. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/٢٧٢-٢٩٠. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٠/١٨٣-١٩٢. و(مروج الذهب ومعادن الجوهر) للمؤرخ الجليل أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، ٤/٤٥-٤٠.

(٤) محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور، أبو إسحاق المعتصم بالله العباسي (١٨٠-٢٢٧هـ) خليفة من أعظم خلفاء هذه الدولة، بويح بالخلافة سنة ٢١٨هـ. يوم وفاة أخيه المأمون، وبعهد منه، كره التعليم في صغره، فنشأ =

## والوائق<sup>(١)</sup> جعلوا هذه المسألة<sup>(٢)</sup> يمتحنون بها الناس<sup>(٣)</sup>،

ضعيف القراءة يكاد يكون أميًا، وهو فاتح عموريه من بلاد الروم الشرقية، وهو باني مدينة سامرا سنة (٢٢٢هـ) حين ضاقت بغداد بجنده، وهو أول من أضاف إلى اسمه اسم الله تعالى من الخلفاء. فقيل (المعتصم بالله) وكان لين العريكة رضي الخلق، اتسع ملكه جدًّا، مات بسامرا، وامتنح الناس بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار، ودام ذلك حتى أزاله المتوكل بعد أربعة عشر عامًا. راجع: (تاريخ يعقوبي): ٣/١٩٧-٢٠٤. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٣/٣٤٢-٣٥١. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/٢٩٠-٣٠٦. و(مروج الذهب) للمسعودي: ٤/٤٦-٦٣.

(١) في (ك): (المعتصم والموائق والمعتصم والوائق) والوائق هو: هارون بن محمد (المعتصم بالله) - ابن هارون الرشيد العباسي، أبو جعفر الوائق بالله (١٩٦-٢٣٢هـ) من خلفاء الدولة العباسية، ولد ببغداد، وولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٢٢٧هـ) فامتحن الناس في خلق القرآن، وسجن جماعة، وقتل في ذلك أحمد بن نصر الخزاعي، وكان في كثير من أموره يذهب مذهب المأمون، وشغل نفسه بمحنة الناس في الدين فأفسد قلوبهم. قال الخطيب: استولى أحمد بن أبي دواد على الوائق، وحمله على التشديد في المحنة والدعاء إلى خلق القرآن ثم رجع عنها بعد مناظرة بين شيخ من أدنة وأحمد بن دواد بحضوره وانقطعت حجة أحمد، فمات الوائق وقد تاب عن القول بخلق القرآن. وكان الوائق كريمًا عارفًا بالآداب والأنساب، كثير الإحسان لأهل الحرمين حتى قيل إنه لم يوجد بالحرمين في أيامه سائل.

راجع: (تاريخ يعقوبي): ٣/٢٠٤-٢٠٨. و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١٤/٢١-١٥. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/٣٠٦-٣١٤. و(مروج الذهب) للمسعودي: ٤/٦٥-٨٤.

(٢) في (ك) و(ط): (المسألة مسألة).

(٣) راجع: (ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل) جمع حنبل بن إسحاق بن حنبل. و(مناقب الإمام أحمد بن حنبل) للحافظ أبي فرج عبد الرحمن بن الجوزي، ص ٣٠٨-٣٥٦. و(شرح حديث النزول) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ١٧٠-١٧١.

وأظهروا أن مقصودهم إنما هو توحيد الله تعالى<sup>(١)</sup> وحده لأنه هو الخالق وكل ما سواه مخلوق، وأن من جعل شيئاً ليس هو الله تعالى<sup>(٢)</sup> وقال إنه غير مخلوق فقد أشرك، وقال بقول النصارى و<sup>(٣)</sup> نحو ذلك. فصار كثير ممن لم يعرف حقيقة أمرهم يظن أن هذا من الدين، ومن تمام التوحيد، فضلوا، وأضلوا. وكانوا يتظاهرون بأن الله لا يرى؛ لكن لم يجعلوا هذه المسألة (المحنة)<sup>(٤)</sup> لأنه لا يظهر فيها من شبهة التوحيد العامة بما<sup>(٥)</sup> يظهر في أن كل ما سوى الله مخلوق.

وكان أهل العلم والإيمان قد عرفوا باطن زندقته ونفاقهم، وأن المقصود بقولهم: إن القرآن مخلوق أن<sup>(٦)</sup> الله لا يكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، وبهذا تتعطل سائر الصفات من العلم والسمع والبصر وسائر ما جاءت به الكتب الإلهية وفيه أيضاً قدح في نفس الرسالة؛ فإن الرسل إنما جاءت بتبليغ كلام الله، فإذا قدح في أن الله يتكلم كان ذلك قدحاً في رسالة المرسلين، فعلموا أن في باطن ما جاؤوا<sup>(٧)</sup> به قدحاً<sup>(٨)</sup> عظيماً

(١) تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) تعالى) ساقطة من (ك).

(٣) في (ط): (أو).

(٤) في (ك): (الحنة).

(٥) في (ط): (ما).

(٦) في (ل): (وأن). والتصويب من (ك) و(ط).

(٧) في (ك): (ماووا).

(٨) (قدح) ساقطة من (ك).

في كثير من أصلي الإسلام: شهادة<sup>(١)</sup> أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمدًا رسول الله.

لكن كثيرًا<sup>(٢)</sup> من الناس لا يعلمون ذلك، كما أن كثيرًا من الناس لا يعلمون<sup>(٣)</sup> باطن حال القرامطة، لأنهم إنما يظهرون موالاة آل محمد ﷺ<sup>(٤)</sup> ولا ريب أن كل مؤمن يجب عليه أن يوافقهم. وإن أظهروا شيئًا من التشيع الباطل الذي<sup>(٥)</sup> يوافقهم عليه الشيعة الذين ليسوا زنادقة ولا منافقين لكن<sup>(٦)</sup> فيهم<sup>(٧)</sup> جهل وهوى \* تلبس عليهم فيه بعض الحق، كما أن هؤلاء الجهمية وافقهم من العلماء والأمرء في بعض ما يظهرونه من لم يكن من الزنادقة المنافقين لكن كان فيهم جهل وهوى\*<sup>(٨)</sup>، \* تلبس<sup>(٩)</sup> به عليهم نفاقهم العظيم<sup>(١٠)</sup>.

قال<sup>(١١)</sup> الله تعالى في صفة المنافقين: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَآ

---

(١) في (ك): (وشهادة).

(٢) في (ك): (كثير).

(٣) في (ك) و(ط): (لا يعلم).

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٥) (الذي) ساقطة من (ك).

(٦) في (ط): (ولكن).

(٧) في (ك): (كان فيهم).

(٨) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٩) في (ك): (فلبس).

(١٠) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(١١) في (ك) و(ط): (وقد قال).

رَادُّوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ ﴿[التوبة: ٤٧]﴾ فأخبر الله أن المنافقين لا يزيدون المؤمنين إلا خبالاً<sup>(١)</sup>، وإنهم يوضعون خلالهم: أي يتغنون بينهم ويطلبون لهم الفتنة، قال الله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] فأخبر أن في المؤمنين من يستجيب للمنافقين ويقبل منهم<sup>(٢)</sup>، فإذا كان هذا في عهد النبي ﷺ كان استجابة بعض المؤمنين لبعض المنافقين فيما بعده<sup>(٣)</sup> أولى.

ولهذا استجاب لهؤلاء الزنادقة المنافقين طوائف من المؤمنين في بعض ما دعوهم إليه حتى أقاموا<sup>(٤)</sup> الفتنة، وهذا موجود في الزنادقة الجهمية، والزنادقة الرافضة، والزنادقة الجامعة للأمرين، وأعظمهم القرامطة والمتفلسفة ونحوهم؛ فإن<sup>(٥)</sup> متقدمي الرافضة لم يكونوا جهمية؛ بخلاف المتأخرين<sup>(٦)</sup>

(١) الخبال: الفساد والنميمة وإيقاع الاختلاف والأراجيف.

راجع: (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٥٦/٨. و(زاد المسير) لابن الجوزي: ٤٤٧/٣. و(المحرر الوجيز) لابن عطية: ٥١٢/٦. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٩/٢. و(مجمع بحار الأنوار) للصديقي: ٨٧/٢.

(٢) راجع: (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٥٦-١٥٧/٨. و(زاد المسير) لابن الجوزي: ٤٤٨-٤٤٦/٣. و(المحرر الوجيز) لابن عطية: ٥١١-٥١٤.

(٣) (فيما بعده) ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): (قاموا).

(٥) (فإن) مكرره في (ل).

(٦) في (ك) و(ط): (المستأخرين).

ولهذا كانت الشيعة المتقدمون خيرًا من الخوارج الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأمر النبي<sup>(٢)</sup> ﷺ، وأما كثير من متأخري<sup>(٣)</sup> الرافضة فقد صار شرًا من الخوارج بكثير، بل فيهم من هو من أعظم الناس نفاقًا بمنزلة المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله<sup>(٤)</sup> ﷺ أوفوقهم أو دونهم ولهذا قال

الشيعة المتقدمون خير من الخوارج الذين قاتلهم علي رضي الله عنه ومتأخرو الرافضة شر من الخوارج

(١) في (ك) و(ط): (التجهم أيضًا).

(٢) روي مسلم في صحيحه: الزكاة/٤٧، ح(١٤٣)، ٧٤١-٧٤٢ من حديث أبي سعيد الخدري قال بعث علي - رضي الله عنه - وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى رسول الله ﷺ قسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر قال: «فغضبت قريش فقالوا: أيعطي صناديد نجد ويدعنا فقال رسول الله ﷺ: إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم» فجاء رجل كثر اللحية مشرق الوجنتين غائر العينين نأتى الجبين مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد قال رسول الله ﷺ: (فمن يطيع الله إن عصيته يأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني) فقال: ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يروون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله ﷺ: (إن من ضئضىء هذا قومًا يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد).

وروي مسلم بنحوه: الزكاة/٤٧، ح(١٤٢)، ح(١٤٤)، ح(١٤٥)، ح(١٤٦)، ح(١٤٨)، ٧٤٥-٧٤٠/٢. وروي بنحوه البخاري في صحيحه: المناقب/٢٥، ١٧٩/٤، والآداب/٩٥، ١١١/٧. وابن ماجه في سننه: المقدمة/١٢، ح(١٧٢)، ٦١/١، وأحمد في مسنده: ٥٦/٣، ٦٥، ٣٥٣، ٣٥٥. وروي مسلم أيضًا في صحيحه: الزكاة/٤٨، ح(١٥٤)، ٧٤٦-٧٤٧: (فلإذا لقيتموهم فاقتلوهم).

(٣) في (ك) و(ط): (متأخري).

(٤) في (ك) و(ط): (النبي).

البخاري<sup>(١)</sup> صاحب الصحيح في كتاب (خلق الأفعال): «ما أبالي أصليت<sup>(٢)</sup> خلف الجهمي أو<sup>(٣)</sup> الرافضي<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> صليت خلف اليهودي<sup>(٦)</sup> و[النصراني]<sup>(٧)</sup>. ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل ذبائهم»<sup>(٨)</sup>.

قال<sup>(٩)</sup>: «وقال عبدالرحمن بن مهدي: هما ملتان فاحذروهم<sup>(١٠)</sup>: الجهمية، والرافضة»<sup>(١١)</sup>.

إذا عرف ذلك فالجهمية<sup>(١٢)</sup> أظهرها مسألة القرآن وأنه مخلوق، وأظهروا أن الله لا يرى في الآخرة، ولم يكونوا يظهرون لعامة المؤمنين وعلمائهم إنكار أن الله فوق العرش، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وإنما كان العلماء يعلمون هذا منهم بالاستدلال والتوسم، كما يعلم المنافقون في لحن القول، قال

(١) تقدمت ترجمته في ص ١٧٢، ٤١٤.

(٢) في (خلق أفعال العباد): (صليت).

(٣) في (خلق أفعال العباد): (و).

(٤) (أو الرافضي) ساقطة من (ط).

(٥) في (خلق أفعال العباد): (أم).

(٦) في (خلق أفعال العباد): (اليهود).

(٧) في (ل) و (خلق أفعال العباد): (النصارى) والتصويب من (ك) و (ط).

(٨) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٥.

(٩) أي البخاري والكلام متصل.

(١٠) (فاحذروهم) غير موجودة في (خلق أفعال العباد) وفي (ك): (فإذا حذرهم).

(١١) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٥.

(١٢) في (ك): (والجهمية).



الله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعَرَفْتَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]\* فأقسم سبحانه وتعالى أن المنافقين<sup>(٢)</sup> لتعرفنهم في لحن القول<sup>(٣)(٤)</sup>.

وهذا كما قال حماد بن زيد الإمام الذي هو من أعظم أئمة الدين: «القرآن كلام الله نزل به جبريل، ما يحاولون<sup>(٥)</sup> إلا أن ليس في السماء إله»<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً سليمان بن حرب<sup>(٧)</sup>: «سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية فقال: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء»<sup>(٨)</sup>.

وقال عباد بن العوام الواسطي<sup>(٩)</sup>: «كلمت بشر المريسي

(١) (الله) غير موجودة في (ك) و(ط).

(٢) (وتعالى أن المنافقين) ساقطة من (ك).

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٤) قال المفسرون ولتعرفنهم في لحن القول: ولتعرفنهم في فحوى الكلام ومعناه ومقصده، فإنهم يتعرضون بتهجين أمرك والاستهزاء بالمسلمين. قال ابن جرير ثم عرفه الله إياهم، (زاد المسير) لابن الجوزي: ٤١١/٧. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٥٢-٢٥٣/١٦.

(٥) في (خلق أفعال العباد): (يجادلون).

(٦) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١، و(السنة) للخلال، مخطوط: ق/١٤٨ اب و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢/٢١٤.

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٤١٢.

(٨) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (٤١)، ١١٧-١١٨. والخلال في (السنة) مخطوط: ق/١٤٨ اب.

(٩) تقدمت ترجمته في ص ٤١١.

وأصحاب بشر فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا ليس في السماء شيء»<sup>(١)</sup>.

وقال عبدالرحمن بن مهدي<sup>(٢)</sup>: «ليس في أصحاب الأهواء [شر]<sup>(٣)</sup> من أصحاب جهنم يدُورون على أن يقولوا ليس في السماء شيء، أرى والله\* أن لا يناكحوا، ولا يوارثوا»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضًا: «أصحاب جهنم يريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء وأن الله ليس على العرش، أرى\*<sup>(٥)</sup> أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (٦٥)، ١٢٦/١-١٢٧. ورقم (١٩٩)، ١٧٠/١. ورقم (٥١٦)، ٢٧٥/١. والخلال في (السنة) مخطوط: ق/١٥٢ب، ١١٥٣أ. وأورد ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٥٢/٥. والذهبي في (العلو): ص ٨٨ وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ٢١٦/٢.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١١٢.

(٣) في (ل): (أشهر) والتصويب من كتاب (السنة) وفي (ك): (أشد) وفي (ط): (أشر).

(٤) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، رقم (١٤٧)، ١٥٧/١ والخلال في (السنة) مخطوط، ق/١٧٥ب، وأورده ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): ٥٢/٥-٥٣ وعزاه إلى (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم.

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٦) في (ك) بعد كلمة (قتلوا) بياض أكثر من نصف سطر.

أورد المؤلف قول عبدالرحمن بن مهدي في كتاب (الفتوى الحموية): ص ٣١، وعزاه إلى كتاب (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم بلفظ: (أصحاب جهنم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا) وأورده أيضًا في (مجموع الفتاوى): ٥٣/٥.

وقال عاصم بن علي<sup>(١)</sup>: «ناظرت جهميًّا فتبين من كلامه أن<sup>(٢)</sup> لا يؤمن أن في السماء ربًّا<sup>(٣)</sup>». وقال علي بن عاصم: «ما الذين<sup>(٤)</sup> قالوا إن الله ولدًا أكفر من الذين قالوا إن الله لا يتكلم<sup>(٥)</sup>».

وقال: «احذر من المريسي وأصحابه فإن<sup>(٦)</sup> كلامهم أبو جاد<sup>(٧)</sup> الزندقة<sup>(٨)</sup>، وأنا كلمت أستاذهم جهمًا فلم يثبت<sup>(٩)</sup> أن في السماء إلها<sup>(١٠)</sup>».

هكذا وجدت هذا عنه في كتاب/ (خلق الأفعال) للبخاري. ١١٥ ب/ك والأول رواه ابن أبي حاتم عن عاصم بن علي بن عاصم في كتاب

= وروى قريبًا من هذا عبدالله بن أحمد في (السنة): ح(٤٨)، ١٢١/١، وح(٥٣١)، ٢٨٠/١.

- (١) في (ك) و(ط): (عاصم بن علي بن عاصم).
- (٢) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب (أنه لا يؤمن).
- (٣) رواه عبدالله بن أحمد في (السنة): رقم (١٩١)، ١٦٨/١. بلفظ: (ناظرت جهمًا فلم يثبت أن في السماء ربًّا، جل ربنا عز وجل وتقدس).
- وأورده الذهبي في (العلو): ص ٩٨. وابن قيم الجوزية في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ٢١٨/٢.

- (٤) في (خلق أفعال العباد): (إن الذين).
- (٥) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٢.
- (٦) (فإن) ساقطة من (ك)، (ط).
- (٧) في (خلق أفعال العباد): (يستجلب).
- (٨) في (ك): (الزندقة) راجع تعريف الزندقة ص ٥١١.
- (٩) في (خلق أفعال العباد): (يثبت لي).
- (١٠) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٢. و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن قيم الجوزية: ٢١٦/٢.

## (الرد على الجهمية).

«وكان إسماعيل بن أبي أويس<sup>(١)</sup> يسميهم زنادقة العراق، وقيل له: سمعت أحداً يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: هؤلاء الزنادقة والله<sup>(٢)</sup>، لقد فررت<sup>(٣)</sup> إلى اليمن حين تكلم<sup>(٤)</sup> أبو<sup>(٥)</sup> العباس ببغداد بهذا<sup>(٦)</sup> فراراً من هذا الكلام<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، أبو عبدالله (١٣٩-٢٢٦هـ) الإمام الحافظ، محدث المدينة وعالمها في زمانه، قرأ القرآن على نافع الإمام، فكان آخر تلامذته وفاة، حدث عن أبيه وأخيه أبي بكر وخاله مالك بن أنس وعبد العزيز بن الماجشون وخلق سواهم، وحديثه في الدواوين الستة سوى كتاب النسائي، روى عنه الشيخان ومحمد بن نصر الصائغ وعلي بن جبلة الأصبهاني وأبو محمد الدارمي، وخلق كثير، وقام في أمر المحنة مقاماً محموداً.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢/ ١٨٠-١٨١. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/ ٤٠٩-٤١٠. (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٠/ ٣٩١-٣٩٥. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٧٥. (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/ ٨٥.

(٢) (والله) غير موجودة في (ك) و(ط).

(٣) في (ك): (قررت).

(٤) في (خلق أفعال العباد): (سمعت).

(٥) (أبو) غير موجودة في (خلق أفعال العباد) ولعله يقصد بأبي العباس المأمون وقد تقدمت ترجمته في ص ٥١٦.

(٦) في (خلق أفعال العباد): (العباس يكلم بهذا ببغداد). وفي (ط): (فهذا).

(٧) في (ك) بعد كلمة (الكلام) بياض مقدار نصف سطر.

(٨) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٢.

وقال وكيع بن الجراح<sup>(١)</sup>: «من [كذب<sup>(٢)</sup> بحديث<sup>(٣)</sup>] إسماعيل<sup>(٤)</sup> عن قيس<sup>(٥)</sup> عن جرير<sup>(٦)</sup> عن النبي ﷺ \* يعني قوله:

- (١) تقدمت ترجمته في ص ١٥٤.
- (٢) في (ك): (كدر).
- (٣) في (ل): (لم يحدث). والتصويب من (خلق أفعال العباد) و(ط).
- (٤) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي، أبو عبدالله الكوفي (١٤٦-١٠٠ هـ) الإمام الحافظ وأحد الأعلام، ثقة ثبت، كان يسمى الميزان، روى عن عبدالله بن أبي أوفى وأبي جحيفة وعمر بن حريث والشعبي. وكان أعلم الناس به. وخلق، وعنه شعبة والسفيانان وابن أديس قال ابن المديني له نحو ثلاثمائة حديث، وقال الإمام أحمد: ابن أبي خالد شرب العلم شرباً.
- راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٧٤/٢-١٧٦. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٥٣/١-١٥٤. (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٦٨/١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٦٦-٦٧. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٣.
- (٥) قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي، أبو عبدالله الكوفي (٩٨-١٠٠ هـ) الإمام، أحد كبار التابعين وأعيانهم مخضرم يقال له رؤية، وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وأبي هريرة وجرير البجلي، وعنه الحكم بن عتيبة، وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش وغيرهم.
- راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٠٢/٧. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٦١/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٢٧/٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٢. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣١٧.
- (٦) جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك بن نضر البجلي، أبو عمرو وقيل أبو عبدالله (٥١-١٠٠ هـ) صحابي مشهور، وكان جميلاً؛ قال عمر هو يوسف هذه الأمة وفي الصحيح أنه - صلى الله عليه وسلم - بعثه إلى ذي الخلصة فهدمها وفيه عنه قال: ما حجني رسول الله - ﷺ - منذ أسلمت ولا رأيي إلا تبسم. وقدمه عمر - رضي الله عنه - في حروب العراق على جميع بجيلة، وكان لهم أمر عظيم في فتح القادسية، ثم سكن الكوفة، وأرسله علي بن أبي طالب رسولاً إلى =

(إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر)<sup>(١)</sup> فهو<sup>(٢)</sup> جهمي  
فاحذروه<sup>(٣)</sup>

قال وكيع أيضاً: «لا تستخفوا بقولهم: القرآن مخلوق. فإنه  
من شر قولهم، إنما يذهبون إلى التعطيل<sup>(٤)</sup>». «وقال الحسن<sup>(٥)</sup> بن موسى الأشيب<sup>(٦)</sup> وذكر الجهمية فنال

- = معاوية، ثم اعتزل الفريقين، وسكن قرقيسا حتى توفي.  
راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ١/ ٢٣٤-٢٣٧. و(الإصابة) لابن حجر:  
١/ ٢٣٣-٢٣٤. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/ ١٢٧.  
(١) ما بين النجمتين غير موجودة في (خلق أفعال العباد).  
والحديث رواه البخاري في صحيحه: التوحيد/ ٢٤، ١٧٩/ ٨. عن إسماعيل عن  
قيس عن جرير بثلاث روايات:  
الأولى: قال حدثنا عمرو بن عون حدثنا خالد وهشيم عن إسماعيل بن قيس عن  
جرير قال: كنا جلوساً عند النبي - ﷺ - إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: (إنكم  
سترون ربكم كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته).  
الثانية: قال حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عاصم بن يوسف البربوعي حدثنا أبو  
شهاب عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال  
النبي - ﷺ -: (إنكم سترون ربكم عياناً).  
الثالثة: قال حدثنا عبدة بن عبد الله حدثنا حسين عن زائدة حدثنا بيان بن بشر عن  
قيس بن أبي حازم حدثنا جرير قال: خرج علينا رسول الله - ﷺ - ليلة البدر،  
فقال: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته)،  
وراجع: (تخريج أحاديث الرؤية ص ٩٠).  
(٢) في (خلق أفعال العباد): (عن النبي - ﷺ - في الرؤية فهو).  
(٣) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٣.  
(٤) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٧.  
(٥) في (خلق أفعال العباد): (وحدثني أبو جعفر قال: سمعت الحسن).  
(٦) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي (٢٠٩هـ - ...) الإمام الحافظ، =

منهم، ثم قال: أدخل رأس من [رؤساء]<sup>(١)</sup> الزنادقة<sup>(٢)</sup> يقال له  
(سمعة)<sup>(٣)</sup> على المهدي<sup>(٤)</sup> فقال: دلني على أصحابك.  
فقال: أصحابي أكثر من ذلك.

ولي قضاء الموصل، وقضاء طبرستان، وقضاء حمص، وكان كبير الشأن حمدت  
سيرته في القضاء ومات بالري، قال محمد بن عبدالله بن عمار: كان بالموصل  
بيعة فجمعوا له مائة ألف على أن يحكم بأن تبنى فردها ومنعهم من بنائها، سمع  
ابن أبي ذئب وحريز بن عثمان والحمادين وطبقتهم، وعنه أحمد وأبو خيثمة  
وأبو إسحاق الجوزجاني وخلق.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٨٣٧/٣. (تذكرة الحفاظ)  
للذهبي: ٣٦٩-٣٧٠. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٥٢٤/١. (تقريب  
التهذيب) لابن حجر: ١٧١/١. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٥٥-١٥٦.

(١) في (ل): (رؤوس) والتصويب من (خلق أفعال العباد) و(ك) و(ط).

(٢) تقدم تعريف الزنادقة في ص ٥١١.

(٣) في (خلق أفعال العباد): (شمعة) ولم أجد له ترجمة.

(٤) محمد بن عبدالله المنصور بن محمد بن علي العباسي، أبو عبدالله المهدي  
بالله (١٢٧-١٦٩هـ) من خلفاء الدولة العباسية في العراق، ولد بأنيج - من كور  
الأهواز - وولي بعد وفاة أبيه وبعهد منه سنة (١٥٨هـ) وأقام في الخلافة عشر  
سنين وشهراً، ومات في ماسبذان صريعاً عن دابته في الصيد، وقيل مسموماً،  
وكان محمود العهد والسيرة، محبوباً إلى الرعية، حسن الخلق والخلق، جواداً،  
وكان يجلس للمظالم ويقول: أدخلوا عليّ القضاة فلو لم يكن ردي للمظالم  
إلاحياء منهم لكفى، وحج سنة ستين ومائة، كسا الكعبة ووسع الحرم والمسجد  
النبوي.

راجع: (النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس) للإمام الحافظ أبي الخطاب عمر  
ابن حسن بن علي سبط الإمام أبي البسام الفاطمي المعروف بذي النسيين:  
ص ٣١-٣٥. و(الكامل) لابن الأثير: ٣٢-٣٣، ٨١-٩٤. و(مروج الذهب)  
للمسعودي: (٣٣٣-٣١٩/٣).

فقال: دلني عليهم.

فقال: صنفان ممن ينتحل القبلية: الجهمية<sup>(١)</sup> والقدرية،  
الجهمي إذا غلا قال ليس ثم شيء. وأشار الأشيب إلى السماء،  
والقدري إذا غلا قال: هم/ اثنان: خالق خير، وخالق شر.  
فضرب عنقه وصلبه<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

٢٧٠ ب/ل

ومثل هذا كثير في كلام السلف والأئمة. كانوا يردون  
ما أظهرته الجهمية من نفي الرؤية وخلق القرآن، ويذكرون  
ما تبطنه الجهمية مما هو أعظم من ذلك: أن الله ليس على  
العرش، ويجعلون هذا منتهى قولهم، وأن ذلك تعطيل للصانع،  
وجحود للخالق، إذ كانوا لا يتظاهرون بذلك بين المؤمنين كما  
كانوا يظهرهم مسألة الكلام والرؤية؛ لأنه قد استقر في قلوب  
المسلمين<sup>(٤)</sup> بالفطرة الضرورية التي خلقوا عليها، وبما جاءتهم به  
الرسل من البينات والهدى، وبما اتفق عليه أهل الإيمان من ذلك  
مما لا<sup>(٥)</sup> يمكن الجهمية إظهار خلافه ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ  
مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ  
وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فهذا يبين أن الاعتراف بأن الله فوق العالم في العقل والدين

(١) الجهمية غير موجودة في (خلق أفعال العباد).

(٢) في (ك) بياض أكثر من نصف سطر بعد كلمة (وصلبه).

(٣) (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣٧.

(٤) في (ك) و(ط): (المؤمنين).

(٥) في (ك) و(ط): (المالم).



أعظم بكثير من الاعتراف بأن الله يرى في الآخرة<sup>(١)</sup> وأن القرآن غير مخلوق.

فإذا كان هؤلاء الشرذمة الذين فيهم من التجهم ما فيهم مثل الرازي وأمثاله يقولون بأن الله يرى كان إقرارهم بأن الله فوق العالم أولى وأحرى؛ فإنه لا يرد على مسألة العلو سؤال إلا ويرد على مسألة الرؤية ما هو أعظم منه.

ما من سؤال  
يرد على  
مسألة العلو  
إلا ويرد على  
مسألة الرؤية  
ما هو أعظم  
منه

ولا يمكنهم أن يجيبوا لمن يناظرهم في «مسألة الرؤية» بجواب إلا<sup>(٢)</sup> [أجاب من]<sup>(٣)</sup> يناظرهم في «مسألة العرش» بخير منه فإن نفاة الرؤية قالوا في أحد حججهم: «الواحد منا لا يرى إلا ما يكون<sup>(٤)</sup> مقابلًا للرأي أو لآلة الرأي<sup>(٥)</sup>، والله<sup>(٦)</sup> يستحيل أن يكون كذلك، فيستحيل أن يكون مرئيًا لنا»<sup>(٧)</sup>.

قالوا<sup>(٨)</sup>: «واحترزنا بقولنا: أو لآلة الرأي. عن [رؤية]<sup>(٩)</sup> الإنسان وجهه في المرأة. أما «المقدمة الأولى» فهي من العلوم/

١١٦/أ

(١) في الآخرة) ساقطة من (ك) و(ط).

(٢) في (ط): (لا).

(٣) في (ل) و(ط): (أجابوا لمن) وصوبتها على ما يقتضيه سياق الكلام.

(٤) في (ط): (كان).

(٥) (الرأي) ساقطة من (ك).

(٦) في (نهاية العقول): (الله تعالى).

(٧) (نهاية العقول): للرازي مخطوط: ق/١٦٥ ب.

(٨) الكلام متصل.

(٩) في (ل): (رية) والتصويب من (نهاية العقول) و(ك) و(ط).

الضرورة الحاصلة بالتجربة. وأما «المقدمة الثانية» فمتفق<sup>(١)</sup> عليها<sup>(٢)</sup>.

احتجوا بهذه الحجة، وبحجة الموانع. وهو: أنه لو صحت رؤيته لوجب رؤيته الآن، لارتفاع موانع الرؤية، وثبوت شروطها: [وهي]<sup>(٣)</sup> صحة الحاسة، [وحضور]<sup>(٤)</sup> المرئي<sup>(٥)</sup>، وأن لا يكون في غاية الصغر واللطافة، ويكون مقابلًا للرائي، أو لآلة الرؤية، ولا تكون [الحجب]<sup>(٦)</sup> حاصلة. وزعموا أن هذه الشروط متى وجدت وجبت الرؤية<sup>(٧)</sup>، [و]<sup>(٨)</sup> إذا انتفى بعضها امتنعت الرؤية.

قال الرازي: «وهاتان الطريقتان - يعني<sup>(٩)</sup> حجة الموانع،

---

(١) في (نهاية العقول): (فهي متفق).

(٢) (نهاية العقول) للرازي: ق/١٦٥ ب.

(٣) في (ل): (وهو). والتصويب من (ك) و(ط).

(٤) في (ل): (وحصول). والتصويب من (نهاية العقول) و(ك) و(ط).

(٥) في (ك): (المزني).

(٦) في (ل): (الحجة) والتصويب من (نهاية العقول) و(ك) و(ط).

(٧) في (نهاية العقول) للرازي مخطوط: ق/١٦٥ ب: «وإنما قلنا إنه لو صح أن نراه لوجب أن نراه الآن، لأن الحاسة إذا كانت صحيحة والمرئي يكون حاضراً في الضوء، ولا يكون في غاية الصغر واللطافة ويكون مقابلًا للرائي أو لآلة الرؤية، ولا تكون الحجب حاصلة فإنه يجب حصول الرؤية) وهذه هي حجة الموانع وراجع: (المحيط بالتكليف) للقاضي عبد الجبار: ص ٢١٠-٢١١. و(المغنى) للقاضي عبد الجبار: ٣٩/٤.

(٨) ساقطة من (ل) والتصويب من (ك) و(ط).

(٩) في (ك): (معنى).

وحجة المقابلة<sup>(١)</sup> - عليهما تعويل<sup>(٢)</sup> المعتزلة في<sup>(٣)</sup>  
العقليات<sup>(٤)</sup>، يعني في مسألة نفي رؤية الله<sup>(٥)</sup> تعالى.

وقال في الجواب عن هذه الحجة من وجوه ثلاثة:

«(الأول)<sup>(٦)</sup> ما بينا فيما مضى<sup>(٧)</sup> أن المقابلة ليست شرطاً

لرؤيتنا لهذه الأشياء، وأبطلنا ما ذكروه من دعوى الضرورة  
والاستدلال في هذا المقام.

(الثاني) سلمنا أن المقابلة شرط في صحة رؤيتنا<sup>(٨)</sup> لهذه<sup>(٩)</sup>

[الأشياء]<sup>(١٠)</sup>، فلم قلت إننا تكون شرطاً في صحة رؤية الله  
تعالى، فإن رؤية الله تعالى<sup>(١١)</sup> بتقدير ثبوتها مخالفة لرؤية هذه

- 
- (١) ما بين النجمتين غير موجودة في (نهاية العقول).  
وحجة المقابلة هي: (أن الواحد منا لا يرى إلا ما يكون مقابلاً للرائي أو لآلة  
الرائي، والله تعالى يستحيل أن يكون كذلك فيستحيل أن يكون مرئياً لنا).  
(نهاية العقول) لفخر الدين الرازي: ق/١٦٥ ب. وراجع: (المحيط بالتكليف)  
للقاضي عبد الجبار، ص ٢٠٩.  
(٢) في (نهاية العقول): (تعول).  
(٣) في (نهاية العقول) و(ك): (من).  
(٤) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٦٥ ب.  
(٥) في (ك) و(ط): (الرؤية لله).  
(٦) في (نهاية العقول): (أحدها).  
(٧) في (نهاية العقول) زيادة: (ما بينا في الأصل الذي مضى).  
(٨) في (نهاية العقول): (رؤية).  
(٩) في (نهاية العقول): (هذه).  
(١٠) ساقطة من (ل) والتصويب من (نهاية العقول) و(ك) و(ط).  
(١١) ما بين النجمتين ساقط من (ك).

الأشياء فلا يلزم من اشتراط في رؤية نوع من جنس اشتراط<sup>(١)</sup> رؤية نوع آخر من ذلك الجنس بذلك الشرط.

(الثالث) سلمنا أنه يستحيل<sup>(٢)</sup> كوننا رائيين الله تعالى<sup>(٣)</sup> ولكنه لا يدل على أنه لا<sup>(٤)</sup> يرى نفسه، وأنه في ذاته ليس بمرئي، لا يقال<sup>(٥)</sup> ليس<sup>(٦)</sup> في الأمة أحد قال إنه<sup>(٧)</sup> يصح أن يكون مرئيًا مع أنه يستحيل منا رؤيته فيكون [مردودًا]<sup>(٨)</sup> بالإجماع. لأننا<sup>(٩)</sup> نقول: إنا<sup>(١٠)</sup> لا نسلم أن أحدًا من الأمة لم يقل بذلك/، فإن أصحاب المقالات قد<sup>(١١)</sup> حكوا ذلك عن جماعة<sup>(١٢)</sup>.

٢٧١/ل

وهو قد ذكر قبل في مسألة كون الله سميعًا بصيرًا من

سبب إقرار  
الـرازي  
وجماعته  
مسألة الرؤية  
وإنكار مسألة  
العلو

- (١) في (نهاية العقول): (من جنس شرط اشتراط) والمقصود أنه لا يلزم من اشتراط في رؤية نوع الاشتراط نفسه في رؤية نوع آخر.
- (٢) في (ك): (مستحيل).
- (٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و (ط).
- (٤) في (نهاية العقول): (ليس).
- (٥) في (ك): (لا يقال).
- (٦) في (نهاية العقول): (أنه ليس).
- (٧) في (نهاية العقول): (بأنه).
- (٨) في (ل): (مردود). والتصويب من (نهاية العقول) و (ك) و (ط).
- (٩) في (ك) و (ط): (ولا نا).
- (١٠) (أنا) غير موجودة في (نهاية العقول) و (ط).
- (١١) (قد) غير موجودة في (نهاية العقول).
- (١٢) (نهاية العقول) للرازي مخطوط: ق/١٦٨ ب، وراجع (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) للرازي: ص ١٩٢-١٩٣.

[دعوى] <sup>(١)</sup> الضرورة في هذه الأمور، ومن مقابلة الدعوى <sup>(٢)</sup> بالمنع ما <sup>(٣)</sup> هو أعظم مما يكون في مسألة العرش <sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: هذا يبين أن مسألة العلو أظهر في الفطرة والشرعية من مسألة الرؤية، فلائي شيء هؤلاء أقروا [بهذه] <sup>(٥)</sup> وأنكروا تلك؟

قيل: سببه أن الجهمية كانت متظاهرة بدعوى خلق <sup>(٦)</sup> القرآن وإنكار الرؤية، ولم تكن متظاهرة بإنكار العلو كما تقدم <sup>(٧)</sup>، فكان الذين يناظرونهم من متكلمة إثبات <sup>(٨)</sup> الصفة كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأصحابهما، \*فظهر <sup>(٩)</sup> من مخالفتهم لهم في <sup>(١٠)</sup> هاتين المسألتين بسبب ظهور الخلاف

- 
- (١) في (ل): (معنى) والتصويب من (ك) و(ط).
  - (٢) في (ك) زيادة: (هذه الأمور وقائل من يقابله الدعوى).
  - (٣) في (ك): (مما).
  - (٤) راجع: (نهاية العقول) للرازي مخطوط: ق/١٤٨ أب - ١٥٠ أ وبعد كلمة (العرش) في (ك) بياض مقدار كلمتين.
  - (٥) في (ل): (بهذا). والتصويب من (ك) و(ط).
  - (٦) (خلق) ساقطة من (ك).
  - (٧) (كما تقدم) ساقطة من (ك). راجع ص ٥٣١.
  - (٨) (إثبات) ساقطة من (ك).
  - (٩) في (ك): (يظهر) سياق الكلام يقتضي أن يكون في الكلام سقط بعد قوله (وأصحابهما) تقديره (إنما يناظرونهم في هاتين المسألتين ولا يناظرونهم في مسألة العلو).
  - (١٠) في (ك): (من).

فيهما ما لا<sup>(١)</sup> يظهر فيما يخفونه من المسائل ، ومع هذا فقد كان أولئك يخالفونهم أيضًا في إنكار أن الله فوق العرش كما تقدم ذكره من<sup>(٢)</sup> كلامهم<sup>(٣)</sup> .

لكن لم يأتوا في مناظرتهم بما يقطع مادة التجهم ويقطع عروقه ، بل سلموا لهم بعض الأصول التي بنوا عليها التجهم ، ومباحثهم في مسألة حدوث العالم ، والكلام في الأجسام ، والأعراض<sup>(٤)</sup> ، هو من الكلام الذي ذمه الأئمة والسلف<sup>(٥)</sup> حتى قال محمد بن خويز [منداد]<sup>(٦)</sup> : «أهل البدع والأهواء عند مالك

---

(١) ما بين النجمتين مكرر في (ل) .

(٢) في (ط) : (في) .

(٣) راجع ص ٣٠٢-٣٩٧ .

(٤) الأعراض : جمع العرض وهو ما قام بغيره ، ويقابل الجوهر ، والذات ، فالجسم جوهر واللون عرض . أو مالا يدخل في تقويم الذات كالقيام والقعود بالنسبة للإنسان ، والعرض ملازم لا ينفك عن الماهية ، كالضحك بالقوة بالنسبة للإنسان ، ومفارق ينفك عن الشيء كحمرة الخجل .

(المعجم الفلسفي) : ص ١١٨ . وراجع : (التعريفات) للجرجاني :

ص ١٥٣-١٥٤ . و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري : ٣١٨/٢-٣١٩ .

و(مفتاح العلوم) للخوارزمي : ص ٨٦ . و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا :

٧١-٦٨/٢ .

(٥) في (ك) و(ط) : (السلف والأئمة) .

(٦) في (ل) : (بنداد) والتصويب من كتب التراجم و(ك) و(ط) وهو :

محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خويز منداد ، أبو عبدالله ( . . . ٣٩٥هـ ) الإمام العالم الفقيه الأصولي ، قال الباغي أبو الوليد : لم أسمع له في علماء العراق ذكرًا ، وكان يجانب الكلام وينافر أهله ، ويحكم على الكل منهم بأنهم من أهل الأهواء الذين قال مالك في مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم وتنافرهم =

وأصحابه هم أهل الكلام، فكل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع والأهواء: أشعريًا كان، أو غير أشعري<sup>(١)</sup>. وذكر ابن خزيمة وغيره أن الإمام أحمد كان يحذر مما ابتدعه عبدالله بن سعيد بن كلاب/ وعن<sup>(٢)</sup> أصحابه كالحارث<sup>(٣)</sup>، وذلك لما علموه في كلامهم من<sup>(٤)</sup> [المسائل]<sup>(٥)</sup> والدلائل

١١٦ ب/ك

ما قال، تفقه على الأبهري وله كتاب في الخلاف وكتاب في أصول الفقه وكتاب في أحكام القرآن وعنده شواذ عن مالك.

راجع: (الديباج) لابن فرحون: ٢/٢٢٩. و(شجرة النور الزكية في طبقات المالكية) لمحمد بن محمد مخلوف، ١/١٣٠.

(١) أورد هذا النص الحافظ جلال الدين السيوطي في كتاب (صون المنطوق الكلام عن فن المنطق والكلام) ص ١٣٧. نقلًا عن (كتاب الشهادات) في تأويل قول مالك لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء. قال. وأهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام.

(٢) في (ك): (وغير).

(٣) الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبدالله (٢٤٣-٠٠٠هـ) من أكابر الصوفية اجتمع له الزهد والمعرفة، وكان عالمًا بالأصول والمعاملات واعظًا مبكيًا، وهو أستاذ أكثر البغداديين في عصره، ولد ونشأ بالبصرة حدث عن يزيد بن هارون وطبقته، وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة وغيرهم منها، (المسائل في أعمال القلوب والجوارح) و(آداب النفوس).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٨/٢١١-٢١٦. و(صفة الصفوة) لابن الجوزي: ٢/٣٦٧-٣٦٩. و(تاريخ ابن الوردي) للشيخ زين الدين عمر بن الوردي، ١/٢٢٧-٢٢٨. و(العبر) للذهبي: ١/٤٤٠. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢/٢٧٨. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢/١٠٣.

(٤) في (ك): (في).

(٥) في (ل): (المسانيد) والتصويب من (ك) و(ط).

الفاصلة<sup>(١)</sup>؛ وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة مالا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من<sup>(٢)</sup> أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة ونحوهم<sup>(٣)</sup>، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها المعتزلة<sup>(٤)</sup> والرافضة ونحوهم<sup>(٥)</sup>.

فلما كان الأمر كذلك جاء<sup>(٦)</sup> بعض المتأخرين<sup>(٧)</sup> من أتباعهم، فنظروا في الأصول التي وافقوا فيها الجهمية، وأخذوا لوازمها، وكان أبو المعالي الجويني كثير المطالعة لكتب أبي

(١) قال المؤلف في (درء تعارض العقل مع النقل) ٦/٢: وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحمد بهجره، وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه، ثم قيل عن الحارث أنه رجع عن قوله. وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ١٢/١١١-١١٢: دخل في شيء يسير من الكلام فنقم عليه وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه وحذر منه.

راجع أيضًا: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٢١١/٨-٢١٦. و(قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد) للشيخ أبي طالب محمد بن علي بن عباس المكي دار صادر، ١/١٦٨. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢/٢٧٨. و(شذرات الذهب): ٢/١٠٣.

(٢) في (ك): (في).

(٣) في (ك) و(ط): (وغيرهم).

(٤) في (ك) و(ط): (هم المعتزلة) وفي (ل) قبل كلمة (المعتزلة) بياض مقدار كلمة.

(٥) بعد كلمة (ونحوهم) في (ك) بياض مقدار كلمتين.

(٦) في (ك) زيادة: (كذلك، كان ما وافقوا فيه الجهمية جاء).

(٧) في (ك): (المستأخرين).



هاشم بن أبي علي الجبائي<sup>(١)</sup>، وكان من أذكاء العالم، وكان هو وأبو الحسن الأشعري كلاهما تلميذًا لأبي علي الجبائي<sup>(٢)</sup>، لكن الأشعري رجع إلى مذهب الأثبات الذين يثبتون الصفات والقدر، ويثبتون خروج أهل الكبائر من النار، ولا يكفرون أحدًا من أهل الإيمان بذنب<sup>(٣)</sup> ولا يرون القتال في الفتنة<sup>(٤)</sup>، فناقض المعتزلة في أصولهم الخمس التي خالفوا فيها<sup>(٥)</sup> أهل السنة والجماعة التي يسمونها: (التوحيد) و(العدل) و(المنزلة بين المنزلتين) و(إنفاذ الوعيد) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وأما أبو هاشم فكان على هذه الأصول مع أبيه<sup>(٦)</sup>، وإن<sup>(٧)</sup>

(١) عبدالسلام بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، أبو هاشم الجبائي (٢٧٧-٣٢١هـ) المتكلم المشهور، وشيخ المعتزلة وابن شيخهم، ومصنف الكتب على مذهبهم، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سميت البهشية نسبة إلى كنيته أبي هاشم وله مصنفات، منها (الشامل) و(العدة).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ١١/٥٦-٥٥. و(وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٣/١٨٣-١٨٤. و(الفهرست) لابن النديم: ص ٢٢٢. و(الخطط) للمقريزي: ٢/٣٤٨.

(٢) راجع: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٤/٧٢. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٥/٨٦.

(٣) في (ك) و(ط): (ولا يخرجون أحدًا من الإيمان).

(٤) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٠-٢٩٧. و(الإبانة).

(٥) في (ك) و(ط): (بها).

(٦) في (ك): (أبيه).

(٧) في (ك) و(ط): (وأن).

كان يخالفه في كثير من المسائل<sup>(١)</sup>.

وكان أبو المعالي كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، فصار هو وغيره يقودون الأصول التي وافق قدامؤهم فيها المعتزلة، فأروا أن من لوازمها نفي أن يكون الله على العرش، فتظاهروا<sup>(٢)</sup> بإنكار ذلك موافقة للمعتزلة، ولم يكن الخلاف في ذلك مع المعتزلة من المسائل المشهورة<sup>(٣)</sup> لما قدمناه، وأما «مسألة الرؤية والقرآن فهي من شعائر المذهبين/، فجعلوا ينصبون الخلاف مع المعتزلة في مسألة الرؤية، ويسلمون لهم نفي علو الله على

٢٧١ ب/ل

(١) قال المقرئ في (الخطوط) ٣٤٨/٢: (انفرد - أي أبو هاشم الجبائي - ببديع في مقالاته منها القول باستحقاق الذم من غير ذنب وزعم أن القادر منا يجوز أن يخلو عن الفعل والترك وأن القادر المأمور المنهي إذا لم يفعل فعلاً ولا ترك يكون عاصياً مستحق العقاب والذم لا على الفعل لأنه لم يفعل ما أمر به وأن الله يعذب الكافرين والعصاة لا على فعل مكتسب ولا على محدث منه، وقال التوبة لا تصح من قبيح مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً، وأن التوبة لا تصح مع الإصرار على منع حسنة واجبة عليه، وأن توبة الزاني بعد ضعفه عن الجماع لا تصح وزعم أن الطهارة غير واجبة، وإنما أمر العبد بالصلاة في حال كونه متطهراً وأن الطهارة تجزئ بالماء المغصوب ولا تجزئ الصلاة في الأرض المغصوبة، وزعم أن الزنج والترك والهنود قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن).

وراجع: (الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ١٨٤-٢٠١. و(التبصير في الدين) للإسفرائيني: ص ٨٠-٨٣. و(الفرق الإسلامية) للكرمانى: ص ٣٢-٣٣. و(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٤٤.

(٢) في (ك): (يتظاهروا).

(٣) في (ك): (الشهورة).

العرش، وهذا<sup>(١)</sup> عكس الواجب.

ولهذا صارت المعتزلة تسخر منهم حتى يقول قائلهم: من سلم أن الله ليس في جهة وادعى مع ذلك أنه يرى فقد أضحك الناس على عقله، أو نحو هذا الكلام؛ ولهذا صار أكثر<sup>(٢)</sup> مناظراتهم<sup>(٣)</sup> مع الفلاسفة والمعتزلة فيها من الضعف ما أطمع أولئك فيهم، وصاروا يفزعون منهم، ويجنبون عنهم، ويستطيّلون على إخوانهم المؤمنين، وبسبب<sup>(٤)</sup> ما<sup>(٥)</sup> وقع<sup>(٦)</sup> في أهل [الإيمان]<sup>(٧)</sup> والسيف وأهل العلم والقلم أدلت<sup>(٨)</sup> عليهم الأعداء، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا أُسْزِلُوهُمْ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٥]. حتى إن بعض الأعيان - الذي كان في باطنه ميل إلى الفلسفة والاعتزال ولا يتظاهر<sup>(٩)</sup> بذلك - درس مسألة

(١) في (ك): (وذلك).

(٢) في (ك) و(ط): (كثير).

(٣) في (ك): (مناظرتهم).

(٤) في (ك): (وبسببها).

(٥) (ما) غير موجودة في (ك).

(٦) في (ك) و(ط): (وقع من ذلك).

(٧) في (ل): (الأمان) والتصويب من (ك) و(ط).

(٨) في (ك): (أدقلت).

وأدلت: من الإدالة وهي الغلبة يقال: أدبل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (دول) و(القاموس المحيط) للفيروز

آبادي: مادة (دول).

(٩) في (ك): (متظاهر).

الرؤية<sup>(١)</sup> من جانب المثبتين وذكر [حجتهم]<sup>(٢)</sup> فيها، ولا ريب أن ذلك يُظهر من استطالة المعتزلة عليهم ما يشفي به قلبه.

ولهذا صار كثير من أهل العلم والحديث يصف أقوال هؤلاء بأن فيها نفاقاً وتناقضاً، حيث يوافقون أهل السنة والجماعة على شيء من الحق ويخالفونهم<sup>(٣)</sup> فيما هو أولى بالحق منهم، ويفسرون ما يوافقون<sup>(٤)</sup> فيه بما يحيله عن [حقيقته]<sup>(٥)</sup>؛ وهذا كله لما<sup>(٦)</sup> وقع من الاشتباه عندهم في هذه المسائل، ولما تعارض عندهم من الدلائل.

والله هو المسئول أن يغفر لجميع المؤمنين، ويصلح لهم أمر الدنيا والآخرة<sup>(٧)</sup> والدين، إنه على كل شيء<sup>(٨)</sup> قدير.

وهذا القدر الذي يوجد في هؤلاء قد يوجد من جنسه في منازعيهم<sup>(٩)</sup> من أهل الإثبات، بحيث يَعُظَم اهتمامهم لما ينازعون فيه إخوانهم الذين يوافقونهم في أكثر الإثبات من أدقِّ

---

(١) في (ك): (بذلك وذكر نفي مسألة الرؤية) وهو خطأ كما ذكر الشيخ محمد بن قاسم في هامش (ط).

(٢) في (ل): (جهتهم) والتصويب من (ك) و(ط).

(٣) في (ك): (ويخالفوهم).

(٤) في (ك): (ما وافقوا).

(٥) في (ل): (حقيقته). والتصويب من (ك) و(ط).

(٦) في (ك): (بما).

(٧) (والآخرة) ساقطة من (ك) و(ط).

(٨) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٩) في (ك): (منازعتهم).

مسائل القرآن والصفات وغير ذلك، بحيث يوالون على ذلك ويعادون/ عليه، مع إعراضهم عمن هم أبعد من هؤلاء عن الحق والسنة، حتى يفضي بكثير منهم الجهل والظلم إلى أن يحب أولئك ويثني عليهم لما يرى فيهم من نوع خير، أو أنه لا يبغضهم ولا يذمهم مع أنه يبغض هؤلاء ويذمهم، وهذا من جهله بحقيقة أحوال الناس، ومراتب الحق عند الله، ومن ظلمه حيث يكون غضبه لنفسه لما يناله من أذى هؤلاء أحياناً أعظم من غضبه لربه<sup>(١)</sup> فيما فعله أولئك.

والدين إنما يقوم بالعلم والعدل المضاد للجهل والظلم، وبذلك أنزل الله كتبه، وأرسل رسله. والله تعالى يؤلف بين قلوب عباده المؤمنين على ما يحبه ويرضاه.

قول الرازي  
إن الحنابلة  
يثبتون  
الأجزاء  
والأبعاد إن  
عنى به أنهم  
يطلقون هذا  
اللفظ فلم  
يعلم أن أحداً  
منهم قاله

الوجه الخامس<sup>(٢)</sup> عشر قوله: «واعلم أن «الحنابلة» القائلين بالتركيب والتأليف أسعد حالاً من هؤلاء الكرامية، وذلك لأنهم اعترفوا بكونه مركباً من الأجزاء والأبعاد. وأما هؤلاء الكرامية فإنهم زعموا أنه يشار<sup>(٣)</sup> إليه بحسب الحس وزعموا أنه غير متناه، ثم زعموا أنه مع ذلك واحد لا يقبل القسمة، فلا جرم صار قولهم<sup>(٤)</sup> على خلاف بديهة العقل<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ك): (لديه).

(٢) في (ك): (الرابع) وهو خطأ.

(٣) في (أساس التقديس): (مشار).

(٤) في (أساس التقديس): (قولهم قولاً).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

يقال: قولك عن الحنابلة<sup>(١)</sup>: \*إنهم يقولون بالتأليف والتركيب، ويعبرون بكونه مركبًا من الأجزاء والأبغاض. أتعني به\*<sup>(٢)</sup> أنهم يطلقون هذا اللفظ؟ أم<sup>(٣)</sup> تعني به أنهم يثبتون الصفات المستلزمة لهذا المعنى؟ فإن عني الأول فلم<sup>(٤)</sup> نعلم أحدًا من الحنابلة يطلق هذا/ اللفظ كله، وإن<sup>(٥)</sup> كنت أنت اطلعت على أحد منهم يقول هذا اللفظ فهذا ممكن؛ لكن يكون هؤلاء طائفة قليلة منهم، والذي بلغنا من<sup>(٦)</sup> ذلك أن لفظ (البعض) [جاء]<sup>(٧)</sup> في كلام طائفة من السلف من الصحابة والتابعين، وهو مذكور في كتب السنة<sup>(٨)</sup>، جاء عن عبيد بن

(١) في (ك) و(ط): (الحنبلية).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٣) (أم) ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): (فما).

(٥) في (ك): (فإن).

(٦) في (ك): (في).

(٧) في (ل): (جاءت). والتصويب من (ك) و(ط).

(٨) روى الخلال في (السنة) ص ٢٦٢-٢٦٣ قال: ثنا محمد بن بشر بن شريك

النخعي قال: ثنا عبدالرحمن بن شريك. قال: ثنا أبي قال: حدثني عبدالعزيز بن رفيع وسالم الأفتس عن سعيد بن جبير قال إذا نظر داود إلى خصمه ولّى هاربًا منه، فينادي الله عز وجل يا داود ادن مني فلا يزال يدينه حتى يمس بعضه.

هذا الأثر ضعيف لإرساله. وفيه محمد بن بشر النخعي قال الذهبي في (ميزان الاعتدال): ٤٩١/٣ ما هو بعمدة، وفيه عبدالرحمن بن شريك صدوق يخطئ (تقريب التهذيب): ٤٨٤/١ وشريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه (تقريب التهذيب): ٣٥١/١.

عمير<sup>(١)</sup> من رواية ابن أبي نجيح<sup>(٢)</sup> عن مجاهد عنه<sup>(٣)</sup>، ورواه عنه حماد بن سلمة، وصرح به، ورواه سفيان الثوري، وأظنه اختصر بعضه. ورواه سفيان<sup>(٤)</sup> بن عيينة فكنى<sup>(٥)</sup> عنه، وكذلك<sup>(٦)</sup>

(١) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم (٧٤٠-١٠٠٠هـ) من كبار التابعين وكان عالماً واعظاً كبير القدر، وكان قاضي أهل مكة، وكان ابن عمر يجلس إليه سمع من عمر وابن عمر وعلي وعائشة وابن عباس وأبي ذر - رضي الله عنهم - سمع منه عطاء وعمر بن دينار وابن أبي مليكة.

راجع: (التاريخ الكبير) للبخاري: ٤٥٥/٥. (وتذكرة الحفاظ) للذهبي: ٥٠/١. (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٣٢١. (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٧١/٧. (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٥٤٤/١. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٤-١٥.

(٢) عبدالله بن أبي نجيح يسار المكي الثقفي مولاهم، أبو يسار (١٣١-١٠٠٠هـ) ثقة رمي بالقدر، وربما دلس، روى عن عطاء وطاوس ومجاهد وأبيه، روى عنه الثوري وشعبة وابن عيينة قال محمد بن عمر كان ابن أبي نجيح ثقة كثير الحديث.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٠٣/٥. (تاريخ الثقات) للعجلي: ص ٢٨١. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٥٢٧/٢. (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٥٥-٥٤/٦. (تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٥٦/١.

(٣) روى الخلال في (السنة) ص ٢٦٣ قال: ثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي قال: ثنا وكيع. قال: ثنا سفيان، عن منصور عن مجاهد عن عبيد بن عمير ﴿وَإِن لَّهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّآبٍ﴾ (ص: ٢٥) قال: ذكر الدنو حتى يمس بعضه.

هذا الأثر ضعيف لإرساله وإسناده صحيح إلى عبيد بن عمير. فأبو بكر بن خلاد بن كثير الباهلي قال ابن حجر في (التقريب): ١٥٩/٢، ثقة، ووكيع بن الجراح ثقة حافظ (تقريب): ٣٣١/٢.

(٤) (سفيان) ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (وكنى).

(٦) في (ك): (ذلك).

في خبر<sup>(١)</sup> «مسألة رؤية محمد ربه»<sup>(٢)</sup> شيء يشبه ذلك من كلام

(١) في (ك): (حد).

(٢) (محمد ربه) ساقطة من (ك).

لم أجد حديثاً بهذا المعنى في مسألة رؤية محمد ربه، ولكنني وجدت أحاديث تشبه ذلك في مسألة تجلي الله للجبل.

فقد روى الإمام أحمد في مسنده: ١٢٥/٣ - قال حدثنا معاذ بن معاذ، نا حماد ابن سلمة نا ثابت البناني عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ في قوله عز وجل ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (الأعراف: ١٤٣) قال قال هكذا - يعني أنه أخرج طرف الخنصر - قال أبي أرانا معاذ قال فقال له حميد الطويل ما تريد إلى هذا يا أبا محمد قال فضرب صدره ضربة شديدة وقال من أنت يا حميد وما أنت يا حميد يحدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ فتقول أنت ماتريد إليه. وروى هذا الحديث أيضاً عبدالله بن أحمد في (السنّة): ح (٥٠٠)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، ٢٦٩/١. والحاكم في المستدرک: التفسير/ سورة الأعراف، ٣٢١-٣٢٠/٢ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. ورواه ابن أبي عاصم في (السنّة): ح (٤٨٠)، ح (٤٨١)، ٢١١-٢١٠/١. وقال الألباني إسناده صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه. ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان) ح (١٥٠٨٧)، وح (١٥٠٨٨) ٩٨-٩٩/١٣. والقاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط ص ١٧٨-١٧٩.

وروى عبدالله بن أحمد بن حنبل في (السنّة) ح (٥٠٤)، ٢٧١-٢٧٠/١ قال حدثني معمر نا عمرو بن محمد العنقري نا أسباط بن نصر عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تجلى مثل الخنصر، وأشار أبو معمر بأصبعه يعني قوله عز وجل ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾. ورواه أيضاً ابن جرير في تفسيره (جامع البيان) بنحوه ح (١٥٠٧٨) وح (١٥٠٧٩) ٩٧/١٣.

وابن أبي عاصم في (السنّة): ٢١٢/١ من طريق حسين بن الأسود ثنا عمر بن محمد العنقري وقال الألباني إسناده ضعيف، حسين بن الأسود صدوق يخطئ كثيراً كما قال الحافظ في (التقريب) وسائر رجاله ثقات رجال مسلم إلا أن =



ما من نوع  
غلو يوجد في  
بعض الحنابلة  
إلا ويوجد في  
غيرهم أكثر  
منه

ثم ذلك ليس مختصاً بالحنابلة، ولا هو فيهم أكثر منه في

أسباط وهو ابن نصر يخطئ كثيراً. وعزاه السيوطي في (الدر المنثور) ٥٤٥/٣ لابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في الرؤية. وروى عبدالله بن أحمد بن حنبل في (السنن) ح(٥٠١)، ٢٧٠/١ قال حدثني محمد بن أبي بكر المقدسي، نا هديم نا محمد بن سواء عن سعيد عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ (فلما تجلى للجبل) قال: هكذا وأشار بطرف الخنصر يحكيه.

ورواه أيضاً ابن أبي عاصم في (السنن) ح(٤٨٢)، ٢١١/١، من طريق أزهر بن مروان عن عبد الأعلى عن سعيد به وقال الألباني إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير أزهر وهو ثقة.

ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان) ٥٣/٩ مرسلًا.

(١) ذكر القاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط، ص ١٨٣ فقال: حديث آخر أخرجه أبو القاسم عبدالعزيز قال نا علي بن إبراهيم الموصلي نا أبو مزاحم موسى بن عبيدالله المقرئ نا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال أبو المغيرة الخولاني قال نا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، قال (إن الله عز وجل إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه إلى الأرض فعند ذلك تزلزل، وإذا أراد أن يدمر على قوم تجلى لها) ورواه ابن فورك عن يحيى ابن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن الله تبارك وتعالى إذا أراد أن يخوف أهل الأرض أبدى عن بعضه وإذا أراد أن يدمر عليهم تجلى لها.

وأورد ابن فورك الحديث في (مشكل الحديث) ص ١٨٣ دون سند فقال: روى ابن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - إن الله تعالى إذا أراد أن يخوف أهل الأرض أبدى عن بعضه وإذا أراد أن يدمر عليهم تجلى لها.

وأورده ابن الجوزي في (دفع شبه التشبيه): ص ٧٠ وعزاه إلى أبي يعلى في (إبطال التأويلات). وهذا الحديث ضعيف لأنه مرسل، ولجهالة بعض رواه بين أبي يعلى وعبدالله بن أحمد وأورد ابن الجوزي في (دفع شبه التشبيه) ص ٨١: قال ابن عمر ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾ (ص: ٢٥) قال ذكر الدنو منه حتى يمس بعضه.

غيرهم؛ بل يوجد في الشافعية، والمالكية، والحنفية، والصوفية، وأهل الحديث، وأهل الكلام من الإمامية وغيرهم من يطلق من هذه الألفاظ أمورًا لا يصل إليها أحد من الحنابلة، فما من نوع غلو يوجد في بعض الحنابلة إلا ويوجد في غيرهم من الطوائف ما هو أكثر منه، وهذا موجود في كتب المقالات<sup>(١)</sup>، وكتب السنة وكتب الكلام وفي طوائف بني آدم المعروفين. وقد تكلمنا على هذا في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>.

وبينا سبب ذلك: أن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> له من الكلام في أصول الدين، وتقرير ما جاءت به السنة والشرعية في ذلك ما<sup>(٤)</sup> هو<sup>(٥)</sup> عليه جماعة المؤمنين، وإظهار دلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، والرد على أهل الأهواء والبدع المخالفين للكتاب والسنة في ذلك أعظم مما لغيره؛ لأنه ابتلي بذلك أكثر مما ابتلي به غيره، ولأنه اتصل<sup>(٦)</sup> إليه من سنن<sup>(٧)</sup> رسول الله ﷺ وأصحابه<sup>(٨)</sup> وتابعيهم والأئمة بعدهم أعظم مما

(١) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٣٩-٣١، ١٥٢-١٥٣.

(٢) راجع ص ٢٥٧-٢٦٣ و(مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٦٩/٤، ١٧٠-١٧٤، ١٨٦.

(٣) في (ك) و(ط): (الإمام أحمد رضي الله عنه).

(٤) في (ك): (وما).

(٥) (هو) ساقطة من (ك) و(ط).

(٦) في (ك): (وصل).

(٧) في (ك): (سير).

(٨) في (ك): (وصحابه).

اتصل<sup>(١)</sup> إلى غيره، فصار له من الصبر واليقين الذي<sup>(٢)</sup> [جعلهما]<sup>(٣)</sup> الله تعالى<sup>(٤)</sup> سبباً للإمامة في الدين بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] ما جعله الله له من الإمامة في أصول الدين السنية الشرعية ما أنعم الله<sup>(٥)</sup> به عليه وفضله به.

فأتباعه<sup>(٦)</sup> لا يمكنهم<sup>(٧)</sup> مع إظهار موافقتهم له<sup>(٨)</sup> من الانحراف ما يمكن غيرهم ممن<sup>(٩)</sup> لم يجد لمتبوعه من النصوص في هذا الباب ما يصدّه عن مخالفته.

ولهذا يوجد في غيرهم من الانحراف في [طرفي]<sup>(١٠)</sup> النفي والإثبات في مسائل الصفات والقدر والوعيد والإمامة وغير ذلك أكثر مما يوجد فيهم<sup>(١١)</sup>، وهذا معلوم بالاستقراء<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (ل): (اتصل به) وحذفت (به) كما في (ك) و(ط) لأن المعنى يتم بدونها.

(٢) في (ك) و(ط): (الذين)

(٣) في (ل): (جعلها) والتصويب من (ك) و(ط)

(٤) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٥) (الله) غير موجودة في (ك) و(ط).

(٦) في (ك): (باتباعه).

(٧) في (ل): (يمكنهم) والتصويب من (ك) و(ط).

(٨) (له) ساقطة من (ك).

(٩) في (ك): (فمن).

(١٠) في (ل) و(ك): (طريق). والتصويب من (ط).

(١١) في (ك): (منهم).

(١٢) تطرق المؤلف إلى هذه المسألة في (مجموع الفتاوى: ٤/١٦٧ - ١٧٠).

ولهذا ما زال كثير من أئمة الطوائف<sup>(١)</sup> الفقهاء وأهل الحديث والصوفية - وإن كانوا في فروع الشريعة<sup>(٢)</sup> / مُتَّبِعِينَ بعض أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين - فإنهم يقولون نحن في الأصول أو في السنة على مذهب أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> لا يقولون ذلك لاختصاص أحمد بقول لم يقله الأئمة، ولا طعنًا في غيره من الأئمة بمخالفة السنة؛ بل لأنه أظهر من السنة التي

(١) (الطوائف) غير واضحة في (ك).

(٢) (الشريعة) مكررة في (ك).

(٣) وممن قال ذلك الإمام أبو الحسن الأشعري في كتاب (الإبانة) ص ١٥ : حيث قال : «وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلين ولمن خالف قوله مجانبين لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ورفع به الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين وزيع الزائغين، وشك الشاكين فرحمة الله عليه من إمام مقدم وخليل معظم مفخم وعلى جميع أئمة المسلمين»

راجع أيضاً: (مجموع الفتاوى) لشيخ الاسلام ابن تيمية : ١٦٧/٤ .

روى اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) رقم (٣٢٥) ؛ ١٨٥/١ . عن ابن جرير الطبري أنه قال : « وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن . فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا تابعي قضى إلا عمن في قوله الغنى والشفاء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأول أبي عبدالله أحمد بن حنبل، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول : اللفظية جماعة . . . ثم سمعت جماعة من أصحابنا يذكرون عنه أنه كان يقول : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال هو غير مخلوق فهو مبتدع، ولاقول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع . »  
وراجع: (مجموع الفتاوى) لابن تيمية : ١٦٧/٤ . و(صون المنطق) للسيوطي : ص ٩١ .

اتفقت عليها الأئمة<sup>(١)</sup> قبله أكثر مما<sup>(٢)</sup> أظهره<sup>(٣)</sup> غيره<sup>(٤)</sup>،  
فظهر<sup>(٥)</sup> تأثير ذلك لوقوعه وقت الحاجة إليه، وظهور المخالفين  
للسنة، وقلة أنصار الحق وأعوانه.

حتى كانوا يشبهون قيامه بأمر الدين ومنعه من تحريف  
المبتدعين المشابهين للمرتدين بأبي بكر يوم الردة<sup>(٦)</sup>، وعمر يوم

(١) في (ك): (الأمة).

(٢) في (ك): (ما).

(٣) في (ك): (أظهر). وفي (ط): (أظهره).

(٤) (غيره) ساقطة من (ط).

(٥) في (ك): (وظهر).

(٦) يوم الردة: لما توفي الرسول - ﷺ - ارتدت العرب وتضرمت الأرض ناراً وارتدت كل قبيلة عامة أو خاصة إلا قريشاً وثقيفاً، واستغلظ أمر مسيلمة وطليحة، واجتمع على طليحة عوام طيء وأسد، وارتدت غطفان تبعاً لعيينة بن حصن، وأنفذ الصديق جيش أسامة، فقلّ الجند عند الصديق، فقطع كثير من الأعراب في المدينة، وجعلت وفود العرب تقدم المدينة يقرون بالصلاة ويمنعون من أداء الزكاة، وقد تكلم الصحابة مع الصديق في أن يتركهم وما هم عليه من منع الزكاة ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يزكون، فامتنع الصديق من ذلك وأباه، وروي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال لأبي بكر: علام تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله - ﷺ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟ فقال أبو بكر: والله لو منعوني عناقاً وفي رواية عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله - ﷺ - لأقاتلنهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق.

راجع: (صحيح البخاري) الاعتصام/٨، ٢/١٤٠-١٤١. و(صحيح مسلم) الإيمان/٨، رقم (٣٢)، ١/٥١-٥٢. و(تاريخ الأمم والملوك) للطبري: =

## السقيفة<sup>(١)</sup>، وعثمان يوم الدار<sup>(٢)</sup>، وعلي يوم

= ٢٢٧/٣ - ٢٢٨. و(الكامل) لابن الأثير: ٣٧٨-٣٤٢/٢. و(العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) للعلامة ابن خلدون المغربي، ٨٦٧/٢-٨٧٥. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٣١٤-٣١١/٦.

(١) يوم السقيفة: لما توفي الرسول - ﷺ - اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ليلايعوا سعد بن عبادَةَ فبلغ ذلك أبا بكر فأتاهم ومعه عمر وأبو عبيدة بن الجراح فقال: ما هذا؟ فقالوا: منا أمير ومنكم أمير. فقال أبو بكر: منا الأمراء ومنكم الوزراء. ثم قال أبو بكر: قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين عمر وأبا عبيدة أمين هذه الأمة. فقال عمر: أيكم يطيب نفساً أن يخلف قدمين قدمهما النبي - ﷺ - فبايعه عمر وبايعه الناس.

راجع: (صحيح البخاري) أصحاب النبي - ﷺ - ٥٠/٤، ١٩٣-١٩٥. و(تاريخ الأمم والملوك) للطبري: ٣١١-٢٠٣/٣. و(العبر) لابن خلدون: ٨٥٥-٨٥٣/٢. و(الكامل) لابن الأثير: ٣٢٥/٢.

(٢) يوم الدار: في سنة خمس وثلاثين للهجرة سار من سار من أهل مصر والعراق إلى المدينة، ومن ثم حاصروا خليفة المسلمين عثمان - رضي الله عنه - في داره، وكان سبب ذلك أن عبد الله بن سبأ اليهودي من أهل صنعاء أسلم أيام عثمان، ثم انتقل في الحجاز، ثم بالبصرة ثم بالكوفة ثم بالشام يريد إضلال الناس، ثم قدم مصر، وقال برجعة رسول الله - ﷺ - وأن علياً وصي محمد، وأن عثمان أخذها بغير حق، وأخذ في الطعن في أمراء عثمان على البلاد، وفي أثناء الحصار كان عند عثمان من الصحابة وأبنائهم قريبٌ من سبعمائة. فقال لهم: أقسم على من لي عليه حق أن يكف يده، وأن ينطلق إلى منزله وطلب عثمان - رضي الله عنه - من الأشتر عما يريد الناس فقال: ثلاث ليس من إحداهن بد، قال: ما هن؟ قال: يخبرونك بين أن تخلع لهم أمرهم فتقول: هذا أمركم فاختاروا من شئتم، وبين أن تقتص من نفسك، فإن أبيت فإن القوم قاتلوك. فقال: أما أن أخلع لهم أمرهم فما كنت لأخلع سربالاً سربلنيه الله، وأما أن أقتص لهم من نفسي فوالله لئن قتلتهموني لا تحابون بعدي، ولا تصلون =

بعدي جميعاً، ولا تقاتلون بعدي جميعاً عدوًّا أبداً ثم دخل داره أولئك الأجلاف الغلاظ وقتلوه - رضي الله عنه - ولما وقع الأمر العظيم الفظيع الشنيع أسقط في أيدي الناس، فأعظموه جداً وندم أكثر هؤلاء الجهلة على ما صنعوا. راجع: (تاريخ الأمم والملوك) للطبري: ٣٩٦-٣٤٠/٤. و(العبر) لابن خلدون: ١٠٣٨-١٠٥٣. و(الكامل) لابن الأثير: ١٧٩-١٥٤/٣. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ١٧٠-١٨٩.

(١) يوم حروراء: لما رجع علي - رضي الله عنه - من صفين فارقه الخوارج وأتوا حروراء، فنزل بها منهم اثنا عشر ألفاً، وكانوا يومئذ أهل صيام وصلاة أعني يوم النهروان، فيهم قال النبي - ﷺ - (تحقر صلاة أحدكم في جنب صلاتهم، وصوم أحدكم في جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقيهم). وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين.

أحدهما: بدعتهم في الإمامة إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قریش أو جوزوا أن لا يكون في الدنيا إماماً أصلاً وإن احتيج فيجوز أن يكون عبداً. والبدعة الثانية أنهم قالوا أخطأ علي في التحكيم إذ حكم الرجال لاحكم إلا لله تعالى وقد كذبوا على علي من وجهين في التحكيم أنه حكم الرجال وليس ذلك صدقاً، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم، والثاني: أن تحكيم الرجال جائز فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة وهم رجال، ولذا قال علي - رضي الله عنه - كلمة حق أريد بها باطل، ولعنوا علياً لأنه لما قاتل ما اغتنم أموالهم ولا سبى ذراريهم ونساءهم، ثم رضي بالتحكيم، وطعنوا في عثمان - رضي الله عنه - وطعنوا في أصحاب الجمل فقاتلهم علي بالنهروان مقاتلة شديدة انفلت منهم أقل من عشرة، وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة.

راجع: (الملل) للشهرستاني: ١٥٧-١٥٩/١. و(تاريخ الأمم والملوك) للطبري: ٩٣-٦٤/٥. و(الكامل) لابن الأثير: ٣٤٠-٣٢٦/٣. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٢٧٧-٢٨٩.

(٢) ينسب هذا القول للمزني صاحب الإمام الشافعي. راجع: (مناقب الإمام أحمد ابن حنبل) للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: ص ١٢٤. و(طبقات الشافعية) للسبكي: ٢٧/٢.

فيما<sup>(١)</sup> فيه تشبيه له بالخلفاء الراشدين فيما خلفت فيه<sup>(٢)</sup> الرسل وقامت فيه مقامهم، وكذلك سائر أئمة الدين/[كل منهم يخلف الأنبياء والمرسلين بقدر ما قام به]<sup>(٣)</sup> من ميراثهم، وما خلفهم فيه من دعوتهم. والله يرضى عن جميع السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وإن كان يعني بالتركيب والتأليف واعترافهم<sup>(٤)</sup> بالأجزاء والأبواض هو إثباتهم للصفات التي ورد بها الكتاب والسنة: مثل الوجه واليدين ونحو ذلك فهذا قول جميع سلف الأمة وأئمتها، وجميع المشهورين بلسان الصدق فيها من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث، وهو قول الصفاتية قاطبة من الكلائية والكرامية والأشعرية، وقد ذكر محمد بن الهيصم<sup>(٥)</sup> في كتاب (جمل الكلام)<sup>(٦)</sup> له هذه المسألة، وأثبت صفة الوجه

إن عن الرازي بالأجزاء والأبواض إثباتهم للصفات فهذا قول جميع السلف وهو قول الصفاتية قاطبة

ويروى عن علي بن المديني أنه قال: أيد الله هذا الدين برجلين لا ثالث لهما: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل في يوم المحنة. راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١٣/١. وترجمة الإمام أحمد بن حنبل في كتاب (تاريخ الإسلام) المنشور في مقدمة (المسند) للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر: ٦٦/١.

(١) في (ك) و(ط): (مما)

(٢) (فيه) ساقطة من (ك)

(٣) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة

(٤) في (ك): (وانحرفهم)

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٢٦.

(٦) (جمل المقالات) قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الكتاب في (درء تعارض العقل مع النقل): ٥٦/٨: «والقاضي أبو حازم بن القاضي أبي يعلى في كتابه المصنف =



واليد<sup>(١)</sup>.

فقوله عن الكرامية: إنهم لا يثبتون ذلك. إن أراد به بعضهم فعله يكون وإلا<sup>(٢)</sup> فلا<sup>(٣)</sup> ريب أن فيهم من يثبت هذه الصفات الخبرية<sup>(٤)</sup> كالوجه واليد التي يسميها هو الجوارح والأبعض، ويطلقون أيضًا لفظ الجسم إما لفظًا وإما لفظًا ومعنى.

وأما الحنبلية فلا يعرف فيهم من يطلق هذا اللفظ؛ لكن فيهم من [ينفيه]<sup>(٥)</sup>، وفيهم من لا ينفيه ولا يثبته، وهو الذي كان عليه الإمام أحمد وسائر أئمة السنة\*<sup>(٦)</sup>، وإن كانوا مع ذلك يثبتون ما جاءت به النصوص مما يسميه المنازعون تجسيمًا وتشبيهًا، بل يقولون: إثبات<sup>(٧)</sup> هذه المعاني أحق بمعنى التجسيم ممن يثبت

= في أصول الدين الذي رتبته ترتيب محمد بن الهيصم في كتابه المسمى (جمل المقالات) يسلك مسلك من أثبت الحكمة والمصلحة العامة التي تجب مراعاتها، وإن أفضى ذلك إلى مفسدة جزئية» وقد ذكر شيخ الإسلام الكتاب في عدة مواضع من كتبه فقد نقل منه في (مجموع الفتاوى): ١٨٣/٦ - ١٨٤. و(درء تعارض العقل مع النقل): ٤٧/٢، ٥٦/٨.

(١) في (ك) بياض مقدار كلمتين بعد كلمة اليد.

(٢) في (ط): (لا).

(٣) (فلا) ساقطة من (ط).

(٤) راجع تعريف الصفات الخبرية ص ٧٥

(٥) في (ل) و(ك): (يثبته). وهو غلط يتنافى مع ما قبله والتصويب من (ط). والذين ينفون إطلاق لفظ البعض من الحنابلة أمثال ابن الجوزي وابن عقيل راجع: (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي: ص ٧٠. والقاضي أبو يعلى (إبطال التأويلات) مخطوط: ص ١١٨.

(٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٧) في (ل): (بإثبات). والتصويب من (ط).

لفظه دون معناه<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله عن الكرامية: إنهم زعموا أنه غير متناه. فهذا إنما هو قول بعضهم\* كما تقدم ذكره لذلك\*<sup>(٢)</sup>: وأن منهم من يقول هو متناه. ثم إن كلا من القولين ليس من خصائص الكرامية بل النزاع في ذلك مشهور عن غيرهم، وقد ذكرنا بعض ما في ذلك من النزاع فيما ذكره الأشعري في المقالات<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قولهم: لا يقبل القسمة. هذا اللفظ قد يطلقه طوائف منهم ومن غيرهم، وقد لا يطلقه طوائف لما فيه من الإجمال والتناقض.

فالذي<sup>(٤)</sup> يقال على الكرامية بإثباتهم واحداً فوق العرش لا ينقسم\* أو يشار إليه ولا ينقسم\*<sup>(٥)</sup> يقال على غيرهم، ففي الطوائف الأربعة من الفقهاء كثير<sup>(٦)</sup> ممن يقول نحو ذلك، وكذلك<sup>(٧)</sup>

---

(١) في (ك) بياض مقدار أربع كلمات بعد كلمة معناه.

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) وراجع ص ٥٤٣. و(أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

(٣) راجع: ص ٣٧٧ وراجع أيضاً: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩-٢١٠.

(٤) في (ك): (بالذي).

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ط)

(٦) (كثير) ساقطة من (ك)

(٧) (وكذلك) ساقطة من (ك)

ابن كلاب<sup>(١)</sup> والأشعري<sup>(٢)</sup> وأئمة أصحابه يقولون نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ،  
فإن كل من قال إنه فوق العرش وقال إنه ليس بجسم أو أثبت  
[له]<sup>(٤)</sup> هذه الصفات التي وردت بها النصوص كالوجه واليد<sup>(٥)</sup>  
وقال مع ذلك إنه ليس<sup>(٦)</sup> بجسم<sup>(٧)</sup> يرد عليه ذلك ، فإنه يلزمه أنه  
يشار إليه بحسب الحس وأنه واحد لا ينقسم هذه القسمة التي  
زعمها .

ولهذا نجد في هذه الطوائف منازعة بعضهم لبعض في ذلك  
كما يوجد في أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ،  
وكذلك يوجد في أصحاب الأشعري [من]<sup>(٨)</sup> يتنازعون في ذلك :  
فنفاة الجهة منهم يقولون إن أدلتهم وأئمتهم الذين يقولون : إن<sup>(٩)</sup>  
الله تعالى<sup>(١٠)</sup> فوق العرش وإنه ليس بجسم متناقضون ، وكذلك

- 
- (١) راجع : (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري : ص ٢٩٨-٢٩٩ .  
(٢) راجع : (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري : ص ٢١١ ، ٢٩٠ .  
و(الإبانة) لأبي الحسن الأشعري : ص ٤٨-٥٢ .  
(٣) راجع : (التمهيد) للقاضي أبي بكر الباقلاني : ص ٢٦٠-٢٦٢ . و(الاعتقاد)  
للبيهقي : ص ١١٤-١١٧ .  
(٤) في (ل) : (به) . والتصويب من (ك) و(ط)  
(٥) في (ط) : (واليدين)  
(٦) (ليس) ساقطة من (ط)  
(٧) في (ط) : (جسم) .  
(٨) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة .  
(٩) في (ك) : (أنه) .  
(١٠) (الله تعالى) ساقطة من (ك)

نفاة الصفات الخبرية<sup>(١)</sup> يقولون: إن مثبتها مع نفي الجسم متناقضون، ومثبتة العلو منهم<sup>(٢)</sup> والصفات الخبرية يقولون: إن نفاة ذلك منهم يتناقضون<sup>(٣)</sup>، حيث/ أثبتوا ما هو عرض في المخلوق<sup>(٤)</sup> كالعلم والقدرة والحياة قالوا وليس هو بعرض في حق الخالق، ولم يثبتوا ما هو جسم في حق المخلوق كاليد والوجه/ ويقولون ليس بجسم في حق الخالق. وكذلك أصحاب الإمام أحمد فطائفة منهم كابن عقيل وصدقة بن الحسين<sup>(٥)</sup> وأبي الفرج بن الجوزي قد يقولون: إن ابن حامد<sup>(٦)</sup> والقاضي أبا يعلى

١١٨/ك

٢٧٣/ل

(١) في (ك) و(ط): (الصفات الخبرية منهم) وسبق تعريف الصفات الخبرية.

(٢) (منهم) ساقطة من (ط).

(٣) في (ك) و(ط): (متناقضون).

(٤) في (ط): (المخلوقات).

(٥) صدقة بن الحسين بن الحسن بن بختيار بن الحداد البغدادي، أبو الفرج (٤٧٩-٥٧٣هـ) مؤرخ أديب، فيه ميل إلى مذهب الفلاسفة، حفظ القرآن في صباه، وسمع شيئاً من الفقه، وكان له فهم فناظر وأفتى، إلا أنه كان يظهر من فلتات لسانه ما يدل على سوء عقيدته، وكان لا ينضبط، فكان من يجالسه يعثر منه على ذلك، وكان تارة يرمز إلى إنكار بعث الأجسام ويميل إلى مذهب الفلاسفة، قال القاضي أبو يعلى: مذ كتب صدقة كتاب الشفاء لابن سينا تغير، وكان يعيش من نسخ الكتب، له (ذيل على تاريخ الزاغوني) من سنة ٥٢٧هـ إلى قريب وفاته. ومصنفات حسنة في الأصول.

راجع: (المنتظم) لابن الجوزي: ٢٧٦-٢٧٨. و(تاريخ ابن الوردي): ٨٨/٢. و(ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب: ٣٣٩-٣٤٢. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٤٥/٤.

(٦) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق، أبو عبدالله (٤٠٣-٤٠٠هـ) شيخ الحنابلة ومفتيهم، وكان وجيهاً عند السلطان والعوام، يتقوت من النسخ =

وأبا الحسن<sup>(١)</sup> بن الزاغوني ونحوهم متناقضون حيث ينفون الجسم ويثبتون هذه الصفات<sup>(٢)</sup>، وجمهورهم يقول بل هؤلاء [هم]<sup>(٣)</sup> المتناقضون الذين يثبتون الشيء تارة وينفونه أخرى كما هو معروف من حالهم، واجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد أعظم من اجتماعهما في لوازمه وملزوماته، فإن كان كل [منهما]<sup>(٤)</sup> في وقتين فالأول أعظم، وكذلك إن كانا في وقت واحد، وأما إن كان الأول في وقتين والثاني في وقت واحد فهذا أبلغ من وجه وهذا أبلغ من وجه، ويقولون: إن أولئك متناقضون حيث يسلمون ثبوت<sup>(٥)</sup> الصفات التي هي فينا أعراض ويمنعون ثبوت الصفات التي هي فينا أجسام.

الوجه السادس عشر<sup>(٦)</sup> قوله: «فلا جرم صار

حكم العقل  
إما أن يكون  
غير مقبول في  
الرسوبية  
فلا يضر  
مخالفته وإما  
أن يكون  
مقبولاً فيكون  
المرآزي  
وموافقوه  
أعظم مخالفة

ويكثر الحجج، سمع أبا بكر بن مالك وأبا بكر الشافعي وابن سلم الختلي روى عنه أبو علي الأهوازي، وأبو طالب العشاري والقاضي أبو يعلى من مصنفاته (الجامع) نحو أربعمئة جزء في اختلاف العلماء . راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٢٠٣/١٧-٢٠٤. و(العبر) للذهبي: ٨٤/٣. و(الوافي بالوفيات) للصفدي: ٤١٥/١١. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٦٦/٣-١٦٧. و(مختصر في طبقات الحنابلة) لابن شطي:

ص ٣٢

- (١) في (ك): (الحسين) وهو خطأ. وقد تقدمت ترجمته ص ١٤.
- (٢) راجع (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي: ص ٣١-٢٤.
- (٣) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
- (٤) في (ل): (منها). والتصويب من (ك) و(ط).
- (٥) في (ط): (بثبوت).
- (٦) في (ك): (الخامس عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه.

قول<sup>(١)</sup> الكرامية<sup>(٢)</sup> على خلاف بديهية<sup>(٣)</sup> العقل<sup>(٤)</sup> يقال: هذا العقل الذي هذا على خلاف بديته إما أن يكون حكمه وشهادته في الربوبية مقبولاً، أو مردوداً. فإن لم يكن مقبولاً لم يضر هؤلاء ولا غيرهم مخالفته، فإنه<sup>(٥)</sup> بمنزلة الشاهد الفاسق الذي قال الله تعالى<sup>(٦)</sup> فيه: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

وإن كان حكمه وشهادته مقبولاً كان هذا المنازع وموافقوه<sup>(٧)</sup> أعظم مخالفة له من هؤلاء كما قد تقدم بيان ذلك<sup>(٨)</sup>، وإذا كان مخالفة قولهم لبديهية العقل أعظم من قول هؤلاء لم يجب على هؤلاء أن يرجعوا عن القول الذي هو أقل مخالفة لبديهية العقل إلى القول الذي هو أكثر مخالفة لبديهية العقل؛ بل يكون الواجب على هذا التقدير على الطائفتين الاعتراف بما في بديهية العقل، [فيعترفون]<sup>(٩)</sup> جميعاً بأنه فوق

(١) في (أساس التقديس): (قولهم قولاً).

(٢) (الكرامية) غير موجودة في (أساس التقديس) و(ط).

(٣) في (أساس التقديس): (بديهية) وفي (ك): (بهديهية).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

(٥) في (ك) و(ط): (فانه يكون).

(٦) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٧) في (ك): (وموافقيه).

(٨) راجع: ص ٥٠٥ وما بعدها.

(٩) في (ل) (فيرجعون). والتصويب من (ك) و(ط).

العالم، و<sup>(١)</sup> يمتنع<sup>(٢)</sup> أن يكون<sup>(٣)</sup> لا داخله ولا خارجه، \*وحيئنذ يكون مشارًا إليه بحسب الحس\*<sup>(٤)</sup>، وحيئنذ يكون فيه ما سماه تأليفًا وانقسامًا وإن لم يكن هو المعروف من التأليف والانقسام، فإن المعروف من ذلك يجب تنزيه الله تعالى<sup>(٥)</sup> عنه كما نزه عنه نفسه في سورة الإخلاص كما تقدم التنبيه عليه بقوله تعالى<sup>(٦)</sup> (الله الصمد) فإن الصمد فيه من معنى الاجتماع والقوة والسؤدد<sup>(٧)</sup> ما ينافي الانقسام والافتراق<sup>(٨)</sup>.

النفاء أحق  
بالتشبيه  
الباطل من  
أهل الإثبات

الوجه السابع عشر: أنه ورد من جهة المنازع تشبيه بالمعدوم؛ وذلك أن النفاء كثيرًا ما يصفون أهل الإثبات بالتشبيه والتجسيم الذي هو التأليف، ومن المعلوم أنهم أحق بالتشبيه الباطل حيث يشبهونه بالمعدومات والناقصات، وهم يجمعون بين التمثيل<sup>(٩)</sup> والتعطيل، بينما هو قول المشركين الذين هم

(١) الواو ساقطة من (ك).

(٢) في (ك) : ( تمتنع ).

(٣) في (ك) : ( تكون ).

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٥) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٦) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٧) في (ك) : ( والودود ).

(٨) راجع: ص ٤٦٠. و(جواب أهل العلم والإيمان) لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٧٧.

من هنا تنفرد نسخة (ل) إلى ص ٦٧٦. فصل قال الرازي البرهان الثالث في أنه يمتنع أن يكون الله مختصًا بالجهة والحيز.

(٩) التمثيل هو حجة يقع فيها تشبيه جزئي لجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت =

بربهم يعدلون، وقول الكافرين الذين هم لربهم جاحدون.

وذلك أنهم يقولون: إن كل ما هو عالم بعلم وقادر بقدرة وحي بحياة ونحو ذلك فهو من<sup>(١)</sup> جنس واحد، وهو متماثل، لأنه متحيز، والمتحيزات كلها متماثلة. ويقولون: كل ما هو فوق شيء فإنه من جنس واحد متماثل؛ لأنه متحيز، والمتحيزات متماثلة. ويقولون: كل ما له سمع وبصر فهو من جنس واحد وهو متماثل؛ لأنه من المتحيزات التي هي متماثلة، وهذا كله<sup>(٢)</sup> قول الجهمية المعتزلة<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

٢٧٣ ب/ل

وقد سلك الرازي ذلك في قوله: إن الأجسام/ متماثلة<sup>(٤)</sup>؛ لكن قصده به نفي العلو على العرش ونفي الصفات الخبرية.

وأما المعتزلة ونحوهم من الجهمية الذين ابتدعوا هذا القول أولاً فمقصودهم به النفي المطلق، وكل ذلك بناء على أن جعلوا لله عدلاً وسمياً وكفوفاً في كل ما هو موصوف به، حتى إن غاليتهم من الملاحدة والجهمية يقولون: كل ما يقال له حي

= الحكم في المشبه.

(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٣٥١/١. وراجع (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٦/١٣٤٤-١٣٤٥. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٦٩.

(١) (من) مكررة في (ل).

(٢) (كله) ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): (والمعتزلة).

(٤) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٣.



وعالم وقادر فهو جنس واحد متماثل، هؤلاء جعلوا<sup>(١)</sup> الله عدلاً وسمياً وكفوّاً ونذاً في كل ما له من [الأسماء]<sup>(٢)</sup> والصفات<sup>(٣)</sup>، حتى لزم من ذلك أن يكون كل جسم عدلاً لله ومثلاً وكفوّاً حتى البقة والبوضة! وأن يكون كل حي عدلاً<sup>(٤)</sup> لله وكفوّاً وسمياً وكل ذلك بناء على أن كل ما هو مسمى بهذه الأسماء موصوف بهذه الصفات فإنه جنس واحد متماثل، وهذا من أعظم العدل بالله، وجعل الأنداد لله.

ثم إنهم نفوا ذلك عن الله فجحدوه بالكلية، و[عطلوه]<sup>(٥)</sup> فصاروا مشركين معطلين ولهذا جوز الاتحادية منهم عبادة كل شيء، وجعلوا كل شيء عابداً ومعبوداً، وجوزوا كل شرك في العالم<sup>(٦)</sup>، فجمعوا جميع ما عليه المشركون من الأقوال والأفعال. فهذا تمثيلهم وعدلهم بالله وإشراكهم به، وتشبيههم إياه بخلقه فيما لله من صفات الإثبات. وأما عدلهم وتمثيلهم فيما يصفونه به من السلوب فهم

(١) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (ل) (الأشياء). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: (الرد على الزنادقة والجهمية) للإمام أحمد: ص ١٠٤-١٠٦.

(٤) عدل: العدل والعديل سواء أي التظير والمثيل.

راجع (لسان العرب) لابن منظور: مادة (عدل).

(٥) في (ل): (غلطوه) وترجع عندي أن الصواب ما أثبتته، وكلمة (غلطوه) ساقطة من (ط).

(٦) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ص ٦٩، ٧٢-٧٤، ١٩٢-١٩٦،

٢١٠-٢١٣.

يعدلونه بالمعدوم تارة، وبالمقصودات<sup>(١)</sup> أخرى؛ فإنهم تارة يصفونه بالصفات السلبية [التي]<sup>(٢)</sup> لا [تنطبق]<sup>(٣)</sup> إلا على المعدوم، فيكونون عادلين به [المعدومات]<sup>(٤)</sup>.

وقد قدمنا فيما مضى أن الله سبحانه لا يوصف بصفة سلب إن لم تتضمن معنى ثبوتياً. وأما الصفة السلبية التي لا تتضمن ثبوتاً فلا يوصف بها إلا المعدوم، وبيئاً أيضاً أن كل صفة تصلح للمعدوم المحض فإنها لا تصلح لله تعالى؛ لأن تلك الصفة لا مدح فيها بحال؛ إذ المعدوم المحض لا يمدح بحال، وما ليس فيه مدح فإن الله لا يوصف به سبحانه وتعالى؛ بل له الأسماء الحسنی، والمثل الأعلى، ولما ذكرناه أيضاً فيما تقدم<sup>(٥)</sup>.

وأما تمثيلهم له وعدلهم إياه بالمقصودات القبيحات من المخلوقات فقولهم: إنه لا يتكلم؛ وإن وصفوه بالكلام ظاهراً موافقة للمؤمنين فمعناه عندهم أنه خلق كلاماً في غيره<sup>(٦)</sup>،

---

(١) في (ل): (وبالمقصودات). والتصويب من (ط).

(٢) في (ل): (الذي). والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): (ينطبق). والتصويب من (ط).

(٤) في (ل): (للمعدومات). والتصويب من (ط).

(٥) راجع: (الرسالة التدمرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٣٩-٤١. القاعدة الأولى.

(٦) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ١٨٥-١٨٦. و(الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٣٢. و(المحيط بالتكليف) للقاضي عبد الجبار: ص ٣٠٦-٣١٦. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی) للقرطبي، مخطوط، ق/٢٣٩أ. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ١/٥٣-٥٥. و(نهاية العقول) =

وكذلك قولهم: إنه ليس له سمع ولا بصر ولا قدرة<sup>(١)</sup>  
ولا حياة<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك.

وإذا كان كذلك ظهر ما ذكر من جهة المنازع، فإن المنازع  
قلب عليهم القضية، وقال: إذا ألزمتونا أن نجعله كالجواهر  
الفرد فأنتم جعلتموه كالمعدوم؛ وذلك أنه لما قال إنه لا يمكن  
أن يكون غير منقسم، ويكون في غاية الصغر، لأن ذلك حقير  
وذلك على الله محال، فقال المنازع أنتم قلتم لا يمكن الإحساس  
به ولا الإشارة إليه بحال<sup>(٣)</sup>، والذي لا يمكن الإحساس به  
ولا الإشارة إليه يكون كالمعدوم، فيكون أشد حقارة، فإذا<sup>(٤)</sup>  
جاز وصفكم بهذا فلم لا يجوز الأول؟! وهو كلام قوي جدًا.

والمنازع وأصحابه يعلمون صحة هذا الكلام، لأنهم يقررون  
في مسألة الرؤية أن كل موجود يجوز أن يحس بالحواس  
الخمس، ويلتزمون<sup>(٥)</sup> على ذلك أن الله يجوز أن يحس به

---

= للرازي، مخطوط: ق/١٢٦أ. و(المسائل الخمسون في أصول الدين) لفخر  
الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي: ص ٥٣. و(الإرشاد) للجويني:  
ص ١٠٦. و(الرد على من أنكر الحرف والصوت) لأبي نصر السجزي:  
ص ١١٦.

- (١) في (ط): (ولا قوة).
- (٢) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٧٨-١٥٥. و(الملل والنحل)  
للشهرستاني: ٥٦-٥٥/١.
- (٣) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ١٥.
- (٤) في (ط): (وإذا).
- (٥) في (ط): (ولتزمون).

بالحواس الخمس<sup>(١)</sup>: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس؛ وأن ما لا يحس به بالحواس<sup>(٢)</sup> الخمس لا يكون إلا معدومًا. فعامة السلف والصفائية/ على أن الله يمكن أن يُشهد ويُرى ويحس به. وأول من نفى إمكان إحساسه الجهم بن صفوان لما ناظره السُّمنية المشركون<sup>(٣)</sup>.

جواب الرازي  
مصادرة على  
المطلوب

الوجه الثامن عشر: أنه قال في الجواب: «أما قولهم: الذي لا يُحس<sup>(٤)</sup> ولا يُشار إليه أشد حقارة من الجزء الذي لا يتجزأ. قلنا كونه موصوفًا بالحقارة إنما يلزم لو كان له<sup>(٥)</sup> حيز ومقدار حتى يقال إنه أصغر من غيره. أما إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار\* فلم<sup>(٦)</sup> يحصل بينه وبين غيره مناسبة في الحيز والمقدار\* فلم يلزم وصفه بالحقارة»<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) راجع: كتاب (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع) لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: ص ٣٣، ٣٦. و(الإرشاد) للجويني: ص ١٦٢. و(نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٤٦.
- (٢) في (ل): (الحواس). والتصويب من (ط).
- (٣) راجع: (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٠٢-١٠٣. و(خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١.
- (٤) في (أساس التقديس): (لا يحس به).
- (٥) في (أساس التقديس): (ذا).
- (٦) في (أساس التقديس): (ولم).
- (٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).
- (٨) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

يقال له: هذه مصادرة على المطلوب<sup>(١)</sup>؛ فإنك أنت أثبت<sup>(٢)</sup> تنزيهه عن الحيز بهذه الحجة التي جعلت من مقدماتها أنه ليس بحقير بقدر الجوهر الفرد، فقليل لك ما لا يمكن الإشارة إليه وإحساسه أحقر من الجوهر الفرد وقد وصفته بذلك، فلا يكون وصفه بقدر الجوهر الفرد محالاً على أصلك، فقلت: «أما كونه موصوفاً بالحقارة إنما يلزم إذا كان له حيز ومقدار وأما إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار فلم يحصل بينه وبين غيره مناسبة». فيقال لك: الكلام إنما هو في تنزيهه عن الحيز والمقدار، فأنت تنفي ذلك ومنازعهك يثبت، وهو محل النزاع، فإذا كان جوابك مبنياً على محل النزاع كنت قد صادرت منازعهك على المطلوب حتى جعلت المطلوب مقدمة في إثبات نفسه، والمقدمة لا بد أن

- 
- (١) المصادرة على المطلوب: هي التي تجعل النتيجة جزء القياس أو يلزم النتيجة من جزء القياس كقولنا الإنسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج أن الإنسان ضحاك فالكبرى هاهنا والمطلوب شيء واحد إذ البشر والإنسان مترادفان وهو اتحاد المفهوم فيكون الكبرى والنتيجة شيئاً واحداً. (التعريفات) للجرجاني: ص ٢٣١.
- والمصادرة على المطلوب على أربعة أنواع:
- أحدها: أن يكون المدعى عين الدليل.
- والثاني: أن يكون المدعى جزء الدليل.
- والثالث: أن يكون المدعى موقوفاً عليه صحة الدليل.
- والرابع: أن يكون المدعى موقوفاً عليه صحة جزء الدليل.
- والكل باطل للزوم الدور الباطل.
- (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٢٧١/٣.
- (٢) في (ط): (أثبتت).

تكون معلومة أو مسلمة<sup>(١)</sup>، فتكون قد طلبت منه تسليم الحكم قبل الدلالة عليه<sup>(٢)</sup>، وادعيت علمه قبل حصول علمه، وقد صادرت عليه، وطلبت منه أن يسلمه لك بلا حجة.

وإيضاح هذا أن العلم بكونه إذا وصفته بأنه لا يُحس ولا يُشار إليه ليس بأحق من الجوهر الفرد: إما أن يقف على العلم بكونه ليس بذى حيز ومقدار [أو]<sup>(٣)</sup> لا يتوقف.

فإن توقف عليه لم يصح هذا الجواب حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ومقدار حتى يتم الجواب عما أُورد على الحجة، فإذا كان جواب الحجة لا يتم حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ولا مقدار ولا يثبت ذلك حتى يتم جواب الحجة لم يكن [واحدًا]<sup>(٤)</sup> منهما حتى يكون الآخر قبله، وذلك دور ممتنع.

وإن كان العلم بكونه ليس أحقر من الجوهر الفرد إذا وصف بأنه لا يحس ولا يشار إليه لا يقف على العلم بأنه ليس بذى حيز

---

(١) المسلمة: قضية ليست بديهية بذاتها ولا يستطيع البرهنة عليها، ومع ذلك يسلم بها، ويمكن أن تستخلص منها نتائج لا يرفضها العقل.

(المعجم الفلسفي): ص ١٨٣. وراجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢٥٧/٣. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٢٢٧. و(الإشارات والتنبيهات) لابن سينا: ص ٥٦-٥٧. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) أي أنك نفيت الإشارة إليه لكونه ليس له حيز ومقدار، أي جعلت نقطة الخلاف هي الحيز والجهة مسلمة لما ترتب عليها من نفي الإشارة الحسية، هذا خطأ.

(٣) في (ل): (و). والتصويب من (ط) لأنه يدل عليه ما قبله.

(٤) في (ل) و(ك): (واحد).

ومقدار لم يصح هذا الجواب، وهو قولك: «كونه موصوفاً بالحقارة إنما يلزم لو كان له حيز ومقدار حتى يقال إنه أصغر من غيره»، بل كان الجواب أن يقال: لا يلزم أن يكون أحقر من الجوهر الفرد، سواء قيل إنه ذو حيز ومقدار، أو لم يقل ذلك، لكنه لو قال ذلك لظهر أن كلامه باطل، فإنه يعلم بالحس والضرورة أن كل ما كان ذا حيز ومقدار قيل<sup>(١)</sup> إنه لا يحس ولا يشار إليه فإنه أصغر من الجوهر الفرد.

ومما يوضح الأمر في ذلك أن هذا السؤال الذي ذكره من جهة المنازع هو من باب المعارضة؛ فإنه لما ذكر حجته على أنه ليس بذي جهة بأن ذلك يستلزم التركيب والحقارة، قال له المعارض: ما ذكرته من أنه لا يمكن إحساسه والإشارة إليه يستلزم أن يكون معدوماً، / وذلك أبلغ في الحقارة من الجوهر الفرد، فقال له: قولك يستلزم من الحقارة أعظم مما ألزمت به أهل الإثبات، فأجاب عن المعارضة بمنع الحكم، وأن صحته ملازمة لصحة قول المنازع. وهذا من أفسد الأجوبة؛ فإن المعارض يقول: بل هو عندي ذو حيز ومقدار، فلم قلت إنه ليس كذلك؟ وهل النزاع إلا فيه؟ وقولك: أما إذا لم يكن ذا حيز ومقدار لم يلزم وصفه بالحقارة. يقال لك من الذي سلم لك ذلك؟ وهل النزاع إلا فيه؟! وهذه الحجة التي ذكرتها إنما أقمتها

---

(١) هكذا في الأصل ولعل العبارة: (إن قيل).

على نفي ذلك، وهي لا تتم إلا بالجواب على المعارضة<sup>(١)</sup>،  
فكيف تجيب عن المعارضة المستلزمة لنقيض مذهبك بنفس  
مذهبك؟! وهل هذا إلا بمنزلة أن يقدح المعارض في دليلك بأنه  
يستلزم نقيض مذهبه؟!.

فإن قيل: هو لم يجب عن المعارضة بنفس مذهبه، لكن قال  
صحة المعارضة مبنية على نقيض مذهبه وهو لا يقول بذلك،  
فهو يقول [للمعارض]<sup>(٢)</sup>: مالم [تثبت]<sup>(٣)</sup> نقيض قولي لا تصح  
معارضتك، وهو في هذا الباب في مقام المنع، والمعارض  
يستدل، وللمستدل الأول أن يمنعه بعض المقدمات، ويجعل  
سند منعه أنه<sup>(٤)</sup> لا يقول بذلك، فهو ذكر ذلك لإبداء سند المنع،  
لا حجة للمنع؛ فإن [المانع]<sup>(٥)</sup> المطالب بالدليل ليس عليه  
حجة.

فيقال: المعارض لم [يبين]<sup>(٦)</sup> دليله على هذا؛ بل ذكر أن ما  
لا يحس ولا يشار إليه معدوم أحقر من الجزء الذي لا يتجزأ،  
فادعيت أن هذا إنما يلزم إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار فلم  
يلزم وصفه بالحقارة، فهذا الملزوم إنما تقول إنه لازم لدليله

---

(١) وهو كون الذي لا يحس ولا يشار إليه أحقر من الجوهر الفردي.

(٢) في (ل): (المعارض). والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): (يثبت). والتصويب من (ط).

(٤) في (ط): (أن).

(٥) في (ل): كلمة غير مفهومة والتصويب من (ط).

(٦) في (ل): (يبين). والتصويب من (ط).



أن<sup>(١)</sup> دليله مستلزم لهذا، فمتى صح دليله هذا، فهذا القدر ينفعه ولا يضره؛ لأنه يكون دليله حينئذ قد دل على شيئين على أنك جعلته أحقر<sup>(٢)</sup> من الجوهر الفرد، وجعلته معدومًا، وأنه ذو حيز ومقدار، فيدل على صحة مذهبه، وعلى أن مذهبك يستلزم أن الله معدوم. هذا بإقراره أن دليله يستلزم صحة ذلك.

وإن قلت: إن دليله يتوقف على صحة هذا بمعنى أنه<sup>(٣)</sup> لم يثبت أن الله ذو حيز ومقدار لم يثبت أنه إذا كان لا يحس ولا يشار إليه أنه أصغر من الجوهر الفرد، فهذا لم تثبته بل ادعيته دعوى ساذجة<sup>(٤)</sup>، فلا تكون قد أجبت عن المعارضة، وهو المطلوب؛ وذلك أنه لا يسلم أنا إذا علمنا أن الشيء لا يحس ولا يشار إليه لم يعلم أنه معدوم حتى<sup>(٥)</sup> يعلم قبل ذلك أنه ذو حيز ومقدار؛ بل قد يكون العلم بأنه ذو حيز ومقدار بعد ذلك أو قبله أو معه إذا كانا متلازمين.

وهذا لازم على أصلك وأصل أصحابك لزومًا قويًا؛ فإنكم

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل العبارة: (أو دليله مستلزم لهذا).

(٢) في (ط): (أصغر).

(٣) هكذا في الأصل، ولعل العبارة: (إذا لم يثبت).

(٤) ساذجة: حجة ساذجة وساذجة بالفتح: غير بالغة؛ قال ابن سيده: أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع، وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان، وعسى أن يكون أصلها سادة، فعربت كما اعتيد مثل هذا في نظيره من الكلام المعرب.

(لسان العرب) لابن منظور مادة (سذج).

(٥) في (ل): (وحتى). والتصويب من (ط) لأن الواو لا معنى له هنا.

أنتم وسائر الصفاتية تسلمون أن كل موجود فإنه يمكن أن يحس، وأن الذي لا يمكن إحساسه هو المعدوم<sup>(١)</sup> - وكثير من أهل السنة والحديث يقولون بأنه يلمس<sup>(٢)</sup> أيضاً - وأنتم تريدون أنه يدرك بالحواس الخمس<sup>(٣)</sup>، وأنتم تثبتون هذا مثل إثبات أنه ذو حيز ومقدار، ولم يكن العلم بذلك موقوفاً على العلم بأنه ذو حيز ومقدار.

وإذا كنت قد<sup>(٤)</sup> قلت إن كونه موصوفاً أنه أحقر من الجوهر الفرد، فإذا كان لا يحس ولا يشار إليه مستلزم أن يكون ذا حيز ومقدار، وأنت قلت هنا إنه لا يحس ولا يشار إليه فقد لزمك إما أن يكون معدوماً، أو يكون ذا حيز ومقدار. وإذا قلت إنه يحس بطل ما ذكرته هنا من أنه لا يحس ولا يشار إليه.

وهذا الذي يورده المنازع حُمد<sup>(٥)</sup> في النظر الصحيح في المناظرة العادلة؛ فإنه يظهر به من تناقض منازعه وضعف

(١) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٤٦، ١٥٥ب-١٦٢ب. و(الإرشاد) للجويني. ص ١٦٣. و(لمع الأدلة) للجويني: ص ١٠١-١٠٣. و(التمهيد) للباقلاني: ص ٢٦٦.

(٢) راجع: (الإرشاد) للجويني: ص ١٧١. و(نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٤٦، ١٦٠أ، ١٦٢أ. و(السنة) للخلال: ح (٣١٩)، ح (٣٢٠)، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) راجع: (اللمع) لأبي الحسن الأشعري: ص ٣٣، ٣٦. و(الإرشاد) للجويني: ص ١٦٢.

(٤) (وقد ساقطة من (ط)).

(٥) في (ط): (حق).

حجة<sup>(١)</sup> مايدفعه به عنه، ويظهر به من صحة حجته ما ينفع الناظر والمناظر.

الـرـازي  
وأصحابه  
جوزوا رؤية  
الله ولمسه  
فتجوز  
الإشارة إليه  
أولى وأحرى

وهذا يتقرر بالوجه [التاسع]<sup>(٢)</sup> عشر: وهو أن هؤلاء المنازعين له الذين ينتصر لهم المؤسس يقولون إنه تجوز رؤيته؛ بل يجوزون كونه مدرّكاً بإدراك اللمس<sup>(٣)</sup>؛ بل يجوزون كونه مدرّكاً بغير ذلك من الحواس مع قولهم إنه ليس فوق العرش ولا يمكن أن يكون مشاراً إليه بالحواس ولا يمكن أن يحس به، لا ريب أنهم متناقضون في ذلك غاية التناقض، فإن من المعلوم أن إدراك اللمس به أبعد من كونه مشاراً إليه بالحواس أو كونه في جهة؛ فإن لمس الإنسان قائماً بذاته التي هي في جهة معينة، فإدراكه الشيء بلمسه يقتضي من الاتصال به والملاصقة وكونه في<sup>(٤)</sup> جهة من اللمس<sup>(٥)</sup> وغير ذلك مالا يقتضيه مجرد كونه ترفع إليه الأيدي أو الأعين؛ فإن من المعلوم أنا نشير إلى كل شيء من الموجودات التي نراها ومع هذا فلا يمكننا أن نلمس منها إلا بعضها، فإذا جاز كونه باللمس فلا أن يجوز كونه مشاراً إليه باليد والعين أولى وأحرى.

(١) في (ط): (حجته).

(٢) في (ل) و(ط): (الثامن عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته.

(٣) راجع: (الإرشاد) للجويني: ص ١٧١. و(نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١١٦٠، أ/١١٦٢.

(٤) (في) ساقطة من (ط).

(٥) في (ط): (اللمس).

وكذلك كل ما يلمسه فلا يكون إلا في جهة، وكثيراً ما يكون الشيء في جهة ولا يمكننا لمسه، فكيف يجوز إثبات لمسه مع منع كونه في جهة، أليس<sup>(١)</sup> هذا تناقضاً محضاً؟! بل هذا نفي الشيء مع إثبات ما هو أبلغ منه، وتحريم الشيء مع استحلال ما هو أعظم منه، كما قال ابن عمر<sup>(٢)</sup>: «يستفتوني في دم البعوضة وقد قتلوا ابن بنت رسول الله ﷺ»<sup>(٣)</sup>؛ بل كما قال تعالى: ﴿قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وهو بمنزلة من يقول إن الله لا يرى ولكن يُصافح ويُعانق.

وكذلك قولهم: إنه يرى وقولهم إنه يتعلق به إدراك اللمس مع قولهم لا يمكن أن يحس به<sup>(٤)</sup> تناقض ظاهر. وإذا كان ذلك تناقضاً منهم - ومن المعلوم أن مسألة الرؤية ثابتة بالنصوص المتواترة<sup>(٥)</sup> عن رسول الله ﷺ وإجماع سلف الأمة وأئمتها - ، فتكون صحتها مستلزمة لكونه يحس، وذلك مستلزم لبطلان ما

(١) في (ط): (اللامس).

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٤٠.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: أدب/١٧، ٧/٧٤: عن طريق محمد بن أبي يعقوب عن ابن أبي نُعم قال: كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض فقال: ممن أنت. فقال: من أهل العراق. قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت النبي ﷺ وسمعت النبي ﷺ يقول: (هما ريحائتا من الدنيا). وروى بنحوه الإمام أحمد في مسنده: ١١٤، ٩٣/٢.

(٤) (به) ساقطة من (ط).

(٥) راجع تخريج الحديث ص ٩٠.

قالوه في هذه المسألة .

فإن قيل : دليلهم العقلي<sup>(١)</sup> في الرؤية ضعيف . قيل :  
لا نسلم أنه ضعيف . ثم إن كان ضعيفاً فليس هو بأضعف مما  
ذكروه في هذه المسألة<sup>(٢)</sup> ، فإن كان أضعف ظهر تناقضهم في  
النفي والإثبات<sup>(٣)</sup> في هاتين المسألتين .

أقر الرازي  
بما أقر به  
خصومه  
٢٧٥ ب/ل

الوجه [العشرون]<sup>(٤)</sup> : أنهم قد قرروا في هاتين المسألتين هنا  
وهناك أن ما لا يمكن/ أن يشار إليه ويحس به يكون معدوماً ،  
وقرر هناك أن كل موجود فإنه يصح أن يرى وأن يلمس ، فيحس  
به ويلمس وهو أبلغ من الإشارات الحسية إليه ، وأن الله  
يصح أن يرى وأن يتعلق به إدراك اللمس ، فإن<sup>(٥)</sup> كل واحد من  
الرؤية واللمس مشترك بين الجوهر والأعراض<sup>(٦)</sup> فيتعلق بالله  
تعالى ، وهذا يوجب أن يكون الله يمكن أن يشار إليه ويمكن أن  
يحس به خلاف ما ذكره هنا كما تقدم ، وقرر هنا أن ما كان كذلك  
فإنه يكون ذا حيز ومقدار وأنه يلزمه أن يكون منقسماً مركباً  
الانقسام والتركيب العقلي الذي ألزم به مخالفه هنا ، وهذا

(١) دليلهم العقلي : هو أن كل موجود يمكن أن يحس ، وأن الذي لا يمكن إحساسه  
هو المعدوم . راجع : ص ٥٧٢ .

(٢) في هذه المسألة التي قالوا فيها إنه لا يحس ولا يشار إليه .

(٣) أي جواز رؤيته ، ومنع الإشارة إليه .

(٤) في (ل) و(ط) : (التاسع عشر) وهو غلط في تعداد الأوجه والصواب ما أثبتته .

(٥) في (ط) : (وأن) .

(٦) راجع تعريف العرض ص ٥٣٦ .

يقتضي أنه من لوازم أصولهم التي هم معترفون فيها بالأصل  
و[بلازم]<sup>(١)</sup> الأصل لم يلزمهم إياه غيرهم بالدليل بل هم اعترفوا  
به أن يكون الله له حيز ومقدار؛ وأنه مركب مؤلف له أجزاء  
وأبعاد، وهذا هو الذي أنكره في هذا الموضع؛ وليس هذا من  
جنس ما يلزم الرجل غيره شيئاً بالحجة؛ لكن هذا أقر بأن الله  
سبحانه وتعالى موصوف بوصف، وأقر في موضع آخر أنه إذا  
كان موصوفاً بذلك الوصف لزم أن يكون كذا وكذا، فمجموع  
الإقرارين أقر فيهما بما ذكرناه.

الوجه الحادي [والعشرون]<sup>(٢)</sup>: أنه اعترف هنا أنه يكون أشد  
حقارة من الجوهر الفرد وأن يكون معدوماً إذا كان ذا حيز  
ومقدار، وقلنا إنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس،  
وقد ذكر هنا أنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس به: فلزم  
أن يكون معدوماً أحقر من الجوهر الفرد. ولا ريب أن هذا حقيقة  
قولهم، وقد اعترف هو بمقدمات ذلك لكن مفرقة لم يجمعها في  
موضع واحد؛ إذ لو جمعها لم يخفَ عليه، وهذا شأن المبطل!

الوجه [الثاني]<sup>(٣)</sup> والعشرون: أن منازعه يقول: قد ثبت  
بالفطرة الضرورية وبالضرورة الشرعية واتفاق كل عاقل سليم

إن مجموع  
ما ذكره  
الرازي يلزمه  
أن يكون  
معدوماً

إن قول  
الرازي هنا  
من جنس نفى  
الجهمية وقد  
جعله السلف  
جحداً لله

(١) في (ل): (تلازم). والتصويب من (ط).

(٢) في (ل) و(ط): (العشرون) وهو غلط في تعداد الأوجه.

(٣) في (ل) و(ط): (الحادي) وهو غلط في تعداد الأوجه.

الفطرة من البرية أن رب العالمين فوق خلقه<sup>(١)</sup>، وأن من قال إنه ليس فوق السموات رب يعبد ولا هناك إله يصلى له ويسجد، وإنما هناك العدم المحض، فإنه جاحد لرب العالمين مالك يوم الدين، فإن اعتقد أنه مقر به وهذا يقتضي كما قلت أنه ذو حيز ومقدار، وكلما كان ذا حيز ومقدار وهو لا يمكن الإشارة الحسية إليه ولا يمكن الإحساس به فإنه معدوم، كما اعترف به، وكما

---

(١) قال محمد بن طاهر: حضر المحدث أبوجعفر الهمداني مجلس وعظ أبي المعالي، فقال: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه، فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها، ما قال عارف قط: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو لا يلتفت يمناً ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا، أو قال فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها؟ فقال: يا حبيبي ما ثم إلا الحيرة. ولطم على رأسه، ونزل... وقال فيما بعد: حيرني الهمداني.

(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤٧٤-٤٧٥/١٨. وراجع: (العلو) للذهبي: ص ١٥٦-١٥٧. (طبقات الشافعية) للسبكي: ١٩٠/٥. (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٦١/٤.

«فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضرورة نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا.

والجارية التي قال لها النبي ﷺ (أين الله؟) قالت في السماء. قال: (اعتقها فإنها مؤمنة). جارية أعجمية، أرأيت من فقهها وأخبرها بما ذكرته؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله تعالى عليها، وأقرها النبي ﷺ على ذلك وشهد لها بالإيمان.

(مجموع الفتاوى): لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٦٢-٦١/٤.

هو معروف في الفطر، وهو أحقر من الجوهر الفرد بلا ريب .  
 فثبت أن قولك يستلزم أن الباري معدوم، وأنه أحقر من الجوهر  
 الفرد<sup>(١)</sup>، وهذا مما اتفق علماء السلف وأئمة الدين أن قول  
 الجهمية أنه ليس فوق العرش ولا داخل العالم ولا خارجه  
 يتضمن أنه معدوم لا حقيقة له ولا وجود، وقد صرحوا بذلك في  
 غير موضع<sup>(٢)</sup>، وكذلك هو في جميع الفطر السليمة .

وإن أردت أن تلزمه عدمه من غير بناء على المقدار، فيقال :

الوجه [الثالث]<sup>(٣)</sup> والعشرون : أنه إذا عرض على الفطر  
 السليمة - التي لم تتقلد مذهباً تتعصب له - شيء لا يكون داخل  
 العالم ولا خارجه، ولا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس  
 به، / ولا هو في شيء من الجهات الست، فإن الفطرة تقضي بأن  
 هذا لا يكون موجوداً، إلا<sup>(٤)</sup> أن<sup>(٥)</sup> يكون معدوماً وهذا قبل أن  
 يخطر بفكر الإنسان الحيز والمقدار نفيًا وإثباتًا، ثم بعد ذلك إذا  
 علم أن الموجود أو أن هذا لا يكون إلا ذا حيز ومقدار كان ذلك  
 لازماً آخر يقرر مذهب المنازع لهذا المؤسس .

إن الفطرة إذا  
 عرض عليها  
 ما وصف  
 بهذه السلوب  
 جزمست  
 بانتفائه  
 ٢٧٦/ل

(١) راجع : (أساس التقديس) : ص ٦٣ .

(٢) راجع : ص ٣٩٠ .

(٣) في (ل) و(ط) : (الثاني) وهو غلط في تعداد الأوجه .

(٤) (إلا) ساقطة من (ط) .

(٥) في (ط) : (لأن) . ولعل الصواب أن يقال : (لا يكون إلا معدوماً) كما ذكر في

حاشية (ط) .



ثلاث قضايا  
ادعى منازعوه  
فيها العلم  
الضروري  
وهو يثبتها  
فكيف ينكر  
على منازعه  
فيما ادعاه من  
العلم البديهي

الوجه [الرابع]<sup>(١)</sup> والعشرون: أن المنازعين له في «مسألة الرؤية» قالوا لهم: «ما ذكرتموه من الحجة يقتضي<sup>(٢)</sup> كون الباربي<sup>(٣)</sup> مدرّكاً بإدراك اللمس، وذلك لأننا من حيث اللمس نميز بين الطويل والأطول كما أنا<sup>(٤)</sup> نميز من حيث البصر بين [الطويل]<sup>(٥)</sup> والأطول، فإن<sup>(٦)</sup> اقتضى ذلك كون الأجسام مرئية اقتضى أن تكون ملموسة.

ولا شك أنا ندرك من حيث اللمس الفرق<sup>(٨)</sup> بين الحرارة والبرودة؛ فإن إدراك اللمس معلق بالأجسام والأعراض، فيعود ما ذكرتموه في الرؤية بتمامه في اللمس، فيلزمكم تعلق اللمس للباربي<sup>(٩)</sup> تعالى<sup>(١٠)</sup> وأنه باطل بالضرورة<sup>(١١)</sup>.  
وقال في الجواب: «إن أصحابنا التزموا ذلك ولا طريق إلا ذلك»<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (ل) و(ط): (الثالث) وهو غلط في تعداد الأوجه.

(٢) في (نهاية العقول): (ولكنها يقتضي).

(٣) في (نهاية العقول): (الباربي تعالى).

(٤) في (ط): (أنا).

(٥) (بين) ساقطة من (ط).

(٦) في (ل): (الطويل). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(٧) في (نهاية العقول): (فلو).

(٨) (الفرق) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٩) في (نهاية العقول): (بالباربي).

(١٠) (تعالى) غير موجودة في (نهاية العقول).

(١١) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/ ١٦٠.

(١٢) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/ ١٦٢.

وقال أيضاً: قولهم: «لو كان الوجود علة لصحة رؤية الحقائق لصح منا رؤية الطعوم والعلوم وذلك معلوم الفساد بالضرورة. قلنا: دعوى الضرورة في محل الخلاف<sup>(١)</sup> غير مقبولة»<sup>(٢)</sup>.

وذكر أيضاً أن المخالفين له في مسألة الرؤية يدعون العلم الضروري<sup>(٣)</sup> بوجود الرؤية عند الشروط النهائية وامتناعها عند عدمها: «وهو ما إذا كانت<sup>(٤)</sup> الحاسة سليمة، والمرئي حاضراً<sup>(٥)</sup>، ولا يكون على [القرب]<sup>(٦)</sup> القريب، ولا على البعد البعيد، ولا يكون صغيراً<sup>(٧)</sup> جدًّا، ولا لطيفاً، ولا يكون بين المرئي والرئي<sup>(٨)</sup> حجب كثيفة، وكان المرئي مقابلاً للرئي أوفي حكم المقابلة»<sup>(٩)</sup>.

فتارة يدَّعون أن ذلك العلم الضروري حاصل للعقلاء بعد

---

(١) في (نهاية العقول): (النزاع).

(٢) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٦٢.

(٣) العلم الضروري: وهو ما يحصل من غير فكر وكسب، وهو يقابل العلم الاكتسابي الذي يحصل بالنظر والبحث.

راجع: (المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ١٠٢/٢ - ١٠٣. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٣٦٣/٢.

(٤) في (نهاية العقول) زيادة: (زعمت المعتزلة أنه مهما كانت).

(٥) في (نهاية العقول): (حاضر).

(٦) في (ل): (الفرق). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(٧) في (ط): (متغيراً).

(٨) في (نهاية العقول): (بين الرائي والمرئي).

(٩) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٣٥ ب.

الاختيار ولا حاجة فيه إلى ضرب الأمثال، وتارة يثبتون بالاستدلال أن ذلك معلوم بالضرورة»<sup>(١)</sup>.

[وقال]<sup>(٢)</sup> في الجواب: «أما دعوى<sup>(٣)</sup> العلم الضروري بحصول الإدراك عند حضور هذه الأمور فلا نزاع فيه. وأما العلم الضروري بعدمه عند عدمها ففيه كل النزاع<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: «فإن زعمت أنا مكابرون في هذا الإنكار حلفنا<sup>(٧)</sup> بالأيمان المغلظة أنا لما رجعنا إلى أنفسنا لم نجد العلم بذلك أكثر من العلم باستمرار الأمور [العادية]<sup>(٨)</sup> التي [توافقنا]<sup>(٩)</sup> على جواز تغيُّرها عن مجاريها؛ فإن الإنسان كما يستبعد أن يأخذ الحديد المحمّاة بيده ولا يجد حرارتها، فكذلك يستبعد أن يذهب إلى جَيْحُون<sup>(١٠)</sup> فيجد ماءه بالكلية دماً أو عسلاً، ويرى

---

(١) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٣٧ ب.

(٢) في (ل): (وقالت) والتصويب من (ط).

(٣) في (نهاية العقول): (إما أن يدعي).

(٤) في (نهاية العقول) ك(عند حضور هذه الأمور وبعدمه عند عدمها، والأول لانزاع فيه والثاني فيه كل النزاع).

(٥) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٣٨ ب.

(٦) أي الرازي والكلام متصل.

(٧) في (نهاية العقول): (وحلفنا).

(٨) في (ل): (العادلة). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(٩) في (ل): (يوافقنا). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(١٠) جَيْحُون: بالفتح وهو اسم أعجمي. قال حمزة: أصل اسم جيحون بالفارسية هرون، وهو اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان فنسبه الناس إليها، وقالوا جيحون على عادتهم في قلب الألفاظ، وقال ابن الفقيه يجيء =

شخصًا شائبًا قويًا<sup>(١)</sup> مع أن ذلك الشخص حدث في تلك اللحظة من غير أب وأم على ذلك الوجه، ويرى طفلًا رضيعًا مع أن ذلك الطفل<sup>(٢)</sup> كان مولودًا<sup>(٣)</sup> قبل ذلك بمائة ألف سنة على تلك<sup>(٤)</sup> الحال<sup>(٥)</sup>، وليس<sup>(٦)</sup> استبعاد ما ذكره<sup>(٧)</sup> بأقوى من هذه الأمور استبعادًا مع أن شيئًا من ذلك ليس<sup>(٨)</sup> بممتنع<sup>(٩)</sup>، وكذا<sup>(١٠)</sup> فيما ذكره<sup>(١١)</sup>.

= جيحون من موضع يقال له عندميس، ويصب في هذا النهر أنهار مما جعله نهرًا عظيمًا، ويخترق هذا النهر بلاد الترك، وحدود بلخ إلى ترمذ، ثم يمر على كالف ثم على زم، ثم آمل، ثم درغان - وهي أول أرض خوارزم - ثم الكات، ثم الجرجانية - مدينة خوارزم -، ثم ينصب في بحيرة تعرف ببحيرة خوارزم. راجع: (معجم البلدان) لياقوت الحموي: ١٨٧/٣ - ١٨٨. قلت: هذا النهر يعرف أيضًا بـ (نهر أمودريا) وهو يسير بمحاذاة الحدود الأفغانية للاتحاد السوفياتي، ثم يخترق جمهورية التركمان وأوزبكستان، ثم يصب في بحر آرال.

- (١) في (نهاية العقول): (شخصًا قويًا شائبًا).
- (٢) (الطفل) غير موجودة في (نهاية العقول).
- (٣) في (نهاية العقول): (مولودًا).
- (٤) في (ط): (ذلك).
- (٥) في (نهاية العقول): (الحالة).
- (٦) في (نهاية العقول): (فليس).
- (٧) في (نهاية العقول): (ما ذكره أبو الحسين).
- (٨) في (نهاية العقول): (غير).
- (٩) في (نهاية العقول): (ممتنع).
- (١٠) في (نهاية العقول): (وكذلك).
- (١١) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٣٨ ب.

قال<sup>(١)</sup>: «واعلم أن تجويز [انخراق]<sup>(٢)</sup> العادات لازم على الفلاسفة أو المسلمين<sup>(٣)</sup> والمتكلمين<sup>(٤)</sup>، وبين ذلك. إلى أن قال: «فليس لأبي الحسين<sup>(٥)</sup> إلا دعوى/ الضرورة في أول المسألة، وليس لنا في مقابلتها إلا المنع<sup>(٦)</sup>».

فإذا كانت هذه ثلاث قضايا ادعى منازعوه فيها العلم الضروري وهو يشبها لإثبات رؤية موجود لا داخل العالم ولا خارجه كيف ينكر على منازعه فيما ادعاه من العلم البديهي<sup>(٧)</sup> بأن الموجود إذا كان خارج العالم لم يكن إلا منقسمًا أو حقيراً، مع أن هذا أظهر بوجوده؟!.



- 
- (١) أي الرازي والكلام متصل.
  - (٢) في (ل) و(ط): (إخراق). والتصويب من (نهاية العقول).
  - (٣) (أو المسلمين) غير موجودة في (نهاية العقول).
  - (٤) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٣٨ ب.
  - (٥) وهو أبو الحسين البصري، شيخ المعتزلة، وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٠٤.
  - (٦) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١٣٨ ب.
  - (٧) العلم البديهي: ويقصد به العلم الضروري وهو ما يحصل من غير فكر وكسب وهو يقابل العلم الاكتسابي الذي يحصل بالنظر والبحث.
- راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٣٦٣-٣٦٤/٢.

## فصل (١)

قال الرازي: «البرهان الثاني في بيان أنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحيز والجهة؛ وذلك<sup>(٢)</sup> أنه لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان محتاجاً في وجوده إلى ذلك الحيز وتلك الجهة، وذلك<sup>(٣)</sup> محال، فكونه في الحيز والجهة محال. بيان الملازمة: أن الحيز والجهة أمر موجود، والدليل عليه<sup>(٤)</sup> وجوه:

الرد على  
البرهان الثاني  
للازدي في أنه  
يمتنع أن  
يكون مختصاً  
بالحيز  
والجهة

أحدها<sup>(٥)</sup>: أن<sup>(٦)</sup> الأحياز الفوقانية مخالفة في الحقيقة والماهية<sup>(٧)</sup> للأحياز التحتانية؛ بدليل أنهم قالوا: يجب أن يكون

(١) ساقطة من (ل). والتصويب من (ط).

(٢) (وذلك) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٣) في (أساس التقديس): (وهذا).

(٤) في (أساس التقديس): (عليه من).

(٥) في (أساس التقديس): (الأول).

(٦) في (أساس التقديس): (هو أن).

(٧) الماهية: ما به يجاب عن السؤال بما هو، أو ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي لا موجودة ولا معدومة، ولا كلي ولا جزئي، ولا خاص ولا عام والماهية تطلق غالباً على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، وقيل إن الماهية أعم من الحقيقة، لأن الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات، والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات.

وقيل إن ماهية الشيء هي تمام ما يحتمل عليه حمل المواطأة من غير أن يكون =

الله<sup>(١)</sup> مختصًا بجهة فوق، ويمتنع حصوله في سائر الجهات والأحياز - أعني<sup>(٢)</sup> التحت واليمين واليسار - و<sup>(٣)</sup> لولا كونها مختلفة في الحقائق والماهيات لامتنع القول بأنه يجب حصوله تعالى في جهة فوق<sup>(٤)</sup> ويمتنع حصوله في سائر الجهات، وإذا ثبت أن هذه الأحياز مختلفة في الماهيات<sup>(٥)</sup> وجب كونها أمورًا موجودة؛ لأن عدم المحض يمتنع كونه كذلك.

الثاني: هو أن الجهات مختلفة بحسب الإشارات؛ فإن جهة الفوق متميزة عن جهة التحت بالإشارة<sup>(٦)</sup>، والعدم المحض والنفي الصِّرف يمتنع تمييز<sup>(٧)</sup> بعضه عن بعض في الإشارة

= تابعاً لمحمول آخر، والأمر المحمول على الشيء بلا واسطة هو ماهيته كالحیوان الناطق للإنسان.

والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف ولكن الحقيقة والذات تطلقان غالبًا على الماهية باعتبار الوجود الخارجي.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٢٠٥-٢٠٦. و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٥٢٠/٢. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ١٩٣-١٩٠/٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣١٤-٣١٥. و(المعجم الفلسفي): ص ١٦٥.

(١) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٢) في (ط): (يعني).

(٣) الواو غير موجودة في (أساس التقديس).

(٤) في (أساس التقديس): (فوق).

(٥) في (أساس التقديس): (الماهية).

(٦) في (أساس التقديس) و(ط): (في الإشارة).

(٧) (ط): (تمييز).

الثالث: أن الجوهر إذا انتقل من حيز إلى حيز فالمتروك مغاير لا مَحَالَة للمطلوب، والمُنْتَقَل عنه مغاير للمُنْتَقَل إليه .  
فثبت بهذه الوجوه الثلاثة: أن الحيز والجهة أمر موجود . ثم إن المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه . وأما الذي يكون مختصاً بالحيز والجهة فإنه يكون [مفتقراً إلى] <sup>(١)</sup> الحيز والجهة؛ فإن الشيء [الذي يمكن] <sup>(٢)</sup> حصوله\* في الحيز يستحيل <sup>(٣)</sup> عقلاً حصوله\* <sup>(٤)</sup> لا مختصاً بالجهة، فثبت أنه تعالى لو كان مختصاً بالجهة والحيز <sup>(٥)</sup> لكان مفتقراً في وجوده إلى الغير .

وإنما قلنا إن ذلك محال لوجوه:

الأول: أن المفتقر في وجوده إلى الغير يكون في وجوده <sup>(٦)</sup> بحيث يلزم من عدم ذلك الغير عدمه، وكل ما كان كذلك كان ممكنًا لذاته، وكل <sup>(٧)</sup> ذلك في حق واجب الوجود

- 
- (١) في (ل): (مقتصرًا في). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).  
(٢) في (ل): (المرئي حكم). والتصويب من (أساس التقديس) وفي (ط): (المرئي الذي يمكن).  
(٣) في (أساس التقديس): (مستحيل).  
(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).  
(٥) في (أساس التقديس): (بالحيز والجهة).  
(٦) (في وجوده) غير موجودة في (أساس التقديس).  
(٧) (كل) غير موجودة في (أساس التقديس).



لذاته<sup>(١)</sup> محال .

الثاني : أن المسمى بالحيز والجهة أمر مركب<sup>(٢)</sup> من الأجزاء والأبعاد ؛ لما بينا أنه يمكن تقديره بالذراع والشبر ، ويمكن وصفه بالزائد والناقص ، وكلما كان كذلك كان مفتقرًا إلى غيره ممكنًا لذاته ، فالشيء المسمى بالحيز والجهة ممكن لذاته ، فلو كان الله<sup>(٣)</sup> مفتقرًا إليه لكان مفتقرًا إلى الممكن ، والمفتقر إلى الممكن أولى بأن<sup>(٤)</sup> يكون ممكنًا لذاته ، فالواجب لذاته ممكن [لذاته]<sup>(٥)</sup> ، وهو محال .

الثالث : لو كان الباري أزلاً وأبدًا مختصًا بالحيز والجهة ، لكان الحيز والجهة موجودًا في الأزل ، فيلزم إثبات قديم غير الله<sup>(٦)</sup> ، / وذلك محال بإجماع المسلمين .

٢٧٧/ل

ثبت بهذه الوجوه أنه لو كان في الحيز والجهة يلزم هذه المحذورات ، فيلزم امتناع كونه<sup>(٧)</sup> في الحيز والجهة .

فإن قيل : لا معنى لكونه<sup>(٨)</sup> مختصًا بالحيز والجهة

(١) لذاته) ساقطة من (ط) .

(٢) في (أساس التقديس) و(ط) : (مركب) .

(٣) في (أساس التقديس) : (الله تعالى) .

(٤) في (أساس التقديس) و(ط) : (أن) .

(٥) ساقطة من (ل) . والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) .

(٦) في (أساس التقديس) : (الله تعالى) .

(٧) في (أساس التقديس) : (كونه تعالى) .

(٨) في (أساس التقديس) : (لكونه تعالى) .

إلا كونه<sup>(١)</sup> مباينًا عن العالم منفردًا عنه، ممتازًا عنه، وكونه تعالى [كذلك]<sup>(٢)</sup> لا يقتضي وجود<sup>(٣)</sup> أمر آخر سوى ذات الله تعالى، فبطل قولكم: لو كان تعالى في الجهة لكان مفتقرًا إلى الغير. والذي يدل على صحة ما ذكرناه: أن العالم لا نزاع في أنه مختص بالحيز والجهة. وكونه مختصًا بالحيز والجهة لا معنى له إلا كون البعض منفردًا عن البعض ممتازًا عنه، وإذا عقلنا هذا المعنى هاهنا فلم<sup>(٤)</sup> لا يجوز مثله في كون الله<sup>(٥)</sup> تعالى مختصًا بالحيز والجهة<sup>(٦)</sup>.

و<sup>(٧)</sup>الجواب: أما قوله: الحيز والجهة ليس<sup>(٨)</sup> أمرًا موجودًا. فجوابه أنا قد<sup>(٩)</sup> بينا بالبراهين القاطعة أنها أشياء موجودة، وبعد قيام البراهين على صحته لا يبقى في صحته شك.

وأما قوله: المراد من كونه مختصًا بالحيز<sup>(١٠)</sup>

(١) في (أساس التقديس): (كونه تعالى).

(٢) ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٣) (وجود) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٤) (فلم) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٥) في (أساس التقديس): (الباري).

(٦) في (أساس التقديس): (بالجهة والحيز).

(٧) الواو ساقطة من (ط).

(٨) ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٩) (قد) غير موجودة في (أساس التقديس).

(١٠) في (أساس التقديس): (بالحيز والجهة).

كونه<sup>(١)</sup> منفردًا عن العالم أو ممتازاً عنه، أو مبايناً عنه<sup>(٢)</sup>. قلنا هذه الألفاظ كلها مجملة؛ فإن الانفراد والامتياز والمباينة<sup>(٣)</sup> قد تذكر ويراد بها المخالفة في الحقيقة والماهية، وذلك مما لانزع فيه، ولكنه لا يقتضي الجهة، والدليل على ذلك: هو أن حقيقة ذات الله تعالى مخالفة<sup>(٤)</sup> لحقيقة الحيز والجهة وهذه المخالفة والمباينة ليست بالجهة؛ فإن امتياز ذات الله تعالى عن الجهة لا يكون<sup>(٥)</sup> [بجهة]<sup>(٦)</sup> أخرى وإلا لزم التسلسل، وقد تذكر هذه الألفاظ ويراد بها الامتياز في الجهة وهو كون الشيء بحيث يصح أن يشار إليه بأنه هاهنا أو هناك، وهذا هو مراد الخصم من قولهم<sup>(٧)</sup> إنه تعالى مباين عن العالم أو منفرد عنه، و<sup>(٨)</sup> ممتاز عنه، إلا أننا بينا بالبراهين القاطعة أن هذا يقتضي كون ذلك الحيز

(١) في (أساس التقديس): (كونه تعالى).

(٢) في (ل): (منه). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٣) المباينة: التصوران المباينان بوجه عام هما اللذان ليس بينهما علاقة كعلاقة الجنس بالنوع، أو النوع بالنوع.

وقيل إن المباين لفظ مخالف للفظ آخر في المعنى سواء كانا متحدين بالذات كالإنسان والناطق، أو مختلفين بالذات كالشجرة والحجر، فالمباينة إذن كون المفهومين بحيث لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر.

(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣٢٠/٢.

(٤) في (أساس التقديس): (مخالفاً).

(٥) في (ط): (تكون).

(٦) في (ل) (جهة). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٧) في (أساس التقديس): (قوله).

(٨) في (أساس التقديس): (أو).

أمرًا موجودًا [و] <sup>(١)</sup> يقتضي أن المتحيز يحتاج <sup>(٢)</sup> إلى [الحيز] <sup>(٣)</sup>.  
 قوله: الأجسام حاصلة في الأحياء. فنقول: غاية ما في  
 الباب أن يقال الأجسام تحتاج إلى شيء آخر، وهذا غير ممتنع.  
 أما كونه تعالى محتاجًا في وجوده إلى شيء آخر فممتنع، فظهر  
 الفرق <sup>(٤)</sup>.

يقال: هذه الحجة وغيرها من الحجج كلها مبنية على أن  
 القول بكونه فوق العرش يستلزم أن يكون متحيزًا كما قدمه في  
 الحجة الأولى <sup>(٥)</sup>، فقد تقدم أن هذا فيه نزاع مشهور بين الناس  
 من مثبتة الصفات ونفاتها <sup>(٦)</sup>؛ فإن كثيراً من الصفاتية من الكلائية  
 والأشعرية وغيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث يقولون  
 ليس بجسم وهو فوق العرش <sup>(٧)</sup>، وقد يقولون ليس بمتحيز وهو  
 فوق العرش إذا كان المراد بالمتحيز الجسم أو الجوهر الفرد.

هذه الحجة  
 وغيرها مبنية  
 على أن كون  
 الله فوق  
 العرش  
 يستلزم أن  
 يكون متحيزاً  
 وهذا فيه نزاع

(١) في (ل): (أو). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٢) في (أساس التقديس) و(ط): (محتاج).

(٣) في (ل): (المتحيز). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٤) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤-٦٧.

(٥) وهي الحجة التي ذكرها الرازي في الفصل الثاني في تقرير الدلائل السمعية على

أنه سبحانه وتعالى، منزّه عن الجسمية والحيز والجهة. الحجة الأولى: قوله

تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾. . . إن قوله تعالى: ﴿أحد﴾ يدل على نفي الجسمية،

ونفي الحيز والجهة. (أساس التقديس) للرازي: ص ٣٠.

(٦) راجع: ص ٨٥-٢١٨.

(٧) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١. و(التمهيد) لأبي بكر

الباقلاني: ص ١٩١-١٩٦، ٢٦٠.

وكثير منهم من الكرامية والشيعة<sup>(١)</sup> والفقهاء والصوفية وأهل الحديث يقولون هو فوق العرش وهو جسم وهو متحيز؛ ولكن منهم من يقول ليس بمركب ولا منقسم ولا ذي أجزاء وأبعاد<sup>(٢)</sup> ومنهم من<sup>(٣)</sup> لا ينفي ذلك.

وأما سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم فألفاظهم فيها أنه فوق العرش، وفيها إثبات الصفات الخيرية<sup>(٤)</sup> التي يعبر هؤلاء المتكلمون عنها بأنها أبعاد وأنها تقتضي التركيب والانقسام، وقد ثبت عن أئمة السلف أنهم قالوا: لله حد، وأن ذلك لا يعلمه غيره<sup>(٥)</sup>، وأنه مباين لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسنة

(١) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٣١-٣٢، ٢١٠-٢١١.

(٢) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١.

(٣) في (ط): (من يقول). وفي (ل): (يقول) مشطوبة.

(٤) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٠-٢٩٤. و(الإبانة) لأبي

الحسن الأشعري: ص ١٥-٢٠. و(كتاب الصفات) للدارقطني. و(رد الدارمي على المريسي) ص ٧١-١٠٦.

و(إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٣-٣٠٤. و(الشرح والإبانة) لابن بطة: ص ١٨٧-١٩٣، ٢١٣-٢١٨، ٢٢٥-٢٢٩.

(٥) روي عن عبدالله بن المبارك أنه قال نعرف ربنا عز وجل فوق سبع سموات على العرش بائن من خلقه بحد، ولا نقول كما قالت الجهمية ها هنا وأشار بيده إلى الأرض. راجع: ص ٤٠.

وجاء رجل إلى الإمام أحمد بن حنبل فقال له: الله تبارك وتعالى حد قال: نعم لا يعلمه إلا هو قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَبِّ الْمَلِئِكَةِ خَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ (الزمر: ٧٥) يقول محدقين.

(إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٨.

وممن أثبت الحد أيضاً الهروي في كتاب (الأربعين في دلائل التوحيد) ص ٥٧ =

مصنفات<sup>(١)</sup> وهذا هو معنى التحيز عند من تكلم به من الأولين؛ فإن هؤلاء كثيراً ما يكون النزاع بينهم لفظياً؛/ لكن أهل السنة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النصوص وألفاظ السلف، وكثير من مبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معانيها<sup>(٢)</sup>، وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر، غايته أن يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به؛ ولهذا يطعن كثير من أهل الكلام في نحو هؤلاء الذين يتكلمون بألفاظ متناقضة لا يفهمون التناقض فيها؛ لكن وجود هذا وأمثاله في أهل الكلام أكثر منه في أهل الحديث بأضعاف

= وقال باب إثبات الحد لله عز وجل. وفي (ذم الكلام) مخطوط ص ٣٧٢-٣٧٣ وروى الهروي في (ذم الكلام) مخطوط ص ٣٧٢-٣٧٣. بإسناده عن إسحاق بن راهويه ما تقول في قوله ﴿مَآيَكُوْثٍ مِّنْ جَبُوْىٍّ تَلَنَّتْ﴾ الآية قال: حيث ما كنت هو أقرب إليك من جبل الوريد وهو بائن من خلقه، قلت لإسحاق: على العرش بحد؟ قال: نعم بحد.

وممن أثبت الحد أبو سعيد الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٢٣. فقال: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحدّه غاية في نفسه ولكن تؤمن بالحد وكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضاً حد وهو على عرشه فوق سمواته فهذا حدان حدان اثنان.

وقد ذهب القاضي أبو يعلى في كتاب (إبطال التأويلات) إلى القول بالحد ص ٢٩٩ فيقول: وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع من كتابنا ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه.

وممن أثبت الحد أبو القاسم إسماعيل التيمي قوام السنة.

راجع: (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٨٥/٢٠-٨٦.

(١) وقد أفرد بعض من العلماء كتباً خاصة في علوه سبحانه مثل كتاب (إثبات صفة العلو) لابن قدامة، و(العلو) للذهبي.

(٢) في (ط): (معناها).

مضاعفة كما قد بيناه في غير هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

الجواب على  
هذه الحجة  
مبنية على  
مقامين

وإذا كان كذلك فالجواب عن هذه الحجة وأمثالها مبني على

مقامين.

قول من يقول  
هو فوق  
العرش وليس  
بجسم  
ولا متحيز

(المقام الأول): مقام من يقول: إنه نفسه تعالى فوق العرش ويقول إنه ليس بجسم ولا متحيز، كما [يقول]<sup>(٢)</sup> ذلك ابن كلاب والأشعري وكثير من الصفاتية فقهائهم ومحدثيهم وصوفيتهم، وهو كثير فيهم فاش ظاهر منتشر<sup>(٣)</sup>، والمنازعون لهم في كونه فوق العرش كالرازي ومتأخري الأشعرية وكالمعتزلة يدعون أن هذا تناقض مخالف للضرورة العقلية. وقد تكلمنا بين الطائفتين فيما تقدم بما ينبه على حقيقة الأمر<sup>(٤)</sup>، وتبين أن الأولين<sup>(٥)</sup> أعظم مخالفة للضرورة العقلية، وأعظم تناقضاً من هؤلاء<sup>(٦)</sup>، وأن هؤلاء لا يسع أحدهم في نظره ولا مناظرته أن يوافق أولئك على ما سلكوه من النفي فراراً مما ألزموه إياه من التناقض؛ لأنه يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار، فيكون الذي وقع فيه من

---

(١) راجع: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٩/٤-١٠، ٩٨، ١٤٣-١٤٠.

(٢) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٣) (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١. و(التمهيد) للباقلاني: ص ١٩١-١٩٦، ٢٦٠.

(٤) راجع: نسخة (ج) ١٣/١-١٠٣.

(٥) أي الرازي ومتأخري الأشاعرة والمعتزلة.

(٦) أي ابن كلاب والأشعري وكثير من الصفاتية.

التناقض ومخالفة الفطرة والضرورة<sup>(١)</sup> العقلية أعظم مما فر منه، مع ما في ذلك من مخالفة القرآن والسنة وما اتفق عليه سلف الأمة، وإن كان قد يضطر إلى نوع باطل في الأول فإنه بمنزلة قول الواقف في الرمضاء: أنا أجد حرارتها وألمها، فيقال له: النار التي فررت إليها أعظم حرارة وألماً وإن كنت لا تجد<sup>(٢)</sup>، حين وقوفك على الرمضاء بل تجدها حين [تباشرها]<sup>(٣)</sup>، فيكون قد فر من نوع تناقض وخلاف بعض الضرورة<sup>(٤)</sup> فوق في أنواع من التناقضات ومخالفة الضرورات، وبقي ما امتاز به الأول في كلامه من الزندقة والإلحاد، ومشاقة الرسول—من بعد ما تبين له الهدى—واتباع غير سبيل المؤمنين: زيادة على ذلك؛ ولهذا كان في هؤلاء المثبتة ممن له في الأمة من الثناء ولسان الصدق ما ليس لمن هو من أولئك، وإن كان قد يذمه من وجه آخر، فليس الغرض بيان صوابهم مطلقاً؛ ولكن بيان أن طريقهم أقل

(١) في (ط): (الفطرة الضرورية).

(٢) في (ط): (تجدها).

(٣) في (ل): (يباشرها). والتصويب من (ط).

(٤) الضرورة: في اللغة: الحاجة والمشقة والشدة التي لا تدفع.

وعند الفلاسفة اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع انفكاك شيء عن آخر عقلاً.

والضرورة الإيجابية هي الوجود، والضرورة السلبية هي العدم.

راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢٦٤/٢. و(التعريفات)

للجرجاني: ص ١٤٣. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٧٥٧/١. و(المعجم

الفلسفي): ص ١٠٩.



خطأ، وطريق الأولين أعظم ضلالة. فهذا أحد المقامين، وقد تقدم بيانه فلا نعيده.

من يسلم أنه  
فوق العرش  
وهو متحيز  
وعلى هذا  
التقدير  
فالكلام على  
نفي حجه من  
وجوه

وأما (المقام الثاني): فهو مقام من يسلم له أنه فوق العرش وهو متحيز، وله حد، ونهاية، ويطلق عليه أيضاً لفظ الجهة؛ فإن أهل الإثبات متنازعون في إثبات لفظ (الجهة)<sup>(١)</sup>، وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، كما أنهم متنازعون في اسم (الحد)<sup>(٢)</sup> أيضاً، وفي ذلك نزاع بين أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. فنقول: وعلى هذا التقدير فالكلام على هذا من وجوه:

كلام الرازي  
في الجز  
متناقض  
٢٧٨/١

الأول: أن كلام هذا<sup>(٣)</sup> وغيره في حيز هل هو أمر وجودي أو عدمي أو إضافي مضطرب متناقض؛ فإنه وإن كان قد قرر هنا أنه وجودي فقد قرر في غير هذا الموضع/ أنه عدمي، ويكفي نقض كلامه بكلامه؛ فإننا قد اعتمدنا هذا مرات؛ فإن هذا موجود

(١) وممن أثبت الجهة ابن منده الأصبهاني، والقاضي أبو يعلى.

راجع: (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) وممن أثبت الحد من أصحاب الإمام أحمد الخلال في (السنة). راجع

ص ٦٦٣-٦٦٤. والهروي في كتاب (الأربعين في دلائل التوحيد) ص ٥٧. و(ذم

الكلام) مخطوط، ص ٣٧٢-٣٧٣.

وابن بطة في (الشرح والإبانة) ص ١٨٩، ٢١٥-٢١٦. والقاضي أبي يعلى في

(إبطال التأويلات) مخطوط، ص ٢٩٩.

وممن ينكر الحد والجهة من أصحاب الإمام أحمد: ابن عقيل وصدقة بن الحسين

وأبو الفرج بن الجوزي.

راجع: (دفع شبه التشبيه): ص ٣٧-٤١.

(٣) أي الرازي.

في عامة هؤلاء تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] بخلاف الحق الذي يصدق بعضه بعضاً فقد ذكر في (البرهان الرابع) بعد هذا نقيض هذا، فقال:

«الوجه<sup>(١)</sup> الرابع فيه<sup>(٢)</sup> أنا نعلم بالضرورة أن الأحياء بأسرها متساوية؛ لأنها فراغ محض، و<sup>(٣)</sup> خلاء صرف، وإذا كانت بأسرها متساوية فيكون<sup>(٤)</sup> حكمها واحداً، وذلك يمنع من القول: [بأنه تعالى]<sup>(٥)</sup> واجب الاختصاص ببعض الأحياء على التعيين<sup>(٦)</sup>».

وقال<sup>(٧)</sup>: «فإن قيل<sup>(٨)</sup>: لم لا يجوز أن يكون اختصاصه بجهة فوق أولى؟ قلنا: هذا باطل لوجهين<sup>(٩)</sup>».

(أحدهما)<sup>(١٠)</sup>: أن<sup>(١١)</sup> قبل خلق العالم ما كان إلا الخلاء

(١) (الوجه): غير موجودة في (أساس التقديس).

(٢) في (أساس التقديس): (هو).

(٣) الواو غير موجودة في (أساس التقديس).

(٤) في (أساس التقديس): (يكون).

(٥) ساقطة من (ل) و(ط). والتصويب من (أساس التقديس) في إثبات الزيادة.

(٦) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٢-٧٣.

(٧) أي الرازي والكلام متصل.

(٨) في (أساس التقديس): (قالوا).

(٩) في (أساس التقديس): (لوجه).

(١٠) في (أساس التقديس): (أحدها).

(١١) في (ط): (أنه).

الصرف والعدم المحض فلم يكن هناك فوق ولا تحت<sup>(١)</sup>.

(الثاني) أنه لو كان الفوق متميزاً عن التحت بالتميز الذاتي لكانت<sup>(٢)</sup> أموراً موجودة<sup>(٣)</sup> قابلة للانقسام، وذلك يقتضي قدم<sup>(٤)</sup> الجسم؛ لأنه لا معنى للجسم إلا ذلك<sup>(٥)</sup>.

فهذا تصريح بأنها مختلفة في الحقائق، وأنها خلاء صرف وفراغ محض، وهذا يناقض ما ذكره هنا، ومن لم يكن لسانه وراء قلبه كان كلامه كثير القلب والتناقض.

وذكر في (نهايته)<sup>(٦)</sup> في مسألة حدوث العالم، لما ذكر نزاع المنازع في أن الكون والحصول في الحيز أمر زائد على ذات الجسم، وذكر [أسألهم]<sup>(٧)</sup> على دليله.

ثم قال: «وإن<sup>(٨)</sup> سلمنا أن ما ذكرتموه يدل على أن الحصول في الحيز زائد على ذات الجسم لكن<sup>(٩)</sup> معنا ما يدل على نفي ذلك، وهو أمور ثلاثة:

---

(١) في (أساس التقديس): (ولا تحت فبطل قولكم)

(٢) في (أساس التقديس): (لكانت الجهات).

(٣) في (أساس التقديس): (موجودة ممتدة).

(٤) في (أساس التقديس): (تقدم).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣.

(٦) أي ذكر الرازي في كتاب (نهاية العقول).

(٧) في (ل) و(ط): (أسألهم).

(٨) في (نهاية العقول): (ثم إن).

(٩) في (نهاية العقول): (ولكن).

(الأول) و<sup>(١)</sup> هو أن الحصول أمر<sup>(٢)</sup> نسبي، والأمر النسبية تستدعي وجود أمرين للتحقق بينهما تلك النسبة، فلو كان الحصول في الحيز أمراً ثبوتياً للزم<sup>(٣)</sup> أن يكون الحيز أمراً ثبوتياً وهو<sup>(٤)</sup> باطل، لأنه [لو]<sup>(٥)</sup> كان موجوداً لكان إما أن يكون حالاً في الجسم، أو لا يكون حالاً فيه<sup>(٦)</sup>. فإن كان حالاً في<sup>(٧)</sup> الجسم<sup>(٨)</sup> لم يكن الجسم حالاً<sup>(٩)</sup> فيه، فلا يكون حيزاً للجسم. وإن لم يكن حالاً فيه فإما أن يكون ذا حيز، أو لا يكون. والأول يقتضي التسلسل<sup>(١٠)</sup>.

ثم ذكر: (الثاني)<sup>(١١)</sup> و(الثالث)<sup>(١٢)</sup>. وليس هذا ذكر موضعهما. ثم إنه في الجواب سلم أن الحيز ليس أمراً وجودياً وأجاب عما ذكره، فقال: قوله: الحصول في الحيز أمر نسبي

(١) الواو غير موجودة في (نهاية العقول).

(٢) في (نهاية العقول): (الحصول في الحيز أمر).

(٣) في (نهاية العقول): (لزم).

(٤) في (نهاية العقول): (وذلك).

(٥) ساقطة من (ل). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٦) في (نهاية العقول): (حالاً في الجسم).

(٧) في (نهاية العقول): (فيه).

(٨) (الجسم) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٩) (حالا) غير موجودة في (نهاية العقول).

(١٠) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٢٦أ.

(١١) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٦أ-٢٦ب.

(١٢) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٢٦ب.

فوجوده في الخارج يستدعي وجود الحيز في الخارج. قلنا: هذا باطل بالعلم، فإنه نسبة أو ذو نسبة بين العالم والمعلوم. ثم إنا نعلم به المحالات ولا وجود لها في أنفسها، مع أن النسبة المسماة بالعلم حاصلة موجودة، [فعلمنا]<sup>(١)</sup> أن وجود النسبة لا يقتضي وجود كل واحد من<sup>(٢)</sup> المنتسبين.

وقال في نهايته في آخر هذه الطريقة: «واعلم أن هذه الطريقة مبنية على جواز خروج كل جسم عن حيزه، وقد دللنا على ذلك بما مر، ويمكن أن يستدل عليه بوجوه أخرى: منها أن نقول: لو وجب حصول جسمين<sup>(٣)</sup> في حيز لكان الحيز الذي حصل فيه الجسم الآخر إما أن يكون مخالفاً للحيز الأول، أو لا يكون. فإن كان مخالفاً له كان أمراً ثبوتياً؛ لأن العدم الصّرف والنفي المحض<sup>(٤)</sup> لا [يتصور]<sup>(٥)</sup> فيه الاختلاف؛ لأن المعقول في<sup>(٦)</sup> الاختلاف أن تكون حقيقته غير قائمة مقام الحقيقة الأخرى، وذلك يستدعي حقائق متعينة في أنفسها وذلك في العدم محال<sup>(٧)</sup>؛/ ولما بطل ذلك ثبت أن الأحياز لو كانت

٢٧٨ ب/ل

(١) في (ل): (فعلها). والتصويب من (ط).

(٢) في (ط): (في).

(٣) (نهاية العقول): (جسم).

(٤) (المحض) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٥) في (ل): (لا يتقرر). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(٦) في (نهاية العقول): (من).

(٧) في (نهاية العقول): (العدم الصّرف محال).

متخالفة لكانت أمورًا وجودية؛ وهي [إما]<sup>(١)</sup> أن يكون مشارًا إليها، أو لا يكون. والقسم<sup>(٢)</sup> الأول على قسمين: إما أن تكون حالة في الأجسام فحينئذ يستحيل حصول الجسم فيها<sup>(٣)</sup>، وإلا لزم الدور. أو لا تكون حالة في الأجسام مع أنه يمكن الإشارة إليها، وذلك هو المتحيز. فيكون الحيز متحيزًا، وكل متحيز فله حيز، وللحيز<sup>(٤)</sup> حيز آخر، ولزم التسلسل. وإن<sup>(٥)</sup> لم يكن الحيز مشارًا إليه استحال حصول الجسم المشار إليه فيه<sup>(٦)</sup>. قال<sup>(٧)</sup>: «ثبت أن الحيز نفي محض، وأنه إذا كان كذلك استحال<sup>(٨)</sup> أن يخالف حيزًا<sup>(٩)</sup>».

وقال أيضًا في (نهایتہ) في الحجة الثانية على حدوث العالم: وهو أنه ممكن، وكل ممكن محدث، وقرر إمكانه بوجوه<sup>(١٠)</sup>، منها الكلام الذي حكيناه عنه قبل هذا في تقرير أن

(١) ساقطة من (ل) و(ط). والتصويب من (نهایة العقول) في إثبات الزيادة.

(٢) (القسم) غير موجودة في (نهایة العقول).

(٣) في (نهایة العقول): (فيه).

(٤) في (نهایة العقول): (فللحيز).

(٥) في (نهایة العقول): (التسلسل واما أن).

(٦) (نهایة العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٣أ.

(٧) أي الرازي والكلام متصل.

(٨) في (نهایة العقول): (يستحيل).

(٩) (نهایة العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٣أ.

(١٠) راجع: (نهایة العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٤أ.

واجب الوجود لا يقال لا<sup>(١)</sup> [ينفي]<sup>(٢)</sup> في ضمن الكلام على حجته على نفي الجسم، وكون كل حيز هل يكون واجب الوجود أم لا. فهي طريقة الفلاسفة التي قررها واستضعفها، وفي ضمنها سؤال أورده وهو: أنا لا نسلم أن [الوجود]<sup>(٣)</sup> أمر ثبوتي فيقال في الجواب: قوله «لا نُسلم أن [الوجود]<sup>(٤)</sup> أمر<sup>(٥)</sup> ثبوتي قلنا يدل عليه أمران»<sup>(٦)</sup> وذكر أحدهما<sup>(٧)</sup>؛ ثم قال: «(الثاني) أن المعقول من<sup>(٨)</sup> الوجود استحقاق الوجود، والعلم الضروري حاصل؛ فإن<sup>(٩)</sup> استحقاق الوجود وصف ثبوتي كما أن العلم الضروري حاصل؛ فإن<sup>(١٠)</sup> حصول الجسم في الجهة أمر ثبوتي؛ بل هاهنا أولى، لأن حصول الجسم بالجهة<sup>(١١)</sup> عبارة عن انتساب مخصوص للجسم إلى الجهة، والجهة أمر تقديري

(١) (لا) ساقطة من (ط).

(٢) في (ل): (كلمة) غير مقروءة. والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة. ولعل المعنى أن يقال: (لا ينفي عنه الجسم).

(٣) في (ل) و(ط): (الوجود). والتصويب من (نهاية العقول).

(٤) في (ل) و(ط): (الوجود). والتصويب من (نهاية العقول).

(٥) في (نهاية العقول): (وصف).

(٦) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٩أ.

(٧) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٩أ.

(٨) في (ط): (في).

(٩) في (نهاية العقول): (بأن).

(١٠) في (نهاية العقول): (بأن).

(١١) في (نهاية العقول): (الجسم في الجهة).

لا وجود له، فإذا كان العلم الضروري حاصلًا هناك<sup>(١)</sup> مع هذا الإشكال فهاهنا مع عدم ذلك الإشكال أولى<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا في نهايته في مسألة الجهة بعينها ما سنذكره عنه في آخر هذه الحجج وهو قوله: «لو كان الله حاصلًا في الحيز لكان إما أن يكون<sup>(٣)</sup> واجبًا أو غير واجب والأول باطل؛ إذ<sup>(٤)</sup> لو صح حصوله في ذلك الحيز وامتنع حصوله في سائر الأحياز كان<sup>(٥)</sup> حقيقة ذلك الحيز مخالفة لحقيقة<sup>(٦)</sup> سائر<sup>(٧)</sup> هذه<sup>(٨)</sup> الأحياز، ولو كان كذلك لكانت الأحياز أموراً وجودية؛ لأن عدم الصرف يستحيل أن يخالف بعضه بعضاً، ولو كانت الأحياز أموراً وجودية لكان إما أن تُمكن الإشارة الحسية إليها أو لا يمكن. فإن أمكن فذلك الشيء إما أن يكون منقسمًا فيكون الباري<sup>(٩)</sup> الحال فيه<sup>(١٠)</sup> منقسمًا<sup>(١١)</sup>، أو لا يكون منقسمًا فيكون ذلك

---

(١) في (نهاية العقول): (العلم الضروري هناك حاصلًا).

(٢) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٩أ.

(٣) ما بين النجمتين في (نهاية العقول): (فلأن حصوله في ذلك الحيز إما أن يكون).

(٤) (نهاية العقول): (لأنه).

(٥) في (نهاية العقول): (كانت).

(٦) (لحقيقة): غير موجودة في (نهاية العقول).

(٧) في (نهاية العقول): (لسائر).

(٨) (هذه) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٩) في (نهاية العقول): (تعالى).

(١٠) (الحال فيه) غير موجودة في (نهاية العقول).

(١١) في (نهاية العقول): (منقسمًا أيضًا).



الشيء مختصاً بجهة دون جهة، فيكون<sup>(١)</sup> للحيز حيز<sup>(٢)</sup> آخر، ويلزم<sup>(٣)</sup> التسلسل. وإن لم يمكن<sup>(٤)</sup> الإشارة الحسية إليه<sup>(٥)</sup> - أي<sup>(٦)</sup> الحيز الذي حصل الباري فيه<sup>(٧)</sup> - وجب استحالة الإشارة الحسية إلى الباري<sup>(٨)</sup> لأننا<sup>(٩)</sup> نعلم بالضرورة أن ما [لا]<sup>(١٠)</sup> يمكن الإشارة الحسية إلى جهته استحالت الإشارة الحسية إليه<sup>(١١)</sup>، وكذلك قال في (التأسيس) في هذه الحجة<sup>(١٢)</sup>.

(الوجه الثاني) أن يقال: لا نسلم أن كل ما يسمى حيزاً وجهة/ فهو أمر وجودي بل قد يقال: إن المسمى بالجهة والحيز منه ما يكون وجودياً، وهو الأمكنة الوجودية: مثل داخل العالم؛ فإن الشمس والقمر والأفلاك والأرض والحجر والشجر ونحو هذه الأشياء كلها في أحياز وجودية، ولها جهات وجودية

لا نسلم أن  
كل ما يسمى  
حيزاً أو جهة  
يكون أمراً  
وجودياً  
٢٧٩/ل

(١) في (نهاية العقول): (يكون).

(٢) في (ط): (حيزاً).

(٣) في (نهاية العقول): (ولزم).

(٤) في (ل): (تمكن). والتصويب من (نهاية العقول).

(٥) في (نهاية العقول): (إلى).

(٦) (أي) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٧) في (نهاية العقول): (حصل فيه الباري).

(٨) في (نهاية العقول): (الباري تعالى).

(٩) في (ط): (كلانا).

(١٠) ساقطة من (ل) و(ط). والتصويب من (نهاية العقول) في إثبات الزيادة.

(١١) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/ ١٨٠.

(١٢) راجع: (أساس التقديس) للرازي، (البرهان الثاني في بيان أنه يمتنع أن يكون

مختصاً بالحيز والجهة)، ص ٦٤-٦٥.

وهو ما فوقها وما تحتها ونحو ذلك. ومنه ما يكون عديمًا، مثل ما وراء العالم؛ فإن العالم إذا قيل إنه في حيز أو جهة فليس هو في جهة وجودية وحيز وجودي؛ لأن ذلك الوجودي هو من <sup>(١)</sup> العالم أيضًا، والكلام في جهة جميع المخلوقات وحيزها؛ ولأن ذلك يفضي إلى التسلسل، وهو لم يقم دليلًا على أن كل ما يسمى حيزًا وجهة فهو أمر وجودي، [وإذا] <sup>(٢)</sup> لم يثبت ذلك لم يجب أن يقال إن الباري إذا كان في حيز وجهة كان في أمر وجودي؛ وذلك لأن الأدلة التي ذكرها إنما تدل لو دلت على وجود تلك الأمور المعينة المسماة بالحيز والجهة، فلم قلت: إن كل ما يسمى <sup>(٣)</sup> بالحيز أو الجهة يكون موجودًا؟!.

الوجه الثالث أن يقال: لا نسلم أن الحيز لا يطلق إلا على إذا كان الحيز  
أمرًا مقدراً  
لا وجود له  
في نفسه بطل  
ما ذكره  
المعدوم، ولا يطلق على الموجود بحال <sup>(٤)</sup>، وهذا قول كثير من المتكلمين الذين يفرقون بين الحيز والمكان <sup>(٥)</sup>؛ ويقولون:

(١) (من) ساقطة من (ط).

(٢) في (ل): (وإلا). والتصويب من (ط).

(٣) في (ط): (سمي).

(٤) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٧.

(٥) الحيز: هو المكان عند جمهور المتكلمين.

والمكان لغة: ما يوضع الشيء فيه، وما يعتمد عليه كالأرض والسرير.

وعند المتكلمين: هو البعد الموهوم أي الفراغ المتوهم مع اعتبار حصول الجسم فيه، وذهب الحكماء إلى أن الحيز أعم من المكان، فقالوا الحيز: هو الفراغ المتوهم من غير اعتبار الجسم فيه أو عدمه.

راجع: (دستور العلماء) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٦٧/٢، ٦٨-٦٧/٣، ٣١٧/٣ =

العالم في حيز، وليس في مكان، وما في العالم في مكان. والحيز عندهم: هو تقدير المكان، بمنزلة ما قبل خلق العالم ليس بزمان، ولكنه تقدير الزمان. وإذا كان أمراً مقدوراً ومفروضاً لا وجود له في نفسه بطل ما ذكره لكن يحتاج إلى الجواب عن وجوهه الثلاث:

جواب مجمل  
عن أدلته  
الثلاثة على  
أن الحيز  
والجهة  
وجوديان

فأما الوجه الأول: فإنه احتجاج بقول المنازع له: إنه «يجب أن يكون الله في جهة فوق، ويمتنع حصوله في سائر الجهات»<sup>(١)</sup>. فإن كان قول المخالف حقاً فقد صح مذهبه الذي [تستدل]<sup>(٢)</sup> على إبطاله ولم تسمع منه الدلالة على ذلك. وإن كان باطلاً لم يدل على أن الحيز أمر وجودي. فعلى التقديرين لا تكون هذه الحجة مقبولة؛ لأنها إما أن تكون باطلة، أو تكون مستلزمة لصحة قول المنازع.

فإن قال: أنا ألزم المنازع بها<sup>(٣)</sup>. قيل له: فغاية ما في الباب أن تكون حجة جدلية احتججت فيها بكذب خصمك، وهذا لا يكون برهاناً قاطعاً على أن الحيز أمر وجودي. ثم يقال لك: أنت من أين تعلم أو تفيد الناس الذين يسترشدون منك ولا يتقلدون مذهباً أن الحيز أمر وجودي؟ فإن

= (وكشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢٩٨-٣٠٠. و(التعريفات).

للجرجاني: ص ٩٩. و(المبين) للآمدي: ص ٩٦.

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٢) في (ل): (يستدل). والتصويب من (ط).

(٣) (بها) مكررة في (ل).

كنت تعلم ذلك وتعلمه لقول خصمك لزم صحته وبطل مذهبك .  
وإن لم تحتج بقول خصمك الذي تدفعه عنه بطلت هذه الحجة  
أن تكون طريقاً لك إلى العلم أو إلى التعليم والإرشاد، وكان  
غايتها ذكر تناقض الخصم، وللخصم عنها أجوبة لا نحتاج إلى  
ذكرها هنا.

وأما قوله في الوجه الثاني: «أن جهة الفوق متميزة عن جهة  
التحت في الإشارة»<sup>(١)</sup>. فيقال له: إن كانت الإشارة إلى ما فوقنا  
من العالم وما تحتنا منه فلا ريب أن هذا موجود؛ لكن ليس ذلك  
هو مسمى الحيز والجهة الذي ينازعونك في أن الله فيه؛ فإنهم لم  
يقولوا: إن الله في جوف العالم، وإنما قالوا: هو خارج العالم.  
فإن كانت الإشارة إلى ما فوق العالم وماتحته فلا نسلم أن أحداً  
يشير إلى ما تحت العالم أصلاً. وأما ما فوق العالم فالله هو الذي  
فوق العالم، فالإشارة إلى ماهناك إشارة [إليه]<sup>(٢)</sup> سبحانه  
وتعالى. / ولا نسلم<sup>(٣)</sup> أنه يشار إلى شيء موجود فوق العالم غير  
الله تعالى، فلم تحصل الإشارة إلى شيء معدوم بحال، ولم يشر  
أحدٌ إلى جهة عدمية بحال؛ بل المشار إليه ليس هو الجهة التي  
ينازع فيها المنازعون.

٢٧٩ ب/ل

وأما قوله في الوجه الثالث: «إن الجوهر إذا انتقل من حيز

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٢) في (ل): (إلى). والتصويب من (ط).

(٣) في (ط): (يسلم).

إلى حيز فالمتروك مغاير لا محالة للمطلوب»<sup>(١)</sup>. فيقال: إن كان الانتقال في أجسام العالم الموجودة فهذه أمور وجودية. وإن كان فيما ليس كذلك فلا نسلم أن هناك شيئاً يكون متروكاً ومطلوباً أصلاً؛ بل الأحياز الموجودة قد لا يكون المنتقل فيها طالباً لحيز دون حيز، بل قصده شيء آخر، فكيف يجب أن يكون كل منتقل ومتحرك طالباً لحيز وجودي يكون فيه وتاركاً لحيز وجودي انتقل عنه.

أن لفظ الجهة والحيز من الأمور التي فيها إضافة ونسبة

الوجه الرابع: أن يقال لا ريب أن الجهة والحيز من الأمور التي فيها إضافة ونسبة؛ فإنه يقال: هذا جهة هذا وحيزه. والجهة أصلها الوجه الذي يتوجه إليها الشيء<sup>(٢)</sup>، كما يقال: عِدَّة، ووعد. وزِنَة، ووزن. وجهة، ووجهة. والوجهة من ذلك كما<sup>(٣)</sup> قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مَوْلًىٰ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وأما الحيز فإنه فيعمل من حازه يحوزه إذا جمعه وضمه. وتحيز تفيعل، كما أن يحوز يفعل<sup>(٤)</sup>، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٢) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (وجه). و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (وجه). و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (وجه). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (وجه).

(٣) (كما): ساقطة من (ط).

(٤) في (ل): (تفعل). والتصويب من (ط).

وفي (تهذيب اللغة) للأزهري: ١٧٨/٥: وقال الله عز وجل: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ (الأنفال: ١٦) فالتحوز تفعل والتحيز التفيعل ونحو ذلك. وراجع أيضاً (لسان العرب) لابن منظور: ٣٤٠/٥.

يُولِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴿١٦﴾  
 [الأنفال: ١٦]. فالمقاتل الذي يترك مكاناً وينتقل إلى آخر لطائفة  
 تفيء إلى العدو فاجتمع إليها وانضم إليها فقد تحيز إليها<sup>(١)</sup>.

وإذا كان كذلك فالجهة تضاف تارة إلى المتوجه إليها، كما  
 يقال في الإنسان: له ست جهات؛ لأنه يمكنه التوجه إلى  
 النواحي الست المختصة به التي يقال إنها جهاته. والمصلي  
 يصلي إلى جهة من الجهات لأنه يتوجه إليها، وهنا تكون الجهة  
 ما يتوجه إليها المضاف. وتارة تكون الجهة ما يتوجه منها  
 المضاف. كما يقول القائل إذا استقبل الكعبة: هذه جهة  
 الكعبة<sup>(٢)</sup>، وكما يقول هو بمكة: هذه جهة الشام، وهذه جهة  
 اليمن، وهذه جهة المشرق، وهذه جهة المغرب. كما يقال:  
 هذه ناحية الشام، وهذه ناحية اليمن. والمراد هذه الجهة  
 والناحية التي يتوجه منها أهل الشام وأهل اليمن.

فأما الحيز فلفظه في اللغة يقتضي أنه ما يحوز الشيء  
 ويجمعه ويحيط به، ولذلك قد يقال على الشيء المنفصل عنه  
 كداره وثوبه ونحو ذلك، وقد يقال لنفس جوانبه وأقطاره إنها

(١) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (حوز). و(الصحاح) للأزهري: مادة

(حوز). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (حوز).

(٢) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (وجه). و(لسان العرب) لابن منظور:

مادة (وجه). و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (وجه). و(الصحاح)

للجوهري: مادة (وجه). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (وجه).

حيزه، فيكون حيزه بعضاً منه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما أن لفظ الحدود التي تكون للأجسام، فإنهم تارة يقولون في حدود العقار: حده من جهة القبلة ملك فلان، ومن جهة الشرق ملك فلان. ونحو ذلك. فهنا حد الدار هو حيزها المنفصل عنها. وقد يقال: حدها من جهة القبلة ينتهي إلى ملك فلان، ومن جهة الشرق ينتهي إلى ملك فلان. فحدها هنا آخر المحدود ونهايته، وهو متصل ليس منفصلاً عنه، وهو أيضاً حيزه<sup>(٢)</sup>. وقد جاء في كتاب الله تعالى في موضع: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. والحدود هنا هي نهايات المحرمات وأولها، فلا يجوز قربان شيء من المحرم<sup>(٣)</sup>، وفي موضع: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. والحدود هنا نهايات الحلال، فلا يجوز تعدي الحلال<sup>(٤)</sup>.

---

(١) راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (حاز). و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (حوز). و(الصحيح) للجوهري: مادة (حوز). و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: مادة (حوز). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (حوز).

(٢) راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (حدد). و(تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (حد). و(الصحيح) للجوهري: مادة (حدد). و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (حدد).

(٣) ألمح إلى مثل هذا الطبري في (تفسيره جامع البيان): دار المعارف: ٥٤٦/٣. و(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي: ١٣١/٢.

(٤) ألمح إلى مثل هذا الطبري في (تفسيره جامع البيان): دار المعارف: ٥٨٣-٥٨٤. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٤٦/٣. و(المحرر الوجيز) لابن عطية: ٢٨٣/٢.

وإذا كان هذا هو المعروف من لفظ الجهة والحيز في الموجودات المخلوقة، فنقول: إذا قيل: إن<sup>(١)</sup> الخالق سبحانه في جهة: \*فأما أن يراد: في جهة له، أو جهة لخلقه. فإن قيل: في جهة له<sup>(٢)</sup>، / فأما أن تكون<sup>(٣)</sup> جهة يتوجه منها، أو جهة يتوجه إليها. وعلى التقديرين فليس فوق العالم شيء غير نفسه فهو جهة نفسه سبحانه لا يتوجه منها إلى شيء موجود خارج العالم، ولا يتوجه إليها من شيء موجود خارج العالم، وليس هناك شيء موجود غير نفسه يتوجه منه ولا يتوجه إليه. ومن قال: إن العالم هناك ليس في جهة بهذا الاعتبار فقد صدق. ومن قال: إنه جهة نفسه بهذا الاعتبار فقد قال معنى صحيحًا. ومن قال: إنه فوق المخلوقات كلها في جهة موجودة يتوجه إليها أو يتوجه منها خارجة عن نفسه فقد كذب.

وإن أريد بما يتوجه منه أو يتوجه إليه ما يراد بالحيز الذي هو تقدير المكان فلا ريب أن هذا عدم محض.

وأما الحيز فقد يحوز المخلوق جوانبه وحدود ذاته، وقد يحوزه غيره. فمن قال: إن الباري فوق العالم كله يحوزه شيء موجود ليس هو داخلياً في مسمى ذاته فقد كذب؛ فإن كل ما هو خارج عن نفس الله التي تدخل فيها صفاته فإنه من العالم. ومن

(١) (إن) ساقطة من (ط).

(٢) ما بين النجمتين مكررة في (ل).

(٣) في (ل): (يكون). والتصويب من (ط).



قال: إن حيزه هو نفس حدود ذاته ونهايتها فهنا الحيز ليس شيئاً خارجاً عنه.

وعلى كل تقدير فمن قال: إنه فوق العالم لم يقل إنه في حيز موجود خارج عن نفسه، ولا في جهة موجودة خارجة عن نفسه. وإذا كان صاحب المذهب يصرح بنفي ذلك فاحتجاج على أنه ليس في حيز موجود احتجاج في غير محل النزاع فلا يضر ذلك المنازع.

يلزم من مبينة  
الله للعالم أن  
يكون فوقه  
ونقيضه ممتنع

الوجه الخامس: قوله «الأحياز الفوقانية مخالفة بالحقيقة»<sup>(١)</sup> للأحياز التحتانية؛ بدليل<sup>(٢)</sup> أنهم قالوا: يجب أن يكون الله<sup>(٣)</sup> مختصاً بجهة فوق، ويمتنع حصوله في سائر الجهات والأحياز - أعني التحت واليمين واليسار - و<sup>(٤)</sup> لولا كونها مختلفة في الحقائق والماهيات لامتنع<sup>(٥)</sup> القول بأنه يجب حصوله<sup>(٦)</sup> في جهة الفوق، ويمتنع حصوله في سائر الجهات»<sup>(٧)</sup>.

يقال له: الذي اتفق عليه أهل الإثبات أن الله فوق العالم، ويمتنع أن لا يكون فوق العالم، سواء قدر أنه في التحت، أو غير

(١) في (أساس التقديس): (مخالفة في الحقيقة والماهية).

(٢) (بدليل) مكررة في (ل).

(٣) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٤) الواو غير موجودة في (أساس التقديس).

(٥) في (ل): (وإلا لامتنع). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٦) في (أساس التقديس): (حصوله تعالى).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

ذلك؛ بل كون الله تعالى هو العلي الأعلى المتعالي فوق العالم أمر واجب؛ ونقيضه وهو كونه ليس فوق العالم ممتنع؛ فثبوت علوه بنفسه على العالم واجب، ونقيض هذا العلم ممتنع. هذا هو الذي اتفق عليه أهل الإثبات من سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل الفطر السليمة المقررة بالصانع.

وأما ما ذكره من قول القائل: «يجب أن يكون مختصاً بجهة فوق، ويمتنع حصوله في سائر الجهات والحياز». فهؤلاء يريدون بذلك أنه يجب أن يكون فوقنا، ويمتنع أن يكون تحتنا أو عن يميننا، أو عن شمائلنا، وهم لا يعنون بذلك أنه يكون متصلاً برؤوسنا؛ بل يعنون أنه فوق الخلق، فالعبد يتوجه إليه هناك؛ لا يتوجه إليه من تحت رجليه، أو عن يمينه، أو عن شماله. وقد قلنا: إن الجهة فيها معنى الإضافة<sup>(١)</sup>. فالعبد يتوجه إلى ربه بقلبه إلى جهة العلو؛ لا إلى جهة السفلى واليمين واليسار، كما قال ابن عباس وعكرمة<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى عن إبليس: ﴿ثُمَّ لَا تَنبَهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧] قال: «ولم يقل من فوقهم؛ لأنه علم أن الله من فوقهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: ص ٥٣٠-٥٣٣.

(٢) تقدمت ترجمة عكرمة ص ٨٠، وابن عباس ص ٦٦.

(٣) روى اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة): ح (٦٦١)، ٣/٣٩٦-٣٩٧.

بسند عن عكرمة في قوله ﴿ثُمَّ لَا تَنبَهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ قال: قال ابن عباس: لم يستطع أن يقول من فوقهم علم أن الله من فوقهم. =

وهم لا يريدون بذلك أنه من جهة العلو الموجودة في العالم دون جهة اليمين واليسار والتحت؛ بل ليس هو فيما على رأس العبد من الأجسام، ولا فيما عن يمينه، ولا فيما عن شماله. فهذه الأجسام المختلطة بالعبد من جهاته الست ليس شيء منها مما يجب أن يكون الله فيه، / وما أعلم أحدًا قط يقول [إنه]<sup>(١)</sup> يجب أن يكون في شيء موجود منفصل عنه، سواء كان ذلك فوق العبد أو تحته. فالرب يجب عندهم أن [يكون]<sup>(٢)</sup> فوق العالم وهي الجهة التي هي<sup>(٣)</sup> فوق، ولا يجوز أن يكون فوق العالم وغيره بالنسبة إليه سواء.

٢٨٠ ب/ل

= وروى الطبري في (تفسيره جامع البيان): ح (١٤٣٨٢)، ١٢/٣٤١-٣٤٢ بسنده عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَهُمْ مِّنْ يِّدَيْهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ ولم يقل: (من فوقهم) لأن الرحمة تنزل من فوقهم. وروى الطبري في (تفسيره جامع البيان): ح (١٤٣٧٢)، ١٢/٣٣٩ بنحو هذا عن قتادة.

وقال السيوطي في (الدر المنثور): ٧٣/٣: وأخرج عبد بن حميد وابن جرير واللائلكائي في (السنة) عن ابن عباس في الآية قال: لم يستطع أن يقول من فوقهم علم أن الله فوقهم. وفي لفظ إن الرحمة تنزل من فوقهم. وأخرج أبو الشيخ عن عكرمة، قال: يأتيك يا ابن آدم من كل جهة غير أنه لا يستطيع أن يحول بينك وبين رحمة الله إنما تأتيك الرحمة من فوقك.

(١) في (ل): (إن). والتصويب من (ط).

(٢) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٣) (هي) ساقطة من (ط).

وأما أن القوم يثبتون وراء العالم أموراً وجودية يقولون: يجب أن يكون الله في واحد منها دون سائرهما. فهذا ما علمنا أحدًا قاله. وإن قاله أحد تكلم معه بخصوصه؛ ولا [يجعل]<sup>(١)</sup> هذا قول أهل العلم والإيمان الذين يقولون إن الله فوق العرش.

ولكن منشأ غلط كثير من الناس هنا أن الجهة نوعان إضافية متغيرة، وثابتة لازمة حقيقة. فالأولى هي بحسب الحيوان؛ فإن كل حيوان له ست جهات: جهة يؤمها هي أمامه، وجهة يخلفها هي خلفه، وجهة تحاذي يمينه، وجهة تحاذي يساره وجهة فوقه، وجهة تحته. وهذه الجهات تتبدل وتتغير بحسب حركته، وليس لها صفة لازمة ثابتة؛ وإنما الجهة اللازمة الثابتة الحقة هي جهتا العلو والسفل فقط<sup>(٢)</sup>. فالعلو مافوق العالم، والسفل (سجين) وأسفل السافلين، وهو أسفل العالم، وقعره وجوفه. وإذا كان الأمر كذلك لزم من مباينة الله للعالم أن يكون

---

(١) في (ل): (يحصل). والتصويب من (ط).

(٢) أشار إلى مثل هذا الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطي الصوفي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية.

راجع: (لوامع الأنوار البهية) للسفاريني: ٢١٠-٢١١.

وألحج إلى مثل هذا ابن سينا في (الإشارات): ص ١٠٦. فقال: (اعلم أن الناس يشيرون إلى جهات لا تتبدل مثل جهة الفوق والسفل، ويشيرون إلى جهات تتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما يلينا ومثل ما يشبه ذلك)

وقد توسع المؤلف حول هذا الموضوع في مقدمة الكتاب نسخة (ج): ٤١-١٣/٢.

وقد تكلم حول هذا الموضوع المؤلف في كتابه: (التسعينية): ١٠٦-١٠٧.

فوقه، وليس هناك شيء آخر يجوز أن يكون جهة لله تعالى لا يمين العالم ولا يساره ولا تحته، وكلام هؤلاء<sup>(١)</sup> خارج باعتبار جهاتهم الإضافية المتنقلة لا باعتبار الجهة اللازمة للحقة .

الوجه السادس: أن يقال: هَبْ أن وراء العالم ست جهات، وقالوا يجب اختصاصه بالعلو دون غيره كما أنه يجب أن يكون فوقنا. فالاختصاص في<sup>(٢)</sup> الأمور النسبية والإضافية قد يكون لمعنى فيه وفي العالم، [أو لمعنى فيه لا في العالم، أو في العالم لا فيه]<sup>(٣)</sup>؛ لا لمعنى في أمر وجودي غيرهما.

وقوله: «يُمْتَنَعُ أن يكون في سائر الجهات والحياز» المعنى فيه سبحانه، وهو أنه العلي الأعلى، وهو الظاهر الذي لا يكون فوقه شيء. فالحاصل أن وجوب علوه هو لمعنى فيه سبحانه يستحق به أن يكون هو الأعلى الظاهر الذي لا يكون فوقه شيء، فلا يجوز أن يكون في جهة تنافي علوه وظهوره، وذلك لا يوجب أن تكون الجهة وجودية؛ لأن العلو والظهور نسبة بينه وبين الخلق، فإذا قيل: يجب أن يكون فوقهم، وأن يكون عاليًا

---

(١) أي القائلين بوجوب اختصاص الله بجهة الفوق.

(٢) في (ط): (من).

(٣) في (ل): (لا معنى فيه وفي العالم لمعنى فيه وفي العالم . . . .) والتصويب من (ط).

وقد أثبت الشيخ محمد بن قاسم المعنى المطابق لما في الوجه الثامن وهو كما قال.

عليهم، ولا يجوز غير ذلك: لم يكن فيما يقتضي أن [يسبق] <sup>(١)</sup> ذلك ثبوت محل وجودي له بحيث لو فرض أن وراء العالم ست جهات\* وأن العالم كالإنسان الذي له ست جهات\* <sup>(٢)</sup>، لكان\* إذا قيل يجب أن يكون الله فوقه، ولا يكون عن يمينه ولا عن يساره\* <sup>(٣)</sup> إنما هو إيجاب لنسبة خاصة وإضافة خاصة له إلى العالم؛ لا يقتضي ذلك أن يكون هناك أمور وجودية؛ فضلاً عن أن تكون مختلفة الحقائق.

**الوجه السابع:** أن وجود كونه فوق العالم أمر مشروط بوجود العالم؛ فإنه قبل خلق العالم لا يقال إنه فوقه ولا إنه ليس فوقه؛ إذ العلو والفوقية هي من الأمور التي فيها نسبة وإضافة. وإن كان الناس قد تنازعوا: هل علوه وفوقيته واستواؤه على العرش من الصفات الذاتية <sup>(٤)</sup> التي وجبت له بنفس ذاته وإن كان

أن وجود  
كون الله فوق  
العالم أمر  
مشروط  
بوجود العالم

(١) في (ل): (يقتضي). والتصويب من (ط).

(٢) ما بين النجمتين مكررة في هامش (ل).

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٤) الصفات الذاتية: ما يستحقه الله فيما لم يزل ولا يزال، وهو على قسمين أحدهما عقلي والآخر سمعي:

أ - فالعقلي: ما كان طريق إثباته أدلة العقول، مع ورود السمع به، وهو على قسمين:

- أحدهما: ما يدل خبر المخبر عنه، ووصف الواصف له به على ذاته، كوصف الواصف له بأنه شيء، ذات، موجود، قديم، إله، ملك، قدوس، جليل، عظيم، عزيز، متكبر.

- والثاني: ما يدل خبر المخبر به عنه، ووصف الواصف له به، على صفات زائدات على ذاته، قائمات به، وهو كوصف الواصف به بأنه حي، عالم، قادر، =

فيه إضافة ظهر حكمها بخلق العالم والعرش كما يقولون في المشيئة والعلم؟<sup>(١)</sup>، أو هو من الصفات الفعلية<sup>(٢)</sup>، وأنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويًا عليه؟<sup>(٣)</sup> أو هو إضافة محضة بينه وبين العرش؟ أم متضمن لأمرين من ذلك؟ أو للأمور الثلاثة؟/ فلا ريب أن وجود العلو على العرش والاستواء عليه

٢٨١/ل

= مريد، سميع، بصير، متكلم، باق.

ب - وأما السمعي: فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط، كالوجه واليدين والعين، وهذه أيضًا صفات قائمة بالذات.

(الاعتقاد) للبيهقي: ص ٧٠-٧١. وراجع: (مدارج السالكين) لابن قيم الجوزية: ٣٤٦/٣.

(١) راجع: (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٤١١. و(إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٧.

(٢) الصفات الفعلية: هي الأفعال التي تقوم بذات الرب - عز وجل - بمشيئته وقدرته، متى شاء وإذا شاء وكيف شاء، وتسمى الصفات الاختيارية لتعلقها بقدرة الله واختياره، وهي نوعان:

أ - صفات فعلية خبرية: وهي التي تثبت بالكتاب والسنة، كالاستواء والنزول والمجيء

ب - صفات عقلية: وهي التي تثبت بالعقل مع ورود السمع بها كالخلق والرزق والإحياء.

راجع: (الاعتقاد) للبيهقي: ص ٧٢. و(مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٥٢/٦، ٦٨، ٧٥، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٧٢-٣٧٣، ٤٣٨، ٤٣٦/١٢. و(أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات) تأليف الإمام زين الدين مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، ص ٢٠٥. و(شرح العقيدة الطحاوية) لأبي العز الحنفي: ص ٦٢-٦٣.

(٣) راجع: (الأسماء والصفات) للبيهقي: ص ٤١٠.

إنما هو بعد خلقه، ولو قدر أن العالم أو العرش خلق في حيز آخر لكان الله سبحانه وتعالى عاليًا عليه ومستويًا عليه حيث خلق، كما أنه سبحانه إذا كان مع عبده بعلمه وقدرته أو نصره وتأيدته وغير ذلك، فحيث كان العبد كان الله معه. وإذا كان كذلك لم يكن لبعض الأحياء حقيقة يتميز بها عن حيز آخر لأجلها يستحق أن يكون الله فيه؛ وإنما وجوب اختصاصه هو تابع لوجوب علوه ولاستوائه، وعلوه واستوائه على عرشه ينافي أن لا يكون عاليًا عليه، فما يفرض من سفول وتياسر ونحو ذلك [مما] <sup>(١)</sup> ينافي العلو كان متنفياً؛ لأن أحد النقيضين ينفي الآخر؛ لا لصفة ثابتة لأحد الحيزين دون الآخر.

الوجه الثامن: قوله: «ولولا كونها مختلفة في الحقائق والماهيات وإلا» <sup>(٢)</sup> لامتنع القول بأنه يجب حصوله تعالى في جهة فوق <sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>». يقال: لا نسلم ذلك، ولم يذكر على ذلك حجة، فالمنع المجرد يكفي هذه الدعوى <sup>(٥)</sup>.

إن العلو  
يكفي في  
تحققه وجود  
معنى في  
العالي تارة  
وفي السافل  
أخرى من غير  
اختلاف في  
حقيقة الأحياء

ثم يقال: اختصاص الشيء بوجوب كونه فوق الآخر دون كونه عن يمينه ويساره قد يكون لمعنى في الأعلى، أو لمعنى في الأسفل، أو لمعنى فيهما. وهكذا كل أمر فيه إضافة بين أمرين

(١) في (ل): (غير) موجودة. والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) (وإلا) غير موجودة في (أساس التقديس) و(ط).

(٣) في (أساس التقديس): (فوق).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٥) هكذا في (ل). ولعل المعنى: فالمنع المجرد يكفي في بطلان هذه الدعوى.



كالحب والقدرة ونحو ذلك قد يكون لمعنى في المضاف، وقد يكون لمعنى في المضاف إليه، وقد يكون لمعنى فيهما كالحب والقدرة ونحو ذلك يقتضي معنى في المحب والمحبوب، وكذلك القدرة؛ ولذلك يختصان بشيء دون شيء.

وأما العلم فيقتضي معنى في العالم، لا يقتضي معنى في المعلوم؛ فإن العلم يتعلق بكل شيء لا يختص بوجود دون معدوم، ولا بممكن دون ممتنع، فالاختصاص فيه إنما هو في العالم لا في المعلوم، وكذلك القول ونحوه.

وأما العلو فقد يكون لمعنى في العالي كصعود الإنسان على السطح؛ فإنه هو الذي تحرك حركة أوجبت علوه والسطح لم يتغير، فالرجل يكون تارة فوقه وتارة تحته لتحوله هو دون السطح، والطير إذا حاذى الإنسان وكان فوق رأسه ثم نزل حتى صار تحت مكان هو فيه كان الطير فوقه تارة وتحته أخرى لتحول الطير دون تحوله هو. وإذا كانت الأمور الإضافية لا تستلزم وجود معنى في غير المضاف والمضاف إليه، وإن جاز وجود ذلك لكن نفس معنى في أحدهما قد يكفي في الصفات الذاتية التي فيها إضافة عارضة لها، فكيف يكون في الإضافات المحضة. فالعلو سواء كان صفة ثبوتية مستلزماً للإضافة، أو كان فعلاً مستلزماً للإضافة، أو كان فيه الأمران، أو كان إضافة محضة: [يكفي]<sup>(١)</sup> في تحقيقه وجود معنى في العالي تارة وفي السافل أخرى من غير

---

(١) في (ل): (تكفي). والتصويب من (ط).

اختلاف في حقيقة الأحيار.

يوضح هذا: الوجه التاسع: أن الأحيار التي لا ريب في وجودها كالهواء والسطوحات ونحوها قد يعلو عليها الحيوان، وتعلو عليه أخرى، وتكون تارة عن يمينه، وتارة عن شماله؛ مع أن حقائقها في جميع هذه الأحوال سواء، لم يتجدد لها باختلاف الحال في كونه عالية وسافلة ومتيامنة ومتياسرة صفة أصلاً. فإذا كانت الأحيار التي عُلِمَ وجودها ولا يزال حكم الجهات يختلف فيها بكونها عالية وسافلة ومتيامنة ومتياسرة، وهي مع ذلك لا يحدث فيها شيء من التغير فكيف يقال: إنه لولا كون الأحيار - التي هي الفوق والتحت واليمين واليسار - مختلفة في الحقائق والماهيات وإلا لامتنع القول بأنه يجب حصوله في جهة فوق؟! /.

الأحيار  
الموجودة  
لا تتجدد لها  
صفة  
باختلاف  
الحال فكيف  
يقال في  
الأحيار التي  
هي خارج  
العالم

٢٨١ ب/ل

ومما يوضح<sup>(١)</sup> ذلك: الوجه العاشر: وهو أن رأس الإنسان ينبغي أن يكون مختصاً بجهة فوق بالنسبة إلى سائر بدنه، ويده اليمنى يجب أن تكون مختصة بجهته اليمنى، ويده اليسرى يجب أن تكون مختصة بجهته اليسرى، وصدره وبطنه يجب أن يختص بجهة أمامه، وظهره يجب أن يختص بجهة خلفه، وأسفل قدميه يجب أن يختص بجهة تحته؛ ومع هذا الوجوب المعلوم بالإحساس ليس ذلك لاختلاف حقائق الجهات التي اختصت بها

الاختصاص  
في الشيء  
لمعنى فيه  
نفسه  
لا للمعنى في  
الجهات

(١) في (ط): (يصح).

هذه الأعضاء، ولا<sup>(١)</sup> لاختلاف صفاتها؛ بل هذا الاختصاص لا يؤثر في الجهات شيئاً أصلاً، وإنما الاختصاص لمعنى في الإنسان نفسه؛ لا لمعنى في الجهات.

الوجه الحادي عشر: أنه إذا قدر أن الحيز والجهة أمر موجود لم نسلم المقدمة الثانية، وهو قوله: «إن المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه، والذي<sup>(٢)</sup> يكون مختصاً بالحيز والجهة يكون<sup>(٣)</sup> مفتقراً إلى الحيز والجهة، فإن الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل<sup>(٤)</sup> عقلاً حصوله لا مختصاً بالجهة»<sup>(٥)</sup>. وذلك أن وجود موجود مستغن عن الله ممتنع؛ فإن كل ما سواه مفتقر إليه، وهو خالق كل شيء، وربّه، ومليكه.

وقوله: «إن المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عما<sup>(٦)</sup> يتمكن ويستقر فيه» قياس شمول<sup>(٧)</sup> عام عدل الله فيه بأحقر المخلوقات، فإن الأجسام الضعيفة من المواد والحيوان كالحجر والمدر والبعوضة ونحوها إذا كانت في مكان أو حيز فلا ريب

(١) (لا) ساقطة من (ط).

(٢) (في أساس التقديس): (وأما الذي).

(٣) (في أساس التقديس): (فإنه يكون).

(٤) (في أساس التقديس): (مستحيل).

(٥) (أساس التقديس): للرازي: ص ٦٥.

(٦) (في ط): (مما).

(٧) راجع تعريف قياس الشمول: ص ٤٩٦.

أنها قد تكون محتاجة إليه وهو مستغن عنها، لكن قياس الله الخالق لكل شيء الغني عن كل شيء، الصمد الذي يفتقر إليه كل شيء بالمخلوقات الضعيفة المحتاجة [عدل لها]<sup>(١)</sup> رب العالمين، ومن عدلها رب العالمين فإنه في ضلال مبين، وذلك أن أعظم الأمكنة العرش، ولا خلاف بين المسلمين الذين يقولون إنه مستو عليه أو مستقر أو متمكن عليه والذين لا يقولون ذلك، أن العرش مفتقر إلى الله والله غني عن العرش<sup>(٢)</sup> \* ولا يقول أحد ممن يتظاهر بالإسلام أن الله يفتقر إلى العرش أو إلى غير العرش<sup>(٣)</sup>، بل هم متفقون على أن الله بقدرته الذي يمسك العرش وحملة العرش وسائر المخلوقات، هذا مع ما جاء في الآثار من إثبات مكانه تعالى كالحديث الذي رواه [أبو سعيد الخدري]<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ قال: (إن الشيطان قال وعزتك يا رب لا أبرح أغوي عبادك مادامت أرواحهم في أجسادهم، فقال الرب تعالى: وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا أزال أغفر لهم ما استغفروني)<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ل) : (عدلها). والتصويب من (ط).

(٢) راجع: ص ٢٣٩.

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٤) يقول الناسخ بياض يعني اسم الراوي وأثبت اسمه من كتب السنة.

(٥) رواه البغوي في (شرح السنة): ح (١٢٩٣)، ٧٦-٧٧/٥ من طريق ابن لهيعة عن

دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري.

ورواه البيهقي في (الأسماء والصفات). ص ١٣٣-١٣٤.

وأورده الذهبي في (العلو) ص ٥٣ ولم يعزه لأحد وقال فيه دراج وهو واه.

ورواه أحمد في مسنده: ٧٦/٣. والحاكم في (المستدرک): ٢٦١/٤ من طريق =

= ابن لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري . وبدون (وارتفاع مكاني). وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في ذيل المستدرک.

وقد توبع الحديث فأخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٢٩/٣، ٤١ من طريق ليث عن يزيد بن الهاد عن عمرو عن أبي سعيد الخدري . بدون (وارتفاع مكاني). وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) ١٠/٢٠٧: رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه وقال لا أبرح أغوي عبادك، والطبراني في (الأوسط) وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح وكذا أحد إسنادي أبي يعلى.

وقال محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) ٢/٦٥: رواه الحاكم ٤/١٦١، والبيهقي في (الأسماء) ص ١٣٤ من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ قال: فذكره، وقال صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي وذلك من أوهامه فإن دراج عنده واه كما يأتي: ورواه ابن لهيعة عن دراج وزاد (وارتفاع مكاني).

قلت: وعلة هذه الزيادة عندي من ابن لهيعة وهي من تخالطه لا من دراج فقد رواه عنه عمر بن الحارث بدونها كما رأيت.

وقد توبع الحديث فأخرجه الإمام أحمد: ٢٩/٣، ٤١، ومن طريق ليث عن يزيد بن الهاد عن عمرو عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . . . .

قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين لكنه منقطع بين عمرو - وهو ابن أبي عمرو مولى المطلب - وبين أبي سعيد الخدري فإنه لم يذكروا لعمرو رواية عن أحد من الصحابة غير أنس بن مالك وهو متأخر الوفاة جداً عن أبي سعيد فإن هذا كانت وفاته سنة (٧٥) على أكثر ما قيل وهو توفي سنة (٩٢) وقيل (٩٣) والحديث أورده الهيثمي في (المجمع) ١٠/٢٠٧: بلفظ أحمد وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى بسنده وقال: لا أبرح أغوي عبادك والطبراني في (الأوسط) وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح وكذلك إسناداً أبي يعلى . وكأنه خفي عليه الانقطاع الذي ذكرت، أقول هذا مع العلم أن قول المحدث في حديث ما رجاله رجال الصحيح أو رجاله ثقات ونحو ذلك لا يفيد تصحيح إسناده خلافاً لما يظن البعض».

وفي شعر حسان<sup>(١)</sup>:

تعالى علوًّا فوق عرشٍ إلهنا

وكان مكان الله أعلى وأرفعا<sup>(٢)</sup>

= أقول: والحديث بهذه الطرق أقل أحواله أن يكون حسنًا والله أعلم.

(١) حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو الأنصاري الخزرجي ثم النجاري أبو الوليد، وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو حسام (٤٠٠-٤٤٠هـ) شاعر رسول الله ﷺ، وروي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يضع لحسان المنبر في المسجد يقوم عليه قائمًا يهجو الذين كانوا يهجون النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ (إن روح القدس مع حسان مادام ينافع عن رسول الله ﷺ) وقال أبو عبدة: فضل حسان بن ثابت على الشعراء بثلاث: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي ﷺ في أيام النبوة، وشاعر اليمن كلها في الإسلام، روى أحاديث عن النبي ﷺ روى عنه سعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير وآخرون. راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ٣٣٤-٣٤٢. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٧-٤. و(الإصابة) لابن حجر: ٣٢٥/١.

(٢) لم أجد هذا البيت في ديوان حسان بن ثابت ولم أجد من نسبه إليه. وقد وجدت هذا البيت في (ديوان العباس بن مرداس السلمي) جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري: ص ١٤١. وهذا البيت من قصيدة له يمدح فيها رسول الله ﷺ يقول فيها: رأيتك يا خير البرية كلها نشرت كتابًا جاء بالحق مُعلمًا وفي المصادر التي بين يدي (وكان مكان الله أعلى وأعظمًا) بدل (وكان مكان الله أعلى وأرفعا).

وأورده الذهبي في (العلو) ص ٢٦، عن طريق الهيثم بن عدي، وقال عنه وهو إخباري ضعيف.

قلت: والهيثم بن عدي متروك الحديث متهم بالكذب قال عنه يحيى بن معين كوفي ليس بثقة، كذاب. وقال أبو داود السجستاني كذاب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٨٥/٩. و(المغني في الضعفاء) =

فقوله: «إن الحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه». قضية عامة ضرب بها مثلاً في قياس شمولي ليس معه فيه إلا مجرد تمثيل الخالق بالمخلوق الضعيف الفقير، وإن كان من الجنس الحقير. وهؤلاء الجهمية دائماً يشركون بالله، ويعدلون به، ويضربون له الأمثال بأحق المخلوقات؛ بل بالمعدومات، كما قدمنا التنبيه عليه غير مرة<sup>(١)</sup>. فلما رأوا أن المستوي على الفلك أو الدابة أو السرير يستغني عنه مكانه قالوا يجب أن يكون الله أيضاً يستغني عنه مكانه تشبيهاً له بهذا المخلوق العاجز الضعيف، ولما رأوا أن الحجر والمدر والشجر والأنثى والذكر يستغني عنه حيزه ومكانه/ قالوا فرب الكائنات مُشَبَّه بهذه [المتحيزات]<sup>(٢)</sup> في افتقاره إلى ما هو مستغن عنه، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ثم يقال له في الوجه الثاني عشر: إن كثيراً مما سمي مكاناً وحيزاً وجهة للإنسان يكون مفتقراً إليه؛ بل و<sup>(٣)</sup> لغير الإنسان أيضاً. فمن قال: إن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي

إن دعوى  
افتقار المتحيز  
للحيز مع  
استغناء الحيز  
عنه في حق  
المخلوقات  
دعوى باطلة  
فكيف في  
حق الخالق

للذهبي: ٣٧٧/٢.

وأورده أيضاً ابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ص ١٠٧-١٠٨، وأبو عمر أحمد ابن محمد بن عبد ربه الأندلسي في (العقد الفريد) ٩٢/٢. و(البداية والنهاية) لابن كثير: ٢٦٢/٩. وابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية): ٣٠٩/٢.

(١) راجع: (الرسالة التدمرية): ص ٢٤-٢٦.

(٢) في (ل): (المتحريات). والتصويب من (ط).

(٣) الواو ساقطة من (ط).

الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي<sup>(١)</sup>، كبطانة قميص [اللباس]<sup>(٢)</sup> كان كثير من الأمكنة محتاجاً إلى الممكن كاحتياج القميص إلى لابس، واستغناء صاحبه عنه.

وكذلك الحيز قد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أنه يراد به حدود الشيء المتصلة به التي تحوزه وهو جوانبه. وتلك تكون داخله فيه، فلا تكون مستغنية عنه مع حاجته إليها. وقد يراد به الشيء المنفصل عنه الذي يحيط به كالقميص المخيط، وهذا قد يكون مفتقراً إلى الإنسان كقميصه، وقد يكون مستغنياً عنه وإن كان مستغنياً عن الإنسان؛ لكن الإنسان لا يحتاج إلى حيز معين خارج عن<sup>(٤)</sup> ذاته بحال؛ بل وكذلك جميع الموجودات حيزها إما حدودها المحيطة بها ونهاياتها وهي منها، فتلك لا توصف بالاستغناء عنها. وإما ما يحيط بها منفصلاً عنها فليس في المخلوقات ما يحتاج إلى حيز بعينه.

وأما الجهة فهي لا تكون جهة إلا بالتوجه، فهي مفتقرة في كونها جهة إلى المتوجه، والمتوجه لا يفتقر إلى جهة بعينها

---

(١) هذا تعريف المكان عند الحكماء، أما عند المتكلمين هو: الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه أبعاده.

راجع: (التعريفات) للرجزاني: ص ٢٤٤-٢٤٥. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٣/٣١٧-٣١٩. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٤١٢-٤١٦/٢.

(٢) في (ل): (الباس). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: ص ٦٠٤.

(٤) في (ط): (غير).



بحال.

وإذا كانت المخلوقات لا تفتقر إلى حيز موجود، وجهة موجودة، أو مكان موجود بعينه، وإن كان فيها ما يفتقر إلى نوع ذلك على البدل، وما يسمى لها مكاناً قد يفتقر إليها، وكذلك ما يسمى حيزاً لها متصلاً أو منفصلاً قد يكون مفتقراً إليها، وكذلك الجهة مفتقرة إليها في معنى كونها جهة: كان دعوى افتقار المتحيزات [للحيز]<sup>(١)</sup> مع استغناء [الحيز]<sup>(٢)</sup> عنه في حق المخلوقات ليس على إطلاقه؛ بل إطلاق ذلك دعوى باطلة، فكيف في حق الخالق الغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما سواه.

الوجه الثالث عشر: قوله: «والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل»<sup>(٣)</sup> عقلاً حصوله لا في الجهة<sup>(٤)</sup> «<sup>(٥)</sup>». يقال له: الأجسام كلها حاصلة في الحيز كما ذكرته، أفقول إنه يستحيل عقلاً حصول كل جسم في غير جهة وجودية؟ فهذا لا يقوله عاقل، بل يعلم ببديهة العقل أن كل جسم يمكن حصوله في غير جهة وجودية منفصلة، كما أن العالم حاصل في غير جهة وجودية، وما علمنا عاقلاً قال: إن كل جسم يجب أن يكون

إن الجهة التي  
نصر الرازي  
بأنها وجودية  
ليست هي  
الحيز الذي  
يجب في كل  
جسم

(١) في (ل): (الحيز). والتصويب من (ط).

(٢) في (ل): (المتحيز). والتصويب من (ط).

(٣) في (أساس التقديس): (مستحيل).

(٤) في (أساس التقديس): (حصوله لا مختصاً بالجهة). وفي (ط): (جهة).

(٥) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

حاصلاً في حيز وجودي منفصل عنه .

وإذا كان كذلك كان قوله : «والشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلاً حصوله لا في جهة» . التي قد قدم إنها وجودية، قول معلوم الفساد ببديهة العقل، متفق على فساده بين العقلاء، وهذا ليس مما يخفى على من تأمله .

وإنما الرجل غلط أو خالط في المقدمتين<sup>(١)</sup>؛ فإنه قد سمع وعلم أن الجسم لا يكون إلا متحيزاً فلا بد لكل جسم من حيز، ثم سمى حيزه جهة، وقد قرر قبل هذا أن الجهة أمر وجودي، فركب أن كل جسم يفتقر إلى حيز وجودي منفصل عنه، وهذا الغلط نشأ من جهة ما في لفظ الحيز والجهة من الإجمال والاشتراك، فيأخذ أحدهما بمعنى ويسميه بالآخر؛ ثم يأخذ من ذلك الآخر المعنى الآخر، فيكون بمنزلة من قال: المشتري<sup>(٢)</sup> قد [قارن]<sup>(٣)</sup> زحل<sup>(٤)</sup>، وهذا هو المشتري الذي اشترى العبد، وقد قارن البائع، فيكون البائع/ هو زحل. أو يقول: هذه

٢٨٢ ب/ل

(١) في (ط): (المقدمين).

(٢) المشتري: نجم معروف من السبعة.

راجع: (الصحاح) للجوهري: مادة (شرى): ٢٣٩٢/٦. و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (شرى): ١٩٧/١٠.

(٣) في (ل) كلمة مطموسة. والتصويب من (ط) يدل عليه ما بعده.

(٤) زحل: اسم كوكب. من الخنس، وقيل للكوكب زحل لأنه زحل أي بعد.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (زحل): ٣٠٣/١١. و(الصحاح) للجوهري: مادة (زحل): ١٧١٦/٤. و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (زحل): ٣٥٦/٧.

الثريا<sup>(١)</sup> والثريا قد نكحها سهيل<sup>(٢)</sup> وقارنها، [فتكون]<sup>(٣)</sup> هذه الثريا قد قارنها سهيل ونحو ذلك. ومن المعلوم أن الجهة التي [نصر]<sup>(٤)</sup> أنها وجودية وهي مستغنية عن الحاصل فيها ليست هي الحيز الذي يجب لكل جسم.

[يوضح]<sup>(٥)</sup> ذلك الوجه الرابع عشر: وهو أنه قال: «إن نافض الرازي ما يعلم بالعقل خلافه

(١) الثريا: من الكواكب، سميت لغزارة نوئها، وقيل سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل، لا يتكلم به إلا مصغراً، وهو تصغير على جهة التكبير.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (ثرا): ١١٢/١٤. و(الصحاح) للجوهري: مادة (ثرا): ٢٢٩٢/٦.

(٢) سهيل رجل من يمن تزوج بامرأة اسمها الثريا وهي من أمية الصغرى، وقد شبب بها عمر بن أبي ربيعة وفيها يقول:

أيها المنكح الثريا سهيلاً  
هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمان  
وفي البيتين الإيهام والتخييل، وهو أن يذكر ألفاظاً لها معان قريبة وبعيدة فإذا سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم البعيد، فذكر عمر الثريا وسهيلاً ليوهم السامع أنه يريد النجمين ويقول كيف يجتمعان، الثريا من منازل القمر الشامية وسهيل من النجوم اليمانية، ومراده بالثريا المرأة التي كان يتغزل بها لما تزوجت بسهيل، وبعده ما بين المنازل الشامية والنجوم اليمانية تأتي له الإنكار على من فعل ذلك.

راجع: (ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي وشرحه) لمحمد العناني: ص ٥٨٦-٥٨٧.

(٣) في (ل): (فيكون). والتصويب من (ط).

(٤) في (ل): (نظر). والتصويب من (ط).

(٥) في (ل): (يوضع). والتصويب من (ط).

المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن [في] <sup>(١)</sup> وجوده عما يتمكن ويستقر فيه، وأما الذي يكون مختصاً بالحيز والجهة فإنه يكون مفتقراً إلى الحيز والجهة؛ فإن الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز مستحيل <sup>(٢)</sup> عقلاً حصوله لا مختصاً بالجهة <sup>(٣)</sup>.

وذلك يقتضي أن الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز يستحيل عقلاً حصوله في غير حيز وجهة، فيكون محتاجاً إلى الحيز والجهة، وقد قرر أن المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عما يتمكن ويستقر فيه، فيكون الحيز والجهة مستغنياً عن المتحيز المتوجه، وذلك يقتضي أن المتحيزات بأسرها مفتقرة إلى أحيازها، وأن أحيازها التي يستحيل عقلاً حصولها في غيرها مستغنية عنها، ومن المعلوم لكل عاقل أن تحيز الجسم أمر قائم به، محتاج إليه، ليس هو مستغنياً عن الجسم، وهذا هو الذي يستحيل عقلاً حصول <sup>(٤)</sup> المتحيز بدونه؛ فإنه يستحيل حصول متحيز بدون تحيز، وكل جسم متحيز، وحصول المتحيز بدون التحيز محال؛ وهو مثل حصول الجسم أو حصول المقدور بدون تقدر، أو حصول المميز بدون التميز. وأما كون المتحيز يستحيل عقلاً حصوله في غير حيز وراء هذا التحيز، فالعقل يعلم

---

(١) في (ل): (عن). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٢) في (ط): (يستحيل).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٤) في (ل): (هو حصول). وقال الشيخ محمد بن قاسم في حاشية (ط): ولعلها تكرار من الناسخ.

خلاف ذلك، فيعلم أن المتحيز لا يفتقر إلى حيز وجهة غير هذا التحيز الذي قام به.

فظهر أنه ناقض ما يعلم بالعقل خلافه بأن العقل يعلم افتقار المتحيز إلى حيز منفصل عنه؛ بل يفتقر إلى حيز هو نهايته التي تُحيط به. فقلب القضية، وجعل الحيز المنفصل الذي هو للجهة مستغنياً عن المتحيز، والمتحيز يستحيل عقلاً حصوله بدونه. وظهر ببطلان المقدمتين<sup>(١)</sup> بطلان المقدمة الأولى من الحجة وهو قوله: «لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقراً إلى غيره». ونتكلم على الثانية<sup>(٢)</sup> فنقول:

قول الرازي  
مجمل يحتاج  
إلى تفصيل

الوجه الخامس عشر: قولك: «لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقراً إلى غيره<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>. لفظ مجمل قد تقدم الكلام على نظيره غير مرة، وهو أن لفظ (الغير) عند كثير من الصفاتية أو أكثرهم منهم أصحابك: هو ما جاز [مفارقة]<sup>(٥)</sup> أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود، أو ما جاز وجود أحدهما دون الآخر<sup>(٦)</sup>، وعند كثير من نفاة الصفات ومثبتها ما جاز العلم

(١) في (ط): (المقدمين).

(٢) في (ط): (المباينة).

(٣) في (أساس التقديس): (مفتقراً في وجوده إلى الغير).

(٤) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٥) في (ل): (مقارنة). والتصويب من (شرح العقيدة الأصبهانية) و(ط).

(٦) راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ٩/٣. و(المعجم الفلسفي)

لجميل صليبا: ١٣٠/٢.

بأحدهما دون الآخر<sup>(١)</sup>، فما الذي تريد بلفظ الغير في قولك: لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقراً إلى غيره.

إن أردت به: لكان مفتقراً إلى ما يجوز وجوده دونه فهذا باطل، فليس في الموجودات ما يجوز وجوده دون الله، وعلى هذا التقدير فيمتنع افتقار الله إلى [غيره]<sup>(٢)</sup> [لامتناع]<sup>(٣)</sup> الغير الذي يجوز وجوده دونه، كما يمتنع افتقاره إلى مثله لامتناع مثله، ويمتنع خوفه من نده لامتناع نده،\* فالفقر والحاجة<sup>(٤)</sup> / إلى ما يستغنى\*<sup>(٥)</sup> عنه محال. هذا [إن]<sup>(٦)</sup> أراد وجود ذلك الغير دونه.

وإن أراد وجود الله دون ذلك الغير فيكون المعنى أنه مفتقر إلى الغير الذي يجوز وجود الله دونه، وهذا جمع بين النقيضين؛ فإنه إذا كان هو سبحانه موجوداً دونه لم يكن مفتقراً إليه، وإذا كان مفتقراً إليه لم يكن سبحانه<sup>(٧)</sup> موجوداً دونه. فقول القائل:

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في (شرح العقيدة الأصبهانية) ص ٢٠: أن القول الأول هو اصطلاح الكلابية والأشعرية، أما القول الثاني فهو اصطلاح المعتزلة والكرامية.

وراجع أيضاً: (لوامع الأنوار) للسفاريني: ٢١٨/١.

(٢) في (ل): (غير). والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): مطموسة. والتصويب من (ط) يدل عليه ما يأتي بعده.

(٤) في (ل): أضيفت (وغاية) وفي ط (وغناه) والصواب حذفهما.

(٥) ما بين النجمتين مكررة في (ل).

(٦) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٧) في (ل): (هو سبحانه).

إنه مفتقر إلى الغير الذي يوجد دونه. مثل قوله مفتقرًا إلى ما هو سبحانه وتعالى مستغن عنه، وذلك مثل قول القائل: يفتقر لا يفتقر<sup>(١)</sup>، ويستغني لا يستغني.

وكذلك إن أراد بالغير ما يجوز مفارقه لله بزمان أو مكان أو وجود، فالحيز الذي هو من لوازم وجوده كالصفة الذاتية اللازمة له لا يفارقه في زمان<sup>(٢)</sup> ولا مكان.

وقد ذكرنا أن الحيز الوجودي يراد به حد الشيء المتحيز الذي يحوزه. ويراد به شيء منفصل عنه يحوزه<sup>(٣)</sup>، والله سبحانه ليس هو بل ولا غيره من المخلوقات مفتقرًا إلى حيز وجودي بالمعنى الثاني. وأما الحيز الوجودي بالمعنى الأول فهذا لا يجوز أن يفارق المتحيز لا في زمان ولا في مكان ولا وجود إلا إذا فرق ذلك المتحيز، وحينئذ فلا يكون هو إياه، مع أن الله سبحانه صمد لا يجوز عليه التفرق والانقسام.

فإن أراد بالغير هذا المعنى كان التقدير لو كان مختصًا بالحيز والجهة لكان مفتقرًا في وجوده إلى ما هو لازم لذاته لا يجوز مفارقه له ولا انفصاله عنه، وهكذا حكم جميع الصفات الذاتية<sup>(٤)</sup>، فيكون المعنى كما لو قيل: لو كان له صفة ذاتية لكان مفتقرًا إليها افتقار الموصوف إلى الصفة، وهذا من

---

(١) في (ط): . (مفتقر لا مفتقر).

(٢) في (ط): (لا يفارقه بزمان).

(٣) راجع: ص ٦٠٨.

(٤) راجع: تعريف الصفات الذاتية ص ٦١٦.

شبه نفاة الصفات التي يبطلها هذا المؤسس نفسه كما تقدم الكلام عليه. وهذا أحد الوجوه التي ذكرها في حجة نفاة الصفات في نهايته فقال: «(الثالث) أن<sup>(١)</sup> عالمية الله<sup>(٢)</sup> وقادريته لو كانت لأجل صفات قائمة به لكان الباري<sup>(٣)</sup> محتاجاً إلى تلك الصفات لكن الحاجة على الله<sup>(٤)</sup> محال فبطل [القول باتصاف]<sup>(٥)</sup> ذاته بالصفات<sup>(٦)</sup>». فقلوه: «لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقراً في وجوده إلى ذلك» مثل هذه سواء إذا فهم أن الحيز الذي يلزم المتحيز هو أمر لازم له ليس شيئاً منفصلاً عنه، وأن المتحيز لا يفتقر إلى حيز موجود منفصل عنه بضرورة العقل والحس واتفاق العقلاء، وقد تقدم الكلام على مثل هذه الحجة غير مرة<sup>(٧)</sup>.

وهي مثل قولهم: «يستلزم التركيب والكثرة الموجبة لافتقاره إلى أجزائه»<sup>(٨)</sup>.

(١) (أن) ساقطة من (ط)

(٢) في (نهاية العقول): (الله تعالى).

(٣) في (نهاية العقول): (الباري تعالى).

(٤) في (نهاية العقول): (الله تعالى).

(٥) في (ل): (فبطل بالتصاف). وفي (ط): (فبطل باتصاف). والتصويب من (نهاية العقول).

(٦) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٢ ب.

(٧) راجع: ص ٥٩٥، ٦٢٥.

(٨) في (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٢٢ ب: (أن ذات الله تعالى لو كانت موصوفة بصفات قائمة بها لكانت حقيقة الإلهية مركبة فهي محتاجة إلى أجزائها وكل واحد من أجزائها غيرها، فإذا كل حقيقة مركبة في ذاتها فهي محتاجة إلى =



وقد قال هو: «قولهم<sup>(١)</sup> يلزم من إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية فتكون تلك الحقيقة ممكنة. قلنا: إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي فلا يلزم؛ لاحتمال استناد تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها. وإن عنيتم به توقف الصفات المخصوصة<sup>(٢)</sup> في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة فذلك مما نلتزمه [فأين]<sup>(٣)</sup> المحال<sup>(٤)</sup>».

قال<sup>(٥)</sup>: «وأيضاً فعندكم<sup>(٦)</sup> الإضافات صفات وجودية في الخارج فيلزمكم ما ألزمتونا، ويلزمكم أيضاً في الصورة المرتسمة في ذاته من المعقولات<sup>(٧)</sup> ما ألزمتونا<sup>(٨)</sup>. ونحن قد بينا أن هذه الأمور ليست غيراً له بهذا الاصطلاح فلا يصح أن يقال: هو مفتقر إلى غيره./

وأما إن أراد بالغيرين ما يجوز العلم بأحدهما دون الآخر. فنقول: ثبوت هذه المعاني في حق الله تعالى متفق عليه بين

٢٨٣ ب/ل

= غيرها وذلك في حق الله محال).

(١) في (نهاية العقول): (قوله).

(٢) (المخصوصة) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٣) في (ل): (قارين). والتصويب من (نهاية العقول) و(ط).

(٤) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٦ ب.

(٥) أي الرازي والكلام متصل.

(٦) في (ط): (فعندهم).

(٧) في (نهاية العقول): (في ذاته من ذاته من المعقولات). في (ط): (المفعولات).

(٨) (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٦ ب.

العقلاء، معلوم بضرورة العقل، فلا بد منه في كل موجود؛ فإنه يعلم شيئاً ثم يعلم شيئاً آخر، فإن كان ثبوت هذه الأمور مستلزم حاجة الله إلى الغير فهذا اللازم على كل تقدير، ولكل العقلاء، وحينئذ فلا يكون محذوراً بهذا التفسير.

فظهر أن قوله: لكان مفتقراً في وجوده إلى الغير. إما منع الملازمة<sup>(١)</sup> أو منع انتفاء اللازم، وذلك بسبب اشتراك لفظ الغير بضرورة العقل واتفاق العقلاء؛ فإن الغير إن عني به ما يجوز مفارقه في وجود أو زمان أو مكان منعت المقدمة الأولى، وهو قوله: لكان مفتقراً إلى غيره؛ فإن الحيز الوجودي الذي يلزمه ليس مما تجوز مفارقه له. وإن عني بالغير ما يجوز العلم بأحدهما دون الآخر فثبوت هذا في حق الله معلوم بضرورة العقل واتفاق العقلاء، وإن كان فيهم من لا يسميه غير. فالمقصود هنا

---

(١) الملازمة: لغة: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه.

واصطلاحاً: كون الحكم مقتضياً للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضرورياً كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل.

و(الملازمة العقلية): فلا يمكن تصور خلاف اللازم كالبياض للأبيض ما دام أبيض.

و(الملازمة العادية): ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم كفساد العالم على تقدير تعدد الآلهة بإمكان الاتفاق.

و(الملازمة المطلقة): هو كون الشيء مقتضياً للآخر كوجود النهار لطلوع الشمس.

(التعريفات) للجرجاني: ص ٢٤٧. وراجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٣٢٩/٤.

المعنى دون الألفاظ، فتكون المقدمة الثانية باطلة بضرورة العقل  
واتفاق العقلاء.

الوجه السادس عشر: يقال له: « ما تعني بقولك: لكان  
مفتقرًا في وجوده إلى الغير »<sup>(١)</sup>. فإن الافتقار المعروف عند  
الإطلاق أن يكون الشيء محتاجًا إلى ما هو مستغن عنه كافتقار  
العبد إلى الله.

وأما الشئان اللذان لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر؛  
كالموصوف وصفته اللازمة أو المقدرة، وقدره اللازم له،  
وكالأمور [المتضايقة]<sup>(٢)</sup> مثل الأبوة والبنوة والعلو والسفل ونحو  
ذلك: فهذه الأمور لا توصف بافتقار أحدهما إلى الآخر دون  
العكس، لكن إذا قيل كل منهما مفتقر إلى الآخر كان بمنزلة قول  
القائل الشيء مفتقر إلى نفسه، والمعنى أن أحدهما لا يوجد إلا  
مع الآخر، كما أن الشيء لا يكون موجودًا إلا بنفسه، فإذا كان  
مخلوقًا كان الفاعل له لنفسه والفاعل لأحدهما هو الفاعل  
للآخر، وإذا كان ذلك هو الخالق لم يكن سبحانه مفتقرًا إلى غير  
ذاته، وإنما المعنى أنه واجب الوجود بنفسه، ووجوده لازم  
لزومًا لا يمكن عدمه، وأحد هذه الأمور لازم للآخر لزومًا  
يمكن<sup>(٣)</sup> معه عدمه.

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٥.

(٢) في (ل): (المتضايقة). والتصويب من (ط).

(٣) ربما كان الأولى: (لزومًا لا يمكن معه عدمه) ليستقيم المعنى.

وإذا كان هذا المعنى هو الذي يمكن أن يراد بلفظ<sup>(١)</sup> الافتقار هنا، فيكون المعنى لو كان له صفة ذاتية لازمة له، أو لو كان له تحيز لازم لكان ملازمًا له لا ينفك عنه، وحيثئذ فيتحد اللازم والملزوم، ويكون هذا من باب تحصيل الحاصل، كما لو قيل: لو كان واجبًا بنفسه لكان مفتقرًا إلى نفسه، والمعنى أن نفسه لازمة لنفسه لزومًا لا يمكن عدمه؛ فإنما تغلط الأذهان هنا وتحصل الشبهة عند كثير من الناس والوهم في قلوبهم لما في لفظ الافتقار إلى الغير من المحذور.

وهؤلاء عمدوا إلى هذا اللفظ<sup>(٢)</sup> فاستعملوه في غير المعنى المعروف في اللغة،/ وسموا لزوم صفاته له افتقارًا إلى الغير، فلما عبروا عن المعاني الصحيحة، بل المعاني التي يعلم بضرورة العقل ثبوتها في نفس الأمر، بل لا يستريب في ثبوتها أحد من العقلاء مادام عاقلًا، عبروا عنها بالعبارات المشتركة المجملة التي قد تستعمل في معانٍ فاسدة يجب تنزيه الباري سبحانه وتعالى عنها كان هذا الاشتراك<sup>(٣)</sup> مما [أشركوا]<sup>(٤)</sup> فيه بين الله وبين [خلقه]<sup>(٥)</sup>، وهو من نوع شركهم وعدلهم بالله حيث أشركوا بين المعاني الواجبة لله والممتنعة عليه في لفظ واحد، ثم نفوا به

استعمال  
الفرق الضالة  
والمشركين  
الأنفاذ في  
غير المعنى  
المعروف لها  
١/٢٨٤

(١) في (ل): (يراد به بلفظ). وحذفت (به) لأنها زائدة.

(٢) أي لفظ الافتقار إلى الغير.

(٣) في (ط): (الاشراك).

(٤) في (ل): (اشركوا). والتصويب من (ط).

(٥) في (ل): (خلقهم). والتصويب من (ط).

ما يجب لله، \* وكانوا مشركين معطلين في اللفظ كما<sup>(١)</sup> كانوا مشركين معطلين في المعاني، كما تقدم التنبيه على ذلك غير مرة.

بمنزلة من سمى رحمان اليمامة<sup>(٢)</sup>: (الرحمن) وجعل يقول للناس أنا كافر بالرحمن، يوهمهم أن رحمان اليمامة، هو كافر بالرحمن الذي على العرش. أو بمنزلة من سمى الأوثان الآلهة والآله، وجعل يقول للمؤمنين: قد عبدت الإله ودعوت الإله وإنما يعني به الوثن، أو بمنزلة الله اللات<sup>(٣)</sup>

---

(١) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٢) مسيلمة الكذاب بن ثامة بن كبير بن حبيب الوائلي، أبو ثامة (١٢٠٠-١٢هـ) متنبئ من المعمرين، وفي الأمثال (أكذب من مسيلمة)، ولد ونشأ باليمامة بوادي حنيفة في نجد، وتلقب في الجاهلية بالرحمن، وعرف برحمان اليمامة وكان ضئيل الجسم شديد الفقر قالوا في وصفه كان رويجلاً، أصيغر أخينس، وأكثر مسيلمة من وضع أسجاع حاول أن يضاهي بها القرآن، وتوفي الرسول ﷺ قبل القضاء على فتنته، فلما انتظم الأمر لأبي بكر انتدب له أعظم قواده خالد بن الوليد على رأس جيش قوي، وانتهت المعركة بظفر خالد ومقتل مسيلمة. راجع: (فتوح البلدان) للإمام أبي الحسن البلاذري: ص ٩٧-١٠٣. و(رغبة الآمل من كتاب الكامل) لسيد بن علي المرصفي: ١٣٣/٦. و(تاريخ الخميس) لحسين الديار بكري: ١٥٧/٢-١٥٩. و(حدايق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة المختار ﷺ وعلى آله المصطفين الأخيار) لابن الربيع الشيباني الشافعي: ٦٨/١، ٧٠٨-٧٠٧/٢.

(٣) اللات: هو اسم صنم لثيف اتخذوه من دون الله، وكان يشتقون لأصنامهم من أسماء الله تعالى فقالوا من الله اللات، من العزيز العزى، ومناة من منى الله الشيء إذا قدره. وقال سليمان الخطابي: كان المشركون يتعاطون الله اسماً لبعض أصنامهم فصرفه الله إلى اللات صيانة لهذا الاسم وذباً عنه. وروي عن ابن عباس ومجاهد أن رجلاً كان يلت للحاج، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه. وكان اللات صخرة مربعة وكانت سدنتها من ثقيف، وبنوا عليها بناء، فكانت =

والعزى<sup>(١)</sup> ومناة الثالثة<sup>(٢)</sup> الأخرى، وهو يعني الكفر بالله، فهذا المثل نظير ما فعلوه من تسميته لما أثبتته الله لنفسه بأسمائه وآياته بأسماء باطلة من المفتقر والغير ونحو ذلك، ثم جعل يقول ينزه الله تعالى عن أن يكون مفتقرًا إلى الغير. وهو مثل من يسمي نبيه محمدًا مذممًا، ثم يقول: العنوا مذممًا، وهو صلى الله عليه وسلم محمد وليس بمذمم.

والله سبحانه الغني بما له من الأسماء والصفات، وليس بمفتقر إلى غيره بوجه من الوجوه، وإن سموه هم مفتقرًا إلى غيره إذا ثبتت له هذه الصفات، كما سمي المشركون محمدًا مذممًا لما دعاهم إلى توحيد الله وعبادته.

وهذا حال فريق ممن خالف سلطان الله - الذي بعث به رسله

= قریش وجميع العرب تعظمها.

راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٧٢-٧١/٨. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٠٠-٩٩/١٧.

(١) العزى: وفيها قولان: أحدهما: أنها شجرة لغطفان. والثاني: أنها صنم لهم وهي أحدث من اللات، اتخذها ظالم بن أسعد، وكانت بوادي نخلة الشامية فوق ذات عرق، فبنوا عليها بيتًا، وكانوا يسمعون منها الصوت، ويروى عن ابن عباس أنها كانت شيطانة، وقد بعث رسول الله - ﷺ - خالدًا ليهدمها.

راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٧٢/٨. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٩٩/١٧ - ١٠٠.

(٢) مناة: صنم لهذيل وخزاعة يعبداه أهل مكة، وقال قتادة: بل كانت للأنصار. وقال أبو عبيدة: كانت اللات والعزى ومناة أصناماً من حجارة في جوف الكعبة يعبدونها. راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٧٢/٨. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٠٢-١٠١/١٧.

وسمى سبحانه [الأشياء] <sup>(١)</sup> بما تستحقه من الأسماء - من أهل الكفر والبدع <sup>(٢)</sup> - التي تشتمل على ما هو من الإيمان وما هو من الكفر - فإنهم يسمون الأشياء بأسماء تتضمن حمداً وذمّاً ونفيّاً وإثباتاً، وتلك الأسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، وذلك مثل تسمية الكفار النبي ﷺ شاعراً، وساحراً، وكاهناً ومجنوناً <sup>(٣)</sup>، وذلك لنوع شبهة قد أزاها بما أظهره من البينات؛ فلما رأوا القرآن كلاماً موزوناً شبهوه بالشعر الموزون <sup>(٤)</sup>. ورأوا الرسول يخبر بالغيوب عن روح ينزل إليه بها

(١) في (ل): (الأسماء). والتصويب من (ط).

(٢) جملة معترضة بيان للفريق الذي خالف سلطان الله.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَذَكِّرْهُمْ أَلَمْ يَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَجْنُونَ﴾ (٢٩) ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾ (٣٠) ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرَاصِينَ﴾ (٣١) [الطور: ٢٩-٣١] وقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ (٤٧) [الإسراء: ٤٧]. وذكر القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): ١٧/٧٢-٧١: أن عقبة بن أبي معيط قال: إنه مجنون، وشيبة بن ربيعة قال: إنه ساحر، وغيرهما قال: كاهن. فأكذبهم الله تعالى ورد عليهم.

وقال قتادة: قال قوم من الكفار تربصوا بمحمد الموت فكيفكموه كما كفى شاعر بني فلان.

قال الضحاك: هؤلاء بنو عبدالدار نسبوه إلى أنه شاعر أي يهلك عن قريب كما هلك من قبل من الشعراء، وأن أباه مات شاباً فربما يموت كما مات أبوه. وراجع أيضاً: (الغنية) للشيخ عبدالقادر: ٧١/١.

(٤) قال محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي في (تفسير البحر المحيط) ٣٢/٨ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ (١١) وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (١٢) (الحاقة: ٤١، ٤٢) قال مقاتل سبب ذلك أن الوليد قال: إن محمداً ساحر وقال أبو جهل شاعر وقال كاهن فرد الله عليهم... وقال =

فشبهوه بالكاهن<sup>(١)</sup> الذي يخبر بكلمة فيكذب [معها]<sup>(٢)</sup> مائة كذبة عن روح شيطاني ينزل عليه بها. ورأوه يزيل ما في النفوس من الاعتقادات الفاسدة والإرادات الفاسدة إلى الصحيح الذي<sup>(٣)</sup> فطر الله النفوس عليه ، فشبهوه بالساحر الذي يغير الأمر في إدراكاتهم وحركاتهم حتى يعتقدوا الشيء بخلاف ما هو عليه، ويحبوا ما أبغضوه ويبغضوا ما أحبوه<sup>(٤)</sup>، ورأوه قد أتى بما يخالف عاداتهم الفاسدة وما يذمونه عليه [فشبهوه بالمجنون]<sup>(٥)</sup> الذي يخرج عما يعرف في العقل ويأتي ما يذم عليه<sup>(٦)</sup>.

= وابن قتبية . . . ونفى تعالى أن يكون قول شاعر لمباينته لضروب الشعر .  
وراجع أيضاً: (تفسير القرآن الكريم) المسمى بـ(السراج المنير) للإمام الخطيب الشربيني: ٣٧٨/٤.

(١) قال الطبري في (جامع البيان): ٤٢/٢٩. في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾ (الحاقة: ٤٢) : ولا بقول كاهن لأن محمداً ليس بكاهن فتقولون هو من سجع الكهان.

(٢) في (ل): (فيها). والتصويب من (ط).

(٣) في (ل)، (ط): التي.

(٤) وفي (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٧٥/١٩ أن الوليد بن المغيرة قال: ما هو إلا ساحر أما رأيتموه يفرق بين الرجل وأهله وولده ومواليه.

وروى الطبري في (جامع البيان) ٩٩/٢٩ أن قريشاً قالت للوليد بن المغيرة: هذا سحر الأولين اكتبه قال لا أدري إن كان شيئاً فعسى هو إذا سحر يؤثر.

(٥) في (ل): (يشبهوه بالمجنون). والتصويب من (ط).

(٦) قال السيوطي في (الدر المنثور) ٢٥٠/٦ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِمُجْنُونٍ﴾

يَقُولُونَ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - إنه لمجنون به شيطان فنزلت ﴿مَا أَنْتَ بِمُجْنُونٍ﴾ . يقولون لمجنون.

وقال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): ٢٤٠/١٩ في تفسير قوله تعالى

﴿وَمَا صَاحِبُكَ بِمُجْنُونٍ﴾ (التكوير: ٢٢) : أراد النبي - ﷺ - أن يرى جبريل =



كذلك يسمي أهل البدع من [اتبع]<sup>(١)</sup> سبيله الذي قال  
الله حكاية عنه : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ  
اتَّبَعْتِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]  
بأسماء باطلة كتسمية الرافضة/ لهم (ناصبه) مع محبتهم  
أهل البيت وموالاتهم<sup>(٢)</sup>، تشبيهاً لهم بمن ييغضهم ويعاديهم؛  
لاعتقادهم أن لا ولاية لهم إلا بالبراءة من الصحابة، وزعموا  
أنهم كانوا يعادونهم.

وكتسمية القدرية لهم (مُجْبِرَة)<sup>(٣)</sup> مع كونهم يعتقدون أن

= في الصورة التي يكون بها عند ربه جل وعز فقال: ما ذاك إلي، فأذن له الرب  
جل ثناؤه، فأتاه وقد سد الأفق. فلما نظر إليه النبي - ﷺ - خر مغشياً عليه،  
فقال المشركون: إنه مجنون. فنزلت ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (الحاقة: ٤٠)  
﴿ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ﴾ (التكوير: ٢٢) وإنما رأى جبريل على صورته فهابه،  
ورود عليه ما لم تحتمله بنيته، فخر مغشياً عليه.

(١) في (ل): بياض مقدار كلمة. والتصويب (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) راجع: (الطحاوية) لأبي العز الحنفي: ص ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٣) المجبرة: سمووا بذلك نسبة إلى الجبر وهو نفي الفعل عن العبد حقيقة وإضافته  
إلى الرب تعالى، فهو كالريشة في مهب الريح وكحركات المرتعش ليس له إرادة  
ولا قدرة على الفعل ويتقسمون إلى جبرية خالصة التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا  
قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير  
مؤثرة.

وهم ثلاث فرق:

الجهمية: أتباع جهم بن صفوان الترمذي مولى بني راسب.

والبكرية: أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد.

والضرارية: أتباع ضرار بن عمرو.

راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٧٩-٢٨٠،

٢٨١-٢٨٢، ٢٨٦-٢٨٧. و(الفرق بين الفرق) للبغدادى: ص ٢١١-٢١٥. =

العبد فاعل حقيقة وله إرادة وقدرة<sup>(١)</sup>، وتشبيهاً بمن يسلب العبد الفعل ويجعله كالجمادات التي لا إرادة لها؛ لما اعتقدوا أن الله خالق كل شيء وهو خالق العبد وصفاته وأفعاله.

وكذلك تسمية الجهمية لهم (مشبهة)<sup>(٢)</sup> مع كونهم يعتقدون

- = (واعتقادات فرق المسلمين والمشركون). للرازي ص ١٠٣. و(الفرق الإسلامية) للكرماني: ص ٨٩-٩٠ و(رسالة في الرد على الرافضة) لأبي حامد المقدسي: ص ١٦٩-١٧٠. و(خبيثة الأكوان) للملك حسن خان: ص ٢٥.
- (١) راجع: (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٤٦-٥٨. و(السنة) لعبدالله بن أحمد: ٣٨٥/٢-٤٣٤. و(الرد على الجهمية) للدارمي: ص ٦٨-٨٢. و(الإبانة) للأشعري: ص ٩١-٩٧.
- (٢) راجع: (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٤. وقال أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في (أصل السنة واعتقاد الدين): ص ٤٤-٤٥. سمعت أبي رضي الله عنه يقول:
- علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر.
- وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر خشوية يريدون إبطال الآثار.
- وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة.
- وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة.
- وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية.
- وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة نابتة وفي نسخة ناصبة.
- ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن يجمعهم هذه الأسامي.
- وراجع: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي: رقم (٣٢٢)، ١/١٧٩، ورقم (٩٣٩)، ٣/٥٣٣. و(العلو) للذهبي: ص ١١٤.
- وروي بنحو هذا عن الأوزاعي.
- راجع: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي: رقم (٣٢٣)، ١/١٨٢. و(الغنية) للشيخ عبدالقادر الكيلاني: ١/٧١.
- وروي بنحو هذا عن علي بن المديني.
- (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي: رقم (٣٠٦)، ١/١٤٧.

أن الله ليس كمثله شيء<sup>(١)</sup> في صفة من صفاته أصلاً<sup>(٢)</sup>، تشبيهاً لهم بالممثلة الذين يجعلون الله من جنس المخلوقات؛ لما اعتقدوا أن الله موصوف بصفات الإثبات التي جاءت بها النبوات.

وأما في الذم [فتسمية]<sup>(٣)</sup> الكفار أصنامهم: الإله وتسميتها اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، وما في ذلك لها من معنى الهيبة والعزة والتقدير<sup>(٤)</sup>.

وكذلك تسمية أهل البدع لأنفسهم بأسماء لا يستحقونها كما تسمي الخوارج أنفسهم: (المؤمنين) دون بقية أهل القبلة، ويسمون دارهم: (دار الهجرة)<sup>(٥)</sup>.

وكذلك الرافضة تسمي أهلها: (المؤمنين) و(أولياء الله) دون بقية أهل القبلة<sup>(٦)</sup>.

وكذلك الجهمية ونحوها يسمون أنفسهم (الموحدين)<sup>(٧)</sup>، ويسمون نفي الصفات (توحيد الله)<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في (ل): (ليس كمثله شيء وهو السميع) وحذفت (وهو السميع) ليستقيم الكلام.

(٢) راجع (التدمرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٧-١١.

(٣) في (ل): (فكتشبه). والتصويب من (ط).

(٤) راجع: ص ٦٣٨-٦٣٩.

(٥) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٨٦-٨٩.

(٦) راجع: (التنبيه والرد على أهل البدع) للملطي: ص ٢١.

(٧) (كتاب الملل والنحل) لأحمد بن يحيى بن المرتضى: ص ٢.

(٨) راجع: (التنبيه) للملطي: ص ٩٦-١٣٥. و(الملل والنحل) للبغدادى: ص ١٤٥ =

وتسمى المعتزلة ذلك: (توحيداً)<sup>(١)</sup>، وتسمى التكذيب  
بالقدر (عدلاً)<sup>(٢)</sup> وتسمى القتال في الفتنة (الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك تسمية الصابئة لعلومهم أو أعمالهم (الحكمة)،  
أو (الحكمة الحقيقية)، أو (المعارف اليقينية)<sup>(٤)</sup>، مع أن فيها من  
الجهل والشبه والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال.

وكذلك تسمية الاتحادية أنفسهم: (أهل الله)<sup>(٥)</sup> و(خاصة  
الله)<sup>(٦)</sup> و(المحققين)<sup>(٧)</sup> وهم من أعظم الناس عداوة لله، وأبعد

---

= (والفرق بين الفرق) للبغدادي: ص ٢١١-٢١٢. (والتبصير في الدين)  
للإسفرائيني: ص ٩٦-٩٧.

(١) وهو الأصل الأول من الأصول الخمسة لدى المعتزلة.

راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ١٤٩-٢٩١.

(٢) وهو الأصل الثاني من الأصول الخمسة لدى المعتزلة.

راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٢٩٩-٦٠٦.

(٣) وهو الأصل الخامس من الأصول الخمسة لدى المعتزلة.

راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٧٣٩-٧٤٧.

(٤) (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٩٠. و(التبصير في الدين)

للإسفرائيني: ص ١٣٢. و(الرد على المنطقيين) لابن تيمية: ص ٢٨٧-٢٨٩.

(٥) راجع: (الفتوحات المكية) لأبي عبد الله محمد بن علي المعروف بابن عربي:

٣٤/١. و(الفصوص) لابن عربي: ٦١/١، ٦٦. و(رسالة إلى الإمام الرازي)

لأبي عبد الله محمد بن علي بن عربي الحاتمي الطائي: ص ٤.

(٦) راجع: (الفتوحات المكية) لابن عربي: ٤٧/١. و(الفصوص) لابن عربي:

٦٦/١

(٧) راجع كتاب: (الفناء في المشاهدة) لابن عربي: ص ٨٠٥. وكتاب (الجلالة)

وهو كلمة الله) لابن عربي: ص ٩. وكتاب (الأزل): ص ١٥. و(رسالة إلى =

الناس عن التحقيق.

وما من اسم من هذه الأسماء الباطلة في الحمد والذم إلا ولا بد لأصحابه من شبهة يشتبه فيها الشيء بغيره؛ بل قد يفعل المبطلون أعظم من ذلك كتسمية بعض الزنادقة المتفكرة المسجد (إسطبل<sup>(١)</sup> البطالين)، وهذا كثير فيمن يسمي الحق باسم الباطل، والباطل باسم الحق. وتلك كلها أسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، وإنما فعلوها لنوع من الشبه التي هي قياس فاسد [كشبه<sup>(٢)</sup>] الجهمية وقياسهم أنه لو كان لله صفات لازمة لكان مفتقراً إلي غيره<sup>(٣)</sup>، فسموه لأجل ما هو به مستحق الحمد والثناء والمجد وهو الغني الصمد سموه لأجل ذلك مفتقراً إلى الغير، وهذا منهم باطل ما أنزل الله<sup>(٤)</sup> به من سلطان.

الوجه السابع عشر: قوله: «المفتقر في وجوده إلى الغير

إذا كان كل  
منهما حاجته  
إلى الآخر  
كحاجة الآخر  
إليه فكل  
منهما داخل  
في وجوب  
الوجود

= الإمام الرازي لابن عربي: ص ٣.

ومن ضمن التسميات التي يطلقونها العارف أو العارف بالله.

راجع: (الفصوص) لابن عربي: ١/ ١١٩، ١٢١، ١٢٨، ١٩٦. و(الجلال

والجمال) لابن عربي: ص ١٣. كما أن من ضمن التسميات التي يطلقونها

أولياء الله وأهل الولاية.

راجع: (الفناء في المشاهدة) لابن عربي: ص ٧. و(القربة) لابن عربي: ص ٦.

(١) إسطبل: موقف الدابة، وفي التهذيب موقف الفرس. قال أبو عمرو: الإسطبل

ليس من كلام العرب. راجع: (لسان العرب) لابن منظور: مادة (إسطبل).

(٢) في (ل): بياض مقدار كلمة: والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٣) راجع: (نهاية العقول) للرازي: ق/ ١١٢، ب، ١١٦. وراجع أيضاً: ص ٦٣٥.

(٤) (الله) غير موجودة في (ط).

يكون بحيث يلزم من عدم ذلك الغير عدمه، وكل ما كان كذلك كان ممكناً [لذاته]<sup>(١)</sup>، وذلك في [حق]<sup>(٢)</sup> واجب الوجود لذاته محال<sup>(٣)</sup>.

يقال: إذا كان الشيء مفقراً إلى شيء آخر مستغن عنه [وأنه]<sup>(٤)</sup> يكون بحيث يلزم من عدم ذلك الثاني عدم الأول، أو لا وجود للأول إلا بالثاني، وما كان كذلك فإنه ممكن لذاته.

لكن إذا كان الثاني / [غير]<sup>(٥)</sup> مستغن عن الأول، بل كان الثاني مفقراً إلى الأول بحيث يلزم من عدم الأول عدمه، لم يمكن أن يجعل الأول ممكناً لافتقاره إلى الثاني بأولى من أن يجعل الثاني ممكناً لافتقاره إلى الأول، وحيث يجب دخولهما جميعاً في وجوب الوجود إذا ثبت أن كلا منهما حاجته إلى الآخر كحاجة الآخر إليه، فكيف والموصوف هنا المستلزم للصفة.

وذلك<sup>(٦)</sup> يظهر بالوجه الثامن عشر وهو أنه قد عرف أن الغير هنا لا يعني الغير المنفصل عنه بل ما تغاير في العلم، وأن الافتقار المراد به التلازم<sup>(٧)</sup>. فيكون المعنى أن الموصوف

٢٨٥ / أ

كون واجب الوجود مستلزماً للصفة التي هي مستلزمة له هذا لا ينافي وجوب الوجود

(١) في (ل): (في ذاته). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٢) التصويب من (أساس التقديس) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦.

(٤) في (ل): (فانه). والتصويب من (ط).

(٥) في (ل): (عن). والتصويب من (ط).

(٦) (ذلك) مكررة في (ل).

(٧) في (ط): (اللازم).

مستلزم [الصفة]<sup>(١)</sup>، ومعنى افتقاره إليها أنه لا يكون له حقيقة، أو لا يكون على ما هو عليه إلا بها، وأنه يلزم من عدمها عدمه؛ لكن تلك الصفة أيضاً يلزم من عدم الموصوف عدمها، ولا حقيقة لها ولا وجود إلا بالموصوف، وكونها مستلزم<sup>(٢)</sup> الموصوف وهو افتقارها إلى الموصوف أبلغ من كون الموصوف مستلزماً لها، وإذا كان كذلك كان الموصوف واجباً للوجود، ولم يكن يفتقر إلى شيء منفصل عنه؛ ولكن معنى حاجته استلزامه للصفة التي هي مستلزمة له، وهذا حق، وهو غير منافٍ لوجوب الوجود؛ بل لا يكون وجود واجب ولا غير واجب إلا كذلك.

الوجه التاسع عشر: أنه لو فرض أن ذاته مستلزمة لشيء منفصل عنه من حيز أو غيره، لكان<sup>(٣)</sup> بحيث يلزم من عدم ذلك اللازم لذاته المنفصل عنه عدم الملزوم الذي هو ذاته، ثم لم يقل أحد من الخلاق بأن رب العالمين مفتقر لأجل ذلك إلى ما يكون [منفصلاً]<sup>(٤)</sup> عنه، ولا على قول القائل بالتعليل والتوليد<sup>(٥)</sup> الذين منهم خرج التكلم بواجب الوجود؛ فإنهم يقولون إنه علة تامة [مستلزم]<sup>(٦)</sup>

(١) في (ل): (الصفة). والتصويب من (ط).

(٢) في (ط): (يستلزم).

(٣) هكذا في الأصل وحذف (لكان) أوضح في المعنى.

(٤) زدتها ليستقيم المعنى.

(٥) في (ل): (والتوكيد). والتصويب من (ط).

والتوليد: هو أن يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة اليد.

(التعريفات) للجرجاني: ص ٧٢. وراجع: (كشاف اصطلاحات الفنون)

للتهانوي: ٦ / ١٤٧٠. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣٦٨ / ١.

(٦) في (ل): (يستلزم). والتصويب من (ط).

لو فرض أن  
ذاته مستلزمة  
لحيز منفصل  
عنه فلم يقل  
أحد أن الله  
مفتقر إليه

لوجود معلوله الذي هو العالم الذي تولد عنه، ومع هذا فهو واجب الوجود ليس بممكن الوجود ولا يفتقر إلى غيره.

الوجه العشرون: قوله: «إن المسمى بالحيز والجهة أمر مركب<sup>(١)</sup> من الأجزاء والأبعاد؛ لأنه يمكن<sup>(٢)</sup> تقديره بالذراع والشبر، وما كان<sup>(٣)</sup> كذلك كان مفتقراً إلى غيره، ممكناً لذاته، فالمفتقر إليه أولى أن يكون ممكناً<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

إن ذات الله  
ليست  
مستلزمة  
لوجود حيز  
وجودي  
منفصل عنه

يقال له: قد تقدم أن الحيز الوجودي الذي يقال إن ذات الله مستلزمة له ليس هو شيئاً منفصلاً<sup>(٦)</sup> عنه حتى يقال إنه مركب من الأجزاء والأبعاد أم ليس بمركب، وهذا الوجه إنما هو إقامة دليل على حيز وجودي منفصل عن الله تعالى مثل العرش. والمنازعون له يقولون: إن ذات الله [ليست]<sup>(٧)</sup> مستلزمة لوجود حيز وجودي منفصل عنه، وإنما قد يقول من يقول منهم: إنه يكون على العرش،

- 
- (١) في (أساس التقديس): (مركب).
  - (٢) في (أساس التقديس): زيادة: (مركب من الأجزاء والأبعاد لما بينا أنه يمكن).
  - (٣) في (أساس التقديس) زيادة: (يمكن تقديره بالذراع والشبر، ويمكن وصفه بالزائد والناقص وكل ما كان).
  - (٤) في (أساس التقديس) زيادة: (مفتقراً إلى غيره، والمفتقر إلى غيره ممكن لذاته. فالشيء المسمى بالحيز والجهة ممكن لذاته فلو كان الله تعالى مفتقراً إليه، لكان مفتقراً إلى الممكن، والمفتقر إلى الممكن أولى أن يكون ممكناً لذاته).
  - (٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦.
  - (٦) راجع: ص ٦٢٥-٦٣٠.
  - (٧) مشطوبة في (ل). والتصويب من (ط) في إثباتها.



[أو يأتي]<sup>(١)</sup> في ظلل من الغمام، أو كان قبل أن يخلق العرش في عماء، وهو السحاب الرقيق؛ لكن لم [يقولوا]<sup>(٢)</sup> إن ذلك لازم له؛ بل هو من الأمور الجائزة عليه، فلا يكون مفتقراً إليه.

الوجه الحادي والعشرون: أنه إذا قال قائل: إنه لا بد من حيز/ وجودي غير ذاته كغمام<sup>(٣)</sup> أو غيره، أو الخلاء عند من يتخيل أنه موجود فإنه قد يقول: لا نسلم أن ما ذكره من تقديره ومساحته يدل على إمكانه؛ فإن هذه هي الأدلة الدالة على [إمكان]<sup>(٤)</sup> ذوات المقدار، وقد تقدم بيان بطلانه، وأنه لم يقم على ذلك حجة لما ذكر من [أدلته]<sup>(٥)</sup> على أن كل متحيز وكل جسم فهو ممكن<sup>(٦)</sup>.

الوجه الثاني والعشرون: أنه إذا قدر أن ذلك ممكن لذاته فإنه لا يكون إلا مفتقراً إلى الله؛ لأن كل ما سواه مفتقر إليه وغايته أن تكون حقيقة الرب مستلزمة له، ويكون افتقاره إليه كما يقال من افتقار الموصوف إلى صفته [و]<sup>(٧)</sup> أكثر ما يقال إنه مفتقر إليه كافتقار العلة إلى معلولها الذي [هو]<sup>(٨)</sup> مفتقر إليها، يعني أن العلة لا تكون

(١) في (ل) بياض مقدار كلمة . والتصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (ل): (يقولون). والتصويب من (ط).

(٣) في (ط): (الغمام).

(٤) في (ل): (على أن مكان) وربما كان الصواب: (على إمكان ذوات المقدار).

(٥) في (ل): (أولية). والتصويب من (ط).

(٦) راجع: ص ٥٦٦-٥٧٠.

(٧) في (ل): (أو). والتصويب من (ط).

(٨) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

٢٨٥ ب/ل  
لا نسلم أن ما  
ذكره الرازي  
من تقديره  
ومساحته يدل  
على إمكانه

إذا قدر حيز  
وجودي  
ممكن لذاته  
فإنه لا يكون  
مفتقراً إلى الله

موجودة إلا بوجود معلولها، ومعلولها هو مفتقر إليها فجعل العلة الموجبة بنفسها مفتقرة إلى معلولها، حاصله أن وجوده لا يكون إلا مع وجوده، وهذا لا يوجب أن يكون واجب الوجود ممكنًا.

الوجه الثالث والعشرون: قوله: «والمفتقر إلى الممكن بذاته»<sup>(١)</sup> أولى أن يكون ممكنًا لذاته<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>. فيقال: إذا كان معنى الفقر ما يعود إليه حاصل كلامك، وأن معناه أن الواجب بنفسه مستلزم لوجود ما هو ممكن بذاته، وهو الواجب لذلك الممكن، وهو مع حاجته إليه هو الموجب، فيكون حقيقة الأمر أن الواجب بنفسه أوجب أو أوجد ما يحتاج إليه. وهذا لا يوجب أن يكون محتاجًا إلى ما هو مستغن عنه، ولا أن يكون ممكنًا؛ بل لا يوجب حاجته إلى ما هو غيره، [لأن ذاته]<sup>(٤)</sup> هي الموجبة لكل ما يحتاج إليه، فلا حاجة به إلى غيره بحال. هذا مع تسميتنا هذه المعاني حاجة وافتقارًا على ما زعمته، ولكن لو كان محتاجًا إلى ممكن مستغن عنه بوجه من الوجوه كان فيه إمكان. أما إذا كان ذلك الأمر محتاجًا إليه من كل وجه غير مستغن عنه فالحاجة إلى ما لا يقوم إلا بنفسه كالحاجة إلى نفسه، وذلك لا ينافي وجوبه بنفسه؛ بل حقيقة الواجب بنفسه أن لا يستغني عن نفسه، ولا يكون إلا بنفسه، سميت ذلك فقرًا إلى نفسه أو لم تسمه. وهذه الحجة لأمر قد

حاصل كلام  
الرازي أن  
الواجب  
بنفسه أوجب  
ما يحتاج إليه  
وذلك لا ينافي  
وجوبه بنفسه

(١) (بذاته) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٢) في (ل): (بذاته). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦.

(٤) في (ل): (لإرادته). والتصويب من (ط).

تقدم<sup>(١)</sup> الكلام عليها فلهذا نختصر الكلام عليها هاهنا .

الوجه الرابع والعشرون: قوله في (الثالث): «لو كان  
الباري<sup>(٢)</sup> أزلاً وأبداً مختصاً بالحيز والجهة لكان الحيـز والجهة  
موجودين<sup>(٣)</sup> في الأزل، فيلزم<sup>(٤)</sup> إثبات قديم غير الله<sup>(٥)</sup>، وذلك  
محال بإجماع المسلمين<sup>(٦)</sup>» .

إن من قال  
بوجود حيـز  
أزلي يقول إن  
الحيـز ليس  
خارجاً عن  
مسمى الله

يقال له: هؤلاء إذا قالوا بأنه مختص بحيـز وجودي أزلاً  
وأبداً فليس ذلك عندهم شيئاً خارجاً عن مسمى الله كما أن الحيـز  
الذي هو نهايات المتحيـز وحدوده الداخلة فيه ليس خارجاً عنه  
بل هو منه، وعلى هذا التقدير فيكون إثباتهم لقدم هذا الحيـز  
كإثبات سائر الصفات للصفات القديمة من علمه وقدرته وحياته،  
لا فرق بين تحيزه وبين قيامه بنفسه وحياته وسائر صفاته اللازمة،  
والحيـز مثل الحياة والعلم؛ بل أبلغ منه في لزومه للذات، كما أنه  
كذلك في سائر المتحيـزات، فالحيـز الذي هو داخل في المتحيـز  
الذي هو حدوده وجوانبه ونواحيه ونهاياته أبلغ في لزومه لذاته  
من بعض الصفات، كالسمع والبصر/ والقدرة وغير ذلك .

د/٢٨٦

(١) راجع: ص ٦٢١ .

(٢) في (أساس التقديس): (الباري تعالى) .

(٣) في (أساس التقديس): (موجوداً) .

(٤) في (ط): (فلزم) .

(٥) في (أساس التقديس): (الله تعالى) .

(٦) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦ .

ثم إن هذه الحجة التي ذكرها من لزوم<sup>(١)</sup> إثبات قديم غير الله تعالى مشهورة من حجج النفاة للصفات، وقد ذكرها هو في نهايته فقال في حجتهم<sup>(٢)</sup>: (الرابع) «الصفات القديمة لا بد وأن تكون مساوية للذات القديمة في القدم، وذلك<sup>(٣)</sup> يقتضي<sup>(٤)</sup> تماثلهما»<sup>(٥)</sup>. و أجاب عن ذلك بأجوبة صحيحة بين فيها أن الاشتراك في القدم لا يقتضي<sup>(٦)</sup> الاشتراك في الحقيقة، ولا استحيل أن يكون للذات صفات قديمة<sup>(٧)</sup>؛ لكن هذا الموضوع لا يحتاج إلى ذلك؛ فإن احتج على نفي قديم غير الله بإجماع المسلمين...

فيكون الجواب في: الوجه الخامس والعشرين: وهو أن [المسلمين]<sup>(٨)</sup> لم يجمعوا على أنه ليس لله صفة قديمة، بل عامة

أجمع  
المسلمون على  
نفي قديم مع  
الله

(١) في (ل) و(ط): (لوازم). وقد صححت الكلمة في حاشية (ل).

(٢) في (ل): (حجهم). والتصويب من (ط).

(٣) (ذلك) غير موجودة في (نهاية العقول).

(٤) في (ط): (بمقتضى).

(٥) في (نهاية العقول) للرازي، مخطوط، ق/١١٢ب: (الرابع الصفات القديمة لا بد وأن تكون متساوية للذات القديمة في القدم لا يخلو إما أن يكون هو حقيقة الذات أو داخلا في الذات أو خارجا عنها، فإن كان الأول لزم من تساوي الذات والصفات فيه تساوي الذات والصفات فيه، ثم تساويهما في تمام الحقيقة، وكل شيئين متساويين في تمام الحقيقة، فلا بد وأن يكونا متساويين في جميع اللوازم والأحكام، فيلزم أن يكون كل واحد من الصفات مثلاً للذات، فحينئذ يكون كل واحد منهما ذاتاً مستقلة بنفسها، واجبة الاتصاف بالصفات المتبرعة المتنوعة في الإلهية فيكون كل واحد منها إلهاً وهو محال).

(٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٧) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١١٦ب - ١١٧أ.

(٨) في (ل): (المسلمون). والتصويب من (ط).

أهل القبلة على إثبات ذلك، [ولكن]<sup>(١)</sup> أجمعوا على أنه ليس فيما هو خارج عن<sup>(٢)</sup> مسمى الله وهو الأمور المخلوقة شيء قديم. فأين هذا من هذا؟ فهذا الإجماع إنما يلزم لو قيل إن هناك حيزًا وجوديًا خارجًا عن مسمى الله تعالى يختص له أزلا وأبدًا.

الوجه السادس والعشرون: أن احتجاجك في هذا بالإجماع لا يصح؛ فإنك قد حكيت نزاع المسلمين في أن الباري هل هو متحيز ومختص بحيز وجهة، وقررت أن الحيز أمر وجودي، فتكون قد حكيت نزاع المسلمين في ثبوت حيز قديم مع الله؛ بل قد يقال: حكيت اختلافهم في ثبوت حيز قديم وجودي غير الله، وإذا حكيت اختلافهم في ذلك لم يجز أن تحكي إجماعهم على نفي قديم غير الله تعالى.

وتقرير هذا في الوجه السابع والعشرين أن يقال: هذه الحجة من<sup>(٣)</sup> أولها مبنية على أن الحيز أمر وجودي، وبذلك أبطلت<sup>(٤)</sup> المنازع لك في أن الباري متحيز، فلا يخلو إما أن يكون الحيز وجوديًا، أم لا. فإن كان الحيز وجوديًا فقد ثبت تنازع الأمة في ثبوت قديم غير الله معه؛ لأن النزاع في تحيزه معلوم مشهور، وأنت إنما قصدت الرد على المخالف في ذلك. وإن لم يكن

احتجاج  
الرازي  
بالإجماع  
لا يصح

إن كان الحيز  
عدميًا أو  
وجوديًا  
لا يصح  
للرازي  
الاحتجاج  
بالإجماع

(١) في (ل): (وليس). والتصويب من (ط).

(٢) في (ط): (من).

(٣) في (ط): (في).

(٤) المعنى: (أبطلت قول المنازع).

الحيز وجوديًا بطلت الحجة من أصلها، وعلى التقديرين لا يصح أن تحتج بالإجماع على نفي قديم غير الله تعالى مع حكايتك الخلاف في أن الله متحيز، [وبنائك] <sup>(١)</sup> الحجة على أن الحيز أمر وجودي بل إن كان ما ذكرته من النزاع نقلًا صحيحًا وما ذكرته من الحجة صحيحة، فقد ثبت أن في الأمة من يقول بثبوت قديم غير الله. وإن لم يكن صحيحًا بطل <sup>(٢)</sup> الاستدلال من أوله.

**الوجه الثامن والعشرون:** أن هذا اللفظ <sup>(٣)</sup> بعينه لا ينقل عن سلف الأمة حتى يحتج بمضمون اللفظ؛ ولكن لما علم من مذهب الأمة أن الله خالق كل شيء، وأن العالم محدث، ذكر هذا اللفظ نقلًا لمذهبهم بالمعنى. وإذا كان كذلك لم يكن هذا متناولًا لموارد النزاع بين الأمة.

هذا اللفظ  
بعينه لا ينقل  
عن سلف  
الأمة

**الوجه التاسع والعشرون:** أنه أورد من جهة المنازع أنه لا يعني بكونه مختصًا بالحيز والجهة إلا أنه مبين عن العالم منفرد عنه ممتاز / عنه، وكونه كذلك لا يقتضي وجودًا آخر سوى ذات الله تعالى، فبطل قولكم لو كان في الجهة لكان مفتقرًا إلى الغير. وهذا كلام جيد قوي <sup>(٤)</sup> كما قد بيناه في ما مضى أن الحيز لا خلاف بين الناس أنه قد يراد به ما ليس بخارج عن

إذا كان العالم  
في تجزئه  
مستغن عن  
حيز وجودي  
خارج عنه  
فخالق العالم  
أولى بذلك  
٢٨٦ ب/ل

(١) في (ل): (وقيامك). والتصويب من (ط).

(٢) في (ط): (بكل).

(٣) وهو نفي قديم مع الله.

(٤) تعقيب المؤلف على ما نقله الرازي عن المنازع له.

مسمى الذات<sup>(١)</sup>، وأن هؤلاء المنازعين له<sup>(٢)</sup> [لا]<sup>(٣)</sup> يقولون إن مع الباري موجوداً هو داخل في مسمى نفسه، أو موجوداً مستغنياً عنه؛ فضلاً عن أن يكون الرب مفتقراً إليه؛ بل كل ما سواه فإنه محتاج إليه، وقد قرر لهم ذلك بالعالم، فقال: «والذي يدل على صحة ما ذكرنا<sup>(٤)</sup> أن العالم لا نزاع في أنه مختص بالحيز والجهة، وكونه مختصاً بالحيز والجهة لا معنى له إلا كون البعض منفرداً عن البعض ممتازاً<sup>(٥)</sup> عنه، وإذا عقلنا هذا المعنى ههنا فلم<sup>(٦)</sup> لا يجوز مثله في كون الباري مختصاً بالحيز والجهة<sup>(٧)</sup>؟»<sup>(٨)</sup>. وهذا كلام سديد، وهو قياس من باب الأولى.

ومثل هذا القياس يستعمل في حق الله تعالى، وكذلك ورد به الكتاب والسنة واستعمله سلف الأمة وأئمتها كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، وقوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]،

(١) راجع: ص ٦٥١.

(٢) (له) ساقطة من (ط).

(٣) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٤) في (أساس التقديس): (ذكرناه).

(٥) في (أساس التقديس): (وممتازاً).

(٦) (فلم) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٧) في (أساس التقديس): (بالجهة والحيز).

(٨) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦-٦٧.

وقوله: ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (٥٨) يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (٥٩) لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٦٠) [النحل: ٥٨-٦٠]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جُرْمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ (٦١) [النحل: ٦٢].

فإن الله أخبر أنهم إذا لم يرضوا لأنفسهم أن يكون مملوك أحدهم شريكه<sup>(١)</sup>، ولم يرضوا لأنفسهم أن يكون لهم البنات<sup>(٢)</sup>، فربهم أحق وأولى بأن ينزهوه عما لا يرضوه لأنفسهم، للعلم بأنه أحق منهم بالتنزيه عما هو عيب ونقص عندهم، وهذا كما يقول المسلم للنصراني: كيف تنزه البتريك<sup>(٣)</sup> عن أن يكون له ولد وأنت تقول إن الله ولداً<sup>(٤)</sup>؟! وكذلك هنا

(١) راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٦/٢٩٨-٢٩٩. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٤-٢٣.

(٢) راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٤/٤٦٠. و(المحرر الوجيز) لابن عطية: ٨/٤٤٧-٤٤٨.

(٣) البتريك: يلفظ هذا المصطلح حديثاً (بطريرك) ويطلق على بعض الرؤساء الدينيين النصارى الذين تمتد سلطتهم إلى عدد من الأساقفة، والبطريركيات في الأصل ثلاث: الغربية وعلى رأسها أسقف روما وأنطاكية وإسكندرية ثم بطريركية القسطنطينية وتشمل الإمبراطورية البيزنطية، ثم بطريركية أنطاكية وتشمل سوريا والعراق. وبعد القرن الخامس الميلادي قامت بطريركيات أخرى.

راجع: (الموسوعة العربية الميسرة) بإشراف: محمد شفيق غربال، ص ٣٧٨.

(٤) وجه عضد الدولة في بعض سفرائه إلى ملك الروم القاضي أبا بكر بن الطيب الباقلائي ودعا الملك أبا بكر للاجتماع معه في محفل من محافل النصرانية ليوم =



هو<sup>(١)</sup> ينزه العالم المتحيز أن يكون مفتقراً إلى شيء موجود، ولا ينزه الرب المعبود إذا كان فوق العرش أن يكون مفتقراً إلى شيء موجود، والخالق أحق بالغنى من المخلوق، فتزنيهه عن الشريك والولد والحاجة كل ذلك واجب له، فإذا نزه بعض الموجودات عن شيء من ذلك كان تزنيهه الباري عنه أولى وأحرى.

ولم يجب عن هذا القياس والمثل الذي ضربوه له بالعالم بجواب صحيح؛ بل قال: «قوله: الأجسام حاصلة في الأحياز، فنقول: غاية ما في هذا<sup>(٢)</sup> الباب أن يقال: الأجسام تحتاج إلى شيء آخر وهذا غير ممتنع. أما<sup>(٣)</sup>

= سماه فحضر أبو بكر وقد احتفل المجلس وبولغ في زيتته فأدناه الملك وألطف سؤاله وأجلسه على كرسي دون سريره بقليل...، وجاء البطرك قيم ديانتهم وقد أوعز الملك إليه في التيقظ وقال له: إن فناخسرو ملك الفرس الذي سمعت بدعائه وكرامته لا ينفذ إلا من يشبهه في رجولته وحيلته فتحفظ وأظهر دينك فلعلك تتعلق منه بسقطه، أو تعثر منه على زلة تقضي بفضلنا عليه.

فجاء البطرك قيم الديانة وولي النحلة فسلم القاضي عليه أفضل سلام وسأله أصفى سؤال وقال له: كيف الأهل والولد؟ فعظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم وتغيروا له وصلبوا على وجوههم وأنكروا قول أبي بكر عليه فقال: يا هؤلاء تستعظمون لهذا الإنسان اتخاذ صاحبة الولد وتبرؤون به عن ذلك ولا تستعظمونه لربكم عز وجهه فتضيفون ذلك إليه؟ سوء لهذا الرأي ما أبين غلطه، فسقط في أيديهم ولم يردوا جواباً، وتداخلهم له هيبة عظيمة وانكسروا<sup>(٤)</sup> (ترتيب المدارك) للقاضي عياض: ٦٠٠/٤.

(١) أي الرازي.

(٢) (هذا) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٣) في (ط): (وأما)

كونه<sup>(١)</sup> تعالى محتاجاً<sup>(٢)</sup> في وجوده إلى شيء آخر فممتنع،  
فظهر الفرق<sup>(٣)</sup>.

فيقال له: أنت وجميع الخلق تسلمون أن كون العالم في  
حيز وجهة لا يستلزم احتياجه<sup>(٤)</sup> إلى حيز موجود مستغن عن  
العالم، فإن<sup>(٥)</sup> هذا<sup>(٦)</sup> لم يقله عاقل؛ فإنه يستلزم التسلسل. وإذا  
كان قد علم بالعقل والاتفاق أن العالم يستغني في تحيزه عن حيز  
موجود خارج عنه، فخالق العالم أولى أن يكون مستغنياً عن  
ذلك. ومن قال إنه في تحيزه يكون مفتقراً إلى شيء موجود  
خارج عنه فلم يكفه أن عدله بالمخلوق<sup>(٧)</sup>؛ بل فضل المخلوق  
بالاستغناء عليه، - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً-.

ج ٢٨٧

وأما قوله أيضاً في الجواب: «قد<sup>(٨)</sup> بينا بالبراهين القاطعة  
أن<sup>(٩)</sup> الأحياز<sup>(١٠)</sup> أشياء موجودة، فلا يبقى<sup>(١١)</sup> في

(١) في (ط): (كون الله).

(٢) في (ل) و (ط): (محتاج). والتصويب من (أساس التقديس).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٧.

(٤) في (ط): (الافتقار).

(٥) (إن ساقطة من (ط).

(٦) في (ط): (فهذا).

(٧) في (ط): (بالمخلوقات).

(٨) في (أساس التقديس): (أنا).

(٩) في (أساس التقديس): (أنها).

(١٠) (الأحياز) غير موجودة في (أساس التقديس).

(١١) في (أساس التقديس) زيادة: (أشياء موجودة وبعد قيام البراهين على صحته،  
لا يبقى).

صحتها<sup>(١)</sup> شك<sup>(٢)</sup>. فيقال له: قد تبين أن هذه من أضعف الشبه، مع أنك مبطل لها كما تقدم<sup>(٣)</sup>. ثم ما ذكرته في نهايتك<sup>(٤)</sup> في ذلك منقوض عليك في العالم، فما كان جوابك فيه كان جواب منازعتك هنا فإنك<sup>(٥)</sup> ضربت لله أمثالا أوجبت فيها أنه محتاج مع وصفك لمن هو دونه بالغنى عما جعلته محتاجا إليه.

ويكيفيك ضلالا أنك لو أشركت بالله وجعلته مثل المخلوقات لنجوت من هذا الضلال الذي أوجبت فيه حاجة رب العالمين إلى غيره إذا كان فوق العالم؛ بل هذه الحال التي سلكتها أسوأ من حال المشركين في هذا المقام، حيث أغنيت المخلوق عما أحوجت إليه الخالق ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

ومثله في هذه المناظرة كما وقع بين اثنين واحد من المثبتة الذين يُبَيِّنُهُم الله بالقول الثابت، وآخر من النفاة. قال النافي للمثبت: إذا قلت إن الله فوق العالم أو<sup>(٦)</sup> فوق العرش لزم أن يكون محتاجا إلى العرش، أو يكون محمولا له محتاجا إليه،

(١) في (أساس التقديس): (صحته)

(٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٧.

(٣) أي فيكون الرازي بذلك متناقضا كما بين ذلك المؤلف رحمه الله في ص ٥٩١-٥٩٦.

(٤) أي (كتاب نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/٤٣أ.

(٥) في (ط): (لأنك).

(٦) في (ط): (و).

كما إذا كان أحدنا على السطح. فقال له المثبت: السماء فوق الأرض وليست محتاجة إليها، وكذلك العرش فوق السموات وليس محتاجاً إليها، فإذا كان كثير من الأمور العالية فوق غيرها ليس محتاجاً إليها، فكيف يجب أن يكون خالق الخلق الغني الصمد محتاجاً إلى ما هو عال عليه وهو فوقه، مع أنه هو خالقه وربّه<sup>(١)</sup> ومليكه، وذلك المخلوق بعض مخلوقاته، مفتقر في كل أموره إليه. فإذا كان المخلوق إذا علا على كل شيء غني عنه، لم يجب أن يكون محتاجاً إليه فكيف يجب على الرب إذا علا على كل شيء من مخلوقاته وذلك الشيء مفتقر إليه أن يكون الله محتاجاً إليه؟<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثلاثون: أنه قال في الاعتراض: «لا معنى لكونه<sup>(٣)</sup> مختصاً بالحيز والجهة إلا كونه<sup>(٤)</sup> مابيناً عن العالم منفرداً عنه ممتازاً عنه، وكونه<sup>(٥)</sup> كذلك لا يقتضي وجود أمر<sup>(٦)</sup> آخر سوى ذات الله تعالى»<sup>(٧)</sup>.

لم يذكر  
الرازي حجة  
على أن  
المخالفة  
بالحقيقة  
لا تقتضي  
الجهة

(١) (وربه) مكررة في (ل).

(٢) ذكر المؤلف هذا الدليل للقائلين بأن الله فوق العرش وأن العرش لا يحمله .

راجع: ص ٢٣٩. وراجع: (التدمرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٥٥-٥٦. و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي: ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) في (أساس التقديس): (لكونه تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): (كونه تعالى).

(٥) في (أساس التقديس): (كونه تعالى).

(٦) في (أساس التقديس): (أمر).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٦.

[فقال]<sup>(١)</sup> في الجواب: «أما قوله: المراد من كونه مختصاً بالحيز والجهة كونه تعالى منفرداً عن العالم أو ممتازاً عنه أو بائناً<sup>(٢)</sup> عنه. قلنا: هذه الألفاظ كلها مجملة؛ فإن الانفراد والامتياز والمباينة قد تذكر ويراد بها المخالفة في الحقيقة والماهية وذلك مما لا نزاع فيه؛ ولكنه لا يقتضي الجهة، والدليل على ذلك هو أن حقيقة ذات الله تعالى مخالفة<sup>(٣)</sup> لحقيقة الحيز والجهة، وهذه المخالفة والمباينة ليست بالجهة؛ فإن امتياز ذات الله<sup>(٤)</sup> عن الجهة لا يكون بجهة أخرى وإلا لزم التسلسل»<sup>(٥)</sup>.

فيقال له: هذا الذي ذكرته ليس دليلاً على أن المخالفة في الحقيقة والماهية لا تقتضي الجهة؛ فإن قولك: إن حقيقة ذات الله تعالى مخالفة<sup>(٦)</sup> لحقيقة الحيز والجهة وليس ذلك بالجهة. إنما يكون حجة لو ثبت أن الحيز والجهة أمر وجودي؛ فإن الكلام هنا إنما هو في الامتياز والمباينة التي من الأمور الموجودة؛ لا بين الموجود والمعدوم؛ فإن المعدوم ليس شيئاً في الخارج حتى يحتاج إلى التمييز بينه وبين غيره، وليس له

(١) في (ل): (فيقال) والتصويب من (ط).

(٢) في (أساس التقديس): (مبايناً).

(٣) في (أساس التقديس): (مخالفاً).

(٤) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٧.

(٦) في (ل): (لمخالفة). والتصويب من (ط).

حقيقة وماهية حتى يميز بينه وبين غيره، / ولو فرض أنه محتاج إلى التمييز بينه وبين غيره فالكلام هناك وفي<sup>(١)</sup> المباينة التي بين موجودين، وهي المباينة بين الله وبين العالم.

وإذا كان كذلك كان احتجاجة بالمباينة التي بين الله وبين الجهة على المباينة بين الموجودين يكون بالحقيقة لا بالجهة إنما يصح<sup>(٢)</sup> إذا كانت الجهة أمرًا وجوديًا، وهذا هو محل النزاع الذي نازعه فيه المنازع، على أن الجهة المضافة إلى الله تعالى ليست أمرًا موجودًا؛ فإنه لا معنى لكون الباري في الجهة إلا كونه مباينًا للعالم ممتازًا عنه منفردًا، وهو لا يقتضي وجود أمر سوى ذات الله. فإذا احتج على أن المباينة التي بين الله تعالى وبين العالم إنما هي بالحقيقة، ومباينة الشيء بالحقيقة لا يقتضي الجهة كمباينة الرب للجهة: كان قد سلم أن الجهة أمر وجودي في هذا الجواب، وهذه مصادرة على المطلوب<sup>(٣)</sup> حيث جعل الشيء مقدمة في إثبات نفسه، والمنازع يقول لا أسلم أن الجهة أمر موجود حتى يقال إن الله تعالى مباين لشيء موجود بغير جهة؛ فإن النزاع ما وقع إلا في وجودها، وهذا أول المسألة<sup>(٤)</sup> فكيف يحتج في وجوده<sup>(٥)</sup> بدليل محتج فيه بوجوده، وهذا

(١) (في) ساقطة من (ط).

(٢) (في (ط): (يقع).

(٣) راجع تعريف المصادرة على المطلوب ص ٥٦٧.

(٤) أي أول مسألة متنازع فيها، أي مسألة الحيز والجهة هل هي وجودية أم عدمية.

(٥) أي الحيز.

ظاهراً لا يخفى على من تدبره. وظهر أنه لم يذكر حجة على أن المخالفة بالحقيقة لا تقتضي الجهة.

إن الأشياء الموجودة التي يعلم تباينها وتمايزها ما تخلو عن الجهة والحيز

الوجه الحادي والثلاثون: أن يقال: المعلوم من المباشرة والامتياز بالحقيقة والماهية لا يخلو عن الجهة، وذلك أنه إما أن يكون بين جوهرين وجسمين وما يقوم بهما وكل منهما مباين للآخر بالجهة. وإما أن يكون بين عرضين بجوهر واحد وعين واحدة قطعاً ولونه وريحه وعلمه وقدرته، أو بين العين وبين صفاتها وأعراضها كالتمييز<sup>(١)</sup> بين الجسم وبين طعمه ولونه وريحه، وهذان الموضعان لا يخلو الأمران عن الجهة أيضاً؛ فإن الجوهر هو في الحيز بنفسه؛ بخلاف العرض الذي فيه فإنه قائم في الحيز تبعاً لغيره. وأما الصفتان والعرضان فهما أيضاً قائمان بمتحيز وإن كان أحدهما لا يتميز عن الآخر بمحلّه فليس في الأشياء الموجودة التي يعلم تباينها وتمايزها ما تخلو<sup>(٢)</sup> عن الجهة والحيز.

فإن قيل فأحد العرضين مباين الآخر بحقيقته مع اتفاق محلّهما؟.

إن كل شيئين قائمين بأنفسهما لا يباين أحدهما الآخر إلا بالجهة

فيقال: الوجه الثاني والثلاثون<sup>(٣)</sup>: وهو أن كل شيئين قائمين

(١) في (ط): (كالتمييز).

(٢) في (ط): (ما يخلو).

(٣) في (ط): الهامش (بالأصل الحادي والثلاثين وهو سهو في عدد الأوجه) قلت: لم أجد في نسخة (ل) سهواً، وإنما وقع السهو في نسخة (ل) في الوجه الثالث والثلاثين.

بأنفسهما لا يباين أحدهما الآخر إلا بالجهة، وذلك أن الموجودات كلها الواجب والممكن إما قائم بنفسه، وإما قائم بغيره. فالقائمتان بأنفسهما<sup>(١)</sup> لا [تتميز]<sup>(٢)</sup> بعضها<sup>(٣)</sup> عن بعض إلا بالجهة، وأما القائم بغيره فإنه تبع في الوجود للقائم بنفسه. يوضح ذلك أن القائم بغيره هو محتاج إلى محل ومكان. وأيضاً فقد يقال: الأعراض نوعان (أحدهما) مالا تشترط له الحياة، وهو (قسمان):

أحدهما: الأكوان<sup>(٤)</sup>، وهي: الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق<sup>(٥)</sup>. فهذه لا [تتميز]<sup>(٦)</sup> وتتباين إلا بالجهة والحيز وإن كان تبعاً للمحل، فلا يفرق بين الحركة والسكون ولا بين الاجتماع والافتراق إلا بالحيز والجهة؛ فإن الحركة انتقال في حيز بعد حيز<sup>(٧)</sup>، والسكون دوام في حيز واحد<sup>(٨)</sup>،

(١) في (ط): (فالقائمتان بأنفسهما).

(٢) في (ل) و(ط): (يتميز) وصوبتها ليستقيم الكلام.

(٣) في (ط): (بعضهما).

(٤) راجع تعريف الأكوان ص ٢١٦.

(٥) راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ١٥٤/١. و(الشامل) للجويني: ص ٤٢٩.

(٦) في (ل): (يتميز). والتصويب من (ط).

(٧) راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٨٨-٨٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ١٥٤/١، ٢٢/٢. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٤٥٧/١-٤٦١.

(٨) راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن أحمد نكري: ١٥٤/١، ١٧٢/٢-١٧٣. و(التعريفات) للجرجاني: ص ١٢٥-١٢٦. و(تسع رسائل في الحكمة =



والاجتماع يكون بتلاقي الحيزين<sup>(١)</sup>، والافتراق يكون بتباينهما<sup>(٢)</sup> /.

ج/٢٨٨

و(الثاني): الطعوم والألوان والروائح، وهذه هي الصفات. فهذه الأمور لا تدرك بشيء واحد؛ بل تتميز بحواس مختلفة، فالذي يتميز به هذا غير الذي يتميز به هذا، فحقائقها لا تظهر إلا بإدراكها، وإدراكها من أجناس في أحياز متباينة، فامتياز الأحياز التي لإدراكاتها تقوم مقام امتياز أحيازها.

والقسم الثاني ما تشترط له الحياة كالعلم والقدرة والسمع والبصر. فهذه أيضاً متباينة قد يحصل بين محالها التباين، وقد<sup>(٣)</sup> يحصل بين آثارها من تباين المحال ما يقوم مقام تباين محالها. وقد يقال: هذه الأعراض كلها [مفروضة]<sup>(٤)</sup> بالإضافة إلى الغير، وذلك الغير الذي هي مضافة إليه متباين بجهته، فهي متباينة بالإضافة إلى ما تتباين جهته، وظهر أنه ليس في [الموجودات]<sup>(٥)</sup> ما يباين غيره بمجرد حقيقته المجردة عن الجهة

---

= والطبعيات لابن سينا: ص ٩٥. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٦٦١-٦٦٢.

(١) راجع: (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ١٥٤/١. و(التعريفات) للجرجاني: ص ٨. و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ٢٣٨/١.

(٢) راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٣٣. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ١٥٤/١.

(٣) في (ط): (فقد).

(٤) في (ل): (معروضة). والتصويب من (ط).

(٥) في (ل): (الوجودات). والتصويب من (ط).

من كل وجه؛ بل لابد من شيء يظهر تحصل به .

الوجه [الثالث] <sup>(١)</sup> والثلاثون: أن يقال: لا نسلم أنه إذا قيل هذا مباين لهذا وممتاز عنه أو منفرد عنه، فإنه لا يراد به إلا أن حقيقته ليست مثل حقيقته <sup>(٢)</sup>؛ بل المراد بذلك أن هذا في ناحية عن هذا، وأنه منفصل عنه بحيث يكون حيزه غير حيزه. هذا هو المعروف من هذا. وأما الاختلاف في الحقيقة فمعناه عدم المماثلة، فإن الحقائق: إما مختلفة، وإما متماثلة. ومن المعلوم أنه إذا قيل إن الله مباين للعالم أو ممتاز عنه ومنفرد عنه لم يرد به أن الله ليس مثل العالم، وهذا كما قيل لابن المبارك: «بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته، على عرشه بائن من خلقه» <sup>(٣)</sup>. فهذه المباينة لا يراد بها عدم المماثلة؛ بل يراد بها أنه منفصل عنه، وتصور ذلك بديهي ظاهر.

إن المراد  
بالمباينة  
والانفراد  
والتمايز ليس  
عدم المماثلة  
فحسب بل  
يراد بهما  
انفصال  
الشيء عن  
الشيء

وما يعلم في المواضع التي يستعمل فيها لفظ مباينة الشيء لغيره وامتيازه عنه وانفراده عنه إلا ويكون ذلك مع انفصال أحدهما عن الآخر، حتى إذا ضمن ذلك [المفاضلة] <sup>(٤)</sup> وعدم المماثلة مثل أن يقال: هذا متميز عن هذا بكذا وكذا، وهذا منفرد عن أقرانه بكذا وكذا: ففي هذه المواضع كلها يوجد معنى

(١) في (ل): (الثاني) والتصويب من (ط) وهو سهو في عد الأوجه.

(٢) أي ليست مثل حقيقته فحسب.

(٣) راجع: (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٣١. و(السنة) لعبدالله بن أحمد: رقم

(٢٢)، ١١١/١، ورقم (٢١٦)، ١٧٤-١٧٥. وراجع أيضًا ص ٤١٦.

(٤) في (ل): (المعاضلة). والتصويب من (ط).

الانفصال والتمييز<sup>(١)</sup> بالحيز والجهة، ودليل ذلك أنه لا يعرف أن يقال: اللون منفرد عن الطعم ومباين له مع أن أحدهما ليس مثل الآخر. فعلم أن المخالفة التي مضمونها عدم المماثلة فهي<sup>(٢)</sup> متضمنة الانفصال.

إن مباينة الله  
للخلق بالجهة  
والحيز قد  
تحصل قبل  
العلم بمباينته  
في الكيفية

الوجه [الرابع]<sup>(٣)</sup> والثلاثون: أن يقال: المختلفان في الحقيقة هما اللذان لا يتماثلان، فالمماثلة ضد المخالفة، والاختلاف ضد التماثل، وعدم التماثل لابد أن يستلزم صفات حقيقية ثبوتية اختلفا بها، وإلا فالعدم المحض لا يوجب امتياز أحدهما عن الآخر. فإذا التباين بمعنى الاختلاف في الحقيقة يقتضي أموراً ثبوتية خالف بهما أحدهما الآخر مخالفة تنفي [تماثله]<sup>(٤)</sup>، وإذا كان المراد بالمباينة ذلك لم يجز العلم بها إلا بعد العلم بأن الشيئين ليسا متماثلين، وذلك لا يكون إلا بعد العلم بأمور ثبوتية تنفي [مماثلتهما]<sup>(٥)</sup> كما يعلم الطعم واللون والريح فيعلم أنها ليست متماثلة. والعلم بأن الخالق مباين للمخلوق وأنه ممتاز عنه وأنه منفرد عنه يحصل قبل العلم بأن الله لا مثيل له وأن حقيقته مخالفة لحقيقة العالم، كما<sup>(٦)</sup> أنه قد

(١) في (ط): (والتمييز).

(٢) هكذا في الأصل ولعل حذف الفاء في (فهي) أوضح في المعنى.

(٣) في (ل): (الثالث) وهو سهو في عد الأوجه كما أسلفت.

(٤) في (ل): (متماثلة). والتصويب من (ط).

(٥) في (ل): (مماثلتها). والتصويب من (ط).

(٦) (كما) مكررة في (ل).

يحصل العلم بأنه ليس مماثلاً للخلق بل مخالف له قبل العلم بأنه  
مباين للعالم ممتاز عنه منفرد عنه؛ فإن (باب الكيف) غير (باب  
الكم) و(باب الصفة) غير (باب القدر)/.

٢٨٨ ب/ل

وإذا كانت المباينة بالقدر والجهة تعلم دون هذه علم أنها  
أيضاً ثابتة، وإن [كانت]<sup>(١)</sup> تلك أيضاً ثابتة، وأنه مباين للخلق  
بالوجهين جميعاً؛ بل المباينة بالجهة والقدر أكمل؛ فإنها تكون  
لما يقوم بنفسه كما تكون له المباينة بالصفة والكيفية.

وأما المباينة بمجرد الصفة والكيفية فلا تكون إلا بما<sup>(٢)</sup> يقوم  
بغيره، لأن عدم قيامه بنفسه يمنع أن يكون له قدر وحيز وجهة  
على سبيل الاستقلال.

ومن ها هنا يتبين لنا الوجه [الخامس]<sup>(٣)</sup> والثلاثون: وهو أن  
المعلوم<sup>(٤)</sup> أن مباينة الله لخلقه أعظم من مباينة بعض الخلق بعضاً،  
سواء في ذلك مباينة الأجسام بعضها لبعض والأعراض بعضها لبعض  
ومباينة الأجسام للأعراض؛ ثم الأجسام والأعراض تتباين مع تماثلها  
بأحيازها وجهاتها المستلزمة لتباين أعيانها، وتتباين\* مع اختلافها  
أيضاً بتباين أحيازها وجهاتها\*<sup>(٥)</sup> مع اختلافها كالجسمين

مباينة الله  
لخلقه أعظم  
من مباينة  
بعض الخلق  
بعضاً

(١) في (ل): (كان). والتصويب من (ط).

(٢) في (ط): (لما).

(٣) في (ل): (الرابع). والتصويب من (ط).

(٤) في (ط): (من المعلوم).

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (ط).

المختلفين، والعرضيين المختلفين في محلين، وأدنى ما يتباين<sup>(١)</sup> به الاختلاف في الحقيقة والصفة دون الحيز كالعرضيين المختلفين في محل واحد فلو لم يباين الباري لخلقه إلا بمجرد الاختلاف في الحقيقة والصفة دون الجهة والحيز والقَدْر<sup>(٢)</sup> لكانت مباينته لخلقه من جنس مباينة العرض لعرض آخر حال في محله، أو مباينة الجسم للعرض الحال في محله؛ وهذا يقتضي أن مباينته للعالم من جنس مباينة الشئيين اللذين هما في حيز واحد ومحل واحد، فلا تكون هذه المباينة تنفي أن يكون هو والعالم في محل واحد؛ بل إذا كان العالم قائماً بنفسه، وكانت مباينته له من هذا الجنس كانت مباينته للعالم مباينة العرض للجسم الذي قام به، ويكون العالم كالجسم وهو معه كالعرض، وذلك يستلزم أن تكون مباينته للعالم مباينة المفتقر إلى العالم وإلى محل يحله، لاسيما والقائم بنفسه مستغن عن الحال فيه، وهذا من أبطل الباطل، وأعظم الكفر؛ فإن الله غني عن العالمين كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

ومن هاهنا جعله كثير من الجهمية حالاً في كل مكان، وربما جعلوه نفس الوجود القائم بالذوات، أو جعلوه الوجود المطلق، أو نفس الموجودات<sup>(٤)</sup>. وهذا<sup>(٥)</sup> كله مع أنه من أبطل الباطل، هو تعطيل للصانع: ففيه من إثبات فقره وحاجته إلى

(١) في (ط): (ما يتباين).

(٢) في (ل): (القدرة). والتصويب من (ط). وقد تقدم ما يدل على القدر.

(٣) راجع: ص ٦٠٧-٦١٠، ٦١٤-٦١٧.

(٤) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١/٥٣-٥٤، ٥٦، ٧٢، ١١١-١١٣، ١٩٦.

(٥) في (ط): (فهذا).

العالم ما يجب تنزيه الله عنه .

وهؤلاء قد زعموا أنهم نزهوه عن الحيز والجهة فلا يكون مفتقرًا إلى غيره فأحوجوه بهذا التنزيه إلى كل شيء، وصرحوا بهذه الحاجة كما ذكرناه في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>، ف سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا ۝ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۝ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا ۝ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۝ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ۝ ﴾ [مريم : ٨٨-٩٥]

ومع هذا فهؤلاء أقرب إلى الإثبات وإلى العلم من إثبات مباينة لا تعقل بحال، وهو مباينة من قال لا داخل العالم ولا خارجه<sup>(٢)</sup>؛ فإن هذه ليست كشيء من المبانيات المعروفة التي أدناها مباينة/ العرض للجسم، أو للعرض بحقيقته، وأن ذلك يقتضي أن يكون أحدهما في الآخر؛ أو يكونان كلاهما في محل واحد.

وإذا كان هؤلاء النفاة لم يثبتوا له مباينة تعقل وتعرف بين موجودين علم أنه في موجب قولهم معدومًا، كما اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن ذلك حقيقة قول هؤلاء الجهمية الذين يقولون إنه ليس فوق العرش: إنهم جعلوه معدومًا، ووصفوه بصفة المعدوم<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: ص ٦٠٧-٦١٠.

(٢) بين المؤلف في كتابه (التدمرية): ص ٢٥-٢٦ أن التصريح برفع النقيضين من أقوال الباطنية.

(٣) راجع: ص ٤٥٩-٤٦٨.

يدل على ذلك أن هذا الرازي جعل مباينته لخلقه من جنس مباينته للحيز، ولا يجب أن يكون موجودًا كما تقدم. فعلم أنهم أثبتوا مباينته للعالم من جنس مباينة الموجود للمعدوم، أو من جنس مباينة المعدوم للمعدوم، والعالم موجود لا ريب فيه، فيكونون قد جعلوه بمنزلة المعدوم، وهذه حقيقة قولهم، وإن كانوا قد لا يعلمون ذلك؛ فإن هذا حال الضالين.

الواجب أن  
تكون مباينة  
الله لخلقه  
أعظم من  
مباينة  
المخلوق  
للمخلوق

الوجه [السادس]<sup>(١)</sup> والثلاثون: أن يقال: هب أنهم أثبتوا له مباينة تعقل لبعض الموجودات فالواجب أن تكون مباينته للخلق أعظم من مباينة كل لكل، فيجب أن يثبت له من المباينة أعظم من مباينة العرض للعرض ولمحله<sup>(٢)</sup>، ومباينة الجوهر للجوهر؛ وذلك يقتضي أن يثبت له المباينة بالصفة التي تسمى المباينة بالحقيقة والكيفية، والمباينة بالقدر التي تسمى المباينة بالجهة أو الكمية، وإن كانت مباينته

= وروي عن عبدالله بن المبارك قال: (ليس تعبد الجهمية شيئًا).

(السنة) لعبد الله بن أحمد: رقم (١٧)، ١٠٩/١.

وقال الدارمي في كتاب (رد الدارمي على المريسي) ص ٩٥: (ومن لم يعرف أن إلهه فوق عرشه فوق سمواته فإنما يعبد غير الله، ويقصد بعبادته إلى إلهه في الأرض، ومن قصد بعبادته إلى إلهه في الأرض كان عابد وثن لأن الرحمن على العرش والأوثان في الأرض) وروى عن حماد بن زيد وذكر الجهمية فقال: (إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء).

(السنة) لعبد الله بن أحمد: رقم (٤١)، ١١٧-١١٨. (والسنة) للخلال، مخطوط، ق/١٤٨ ب.

(١) في (ل): (الخامس). والتصويب من (ط).

(٢) (ولمحله) ساقطة من (ط).

لهذين أعظم مما يعلم من [مباينة]<sup>(١)</sup> المخلوق للمخلوق؛ إذ ليس كمثله شيء في شيء مما يوصف به. وأما إثبات بعض المباينات دون بعضها فهذا يقتضي مماثلته للمخلوق، وأن يكون شبهه ببعض المخلوقات أعظم من شبه بعضها ببعض، وذلك ممتنع.

يوضح ذلك:

الوجه [السابع]<sup>(٢)</sup> والثلاثون: وهو أن المباينة تقتضي المخالفة في الحقيقة، وهي ضد المماثلة، وحيث كانت المباينة فإنها تستلزم ذلك؛ فإن المباينة بالجهة والحيز تقتضي أن تكون عين أحدهما مغايرة لعين الآخر، وهذا فيه رفع الاتحاد وإثبات مخالفة. وكذلك اختلاف الصفة والقدر ترفع المماثلة وتثبت المباينة والمخالفة. وهو إن كان قد قال إن المباينة يُعنى بها المباينة بالجهة والمخالفة في الحقيقة<sup>(٣)</sup>، وقد ذكرنا أنها في المعنى الأول أظهر؛ فإنها تستلزم الاختلاف في الحقيقة حيث كانت، فإن الشيئين المتماثلين لا يتصور أن يتماثلا حتى يرتفع التباين في العين؛ بل لابد أن تكون عين أحدهما ليست عين الآخر، وأن يكون له ما يخصه من أحوال، كالعرضين المتماثلين؛ بل السوادين إذا حل أحدهما في محل بعد الآخر فإن زمان هذا غير زمان الآخر، ولهذا يقال: المباينة تكون

إن المباينة  
تقتضي  
المخالفة في  
الحقيقة

(١) في (ل): (مباينته). والتصويب من (ط).

(٢) في (ل): (السادس). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٧.



بالزمان، وتكون بالمكان، وتكون بالحقيقة.

والمقصود هنا: أن المباينة مستلزمة لرفع المماثلة، فإذا كان الله سبحانه ليس كمثله شيء في أمر من الأمور وجب أن تكون له المباينة التامة بكل وجه، فيكون مباينًا للخلق بصفته وقدره، بحقيقته وجهته، وبقدمه الذي يفارق به الكائنات في زمانها. فتكون الأشياء مباينة له: بمكانها، وزمانها، وحقيقتها وهو سبحانه مباين لها بأزله، وأبده، وظهوره، وبطونه. فهو الأول/ والآخر والظاهر والباطن، وهو مباين لها بصفاته سبحانه وتعالى.

٢٨٩ ب/ل

يؤيد هذا أن المثبة للصور أعظم تنزيهاً لله عن مماثلة الخلق من نفاتها؛ لأن الأمور السلبية لا ترفع المماثلة؛ بل الأعدام<sup>(١)</sup> متماثلة، وإنما يرتفع التماثل بالأمور الوجودية، فكل من كان أعظم إثباتاً لما توجبه أسماء الله وصفاته كان رفعه المماثلة عن الله أعظم، وظهر أن هؤلاء الجهمية الذين يزعمون أنهم يقصدون تنزيهه عن المشابهة هم الذين جعلوا له أمثلاً وأنداداً فيما أثبتوه وفيما نفوه، كما تقدم بيان ذلك<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

\* \* \*

---

(١) هكذا في الأصل والمعنى بل المعدومات متماثلة.

(٢) راجع: ص ٦٧٠.

## / فصل (١)

قال الرازي: «البرهان الثالث في أنه<sup>(٢)</sup> يمتنع أن يكون الله<sup>(٣)</sup> مختصاً بالجهة والحيز<sup>(٤)</sup>، هو أنه لو كان مختصاً<sup>(٥)</sup> بالجهة والحيز<sup>(٦)</sup>، لكان لا يخلو إما [أن]<sup>(٧)</sup> يقال: إنه غير متناه من جميع الجوانب، [أو]<sup>(٨)</sup> يقال<sup>(٩)</sup>: إنه غير متناه من بعض الجوانب<sup>(١٠)</sup>، أو يقال: إنه متناه من كل الجوانب، والأقسام الثلاثة باطلة، فالقول<sup>(١١)</sup> بكونه مختصاً بحيز وجهة<sup>(١٢)</sup> باطل.

الرد على  
البرهان  
الثالث للرازي  
في أنه يمتنع  
أن يكون  
مختصاً  
بالحيز  
والجهة

- 
- (١) تتفق نسخة الكواكب رقم (١٧١) ص ٨٥ مع نسخة ليدن من بداية هذا الفصل.
- (٢) في (أساس التقديس): (في بيان أنه).
- (٣) في (أساس التقديس): (تعالى).
- (٤) في (أساس التقديس): (بالحيز والجهة).
- (٥) في (أساس التقديس): (لو كان تعالى).
- (٦) في (أساس التقديس): (بحيز وجهة).
- (٧) ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
- (٨) في (ل): (أم). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).
- (٩) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).
- (١٠) ما بين النجمتين مكررة في (ل) وفي (أساس التقديس) زيادة: (من بعض الجوانب ومتناه من بعض الجوانب).
- (١١) في (ك): (والقول).
- (١٢) في (أساس التقديس): (بجهة وحيز).

أما قولنا: إنه يمتنع أن يكون غير متناه من جميع الجوانب،  
فيدل عليه وجوه:

الأول: أن وجود بُعدٍ لا نهاية له محال، والدليل عليه أن  
فرضَ بُعدٍ غير متناه يُفضي إلى المحال، فوجب أن يكون محالاً؛  
وإنما قلنا: إنه يفضي إلى المحال، لأننا إذا فرضنا بعداً غير متناه،  
وفرضنا بعداً آخر متناهياً موازياً له، ثم زال الخط<sup>(١)</sup> المتناهي<sup>(٢)</sup> من  
الموازاة إلى المسامطة<sup>(٣)</sup>، [فنقول]<sup>(٤)</sup>: هذا يقتضي أن يحصل<sup>(٥)</sup>  
من<sup>(٦)</sup> الخط الأول الذي هو غير متناه نقطة هي أول [نقط]<sup>(٧)</sup>  
المسامطة، وذلك الخط المتناهي ما كان مسامطاً للخط الغير  
متناهي<sup>(٨)</sup>، ثم صار مسامطاً له، فكانت هذه المسامطة [حادثة]<sup>(٩)</sup> في

---

(١) في (ط): (خط).

(٢) في (أساس التقديس): (المتناهي الموازي).

(٣) المسامطة: هو التقاء خط بآخر بنقطة التقاطع.

راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١٥٢/١.

(٤) في (ل): (فيقول). وفي (أساس التقديس): (نقول). والتصويب من (ك)  
و(ط).

(٥) في (ك): (يجعل).

(٦) في (أساس التقديس): (في).

(٧) في (ل): (نقطة) وفي (ك): (فقط) وفي (ط): (نقطة) والتصويب من (أساس  
التقديس).

(٨) في (أساس التقديس): (المتناهي).

(٩) ساقطة من (ل). وفي (ك): (حادثة فهذه المسامطة). والتصويب من (أساس  
التقديس) و(ط).

أول أو ان<sup>(١)</sup> حدوثها لابد وأن تكون<sup>(٢)</sup> مع نقطة معينة، فتكون تلك<sup>(٣)</sup> النقطة هي أول نقطة<sup>(٤)</sup> المسامطة، لكن كون الخط<sup>(٥)</sup> غير متناه يمنع من ذلك؛ لأن المسامطة مع النقطة الفوقانية<sup>(٦)</sup> تحصل قبل المسامطة مع النقطة التحتانية، فإذا<sup>(٧)</sup> كان الخط غير متناه فلا نقطة فيه [إلا]<sup>(٨)</sup> وفوقها نقطة أخرى، وذلك يمنع من حصول المسامطة في المرة الأولى مع نقطة معينة، فثبت أن هذا يقتضي أن يحصل في الخط الغير متناه<sup>(٩)</sup> نقطة هي أول نقطة<sup>(١٠)</sup> المسامطة، وأن لا يحصل؛ وهذا المحال إنما لزم من فرضنا أن ذلك الخط غير متناه، فوجب أن يكون في<sup>(١١)</sup> ذلك محالاً، فثبت أن القول بوجود بعد غير<sup>(١٢)</sup> متناه محال.

الوجه الثاني: و<sup>(١٣)</sup> هو أنه إذا كان القول بوجود بعد غير

(١) في (ك): (وان).

(٢) في (ط): (يكون).

(٣) في (ك): (بذلك).

(٤) في (أساس التقديس): (نقط).

(٥) في (أساس التقديس): (ذلك الخط).

(٦) في (أساس التقديس): (المسامطة).

(٧) في (أساس التقديس): (وإذا).

(٨) في (ل): (لا). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٩) في (أساس التقديس): (المتناهي).

(١٠) في (أساس التقديس): (نقط).

(١١) (في) غير موجودة في (أساس التقديس).

(١٢) (غير) ساقطة من (ك) و(ط).

(١٣) الواو غير موجودة في (أساس التقديس).

متناه ليس محالاً، فعند هذا لا يمكن إقامة الدليل على كون<sup>(١)</sup> العالم متناهياً<sup>(٢)</sup> بكليته<sup>(٣)</sup>، \* وذلك باطل بالإجماع.

الوجه الثالث: أنه لو كان<sup>(٤)</sup> غير متناه<sup>(٥)</sup> من جميع الجوانب لوجب<sup>(٦)</sup> أن لا يخلو<sup>(٧)</sup> شيء من الجهات والأحياز عن ذاته، فحينئذ<sup>(٨)</sup> يلزم أن يكون/ العالم مخالطاً لأجزاء<sup>(٩)</sup> ذاته، وأن تكون القاذورات والنجاسات كذلك، وهذا لا يقوله عاقل. و<sup>(١٠)</sup> أما (القسم الثاني): وهو أن نقول<sup>(١١)</sup> إنه<sup>(١٢)</sup> غير متناه من بعض الجوانب، ومتناه من سائر الجوانب، فهو أيضاً باطل لوجهين:

أحدهما<sup>(١٣)</sup>: أن البرهان الذي ذكرناه على امتناع بعد غير

---

(١) في (أساس التقديس): (أن).

(٢) في (أساس التقديس): (متناه).

(٣) في (ط): (بكلية).

(٤) في (أساس التقديس): (كان تعالى).

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٦) في (أساس التقديس): (وجب).

(٧) (ك): (لا يخلق).

(٨) في (أساس التقديس): (وحينئذ).

(٩) في (أساس التقديس): (بأجزاء).

(١٠) الواو غير موجودة في (أساس التقديس).

(١١) في (أساس التقديس): (يقال).

(١٢) (إنه) ساقطة من (ط).

(١٣) في (أساس التقديس) و(ك) و(ط): (الأول).

متناه قائم سواء قيل<sup>(١)</sup> من كل الجوانب أو من بعض الجوانب. /  
 الثاني: أن الجانب الذي فرض أنه غير متناه<sup>(٢)</sup> والجانب  
 الذي فرض أنه متناه، إما أن يكونا متساويين في الحقيقة  
 والماهية، وإما أن لا يكونا كذلك.

أما «القسم الأول» فإنه يقتضي<sup>(٣)</sup> أن يصح على كل واحد  
 من هذين الجانبين ما يصح على الجانب الآخر، [وذلك يقتضي  
 أن ينقلب الجانب المتناهي غير متناه، والجانب الغير متناه  
 متناهياً]<sup>(٤)</sup>، وذلك يقتضي\* جواز الفصل والوصل والزيادة  
 والنقصان على ذات الله تعالى وهو محال.

وأما «القسم الثاني» وهو القول بأن أحد الجانبين مخالف  
 للجانب الثاني في الحقيقة والماهية، فنقول أن هذا محال من  
 وجوه:

(الأول): أن هذا يقتضي كون ذاته مركبة<sup>(٥)</sup>، وهو باطل  
 كما<sup>(٦)</sup> بينا.

(الثاني): أنا بينا أنه لا معنى للمتحيـز إلا الشيء الممتد في

(١) في (أساس التقديس): (كان قد قيل).

(٢) في (ل) زيادة: (أنه غير متناه من كل الجوانب أو من بعض الجوانب، الثالث أنه غير متناه). والتصويب من (أساس التقديس).

(٣) ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) في إثبات الزيادة.

(٤) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٥) في (أساس التقديس): (مركباً).

(٦) في (أساس التقديس): (لما).

الجهات المختص بالأحياء، وبيننا أن المقدار يمتنع أن يكون صفة؛ بل يجب أن يكون ذاتاً، وبيننا أنه متى<sup>(١)</sup> كان الأمر كذلك كانت جميع المتحيزات متساوية، وإذا كان كذلك امتنع القول بأن أحد جانبي ذلك الشيء<sup>(٢)</sup> مخالف للجانب الآخر في الحقيقة والماهية.

و<sup>(٣)</sup> أما (القسم الثالث): وهو أن يقال: إنه متناه من كل الجوانب، فهذا أيضاً باطل [من وجهين]<sup>(٤)</sup>.

«أحدهما<sup>(٥)</sup>»: أن كل ما كان متناهياً من جميع الجوانب كانت حقيقته قابلة للزيادة والنقصان، وكل ما كان كذلك كان محدثاً على ما بيناه.

«الثاني»: أنه لما كان متناهياً من جميع الجوانب، فحينئذ يفرض<sup>(٦)</sup> فوقه أحياء خالية وجهات فارغة، فلا يكون هو تعالى فوق جميع الأشياء؛ بل تكون تلك الأحياء أشد فوقية من الله<sup>(٧)</sup>. وأيضاً فهو تعالى قادر على خلق الجسم في الحيز الفارغ، فلو فرض حيز خال لكان قادراً على أن يخلق فيه جسمًا، وعلى

(١) في (ك): (من).

(٢) في (ط): (شيء).

(٣) الواو ساقطة من (ط).

(٤) في (ل): (لوجهين). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٥) في (أساس التقديس) و(ك) و(ط): (الأول).

(٦) في (ط): (تفرض). وفي (ك): (تعرض).

(٧) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

هذا التقدير يكون هذا<sup>(١)</sup> الجسم فوق الله تعالى، وذلك عند الخصم محال فثبت<sup>(٢)</sup> أنه<sup>(٣)</sup> لو كان في جهة لم يخل الأمر عن أحد هذه الأقسام الثلاثة، وثبت أن كل واحد منها باطل محال، فكان القول بأن الله تعالى في الحيز والجهة محال. فإن قيل: ألسنتم تقولون إنه<sup>(٤)</sup> غير متناه في ذاته فيلزمكم جميع ما ألزمتونا<sup>(٥)</sup>؟.

قلنا: الشيء الذي يقال<sup>(٦)</sup> إنه غير متناه على وجهين: (أحدهما): أنه شيء<sup>(٧)</sup> غير مختص بجهة وحيز<sup>(٨)</sup>، ومتى كان كذلك امتنع أن يكون له طرف<sup>(٩)</sup> ونهاية وحد. و(الثاني): أنه مختص بجهة وحيز إلا أنه مع ذلك ليس لذاته مقطع وحد، فنحن إذا قلنا: إنه<sup>(١٠)</sup> لا نهاية لذات الله تعالى عنينا<sup>(١١)</sup> به التفسير الأول؛ فإن كان مرادكم ذلك فقد ارتفع

(١) في (أساس التقديس) و(ك) و(ط): (ذلك).

(٢) في (ل): (فيثبت). والتصويب من (أساس التقديس) و(ك) و(ط).

(٣) في (أساس التقديس): (أنه تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): (إنه تعالى).

(٥) في (أساس التقديس) و(ك): (ألزمتوه علينا). وفي (ط): (ألزمتونا).

(٦) في (أساس التقديس): (يقال له).

(٧) (شيء) غير موجودة في (أساس التقديس) و(ك).

(٨) في (أساس التقديس): (بحيز وجهة).

(٩) في (ك): (طريق).

(١٠) (إنه) ساقطة من (ط).

(١١) في (ك): (قبلنا).



النزاع<sup>(١)</sup> بيننا، وإن كان مرادكم هذا<sup>(٢)</sup> (الوجه الثاني) فحيثئذ يتوجه عليكم ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> من الدليل، ولا ينقلب ذلك علينا؛ لأننا لا نقول إنه<sup>(٤)</sup> غير متناه بهذا التفسير حتى يلزمنا ذلك الإلزام، فظهر الفرق، وبالله التوفيق<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

٨٦ ب/ك

حجة الرازي

هي من جنس

حجج

الجهمية

قديمًا

يقال: هذه الحجة هي من جنس/ قولهم: لو كان فوق العرش لكان، إما أن يكون أصغر منه، أو بقدره، أو أكبر منه<sup>(٧)</sup> يبعد متناه، أو غير متناه وهذه الحجج من<sup>(٨)</sup> حجج الجهمية قديمًا، كما ذكر ذلك الأئمة، وذكروا أن جهماً وأتباعه هم أول من أحدث في الإسلام هذه الصفات السلبية وإبطال نقيضها<sup>(٩)</sup>، مثل قولهم ليس فوق العالم ولا هو داخل العالم ولا خارجه، وليس في مكان دون مكان<sup>(١٠)</sup>، وليس بمتحيز، ولا جوهر، ولا جسم، ولا له نهاية، ولا حد، ونحو هذه العبارات؛ فإن هذه

(١) في (أساس التقديس): (الخلاف).

(٢) في (ك) و(ط): (هو).

(٣) في (أساس التقديس): (ما ذكرناه).

(٤) في (أساس التقديس): (إنه تعالى).

(٥) في (أساس التقديس): (والله أعلم).

(٦) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٨-٧١.

(٧) راجع: (رد الدارمي على بشر المريسي) للدارمي: ص ٨٥. وسوف يستشهد

المؤلف من كلام الإمام أحمد والدارمي والخلال حول هذا الموضوع في ص ٦٨٤ وما بعدها.

(٨) (من) ساقطة من (ك).

(٩) وممن ذكر ذلك الإمام الدارمي في (رد الدارمي على المريسي): ص ٨٥-٨٦.

(١٠) في (ك) زيادة: (دون مكان أو ليس في مكان).

العبارات<sup>(١)</sup> جميعها<sup>(٢)</sup> وما يشبهها لا تؤثر عن أحد من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة الدين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول<sup>(٣)</sup> الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتب الله المنزل [من]<sup>(٤)</sup> عنده؛ / بل هذه هي من أقوال الجهمية، ومن الكلام الذي اتفق السلف على ذمه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد [في]<sup>(٥)</sup> كلام السلف ذم الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذم الكلام والمتكلمين<sup>(٦)</sup> كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك؛ فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر<sup>(٧)</sup> ذم أئمة الدين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صنف فيه مصنفات، حتى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث<sup>(٨)</sup>.

٢٩٠ ب/ل

ذكر أقوال  
أئمة الإسلام  
فيما أنكروه  
على الجهمية

وقد قدمنا<sup>(٩)</sup> ما وصفه الإمام أحمد من مذهب جهم، حيث قال: «وتأول القرآن على غير تأويله، وكذبَ بأحاديث النبي<sup>(١٠)</sup>

رد الإمام  
أحمد على  
بشر المريسي

(١) (العبارات) ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): (جميعاً).

(٣) في (ك) و(ط): (النبي - ﷺ).

(٤) في (ل): (على). والتصويب من (ك) و(ط).

(٥) في (ل): (من). والتصويب من (ك) و(ط).

(٦) في (ك) زيادة: (حيث ورد ذم المتكلمين وأهل الكلام عنهم كان أهل).

(٧) في (ك): (لمن).

(٨) في (ك): (المختلف) وبعدها بياض مقدار كلمتين.

(٩) راجع: ص ١٠٧.

(١٠) في (الرد على الجهمية والزندقة): (رسول الله).

ﷺ؛ وزعم أن من وصف من الله شيئاً وصف به نفسه في كتابه،  
أوحدث عنه النبي ﷺ<sup>(١)</sup> كان كافراً وكان من<sup>(٢)</sup> المشبهة، فأضل<sup>(٣)</sup>  
بشراً كثيراً، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>،  
وأصحاب عمرو بن عبيد<sup>(٥)</sup> بالبصرة، ووضع دين الجهمية، فإذا  
سألهم الناس عن قول الله - عز وجل -<sup>(٦)</sup>: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ما تفسيره؟<sup>(٧)</sup>.

يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، هو<sup>(٨)</sup> تحت  
الأرضين السابعة، كما هو على العرش، لا<sup>(٩)</sup> يخلو منه مكان،  
ولا هو في مكان<sup>(١٠)</sup> دون مكان، ولا يتكلم، ولا يكلم<sup>(١١)</sup>،  
ولا ينظر إليه أحد في الدنيا، ولا ينظر إليه أحد في الآخرة<sup>(١٢)</sup>،  
ولا يوصف، ولا يعرف بصفة، ولا يعقل، ولا له غاية ولا<sup>(١٣)</sup>

(١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (رسول).

(٢) في (ك): (في).

(٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (أضل بكلامه).

(٤) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٠٨.

(٦) (عز وجل) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(٧) (ما تفسيره) غير موجودة في (الرد على الجهمية والزنادقة).

(٨) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (وهو).

(٩) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا).

(١٠) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا يكون في مكان).

(١١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولم يتكلم ولا يتكلم).

(١٢) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (في الدنيا والآخرة).

(١٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ولا له).

منتهى، ولا يدرك بعقل، وهو وجه كله<sup>(١)</sup>، وهو سمع كله، \* هو  
 بصر كله، \*<sup>(٢)</sup> وهو نور كله، وهو قدرة كله لا يوصف بصفتين  
 مختلفتين<sup>(٣)</sup>؛ فليس<sup>(٤)</sup> له أعلى ولا أسفل، ولا نواح  
 ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو خفيف ولا ثقيل، ولاله  
 لون ولاله جسم، وليس بمعقول<sup>(٥)</sup> وكلما خطر بقلبك<sup>(٦)</sup> أنه  
 شيء تعرفه فالله<sup>(٧)</sup> بخلافه<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

وقال أيضاً الإمام أبوسعيد عثمان بن سعيد في كتابه  
 المعروف، الذي سماه (نقض عثمان بن سعيد، على المريسي  
 الجهمي العنيد، فيما افترى على الله في التوحيد) قال:  
 «(باب الحد والعرش):  
 وادعى<sup>(١٠)</sup> المعارض<sup>(١١)</sup> أنه ليس لله حد، ولا غاية،

رد الدارمي  
 على بشر  
 المريسي

- (١) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (وهو وجه كله وهو علم كله).
- (٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ك) و(ط).
- (٣) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط): (بوصفين مختلفين).
- (٤) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك) و(ط): (وليس).
- (٥) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (ليس بمعلوم ولا معقول). وفي (ك): (وليس  
 أظنه قال بمعقول).
- (٦) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (على قلبك).
- (٧) في (الرد على الجهمية والزنادقة) و(ك): (فهو).
- (٨) في (الرد على الجهمية والزنادقة): (على خلافه). وبعد هذه الكلمة في (ك) بياض  
 مقدار نصف سطر.
- (٩) (الرد على الجهمية والزنادقة) للإمام أحمد: ص ١٠٤ - ١٠٥.
- (١٠) في (رد الدارمي على المريسي): (قال أبو سعيد: وادعى).
- (١١) في (رد الدارمي على المريسي): (المعارض أيضاً).

ولا نهاية»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتق [منه]<sup>(٣)</sup> أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحد من العالمين.

فقال له قائل ممن يحاوره<sup>(٤)</sup>: قد علمت مرادك منها<sup>(٥)</sup> أيها<sup>(٦)</sup> الأعجمي، تعني<sup>(٧)</sup> أن الله لا شيء؛ لأن الخلق كلهم علموا أنه<sup>(٨)</sup> ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله حد وغاية وصفة، وأن/ لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة؛ \* فالشيء أبدًا موصوف لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية<sup>(٩)</sup>، وقولك: لا حد له يعني<sup>(١٠)</sup> أنه لا شيء.

قال أبو سعيد: والله تعالى له حد لا يعلمه غيره<sup>(١١)</sup>، ولا يجوز لأحد<sup>(١٢)</sup>

١٨٧/ك

(١) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٢٣.

(٢) أي الدارمي والكلام متصل.

(٣) في (ل) (ك) و(ط): (منها) والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

(٤) في (رد الدارمي على المريسي): (حاوره).

(٥) (منها) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ط).

(٦) (أيها) ساقطة من (ك).

(٧) في (رد الدارمي على المريسي): (وتعني). وفي (ك): (معنى).

(٨) (أنه) ساقطة من (ك).

(٩) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(١٠) في (ك): (معنى). وفي (ط): (تعني).

(١١) في (رد الدارمي على المريسي): (أحد غيره).

(١٢) (لأحد) ساقطة من (ك).

[أن] <sup>(١)</sup> يتوهم لحدّه غاية في نفسه؛ ولكن نؤمن بالحد ونكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه <sup>(٢)</sup> أيضاً حد، وهو على عرشه فوق سمواته؛ فهذا حدان اثنان <sup>(٣)</sup>.

قال <sup>(٤)</sup>: «وسئل ابن المبارك <sup>(٥)</sup>: بم نعرف ربنا؟ قال بأنه على العرش <sup>(٦)</sup> بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد. حدثناه الحسن بن الصباح البزار <sup>(٧)</sup> عن علي بن الحسن <sup>(٨)</sup> بن شقيق <sup>(٩)</sup>، عن ابن المبارك <sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ساقطة من (ل). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).
  - (٢) في (رد الدارمي على المريسي): (والمكانة).
  - (٣) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٢٣.
  - (٤) أي الدارمي والكلام متصل.
  - (٥) في (رد الدارمي على المريسي): (عبدالله بن المبارك).
  - (٦) في (ك) و(ط): (عرشه).
  - (٧) الحسن بن الصباح البزار، أبو علي (١٠٠٠-٢٤٩هـ) أحد الأئمة في الحديث والسنة، وكانت له جلاله عجيبة ببغداد، وكان عابداً فاضلاً، ليس بالقوي، سمع ابن عيينة فمن بعده، وعنه البخاري وأبو داود والترمذي وابن الصاعد، قال أحمد: ثقة صاحب سنة ما يأتي عليه يوم إلا ويعمل فيه خيراً، وكان أحمد يرفع من قدره ويجله.
  - راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ١٩/٣. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٤٩٩/١-٥٠٠. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢٨٩/٢-٢٩٠. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٦٧/١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٠٧.
  - و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٧٨-٧٩.
  - (٨) في (رد الدارمي على المريسي): (الحسين).
  - (٩) تقدمت ترجمته ص ٤٠.
  - (١٠) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٢٤.

قال<sup>(١)</sup>: «فمن ادعى أنه<sup>(٢)</sup> ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى أنه لا شيء؛ لأن الله تعالى<sup>(٣)</sup> وصف حد مكانه في مواضع كثيرة / من كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ٢٩١ / ﴿ءَأَمْنُكُمْ مِّنَ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد<sup>(٤)</sup>، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله.

وقال رسول الله ﷺ (إن الله تعالى<sup>(٥)</sup> فوق عرشه فوق سمواته)<sup>(٦)</sup>. وقال للأمة السوداء: (أين الله؟ قالت في السماء، قال: اعتقها، فإنها مؤمنة)<sup>(٧)</sup>. فقول رسول الله ﷺ (إنها مؤمنة)

(١) أي الدارمي والكلام متصل.

(٢) في (ك) و(ط): (أن).

(٣) (تعالى) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ك).

(٤) في (ل): (الحدود). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).

(٥) (تعالى) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ك)، (ط).

(٦) راجع تخريج الحديث ص ٢٤٩.

(٧) رواه مسلم في صحيحه: المساجد / ٧، ح (٣٣)، ١/ ٣٨١ - ٣٨٢. بلفظ: (أين الله. قالت في السماء. قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: اعتقها فإنها مؤمنة).

ورواه بلفظ مسلم أبو داود في سننه: الصلاة / ١٧١، ح (٩٣٠)، ١/ ٥٧٠ - ٥٧٣. والنسائي في سننه سهو/ الكلام في الصلاة، ٣/ ١٨١٤. وابن أبي عاصم في السنة: ح (٤٨٩)، ١/ ٢١٥.

والحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود =

دليل على<sup>(١)</sup> أنها<sup>(٢)</sup> لو [لم]<sup>(٣)</sup> تؤمن أن<sup>(٤)</sup> الله في السماء لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة المؤمنة إلا من يحد<sup>(٥)</sup> الله<sup>(٦)</sup> أنه في السماء، كما قال الله ورسوله<sup>(٧)</sup>.

ثم قال<sup>(٨)</sup>: «وثنا<sup>(٩)</sup> أحمد بن منيع البغدادي<sup>(١٠)</sup>، حدثنا

- 
- = الطيالسي (مسند أبي داود الطيالسي): ح (١١٠٥)، ص ١٥٠. وابن خزيمة في (التوحيد): ح (١٧٨)، وح (١٧٩)، وح (١٨٠)، وح (١٨١)، وح (١٨٢)، وح (١٨٣)، وح (١٨٤)، وح (١٨٥)، وح (١٨٦)، وح (١٨٧)، ٢٧٩-٢٧٨/١. والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٤٢١-٤٢٢. واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة): ح (٦٥٢)، وح (٦٥٣)، ٣٩٣-٣٩١/٣. والإمام الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني في (فتا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف): ح (٢٠)، ص ٧٤-٧٣. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو)، ح (٢)، ح (٣)، ص ٧٤-٦٩. والذهبي في (العلو)، ص ٥-٢. (١) دليل على غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي). (٢) في (رد الدارمي على المريسي): (وأنها). (٣) ساقطة من (ل). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط). (٤) في (رد الدارمي على المريسي): (بأن). (٥) في (ك) و(ط): (شهد). (٦) في (ط): (لله). (٧) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٢٤. (٨) أي الدارمي والكلام متصل. (٩) في (رد الدارمي على المريسي): (فحدثنا). (١٠) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، أبو جعفر الأصم (١٦٠-٢٤٤هـ) الحافظ الحجة، صاحب المسند، نزل بغداد، روى عن ابن عينة وابن علية وابن أبي حازم وغيرهم، روى عنه الجماعة وابن خزيمة والقباني والسراج وابن صاعد قال سبطه: أخبرت عن جدي أنه قال: أنا من نحو أربعين سنة أختم القرآن كل =



أبو معاوية<sup>(١)</sup>، عن شبيب بن شيبه<sup>(٢)</sup> عن الحسن<sup>(٣)</sup>، عن عمران بن

ثلاث.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٧٨٧٧/٢. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٤٨١-٤٨٢/٢. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٨٤-٨٥. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٢٧/١. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٠٨. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٣.

(١) محمد بن خازم التميمي السعدي مولا هم الكوفي، أبو معاوية الضرير (١٩٥-١٠٠ هـ) ثقة وأحد الأعلام، ذهب بصره وهو ابن ثمان، أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهيم في حديث غيره، روى عن عاصم الأحول والأعمش وخلق غيرهم، روى عنه ابن أبي شيبه، وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وأحمد بن منيع وغيرهم.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٢٤٨-٢٤٦/٧. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٩٤/١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ١٣٩-١٣٧/٩. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١٥٧/٢. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ١٢٣. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٣٣٤.

(٢) شبيب بن شيبه بن عبدالله التميمي المنقري، أبو معمر البصري (١٠٠- هـ) نحو ١٧٠ هـ) الخطيب البليغ، أخباري، صدوق يهيم في الحديث، ولي الري، روى عن أبيه والحسن وابن سيرين وعطاء، وعنه ابنه والأصمعي ووكيع وهشام بن عروة وأبو معاوية الضرير، قيل لابن المبارك: إنه يدخل على الأمراء قال: حدثوا عنه، فإنه أشرف من أن يكذب.

راجع: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣٥٨/٤. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ٢٦٢-٢٦٣/٢. و(المغني في الضعفاء) للذهبي: ٤٢٢/١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣٠٨-٣٠٧/٤. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٤٦/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ١٦٣.

(٣) هو الحسن البصري كما جاء مصرحاً عند الترمذي. وهو:

الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد (...-١١٠ هـ) الإمام شيخ الإسلام وسيد التابعين في زمانه بالبصرة، كان جامعاً عالمًا رفيقاً ثقة حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً من بحور العلم فقيه النفس كبير الشأن =

حصين<sup>(١)</sup>، أن النبي ﷺ قال لأبيه<sup>(٢)</sup>: (يا حصين كم تعبد اليوم إلهاً؟ قال: سبعة: ستة في الأرض؛ وواحد في السماء؛ قال: فأيهم تُعَدُّ لرغبتك ورهبتك<sup>(٣)</sup>؟ قال: الذي في السماء)<sup>(٤)</sup>

= عديم النظير مليح التذكير بليغ الموعظة رأس في أنواع الخير. يقال مولى زيد بن ثابت ويقال مولى جميل بن قطبة، أمه خيرة مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة وحفظ كتاب الله، ثم كبر ولازم الجهاد ولازم العلم والعمل وكان أحد الشجعان الموصوفين يذكر مع قطري بن الفجاءة، حدث عن عثمان وعمران بن الحصين والمغيرة بن شعبة وابن عباس وابن عمر وطائفة كثيرة، حدث عنه قتادة وأيوب وحמיד الطويل وأمم سواهم، وهو مع جلال قدره كثير التدليس فلا يحتاج بقوله عن من لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه والله أعلم. راجع: (وفيات الأعيان) لابن خلكان: ٢/٦٩-٧٣. (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٤/٥٦٣-٥٨٨. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١/٧١-٧٢. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ١/٥٢٧. (تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٢/٢٦٣-٢٧٠. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٢٨ و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٧٧.

(١)

تقدمت ترجمته في ص ٢٨٣ .

(٢)

حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي والد عمران اختلف في إسلامه فروي أنه مات على الإسلام وقيل مات مشركاً، والصحيح ما رجحه ابن حجر أنه أسلم، كما في رواية أحمد والنسائي بإسناد صحيح وفيه أن حصيناً أسلم، روى عنه ابنه عمران بن حصين حديثاً مرفوعاً في إسلامه.

راجع(الاستيعاب) لابن عبد البر: ١/٣٣٢. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٢/٢٥-٢٦. و(الإصابة) لابن حجر: ١/٣٣٦-٣٣٧. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١٨٣.

(٣) في(رد الدارمي على المريسي): (ولرهبتك).

(٤) رواه الترمذي في سننه: الدعوات / ٧٠، ح(٣٣٥٠). ١٨٢/٥، وقال: هذا

حديث حسن غريب وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا =

فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر إذ<sup>(١)</sup> عرف أن إله العالمين في السماء، كما قاله النبي ﷺ.

فحصين<sup>(٢)</sup> الخزاعي في كفره يومئذ كان أعلم<sup>(٣)</sup> بالله الجليل الأجل من المريسي وأصحابه مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميز بين الإله الخالق الذي في السماء وبين الآلهة والأصنام المخلوقة<sup>(٤)</sup> التي في الأرض<sup>(٥)</sup>.

فقد<sup>(٦)</sup> اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

الوجه.

والبيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٤٢٣-٤٢٤. والذهبي في (العلو): ص ١٠. ورواه ابن خزيمة في (التوحيد): ٢٧٧/١. بلفظ (فإذا أصابك الضر من تدعو؟ قال الذي في السماء. قال: فإذا أهلك المال من تدعو؟ قال: الذي في السماء) من طريق رجاء بن محمد العزري ثنا عمران بن خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين قال حدثني أبي عن أبيه عن جده. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو) ح (٥)، ص ٧٥-٧٧ بسند ابن خزيمة ولفظه. والذهبي في (العلو) ص ٩ بلفظ: (فإذا أصابك الضيق فمن تدعو؟).

وقال الذهبي شيبب ضعيف. (العلو) ص ١٠.

أما رواية ابن خزيمة فهي ضعيفة ففي سندها عمران بن خالد بن طليق. قال الذهبي: ليس بالقوي. (ميزان الاعتدال) للذهبي: ٦٣٣/١. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٣٧٩/٢. وطليق قال ابن حجر في (تقريب التهذيب) ٣٨١/١: مقبول قال الذهبي في (العلو) ص ٩: وعمران بن خالد ضعيف.

(١) في (رد الدارمي على المريسي): (أن). وفي (ك) و(ط): (إذا).

(٢) في (ك) و(ط): (لحصين).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي): (الخبزاعي كان يومئذ في كفره أعلم).

(٤) (المخلوقة) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي): (في الأرض المخلوقة).

(٦) في (رد الدارمي على المريسي): (وقد). وفي (ك): (لقد).

السماء وحدوه بذلك، إلا المريسي الضال<sup>(١)</sup> وأصحابه، حتى الصبيان [الذين]<sup>(٢)</sup> لم يبلغوا الحلم<sup>(٣)</sup> قد عرفوه بذلك؛ إذا حَزَبَ<sup>(٤)</sup> الصبي شيء رفع يديه إلى ربه يدعوه في السماء دون ما سواها، فكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية<sup>(٥)</sup>.

وقدمنا<sup>(٦)</sup> أيضًا قوله في ضمن رده على الجهمي المنكر لاستواء الله على العرش، قال: «وأعجب من هذا<sup>(٧)</sup> كله قياسك الله بقياس<sup>(٨)</sup> العرش، ومقداره ووزنه من صغر أو كبر<sup>(٩)</sup>، وزعمت كالصبيان العميان إن كان الله<sup>(١٠)</sup> أكبر من العرش\* أو أصغر منه أو مثله، فإن كان الله أصغر فقد صيرتم<sup>(١١)</sup> العرش

(١) في (ك): (الضالين).

(٢) في (ل): (الذي). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي) و(ك): (الحنث).

(٤) حزب: حزبه الأمر نابه واشتد عليه. وفي الحديث (كان إذا حزبه أمر صلى) أي إذا نزل به هم أو أصابه غم.

راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (حزب) و(لسان العرب) لابن منظور:

مادة (حزب) و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (حزب).

(٥) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٢٤-٢٥.

(٦) راجع: ص ٢٤٢.

(٧) في (رد الدارمي على المريسي): (ذلك).

(٨) في (رد الدارمي على المريسي): (بمقياس).

(٩) في (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط): (من صغير أو كبير).

(١٠) في (رد الدارمي على المريسي): (الله تعالى).

(١١) في (ك): (تبين ثم).

أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش\*<sup>(١)</sup> فقد ادعيتم فيه فضلاً<sup>(٢)</sup> عن<sup>(٣)</sup> العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضم إلى العرش السموات والأرض كانت أكبر، من خرافات تكلم بها، وترهات يلعب بها، وضلالات يضل بها، لو كان من يعمل عليه الله<sup>(٤)</sup> لقطع ثمرة<sup>(٥)</sup> لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيهم، والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا [النظر]<sup>(٦)</sup>، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق<sup>(٧)</sup> النفاخ<sup>(٨)</sup>: إن الله أعظم من كل شيء وأكبر من كل خلق، ولم يحتمله<sup>(٩)</sup> العرش عظمًا<sup>(١٠)</sup> ولا قوة، ولا حملة العرش احتملوه<sup>(١١)</sup> بقوتهم،\* ولا استقلوا بعرشه بشدة أسرهم\*<sup>(١٢)</sup>؛ ولكنهم حملوه بقدرته ومشيتته وإرادته وتأنيده؛ لولا ذلك ما أطاقوا حمله.

(١) ما بين النجمتين غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي)

(٢) في (ك): (فعلا).

(٣) في (رد الدارمي على المريسي): (على).

(٤) (لله) غير موجودة في (ك).

(٥) (ثمرة) ساقطة من (ك).

(٦) في (ل): (البصر) وفي (ك) كلمة غير مفهومة. والتصويب من (رد الدارمي على المريسي).

(٧) راجع: ص ٢٤٢.

(٨) راجع: ص ٢٤٢.

(٩) في (رد الدارمي على المريسي): (يحتمل).

(١٠) في (رد الدارمي على المريسي): (عظمة).

(١١) (احتملوه) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي)

(١٢) ما بين النجمتين غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

وقد بلغنا أنهم حين حملوا<sup>(١)</sup> العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه  
ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم حتى / لقنوا (لا حول  
ولا قوة إلا بالله)<sup>(٢)</sup>، فاستقلوا به<sup>(٣)</sup> بقدره الله وإرادته، و<sup>(٤)</sup> لولا ذلك  
ما استقل به العرش، ولا الحملة، ولا السموات والأرض<sup>(٥)</sup> ولا<sup>(٦)</sup>  
من فيهن، ولو قد شاء لاستقل على ظهر بعوضة فاستقلت به  
[بقدرته]<sup>(٧)</sup>، ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من  
السموات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السموات  
والأرضين ما وسعته ولكنه فوق السماء السابعة<sup>(٨)</sup>.

وإذا عرفت<sup>(٩)</sup> أصل هذا الكلام فجميع السلف والأئمة الذين  
بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي تنافي  
ما جاء به الكتاب والسنة.

ثم من كان من السلف أخبر بحال الجهمية/ مثل الذين كانوا  
يباشرونهم من السلف والأئمة<sup>(١٠)</sup> الذين بالعراق وخراسان إذ

(١) ساقطة من (ل). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).

(٢) راجع تخريج الحديث ص ٢٤٥.

(٣) ساقطة من (ل). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).

(٤) الواو غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي) و(ك).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي): (ولا الأرض).

(٦) (لا) ساقطة من (ك) و(ط).

(٧) في (ل): (قدرته). والتصويب من (رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).

(٨) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٨٥-٨٦.

(٩) في (ك) و(ط): (عرف).

(١٠) في (ك): (الأئمة).

ذاك فإنهم كانوا أخبر بحقيقة<sup>(١)</sup> أمرهم لمجاورتهم لهم<sup>(٢)</sup>؛ فإنهم قد يتكلمون بنقيض ما نفوه. وقد يتوقف بعضهم عن إطلاق اللفظ<sup>(٣)</sup> مثل لفظ الحد فإن المشاهير بالإمامة في السنة أثبتوه، كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم وسمي ابن المبارك.

نقل عن  
الهروي في  
مسألة الحد

وذكر شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتاب (ذم الكلام) بإسناده ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرمانى<sup>(٤)</sup> صاحب أحمد وإسحاق<sup>(٥)</sup> في مسائله عنهما وعن غيرهما، قال: «قلت لإسحاق بن إبراهيم: ما تقول في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية. قال: حيث ما كنت هو أقرب إليك من حبل الوريد، وهو بائن من خلقه. قلت لإسحاق: على العرش بحد؟ قال: نعم بحد. وذكره عن ابن المبارك، قال: هو على عرشه بائن من خلقه بحد<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>. وذكر أيضاً ما ذكره ابن أبي

(١) في (ك): (فحقيقة).

(٢) في (ك): (له).

(٣) ومن أنكر إطلاق الحد ابن أبي حاتم.

راجع: (ذم الكلام) للهروي، مخطوط، ص ٣٩٤.

والخطابي وسيورد المؤلف كلامه في ص ٧٢٧. وأبو نصر السجزي في رسالته إلى أهل زبيد.

راجع: (الرد على من أنكر الحرف والصوت): ص ١٥٤.

(٤) تقدمت ترجمته في ص ٢٧

(٥) إسحاق بن راهويه وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٧.

(٦) (بحد) ساقطة من (ك) و(ط).

(٧) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط: ص ٣٧٢-٣٧٣.

حاتم<sup>(١)</sup> بإسناده، أن هشام بن عبيد الله الرازي<sup>(٢)</sup> القاضي صاحب محمد بن الحسن<sup>(٣)</sup> حبس رجلاً في التجهم فتاب فجيء به إلى هشام ليمتحنه، فقال: «الحمد لله على التوبة، أتشهد أن الله على عرشه، بائن من خلقه؟ قال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري [ما]<sup>(٤)</sup> بائن<sup>(٥)</sup> من خلقه. فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب»<sup>(٦)</sup>.

وقال<sup>(٧)</sup> شيخ الإسلام: «شرح<sup>(٨)</sup> مسألة حد بينونة في كتاب الفاروق - يعني تصنيفه<sup>(٩)</sup> - باب<sup>(١٠)</sup> أغنى عن تكريره هنا<sup>(١١)</sup>»<sup>(١٢)</sup>.

و<sup>(١٣)</sup> قال شيخ الإسلام في كتاب (ذم الكلام وأهله) في أثناء

(١) تقدمت ترجمته في ص ٣٢.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٣٣.

(٣) في (ك): (أحمد بن الحسن) وهو خطأ. وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٩٣.

(٤) ساقطة من (ل). والتصويب من (ذم الكلام) و(ك) و(ط).

(٥) بائن مكررة في (ل).

(٦) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط: ص ٣٧٣.

(٧) أي الهروي والكلام متصل.

(٨) في (ذم الكلام) و(ك): (لشرح).

(٩) (يعني تصنيفه) غير موجودة في (ذم الكلام) وهي من كلام المؤلف.

(١٠) في (ك): (بأن).

(١١) في (ذم الكلام) و(ك) و(ط): (ههنا).

(١٢) (ذم الكلام) للهروي مخطوط: ص ٣٧٣.

(١٣) الواو ساقطة من (ك).



الطبقة [الثامنة] <sup>(١)</sup>: «وسألت يحيى بن عمار <sup>(٢)</sup> عن أبي حاتم البستي <sup>(٣)</sup>، قلت: رأيته؟ قال: كيف لم أره ونحن أخرجناه من سجستان كان له علم كثير <sup>(٤)</sup> ولم يكن له كبير <sup>(٥)</sup> دين قدم علينا فأنكر الحد لله <sup>(٦)</sup> فأخرجناه من سجستان» <sup>(٧)</sup>.

هذا مع أن هؤلاء الذين يذكر [شيخ الإسلام] <sup>(٨)</sup> أقوالهم من أئمة الحديث، والفقه، والتصوف، وغيرهم، و <sup>(٩)</sup> قد ذكر عنهم ذم الكلابية، والكرامية، والأشعرية، ونحوهم على ما أحدثوه مما يخالف طريقة أهل السنة والحديث.

وذكر الخلال <sup>(١٠)</sup> في (كتـاب

(١) في (ل) و(ط): (الثانية). وهي خطأ لأن الهروي لم يذكر هذه القصة إلا في الطبقة الثامنة. وفي (ك): (قال شيخ الإسلام في أثناء الطبقة الثامنة من كتاب (ذم الكلام وأهله) وكذا في (ط) ولكن بدل لفظة (الثامنة) (الثانية).

(٢) يحيى بن عمار العنبري الشيباني السجستاني أبو زكريا (٤٢٢-... هـ) الإمام المحدث الواعظ شيخ خراسان، كان فصيحاً مفوهاً، حسن الموعظة، رأساً في التفسير، متحرراً على المتدعة والجهمية بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف. راجع (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٧ / ٤٨١-٤٨٣، و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٢٦/٣.

(٣) في (ذم الكلام) و(ك) و(ط): (أبي حاتم بن حبان البستي) وقد تقدمت ترجمته.

(٤) في (ل). (كثير علم). والتصويب من (ذم الكلام) و(ك) و(ط).

(٥) في (ط): (كثير).

(٦) (لله) غير موجودة في (ط). وفي (ك): (الحد لله بحد الله).

(٧) (ذم الكلام) للهروي، مخطوط: ص ٣٩٤.

(٨) ساقطة من (ل). والتصويب من (ك) و(ط) وقد أثبتتها ليفهم المعنى.

(٩) الواو ساقطة من (ك).

(١٠) أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال الحنبلي، أبوبكر (٢٣٤-٣٣١ هـ)

شيخ الحنابلة وعالمهم، صرف عنايته إلى جمع مسائل الإمام أحمد بن حنبل، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة حتى كتب عن تلامذته. من أهم مصنفاته =

السنة<sup>(١)</sup> ما تقدم من رواية حرب عن إسحاق بن إبراهيم «أن الله<sup>(٢)</sup> عز وجل وصف<sup>(٣)</sup> نفسه في كتابه بصفات استغنى الخلق أن يصفوه بغير ما وصف به نفسه، من ذلك قوله: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله: ﴿وَرَى الْمَلِكَةَ حَافِيَةً مِّنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] في آيات كلها تصف العرش، وقد<sup>(٤)</sup> ثبتت [الروايات]<sup>(٥)</sup> في العرش وأعلى شيء فيه<sup>(٦)</sup>، وأثبتته قول الله<sup>(٧)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. قال: وأنا أبوبكر المروزي<sup>(٨)</sup>، ثنا محمد بن الصباح النيسابوري<sup>(٩)</sup>، ثنا سليمان بن داود أبو داود الخفاف<sup>(١٠)</sup> قال: قال إسحاق بن

(السنة) و(الجامع لعلوم أحمد) في عشرين جزءاً.

راجع (طبقات الحنابلة) ١٢/٢ - ١٥. و(تاريخ بغداد): ١١٢/٥ - ١١٣. و(مختصر طبقات الحنابلة): ص ٢٨.

(١) (السنة) يعتبر القسم الأول من هذا الكتاب من المصادر المهمة في عقيدة أهل السنة والرد على المخالفين، واتباع مؤلفه نهج المحدثين في كتابه.

أما القسمان الباقيان فهما في فقه الإمام أحمد وتوجد للكتاب نسخة خطية في المتحف البريطاني الملحق ١٦٨ مخطوطات شرقية ٢٦٧٥ (٢١٢ ورقة).

(٢) في (ك) و(ط) زيادة: (عن إسحاق بن إبراهيم وذكر أيضاً عن حرب. قال: أُملى علي إسحاق بن إبراهيم أن الله).

(٣) في (ك): (وصفه).

(٤) في (ك): (أو قد).

(٥) في (ل): (الرواية). والتصويب من (ك) و(ط).

(٦) العبارة فيها قلق، والمعنى ثبتت الروايات في العرش وأن الله فوق العرش.

(٧) في (ل) زيادة: (وأثبتته، وقد ثبتت الروايات قول الله).

(٨) في (ك): (أبويعلی المزدي).

(٩) لم أجد له ترجمة.

(١٠) لم أجد له ترجمة.

راهويه<sup>(١)</sup>: قال الله تبارك وتعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾  
 [طه: ٥]. إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل  
 شيء في أسفل الأرض السابعة، وفي / السموات<sup>(٢)</sup> السبع  
 وما فوق العرش، أحاط بكل شيء علماً، وما<sup>(٣)</sup> تسقط من ورقة  
 إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات<sup>(٤)</sup> البر والبحر إلا وقد عرف ذلك  
 كله وأحصاه ولا يعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره<sup>(٥)</sup>.

ثم<sup>(٦)</sup> قال أبو بكر الخلال في (كتاب السنة): «أنا أبو بكر  
 المروزي قال: سمعت أبا عبد الله قيل له: روى علي بن الحسن  
 ابن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله؟ قال:  
 على العرش بحد. قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه. ثم قال  
 أبو عبد الله: / ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾  
 [البقرة: ٢١٠]. ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ﴿٣٣﴾  
 [الفجر: ٢٢]»<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ك) و(ط): (إسحاق بن إبراهيم بن راهويه).

(٢) في (ك) و(ط) زيادة: (في أسفل الأرض السابعة، وفي قعور البحر ورؤوس  
 الآكام، ويطون الأودية، وفي كل موضع كما يعلم علم ما في السموات السبع).

(٣) في (ل): (ولا).

(٤) في (ل): (في ظلمات الأرض والبر والبحر). والأرض زائدة.

(٥) لم أجد هذا النص في (السنة) للخلال المخطوطة التي بين يدي.

(٦) (ثم) ساقطة من (ط). وفي (ك): (و).

(٧) لم أجد هذه الرواية في كتاب (السنة) للخلال المخطوطة التي بين يدي، وقد  
 أورد هذه الرواية القاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط، ص ٢٩٨.  
 فقال: أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي وقد ذكره قول ابن المبارك  
 نعرف الله على العرش بحد فقال أحمد بلغني ذلك وأعجبه.

قال الخلال: «وأنا محمد بن علي الوراق<sup>(١)</sup> ثنا أبو بكر الأثرم<sup>(٢)</sup> حدثني محمد بن إبراهيم القيسي<sup>(٣)</sup>. قال قلت: لأحمد ابن حنبل يحكي<sup>(٤)</sup> عن ابن المبارك؛ قيل<sup>(٥)</sup> له: كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا هو عندنا»<sup>(٦)</sup>.

(١) محمد بن علي بن عبدالله بن مهران بن أيوب، الوراق الجرجاني البغدادي المنشأ يعرف بحمدان أبوجعفر (٢٧٢-١٠٠٠هـ) سمع أحمد بن حنبل وعبيد الله بن موسى وأبا غسان مالك بن إسماعيل وعبدالله بن رجاء، حدث عنه البغوي ومحمد بن داود الفقيه وأبو الحسين المنادي وأبو بكر الخلال وغيرهم، قال الخلال: كان رفيع القدر وكان عنده عن أبي عبدالله مسائل حسان. سمعت مسائله بتزول وقال أبو الحسين بن المنادي: حمدان بن علي مشهود له بالصلاح والفضل بلغنا أنه قال وهو في علة الموت: ما لصق جلدي بجلد ذكر ولا أنثى قط، مات ببغداد ودفن في مقبرة الإمام أحمد.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٣١٠-٣٠٨/١. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح: ٤٦٨-٤٦٩. و(المنهج الأحمد) للعلمي: ١٦٤/١.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٢١.

(٣) محمد بن إبراهيم القيسي نقل عن الإمام أحمد أشياء منها ما رواه الأثرم قال حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال: قلت لأحمد بن حنبل يحكي عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف ربنا عز وجل قال في السماء السابعة على عرشه بحد فقال أحمد هكذا هو عندنا.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٢٦٧/١. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح: ٣٢٢/٢. و(المنهج الأحمد) للعلمي: ٢٣٤/١.

(٤) في (ك): (فحكي).

(٥) في (ك): (قل).

(٦) لم أجد هذه الرواية في (السنة) للخلال المخطوطة التي بين يدي.

وقد أورد هذه الرواية القاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط =

وقال: ثنا<sup>(١)</sup> الحسن بن صالح العطار<sup>(٢)</sup>، ثنا هارون بن يعقوب الهاشمي<sup>(٣)</sup> سمعت<sup>(٤)</sup> أبي<sup>(٥)</sup> يعقوب بن العباس<sup>(٦)</sup> قال:

ص ٢٩٨: «وقال الأثرم: قلت لأحمد يحكى عن ابن المبارك نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بعد.

فقال: أحمد هكذا هو عندنا».

كما أوردها القاضي أبو يعلى في (طبقات الحنابلة): ٢٦٧/١ في ترجمة محمد بن إبراهيم القيسي بنفس هذا السند. وأوردها أيضاً ابن مفلح في (المقصد الأرشد) ٣٣٢/٢ في ترجمة محمد بن إبراهيم القيسي.

(١) في (ك): (أنا).

(٢) لم أجد للحسن بن صالح العطار ترجمة، ولكن وجدت في ترجمة يعقوب بن العباس الهاشمي أن الخلال قال: سألت ابنه هارون غير مرة - أي مسائل عن أحمد - وكان يعدني ثم خرجت إلى طرسوس، فسمعتها من الحسن بن صالح عن أبيه، وقدمت وقد مات هارون.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٤١٦/١. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح: ١٢٣/٣-١٢٤. و(المنهج الأحمد) للعلمي: ٣٤٢/١.

(٣) هارون بن يعقوب الهاشمي، سمع من الإمام أحمد أشياء منها قال سمعت أبي سأل أحمد بن حنبل عن القراءة بالألحان قال بدعة محدثة، قلت: تكرهه يا أبا عبدالله، قال نعم إلا ما كان من طبع كما كان أبو موسى فأما تعلمه فبدعة مكروهة.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٣٩٦/١. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح: ٧٤/٣. و(المنهج الأحمد) للعلمي: ٣٣٧/١.

(٤) (سمعت) ساقطة من (ك) و(ط).

(٥) في (ك) و(ط): (أن).

(٦) يعقوب بن العباس الهاشمي، قال الخلال عنده عن أبي عبدالله مسائل صالحة، حسان مشبعة سأل عنها أبا عبدالله وقد كنت سألت ابنه هارون غير مرة وكان يعدني ثم خرجت إلى طرسوس فسمعتها من الحسن بن صالح العطار عنه عن أبيه، وقدمت وقد مات هارون.

كنا عند أبي عبدالله؛ قال فسألناه عن قول ابن المبارك: على العرش استوى بحد. فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك: بحد. قال: لا أعرفه ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾<sup>(١)</sup> [فاطر: ١٠]. وقال: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾<sup>(٢)</sup> [الملك: ١٦] ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وهو على العرش وعلمه مع كل شيء<sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>».

وقولهم: ما معنى قول ابن المبارك؟ وقوله: لا أعرفه. قد يكون لا أعرف حقيقة مراده؛ لكن للمعنى الظاهر من اللفظ شواهد، وهو النصوص التي تدل على [أن]<sup>(٥)</sup> الله تنتهي إليه الأمور، وأنه في السماء، ونحو ذلك. وقد يكون: لا أدري من أين قال ذلك؛ لكن له شواهد<sup>(٦)</sup>.

وقال الخلال: «أنا يوسف بن موسى<sup>(٧)</sup> أن أبا عبدالله أحمد

= (طبقات الحنابلة) للقاظمي أبي يعلى: ٤١٦/١. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح:

٣/١٢٣-١٢٤. و(المنهج الأحمد) للعليمي: ٣٤٢/١.

(١) جزء من الآية ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ غير موجودة في (ك) و(ط).

(٢) جزء من الآية ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ غير موجودة في (ك) و(ط).

(٣) شيء ساقطة من (ك) و(ط).

(٤) لم أجد هذه الرواية في كتاب (السنة) للخلال.

(٥) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٦) بعد كلمة (شواهد) في (ك) بياض أكثر من نصف سطر.

(٧) يوسف بن موسى بن راشد الكوفي، أبويعقوب القطان (٢٥٣-١٠٠ هـ) صدوق

أصله من الأهواز نزل الري، ثم سكن بغداد وحدث بها عن جرير عن عبد الحميد =

ابن حنبل قيل [له] <sup>(١)</sup>: والله تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه بكل مكان. قال: نعم على عرشه لا يخلو شيء من علمه <sup>(٢)</sup>. وقال: «أخبرني عبدالملك الميموني <sup>(٣)</sup> أنه سأل أبا عبدالله:

= وسفيان بن عيينة وغيرهما، روى له البخاري وإبراهيم الحربي، وسئل يحيى بن معين عنه فقال صدوق وكتب يحيى بن معين عنه، ونقل عن الإمام أحمد أشياء. راجع: (الجرح التعديل) لابن أبي حاتم: ٣٢١/٩. و(طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ٤٢١/١. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٣٨٣/٢. و(الخلاصة): للخزرجي: ص ٤٤٠.

(١) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٢) لم أجد هذه الرواية في (السنة) للخلال.

وقد أورد هذه الرواية اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) رقم (٦٧٤) ٤٠١/٢. فقال روى يوسف بن موسى البغدادي أنه قيل لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه في كل مكان. قال: نعم على العرش وعلمه لا يخلو منه مكان. وأورد الرواية أيضًا القاضي أبويعلى في (طبقات الحنابلة) ٤٢١/١ في ترجمة ليوسف بن موسى فقال: نقل عن الإمام أحمد أشياء منها أن الله فوق العرش، ولا يخلو شيء من علمه.

(٣) عبدالملك بن عبدالحميد بن ميمون الجزري الميموني الرقي، أبو الحسن (٢٧٤-١٠٠٠هـ) الحافظ الفقيه كان من كبار أصحاب أحمد بن حنبل، وكان أحمد يكرمه ويجله، قال الميموني: صحبت أبا عبدالله على الملازمة من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين. قال الخلال: وعنده عن أبي عبدالله مسائل في ستة عشر جزءًا منها جزءان كبيران بخط جليل مائة ورقة إن شاء الله أو نحو ذلك لم يسمعه منه أحد غيري فيما علمت من مسائل لم يشركه فيها أحد. راجع: (طبقات الحنابلة): للقاضي أبي يعلى: ٢١٦-٢١٢/١. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٦٠٣-٦٠٤. و(العبر) للذهبي: ٥٣/٢. و(المقصد الأرشد) لابن مفلح: ١٤٢-١٤٣. و(المنهج الأحمد) للعلمي: =

ما تقول فيمن يقول<sup>(١)</sup> إن الله ليس على العرش؟ قال: كلامهم كله يدور على الكفر<sup>(٢)</sup>.

وهذا المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حد الله<sup>(٣)</sup> في نفسه قد بينوا مع ذلك<sup>(٤)</sup> أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه؛ ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس؛ فإنهم نفوا أن يحد أحد الله كما ذكره حنبل عنه في (كتاب السنة، والمحنة)<sup>(٥)</sup>.

وقد رواه الخلال في (كتاب السنة) أخبرني عبيد الله بن حنبل<sup>(٦)</sup>، حدثني أبي حنبل بن إسحاق، قال: «قال عمي<sup>(٧)</sup>:

---

= ١٧٠-١٧٢. و(شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ١٦٥-١٦٦.

(١) في (ك) و(ط): (قال).

(٢) لم أجد هذه الرواية في (السنة) للخلال.

(٣) في (ك): (الله).

(٤) (مع ذلك) ساقطة من (ك).

(٥) (والمحنة) ساقطة من (ك)، (كتاب السنة والمحنة) هذا الكتاب مكون من

جزأين:

الجزء الأول: يتطرق إلى موضوعات العقيدة متبعاً نهج المحدثين.

الجزء الثاني: يبحث في محنة الإمام أحمد، ومآلاه في سبيل الله.

وقد طبع الجزء الثاني من الكتاب سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق الدكتور محمد نفس.

(٦) في (ك) و(ط): (عبد الله بن حنبل).

وفي ترجمة حنبل بن إسحاق، حدث عنه ابنه، وقد اختلف في اسم ابنه، فقوم

قالوا: عبيد الله، وقوم قالوا: عبد الله. (طبقات الحنابلة): ١/١٤٣.

(٧) أي الإمام أحمد.



نحن نؤمن بالله<sup>(١)</sup> - عز وجل - على عرشه<sup>(٢)</sup> كيف شاء وكما شاء  
 بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد، فصفات<sup>(٣)</sup> الله -  
 عز وجل - منه وله<sup>(٤)</sup> وهو كما وصف نفسه، لا تدركه الأبصار  
 بحد ولا غاية، وهو لا يدرك<sup>(٥)</sup>، وهو يدرك الأبصار، وهو عالم  
 الغيب والشهادة، علام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف، وهو  
 كما وصف نفسه<sup>(٦)</sup>، وليس من الله شيء محدود، ولا يبلغ علمه  
 وقدرته<sup>(٧)</sup> أحد، غلب الأشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه، ليس  
 كمثل شيء وهو السميع البصير، وكان الله قبل أن يكون شيء،  
 والله الأول، وهو الآخر، ولا يبلغ أحد حد صفاته، فالتسليم  
 لأمر الله والرضا بقضائه؛ نسأل الله التوفيق والسداد، إنه على كل  
 شيء قدير<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ك): (بأن الله).

(٢) في (ك): (العرش).

(٣) في (ك): (بصفات).

(٤) في (ك): (له ومنه).

(٥) (وهو لا يدرك) ساقطة من (ط).

(٦) في (ك): (وصفه).

(٧) في (ك): (علم قدرته).

(٨) لم أجد هذه الرواية في كتاب (السنة والمحنة) في القسم المطبوع، ولا في  
 (السنة) للخلال. وقد أورد جزءاً من هذه الرواية القاضي أبو يعلى في (إبطال  
 التأويلات) مخطوط ص ٢٩٨. فقال: «في رواية حنبل فقال: نحن نؤمن بأن الله  
 على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد».

(٩) في (ك) بعد كلمة (قدير) بياض أكثر من نصف سطر.

وذلك أن لفظ (الحد) عند<sup>(١)</sup> كل من تكلم به يراد به<sup>(٢)</sup> شيئان: يراد به<sup>(٣)</sup> حقيقة الشيء في نفسه، ويراد به<sup>(٤)</sup> القول الدال<sup>(٥)</sup> عليه المميز له، وبذلك يتفق الحد الوصفي والحد القدري كلاهما<sup>(٦)</sup> يراد به الوجود العيني و<sup>(٧)</sup> الوجود الذهني، فأخبر أبو عبدالله أنه على العرش بلا حد يحده أحد، أو صفة يبلغها واصف، وأتبع ذلك بقوله ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. بحد ولا غاية، وهذا التفسير الصحيح للإدراك به<sup>(٨)</sup>: أي لا تحيط الأبصار بحده ولا غايته؛ ثم قال: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وهو عالم الغيب والشهادة، ليتبين<sup>(٩)</sup> أنه عالم بنفسه وبكل شيء<sup>(١٠)</sup>.

٨٨ ب/ك

٢٩٢ ب/ل

وقال الخلال: «وأخبرني علي بن عيسى<sup>(١١)</sup> أن حنبلاً حدثهم، قال: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تروي:

- 
- (١) في (ك): (عن).
  - (٢) في (ك): (بها يراد بها).
  - (٣) في (ك): (بها).
  - (٤) في (ك): (بها).
  - (٥) (الدال) مكررة في (ك).
  - (٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).
  - (٧) في (ك) و(ط): (أو).
  - (٨) (به) ساقطة من (ط). وفي (ك): (من).
  - (٩) في (ك) و(ط) زيادة: (عالم الغيب والشهادة علام الغيوب ليتبين).
  - (١٠) وبعد كلمة (شيء) في (ك) بياض أكثر من نصف سطر.
  - (١١) علي بن عيسى لم أجده له ترجمة.

(أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا)<sup>(١)</sup>، و(أن الله يضع قدمه)<sup>(٢)</sup> وما أشبه هذه الأحاديث، قال<sup>(٣)</sup> أبو عبدالله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى<sup>(٤)</sup>؛ ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد<sup>(٥)</sup> على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) تقدم تخريج الحديث في ص ٣٢٣.
- (٢) روى البخاري في صحيحه: التوحيد/ ٢٥، ١٨٧/ ٨. أن النبي ﷺ قال: (وإنه ينشئ للنار فيلقون فيها فتقول هل من مزيد ثلاثاً حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول قط قط قط).
- وروى بنحوه البخاري في صحيحه: التفسير/ سورة ق، ٤٨/ ٦. ومسلم في صحيحه: الجنة/ ١٣، ح (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، ٤/ ٢١٨٦-٢١٨٨.
- والإمام أحمد في مسنده: ١٣/ ٣، ٧٨. وابن أبي عاصم في (السنة): ح (٥٢٨)، ١/ ٢٢٣. والدارقطني في (الصفات): ح (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، ص ٢٦-٣٥. وابن خزيمة في التوحيد: ح (١١٥)، (١١٧)، (١١٩)، (١٢٠)، (١٢١)، (١٢٢)، (١٢٣)، (١٢٤)، (١٢٥)، (١٢٦)، (١٢٧)، (١٢٨)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٧)، (١٣٨)، ١/ ٢٠٧-٢٢٧.
- واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة): ح (٧١٩)، (٧٢٠)، ٣/ ٤٢٥.
- والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٣٤٨-٣٤٩.
- (٣) في (ك) و(ط): (فقال).
- (٤) أي لا معنى للكيفية.
- (٥) في (ك): (يرد).
- (٦) لم أجد هذا النص في السنة للخلال. وقد أورد القاضي أبو يعلى نحو هذا في (إبطال التأويلات) مخطوط: ص ٣-٤ قال: «وقال في رواية حنبل في =

قال: وقال حنبل في موضع آخر: «قال: ليس كمثله شيء في ذاته، كما وصف به نفسه، [فقد]<sup>(١)</sup> أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فحد لنفسه صفة، ليس يشبهه<sup>(٢)</sup> شيء<sup>(٣)</sup>؛ فيعبد<sup>(٤)</sup> الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف نفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»<sup>(٥)</sup>.

قال: «وقال حنبل في موضع آخر: قال: فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون، وصفاته منه وله، ولا نتعدى<sup>(٦)</sup> القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى<sup>(٧)</sup> ذلك، ولا [تبلغه]<sup>(٨)</sup> صفة الواصفين، نؤمن

= الأحاديث التي تروى (أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا) والله يرى (وأنه يضع قدمه) وما أشبه ذلك نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما قاله الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحاح. أورد نحو هذا القاضي أبو يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/١٤٤. قال: «قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول: قال النبي ﷺ (يضع قدمه) نؤمن به، ولا نرد على رسول الله ﷺ ما قال، بل نؤمن بالله وبما جاء به الرسول قال الله عز وجل ﴿وَمَاءَ أُنْثَىٰ فَحَدُوهٗ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنَّهُوٓا﴾ (الحشر: ٧)».

- (١) في (ل): (قد). والتصويب من (ك) و(ط).
- (٢) في (ك): (شبهه).
- (٣) (شيء) ساقطة من (ك).
- (٤) في (ك): (يتعبد).
- (٥) لم أجد هذه الرواية في كتاب (السنة) للخلال.
- (٦) في (ك) و(ط): (ولا يتعدى).
- (٧) في (ك) و(ط): (ولا يتعدى).
- (٨) في (ل): (يبلغه). والتصويب من (ك) و(ط).

بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، وما<sup>(١)</sup> وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبدته يوم القيامة ووضعه كنفه عليه<sup>(٢)</sup>: هذا كله يدل على [أن]<sup>(٣)</sup> الله يرى في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة، والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير، لم يزل متكلمًا، عالمًا غفورًا عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد، كما قال ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه - عز وجل -، والاستطالة له ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهو خالق كل شيء، وهو كما وصف نفسه، سميع بصير بلا حد ولا تقدير، قول إبراهيم لأبيه ﴿يَنَّا بْتَ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فثبت أن الله سميع بصير صفاته منه، لا نتعدى القرآن والحديث والخبر، يضحك<sup>(٤)</sup>

(١) (وما) ساقطة من (ك).

(٢) في الحديث: أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى، قال: (يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول عملت كذا وكذا فيقول نعم، ويقول عملت كذا وكذا فيقول: نعم فيقرره ثم يقول إني سترت عليك في الدنيا فأنا أغفرها لك اليوم).

رواه البخاري في صحيحه: أدب/٦٠، ٨٩/٧. والتفسير/سورة ١١، ٢١٤/٥، ٣٦/٨، ٢٠٣/٨. ومسلم في صحيحه: التوبة/٨، ح(٥٢)، ٢١٢٠/٤. وابن ماجه في سننه: المقدمة/١٣، ح(١٨٣)، ٦٥/١.

(٣) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٤) في (ك): (ويضحك).

الله<sup>(١)</sup> ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ وتثبيت<sup>(٢)</sup> القرآن<sup>(٣)</sup>، لا<sup>(٤)</sup> يصفه [الواصفون]<sup>(٥)</sup>، ولا يحده أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة .

وقال لي أبو عبدالله: قال لي إسحاق بن إبراهيم لما قرأ الكتاب بالمحنة تقول ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ فقلت [له]<sup>(٦)</sup>: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. قال: ما أردت بهذا؟ قلت القرآن [صفة]<sup>(٧)</sup> من صفات الله وصف بها نفسه، لا ننكر ذلك ولا نرده<sup>(٨)</sup>. قلت له: المشبهة<sup>(٩)</sup> ما يقولون؟ قال: من قال: بصر كبصري ويد كيدي.

(١) سيأتي تخريج الحديث.

(٢) في (ك): (وثبت).

(٣) (القرآن) مكررة في (ل).

(٤) في (ك) و(ط): (ولا).

(٥) في (ل): (الواصفوه). والتصويب من (ك) و(ط).

(٦) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٧) في (ل) و(ك): (وصفه). والتصويب من (ط).

(٨) أورد نحو هذا القاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات) مخطوط، ص ٤، بإسناده

عن الفضل بن زياد «سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: «امتحان إسحاق بن إبراهيم القوم مرة مرة وامتحني مرتين فقلت لي: ما تقول في القرآن؟ قلت كلام الله غير مخلوق، فأقامني فأجلسني في ناحية ثم سألتني ثم ردني ثانية فسألني فقلت القرآن كلام الله غير مخلوق، فأخذني في التشبيه فقلت: ليس كمثل شيء وهو السميع البصير، فقال لي: وما السميع البصير؟ فقلت هكذا

قال: السميع البصير؟

(٩) في (ك): (والمشبهة).

وقال حنبل في موضع آخر: وقدم كقدمي فقد شبه الله بخلقه، وهذا يحده، وهذا كلام سوء، وهذا محدود؛ والكلام في هذا لا أحبه<sup>(١)</sup>.

قال [أبو]<sup>(٢)</sup> عبدالله جردوا القرآن. وقال النبي ﷺ: (يضع قدمه)<sup>(٣)</sup> نؤمن به ولا نحده ولا نرده على رسول الله ﷺ؛ بل نؤمن به، قال الله [تبارك]<sup>(٤)</sup> وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] / فقد أمرنا الله عز وجل بالأخذ بما جاء، والنهي عما نهى، وأسماءه وصفاته غير مخلوقة، ونعوذ بالله من الزلل والارتباب والشك إنه على كل شيء قدير<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: وزادني أبو القاسم الجبلي<sup>(٧)</sup>. عن حنبل في هذا

(١) لم أجد هذا النص في (السنة) للخلال التي بين يدي. وقد أورد نحو هذا القاضي أبو يعلى في (إبطال التأويلات)، مخطوط: ص ٤. فقال: «وقال في رواية حنبل: يضحك الله ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول وقال المشبهة تقول بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي، ومن قال فقد شبه الله بخلقه. فقد نص أحمد على القول بظاهر الأخبار من غير تشبيه ولا تأويل».

(٢) زدتها ليستقيم الكلام مع ما سبق لأن خلال ينقل كلام الإمام أحمد.

(٣) تقدم تخريج الحديث في ص ٧٠٩.

(٤) الزيادة من (ك) و(ط).

(٥) لم أجد هذه الرواية في كتاب (السنة) للخلال.

(٦) أي خلال.

(٧) في (ط): (أبو القاسم الجبلي) وهو خطأ واسمه:

إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن الجبلي، أبو القاسم (٢١٢-٢٨١هـ) نقل عن =

الكلام: وقال تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]. هذه صفات الله - عز وجل - وأسمائه تبارك وتعالى.

وزاد علي بن عيسى عن حنبل. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: ما أحد أشد حدثاً على أهل البدع والخلاف من حماد بن سلمة، ولا أروى لأحاديث الرؤية والرد على القدرية والمعتزلة منه.

قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: القوم يرجعون إلى التعطيل في قولهم كله، ينكرون الآثار وما ظننتهم هكذا حتى سمعت مقالتهم<sup>(١)</sup>.

وكذلك قال عبدالعزيز بن عبد الله بن<sup>(٢)</sup> أبي سلمة الماجشون<sup>(٣)</sup> - أحد أئمة المدينة المشاهير على عهد مالك بن

---

= الإمام أحمد بن حنبل أشياء، وسمع منصور بن مزاحم وطبقته ولم يحدث إلا بشيء يسير، وكان يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ روى عن أبي سهل بن زياد القطان، كان يفتي الناس بالحديث ويذاكر ويذاكر.

راجع: (طبقات الحنابلة) للقاضي أبي يعلى: ١/١١٠. (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٦/٣٧٨. (المقصد الأرشد) لابن مفلح: ١/٢٤٤. (١) و(المنهج الأحمد) للعلمي: ١/١٨٩ لم أجد هذه الروايات في (السنة) للخلال. (٢) (بن) ساقطة من (ك). (٣)

عبد العزيز بن عبد الله أبي سلمة الماجشون التيمي مولا هم المدني أبو عبد الله وقيل أبو الأصبع (١٦٤-١٠٠٠هـ) الإمام المفتي الكبير، ووالد المفتي عبد الملك بن =



أنس: وهم مالك، وابن أبي ذئب<sup>(١)</sup>، وابن الماجشون هذا. قال في كلامه المشهور عنه الذي رواه ابن بطة<sup>(٢)</sup> وغيره بأسانيد صحيحة، قال: «وقد<sup>(٣)</sup> سئل<sup>(٤)</sup> فيما

الماجشون. كان وقوراً عاقلاً ثقة كثير الحديث من العلماء الربانيين، أصله من أصبهان نزل المدينة، ثم قصد بغداد فتوفي فيها وصلى عليه الخليفة المهدي. ودفن في مقابر قرش، وهو يعد من فقهاء المدينة، نظر مرة إلى شيء من كلام جهم فقال: هذا هدم بلا بناء، وصفة بلا معنى. قال أحمد بن كامل له كتب مصنفه رواها عنه ابن وهب. راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤٣٦/١٠-٤٣٩. (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢٢٢-٢٢٣. (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ٣٠٩/٧ - ٣١٢. (العبر) للذهبي: ٢٤٤/١. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٩٤. (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٥٩/١.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، أبو الحارث (٨٠-١٥٩هـ) الإمام الثبت، والعايد شيخ الوقت، تابعي من أهل المدينة، كان يفتي بها يشبه بسعيد بن المسيب، من أروع الناس وأفضلهم في عصره، رمي بالقدر وما كان قدرًا، لقد كان يتقي قولهم ويعيهم، ولكنه كان رجلاً كريماً يجلس إليه كل أحد، ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئاً، قال الواقدي: كان يصلي الليل أجمع ويعتهد في العبادة ولو قيل له إن القيامة تقوم غداً، ما كان فيه مزيد من الاجتهاد.

راجع: (تذكرة الحفاظ) للذهبي: ١٩٢/١-١٩٣. (سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١٣٩-١٤٩. (العبر) للذهبي: ٢٣١/١. (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي: ٣٥/٢. (طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص ٨٢ - ٨٣. (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلي: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) أقابل هذا النص بكتاب (المختارة من الإنابة) نسخة مصورة عن مخطوطة في تركيا في مكتبة كوبرلي في مدينة استنبول نظراً لعدم وجود النص في كتاب (الإبانة) لكون النسخة المخطوطة غير كاملة.

(٣) (وقد) غير موجودة في (المختارة)

(٤) في (المختارة): (سألته).

جحدته<sup>(١)</sup> الجهمية: أما بعد فقد فهمت ما سألت فيما تتابعت فيه الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم [الذي]<sup>(٢)</sup> فاقته<sup>(٣)</sup> عظمته الوصف والتقدير، وكَلَّتْ الألسُن عن تفسير صفته؛ وانحسرت العقول دون معرفة قدره، وردت<sup>(٤)</sup> عظمته العقول، فلم تجد مساعاً فرجعت خاسئة وهي حسيرة<sup>(٥)</sup>، فإنما أمروا<sup>(٦)</sup> بالنظر [والتفكير]<sup>(٧)</sup> فيما خلق بالتقدير، فإنما<sup>(٨)</sup> يقال كيف لمن<sup>(٩)</sup> لم يكن مرة، ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول ولم يزل وليس له مثل فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يُعرف قدر من لم [يبدأ]<sup>(١٠)</sup> ولا يموت ولا يبلى<sup>(١١)</sup>، وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قَدْرَه واصف، على أنه الحق المبين<sup>(١٢)</sup> لا حق أحق منه ولا شيء أبين

- 
- (١) في (المختارة): (جحدت).  
(٢) ساقطة من (ل). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.  
(٣) في (المختارة): (فاتت).  
(٤) في (المختارة): (ودعت). وفي (ك): (ردت).  
(٥) في (المختارة): (حسير).  
(٦) في (المختارة): (وإنما أمرنا).  
(٧) في (ل): (والشكر). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
(٨) في (المختارة) و(ك) و(ط): (وإنما).  
(٩) في (المختارة): (كيف كان لمن).  
(١٠) في (ل): (يبلى). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
(١١) في (المختارة): (ولا يبالي ولا يموت).  
(١٢) في (المختارة) زيادة: (أو يحد قدره واصف، وذلك من جلاله فضل على أنه الحق المبين).

منه، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه لا تكاد تراه<sup>(١)</sup> [صغراً]<sup>(٢)</sup> يحول ويزول، ولا يرى له سمع ولا بصر، و<sup>(٣)</sup> لما يتقلب به ويحتال<sup>(٤)</sup> من عقله أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين وخالقهم، وسيد السادة وربهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. اعرف رحمك الله غناك عن تكلف صفة مالم يصف الرب من نفسه لعجزك<sup>(٥)</sup> عن معرفة<sup>(٦)</sup> قدر ما وصف منها، إذا لم يُعرف<sup>(٧)</sup> قدر ما وصف، فما تكلفك<sup>(٨)</sup> علم ما لم يصف؟! هل تستدل بذلك على شيء من<sup>(٩)</sup> طاعته؟ أو تزجر<sup>(١٠)</sup> به<sup>(١١)</sup> عن شيء من معصيته؟! .

فأما الذي جحد ما وصف الرب تعمقاً<sup>(١٢)</sup> وتكلفاً قد<sup>(١٣)</sup>

- 
- (١) في (ك): (يراه).
  - (٢) في (ل) و(ط): (صغيراً). والتصويب من (المختارة).
  - (٣) الواو غير موجودة في (المختارة) و(ك).
  - (٤) في (ك): (الخيال).
  - (٥) في (المختارة) و(ك) و(ط): (بعجزك).
  - (٦) في (المختارة): (معرفة).
  - (٧) في (ط): (تعرف).
  - (٨) في (ك): (يكلفك).
  - (٩) (من) غير موجودة في (المختارة).
  - (١٠) في (المختارة): (تنزجرح). وفي (ك) و(ط): (تنزجر).
  - (١١) (به) غير موجودة في (المختارة).
  - (١٢) في (المختارة) زيادة: (ما وصف الرب من نفسه تعمقاً).
  - (١٣) في (ط): (فقد) وهو الصحيح.

استهوته الشياطين في الأرض حيران فصار يستدل بزعمه على جحد<sup>(١)</sup> ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال لا بد إن كان له كذا \* [من]<sup>(٢)</sup> أن يكون له \*<sup>(٣)</sup> كذا فعَمِي عن البين [بالخفي]<sup>(٤)</sup> بجحد ما سمي الرب [من نفسه]<sup>(٥)</sup> بصمت الرب<sup>(٦)</sup> عما لم يسم منها، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله - عز<sup>(٧)</sup> وجل -: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٣٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٣٤﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. فقال: لا يراه أحد [يوم]<sup>(٨)</sup> القيامة، فجحد - والله - أفضل كرامة الله التي / أكرم بها أوليائه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، [ونظر الله]<sup>(٩)</sup> إياهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر؛ قد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه [ينصرون]<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

٢٩٣ ب/ل

إلى أن قال: «وإنما جحد رؤيته يوم القيامة إقامة / للحجة

٨٩ ب/ك

- 
- (١) في (المختارة) زيادة: (فصار أحدها ومنها يستدل زعم على جحد).  
(٢) ساقطة من (ل). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).  
(٤) في (ل): (الخفي). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.  
(٥) في (ط): (بنفسه) بدل (من نفسه).  
(٦) ما بين المعقوفتين مشطوبة في (ل). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
(٧) في (المختارة): (تعالى).  
(٨) في (ل): (في). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
(٩) في (ل): (ونصرته). وفي (ك): (ونضرته). وفي (المختارة): (ونضرته).  
والتصويب من (ط).  
(١٠) في (ل) و(ط): (ينظرون). والتصويب من (المختارة) و(ط).  
(١١) (المختارة من كتاب الإبانة) لابن بطة، مخطوط: ق/١٦٧ ب - ١١٦٨ أ.

الضالة المضلة؛ لأنه قد عرف إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا<sup>(١)</sup> به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحداً. وقال المسلمون: (يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟)<sup>(٢)</sup> فقال<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟» قالوا<sup>(٤)</sup>: لا. قال: «فإنكم ترون ربكم يومئذ كذلك»<sup>(٥)</sup> وقال رسول الله: (لا تمتلئ النار حتى يضع رب<sup>(٦)</sup> العزة فيها قدمه، فتقول قط قط، وينزوي<sup>(٧)</sup> بعضها إلى بعض)<sup>(٨)</sup>. وقال لثابت بن قيس بن

(١) في (المختارة) تكرار وسقط: إقامة للحجة الضالة لأنه قد عرف إذا تجلى لهم يوم القيامة ومنه ما أقامه الحجة الضالة المضلة كانوا).

(٢) (يوم القيامة) غير موجودة في (المختارة) و(ك) و(ط).

(٣) في (المختارة) زيادة: (يا رسول الله هل نرى ربنا وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّضِرَّةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٢٢، فقال).

(٤) في (المختارة): (فقالوا).

(٥) تقدم تخريج الحديث في ص ٩٠.

(٦) في (المختارة): (الرحمن).

(٧) في (المختارة): (فينزوي).

ينزوي: زوي: في الحديث: (زويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها) أي جمعت، يقال زويته أزويته زياً. ومنه دعاء السفر (وازو لنا البعيد) أي اجمعه واطوه. وفي الحديث الآخر (إن المسجد لينزوي من التخامة كما تنزوي الجلدة في النار) أي ينضم وينقبض.

(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٨) روى بنحوه مسلم في صحيحه: الجنة وصفة نعيمها/ ١٣، ح (٣٥)، ٤/ ٢١٨٦ بلفظ (فأما النار فلا تمتلئ فيضع قدمه عليها فتقول قط قط فهالك تمتلئ =

شماس<sup>(١)</sup>: (لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة)<sup>(٢)</sup> وقال فيما بلغنا: (إن الله ليضحك من أزلكم)<sup>(٣)</sup> وقُنُوطِكم<sup>(٤)</sup> وسرعة إجابتكم، فقال<sup>(٥)</sup> له رجل من العرب: إن ربنا ليضحك؟ قال:

= ويزوي بعضها إلى بعض).

وراجع أيضاً تخريج الحديث في ص ٧٠٧.

(١) (بن شماس) غير موجودة في (المختارة) و(ك). وهو:

ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري الخزرجي، أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن (١٢٠٠هـ) كان خطيب الأنصار وخطيب النبي ﷺ كما كان حسان شاعره، شهد أحداً وما بعدها، وقتل يوم اليمامة في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وبشره الرسول بالجنة، فقال: يا ثابت أما ترضى أن تعيش حميداً وتقتل شهيداً وتدخل الجنة، روى عنه أنس بن مالك وأولاده محمد ويحيى وعبدالله.

راجع: (الاستيعاب) لابن عبد البر: ١/١٩٣-١٩٧. و(أسد الغابة) لابن الأثير الجزري: ١/٢٢٩-٢٣٠. و(الإصابة) لابن حجر: ١/١٩٧. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/١١٦-١١٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: مناقب الأنصار/١٠، ٤/٢٢٦، وتفسير سورة ٥٩/٦، ٦٠-٥٩ بلفظ (لقد عجب الله عز وجل أو ضحك من فلان وفلانة).

ورواه ابن أبي عاصم في (السنن)، ح(٥٧٠)، ١/٢٥٠ بلفظ (لقد عجب الله تعالى بصنيعك لضيفك، أو ضحك بصنيعك بضيفك).

(٣) الأزل: الشدة والضيق، وقد أزل الرجل يأزل أزلًا، أي صار في ضيق وجذب، كأنه أراد من شدة يأسكم وقنوطكم.

(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١/٤٦. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ١/٥٤.

(٤) القنوط: وهو أشد اليأس من الشيء.

(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٤/١١٣. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ٤/٣٢٥.

(٥) في (المختارة): (وقال).

نعم. قال: لا نَعْدِمُ<sup>(١)</sup> من ربٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا<sup>(٢)</sup> في أشباه لهذا مما لم نحصه.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]

(١) في (المختارة): (لا نعدمنا).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: المقدمة/١٣، ح(١٨١)، ١/٦٤٠. من طريق حماد بن مسلم بن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حلس عن عمه أبي رزين قال: قال رسول الله ﷺ (ضحك ربنا من قنوط عباده وقُرب غيرِه، قال، قلت: يا رسول الله: أو يضحك الرب؟ قال: نعم، قلت: لن نَعْدِمَ من رب يضحك خيراً) ورواه من طريق حماد بن سلمة الإمام أحمد في مسنده: ١١/٤، ١٢، وابن أبي عاصم في (السنة): ح(٥٥٤)، ١/٢٤٤. الآجري في (الشرعية) ص ٢٧٩-٢٨٠. واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة): ح(٧٢٢)، ٣/٤٢٦، والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٤٧٣.

ورواه الإمام أحمد أيضاً في مسنده: ١٣/٤-١٤ من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن يعلى بن عطاء بسنده قال الألباني معلقاً على الحديث في (السنة) لابن أبي عاصم: ٢٠٠/١: «حديث حسن رجاله ثقات رجال مسلم غير وكيع بن حُدُس ويقال عدس كما في الرواية الآتية قال الذهبي لا يعرف وقال الحافظ مقبول يعني عند المتابعة، وقد توبع كما يأتي فهو بها حسن».

وروى بنحوه ابن خزيمة في التوحيد: ح(٣٣٧)، ٢/٥٧٤-٥٧٥ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (إن الله عز وجل ليضحك من إياسة العباد وقنوطهم وقربه منهم، قلت: يا رسول الله: بأبي أنت وأمي، أو يضحك ربنا؟ قال: أي، والذي نفسي بيده، إنه ليضحك، فقلت: إذاً لا يعدمننا منه خيراً إذا ضحك). وهذا الحديث إسناده ضعيف لوجود عدد من الضعفاء فموسى بن خاقان متكلم فيه الميزان ٢٠٣/٤. وسلم بن سالم البلخي قال يحيى بن معين ليس بشيء وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث وترك حديثه، وقال أبو زرعة لا يكتب حديثه (الجرح والتعديل) ٢٦٦-٢٦٧/٤. وخارجة بن مصعب متروك وكان يدلس عن الكذابين (تقريب التهذيب) ٢١٠-٢١١.

والحديث كما قال الشيخ الألباني حسن بمتابعاته وشواهده.

﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]. و<sup>(١)</sup> قال: ﴿وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْفٍ﴾ [طه: ٣٩]. وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. فوالله ما دلهم على عظم ما<sup>(٢)</sup> وصف به<sup>(٣)</sup> نفسه وما تحيط به<sup>(٤)</sup> قبضته إلا صغر نظيرها منهم [عندهم]<sup>(٥)</sup> إن ذلك الذي<sup>(٦)</sup> أُلقي في روعهم، وخلق<sup>(٧)</sup> على معرفته<sup>(٨)</sup> قلوبهم. فما وصف الله من نفسه وسماه<sup>(٩)</sup> على لسان رسوله<sup>(١٠)</sup> سميناه كما سماه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه؛ لا هذا، ولا هذا: لا نجحد ما وصف ولا نتكلف<sup>(١١)</sup> معرفة ما لم يصف.

اعلم رحمك الله أن العصمة في الدين أن تنتهي حيث انتهى بك، ولا تتجاوز<sup>(١٢)</sup> ما قد حُد لك؛ فإن من

(١) الواو غير موجودة في (المختارة).

(٢) في (المختارة): (من).

(٣) (به) غير موجودة في (المختارة). وفي (ك): (من).

(٤) (به) غير موجودة في (المختارة).

(٥) ساقطة من (ل). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٦) (الذي) ساقطة من (ك).

(٧) في (ك): (وجلا).

(٨) في (ك): (معرفة).

(٩) في (المختارة) و(ك): (فسماه).

(١٠) في (المختارة): (نبيه).

(١١) في (ك): (نتكلم).

(١٢) في (المختارة) و(ك) و(ط): (تجاوز).



[قوام]<sup>(١)</sup> الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بَسَطَتْ عليه المعرفة وسكنت إليه الأفتدة وذكّر أصله في الكتاب والسنة وتوارث<sup>(٢)</sup> علمه الأمة فلا تخافن في ذكره [وصفته]<sup>(٣)</sup> من ربك ما وصف من نفسه عيباً<sup>(٤)</sup>، ولا تكلفن لما وُصِفَ لك من ذلك قدرًا، وما أنكرته نفسك ولم تجد ذكره في كتاب ربك ولا في الحديث عن نبيك من ذكر صفة ربك فلا [تتكلفن]<sup>(٥)</sup> علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، اصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه؛ فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه مثل إنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحد الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما<sup>(٦)</sup> لم يصف منها، فقد - والله - عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه وما يبلغهم مثله عن نبيه فما مَرَضَ<sup>(٧)</sup> من ذكر هذا وتسميته من الرب \* قلب مسلم، ولا يكلف<sup>(٨)</sup> صفة قدره

(١) في (ل): (قام) . والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط) .

(٢) في (المختارة): (وتوارثت) .

(٣) في (ل): (وصفه) . والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط) .

(٤) في (المختارة): (عيبًا) .

(٥) في (ل): (يتكلفن) . والتصويب من (ك) ، (ط) .

(٦) في (ط): (ما) .

(٧) في (المختارة): (فما نسميه مرض) .

(٨) في (ط): (ولا تكلف) . وما بين النجمتين في (كل): (يلزمكم ولا يكلف) .

ولا [تسمية] <sup>(١)</sup> غيره من الرب مؤمن؛ وما ذكر عن رسول الله ﷺ أنه سماه <sup>(٢)</sup> من صفة ربه فهو بمنزلة ما سمي ووصف / الرب تعالى من نفسه، والراسخون <sup>(٣)</sup> في العلم، الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها: لا ينكرون صفة ما سمي منها <sup>(٤)</sup> جحدًا، ولا يتكلفون صفة <sup>(٥)</sup> ما <sup>(٦)</sup> لم يسم تعمقًا؛ لأن الحق ترك ما ترك، وتسمية ما سمي ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّاهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ <sup>(٧)</sup> [النساء: ١١٥]. وهب الله <sup>(٨)</sup> لنا ولكم حكمًا، وألحقنا بالصالحين <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) في (ل): (تسميته). والتصويب من (المختارة) و(ك) و(ط).  
 (٢) في (ك): (سماه).  
 (٣) في (المختارة): زيادة: (من نفسه من أجل ما وصفنا كالجاحد المنكر لما وصفنا منها والراسخون).  
 (٤) في (المختارة): (منه).  
 (٥) في (المختارة) و(ك): (وصفه).  
 (٦) (المختارة): (بما).  
 (٧) ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّاهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ <sup>(١١٥)</sup> [النساء: ١١٥].  
 (٨) (الله) غير موجودة في (ك) و(ط).  
 (٩) (المختارة)، مخطوط: ق/١٦٨-١٦٩.  
 (١٠) في (ك) و(ط): (وهذا كله كلام ابن الماجشون).

## فصل (١)

الرد على  
البرهان الثالث  
للرازي في أنه  
يمنع أن يكون  
مختصاً بالجزء  
والجبهة من  
مقامين  
٩٠/ك

منائفة  
المؤلف حجة  
الرازي في  
المقام الأول

والكلام على هذه الحجة من <sup>(٢)</sup> (مقامين): أحدهما: منع المقدمة الأولى. والثاني: منع الثانية.

أما <sup>(٣)</sup> الأول: فهو قول من <sup>(٤)</sup> يقول <sup>(٥)</sup>: / هو فوق العرش وليس له حد ولا مقدار ولا هو جسم <sup>(٦)</sup>، كما يقول ذلك كثير من الصفاتية: من الكلائية، وأئمة الأشعرية وقدمائهم، ومن وافقهم من الفقهاء والطوائف الأربعة وغيرهم، وأهل الحديث والصوفية، وغير هؤلاء، وهم أمم لا يحصيهم إلا الله، ومن هؤلاء أبو حاتم ابن حبان <sup>(٧)</sup> وأبوسليمان الخطابي البُستَيَّان <sup>(٨)</sup>، قال أبو سليمان الخطابي في (الرسالة الناصحة) لما تكلم على الصفات: «ومما يجب أن يعلم من هذا الباب ويحكم القول فيه أنه لا يجوز أن يعتمد في الصفات إلا الأحاديث المشهورة التي

(١) (فصل) ساقطة من (ك).

(٢) في (ك) و(ط): (في).

(٣) (أما): ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمتين.

(٤) في (ك): (بن).

(٥) (يقول): ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمة.

(٦) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١١، ٢٩٠-٢٩٩.

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٤٠٤.

(٨) (البستيان) ساقطة من (ك) وبياض مقدار كلمة.

قد ثبتت بصحة أسانيدھا وعدالة ناقلیھا؛ فإن قوماً من أهل الحديث قد تعلقوا منها بألفاظ لا تصح من طریق السند، وإنما هي من رواية المفاريد والشواذ فجعلوها أصلاً في الصفات وأدخلوها<sup>(١)</sup> في حكمها<sup>(٢)</sup> كحديث الشفاعة<sup>(٣)</sup> وما روي فيه من قوله (فأعود إلى ربي فأجده بمكانه<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup> أو (في مكانه)<sup>(٦)</sup> فزعموا على هذا المعنى أن لله مكاناً تعالى الله عن ذلك؛ وإنما هذه اللفظة تفرد بها في هذه القصة شريك بن عبدالله بن أبي نمر<sup>(٧)</sup>، وخالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها، وسيل مثل هذه الزيادة أن ترد ولا [تقبل]<sup>(٨)</sup> لاستحالتها، ولأن مخالفة أصحاب الراوي<sup>(٩)</sup> له في الرواية [كخلاف]<sup>(١٠)</sup> البينة للبينة إذا تعارضت البينتان سقطتا معاً. وقد تحتمل هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها [أنه يجد ربه]<sup>(١١)</sup> بمكانه الأول من الإجابة في

(١) في (ك): (فأدخلوها).

(٢) في (ك) و(ط): (جملتها).

(٣) في (ك): بياض مقدار كلمة.

(٤) في (ك): (مكانه).

(٥) راجع تخريج الحديث ص ٣٨.

(٦) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٣٩.

(٨) في (ل): (يقبل). والتصويب من (ك) و(ط).

(٩) في (ك): (الرازي).

(١٠) في (ل): (بخلاف). والتصويب من (ك) و(ط).

(١١) في (ل): (أنهم يجده). والتصويب من (ك) و(ط).

الشفاعة و[الإسعاف]<sup>(١)</sup>، بالمسألة، [إذ]<sup>(٢)</sup> كان مرويًا<sup>(٣)</sup> في الخبر أنه يعود مرارًا فيسأل ربه في المذنبين من أمته كل ذلك يُشَفِّعه وَيُشَفِّعه<sup>(٤)</sup> بمسألته فيهم<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا في حديث المعراج من رواية شريك؛ ولكن غلط الخطابي في ذلك فاشتبه عليه حديث المعراج<sup>(٦)</sup> بحديث الشفاعة؛ ولكن في حديث الشفاعة (فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجدًا)<sup>(٧)</sup> ذكر ذلك ثلاث مرات، وهذا في الصحيح من رواية قتادة<sup>(٨)</sup> عن أنس، وأما تلك<sup>(٩)</sup> اللفظة فهي في حديث المعراج من رواية شريك، [وليس]<sup>(١٠)</sup> هذا موضع الكلام في ذلك.

قال الخطابي: «ومن هذا الباب أن<sup>(١١)</sup> قومًا منهم زعموا أن

نقل المؤلف  
عن الخطابي  
في مسألة  
الحد

- 
- (١) في (ل): (الإسعاف). وفي (ك): (الإسعاف). والتصويب من (ط).
  - (٢) في (ل) و(ط): (إذا). والتصويب من (ك).
  - (٣) في (ك): (رويًا).
  - (٤) في (ط): (ويسعفه). ولعل الصواب كما في ص ٤٠: (يشفعه فيهم ويشفعه بمسألتهم له).
  - (٥) وقد أورد هذا النص البيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٤٤٢، وابن الجوزي في (دفع شبه التشبيه): ص ٤٢-٤٣.
  - (٦) راجع: ص ٥٩.
  - (٧) راجع تخريج الحديث في ص ٦٦.
  - (٨) تقدمت ترجمته في ص ٢٣٠.
  - (٩) في (ك): (هذه).
  - (١٠) في (ل): (وأنس).
  - (١١) (أن): ساقطة من (ك) و(ط).

الله حدًّا، وكان أعلى ما احتجوا به في ذلك حكاية عن ابن المبارك، قال علي بن الحسن بن شقيق: قلت لابن المبارك: أنعرف الله بحد أو نثبت بحد؟ فقال: نعم بحد. فجعلوه أصلاً في هذا الباب، وزادوا الحد في صفاته تعالى الله عن ذلك، وسبيل هؤلاء القوم عافانا الله وإياهم/ أن يعلموا أن صفات الله<sup>(١)</sup> لا تؤخذ إلا من كتاب الله تعالى أو<sup>(٢)</sup> قول رسول الله ﷺ؛ دون قول أحد من الناس كائناً من كان علت درجته أو سفلت<sup>(٣)</sup> تقدم زمانه أو تأخر؛ لأنها لا تُدرك من طريق القياس والاجتهاد فيكون فيها لقائل مقال<sup>(٤)</sup>، ولناظر مجال؛ على أن هذه الحكاية عن ابن المبارك قد رويت لنا أنه قيل له: أنعرف الله بحد؟ فقال: نعم بحد. بالجيم دون الحاء.

٢٩٤ ب/ل

قال: «وزعم بعضهم أن يقال: إن له حدًّا لا كالحدود، كما تقول يد لا كالأيدي. فيقال له: إنما أحوجنا<sup>(٥)</sup> أن نقول يد لا كالأيدي، لأن اليد قد جاء ذكرها في القرآن وفي السنة فيلزم<sup>(٦)</sup> قبولها ولم يجز ردها، فأين ذكر الحد في الكتاب أو في السنة حتى نقول/ حدًّا لا كالحدود كما نقول يد لا كالأيدي.

٩٠ ب/ك

(١) في (ك) و(ط): (الباري).

(٢) في (ك) و(ط): (و).

(٣) في (ك) و(ط): (نزلت).

(٤) في (ك): (يقال).

(٥) في (ك) و(ط): (أحوجنا إلى).

(٦) في (ك) و(ط): (فلزم).

أرأيت إن قال قائل: رأس لا كالرؤوس قياسًا على قولنا<sup>(١)</sup> يد لا كالأيدي، هل تكون الحجة عليه إلا نظير ما ذكرناه<sup>(٢)</sup> في الحد من أنه لما جاء ذكر اليد وجب القول به، ولما لم يجيء ذكر الرأس لم يجز القول به».

قلت<sup>(٣)</sup>: وممن أنكر الحد أبو الحارث<sup>(٤)</sup>.

وكان القاضي أبو يعلى ينكر الحد ثم رجع إلى الإقرار به، وكذلك لفظ الجهة. وقال في كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) في<sup>(٥)</sup> كلامه على حديث<sup>(٦)</sup> العباس بن عبدالمطلب<sup>(٧)</sup>

نقل المؤلف  
عن القاضي  
أبي يعلى في  
مسألة الحد

(١) قولنا) مكررة في (ك).

(٢) في (ط): (ذكرنا).

(٣) ساقطة من (ك) و(ط).

(٤) ولعله ابن أبي ذئب وتقدمت ترجمته في ص ٧١٥.

(٥) في (ك): (قال في).

(٦) وهو حديث الأوعال وقد تقدم تخريجه في ص ١٦.

(٧) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي، أبو الفضل (٢٠٠-٣٢٢هـ) عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه، وكان أسن من رسول الله ﷺ بستين وقيل بثلاث سنين، وكان في الجاهلية رئيسًا في قريش وإليه كانت عمارة المسجد والسقاية في الجاهلية، وشهد مع رسول الله ﷺ بيعة العقبة لما بايعه الأنصار ولم يكن حينئذ قد أسلم، وقيل إنه أسلم قبل الهجرة، وكان يكتنم إسلامه ويكتب إلى رسول الله ﷺ أخبار المشركين، وكان من بمكة من المسلمين يتقوون به، وكان لهم عونًا على إسلامهم، وشهد مع رسول الله ﷺ حينئذ وثبت معه، وكان وصولاً لأرحام قريش محسنًا إليهم ذا رأي سديد وعقل غزير، وقال النبي ﷺ أجود قريش كفاً وأوصلها.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ٣٣-٥/٤. و(أسد الغابة) لابن الأثير:

١١٢-١٠٩/٣. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٩٤-١٠١/٣. و(الإصابة) لابن =

والاستواء على العرش: «فإذا ثبت أنه على العرش فالعرش»<sup>(١)</sup> في جهة وهو على العرش، وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك؛ لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة وهم أصحاب ابن كرام<sup>(٢)</sup> وابن منده الأصبهاني<sup>(٣)</sup> المحدث<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: «والدلالة عليه أن العرش في جهة بلا خلاف، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستو عليه فاقضى أنه في جهة، ولأن كل عاقل من مسلم أو كافر إذا دعا فإنما يرفع يديه [ووجهه]<sup>(٦)</sup> إلى<sup>(٧)</sup> نحو السماء وفي هذا كفاية؛ ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول ليس هو<sup>(٨)</sup> في جهة ولا خارجاً منها، وقال<sup>(٩)</sup> قائل هذا بمثابة من قال بإثبات موجود مع وجود غيره، ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده، ولأن

= حجر: ٢/٢٦٣.

- (١) في (إبطال التأويلات): (والعرش).
- (٢) تقدمت ترجمته في ص ١٩.
- (٣) تقدمت ترجمته في ص ٢٠.
- (٤) (إبطال التأويلات) القاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٦/٣.
- (٥) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.
- (٦) في (ل): (ووجه). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).
- (٧) (إلى) ساقطة من (ط).
- (٨) (هو): ساقطة من (ك) و(ط).
- (٩) (قال): غير موجودة في (إبطال التأويلات) و(ك).



العوام لا يفرقون بين قول القائل : طلبته فلم أجده في موضع ما ، وبين قوله : طلبته فإذا هو معدوم»<sup>(١)</sup> .

قال<sup>(٢)</sup> : «وقد احتج ابن منده على إثبات الجهة بأنه لما نطق القرآن بأن الله تعالى<sup>(٣)</sup> على العرش ، وأنه في السماء وجاءت السنة بذلك<sup>(٤)</sup> وبأن الجنة مسكنه ، وأنه في ذلك وهذه الأشياء أمكنة في نفسها<sup>(٥)</sup> ، فدل على أنه في مكان»<sup>(٦)</sup> .

قال<sup>(٧)</sup> : «وإذا<sup>(٨)</sup> ثبت استواؤه ثبت<sup>(٩)</sup> أنه على العرش وأنه في جهة : فهل الاستواء من<sup>(١٠)</sup> صفات الذات ؟ قياس قول أصحابنا أنه من صفات الذات ، وأنه موصوف بها في القدم ، وإن لم يكن هناك عرش موجود<sup>(١١)</sup> لتحقق وجود ذلك منه<sup>(١٢)</sup> في

---

(١) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى ، مخطوط : ص ٢٩٦-٢٩٧ .

(٢) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل .

(٣) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط) .

(٤) في (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط) : (وجاءت السنة بمثل ذلك) .

(٥) في (إبطال التأويلات) : (أنفسها) .

(٦) في (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى ، مخطوط : ص ٢٩٧ .

(٧) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل .

(٨) في (إبطال التأويلات) : (فإذا) .

(٩) (استواؤه ثبت) غير موجودة في (إبطال التأويلات) . وفي (ك) : (وإذا ثبت استواؤه قال وإذا ثبت) .

(١٠) في (ك) : (في) .

(١١) في (إبطال التأويلات) : (عرشاً موجوداً) .

(١٢) في (ك) و(ط) : (فيه) .

الثاني<sup>(١)</sup>، لأنهم قد<sup>(٢)</sup> قالوا خالق ورازق موصوف به فيما لم يزل ولا مخلوق ولا<sup>(٣)</sup> مرزوق لتحقق الفعل من جهته، وقد تقول العرب: سيف قطوع<sup>(٤)</sup>. و: خبز مشبع<sup>(٥)</sup>. و: ماء مرو<sup>(٦)</sup>. وإن لم يوجد منه القطع لتحقق الفعل منه. / واستدل بعض أصحابنا بأنه موصوف في الأزل بالربوبية ولا مربوب، وبالألوهية<sup>(٧)</sup> ولا مألوه، وعلى قياس هذا النزول إلى السماء والمجيء في ظلل من الغمام، ووضع القدم في النار.

فإن قيل: فقد قال أحمد في رواية حنبل<sup>(٨)</sup> هو على العرش كيف شاء وكما شاء. وصفات الذات لا تدخل تحت المشيئة؛ قيل<sup>(٩)</sup> راجعة إلى خلق العرش لا إلى الاستواء عليه<sup>(١٠)</sup>.

قلت وفي هذا نزاع بين الأصحاب وغيرهم ليس هذا موضعه.

(١) في (ك): (من النافي).

(٢) (قد) ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) في (ك): (إلا).

(٤) في (ط): (مقطوع).

(٥) في (ط): (وخبر مستمع).

(٦) في (إبطال التأويلات) و(ك): (مروي).

(٧) في (إبطال التأويلات) و(ك): (بالإلهية).

(٨) تقدمت ترجمته في ص ٤.

(٩) في (ك) و(ط): (بل).

(١٠) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٧.

قال القاضي<sup>(١)</sup>: «وإذا ثبت استواؤه وأنه في جهة وأن ذلك من صفات الذات: فهل يجوز إطلاق الحد عليه؟ قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي، فقد<sup>(٢)</sup> ذكر له قول ابن المبارك: نعرف الله على العرش بحد فقال أحمد: بلغني ذلك، وأعجبه. وقال الأثرم<sup>(٣)</sup>. قلت لأحمد: يحكى عن ابن المبارك: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا هو عندنا»<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي<sup>(٥)</sup>: / «ورأيت<sup>(٦)</sup> بخط أبي إسحاق أنا<sup>(٧)</sup> أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء، سمعت أبا بكر بن أبي داود<sup>(٨)</sup> سمعت أبي<sup>(٩)</sup> يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال له: لله تبارك وتعالى حد؟ قال: نعم، لا يعلمه إلا هو. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]. يقول: محدقين»<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي القاضي أبو يعلى.

(٢) في (إبطال التأويلات): (وقد).

(٣) تقدمت ترجمته في ص ٢١.

(٤) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٥) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٦) في (ك): (بلغ ورأيت).

(٧) في (ك): (أبنا).

(٨) تقدمت ترجمته في ص ٢٢.

(٩) وهو أبو داود صاحب (السنن). وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٢.

(١٠) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٨.

قال<sup>(١)</sup>: [فقد]<sup>(٢)</sup> أطلق أحمد القول بإثبات الحد لله<sup>(٣)</sup>، وقد نفاه في رواية حنبل، فقال: نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد. فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

(أحدهما) أنه تعالى في جهة<sup>(٤)</sup> مخصوصة، وليس هو تعالى ذاهباً<sup>(٥)</sup> في الجهات<sup>(٦)</sup>؛ بل هو<sup>(٧)</sup> خارج العالم، متميز<sup>(٨)</sup> عن خلقه، منفصل عنهم، غير داخل في كل الجهات<sup>(٩)</sup>، وهذا معنى قول أحمد له حد لا يعلمه إلا هو.

و(الثاني) أنه على صفة [يَبِينُ]<sup>(١٠)</sup> بها عن غيره ويتميز؛ ولهذا سمي البواب حداً لأنه يمنع غيره عن الدخول. فهو تعالى فرد واحد ممتنع عن [الاشتراك]<sup>(١١)</sup> له في أخص

(١) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٢) في (ل): (قد). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(٣) في (إبطال التأويلات): (الله تعالى).

(٤) في (إبطال التأويلات) زيادة: (أحدهما على معنى أنه تعالى في جهة).

(٥) في (إبطال التأويلات): (ذاهب).

(٦) في (إبطال التأويلات): (الجهات الستة).

(٧) (هو) ساقطة من (ط).

(٨) في (إبطال التأويلات) و(ك): (مميز).

(٩) في (ط): (جهة).

(١٠) في (ل): (تين). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(١١) في (ل): (الإشراك). وفي (ك): (إلا). ويباض مقدار كلمة والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ط).

صفاته»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>. فهو<sup>(٥)</sup> رجوع منه إلى القول بإثبات الحد؛ [لكن]<sup>(٦)</sup> اختلف في ذلك كلامه فقال<sup>(٧)</sup> هنا: «يجب أن يحمل اختلاف<sup>(٨)</sup> كلام أحمد في إثبات الحد على اختلاف حالين. فالموضع الذي قال: إنه على العرش<sup>(٩)</sup> بحد. معناه أن<sup>(١٠)</sup> ما حاذى العرش من ذاته فهو<sup>(١١)</sup> حد له وجهة له، والموضع الذي قال هو على العرش بغير<sup>(١٢)</sup> حد. معناه ما عدا الجهة المحاذية للعرش [وهي]<sup>(١٣)</sup> الفوق والخلف والأمام واليمين<sup>(١٤)</sup> والميسرة<sup>(١٥)</sup>. وكان الفرق

---

(١) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٣) في (ك) و(ط): (ذكرناه).

(٤) (إبطال التأويلات) للقاضي أبو يعلى، مخطوط: ص ٢٩٩.

(٥) في (ك) و(ط): (فهذا).

(٦) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٧) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل مع النص الذي قبله.

(٨) في (ك) و(ط): (على اختلاف).

(٩) (العرش) مكررة في (إبطال التأويلات).

(١٠) (أن) ساقطة من (ط).

(١١) في (إبطال التأويلات) و(ك): (هو).

(١٢) في (ك): (يعني).

(١٣) في (ل) و(إبطال التأويلات): (وهو). والتصويب من (ك) و(ط).

(١٤) في (إبطال التأويلات) و(ك): (واليمين).

(١٥) في (إبطال التأويلات) و(ك): (واليسرة).

بين جهة التحت المحاذية<sup>(١)</sup> للعرش وبين [غيرها]<sup>(٢)</sup> ما<sup>(٣)</sup> ذكرنا أن جهة التحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدود فجاز أن يوصف ما حاذاه من الذات و<sup>(٤)</sup> أنه حد وجهة، وليس كذلك فيما عداه، [لأنه]<sup>(٥)</sup> لا يحاذي ما هو محدود؛ [بل]<sup>(٦)</sup> هو مار في الميمنة والميسرة<sup>(٧)</sup> والفوق والأمام والخلف إلى غير غاية، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحد والجهة، وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذات ولم تحاذ جميع الذات لأنه لا نهاية لها<sup>(٨)</sup>.

قلت: هذا الذي ذكره في تفسير كلام أحمد ليس بصواب، بل كلام أحمد كما قال أولاً: / حيث نفاه نفي تحديد الحاد<sup>(٩)</sup> له وعلمه بحدّه، وحيث أثبته أثبته في نفسه. ولفظ الحد يقال على حقيقة المحدود، صفة، أو قدرًا، أو مجموعهما. ويقال على العلم والقول الدال على<sup>(١٠)</sup> المحدود.

٢٩٥ ب/ل

(١) في (ك): (المحاذية).

(٢) في (ل): (غيرهما). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(٣) في (إبطال التأويلات): (مما).

(٤) (الواو) غير موجودة في (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(٥) في (ل): (لأنا). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(٦) في (ل): (ما). والتصويب من (إبطال التأويلات) و(ك) و(ط).

(٧) في (إبطال التأويلات) و(ك): (والميمنة واليسرة).

(٨) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٩.

(٩) في (ك): (العباد).

(١٠) (على) ساقطة من (ك).

وأما ما ذكره القاضي من إثبات الحد من ناحية العرش فقط فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من أهل السنة<sup>(١)</sup>، والجمهور على خلافه<sup>(٢)</sup> وهو الصواب.

والمقصود: أن نفاة الحد والمقدار والجسم ونحو ذلك من [الصفاتية]<sup>(٣)</sup> الذين يقولون إنه على العرش يقولون: لا نسلم أنه إذا كان هو بنفسه فوق العرش أنه يلزم<sup>(٤)</sup> أن يوصف بتناهي المقدار، كما لا يستلزم\* أن يوصف<sup>(٥)</sup> بالانقسام<sup>(٦)</sup>. وكذلك لا يستلزم أن يوصف\*<sup>(٧)</sup> عندهم<sup>(٨)</sup> بعدم التناهي الذي هو بعد لا يتناهي، كما لا يوصف عندهم بعدم الانقسام الذي هو جزء<sup>(٩)</sup> لا ينقسم، وكذلك لا يستلزم ذلك عندهم أن يوصف بأنه<sup>(١٠)</sup> أكبر من العرش في المقدار والمساحة<sup>(١١)</sup>، أو أصغر، أو بقدره، فإنهم يقولون هذه اللوازم كلها إنما تلزم إذا فرض أن فوق

مناقشة نفاة  
الحد من  
الصفاتية  
المتين  
للعو  
لمنازعيهم من  
نفاة العلو

(١) في (ك) و(ط): (أهل الإثبات).

(٢) راجع: ص ٥٩٠.

(٣) في (ل): (الصفات). والتصويب من (ك) و(ط).

(٤) في (ك) و(ط): (فإنه لا يلزم).

(٥) (أن يوصف) ساقطة من (ط).

(٦) في (ط): (الانقسام).

(٧) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٨) في (ك): (ذلك عندهم).

(٩) في (ك): (حد).

(١٠) في (ك): (بكونه).

(١١) في (ك): (والساحة).

[العرش]<sup>(١)</sup> ما هو جسم، أما إذا كان الذي فوق العرش ليس بجسم فإنه يمتنع أن يستلزم لوازم الجسم، لأن الانقسام أو التناهي والتحديد ونحو ذلك هي لازمة للجسم وملزومة له، فلا يكون متناهيًا محدودًا مقسومًا<sup>(٢)</sup> / إلا ما يكون جسمًا، ولا يكون جسمًا إلا ما جاز أن يوصف بالانقسام أو بقبول التناهي والتحديد وعدم ذلك.

قالوا لمنازعهم من النفاة: فإذا اتفقنا على أنه ليس بجسم، أو إذا قام<sup>(٣)</sup> الدليل على أنه ليس بجسم، وقد علمنا بالفطرة والضرورة العقلية، والأدلة المتواترة السمعية، واتفاق سلف الأمة وخير البرية أنه فوق العرش، كان التقدير<sup>(٤)</sup> أن الذي فوق العرش ليس بجسم، وحينئذ فقول القائل إما أن يكون متناهيًا أو<sup>(٥)</sup> ذاهبًا في الجهات إلى غير غاية، وإما أن يكون منقسمًا، أو جوهرًا فردًا: كل ذلك باطل؛ لأن هذه اللوازم<sup>(٦)</sup> إنما تكون إذا كان الذي على العرش جسمًا. أما إذا كان غير جسم ولا متحيز فلا يلزم<sup>(٧)</sup> شيء من هذه اللوازم.

(١) التصويب من (ك) و(ط) في إثبات الزيادة، ويدل عليه ما بعده.

(٢) (مقسومًا) مكررة في (ك).

(٣) في (ك): (ولا أقام).

(٤) في (ك): (تقدير).

(٥) (أو) ساقطة من (ك).

(٦) في (ك): (هذا الملزوم).

(٧) في (ك) و(ط): (فإنه لا يلزمه).



وقالوا هذا اللزوم والتقسيم كله من حكم الوهم والخيال،  
وباب الربوبية لا يجوز أن يحكم فيه بحكم الوهم والخيال كما قد  
قرره هذا المؤسس في مقدمة الكتاب<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أن قولهم هذا أصح من قول منازعيهم من النفاة  
لما قيل لهم: إما<sup>(٢)</sup> أن يكونا متباينين وإما أن يكونا  
متحايثين<sup>(٣)</sup>، وإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر، وإما أن يكون  
مبايناً عنه بالجهة. فقالوا ليس بكذا ولا كذا، فنفوا<sup>(٤)</sup> الطريقتين  
جميعاً، وقالوا إنه لا يمكن أن يحس به ولا أن يشار إليه بالحس،  
فقليل لهم: هذا أحقر<sup>(٥)</sup> من الجوهر الفرد؟! فقالوا في جواب ذلك:  
إنما يلزم لو كان جسمًا أو لو كان موصوفًا بالحيز والمقدار<sup>(٦)</sup>،

---

(١) في (ك) و(ط): (هذا الكتاب).

ذكر الرازي في (أساس التقديس) الفصل الأول في المقدمة الأولى في إثبات  
موجود لا يشار إليه بالحس فقال في ص ٢٣: (قول أصحابنا أهل التوحيد  
والتنزيه، الذين عزلوا حكم الوهم والخيال عن ذات الله تعالى وصفاته وذلك هو  
المنهج القويم والصراط المستقيم).

وقال في ص ٢٤: (ثبت أن الوهم والخيال قاصران عن معرفة أفعال الله سبحانه  
وتعالى وصفاته). وذكر نحو ذلك في ص ٢١، ٢٢.

(٢) في (ك) زيادة: (لما قيل لهم: إما أن يكون داخل العالم وإما أن يكون خارجه  
ولا يخلو هو والعالم إما).

(٣) في (ك): (إما أن يكونا متباينين أو متحايثين).

(٤) في (ط): (فنفوا).

(٥) في (ك): (أحق).

(٦) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٤.

و<sup>(١)</sup> قالوا هذا من حكم الوهم والخيال، أو من<sup>(٢)</sup> حكم الحس والوهم.

فقد بينا فيما تقدم غير مرة أن كلام منازعيهم هؤلاء أبعد عن الخطأ في العقل والدين<sup>(٣)</sup>، وأنهم<sup>(٤)</sup> هم أعظم مخالفة لما يعلم بضرورة العقل وبديهته وفطرته من منازعيهم<sup>(٥)</sup> / هؤلاء المثبتين لأن الله على العرش<sup>(٦)</sup> - الموافقين لهم على نفي الجسم، وقد تقدم<sup>(٧)</sup> التنبيه على أصل [كلام]<sup>(٨)</sup> هؤلاء، وأنه إن كان كثيرًا ممن يوافقهم على أن الله على العرش، أو على نفي الجسم، يقول: إن هذا القول متناقض ويصفهم بالتناقض في ذلك، فالنفاة أعظم تناقضًا منهم، وأعظم مخالفة لما يعلم بالاضطرار في العقل والدين، وأن هؤلاء أعظم مخالفة للعلوم الشرعية والعقلية. ولا ريب أن كلام هؤلاء فيه ما يحتاج به مثبتو الحد والمقدار والتحيز<sup>(٩)</sup> والجهة، وفيه ما يحتاج به نفاة الجسم والتحيز والجهة أيضًا، فلهذا قيل إنهم متناقضون أو أن لهم قولين.

ل/٢٩٦

(١) في (ك) و(ط): (أو).

(٢) (من) ساقطة من (ط).

(٣) في (ك) و(ط): (في العقل والدين من منازعيهم).

(٤) في (ط): (فانهم).

(٥) ما بين النجمتين ساقطة من (ك).

(٦) في (ل) بياض مقدار كلمة بعد كلمة (العرش).

(٧) راجع: نسخة (ج) ١٠٣-١٣.

(٨) ساقطة من (ل). والتصويب من (ك).

(٩) في (ك): (والمتحيز).

ما احتج به  
الأشعري من  
الآيات في  
الاستواء هي  
نفسها التي  
احتج بها من  
يثبت الحد

وقد ذكرنا بعض كلام أبي الحسن الأشعري وغيره من أئمة أصحابه الذين<sup>(١)</sup> احتجوا به على أن الله تعالى<sup>(٢)</sup> على العرش<sup>(٣)</sup>، وما احتجوا به في ذلك من الآيات التي يحتج بها على إثبات الحد فقال: «(باب ذكر الاستواء) فإن<sup>(٤)</sup> قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له<sup>(٥)</sup>: إن الله<sup>(٦)</sup> مستو على عرشه، كما قال سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. وقد قال عز وجل<sup>(٨)</sup> ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]. وقال<sup>(٩)</sup>: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وقال<sup>(١٠)</sup>: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].<sup>(١١)</sup> وهذه الآيات هي<sup>(١٢)</sup> التي استشهد بها

(١) في (ك) و(ط): (الذي).

(٢) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) راجع: ص ٣١٠-٣٨٢ وقد ذكر المؤلف كلام أبي الحسن الأشعري وابن كلاب والباقلاني.

(٤) في (الإبانة): (أن).

(٥) في (الإبانة): (قيل له نقول).

(٦) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٧) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).

(٨) في (الإبانة): (الله عز وجل).

(٩) في (ك) و(ط): (قال سبحانه).

(١٠) في (الإبانة): (وقال عز وجل). وفي (ك) و(ط): (وقال سبحانه).

(١١) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٤٨.

(١٢) (هي) ساقطة من (ط). وفي (ك): (وهذه هي الآيات).

الإمام أحمد لقول ابن المبارك<sup>(١)</sup> وكذلك هي التي<sup>(٢)</sup> احتج بها عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٣)</sup> وغيره على ذلك<sup>(٤)</sup>. فهذا الرازي

(١) روى الخلال في (كتاب السنة): أخبرنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله قيل له: روى عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد، قال قد بلغني ذلك وأعجبه ثم قال أبو عبد الله: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ ثم قال: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۖ ﴾.

وقال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار، حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي يعقوب بن العباس قال كنا عند أبي عبد الله، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد؟ قال لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ ﴿ ءَأَمِنُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ و ﴿ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وهو على العرش وعلمه مع كل شيء.

نسخة (ط) ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة. وفي (ك): (الذي).

(٣) وقال الإمام الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٢٣: «فمن ادعى أنه ليس لله حد فقد رد القرآن، وادعى أنه لا شيء، لأن الله وصف حد مكانه في مواضع كثيرة من كتبه فقال: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۖ ﴾ ﴿ ءَأَمِنُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد».

وراجع أيضاً: (رد الدارمي على المريسي) ص ٨٠-٨١. (والرد على الجهمية للدارمي: ص ١٧-١٨).

(٤) وقد استشهد العلماء بهذه الآيات في إثبات الاستواء والعلو لله تعالى.

فقد أورد هذه الآيات وغيرها عبد الله بن أحمد للاحتجاج بها على الجهمية من القرآن. راجع: (السنة): ٥١٣-٥٢٠. وابن خزيمة في (التوحيد) =

[وموافقوه]<sup>(١)</sup> على النفي من المعتزلة ومتأخري الأشعرية  
يسلمون أن الاستدلال بهذه الآيات على أن الله فوق<sup>(٢)</sup> العرش  
يستلزم القول بدلالته على أن الله متحيز في جهة<sup>(٣)</sup>، وأن له  
[حدًا]<sup>(٤)</sup>. وقد تقدم تمام قول الأشعري<sup>(٥)</sup> /.

ك/١٩٢

قال أيضًا: «وقد قال تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾  
[النحل: ٥٠]. وقال سبحانه<sup>(٧)</sup>: ﴿تَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾  
[المعارج: ٤]. وقال سبحانه<sup>(٨)</sup>: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾  
[البقرة: ٢٩]. وقال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلَّ بِهِ  
خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]. وقال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ  
دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]. وكل<sup>(٩)</sup> هذا<sup>(١٠)</sup> يدل على

= ٢٥٤-٢٥٧. باب ذكر بيان أن الله - عز وجل - في السماء . واللالكائي  
(شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة): ٣/٣٨٨-٣٨٧. وشيخ الإسلام  
الصابوني في (عقيدة السلف): ص ١٤-١٥. وابن قدامة في (إثبات صفة العلو):  
ص ٦٤-٦٥.

(١) في (ل): (هو وما فقوه). والتصويب من (ك) و(ط).

(٢) (فوق) مكررة في (ل).

(٣) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٤٢، ٤٥.

(٤) في (ل): (كذا). والتصويب من (ك)، و(ط).

(٥) (٣٣١-٣٣٠/٣).

(٦) في (الإبانة): (دليل آخر وقال الله عز وجل).

(٧) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).

(٨) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) في (الإبانة): (فكل). وفي (ك) و(ط): (قال وكل).

(١٠) في (الإبانة): (ذلك).

أنه<sup>(١)</sup> في السماء مستو على عرشه<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: «والسماء بإجماع الناس ليست<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> الأرض،

فدل علی اُنه عز وجل<sup>(۶)</sup> منفرد بوحدانیتہ، مستو علی عرشہ\*  
 کما وصف نفسه\*<sup>(۷)</sup>»<sup>(۸)</sup>.

قال<sup>(٩)</sup>: «وقال سبحانه<sup>(١٠)</sup> ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾» ﴿٢٢﴾

[الفجر: ٢٢]. وقال عز وجل<sup>(١١)</sup>: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ

فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴿البقرة: ٢١٠﴾. وهاتان الآيتان هما

اللتان احتج بهما أحمد على قول ابن المبارك في الرواية الأخرى<sup>(١٣)</sup>.

قال: «وقال سبحانه<sup>(١٤)</sup>: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ نَحْنُ مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيْنَا﴾»

- (١) في (الإبانة): (أنه تعالى).
- (٢) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.
- (٣) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
- (٤) في (الإبانة): (ليس).
- (٥) (في) غير موجودة في (الإبانة).
- (٦) في (الإبانة): (أن الله تعالى).
- (٧) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).
- (٨) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.
- (٩) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
- (١٠) في (الإبانة): (دليل آخر وقال عز وجل).
- (١١) (عز وجل) غير موجودة في (الإبانة).
- (١٢) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.
- (١٣) راجع: ص ٧٠٢.
- (١٤) في (الإبانة) زيادة: (وقال عز وجل لعيسى ابن مريم عليه السلام).

[آل عمران: ٥٥]. وقال سبحانه وتعالى <sup>(١)</sup> ﴿وَمَا قَلَّوهُ يَقِينًا﴾ (١٥٧) بل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿[النساء: ١٥٧-١٥٨]﴾ <sup>(٢)</sup>.

قال <sup>(٣)</sup>: «اجتمعت الأمة على أن الله <sup>(٤)</sup> رفع عيسى إلى السماء» <sup>(٥)</sup>.

و <sup>(٦)</sup> قال <sup>(٧)</sup>: «ومن دعا المسلمين <sup>(٨)</sup> جميعًا إذا هم رَغِبُوا إلى الله <sup>(٩)</sup> في الأمر النازل بهم <sup>(١٠)</sup> أنهم يقولون يا ساكن العرش، أو يا من احتجب بالعرش، أو بسبع <sup>(١١)</sup> سموات <sup>(١٢)</sup>» <sup>(١٣)</sup>. وهذا تصريح منه باحتجابه <sup>(١٤)</sup> بالأجسام المخلوقة، وهذا عند منازعيه من نفاة أصحابه وغيرهم تستلزم أن يكون جسمًا متحيزًا <sup>(١٥)</sup>.

- 
- (١) (تعالى) ساقطة من (ك) و(ط). و(سبحانه وتعالى) غير موجودة في (الإبانة).  
 (٢) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.  
 (٣) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.  
 (٤) في (الإبانة): (الله عز وجل).  
 (٥) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.  
 (٦) الواو ساقطة من (ك) و(ط).  
 (٧) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.  
 (٨) في (الإبانة): (أهل الإسلام).  
 (٩) في (الإبانة): (الله عز وجل).  
 (١٠) (بهم) ساقطة من (ك).  
 (١١) في (ك): (احتجب بالعرش سبع).  
 (١٢) في (الإبانة) زيادة: (يا ساكن العرش ومن خلفهم جميعًا لا والذي احتجب بسبع سموات).  
 (١٣) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥٠.  
 (١٤) في (ك): (باحتجابه).  
 (١٥) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ١٣١-١٣٣.

قال: «وقال عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]. وقد خصت الآية البشر دون غيرهم ممن ليس من جنس البشر، ولو كانت الآية عامة للبشر وغيرهم<sup>(٢)</sup> لكان<sup>(٣)</sup> أبعد عن الشبهة وإدخال الشك على من سمع<sup>(٤)</sup> الآية أن يقول<sup>(٥)</sup> لأحد أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً، فيرتفع<sup>(٦)</sup> الشك والحيرة من أن يقول ما كان لجنس من الأجناس أن يكلمه<sup>(٧)</sup> الله<sup>(٨)</sup> إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً وترك<sup>(٩)</sup> أجناساً لم يعمهم بالآية<sup>(١٠)</sup>».

٢٩٦ ب/ل

قال<sup>(١١)</sup>: «فدل<sup>(١٢)</sup> ما ذكرنا<sup>(١٣)</sup> على أنه خص البشر دون

(١) في (الإبانة): (دليل آخر وقال عز وجل).

(٢) في (ك): (دون غيرهم).

(٣) في (الإبانة): (كان).

(٤) في (الإبانة): (يسمع).

(٥) في (الإبانة): (أن يقول ما كان لأحد).

(٦) في (ك) و(ط): (يرتفع).

(٧) في (الإبانة): (أكلمه).

(٨) (الله) غير موجودة في (الإبانة).

(٩) (الإبانة): (ونزل).

(١٠) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥١.

(١١) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(١٢) في (ك): (فدل).

(١٣) في (ك) و(ط): (ذكرناه).



غيرهم»<sup>(١)</sup>. وهذا كله منه يقتضي أن الله سبحانه وتعالى<sup>(٢)</sup> قد يحتجب عن شيء دون شيء، وقد احتج بذلك على أن الله فوق العرش؛ لأن النفاة يقولون الاحتجاب لا يكون إلا من صفات الأجسام<sup>(٣)</sup>، ولا يكون على العرش إلا إذا كان جسمًا<sup>(٤)</sup>، وهو قد احتج<sup>(٥)</sup> بهذه الآيات على احتجابه<sup>(٦)</sup> عن بعض خلقه المستلزم أن يكون على العرش.

قال: «وقال الله - عز وجل - <sup>(٧)</sup>: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٦٢]. ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]. و[قال]<sup>(٩)</sup> ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]. وقال سبحانه<sup>(١١)</sup>: ﴿وَعَرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨]»<sup>(١٢)</sup>.

(١) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥١.

(٢) (وتعالى) ساقطة من (ك) و(ط).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ١٣١-١٣٣.

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٤٢، ٤٥.

(٥) في (ك) و(ط): (وهذا قد استدل).

(٦) في (ك): (احتجابه).

(٧) في (الإبانة): (دليل آخر وقال عز وجل).

(٨) في (الإبانة): ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾ وقال (ولو ترى ..).

(٩) ساقطة من (ل). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.

(١٠) في (الإبانة) و(ط): ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ وقال: (ولو ترى ..).

(١١) في (الإبانة): (عز وجل).

(١٢) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥١.

قال<sup>(١)</sup>: «كل ذلك يدل على أنه ليس في خلقه ولا خلقه فيه، وأنه سبحانه<sup>(٢)</sup> مستو على عرشه جل<sup>(٣)</sup> وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا»<sup>(٤)</sup>، «جل<sup>(٥)</sup> عما يقول الذين<sup>(٦)</sup>» لم<sup>(٧)</sup> يثبتوا له<sup>(٨)</sup> في وصفهم حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم<sup>(٩)</sup> إياه وحدانية إذ<sup>(١٠)</sup> كان<sup>(١١)</sup> كلامهم يؤول إلى التعطيل، وجميع أوصافهم تدل<sup>(١٢)</sup> على النفي في التأويل<sup>(١٣)</sup>، ويريدون<sup>(١٤)</sup> بذلك - زعموا - التنزيه ونفي التشبيه، فنعوذ بالله من تنزيهه يوجب النفي و<sup>(١٥)</sup> التعطيل»<sup>(١٦)</sup>.

- 
- (١) في (ط): (وقال). أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (٢) (سبحانه) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٣) (جل) غير موجودة في (الإبانة).
  - (٤) ساقطة من (ل). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط) في إثبات الزيادة.
  - (٥) (جل) ساقطة من (ك).
  - (٦) ما بين النجمتين غير موجودة في (الإبانة).
  - (٧) في (الإبانة): (فلم).
  - (٨) في (الإبانة): (لهم).
  - (٩) في (الإبانة) زيادة: (ولا أوجبوا لهم الذين يثبتون له بذكره).
  - (١٠) في (ك) بياض مقدار صفحة. وتنتهي هنا نسخة (ك)، وتنفرد نسخة (ل) حتى آخر القسم الذي أحققه.
  - (١١) في (الإبانة): (كل).
  - (١٢) في (ل): (يدل). والتصويب من (الإبانة) و(ك) و(ط).
  - (١٣) في (التأويل) غير موجودة في (الإبانة).
  - (١٤) في (الإبانة): (أتريدون).
  - (١٥) في (الإبانة): (أو).
  - (١٦) (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص ٥١.

فاحتجاجه بقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]. وقوله: ﴿وَقِفُّوا عَلَى رَبِّهْمُ﴾ [الأنعام: ٣٠]. وقوله: ﴿وَعَرِّضُوا عَلَى رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٤٨]. وقوله: ﴿تَاكْسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]. على أن الله فوق العرش كل ذلك لأن هذه الآيات تدل على النهايات والغايات، والحدود والتباين الذي بينه وبين خلقه.

مناقشة  
المؤلف  
لحجة الرازي  
في المقام  
الأول

فإذا نتكلم على حجته في هذا المقام، فإنه يقال له: «قولك لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان لا يخلو إما يكون<sup>(١)</sup> متناهيًا من جميع الجوانب أو بعضها أو غير متناه من جميعها»<sup>(٢)</sup>. يعارضونه بأن يقولوا هذه الحجة ترد عليك أيضًا بأن يقال: ولو كان موجودًا أو قائمًا بنفسه كان متناهيًا أو غير متناهٍ فإن قلت نحن نقول: هو موجود في غير جهة ولا حيز أصلاً وهو غير متناه<sup>(٣)</sup> في ذاته، بمعنى أن ذاته يمتنع أن يكون لها طرف ونهاية وحد.

(١) في (ط): (إما أن يكون).

(٢) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٨: (لو كان تعالى مختصاً بحيز وجهة، لكان لا يخلو إما أن يقال: إنه غير متناه من جميع الجوانب، أو يقال: إنه غير متناه من بعض الجوانب، ومتناه من بعض الجوانب أو يقال إنه متناه من كل الجوانب).

وفي (ط) زيادة من قوله: (إما أن يكون متناهيًا أو غير متناه، فإن قلت: نحن نقول: هو موجود في غير جهة ولا حيز أصلاً وهو غير متناه من جميع الجوانب أو بعضها أو غير متناه من جميعها).

(٣) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

يقال لك إذا عقل موجود لا نهاية له، [بهذا التفسير فلأن<sup>(١)</sup>] يعقل موجود فوق العرش لا يوصف بالتناهي وعدمه أولى وأحرى، بمعنى أنه يمتنع أن يكون له نهاية أو يكون ذا مساحة لانهاية لها، فإنه إذا عقل هذا في موجود مطلق لم يمتنع وصف هذا الموجود بأنه فوق العرش ويكون كذلك، بل يكون هذا أقرب إلى العقل لأن الفطرَ تقر بأن الله فوق العالم، وتنكر وجود موجود لاداخل العالم ولا خارجه فإذا أقررت بوجوده خارج العالم كان أقرب إلى الفطرة والعقل، وإذا جاز أن يقال في هذا إنه لا يتناهى، بمعنى أن ذاته لا تقبل الوصف بتناهي المقدار وعدمه، كذلك يقال فيه مع وجوده فوق العرش.

وإذا قال قائل: هذه الفوقية، أو هذا العلو فوق العرش لا يعقل، أو قال لا يعقل علو ولا فوقية إلا [بمعنى<sup>(٢)</sup>] الذهاب في الجهات. قيل له: معرفة الصفة وعقلها فرع على<sup>(٣)</sup> معرفة الموصوف وعقله، فطلبك العلم بكيفية علوه مع أنه لا تعقل حقيقته جمع بين الضدين، وإذا كنت تقر بأنه موجود بل إقرارك بأن ذاته فوق العرش فوقية تناسب ذاته أسهل على العقل من الإقرار بأنه لا داخل العالم ولا خارجه؛ بل الإقرار بأنه ليس ذا مساحة مقدار/ لا ينافي الإقرار بأنه خارج العالم وفوقه كما

ج/٢٩٧

- 
- (١) في (ل) و(ط): (فهل التفسير) والتصويب من هامش (ط) في (ل) بعد كلمة (تفسير) بياض مقدار كلمة وطمس كلمة (فبأن).
- (٢) في (ل): (يعني). والتصويب من (ط).
- (٣) هكذا في (ل) و(ط) ولعلها (عن).

يناسب ذاته؛ ومنافاة الإقرار بوجوده مع كونه لا داخل العالم ولا خارجه أعظم تنافياً.

مناقشة  
المؤلف  
لحجة الرازي  
في المقام  
الثاني من  
وجوه

وأما (المقام الثاني) فكلام من لا ينفي هذه الأمور التي يحتج بها عليه نفاة العلو على العرش، ليس<sup>(١)</sup> لها أصل في الكتاب والسنة؛ بل قد يثبتها أو يثبت بعضها لفظاً أو معنى، أو لا يتعرض لها بنفي ولا إثبات، وهذا المقام هو الذي يتكلم فيه سلف الأمة وأئمتها، وجماهير أهل الحديث، و[طوائف]<sup>(٢)</sup> من أهل الكلام والصوفية وغيرهم، وكلام هؤلاء أسد في العقل والدين، حيث ائتموا بما في الكتاب والسنة وأقروا بفطرة الله التي فطر عليها عباده، فلم يغيروا، وجعلوا كتب الله التي بعث بها رسوله هي<sup>(٣)</sup> الأصل في الكلام، وأما الكلام المجمل المتشابه الذي يتكلم به النفاة ففصلوا مجمله، ولم يوافقوهم على لفظ مجمل قد يتضمن نفي معنى حق، ولا وافقوهم أيضاً على نفي المعاني التي دل عليها القرآن والعقل، وإن شنع النفاة على من يثبت ذلك، أو عزموا أن ذلك يقدح في أدلتهم وأصولهم.

والكلام عليه من وجوه:

(أحدها) أن يقال: قوله، «وأما (القسم الثالث) وهو أن يقال: كل متناه من كل الجوانب فهذا باطل من وجهين:

(الأول) أن كل ما كان متناهياً من جميع الجوانب كانت

(١) هكذا في الأصل ولعله (التي ليس لها أصل).

(٢) في (ل): (طائف). والتصويب من (ط).

(٣) لعل الصواب: كتاب الله الذي بعث به رسوله هو.

حقيقته قابلة للزيادة والنقصان، وكل ما كان كذلك كان محدثاً على ما بيناه»<sup>(١)</sup>. فيقال له: قد تقدم الكلام على هذه الحجة، وبيننا أن جماهير بني آدم من المسلمين واليهود والنصارى والصابئين والمجوس<sup>(٢)</sup> والمشركين يخالفونك في هذه المقدمة، وبيننا فساد ما ذكرته من الحجة عليها بوجوه كثيرة بياناً واضحاً<sup>(٣)</sup> ونحن نحيل على ما ذكرناه هناك كما أحال هو عليه.

وأما الوجه الثاني - فقوله: «إنه لما كان متناهيًا من جميع

الجواب على  
الوجه الثاني  
من القسم  
الأول

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٠.

(٢) المجوس: وهم الذين يعبدون النار، لأنهم يعتقدون أنها أعظم شيء في الدنيا ويسجدون للشمس إذا طلعت، وأثبتوا أصلين، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين بل النور أزلي والظلمة محدثة. ويرجع ابن حامد المقدسي أصل هذه النحلة إلى الكبورشية الذين يعبدون موقع قدم آدم بالهند، ويعبدون النار، وهو أول اختلاف ظهر في الأرض، لما قتل قابيل هابيل قيل له اذهب شريدًا طريدًا مرعوبًا فأخذ بيد أخته إقليما وهرب بها إلى عدن فأتاه إبليس فقال له إنما أكلت النار قربان هابيل لأنه كان يخدم النار ويعبدها، فانصب أنت أيضًا نارًا تكن لك ولعقبك، فبنى بيت نار، فهو أول من عبد النار وأخذ أولاده في عبادة النار إلى أن أغرقهم طوفان نوح - عليه السلام - ثم كان بعد إبراهيم خليل الله - عليه السلام - جاء إليهم إبليس وقال لهم إن النار لم تحرق إبراهيم لأنه كان يخدمها كما كان هابيل يعبدها فأكلت قربانه فاعبدوها، فعبدوها.

راجع: (اعتقاد فرق المسلمين والمشركين) للرازي: ص ٨٦-٨٧. و(الملل والنحل) للشهرستاني: ٧٣/٢. و(رسالة في الرد على الرافضة) لابن حامد المقدسي: ص ١٣٤.

(٣) راجع: ص ٦٧٩.

الجوانب فحيثُذ يفرض<sup>(١)</sup> فوقه أحياناً خالية وجهات فارغة، فلا يكون هو<sup>(٢)</sup> تعالى فوق جميع الأشياء؛ بل تكون تلك الأحياء أشد فوقية من الله تعالى، ويكون قادراً على أن يخلق فيها جسماً فوقه<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>. فيقولون لك هذا بناء على أن الأحياء والجهات لابد أن تكون أمراً وجودياً وأنه يمكن أن تكون فوقه. وهم ينازعونك في هاتين المقدمتين، وأنت معترف بفسادهما<sup>(٥)</sup> في غير موضع من كتبك<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم<sup>(٧)</sup> البيان بأن الحيز لا يجب أن يكون أمراً وجودياً، وإبطال ما يستدل به على خلاف ذلك، وظهر صحة قوله سبحانه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. وما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: (أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)<sup>(٨)</sup> وهذا النص أيضاً يدل على أنه ليس فوق

(١) في (ك) : (تفرض). وفي (ط) : (نفرض).

(٢) في (أساس التقديس) : (الله).

(٣) في (أساس التقديس) : زيادة واختلاف من قوله : (أشد فوقية من الله تعالى. وأيضاً فهو تعالى قادر على خلق الجسم في الحيز الفارغ، فلو فرض حيز خال لكان قادراً على أن يخلق فيه جسماً).

(٤) (أساس التقديس) للرازي : ص ٧٠-٧١.

(٥) في (ط) : (بفسادهما).

(٦) مثل كتاب (نهاية العقول)، مخطوط : ق/٤٣، ٤٩، ٢٦-أ-٢٦ ب.

(٧) راجع : ص ٥٩٦، ٥٩٧-٥٩٨.

(٨) رواه مسلم في صحيحه : الذكر/١٧، ح (٦١)، ٤/٢٠٨٤. وابن ماجه في سننه : الدعاء/٢، ح (٣٨٣١)، ٢/١٢٥٩-١٢٦٠، ح (٣٨٧٣)، ٢/١٢٧٤-١٢٧٥ =

الله شيء، وهذا نفى عام لكل ما يسمى شيئاً، وكل موجود فإنه يسمى شيئاً، فقد اتفق الناس على أن كل موجود غير الله فإنه شيء<sup>(١)</sup>، لكون النبي ﷺ قد نفى أن يكون فوقه شيء موجود حيزاً وغيره، وهذا يبطل أن يكون فوقه أحياز موجودة.

والذي يوضح ذلك أنه قد قرر في هذه الحجة امتناع وجود أبعاد لا تتناهى، وذلك يبطل وجود أحياز لا تتناهى، حتى إنه يقول ليس وراء العالم أحياز وأبعاد لا تتناهى، فإذا كانوا يوجبون في العالم الذي هو متحيز محدود متناهٍ أن لا يكون وراءه أحياز موجودة فكيف يوجبون أن/ يكون فوق خالق العالم أحياز موجودة؛ بل هذا الرازي وأمثاله إذا ناظره الفلاسفة في أنه يمكن أن يكون العالم أكثر مما هو، ويمكن أن يخلق مثله عالماً آخر، لم يقرر ذلك عليهم إلا بما هو من جنس [مجادلاته]<sup>(٢)</sup> المعروفة<sup>(٣)</sup>

٢٩٧ ب/ل

= وأبو داود في سننه: الأدب/١٠٧، ح(٥٠٥١)، ٣٠١/٥. وأحمد في مسنده: ٣٨١/٢، ٤٠٤، ٥٣٦. وابن خزيمة في (التوحيد): ح(١٦٧)، ح(١٦٨)، ح(١٦٩)، ح(١٧٠)، م ٢٦٨-٢٦٥/١. والبيهقي في (الأسماء والصفات) ص ١٠.

(١) قال أبو الحسن الأشعري في (المقالات) ص ٥١٨: «واختلف المتكلمون هل يسمى الباري شيئاً أم لا فقال جهم بن صفوان: إن الباري لا يقال إنه شيء لأن الشيء عنده هو المخلوق الذي له مثل، وقال أكثر أهل الصلاة: إن الباري شيء». «

(٢) في (ل): (اتحاد لأنه). والتصويب من (ط).

(٣) في (ط): (المعرفة).



التي لا يزال [يضطرب]<sup>(١)</sup> فيها [غاية]<sup>(٢)</sup> الاضطراب، من السلب والإيجاب؛ فكيف يوجب أن يكون فوق رب العالمين أحياء خالية، وجهات فارغة، ويضرب لهم هنا مثلاً من أنفسهم كما ينظر به من يقول إن الله شريكاً من خلقه، أو أن له ولداً لا يرضى مثله لنفسه. فيقال له: المخلوق الذي هو عندك متحيز لا يجب أن يكون فوقه عندك أحياء خالية وجهات فارغة، فكيف توجب في خالق العالم إذا وصف بأنه فوق العرش، وأنه متحيز أن يكون فوقه أحياء خالية وجهات فارغة.

وأما قوله: «هو»<sup>(٣)</sup> قادر على خلق الجسم في الحيز الفارغ. فيكون ذلك الجسم فوقه<sup>(٤)</sup> «<sup>(٥)</sup>». فيقال لك: هذا مبني على أنه يمكن أن يكون فوقه شيء، فإن لم يبين إمكان ذلك لم يصح أن يقال هو قادر على خلق جسم فوقه، كما لا يصح أن يقال هو قادر على خلق جسم قبله أو بعده. فقد يقول لك المنازع: إذا وجب أن يكون هو العلي الأعلى المتعالي الذي لا يعلوه شيء، لم يجز أن يعلوه شيء؛ كما أنه إذا وجب أن يكون الأول [و]<sup>(٦)</sup>

(١) في (ل): (تضطرب). والتصويب من (ط).

(٢) في (ل): (عامّة). والتصويب من (ط).

(٣) في (أساس التقديس): (فهو تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): زيادة من قوله: (في الحيز الفارغ، فلو فرض حيز خال لكان قادراً على أن يخلق فيه جسمًا، وعلى هذا التقدير يكون ذلك الجسم فوق الله تعالى).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

(٦) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

الآخر لم يجز أن يسبقه شيء أو يتأخر عنه شيء، كما قال النبي ﷺ: (أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، \*وأنت الظاهر فليس فوقك شيء\*)<sup>(١)</sup>، وأنت الباطن فليس دونك شيء\*)<sup>(٢)</sup> لكن الأول والآخر لا ابتداء له ولا انتهاء، وإذا لم يكن له نهاية ولا حد من الوجهين جميعاً ظهر فيه امتناع أن يكون<sup>(٣)</sup> قبله أو بعده شيء، بخلاف المتناهي المحدود من الأحياء.

ولكن هذا [الفرض]<sup>(٤)</sup> جاء من خصوص المكان والزمان؛ بدليل أن أهل الجنة لا آخر لوجودهم؛ بل هم باقون أبداً، وإن كانوا متحيزين فلا<sup>(٥)</sup> حد ولا نهاية لآخرهم، وإن كانت ذواتهم محدودة متناهية في أحيائها وأماكنها؛ ولهذا لما أراد جهنم<sup>(٦)</sup> أن يطرّد دليله في وجوب النهاية لكل مخلوق أوجب فناء الجنة والنار<sup>(٧)</sup>،

- 
- (١) ما بين النجمتين مكررة في (ك).
  - (٢) راجع تخريج الحديث ص ٧٥٣.
  - (٣) (يكون) ساقطة من (ط).
  - (٤) في (ل): (الفرق). والتصويب من (ط).
  - (٥) في (ط): (لا).
  - (٦) تقدمت ترجمته في ص ١٥٠.
  - (٧) راجع: (الملل) للشهرستاني: ١/١١١. و(الفصل) لابن حزم: ٨٣-٨٥. و(المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٧٩. و(ميزان الاعتدال) للذهبي: ١/٤٢٦. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٢/١٤٢. و(خطط المقرئزي) ٣٥١-٣٤٩/٢.

ولما أراد أبو الهذيل<sup>(١)</sup> أن يطرد دليله في تناهي الحوادث أوجب انقطاع حركات أهل الجنة والنار<sup>(٢)</sup>.

والمقصود هنا: أن وجوب تناهي البقاء والأمد وإن كانت الأحياز متناهية أو كان المتحيز متناهيًا لم يجب أن يكون فوقه شيء؛ إذ ليس وراء الموجود شيء موجود إلى غير نهاية، وقد تقدم إبطاله لذلك<sup>(٣)</sup>.

وأيضًا فيقال له: أنت<sup>(٤)</sup> لم تذكر حجة على امتناع أحياز خالية، ولا امتناع خلق أجسام، وأنت تقول إن هذا برهان، فإن لم تذكر حجة على امتناع ذلك لم يكن هذا الوجه دليلًا.

وأما قولك: «لا<sup>(٥)</sup> يكون هو<sup>(٦)</sup> فوق جميع الأشياء؛ بل تكون الحياز أشد فوقية»<sup>(٧)</sup>. فهذا تمسك بإطلاق لفظ مع أنك لا تقول بمعناه، فهو عندك أيضًا ليس فوقه شيء من الأشياء، فضلًا عن أن تكون فوقه جميعها إلا بمعنى القدرة والتدبير، وهذا المعنى يشبهه المنازع مع إثباته لهذه الفوقية الأخرى، فيكون قد

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٣٣٦.

(٢) راجع: (الملل) للشهرستاني: ٦٤/١. و(الفصل) لابن حزم: ٨٣/٤-٨٤. و(الفرق الإسلامية) للكرماني: ص ١٢.

(٣) حيث قال: (إن وجود بعد لا نهاية له محال). (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٨. وراجع: ص ٦٧٧.

(٤) (أنت) ساقطة من (ط).

(٥) في (أساس التقديس): (فلا).

(٦) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٠-٧١.

أثبت ما تثبته من صفات الكمال، ويثبت كمالاته آخر لم تثبته أنت.

وأيضاً: فتلك الأحياء ليست شيئاً أصلاً؛ لأن الأشياء هي الموجودة، ولا موجود إلا الله وخلقه، وهو فوق خلقه، وإذا لم تكن أشياء لم يصح أن يكون/ شيء فوقه، وكان هو فوق كل شيء.

ل/٢٩٨

وأما خلق جسم هناك فلم يذكر على امتناعه حجة، إلا أن الخصم لا يقول به، والخصم يقول ذلك ممتنع لامتناع أن يكون شيء موجود فوق الله، فإن سلمت له هذه العلة كان ذلك جواباً لك، وإن لم تسلمها لم يكن مذهبه صحيحاً، فلا تحتج به، وقد تقدم كلامك على إبطال مثل هذه الحجة وهي الإلزامات المختلفة المأخذ<sup>(١)</sup>.

وأيضاً: فلو قال قائل: بل ذلك جائز، فلم تذكر على إبطاله حجة؛ لاسيما وعندك أن النقص على الله تعالى<sup>(٢)</sup> لم يعلم امتناعه بالعقل، وإنما علمته بالإجماع<sup>(٣)</sup>، لاسيما إن احتج

---

(١) الإلزامات الثلاثة هي: أما أن يكون غير متناه من جميع الجوانب أو غير متناه من بعض الجوانب، ومتناه من بعض الجوانب، أو يقال إنه متناه من كل الجوانب.

(٢) (تعالى) ساقطة من (ط).

(٣) زعم الرازي أن امتناع النقص على الله لم يعلم بالعقل، وإنما ثبت امتناع النقص عليه إذا أثبت الإجماع فقال في (نهاية العقول)، مخطوط: ق/١٤٥ ب في مسألة (السمع والبصر) لما احتج أصحابه بأن ضد ذلك نقص فقال في الأسئلة على الحجة: «ولئن سلمنا أن ضد السمع والبصر نقص، فلم قلت أن النقص على الله محال، واعلم أن أجود ما قيل في بيان هذه المقدمة الإجماع، وعلى هذا تصريح =

بظاهر قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفَڪَامِ﴾<sup>(١)</sup>  
 [البقرة: ٢١٠]. وبقوله: (كان في عماء<sup>(٢)</sup>) ما فوقه هواء وما تحته  
 هواء<sup>(٣)</sup>) لاسيما وهذا لا ينافي الفوقية والعلو بالقدرة والقهر

= الدلالة سمعية لأن الذي يدل على كون الإجماع حجة إما الآيات وإما الأخبار  
 وإذا كان الأمر كذلك فإن التمسك بالإبداء بالآيات الدالة على كونه تعالى سميعًا  
 بصيرًا أولى من هذه الطريقة الطويلة».

وراجع أيضًا: نسخة (ط): ٢٩٢/٢. وراجع أيضًا: (أساس التقديس) للرازي:  
 ص ١٦-٢٧.

(١) استشهد الرازي بهذه الآية في الفصل التاسع في المجيء والنزول (أساس  
 التقديس): ص ١٣٥.

(٢) عماء: العماء بالفتح والمد السحاب الرقيق. قال أبو عبيد: لا يدرى كيف كان  
 ذلك العماء. وفي رواية كان في عماء بالقصر ومعناه ليس معه شيء، وقال أحمد  
 قال يزيد: العماء أي ليس معه شيء هكذا يقول حماد بن سلمة.  
 وقيل هو كل أمر لا يدركه عقول بني آدم، ولا يبلغ كنهه الوصف والفظن. وقيل  
 السحاب الكثيف المطبق.

وقيل شبه الدخان يركب رؤوس الجبال، وعن الجرمي: الضباب.  
 راجع: (سنن الترمذي): ٣٤١/٤. و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير:  
 ٣٠٤/٣. و(الفائق في غريب الحديث) للزمخشري: ٢٦/٣.

(٣) روي عن أبي رزين قال قلت: يا رسول الله أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق  
 خلقه؟ قال: (كان في عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على  
 الماء).

روى هذا الحديث ابن ماجه في سننه: المقدمة/١٣، ح(١٨٢)، ٦٤-٦٥.  
 والترمذي في سننه: التفسير/ سورة هود، ح(٥١٠٩)، ٣٥١/٤. وقال هذا  
 حديث حسن والإمام أحمد في مسنده: ١٢، ١١/٤. وقد استشهد الرازي بهذا  
 الحديث في الفصل الثاني في تقرير الدلائل السمعية على أنه سبحانه وتعالى منزّه  
 عن الجسمية والحيز في الحجة التاسعة عشرة (أساس التقديس) ص ٤٦.

والتدبير، وعندك لا يستحق الله الفوقية إلا بهذا<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى ثابت سواء خلق فوقه شيئاً آخر أو لم يخلقه، فإذا لم يكن هذا مستحيلاً على أصلك لم يصح احتجاجك باستحالته عند<sup>(٢)</sup> المنازع الذي ينازعك في المسألة؛ بل قد يقول لك: إذا لم يكن ما يمنع جواز ذلك إلا هذا فعليك أن تقول به؛ لأن هذا ليس بمانع عندك.

الوجه الثاني - أن يقال: قد ذكرت أن الكرامية الذين قالوا إنه فوق العرش، منهم من قال إنه ملاق للعرش، ومنهم من قال إنه مباين عنه ببعد متناه، ومنهم من قال: إنه مباين عنه ببعد غير متناه<sup>(٣)</sup>، وهذا القول يتضمن أن بين الله وبين العرش بعداً غير متناه.

الرد على  
القسم الأول

وقد ذكر الأشعري في (المقالات) قول [طوائف]<sup>(٤)</sup> ممن يقول إنه لا نهاية لذاته مع قولهم إنه ممتد في الجهات، فقال بعد ذكر مقالات المعتزلة: «هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم»<sup>(٥)</sup>.

قال<sup>(٦)</sup>: «قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون: إن

(١) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٠٤-٢١٤.

(٢) في (ط): (عن).

(٣) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٩.

(٤) في (ل): (طائف) والتصويب من (ط).

(٥) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٧.

(٦) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

الباري<sup>(١)</sup> ليس بجسم، ولا محدود، ولا ذي نهاية، ونحن الآن نخبر عن أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم<sup>(٢)</sup>.  
قال<sup>(٣)</sup>: «واختلفوا فيما بينهم<sup>(٤)</sup> في التجسيم، وهل [للباري]<sup>(٥)</sup> قدر من الأقدار وفي مقداره: على ستة عشر<sup>(٦)</sup> مقالة<sup>(٧)</sup>».

فذكر قول هشام<sup>(٨)</sup>: «إنه جسم، وأن له مقداراً، وأنه ذو لون وطعم، ورائحة، ومجسّنة: لونه هو طعمه، وهو رائحته، وهو مجسّته، وهو نفسه لون<sup>(٩)</sup>».  
قال: «ولم يثبت لوناً غيره، وأنه يتحرك ويسكن، ويقوم ويقعد<sup>(١٠)</sup>». وهذا قد يقال إنه يناسب قول من قال من الصفاتية:

- 
- (١) في (المقالات): (الباري جل ثناؤه).
  - (٢) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٧.
  - (٣) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.
  - (٤) في (المقالات): (اختلف المجسمة فيما بينهم).
  - (٥) في (ل): (للبار). والتصويب من (المقالات) و(ط). وفي (المقالات): (للباري تعالى).
  - (٦) في (المقالات): (ست عشرة).
  - (٧) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٧.
  - (٨) هشام بن الحكم وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٧٣.
  - (٩) في (المقالات) ص ٢٠٧: (أن الله جسم محدود عريض عميق طويل طوله مثل عرضه مثل عمقه نور ساطع له قدر من الأقدار بمعنى أن له مقداراً في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه، في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتلأأ كالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ذو لون وطعم ورائحة ومجسّنة لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسّته وهو نفسه لون).
  - (١٠) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٧.

إنه<sup>(١)</sup> يدرك بالحواس<sup>(٢)</sup>.

قال: «وَحْكِي<sup>(٣)</sup> عن بعض المجسمة أنه كان يثبت الباري ملوناً؛ ويأبى أن يكون ذا طعم، ورائحة، ومجسة، وأن يكون طويلاً، أو<sup>(٤)</sup> عريضاً أو<sup>(٥)</sup> عميقاً؛ وزعم أنه في مكان دون مكان، متحرك من وقت ما<sup>(٦)</sup> خلق [الخلق]<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>. وهذا قد يناسب قول من يقول إنه يدرك بالرؤية فقط؛ فإن هذا يزعم أنه لا يرى إلا اللون.

قال: «وقال قائلون إن الباري جسم، وأنكروا أن يكون موصوفاً بلون وطعم و<sup>(٩)</sup> رائحة أو<sup>(١٠)</sup> مجسة أو شيء مما وصف به هشام، غير أنه على العرش [مماس]<sup>(١١)</sup> له دون

---

(١) في (ط): (إن).

(٢) راجع: ص ٥٧٠، ٥٧٤ و(المقالات) لأبي الحسن الأشعري ص ٣٢. و(اللمع) لأبي الحسن الأشعري ص ٥٦٦، ٥٧١. و(الإرشاد) للجويني: ص ١٦٢. و(نهاية العقول) للرازي مخطوط، ق/١٤٦ أ.

(٣) في (المقالات): (وذكر).

(٤) في (المقالات): (و).

(٥) في (المقالات): (و).

(٦) (ما) غير موجودة في (المقالات).

(٧) ساقطة من (ل) والتصويب من (المقالات) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٨) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٨.

(٩) في (المقالات): (أو).

(١٠) في (المقالات): (أو).

(١١) في (ل): (مما يبين) وفي (ط): (مباين) والتصويب في (المقالات).



ما سواه»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup>: «واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسمًا، فقال قائلون هو جسم، وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك متناه غير أن مساحته أكبر من مساحة العالم، لأنه أكبر من كل شيء، وقال بعضهم مساحته على قدر العالم. وقال بعضهم إن الباري جسم له مقدار من<sup>(٣)</sup> المساحة ولا ندري<sup>(٤)</sup> كم ذلك القدر.

وقال بعضهم: هو في أحسن الأقدار؛ وأحسن الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافي<sup>(٥)</sup>، ولا بالقليل القميء<sup>(٦)</sup>، وحكي عن هشام<sup>(٧)</sup> أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه.

(١) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٨.

(٢) أي أبو الحسن الأشعري والكلام متصل.

(٣) في (المقالات): (في).

(٤) في (ط): (ولا يدري).

(٥) الجافي: قال الأزهري: رجل جافي الخُلقة وجافي الخُلُق إذا كان كَرًّا غليظ العشرة والخُزْق في المعاملة والتحاُمْل عند الغضب والسورة على المجلس. وفي صفته ﷺ: (ليس بالجافي المُهين) أي ليس بالغليظ الخُلقة ولا الطبع.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور، مادة (جفا). و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ١/ ٢٨٠-٢٨١. و(مجمع بحار الأنوار) للصدقي: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) القميء: قَمًا الرجل وغيره: ذل وصغر وصار قميئًا، ورجل قميء ذليل على فعيل وأقمأته صغرته وذلته، و الصاغر القميء يصغر بذلك وإن لم يكن قصيرًا، وقمأت المرأة صغر جسمها.

راجع: (لسان العرب) لابن منظور مادة (قما) و (الصحاح) للجوهري مادة (قما) و (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (قما). و(تاج العروس) للزبيدي مادة (قما).

(٧) في (المقالات): (هشام بن الحكم).

وقال بعضهم: ليس لمساحة الباري نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست: اليمين؛ والشمال؛ والأمام، والخلف والفوق؛ والتحت، قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم ولا طويل ولا عريض ولا عميق، وليس بذئ حدود، ولا قطب<sup>(١)</sup>.

وقال قوم إن معبودهم هو الفضاء وهو جسم [تَحُل] <sup>(٢)</sup> الأشياء فيه، ليس بذئ غاية ولا نهاية. وقال بعضهم: هو [الفضاء] <sup>(٣)</sup> و <sup>(٤)</sup> ليس بجسم، والأشياء قائمة به <sup>(٥)</sup>.

فقد ذكر عن هاتين الفرقتين أنه لا نهاية لمساحته مع قول بعضهم إنه جسم وقول بعضهم إنه ليس بجسم؛ كما ذكر عن آخرين من المجسمة أنه جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن وهو مع ذلك متناهٍ وعن آخرين أنه بقدر العالم. وأما القائلون بأنه على العرش، فلم يذكر عنهم قولاً أنه لا نهاية لمساحته، وذكر أيضاً عن زهير الأثري <sup>(٦)</sup>، وأبي معاذ التومني <sup>(٧)</sup>

---

(١) في (المقالات): (ولا هيئة ولا قطب).

(٢) في (ل): (على) والتصويب من (المقالات) و(ط).

(٣) في (ل): (الفضاء) والتصويب من (المقالات) و(ط).

(٤) الواو ساقطة من (ط).

(٥) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٢٨٩.

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٢٨٩.

أنه فوق العرش وبكل مكان<sup>(١)</sup>، وقال: «فأما أصحاب زهير الأثري، فإن زهيراً كان يقول: إن الله<sup>(٢)</sup> بكل مكان، وأنه مع ذلك على<sup>(٣)</sup> عرشه، أنه يرى بالأبصار بلا كيف، وأنه موجود الذات بكل مكان، وأنه ليس بجسم ولا محدود، ولا يجوز عليه الحلول والمماسة، ويزعم أنه يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] بلا كيف»<sup>(٤)</sup>.

فيقال له: إذا نازعتك إخوانك المتكلمون الجهمية من المجسمة وغير المجسمة الموافقون لك على أنه ليس فوق العرش، الذين يقولون لانهائية لذاته ومساحته مع قولهم إنه جسم ومع [قولهم]<sup>(٥)</sup> إنه ليس بجسم، فما حجتك عليهم؟ وهذا هو القسم الأول وهذا ليس من أقوال من يقول إنه فوق العرش.

وكذلك ذكر أبو الحسن الأشعري لما ذكر اختلاف الناس، هل هو في مكان دون مكان، أم لا في مكان، أم في كل مكان، فقال: «قد ذكرنا قول من امتنع من ذلك وقال إنه في كل مكان حال، وقول من قال: لانهائية له، أن هاتين الفرقتين [أنكرتا]<sup>(٦)</sup> القول إنه في مكان دون مكان»<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) في (المقالات): (الله سبحانه).

(٣) في (المقالات): (مستو على).

(٤) (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٩.

(٥) في (ل): (قوله) والتصويب من (ط) يدل عليه ما قبله.

(٦) في (ل): (مكرتا) والتصويب من (المقالات) وفي (ط): (ذكرتا).

(٧) (المقالات): لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠.

فأخبر أن القائلين بأنه لا نهاية له ينكرون أن يكون في مكان دون مكان، فلا يقولون إنه فوق العرش، لكن هذا المؤسس إن لم يبطل قول هؤلاء بالحجة وإلا خصموه، فإنه ينكر أن يكون الله فوق العرش، ويوافقهم على إطلاق القول بأنه لا نهاية له ولا حد ولا غاية، وإن كان يفسر ذلك بتفسير آخر، لكن نفي قولهم لا بد له من حجة.

الجواب عن  
الوجه الأول  
من القسم  
الأول

فأما الوجه الأول: الذي ذكره فيقولون له: لا نسلم أن الخط المتناهي يمكنه أن يسامت غير المتناهي، فقولك: «زال عن الموازاة إلى المسامته»<sup>(١)</sup> فرع إمكان ذلك والمحال المذكور إنما لزم من فرض مسامته خط متناه لخط غير متناه، فلزم من ذلك<sup>(٢)</sup> أن يحصل في المتناهي نقطة هي أول نقطة المسامته وأن لا يحصل، لكن قولك: «إن هذا»<sup>(٣)</sup> المحال إنما لزم من فرضنا أن ذلك الخط غير متناه»<sup>(٤)</sup> ممنوع.

بل يقال: هذا المحال إنما لزم من فرض مسامته [المتناهي]<sup>(٥)</sup> لغير المتناهي، فالإحالة كانت بفرض مسامتته له؛ لا بفرض وجود غير المتناهي؛ لِمَ قلت أن الأمر ليس كذلك. / وقد يقول لك أحد الفريقين من هؤلاء: نحن نقول إنه غير

١/٢٩٩ ج

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٨.

(٢) في (ط): (قولك).

(٣) في (أساس التقديس): (وأن لا يحصل وهذا).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٩.

(٥) في (ل): (التناهي) والتصويب من (ط).

متناه وإنه غير جسم؛ وحينئذ لا يمكن أن يفرض فيه خطوط ونقط، فلا بد من إقامة دليل على امتناع شيء ليس بجسم غير متناه؛ فإن أقمت دليلاً على ذلك بطل ما ذكرته في القسم الثالث من وجود أحياز خالية فوق الباري؛ لأنه إذا وجب<sup>(١)</sup> عندك تناهي الأبعاد وإن لم تكن أجساماً وجب تناهي الأحياز، فلم يجب أن يكون فوق الباري حيز ولا بعد كما ألزمتهم إياه في القسم الثالث.

الجواب عن  
الوجه الثاني  
من القسم  
الأول

وأما الوجه الثاني الذي احتججت به عليهم فقولك: «إذا كان القول بوجود بعد غير متناه ليس محالاً، فعند هذا لا يمكن إقامة الدليل على كون العالم متناهياً<sup>(٢)</sup> بكليته وذلك باطل بالإجماع»<sup>(٣)</sup>. يقولون لك أكثر ما يمكنك دعوى الإجماع على أن دليله امتناع بعد لا يتناهى، ولا يلزم من الإجماع على الحكم أن يكونوا مجمعين على دليل معين.

وأيضاً فلا يلزم من بطلان هذا الدليل بطلان سائر الأدلة، كيف وقد ذكرت أنه مجمع عليه، والإجماع من أعظم الأدلة، إذ صحة<sup>(٤)</sup> الإجماع ليست موقوفة على إحالة أبعاد لا تتناهى؛

(١) في (ط): (أوجب).

(٢) في (أساس التقديس): (متناه).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٩.

(٤) راجع: (البرهان) للجويني: ١/٦٧٥-٦٨٢. و(المستصفى) للغزالي:

١/١١٥-١٢٧. و(شرح الكوكب المنير) لابن النجار: ٢/٢١٤-٢٢٤.

بدليل أن سلف الأمة وأئمتها يعترفون أن الإجماع<sup>(١)</sup> حجة من غير أن يبنوا ذلك على أدلة فيها هذه المقدمة التي قد لاتخطر ببال أكثرهم.

وقد يقول هؤلاء: هَبْ إِنْ<sup>(٢)</sup> قام دليل تناهي العالم وتناهي المخلوقات وتناهي الأبعاد التي فيها المحدثات فلم قلت إن ذلك محال في حق الباري؟! وهذا يقوله مثبتة الجسم ونفاته، كما تقدم ذكر القولين لهم<sup>(٣)</sup>.

وأما الوجه الثالث قولك: «لو كان<sup>(٤)</sup> غير متناه من جميع الجوانب أوجب<sup>(٥)</sup> أن لا يخلو شيء من الجهات والأحياز عن ذاته، فحينئذ<sup>(٦)</sup> يلزم أن يكون العالم مخالطاً لأجزائه<sup>(٧)</sup>، وأن تكون<sup>(٨)</sup> القاذورات والنجاسات كذلك، وهذا لا يقوله عاقل<sup>(٩)</sup>».

الجواب عن  
الوجه الثالث  
من القسم  
الأول

فإن أردت أن ليس في المكلفين من العقلاء من يقوله فقد قاله منهم طوائف، كما ذكرناه عن الأشعري أنه نقل ذلك عن

- 
- (١) في (ط): (حجة).
  - (٢) في (ط): (أنه) وهو الصحيح.
  - (٣) راجع: ص ٧٦٠.
  - (٤) في (أساس التقديس): (لو كان تعالى).
  - (٥) في (أساس التقديس): (وجب).
  - (٦) في (أساس التقديس): (وحيثئذ).
  - (٧) في (أساس التقديس): (بأجزاء ذاته).
  - (٨) في (ط): (يكون).
  - (٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٩.

طائفتين ممن يقول إنه ليس مساحة: طائفة تقول إنه جسم؛ وطائفة تنفي الجسم<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فطوائف من الجهمية يقولون إنه بذاته في كل مكان، وقد ذكر الأئمة والعلماء [ذلك]<sup>(٢)</sup> عن الجهمية وردوا ذلك عليهم<sup>(٣)</sup>، وطوائف آخر يقولون إنه موجود الذات في كل مكان، وأنه على العرش، كما نقل الأشعري عن زهير وأبي معاذ<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً: هؤلاء الاتحادية يصرحون بذلك تصريحاً لا مزيد عليه، حتى يجعلوه عين الكلب والخنزير والنجاسات، لا يقولون إنه مخالط لها، بل وجودها عين وجوده<sup>(٥)</sup>، وهذا وإن كان من أعظم الكفر فالغرض أن إخوانه من الذين يقولون إن الله ليس فوق العرش قد قالوا هذا كله وما هو أكثر منه، فلا بد أن يرد قولهم بطرقه التي يسلكها وإلا لم يكن قوله أصح من قولهم، بل

---

(١) راجع: ص ٧٢٥. وراجع أيضاً (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩-٢٠٧.

(٢) الزيادة في (ط) يقتضيها الكلام.

(٣) وممن بين قولهم ورد عليهم الإمام أحمد في (الرد على الجهمية والزنادقة) ص ١٠٩-١٠٤، ١٤٩-١٣٥.

والدارمي في (الرد على الجهمية) ص ١٧-٣٦. و(رد الدارمي على المريسي) ص ٧٩-٨٠.

وأبو الحسن الأشعري في (الإبانة) ص ٤٨-٥٢. و(المقالات): ص ١٥٧-٢١٢.

(٤) راجع: (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٩٩-٣٠٠.

(٥) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١/٥٤-٥٣، ٦٩، ٧٢-٧٤، ١١١-١١٣، ١٩٦-١٩١.

قولهم أقرب إلى العقل من قوله إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولهم في الجواب/ عن المخالطة من الكلام ما هو مع كونه باطلاً أقرب إلي العقل من كلامه، مثل قولهم إنه بمنزلة الشعاع للشمس الذي لا [يتنجس]<sup>(١)</sup> بما يلاقه، وبمنزلة الفضاء والهواء الذي لا يتأثر بما يكون فيه، ونحو هذا من الأمثال التي يضربونها لله، فهم مع كونهم جعلوا لله ندًا وعدلاً ومثلاً وسميًا في كثير من أقوالهم إن لم يكونوا أمثل منه فليسوا دونه بكثير.

وأما إن أردت أن العقل يبطل هذا القول، فلم تذكر على بطلانه حجة عقلية. أكثر ما ذكرت قولاً تنفر عنه النفوس، أو ما يتضمن نوع<sup>(٢)</sup> نقص؛ وأنت تقول ليس في العقل ما ينفي عن الله النقص، وإنما نفите بإجماع<sup>(٣)</sup>. فهذا الوجه في جانب من يقول بالقسم الثالث.

وأما القسم الثاني وهو التناهي من جهة دون جهة فما علمت به قائلاً، فإن قال هذا أحد فإنه يقول إنه فوق العرش ذاهباً إلى غير نهاية، فهو متناه من جهة العالم غير متناه من الجهة الأخرى<sup>(٤)</sup>، وهذا لم يبلغني أن أحداً قاله، ونقل الأشعري

الجواب عن  
القسم الثاني

(١) في (ل): (يتجلس) والتصويب من (ط).

(٢) (نوع) مكررة في (ل).

(٣) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٤٥ب. و(أساس التقديس) للرازي: ص١٦-٢٧.

(٤) سبق قريباً في ص٧٢٩ أن المؤلف نقل عن القاضي أبي يعلى أنه حمل كلام أحمد - رحمه الله - على التناهي من جهة دون جهة فليراجع.



يقتضي أن هذا لم يقله أحد؛ بل كل من قال بعدم نهايته أنكر أن يكون فوق العرش<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث أن يقال: فَرَضُ [بعد]<sup>(٢)</sup> غير متناه لا يخلو: فرض بعد غير متناه ليس بدليل صحيح  
إما أن يكون محالاً، أو لا يكون محالاً. فإن كان محالاً بطل ما ذكر مما ذكرته في القسم الثالث من تجويز أحياز خالية فوقه إذا كان متناهياً من جميع الجهات، فإنه إذا وجب تناهي الأبعاد لم يجب أن يكون فوق العالم بعد، فضلاً عن أن يكون فوق الباري بعد. وإذا فرض ما ذكرته في القسم الثالث وهو أحد الوجهين نفي الوجه الأول، وهو كون كل ماله قدر مخصوص يجب أن يكون محدثاً، وقد تقدم الكلام عليه بما فيه كفاية، وإذا بطل الوجهان بطل ما ذكرته على فساد (القسم الثالث)، وإن كان فرض بعد غير متناه ممكناً ثبت إمكان (القسم الأول)، وبطل ما ذكرته من الحجة على إحالة ذلك، فقد ظهر على التقديرين أن ما ذكرته ليس بدليل صحيح.

الوجه الرابع: أن «(القسم [الثاني]<sup>(٣)</sup>) وهو<sup>(٤)</sup> أنه غير متناه من بعض الجوانب ومتناه من سائر الجوانب»<sup>(٥)</sup>، وإن كنا لم نعلم به قائلاً فلم تذكر دليلاً على إبطاله، ولا استدلت على

لم يذكر  
الرازي دليلاً  
على إبطال  
القسم الثاني

(١) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢١٠-٢١١، ٢٩٩.

(٢) في (ل): (بعيد) والتصويب من (ط).

(٣) ساقطة من (ل) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٤) في (أساس التقديس): (وهو أن يقال).

(٥) أساس التقديس للرازي: ص ٦٩.

إبطاله بنص أو إجماع. فأما الدليل الذي ذكرته على امتناع بعد غير [متناه] <sup>(١)</sup>؛ فقد تقدم القول عليه <sup>(٢)</sup>، مع أن تلك الوجوه \*لا تصلح هنا\* <sup>(٣)</sup> كما صلحت هناك.

أما (الوجه الأول) وهو اجتماع وجود المسامطة وعدمها إذا قدر مسامطة غير المتناهي للمتناهي. فإنه مع ما تقدم فيه إذا كان متناهيًا من بعض الجهات أمكن فرض المسامطة في تلك الجهة، وحينئذ فتسامت النقطة الفوقانية من تحت الجهة قبل التحتانية؛ لكن هذا لا يحصل إلا عند فرض مسامتة من الجهة التي لا تتناهي.

وأما الوجه الثالث وهو لزوم مخالطة ذاته للقاذورات، فهذا لا يلزم إذا قيل إنه متناه من جانب الخلق دون الجانب الآخر، فإنه حينئذ لا يكون مخالطًا لهم فبطل <sup>(٤)</sup> هذا الوجه/ هنا بطلاناً ظاهراً.

وأما بطلان إقامة الدليل على تناهي العالم فقد تقدم الكلام عليه <sup>(٥)</sup>، مع أن العالم في بقاءه فيه متناه من أوله غير متناه من آخره، ففيه تناه من وجه دون وجه، لكن هذا ليس هو المتناهي في الجهة والمقدار والبعد.

(١) في (ل): (متنا) والتصويب من (ط).

(٢) راجع: ص ٧٥٠.

(٣) ما بين النجمتين مكررة في (ل).

(٤) في (ط): (من).

(٥) راجع: ص ٧٦٧.

والفرض أن الوجوه الثلاثة هي في هذا القسم فيها نوع نقص عن ذلك القسم.

وأما الوجه الثاني وهو قولك: «إن الجانب الذي فرض أنه غير متناه والجانب الآخر إما أن يتساويا<sup>(١)</sup> في الحقيقة والماهية، وإما أن لا يكونا كذلك، أما القسم الأول فإنه يقتضي أن يصح على كل واحد من هذين الجانبين ما يصح<sup>(٢)</sup> على الآخر<sup>(٣)</sup>، وذلك يقتضي<sup>(٤)</sup> جواز الفصل والوصل والزيادة والنقصان»<sup>(٥)</sup>. فيقال لك: مشاركة الشيء لغيره في حقيقته لا يقتضي مساواته له في المقدار، كالمقادير المختلفة من الفضة والذهب وسائر الأجسام المتماثلة في الحقيقة، فإنها تتماثل في الحقيقة مع اختلاف المقادير، وحينئذٍ فهذه الأمور إنما يجوز على بعضها ما يجوز على بعض فيما تماثلت فيه وهو الصفة والكيفية، وأما ما يتعلق بالمقدار فليس الكبير في ذلك كالصغير، ولا يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، بل للصغير أحكام لا تصح في الكبير، وللکبير أحكام لا تصح على الصغير، مثل شغل الحيز

---

(١) في (أساس التقديس) زيادة: (أنه غير متناه والجانب الذي فرض أنه متناه إما أن يكونا متساويين).

(٢) في (أساس التقديس): (صح).

(٣) في (أساس التقديس): (على الجانب الآخر).

(٤) في (أساس التقديس) زيادة: (ماصح على الجانب الآخر. وذلك يقتضي أن ينقلب الجانب المتناهي غير متناهٍ والجانب الغير متناهٍ متناهياً وذلك يقتضي).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٩-٧٠.

الذي بقدره وغير ذلك .

[وإذا]<sup>(١)</sup> كان كذلك فالبعد الذي يتناهى من أحد جانبيه دون الآخر، وإنما تماثلت حقيقة الجانبين في الصفة والكيفية، فلم تتماثل في المقدار؛ لأن أحدهما أكبر من الآخر [قطباً]<sup>(٢)</sup> فلا يلزم أن يجوز على غير المتناهي من النقص والفصل .

وأيضاً فإن لزم أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، فقولك: «ذلك يقتضي جواز الفصل والوصل والزيادة والنقصان على ذات الله تعالى»<sup>(٣)</sup> . هذا هو بعينه الدليل على امتناع كونه متناهياً، وهو أن المتناهي يقبل الزيادة والنقصان، وقد قيل لك أن هذا ممنوع فيما وجوبه بنفسه؛ فإن صفاته تكون لازمة لذاته، فلا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، كما نقول إن معلوماته أكثر من مقدوراته، ومقدوراته أكثر من مخلوقاته ومراداته، وهذا وإن لم يكن نظير ذلك . والغرض التنبيه على تقدم الكلام في مثل هذا .

وأيضاً فلم تذكر دليلاً على امتناع الفصل [والوصل]<sup>(٤)</sup> والزيادة والنقصان، فإن اعتصمت في ذلك بإجماع كانت الحجة سمعية، وإن قنعت بنفور النفوس عن ذلك فنفور النفوس على

---

(١) في (ل): (وإذا) والتصويب من (ط) .

(٢) في (ل): (قطاً) والتصويب من (ط) .

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٠ .

(٤) في (ل): (والسادس) والتصويب من (ط) .

قولك أعظم، مع أن هذا ليس حجة عندك.

الجواب عن  
الوجه الثاني  
من القسم  
الثاني

وقولك: «وأما (القسم الثاني) وهو القول بأن أحد الجانبين مخالف للجانب الآخر<sup>(١)</sup> في الحقيقة والماهية، فنقول: إن هذا محال، من وجوه:

(الأول) أن هذا يقتضي كون ذاته مركبة<sup>(٢)</sup>، وهو باطل كما<sup>(٣)</sup> بيناه<sup>(٤)</sup>.

يقال لك قد تقدم الكلام على إبطال حجة التركيب<sup>(٥)</sup>، بما يظهر به فسادها لكل عاقل لبيب.

فقولك: «(الثاني) [أنا]<sup>(٦)</sup> بينا أنه لا معنى للمتحيّز إلا الشيء الممتد في الجهات المختصة بالأحياز، وبيننا أن المقدار يمتنع أن يكون صفة؛ بل يجب أن يكون ذاتاً، وبيننا أنه متى كان الأمر كذلك كان<sup>(٧)</sup> جميع المتحيّزات متساوية، وإذا كان كذلك امتنع القول بأن أحد جانبي ذلك الشيء يخالف الجانب<sup>(٨)</sup>

(١) في (أساس التقديس): (الثاني).

(٢) في (أساس التقديس): (مركباً).

(٣) في (أساس التقديس): (لما).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٠.

(٥) راجع: ص (٨٤/٣).

(٦) في (ل): (أنما) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

(٧) في (ط): (كانت).

(٨) في (أساس التقديس): (مخالف للجانب).

فيقال لك: هذه حجة تماثل الأجسام<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم أنها من أبطل ما في العالم من الكلام<sup>(٣)</sup> وهي منشؤها من كلام المعتزلة والجهمية، كما ذكره الأشعري وغيره<sup>(٤)</sup> كما أن الأولى<sup>(٥)</sup> من كلام الفلاسفة والصائبة، وهي أيضاً من حجج المعتزلة والجهمية، وقد تبين أن المقدار صفة للشيء المقدر المحدود، [و]<sup>(٦)</sup> ليس هو عين الشيء المقدر المحدود، وتبين\* أيضاً أنه لو كان المقدار هو الذات لم يجب أن تكون المقدورات متساويات، فإن بينها اختلافاً في صفات ذاتيات لها، وهي مختلفة في تلك الصفات الذاتيات، وإن كانت مشتركة في أصل

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٠.

(٢) قال القاضي عبد الجبار في (شرح الأصول الخمسة) ص ٢١٩: «نقول لو كان الله تعالى جسماً - ومعلوم أن الأجسام كلها متماثلة - لوجب أن يكون الله محدثاً مثل هذه الأجسام، والأجسام قديمة مثل الله تعالى، لأن المثليين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث، وقد عرف خلافه.

فإن قيل: دللوا على أن الأجسام متماثلة لستم ما ذكرتم، قيل له: الدليل على ذلك، هو أن الأجسام لو لم تكن متماثلة لكانت مختلفة إذ لا واسطة بينهما، فكان يجب افتراقهما في صفة الافتراق في تلك الصفة يكشف عن الاختلاف، ومعلوم أنها لا تفترق في صفة الافتراق فيها يكشف عن الاختلاف، فيجب أن نقضي بتمامها.

(٣) راجع: ص ١٦٥، (٣/١٦٥-٢٨٧).

(٤) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٢١٨-٢١٩.

(٥) ولعله يقصد بها حجة التركيب.

(٦) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

المقدار الذي جعلته الذات، وغايتها أن تكون بمنزلة الأنواع المشتركة\*<sup>(١)</sup> في الجنس<sup>(٢)</sup> المتمايضة بالفصول<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً فأنت وسائر الصفاتية بل وجميع العباد يشبتون لله معاني ليست متماثلة؛ بل هذا واجب في كل موجود، مثل إثبات أنه موجود بنفسه ومبدع بنفسه، ومبدع لغيره، وأنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، وهذه حقائق مختلفة، فالقول في اقتضاءها للتركيب كالقول في اختلاف الجانبين كذلك، كما تقدم ذلك<sup>(٤)</sup>.

وأما حجة تساوي الأبعاد وتمائلها<sup>(٥)</sup>. فهذه الحجة إن صحت فهي كافية في نفي كونه كذلك، سواء قيل إنه متناه أو غير متناه، والحجة المستقلة بنفسها في المطلوب لا تصلح أن تجعل دليل بعض مقدمات دليل المطلوب؛ لأن هذا تطويل، وعدول عن سواء السبيل.

الجواب عما أورده الرازي من اعتراض منازعه عليه

الوجه الخامس: أنه أورد اعتراضاً من جهة المنازع بقوله: «فإن قيل: ألستم تقولون إنه تعالى غير متناه في ذاته، فيلزمكم جميع ما ألزمتموه علينا؟»<sup>(٦)</sup>.

وقال في الجواب «قلنا الشيء الذي يقال إنه غير متناه على

(١) ما بين النجمتين مكررة في (ك).

(٢) راجع: تعريف الجنس ص ٩٩.

(٣) راجع: تعريف الفصل ص ٩٩.

(٤) راجع: ص ٤٨٢.

(٥) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٦٩-٧٠.

(٦) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

وجهين:

(أحدهما) أنه غير مختص بجهة وحيز<sup>(١)</sup>، ومتى كان كذلك امتنع أن يكون له طرف ونهاية وحد.

و(الثاني) أنه مختص بجهة وحيز، إلا أنه مع ذلك ليس لذاته منقطع<sup>(٢)</sup> وحد، فنحن إذا قلنا إنه لا نهاية لذات الله<sup>(٣)</sup> عينا به التفسير الأول<sup>(٤)</sup>.

فيقال: المعقول المعروف إذا قيل هذا لا يتناهى أولا حد له ولا غاية ولا نهاية: أن يكون موجودا، أو مقدر الوجود، ويكون ذلك الموجود أو المقدر ليس له حد ولا نهاية ولا منقطع؛ بل لا يفرض له حد ومنقطع إلا وهو موجود بعده كما يقال في وجود الباري وبقائه فيما لم يزل، ووجوده وبقائه فيما [لا]<sup>(٥)</sup> يزال، بل في وجود أهل الجنة في الجنة فيما لم [يزل]<sup>(٦)</sup> فإنه<sup>(٧)</sup> لا ينتهي ذلك إلى حد إلا ويكون [بعده]<sup>(٨)</sup> شيء، كما أن وجود الباري لا يقدر له حد ووقت إلا وهو موجود قبله، وكذلك إذا

---

(١) في (أساس التقديس): (بحيز وجهة).

(٢) في (أساس التقديس): (مقطع).

(٣) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

(٥) في (ل): (لم) والتصويب من (ط).

(٦) في (ل) و(ط): (يزال) وصوبتها على ما تقتضيه قواعد اللغة.

(٧) في (ط): (بقاؤه).

(٨) في (ل): (حده) والتصويب من (ط).



قدر أجسام و<sup>(١)</sup> أبعاد لا تتناهى فإنه لا [يفنى]<sup>(٢)</sup> قبله، وكذلك إذا قدر أجسام أو أبعاد لا تتناهى<sup>(٣)</sup> فإنه لا [يفنى]<sup>(٤)</sup> منها شيء<sup>(٥)</sup>، أو يقدر فيها<sup>(٦)</sup> مقطع<sup>(٧)</sup> إلا وهي تكون موجودة بعده، وكذلك ما يقدر في الذهن إلى حد ومقطع إلا ويقدر بعده شيء آخر، وكذلك ما يقدر في الذهن من عدم التناهي من العلل وغيرها لتبين<sup>(٨)</sup> فسادها/ هو من هذا الباب.

ل/٣٠١

فالغرض أن الشيء الذي يوصف بعدم التناهي إما حقيقة، وإما مقداراً ممتنعٌ وإما تقديرًا غير ممتنع، أو غير معلوم الامتناع: كلها مشتركة في ذلك، فأما وصف الشيء بأنه غير متناه بمعنى أن ليس له حقيقة تقبل التناهي وتقبل عدم التناهي، [فوصف]<sup>(٩)</sup> هذا بأنه غير متناه مثل صفة المعدوم بأنه غير متناه، لأنه لا يمكن له نهاية وحد وطرف؛ ولا يمكن أن يقال وذاته لا تقبل أن توصف بالتناهي وعدمه؛ كما لا يقبل أن يوصف بالحياة وعدمها؛ ولا بالعلم وعدمه؛ ولا بالقدرة وعدمها.

(١) في (ط): (أو).

(٢) في (ل): (يعني) والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): (أبعاد فإنه لا تتناهى) وحذفت (فإنه) لأنها زائدة.

(٤) في (ل): (يعني) والتصويب من (ط).

(٥) (منها شيء) مكررة في (ل).

(٦) في (ط): (منها).

(٧) (مقطع) ساقطة من (ط).

(٨) في (ط): (كما بين).

(٩) في (ل): (يوصف) والتصويب من (ط).

ولهذا يفرق من يفرق بين العدم المحض وعدم الصفة عما من شأنه أن يقبلها، فإن الأعمى والأصم ونحو ذلك لا يوصف به المعدوم المحض، ولا يقال أيضًا للعدم المحض إنه جاهل أو عاجز؛ أو ثبت له أنه لا<sup>(١)</sup> عالم ولا قادر؛ بل كل صفة تستلزم الثبوت يمتنع أن يوصف بها المعدوم؛ فإذا قيل: الأعمى والأصم كان ذلك نفيًا للسمع والبصر عما يقبله؛ لا عن المعدوم الذي يمتنع أن يوصف بثبوت. ففرق بين نفي الصفة التي يمكن ثبوتها للموصوف في الذهن أو في الخارج، ونفي الصفة التي لا يكون لا في الذهن ولا في الخارج ثبوتها للموصوف. فإذا قيل: المعدوم لا يتناهى أو<sup>(٢)</sup> المعدوم غير متناهٍ. كان المعنى أن المعدوم ليس له حقيقة تكون متناهية أو غير متناهية، كما ليس له حقيقة تقبل أن تكون حية، أو غير حية، أو عالمة أو غير عالمة، أو قادرة أو غير قادرة.

فإذا قيل: قول القائل في الله إنه غير متناهٍ بمعنى أن ذاته لا تقبل الوصف بالنهاية وعدمها. كان ذلك بمنزلة قول القائل إن الله ليس بأصم ولا ميت ولا جاهل بمعنى أن ذاته لا تقبل الوصف بهذه الصفات وعدمها، فيكون المعنى حينئذ أنه لا يقال أصم، ولا يقال غير أصم ولا يقال ميت، ولا يقال غير ميت، وهذا شر من أقوال الملاحدة الذين يمتنعون من إثبات الأسماء

(١) زدتها ليستقيم المعنى.

(٢) في (ط): (و).

الحسنى له ونفيها؛ فإن أولئك يقولون لا نقول حي ولا غير حي، بل يسلبون أضدادها، فيقولون: هو ليس بميت ولا جاهل، وإن كان هذا الذي قالوه يستلزم عدمه، كما تقدم؛ لكن ليس ظهور عدمه في ذلك كظهوره في قول القائل لا يوصف بالموت ولا بعدمه، ولا بالعجز ولا بعدمه، كما لا يوصف بالقدرة ولا بعدمها، ولا بالحياة ولا بعدمها، بمعنى أن ذلك لا يجوز أن يوصف بشيء من ذلك لا نفيًا ولا إثباتًا، فإن هذا حال المعدوم المحض.

وإذا كان كذلك فقول القائل: أنا أقول إن الله غير متناه في ذاته بمعنى أن ذاته [لا]<sup>(١)</sup> تقبل أن توصف بالتناهي وعدمه<sup>(٢)</sup> - لأن ذلك من عوارض ذات المقدار، كما لا يوصف بالطول وعدمه، ولا بالقصر وعدمه، ولا بالاستدارة والتثليث والتربيع وعدم ذلك، لأن ذلك من عوارض المقدار وهو التجسيم والتحيز -، جمع بين النقيضين<sup>(٣)</sup>؛ لأن قوله غير متناه في ذاته. يفهم المقدار الذي لا يتناهي، وهو البعد الذي لا يتناهي، / كما إذا قيل: إنه لا نهاية له في أزله أفهم ذلك البقاء الذي لا يتناهي

(١) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٢) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

(٣) النقيضان: هما الأمران المتمانعان بالذات، أي الأمران اللذان يتمانعان بحيث يقتضي تحقيق أحدهما لذاته في نفس الأمر انتفاء الآخر وبالعكس، كالإيجاب والسلب، فإنه إذا تحقق الإيجاب بين الشئين انتفى السلب وبالعكس. راجع: (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: ١٤١٣/٦. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٣٣٢/٢. و(المعجم الفلسفي) ليوسف كرم: ص ٥٠.

و<sup>(١)</sup> الأزل الذي لا يتناهى، وهو عَمُرُ الله الذي لا يتناهى، كما يحلف به فيقال: لَعَمْرُ الله، كما حلف النبي ﷺ وأصحابه بذلك<sup>(٣)</sup>.

وقولهم بعد ذلك: لا يقبل الوصف بالتناهي وعدمه، نفي لما أثبتوه من كونه غير متناهٍ، وكذلك قوله: «امتنع أن يكون له طرف ونهاية وحد»<sup>(٤)</sup>. وهذا يفهم منه أن ذاته غير [متناهية]<sup>(٥)</sup> فلا نهاية لها، وهو إنما أراد أن ذاته لا يجوز إثبات النهاية لها ولا سلبها عنها، وهذا الثاني<sup>(٦)</sup> صفة المعدوم.

فالحاصل أنهم في هذا المقام إما أن يفسروا سلب النهاية بما هو صفة المعدوم، أو بما يستلزم وجوداً غير متناه في نفسه. فإن قالوا: إن وجود ذلك الموجود غير متناه في نفسه. فهذا قول من

(١) في (ط): (في).

(٢) وفي الحديث (ثم تبعث الصائحة لَعَمْرُ إلهك ما تدع على ظهرها من شيء إلا مات). رواه الإمام أحمد في مسنده: ١٣/٤.

(٣) عن عائشة - رضي الله عنها - حين قال لها أهل الإفك ما قالوه فبرأها الله، فقام النبي ﷺ فاستعذر من عبدالله بن أبي فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عباد لعمر الله لنقتلنه.

رواه البخاري في صحيحه: الأيمان والنذور/١٣، ٢٢٥/٧. والشهادات/ ١٥، ٣/١٥٤-١٥٧. وأحمد في مسنده: ١٩٦-١٩٧/٦. والبيهقي في سننه: ٤١/١٠.

وروي أنه جاء رجل إلى أبي هريرة قال يا أبا هريرة أنت نهيت الناس أن يصلوا في نعالهم قال: لا لعمر الله. رواه أحمد في مسنده: ٤٢٢/٢.

(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

(٥) في (ل) و(ط): (متناهي) وصوبتها على ما يقتضيها السياق.

(٦) (الثاني) ساقطة من (ط).

يقول إن ذات الله لا نهاية لها<sup>(١)</sup>. وإن قالوا إن ذاته لا يجوز أن يعتقد أو يقال فيها إنها متناهية أو أنها غير متناهية؛ لأنها لا تقبل الاتصاف بذلك، فهذا صفة المعدوم سواء، فأحد الأمرين لازم، إما تمثيل ربهم بالمعدوم، وإما القول بأبعاد لا نهاية لها.

وهكذا كان السلف يقولون عن قول الجهمية، إنهم لما قالوا إن الله ليس على العرش وأنه لا يكون في مكان دون مكان: صاروا تارة يقولون إنه في كل مكان، ويقول من يقول منهم إنه موجود لا نهاية<sup>(٢)</sup> لذاته، فيجعلونه من الموجودات المخلوقة، أو نفس وجودها، وتارة يقولون ليس في مكان أصلاً، ولا داخل العالم ولا خارجه فيجعلونه كالمعدومات، فهم دائماً مترددون بين الإشراك وبين التعطيل: إما يجعلونه كالمخلوقات، وإما أن يجعلوه كالمعدومات؛ فالأول يكثر في عبادهم ومتصوفتهم، والثاني يكثر في علمائهم ومتكلمتهم.

ولهذا لما كان صاحب (الفصوص)<sup>(٣)</sup> ونحوه من القسم الأول جعلوه نفس الموجودات، وجوزوا كل شرك في العالم وجعلوه نفس العابد والمعبود، والناكح والمنكوح، والشاتم والمشتوم، وقالوا ما عبد أحد [إلا]<sup>(٤)</sup> الله. ولا يمكن أحد<sup>(٥)</sup> أن يعبد إلا الله بل لا يتصور أن يكون العابد والمعبود عندهم

(١) وهو قول المجسمة راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص ٢٠٩.

(٢) في (ط): (ولا نهاية).

(٣) وهو ابن عربي وقد تقدمت ترجمته ص ٦٨.

(٤) زدتها لأن السياق يقتضي ذلك.

(٥) (أحد) ساقطة من (ط).

إلا الله<sup>(١)</sup>، ولما كان صاحب التأسيس<sup>(٢)</sup> ونحوه من القسم الثاني جعلوه كالمعدومات المحضة؛ ولهذا يقال فيهم: متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً<sup>(٣)</sup>. وهذا هو نهاية التعطيل. ومتصوفتهم يعبدون كل شيء وهذا نهاية الإشراك.

ولهذا ذكر علماء الإسلام والسنة أن هذا السلب أول من ابتدعه في الإسلام هم الجهمية<sup>(٤)</sup>، وليس له أصل في دين المسلمين ولا غيرهم، بل الموجود في كتاب الله وسنة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها هو نفي إدراك نهايته ونفي الإحاطة به كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقال من قال من السلف لمن سألته عن هذه الأشياء: [ألست]<sup>(٥)</sup> ترى السماء؟ قال: بلى. قال أفكلها ترى؟ قال: لا. قال فالله

(١) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١/٤٣-٥٤، ٥٦، ٧٢، ١١١-١١٣، ١٩٦.

(٢) أي الرازي.

(٣) راجع: (السنة) لعبدالله بن أحمد: رقم (١٧)، ١/١٠٩ ورقم (٤١)، ١١٧/١-١١٨. و(السنة) للخلال، مخطوط، ق/١٤٨ ب. و(رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص ٩٥.

وراجع أيضاً: ص ٤١٠، ٤٢٤، ٦٧٣.

(٤) راجع: ص ٥٨، ٥٩. وراجع أيضاً: (خلق أفعال العباد) للبخاري: ص ٢٩-٣٠. و(الرد على الجهمية) للدارمي: ص ٧. و(السنن الكبرى) للبيهقي: ١٠/٢٠٥-٢٠٦. و(الفتاوى الحموية) لابن تيمية: ص ١٣-١٤. و(الكامل) لابن الأثير: ٥/٢٦٣. و(لسان الميزان) لابن حجر: ٢/١٠٥. و(تاريخ الخميس) للديار بكري: ٢/٣٢٢. و(لوامع الأنوار البهية) للسفاريني: ١/٢٣.

(٥) في (ل): (لست) والتصويب من (ط).

أكبر<sup>(١)</sup>. وكذلك قوله ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] سواء كان الضمير عائداً على الله، أو على ما بين أيديهم<sup>(٢)</sup>، فإن ذلك يدل على عدم إحاطة العلم بالله من طريق الأولى وكذلك قول النبي ﷺ: «لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(٣)</sup> وغير ذلك، وكذلك من قال من سلف الأمة إن حده لا يعلمه أحد غيره<sup>(٤)</sup>.

١٣٠٢/ج

(١) أورده ابن كثير بنحوه في تفسيره: ١٤١/٢، وعزاه إلى ابن أبي حاتم فقال حدثنا أبو زرعة حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة القناد حدثنا أسباط عن سماك عن عكرمة أنه قيل له ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْآبَاطُ﴾ قال: ألسنت ترى السماء؟ قال: بلى. قال: فكلمها ترى؟ وعزاه ابن تيمية إلى ابن عباس - رضي الله عنه - كما سيأتي في نسخة (ل): ق/٣٦٣.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ الهاء في (به) فيه قولان: أحدهما: أنها ترجع إلى الله تعالى، قاله مقاتل. وعلى هذا يكون المعنى ولا يحيطون بالله علماً. الثاني: إلى (ما بين أيديهم وما خلفهم) قاله ابن السائب، وعلى هذا يكون المعنى أن العباد لا يحيطون بما بين أيديهم وما خلفهم علماً. راجع: (زاد المسير) لابن الجوزي: ٣٢٣/٥. و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ٢٤٨/١١. و(تفسير النسفي) للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي: ٦٨/٣. و(تفسير الخازن) المسمى (باب التأويل في معاني التنزيل) تأليف الإمام علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي المعروف بالخازن: ٢٢٧/٤. و(تفسير البغوي): المسمى (معالم التنزيل) للإمام أبي محمد الحسين الفراء البغوي: ٢٢٧/٤. و(فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني: ص ٣٨٧. راجع: تخريج الحديث ص ٤٩٤.

(٣) جاء رجل إلى الإمام أحمد بن حنبل فقال له: الله تبارك وتعالى حد، قال: نعم لا يعلمه إلا هو قال الله تبارك وتعالى ﴿وَرَأَى الْمَلَأِيكَةَ خَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ =

وقد قال سبحانه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] فأخبر سبحانه أنهم ما قدروا الله حق قدره وهو يقبض الأرض بيده ويطوي السماء بيمينه كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، مثل حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup> وابن عمر<sup>(٢)</sup>. وابن

= بقول محدقين. (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٩٨. راجع: أيضاً: (رد الدارمي على بشر المريسي) للدارمي: ص ٢٣. و(إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط: ص ٢٢٩.

(١) روي عن أبي هريرة أنه قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض).

رواه البخاري في صحيحه: التفسير سورة الزمر/٢، ٣٢/٦ ومسلم في صحيحه: صفات المنافقين/ صفة الجنة والنار، ح (٢٣)، ٢١٤٨/٤، والطبري في (جامع البيان) ١٩/٢٤. والدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٣٥. وابن خزيمة في (التوحيد) ح (٩٢)، ح (٩٣)، ح (٩٤)، ١٦٦-١٦٨. والبيهقي في (الأسماء والصفات): ص ٢١٥-٣٢٣.

(٢) روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال قال: رسول الله ﷺ: (يطوي الله - عز وجل - السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون ثم يطوي الأرضين بشماله ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون).

رواه مسلم في صحيحه: صفات المنافقين/ صفة القيامة والجنة والنار، ح (٢٤)، ح (٢٥)، ح (٢٦)، ٢١٤٩-٢١٤٨/٤. وأبو داود في سننه: السنة/ ٢١، ح (٧٤٣٢)، ١٠٠/٥، والطبري في (جامع البيان) ١٨/٢٤. وابن أبي عاصم في السنة: ح (٥٤٧)، ٢٤١/١.

ورواه بنحوه أحمد في مسنده: ٧٢/٢. والدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٣١. وابن خزيمة في (التوحيد) ح (٩٥)، ح (٩٧)، ١٧٣-١٧٠/١. والبيهقي في (الأسماء والصفات) ص ٣٢٣.



مسعود<sup>(١)</sup> كلها في الصحيحين، ومثل حديث ابن عباس<sup>(٢)</sup> وغيره من الأحاديث الحسان، وقال أيضًا في الآية الأخرى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] فالآية الأولى في الأصل الأول من الإسلام وهو (التوحيد) والثانية في الأصل الثاني وهو (الرسالة) وهؤلاء الجهمية لهم قدح في كلا الأصلين؛ فإنهم لا يقدرُونَ الله حق

(١) راجع تخريج الحديث ص ٣١٨-٣١٩.

عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن (٣٢٠-٣٢٢هـ) كان من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بالقرآن، هاجر الهجرتين جميعًا إلى الحبشة وإلى المدينة، وصلى القبلتين وشهد بدرًا وأحدًا والخندق وبيعة الرضوان وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وشهد اليرموك، وهو الذي أجهز على أبي جهل، وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة، سيره عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى الكوفة وكتب إلى أهل الكوفة أني قد بعثت عمار بن ياسر أميرًا، وعبدالله بن مسعود معلمًا ووزيرًا، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر فافتدوا بهما وأطيعوا واسمعوا قولهما، وقد أثرتمك بعبدالله على نفسي.

راجع: (الطبقات الكبرى) لابن سعد: ١٥٠/٣ - ١٦١. و(أسد الغابة) لابن الأثير: ٢٥٦/٣ - ٢٦٠. و(الاستيعاب) لابن عبد البر: ٣٠٨/٣ - ٣١٦. و(الإصابة) لابن حجر: ٣٦٠/٢ - ٣٦٢. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ٤٥٠/١. و(الخلاصة) للخزرجي: ص ٢١٤. سبقت ترجمته ص ٢٦٣.

(٢) روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قول الله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ قال: كلهن بيمينه.

رواه الدارمي في (رد الدارمي على المريسي) ص ٣٦. والطبري في (جامع البيان) ١٧/٢٤. من طريق آخر عن ابن عباد قال قوله ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ يقول: قد قبض الأرضين والسَّمَوَاتُ جميعًا ألم تسمع أنه قال ﴿مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ يعني الأرض والسَّمَوَاتُ بيمينه جميعًا. وقال السيوطي في (الدر المنثور): ٣٣٦/٥ وأخرجه عبد بن حميد وابن جرير عن الضحاك.

قدره، فلا يقبض عندهم أرضاً ولا يطوي السماء بيمينه؛ بل ليس له قدر في الحقيقة الخارجية عندهم، وإنما قدره عندهم ما يقوم بالأنفس والأذهان، فيثبتون لقدره<sup>(١)</sup> الوجود الذهني دون العيني<sup>(٢)</sup>، وكذلك عندهم في الحقيقة ما تكلم بشيء حتى ينزله على بشر، لا سيما الصابئة المتفلسفة<sup>(٣)</sup> منهم؛ فإن الكلام إنما يفيض عندهم على قلب النبي من العقل الفعال لا من رب العالمين<sup>(٤)</sup>.

وقد قال في الآية الأخرى: ﴿وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢] وقال: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلَمَّاقِهِ﴾ [الانشقاق: ٦] وقال: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقال: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وإذا كان منتهى المخلوقات إليه، وهو الغاية والنهاية التي ينتهى إليها امتنع أن يكون بحيث لا ينتهى إليه، ولا يكون غاية. ومالا يوصف بالنهاية لا ينتهى إليه أصلاً؛ فإنه لا اختصاص له حتى يكون الشيء غير [منته] <sup>(٥)</sup> إليه ثم ينتهي

(١) في (ل): (لقدره الله) وقد حذف نقطتا التاء ولفظ الجلالة ليستقيم الكلام.

(٢) راجع: (أساس التقديس) للرازي: ص ٢٠٤-٢١٤.

(٣) قال المؤلف - رحمه الله - في (مجموع الفتاوى) ٢١/٥: (فكانت الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك وعلمائهم هم الفلاسفة).

راجع: (الفتوى الحموية) ص ١٣.

(٤) راجع: (مقاصد الفلاسفة) للغزالي، ص ٣٧١-٣٨٥.

(٥) في (ل): (منتهي) والتصويب من (ط).

إليه، بل وصف الشيء بالانتهاء إليه وعدم الانتهاء إليه سواء كما يقوله الجهمية، فإنه لا يتصور عندهم أن ينتهي إلى الله شيء، أو يرجع إليه أمر، أو يصير إليه أمر، أو يرد إليه أحد، لاسيما الاتحادية منهم من يقول إنه في كل مكان<sup>(١)</sup>، كما لا [يتصور]<sup>(٢)</sup> عندهم أن ينزل من عنده شيء، أو يعرج إليه شيء، أو يصعد إليه شيء، وليس هذا موضع تقرير ذلك.

وإنما الغرض هنا، أن قوله: الشيء الذي يقال إنه غير متناه على وجهين، أحدهما أنه غير مختص بجهة وحيز. قول لا يعرف<sup>(٣)</sup>، ما يعرف إطلاق القول على شيء بأنه غير متناه بهذا المعنى أصلاً إلا إذا كان معدوماً، أو كان ذاهباً في الجهات كلها غير متناه، كما يقدر من الأبعاد.

الوجه السادس: أن هذا الوجه<sup>(٤)</sup> معارض بما اختص الله به سبحانه من الحقيقة والصفات؛ فإن الاختصاص بالوصف كالاختصاص بالقدر، فهو مختص بالحياة والعلم والقدرة وغير ذلك بحيث له صفات مخصوصة يمتنع اتصافه بأضدادها ونقائضها، ويقال فيها نظير ما قاله<sup>(٥)</sup> في المقدار بأن يقال: إما أن تكون الصفات متناهية أو غير متناهية، من وجه دون وجه.

إن هذا الوجه معارض بما اختص الله به من الحقيقة والصفات

(١) راجع: (فصوص الحكم) لابن عربي: ١١١/١-١١٣.

(٢) في (ل): (يصور) والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): بياض مقدار كلمة بعد كلمة (لا يعرف).

(٤) القول بأن ذات الله غير متناهية.

(٥) في (ط): (قالوا).

فإن كانت متناهية فكل متناه/ يستدعى مخصصاً، ويقبل الزيادة والنقص كما قدره في المقدار. وإن لم [تكن]<sup>(١)</sup> متناهية لزم وجود صفات لا نهاية لها. وفرض وصف لا نهاية له كفرض قدر لا نهاية له، فإن الصفة لا بد لها من محل ويلزم من عدم تناهيها عدم تناهي محلها.

وأيضاً فإن كل صفة متميزة عن الأخرى، فيكون للصفات عدد، فإما أن يكون عدد الصفات يتناهي، أو لا يتناهي، فإن تناهي<sup>(٢)</sup> لزم الأول، وإن لم يتناه لزم الثاني، وإذا كان له أعداد لا تناهي، فهو كمقدار لا يتناهي، فكلما يحتاج به على امتناع مقدار لا يتناهي يحتاج به على امتناع عدد صفات لا تناهي، إذ ما يفرض من المسامحة وعدمها في المقدار يفرض من المطابقة وعدمها في الأعداد.

وهذا الوجه يمكن أن يلزم به كل أحد فإنه لا بد من الاعتراف بوجود له خاصة يتميز بها عما سواه؛ إذ وجودٌ ليست له خاصة تميزه ممتنع، والكليات مع كونها موجودة في الأذهان فتميز ما في نفس زيد عما في نفس عمرو؛ فإنها من الصفات القائمة بالأذهان. وإذا كان لكل موجود خاصة يتميز بها سواء كان واجباً بذاته أو كان ممكناً فالقول في اختصاصه بتلك الخاصة كالقول في اختصاصه بقدر.

(١) التصويب في (ط) في إثبات الزيادة، يدل عليه سياق الكلام.

(٢) في (ط): (تناهي).

## فصل

قال الرازي: «(البرهان الرابع) على أنه يمتنع أن يحصل في الجهة والحيز هو أنه لو حصل في شيء من الجهات والأحياز لكان إما أن يحصل مع وجوب أن يحصل فيه، أولاً مع وجوب<sup>(١)</sup> أن يحصل فيه. والقسمان باطلان، فكان القول بأنه تعالى حاصل في الجهة<sup>(٢)</sup> محالاً وإنما قلنا: إنه يمتنع أن يحصل فيه مع الوجوب لوجوه<sup>(٣)</sup>»:

(الأول): أن ذاته مساوية لذوات سائر الأجسام في كونه حاصلاً في الحيز ممتداً في الجهة، وإذا أثبت التساوي من هذا الوجه ثبت التساوي في تمام الذات على ما بيناه في البرهان الأول في نفي كونه<sup>(٤)</sup> جسمًا. وإذا ثبت التساوي مطلقاً فكل ما صح [على]<sup>(٥)</sup> أحد المتساويين وجب أن يصح على الآخر، ولما لم يجب في سائر الذوات حصولها في ذلك الحيز وجب أن

(١) هكذا في جميع النسخ. والمعنى يقتضي أن يقال مع جواز أن يحصل فيه. كما يدل عليه السياق فليتأمل.

(٢) في (ط): (جهة).

(٣) في (أساس التقديس) زيادة: (مع الوجوب هذا هو القسم الأول الوجوب).

(٤) في (أساس التقديس): (كونه تعالى).

(٥) في (ل): (عن). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط).

لا يجب في تلك الذات حصولها في ذلك الحيز وهو المطلوب .

(الثاني): أنه لو وجب حصوله في تلك الجهة وامتنع حصوله في سائر الجهات لكانت تلك الجهة مخالفة في الماهية لسائر الجهات، فحينئذ<sup>(١)</sup> تكون الجهات شيئاً موجوداً، فإذا كان الله<sup>(٢)</sup> واجب الحصول في الجهة أزلاً وأبداً التزموا قديماً آخر مع الله تعالى في الأزل، وذلك محال .

(الثالث): أنه لو جاز في شيء مختص بجهة معينة أن<sup>(٣)</sup> يقال اختصاصه [بتلك]<sup>(٤)</sup> الجهة واجب جاز أيضاً ادعاء أن بعض الأجسام في حيز معين على سبيل الوجوب بحيث يمتنع خروجه عنه . وعلى هذا التقدير لا يتمشى دليل حدوث الأجسام في ذلك، فثبت أن القائل بهذا القول لا يمكنه الجزم بحدوث كل الأجسام؛ بل يلزمه/ تجويز أن يكون بعضها قديماً .

ل/٣٠٣

(الرابع): هو<sup>(٥)</sup> أنا [نعلم]<sup>(٦)</sup> بالضرورة أن الأحياء بأسرها متساوية لأنها فراغ محض و<sup>(٧)</sup> خلاء صرف، وإذا كانت بأسرها

---

(١) في (أساس التقديس): (وحيثئذ) .

(٢) في (أساس التقديس): (الله سبحانه وتعالى) .

(٣) في (ل): (إن لم يقال) وحذفت (لم) ليستقيم الكلام مع ما في (أساس التقديس) .

(٤) في (ل): (تلك) : والتصويب في (أساس التقديس) و(ط) .

(٥) في (ط): (وهو) .

(٦) في (ل): (يعلم) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) .

(٧) (الواو) غير موجودة في (أساس التقديس) .

متساوية يكون حكمها واحدًا وذلك يمنع<sup>(١)</sup> القول بأن الله تعالى<sup>(٢)</sup> واجب الاختصاص ببعض الأحياء على التعيين .  
 فإن قالوا<sup>(٣)</sup>: لم لا يجوز أن يكون اختصاصه بجهة فوق أزلي<sup>(٤)</sup> ؟ قلنا: هذا باطل [لوجه]<sup>(٥)</sup> :  
 [أحدها]<sup>(٦)</sup>: أنه<sup>(٧)</sup> قبل خلق العالم ما كان إلا الخلاء الصرف والعدم المحض، فلم يكن هناك لا فوق ولا تحت، فبطل قولكم .

الثاني: لو كان<sup>(٨)</sup> الفوق متميزًا عن التحت بالتميز الذاتي لكانت<sup>(٩)</sup> أموراً موجودة قابلة<sup>(١٠)</sup> للانقسام، وذلك يقتضي قدم<sup>(١١)</sup> الجسم؛ لأنه لا معنى للجسم إلا ذلك .  
 الثالث: هو أنه لو جاز أن تختص<sup>(١٢)</sup> ذات الإله تعالى ببعض الجهات على سبيل الوجوب مع كون الأحياء متساوية في

- 
- (١) في (أساس التقديس): (يمنع من القول) .
  - (٢) في (أساس التقديس): (بأنه تعالى) .
  - (٣) في (ل): (قيل) والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) .
  - (٤) في (أساس التقديس): (أولى) وما أثبتناه هو الصواب يدل عليه آخر هذا الدليل .
  - (٥) في (ل) و(ط): (لوجهين) .
  - (٦) في (ل) و(ط): (أحدهما) والتصويب من (أساس التقديس) .
  - (٧) في (أساس التقديس): (أن) .
  - (٨) في (أساس التقديس): (إنه لو كان) .
  - (٩) في (أساس التقديس): (لكانت الجهات أموراً) .
  - (١٠) في (أساس التقديس): (موجودة ممتدة قابلة) .
  - (١١) في (أساس التقديس) و(ط): (تقدم) .
  - (١٢) في (ط): (يختص) .

العقل [لجواز اختصاص بعض الحوادث المعينة ببعض الأوقات دون بعض على سبيل الوجوب مع كونها متساوية في العقل، وعلى هذا التقدير يلزم استغناؤها عن الصانع]<sup>(١)</sup>، ولجواز أيضًا اختصاص عدم القديم ببعض الأوقات على سبيل الوجوب، وعلى هذا التقدير ينسد باب إثبات الصانع، وباب إثبات وجوبه وقدمه.

الرابع<sup>(٢)</sup>: أنه لو حصل في حيز معين - مع كونه<sup>(٣)</sup> لا يمكنه الخروج منه<sup>(٤)</sup> - لكان كالمفلوج<sup>(٥)</sup> الذي لا يمكنه أن يتحرك أو كالمربوط الممنوع من<sup>(٦)</sup> الحركة، وذلك<sup>(٧)</sup> نقص، والنقص على الله<sup>(٨)</sup> محال.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من (ل). والتصويب من (أساس التقديس) و(ط) في إثبات الزيادة.

(٢) في (ل) و(ط): (الخامس) وهو غلط في تعداد الأوجه والتصويب من (أساس التقديس).

(٣) في (أساس التقديس): (أنه).

(٤) (منه) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٥) المفلوج: فُلجُ كل شيء نَصْفُهُ. والفالج ريح يأخذ الإنسان فيذهب بشقّه، وهو داء معروف يرخي بعض البدن فيبطل إحساسه وحركته، وربما كان في عضو واحد، والمفلوج صاحب الفالج.

راجع (لسان العرب) لابن منظور: مادة (فلج). و(الصحيح) للجوهري: مادة (فلج). و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير: ٤٦٩/٣. و(تاج العروس) للزبيدي: مادة (فلج).

(٦) في (أساس التقديس): (عن).

(٧) في (أساس التقديس): (عن الحركة وكل ذلك).

(٨) في (أساس التقديس): (الله تعالى).



وأما (القسم الثاني): وهو أن يقال إنه تعالى حصل في الحيز مع جواز كونه حاصلًا فيه، فنقول إن هذا محال؛ لأنه لو كان كذلك لما ترجح وجود ذلك الاختصاص إلا بجعل جاعل<sup>(١)</sup> وتخصيص مخصص، وكل ما كان كذلك فالفاعل يتقدم<sup>(٢)</sup> عليه، فيلزم أن لا يكون حصول ذات الله<sup>(٣)</sup> في الحيز أزليًا، لأن ما تأخر عن الغير لا يكون أزليًا، وإذا كان في الأزل<sup>(٤)</sup> مبرءًا عن الموضوع<sup>(٥)</sup> والحيز امتنع أن يصير بعد ذلك مختصًا بالحيز، وإلا لزم وقوع الانقلاب في ذاته تعالى وهو<sup>(٦)</sup> محال<sup>(٧)</sup>.

والكلام على هذه الحجة على قول من يطلق الحيز والجهة، ومن لا يطلق ذلك على مذهب مثبتة الجسم ونفاته مع قولهم إنه على العرش سواء؛ فإنه يمكن أن يقال: لو كان فوق العرش أو كان عاليًا على العرش لكانت فوقيته وعلوه، إما واجبًا، وإما جائزًا، وساق الحجة. والجواب عنها: أن يعرف أن لفظ الحيز والجهة ونحو ذلك فيه اشتراك، كما تقدم<sup>(٨)</sup>. فقد يراد به شيء

(١) في (أساس التقديس): (بفعل فاعل).

(٢) في (ط): (متقدم).

(٣) في (أساس التقديس): (الله تعالى).

(٤) في (أساس التقديس): (وإذا كان الأزلي).

(٥) في (أساس التقديس) و(ط): (الوضع).

(٦) في (أساس التقديس): (وأنه).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١-٧٤.

(٨) راجع ص ٦٠٧.

منفصل عن الله كالعرش والغمام، وقد يراد به ما ليس منفصلاً عنه. كما ذكرنا أن لفظ الحيز والحد في المخلوقات يراد به ما ينفصل عن المحدود ويحيط به، ويراد به نهاية الشيء وجوانبه؛ فإن كلاهما يحوزه. وقد يراد بالحيز أمر عديم وهو ما يقدر فيه الأجسام، وهو المعروف من لفظ الحيز عند المتكلمين الذين يفرقون بين لفظ الحيز والمكان، فيقولون: الحيز تقدير المكان<sup>(١)</sup>. وكذلك الجهة قد يعني بها أمر وجودي منفصل عنه، فقد يعني بها ما لا يقتضي موجوداً غيره، بل يكون إما أمراً عديمًا وإما نسيئاً وإضافيًا. وإذا كان في الألفاظ اشتراك فمن مسمى ذلك ما يكون واجباً، ومنه ما يكون جائزاً. / [والاستفصال]<sup>(٢)</sup> ٣٠٣ ب/ل

يكشف حقيقة الحال، وحينئذ فالكلام عليها من وجوه:

نقض المؤلف  
للوجوه التي  
أوردتها  
الرازي

الأول أن يقال: ما تعني بقولك: «لو حصل في شيء من الجهات والأحياز لكان إما أن يحصل مع الوجوب، أو مع عدم الوجوب»<sup>(٣)</sup> (٤). أتعني بالحيز ما هو من لوازم المتحيز، وهي نهايته وحده الداخل في مسماه؟ أم تريد بالحيز شيئاً موجوداً

إن عني بالحيز  
ما هو من  
لوازم ذاته لم  
نسلم أن ذلك  
غير واجب

- (١) راجع تعريف الحيز والمكان والفرق بينهما في ص ٦٠٤.  
وراجع أيضاً: (التعريفات) للجرجاني ص ٩٩، ٢٤٤-٢٤٥. (جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـد نكري: ٢/٢٩٨-٣٠٠، ٣١٧-٣١٩. (والمبين) للآمدي: ص ٩٦. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٢/٤١٢-٤١٦.  
(٢) في (ل): (والاتفصال) والتصويب من (ط).  
(٣) في (أساس التقديس) زيادة: (إما أن يحصل مع وجوب أن يحصل فيه أولاً مع وجوب أن يحصل فيه).  
(٤) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

منفصلاً عنه كالعرش؟ وكذلك الجهة أتريد بالجهة أمراً موجوداً منفصلاً عنه؟ أم تريد بالجهة كونه بحيث يشار إليه، ويمكن الإحساس به وإن لم يكن هناك موجود غيره؟ فإن أراد بالحيز المعنى الأول، وهو ما هو من لوازم كل متحيز، وإن أراد بالجهة كونه يشار إليه من غير وجود شيء منفصل عنه: لم نسلم أن ذلك غير واجب، وبهذا التفصيل يظهر الجواب عما ذكره من الوجوه.

أما قوله: «لا يجب»<sup>(١)</sup> في سائر الذات حصولها في ذلك الحيز»<sup>(٢)</sup>، فكذاك هذا. فيقال له: بل يجب في سائر الذات المتحيزة أن يكون لكل منها تحيز يخصه، وهو قدره ونهايته التي تحيط به، ويلزمه الحيز الذي هو تقدير المكان، وهو عديم، لكن لا يجب أن يكون عين تحيز هذا وعين حيزه الذي هو نهايته، أن يكون عين تحيز الآخر، وحيزه الذي هو نهايته، كما لا يجب أن يكون عين هذا هو عين الآخر؛ فإن حيزه بهذا التفسير داخل في مسمى ذاته ونفسه وعينه، والشئان المتماثلان لا يجب أن<sup>(٣)</sup> يكون أحدهما عين الآخر؛ فإن هذا لا يقوله عاقل، وهذا معلوم بالاضطرار لا نزاع فيه، هذا لو سلم أن الأجسام متماثلة، فكيف وقد تقدم أن هذا قول باطل.

(١) في (أساس التقديس): (ولما لم يجب).

(٢) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٢.

(٣) (يجب أن) ساقطة من (ط).

وكذلك قوله في (الثاني): «لو وجب حصوله في تلك الجهة لكانت مخالفة لغيرها [فتكون]»<sup>(١)</sup> موجوداً فيكون مع الله قديم آخر<sup>(٢)</sup> «(٣)». يقال له<sup>(٤)</sup>: ثبوت<sup>(٥)</sup> صفة قديمة ليس ممتنعاً على الله، كما اتفق عليه الصفاتية، أو لا نسلم أنه ممتنع، والقدر الحيز الداخل في مسمى المتحيز الذي هو من لوازمه أبلغ من صفاته الذاتية؛ فإن كل [موجود]<sup>(٦)</sup> متحيز بدون الحيز الذي هو جوانبه المحيطة به يمنع أن يكون هو إياه، والقديم الذي يمتنع وجوده مع الله ما يكون شيئاً منفصلاً عنه؛ بل القديم<sup>(٧)</sup> شيء يكون داخلياً في مسماه ليس خارجاً عنه<sup>(٨)</sup>.

وقوله في (الوجه الثالث): «لو جاز دعوى وجوب اختصاص شيء بجهة معينة جاز أن يدعى في بعض الأجسام حصوله في حيز بعينه على سبيل الوجوب، وحينئذ لا يتمشى

(١) في (ل) و(ط): (فيكون) وصوبتها على ما يقتضيها سياق الكلام والضمير يعود إلى الجهة.

(٢) في (أساس التقديس) زيادة: (أنه لو وجب حصوله في تلك الجهة وامتنع حصوله في سائر الجهات، لكانت تلك الجهة مخالفة في الماهية لسائر الجهات، وحينئذ تكون الجهات شيئاً موجوداً، فإذا كان الله سبحانه وتعالى واجب الحصول في الجهة أولاً وأبداً. التزموا قديماً آخر مع الله تعالى في الأزل).

(٣) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٢.

(٤) له (ساقطة من (ط)).

(٥) في (ط): (إثبات).

(٦) في (ل) و(ط): (وجود) وصوبتها على ما يقتضيها سياق الكلام.

(٧) زدتها ليستقيم المعنى.

(٨) أي هو من لوازمه.

دليل حدوث الأجسام؛ بل يلزمه تجويز قدم بعضها»<sup>(١)</sup> يقال له كل جسم فإنه مختص بحيز، وحيزه الذي هو جوانبه ونهايته وحدوده الداخلة في مسماه، وأما اختصاصه بحيز وجودي منفصل عنه فذاك<sup>(٢)</sup> شيء آخر لا يلزم، كما قد بيناه<sup>(٣)</sup>. فعلم أن ذلك لا ينافي ما ذكره من دليل حدوث الأجسام، مع أن ذلك الدليل لا نرتضيه لا لهذا لكن لمعان<sup>(٤)</sup> آخر، ومع أن المنازعين له الذين يقولون هو جسم، أو له حد وقدر، ينازعونه في حدوث كل ما كان جسمًا أوله حد، فقد يقولون: دعوى حدوث جميع هذا مثل دعوى حدوث كل ذات، أو كل موصوف، أو كل صفة/ وموصوف، أو<sup>(٥)</sup> حدوث كل ١٣٠٤/ج قائم بنفسه، أو كل موجود، ونحو ذلك.

وقوله في (الوجه الرابع): «الأحياز متساوية، وذلك يمنع الاختصاص ببعضها على التعيين»<sup>(٦)</sup>. يقال له: الأحياز

الجواب عن  
الوجه الرابع

(١) في (أساس التقديس) للرازي ص ٧٢: (لو جاز في شيء مختص بجهة معينة أن يقال: إن اختصاصه بتلك الجهة واجب جاز أيضًا ادعاء أن بعض الأجسام حصل في حيز معين على سبيل الوجوب بحيث يمتنع خروجه عنه، وعلى هذا التقدير لا يتمشى دليل حدوث الأجسام في ذلك، فثبت أن القائل بهذا القول لا يمكنه الجزم بحدوث كل الأجسام، بل يلزمه تجويز أن يكون بعضها قديمًا).

(٢) في (ط): (فذلك).

(٣) راجع: ص ٦٠٣، ٦٢٦، ٦٣٨.

(٤) في (ط): (لمعاني).

(٥) في (ط): (و).

(٦) في (أساس التقديس) للرازي ص ٧٢-٧٣: (أن الأحياز بأسرها متساوية، لأنها فراغ محض، بخلاف صفر، وإذا كانت بأسرها متساوية يكون حكمها واحدًا، وذلك يمنع من القول بأنه تعالى واجب الاختصاص ببعض الأحياز على التعيين).

المتساوية التي تدعي فيها التساوي هي ما كانت منفصلة عن المتحيز، كما ذكر من الخلاء والفراغ، وأما الحيز<sup>(١)</sup> الذي هو داخل في مسمى المتحيز وهو جانبه وحده ونهايته، فهذا تابع للمتحيز، وهذه الأحياز مختلفة باختلاف المتحيزات، فحيز كل متحيز وهو حده ونهايته وجانبه يتبع حقيقته، وهذا ظاهر، فحيز الذهب ذهب وحيز الفضة فضة بهذا الاعتبار.

وقوله في (الوجه الخامس)<sup>(٢)</sup>: «المختص بحيز معين يكون كالمربوط والمفلوج»<sup>(٣)</sup>. يقال له: هذا إنما يقال إذا كان في حيز وجودي منفصل عنه، أما ما هو داخل في مسمى نفسه وهو حده ونهايته فلا يلزم ذلك فيه، كما لا يلزم في سائر المتحيزات، وهذا ظاهر؛ بل عدم هذا يستلزم [العدم]<sup>(٤)</sup> في [سائر]<sup>(٥)</sup> المتحيزات، وهذا ظاهر؛ بل عدم هذا يستلزم عدم بعض الشيء.

الجواب عن  
الوجه  
الخامس

الوجه الثاني أن يقال: إذا أراد القائل بأنه متحيز وأراد بالحيـز

إن أراد بالحيـز  
أمراً موجوداً  
منفصلاً عنه  
فحصوله فيه  
على سبيل  
الجواز

(١) (الحيز) ساقطة من (ط).

(٢) في (أساس التقديس): (الرابع). وفي إحدى النسخ من (أساس التقديس): (الخامس) وهو الصواب.

(٣) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣: (أنه لو حصل في حيز معين - مع أنه لا يمكنه الخروج - لكان كالمفلوج الذي لا يمكنه أن يتحرك، أو كالمربوط الممنوع عن الحركة).

(٤) في (ل) و(ط): (عدم) والتصويب في حاشية (ط). وبعد كلمة (عدم) في (ل) بياض مقدار كلمة.

(٥) في (ل): (مسائل) والتصويب من (ط) ويدل عليه ما قبله.

أمرًا موجودًا منفصلًا عنه كالغمام والعرش، فإنه قد يقول حصوله فيه على سبيل الجواز، وبذلك يظهر الجواب عن قوله: «ذلك الاختصاص لا يكون إلا بجعل جاعل هو الفاعل المتقدم على التخصيص، فيلزم أن لا يكون ذات الله في الحيز أزليًا»<sup>(١)</sup>؛ فإن هذا يسلم<sup>(٢)</sup> على هذا التقدير بأن حصول ذاته فوق العرش ليس أزليًا، بل كان الله قبل أن يكون مستويًا على العرش، [سواء]<sup>(٣)</sup> قيل إن الاستواء أمر نسبي إضافي، أو قيل إنه من صفات الأفعال، وأنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويًا عليه، فعلى التقديرين إنما حصل الاستواء بخلقه للعرش، وخلقه للعرش بمشيئته واختياره.

وأما قوله: «وإذا كان في الأزل»<sup>(٤)</sup> مبرءًا عن الموضع<sup>(٥)</sup> والحيز امتنع أن يصير بعد ذلك مختصًا بالحيز وإلا لزم الانقلاب<sup>(٦)</sup> في ذاته<sup>(٧)</sup>. يقال له: هذا ممنوع؛ فإنه إذا كان في الأزل مبرءًا عن حيز وجودي كالعرش والغمام، ثم صار بعد أن

تجدد النسب  
والإضافات  
عليه جائز  
باتفاق العقلاء

(١) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٤: (ذلك الاختصاص إلا بفعل فاعل وتخصص مخصص، وكل ما كان كذلك فالفاعل يتقدم عليه، فيلزم أن لا يكون حصول ذات الله تعالى في الحيز أزليًا).

(٢) في (ط): (سلم).

(٣) في (ل): (أسواء) والتصويب من (ط). وخبر كان محذوف تقديره (عاليًا).

(٤) في (أساس التقديس): (وإذا كان الأزلي).

(٥) في (أساس التقديس): (الوضع).

(٦) في (أساس التقديس): (وإلا لزم وقوع الانقلاب).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٤.

خلق العرش والعالم فوقه لم يكن ذلك ممتنعاً؛ فإن تجدد النسب والإضافات عليه جائز باتفاق العقلاء<sup>(١)</sup>؛ وأما إن قيل إن الاستواء فعل، وأنه استوى عليه بعد أن لم [يكن]<sup>(٢)</sup> مستوياً، كما هو المعروف من مذاهب السلف وأهل الحديث، فهذا مبني علي مسألة الحركة وحلول الحوادث، وقد تقدم كلامه بأن هذا لم يقم دليل عقلي على نفيه، وأن جميع الطوائف يلزمهم القول به، وليس ذلك انقلاب في [ذات]<sup>(٣)</sup> الله بحال كما تقدم.

وهو إنما ادعى لزوم الانقلاب لأنه أخذ لفظ الحيز بالاشتراك فقدر أنه يصير متحيزاً بعد أن لم يكن متحيزاً، ومعلوم أن هذا يوجب انقلاب ذاته؛ فإن ضرورة [صير]<sup>(٤)</sup> المتحيز متحيزاً توجب الانقلابات؛ لكن هذا التحيز هو القسم الأول، وهو التحيز اللازم للمتحيز الذي يمتنع<sup>(٥)</sup> انفصاله عنه. والمراد بالتحيز في هذا المتحيز إما أمر عديمي، أو إضافي، أو المراد به جوانب المتحيز ونهايته. فلو كان في الأزل مبرءاً عن هذا ثم صار موصوفاً به لزم الانقلاب. ونظيره في المخلوقات أن يصير ما ليس بجسم جسماً، وهذا عند قوم/ ممتنع، وعند قوم قد

٣٠٤ ب/ل

(١) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٨٣ب - ١٨٤أ، ١٩٠أ.

(٢) ساقطة من (ل) والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): (كتاب) والتصويب من (ط).

(٤) في (ل): (غير) والتصويب من (ط) يدل عليه ما سبق.

(٥) في (ل): (يسع) والتصويب من (ط).



يقلب الله الأعراض أجساماً<sup>(١)</sup>، وذلك انقلاب بلا نزاع، أما إذا أريد بالحيز أمراً موجوداً منفصلاً عنه فلا يلزم بكونه فوقه وعليه أن تنقلب ذاته بوجه من الوجوه.

فإن للناس في كونه فوق العرش والعالم قولان مشهوران لعامة الطوائف من المتكلمين، وأهل الحديث، والفقهاء، والصوفية من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم.

(أحدهما) أنه مجرد نسبة وإضافة بين المخلوق والخالق أو بين العرش والرب، تجددت [بخلقه]<sup>(٢)</sup> للعرش من غير أن يكون هو في نفسه تحرك أو تصرف بنفسه شيئاً، وهذا قول من يقول يمتنع حلول الحوادث بذاته، وتمتنع الحركة عليه.

و(القول الثاني) هو المشهور عن السلف وأئمة أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفقهاء والصوفية من الطوائف الأربعة وغيرهم أنه استوى عليه بعد أن خلق السموات والأرض؛ كما دل عليه القرآن؛ فيكون قد استوى عليه بعد أن لم يكن مستوياً عليه؛ وكذلك [استواؤه]<sup>(٣)</sup> إلى السماء، ومجيئه وإتيانه؛ كما وردت بذلك النصوص المتواترة الصحيحة؛ وعلى هذا التقدير فليس في ذلك انقلاب لذاته؛ بل قد ذكر هو أن ليس في الأدلة

---

(١) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار: ص ٩٢-١١٠. و(الشامل) للجويني: ص ١٦٧-١٧٣.

(٢) في (ل): (لحقه) والتصويب من (ط).

(٣) في (ل): (استواء) والتصويب من (ط).

العقلية ما يحيل ذلك<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث أن يقال: تحيزه واجب ويجزم بذلك بناءً على أن نفس العرش ليس بحيز؛ بل الحيز تقدير المكان؛ ومن قال بذلك فهم في جواز الحركة عليه على قولين. فمن قال بالامتناع يقول إنه لما خلق العرش تجددت بينه وبين العرش نسبة، ولم يتغير عما كان موصوفاً به<sup>(٢)</sup>، إن وصفه بأنه متحيز. فإننا قد ذكرنا للقائلين بأنه على العرش في ذلك قولان<sup>(٣)</sup>.

تحيزه واجب  
إذا عنى به  
تقدير المكان

وقد يقول: إن حصوله في الحيز المعين واجب. ومن قال ذلك يجيب عن أوجهه الخمسة: أما (الوجه الأول) فمبني على تماثل المتحيزات، وقد تقدم أن هذا باطل<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله (في الوجه الثاني) «أنه لو وجب حصوله في الجهة<sup>(٥)</sup> وامتنع حصوله في غيرها لكانت تلك الجهة مخالفة لغيرها في الحقيقة فتكون موجودة فيكون مع الله قديم غيره تعالى<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>. يقال له: هؤلاء لا يقولون إن الحيز الذي يجب لله أمراً

(١) راجع: (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٨٣ ب - ١٨٤ ب، ١٩١ أ.

(٢) (به) ساقطة من (ط).

(٣) راجع: ص ٥٨٨.

(٤) راجع: ص ٦٨١.

(٥) في (أساس التقديس): (في تلك الجهة).

(٦) في (أساس التقديس): (وامتنع حصوله في سائر الجهات لكانت تلك الجهة مخالفة في الماهية لسائر الجهات وحينئذ تكون شيئاً موجوداً فإذا كان الله سبحانه وتعالى واجب الحصول في الجهة أزلاً وأبداً التزموا قديماً آخر مع الله تعالى في الأزل وذلك محال).

(٧) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٢.

موجودًا منفصلاً عنه، بل هو عندهم أمر عديمي بينه وبين الله نسبة وإضافة، إذ<sup>(١)</sup> هو تقدير المكان وذلك لا يقتضي\* وجود موجود غيره كما أنه لما كان في الأزل لا في زمان بل في تقدير الزمان لم يقتضِ ذلك\*<sup>(٢)</sup> وجود قديم آخر مع الله، ومن قال إن تقدير الزمان وتقدير المكان وجوديان قال بقدمهما جميعاً، كما يقول ذلك طائفة من الصابئة ومن اتبعهم. ثم قد يقولون إن ذلك لازم لواجب الوجود بنفسه، وقد يقولون إن القدماء خمسة: الزمان، والمكان، والنفس<sup>(٣)</sup>، والهيولى<sup>(٤)</sup>، وواجب الوجود

(١) في (ط): (أو).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) النفس: هي الجوهر البخاري اللطيف الحامل لقوة الحياة والحس والحركة والإرادة وهي جوهر مشرق للبدن، وعند الموت ينقطع ضوءه عن ظاهر البدن وباطنه بخلاف النوم فإن ضوءه ينقطع عن ظاهر البدن دون باطنه، والنفس والروح لفظان مترادفان.

راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٣١٢-٣١٣. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمد نكري: ٤١٣/٣. و(المعجم الفلسفي) ص ٢٠٤. و(المعجم الفلسفي) لجميل صليبا: ٤٨١/٢-٤٨٣.

(٤) الهيولى: لفظ يوناني بمعنى الأصول والمادة، وفي الاصطلاح هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين الجسمية والنوعية.

والهيولى: عند القدماء على أربعة أقسام وهي:

١ - الهيولى الأولى: وهي جوهر غير جسم، قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورة الجسمية.

٢ - الهيولى الثانية: وهي جسم قام به صورة كالأجسام بالنسبة إلى صورها النوعية.

٣ - الهيولى الثالثة: وهي الأجسام مع الصورة النوعية التي صارت محلاً لصور أخرى، كالخشب لصورة السرير.

بنفسه<sup>(١)</sup>، كما يقول ذلك بعض الصابئين ومن اتبعهم  
كديمقراطيس<sup>(٢)</sup>.

والغرض أن المسلمين الذين يقولون ليس مع الله قديم  
منفصل عنه موجود لا يقولون إن الحيز موجود، وقد تقدم

٤ - الهيولى الرابعة: وهي أن يكون الجسم مع الصورتين محلاً للصورة  
كالأعضاء لصورة البدن.

والهيولى مرادف للمادة، والفرق بينهما أن المادة تقال لكل موضوع يقبل  
الكمال، باجتماعه إلى غيره، على حين أن الهيولى على الإطلاق هي المادة  
الأولى وإطلاقها على باقي الأقسام إنما يكون بالتقييد فيقال ثانية وثالثة ورابعة.  
راجع: (التعريفات) للجرجاني: ص ٣٧٩. و(جامع العلوم) للقاضي ابن الأحمـ  
د نكري: ٤٧٩/٣. و(المعجم الفلسفي) ص ٢٠٨. و(المعجم الفلسفي) لجـ  
صليبا: ٥٣٦-٥٣٧/٢.

(١) راجع: (مجموع الفتاوى) لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٠٨/٦. و(تهافت  
الفلاسفة) للغزالي: ص ١٥٦، ١٥٨، ٢٧٤. و(تلبس إبليس) لابن الجوزي:  
ص ٧٤. و(الفلسفة اليونانية) تأليف الدكتور كريم متى: ص ٧٥-٨٠. و(تاريخ  
الفلسفة الغربية) تأليف: برتراندرسل ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود:  
ص ١١٤-١٢٧.

(٢) ديمقراطيس: ولد ديمقراطيس في أبدير إحدى المدن الإغريقية حوالي  
سنة ٤٦٠ ق.م وقيل غير ذلك، ولما ترعرع قام بعدة أسفار طويلة إلى شـ  
مدن العالم القديم المتحضرة، فيقال إنه رحل إلى بابل تعلم من مجوسها، وإلى  
الهند فأخذ عن حكمائها. وإلى مصر فاتصل بكنهتها، ويروى أنه زار أثينا ولما  
عاد إلى مسقط رأسه (أبدير) أنشأ مدرسته الذرية، وقد خلف ديمقراطيس كتباً  
كثيرة رتبها الإسكندرانيون في رباعيات أي في رسائل من أربعة كتب وبحسب  
الموضوع الذي تبحثه، وهي في الأخلاق والعلم الطبيعي والرياضة والموسيقى  
والفن والعلل.

راجع (الفلسفة الإغريقية) تأليف الدكتور محمد غلاب، ١١٦/١-١١٧. و(فجر  
الفلسفة اليونانية قبل سقراط) الدكتور أحمد فؤاد الأهواني: ص ٢١٧-٢١٨.  
و(تاريخ الفلسفة الغربية) تأليف: برتراندرسل: ص ١١٤-١١٥.

الدليل/ على ذلك، وقد قال هو بعد هذا: «إنه قبل خلق العالم  
ما كان إلا الخلاء الصرف والعدم المحض»<sup>(١)</sup>. وذلك ينافي قوله  
إن الأحياز وجودية<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ما سبب الاختصاص بهذا الأمر العدم فسيأتي  
الكلام عليه.

وهؤلاء يقولون: قوله في (الوجه الثالث): «لو جاز في  
شيء مختص بجهة معينة أن يقال اختصاصه»<sup>(٣)</sup> بتلك الجهة  
واجب، جاز أيضًا ادعاء أن بعض الأجسام حصل في حيز معين  
على سبيل الوجوب، وعلى هذا لا يتمشى<sup>(٤)</sup> دليل حدوث  
العالم<sup>(٥)</sup>؛ فثبت أن القائل بهذا القول لا يمكنه الجزم بحدوث  
كل الأجسام، بل يلزمه تجويز أن يكون بعضها قديمًا<sup>(٦)</sup>. فهم  
يجيبون بجوابين:

أحدهما: أن الأجسام مختلفة بالحقيقة فلا يلزم من  
اختصاص بعضها بصفة معينة أن يكون غيره مختصًا بمثل تلك  
الصفة، كما أنه عندهم إذا اختص بسائر صفاته الذاتية لم يلزم أن  
يكون غيره مختصًا بغيره.

---

(١) في (أساس التقديس) للرازي ص ٧٣.

(٢) راجع: (أساس التقديس) للرازي ص ٦٥.

(٣) في (أساس التقديس): (أن اختصاصه).

(٤) في (أساس التقديس) زيادة: (على سبيل الوجوب بحيث يمتنع خروجه عنه  
وعلى هذا التقدير لا يتمشى).

(٥) في (أساس التقديس): (دليل حدوث الأجسام في ذلك).

(٦) (أساس التقديس) للرازي ص ٧٢.

الثاني: أنهم إذا قالوا بأن بعض الأجسام الباقية مختص بحيز معين إنما يبطل الدليل الذي ذكره منازعوهم، ولا ريب في بطلان هذا الدليل عندهم، كما اتفق السلف والأئمة على أنه من الكلام المنهي عنه، ومن قال من هؤلاء إنه جسم لم ينكر أن الأجسام كلها ليست محدثة، كما لا ينكر أن القائمات بأنفسها كلها ليست محدثة، وأن الموصوفات كلها ليست محدثة؛ بل يضلل من يطلق العموم بحدوث الأجسام، كما يضلل من أطلق القول بحدوث الموصوفات والقائمات بأنفسها أو الموجودات.

ويقولون قوله في (الوجه الرابع): «إنا نعلم بالضرورة أن الأحياء بأسرها متساوية؛ لأنها فراغ محض وخلاء صرف، وذلك يمنع وجوب الاختصاص ببعضها»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>». فهم يقولون: ليس [الاختصاص]<sup>(٣)</sup> لمعنى فيها؛ بل هو لمعنى في نفسه وهو امتناع الحركة عليه والانتقال عنه، كما يوافقهم هو على ذلك، وأيضاً فالعالم مختص بحيزه لمعنى فيه لا في حيزه.

وأما السؤال الذي أورده من جهتهم: «لم لا يجوز أن يكون اختصاصه بجهة فوق أولى»<sup>(٤)</sup>، وجوابه: «بأنه قبل خلق العالم

---

(١) في (أساس التقديس) زيادة: (لأنها فراغ محض وخلاء صرف، وإذا كانت بأسرها متساوية يكون حكمها واحداً، وذلك يمنع من القول بأنه تعالى واجب الاختصاص ببعض الأحياء على التعيين).

(٢) في (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٢-٧٣.

(٣) في (ل): (اختصاص) والتصويب من (ط).

(٤) (أساس التقديس) للرازي ص ٧٣.

ما كان إلا الخلاء الصرف»<sup>(١)</sup>، «وبأنه»<sup>(٢)</sup> لو كان الفوقاني متميزاً<sup>(٣)</sup> عن التحتاني لكانت وجودية»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>. فإنهم يقولون: كونه فوق العالم إنما يظهر إذا خلق العالم؛ فإنه لما خلقه وهو على علو يستحقه بنفسه، وخلق العالم بصفة التحت وجب أن يكون فوق العالم لمعنى في نفسه وفي العالم، لا لمعنى وجودي في الحيز، وإن لم يكن قبل خلق العالم ولا فوق العالم إلا العدم المحض والخلاء الصرف: فالاختصاص [بالحيز]<sup>(٦)</sup> لا ممتنع الحركة عليه عندهم، ووجوب علوه لمعنى في نفسه وفي العالم.

وكذلك قوله في الثالث: «لو جاز اختصاص ذات الإله»<sup>(٧)</sup> ببعض الجهات على سبيل الوجوب، مع كون الأحياز متساوية، يلزم استغناؤها عن الصانع»<sup>(٨)</sup>»<sup>(٩)</sup>. فيقولون هذا بناء على أن الأحياز أمور وجودية، وليس الأمر كذلك؛ بل هي أمور عدمية.

(١) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣. وهذا الوجه الأول.

(٢) في (أساس التقديس): (أنه).

(٣) في (ط): (متميزاً).

(٤) في (أساس التقديس) زيادة: (متميزاً عن التحت بالتميز الذاتي لكانت الجهات أموراً موجودة).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣ وهذا الوجه الثاني.

(٦) في (ل): (بالغير) والتصويب من (ط).

(٧) في (أساس التقديس): (الإله تعالى).

(٨) في (أساس التقديس) زيادة: (مع كون الأحياز متساوية في العقل، لجاز اختصاص بعض الحوادث المعينة ببعض الأوقات دون البعض على سبيل الوجوب مع كونها متساوية في العقل، وعلى هذا التقدير يلزم استغناؤها عن الصانع).

(٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣.

وقوله في الخامس: «أنه يكون كالمفلوج الذي لا يمكنه الحركة وهو نقص، وهو على الله محال»<sup>(١)</sup>. فيقال: أنت تقول إن نفي النقص عن الله لا يعلم بالعقل<sup>(٢)</sup>. وأنت أيضاً تقول: لا يجوز عليه الحركة، / وقد تقدم الكلام على هذا في آخر حجة ٣٠٥ ب/ل من نفي الجسم<sup>(٣)</sup>، وهو برهان الحركة، وبيننا أن ما وصف به قول منازعيه يلزمه مثله أو أكثر.

الوجه الرابع قول من لا يوجب حصوله في حيز معين خارج عنه وجوديًا كان أو عدميًا؛ بل ذلك عنده على سبيل الجواز مطلقاً، وهو قول كل من يقول إنه استوى على العرش بعد أن خلق السموات والأرض بعد أن لم يكن مستويا عليه، ويقول إنه [استوى]<sup>(٤)</sup> إلى السماء، وأنه يجيء يوم القيامة ويأتي إلى سائر ما جاءت به النصوص من ذلك. وعلى قول هؤلاء [لا]<sup>(٥)</sup> يجب حصوله في حيز معين<sup>(٦)</sup> وتكون ذاته مستلزمة للتحيز المطلق لا لتحيز<sup>(٧)</sup> معين، وإذا حصل في حيز معين جاز أن يكون حاصلاً

التحيز من لوازم ذاته لكن تعين حيز معين تابع لمشيئته واختياره

(١) في (أساس التقديس) ص ٧٣: (أنه لو حصل في حيز معين، ومع أنه لا يمكنه الخروج لكان كالمفلوج الذي لا يمكنه أن يتحرك، أو كالمربوط الممنوع عن الحركة، وكل ذلك نقص، والنقص على الله تعالى محال).

(٢) راجع (نهاية العقول) للرازي، مخطوط: ق/١٤٥ ب. و(أساس التقديس) للرازي: ص ١٦-٢٧.

(٣) راجع ص ٢١٥-٢٣٣.

(٤) التصويب من (ط) في إثبات الزيادة.

(٥) زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) في (ل) و(ط) بعد كلمة (معين) كلمة (حل) ورجحت أن الصواب حذفها.

(٧) في (ل): (بحيز) والتصويب من (ط).



فيه ولم يجب.

وأما قوله: «إن<sup>(١)</sup> هذا محال، لأنه لو كان كذلك لما ترجح وجود<sup>(٢)</sup> ذلك الاختصاص إلا بجعل جاعل<sup>(٣)</sup> وتخصيص مخصص، وما كان<sup>(٤)</sup> كذلك فالفاعل متقدم عليه، فيلزم أن [لا]<sup>(٥)</sup> يكون حصول ذات الله<sup>(٦)</sup> في الحيز أزليًا؛ لأن ما تأخر عن الغير لا يكون أزليًا<sup>(٧)</sup>. يقال له: أما اختصاصه بحيز دون حيز فهو الذي يفتقر إلى جعل جاعل، وأما أصل التحيز فمن لوازم ذاته كالقدرة<sup>(٨)</sup> والفعل؛ فإن القدرة على كل شيء [من]<sup>(٩)</sup> لوازم ذاته، وأما تخصيص بعض المقدورات فتتبع مشيئته واختياره. وعلى هذا فنقول: حصوله في حيز معين دون غيره بمشيئته واختياره؛ وذلك لأن هذا هو الفعل والتصرف والحركة، كما يقولون: إنه ما زال متكلمًا إذا شاء، كذلك يقولون: ما زال فاعلاً بنفسه إذا شاء، وعلى هذا فحصول ذاته في الأزل يكون أزليًا؛ لأنه من لوازم ذاته؛ لكن تعيين حيز دون حيز هو تابع لمشيئته واختياره، وذلك أن الأحياء ليست أمورًا

(١) (إن) غير موجودة في (أساس التقديس).

(٢) (وجود) ساقطة من (ط).

(٣) في (أساس التقديس): (إلا بفعل فاعل).

(٤) في (أساس التقديس): (وكل ما كان).

(٥) ساقطة من (ل) و(ط) والتصويب من (أساس التقديس).

(٦) في (أساس التقديس): (الله تعالى)

(٧) (أساس التقديس) للرازي : ص ٧٣ - ٧٤.

(٨) في (ط): (القدرة)

(٩) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

وجودية، بل هي أمور عدمية، فليس الأمر إلا مجرد كونه يفعل بنفسه ويتصرف. وتقدم الفاعل على هذا الفعل بقدم الذات<sup>(١)</sup> كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم لا يوجب ذلك تقدمًا بالزمان.

يقال أنريد بالوجوب وجوب الحيز المطلق أو وجوب حيز معين وعلى هذا فيقال: الوجه الخامس: قولك: (٢): «لو حصل في شيء من الأحياز والجهات»<sup>(٣)</sup> لكان إما أن يحصل مع وجوب أن يحصل فيه، أو لا مع الوجوب<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>. فيقال أنريد بالوجوب وجوب الحيز المطلق؟ أو وجوب حيز معين؟ فإن أردت الأول فالوجوه الخمسة المذكورة لا تنفي ذلك. وإن أردت الثاني فقله إن هذا يلزم أن لا يكون حصول ذات الله في الحيز أزليًا. يقال هذا ممنوع.

قوله: «ما ترجح وجود ذلك الاختصاص إلا بجعل جاعل، وكل»<sup>(٦)</sup> ما كان كذلك فالفاعل متقدم عليه، وما تأخر<sup>(٧)</sup> عن الغير<sup>(٨)</sup> لا يكون أزليًا»<sup>(٩)</sup>. يقال له: التقدم في مثل هذا

(١) (بقدم الذات) ساقطة من (ط).

(٢) في (ط): (وقولك).

(٣) في (أساس التقديس): (الجهات والأحياز).

(٤) في (أساس التقديس): (وجوب).

(٥) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧١.

(٦) في (أساس التقديس): (ذلك الاختصاص إلا بفعل فاعل وتخصيص مخصص وكل).

(٧) في (أساس التقديس) زيادة: (فالفاعل يتقدم عليه فيلزم أن لا يكون حصول ذات

الله تعالى في الحيز أزليًا لأن ما تأخر).

(٨) في (ط): (الحيز)

(٩) (أساس التقديس) للرازي: ص ٧٣-٧٤.

لا يوجب أن يكون بزمان يفصل بين الفعل والفاعل، كما تقول حركت يدي فتحرك ثوبي أو تحرك خاتمي ونحو ذلك، فحركة اليد متقدمة على حركة الخاتم/ والكم، ومع هذا فزمانهما واحد؛ فكذاك إذا كان هذا التخصيص جائزاً وهو بمشيئته واختياره لم يمنع ذلك أن [يكون] <sup>(١)</sup> متقدماً <sup>(٢)</sup> على فعله تقدماً بغير الزمان، وهذا القدر وإن كان الفلاسفة يقولونه في تقدمه على العالم فهؤلاء <sup>(٣)</sup> لم يقولوه في ذلك؛ بل قالوه في تقدمه على هذا الفعل القائم بنفسه والتحيز المعين، وهم يقولون ذلك في سائر ما يضاف إليه من أعيان الأقوال، وأعيان الأفعال القائمة بنفسه التي يمكن أن يقول <sup>(٤)</sup> ويفعل غيرها مما يكون بمشيئته واختياره، وهذا قول طوائف كثيرة من منازعيه معروف عنهم من أهل الكلام وأهل الحديث والصوفية وغيرهم.

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

(٢) في (ط): (يتقدماً).

(٣) قال الغزالي في (تهافت الفلاسفة) ص ٧٤: (اختلف الفلاسفة في قدم العالم، فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين، القول بقدمه، وأنه لم يزل موجوداً مع الله تعالى، ومعلولاً له، ومساوفاً له، غير متأخر عنه بالزمان، مساوفاً المعلول للعلة، ومساوفاً النور للشمس، وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول، وهو تقدم الذات والرتبة، لا بالزمان) وفي ص ٩٦: (وكتقدم العلة على المعلول، مثل تقدم حركة الشخص، على حركة الظل التابع له، وكحركة اليد مع حركة الخاتم، وحركة اليد في الماء مع حركة الماء، فإنها متساوية في الزمان وبعضها علة وبعضها معلول) وراجع (مقاصد الفلاسفة) للغزالي ص ١٨٧-١٨٨. و(تلييس إبليس) لابن الجوزي: ص ٤٥٢. و(الأصول والفروع) لابن حزم: دكتورة سهير فضل أبو وافية: ٣٥٨-٣٥٩.

(٤) في (ط): (أن يكون يقول).

## فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
فصل : الرد على الرازي في تأسيسه .....	٣
في اختلاف القائلين بأن الله جسم .....	٤
رد المؤلف على تأويل القاضي للحد في كلام ابن المبارك .....	٦
تعقيب المؤلف على كلام القاضي في جمعه بين كلامي أحمد في الحد .....	٢٥
مقالة الخطابي في الحد والرد عليها من وجوه .....	٣٨
ليس لله صفة يقال لها الحد .....	٤٢
مقالة أبي نصر السجزي في الحد .....	٥٠
مقالة الرازي نقلاً عن أبي معشر المنجم .....	٥٢
رد المؤلف من وجوه .....	٥٣
لا يحق للرازي وسلف الجهمية .. أن يذموا أهل التوحيد .....	٥٣
لا يجوز الاستدلال في التوحيد بكلام أبي معشر .....	٦٣
عبادة الأوثان مشهورة عن نفاة الصفات من الفلاسفة وذويهم .....	٦٨
إن أصل الشرك لم يكن من أهل الكتاب وإنما كان من غيرهم .....	٧٢
لم يعلم عن أحد من المشركين أنه اعتقد أن الوثن على صورة الله .....	٧٦
الشرك في نفاة الصفات أكثر .....	٧٦
اعتقاد ثبوت الصفات ليس موجباً لعبادة الأصنام .....	٧٧
فصل في مناقشة حجج الرازي السمعية على نفي الجسمية والحيز والجهة .....	٨٤
الحجة الأولى : سورة الإخلاص والرد على الاستدلال بها من عدة وجوه .....	٨٤
رد المؤلف على استدلال الرازي بقوله (أحد) على نفي الجسمية والحيز والجهة .....	٩٤
تفسير الجهمية والمعتزلة والمتكلمين والفلاسفة للواحد والتوحيد .....	١٠٠
معنى الواحد عند الصفاتية .....	١١٣

١٢٩	اتفاق المسلمون على نفي التجزي والانقسام والتركيب بمعناها اللغوي عن الله
١٤٢	النصارى في التوحيد خير من الفلاسفة
١٦٥	نقض حجة الرازي على نفي الجسمية
١٩٢	الاستدلال بالقرآن يكون بلغة العرب لا بالمصطلحات الحادثة
٢٠٢	اختلاف المتكلمين في الجسم يبطل الاستدلال بهذه الحجة
٢١٣	إن الدلالة على نفي كونه تعالى جوهرًا فردًا متفقًا عليه بين الناس
	فصل في الرد على دعوى الرازي في أن إثبات بعض الصفات الخيرية يوجب حاجة
٢١٩	الرب إليها
٢٢٠	نقض دعوى الرازي من وجوه
٢٣٧	فصل في القولين المشهورين للناس في أن الله فوق العرش والعالم وبيان أصحهما
	فصل في الرد على دعوى الرازي في أنه لو كان في العرش لكان حامل العرش حاملاً
٢٣٨	لمن في العرش
	نقض شبهة الرازي في أنه لو كان الله على العرش لكان الابتداء بخلق العرش قبل
٢٨٠	السموات
٢٨٧	فصل في الرد على براهين الرازي على أن الله ليس بمختص بحيز ولا جهة
٢٩٧	فوقية الله مما اتفقت عليه الأنبياء وسلف الأمة
٢٩٨	أسماء الله الحسنى كلها أسماء مدح وحمد
٣٠٢	إن لألفاظ النصوص حُرمة لا يصادمها إلا من أفرط في الجهل
٣٠٥	اختلاف أهل الإثبات في إطلاق لفظ الجهة والحيز
٣١٠	أبو الحسن الأشعري يثبت استواء الله على عرشه
٣٤٠	مناقشة أبي الحسن الأشعري المعتزلة في نفیهم اليد عن الله عز وجل
٣٨٢	اتفاق سلف الأمة أن الله فوق العرش
٤٠٨	مسألة العلو عند السلف ليست من المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد
٤٢٥	دعوى الرازي وبراهينه في نفي العلو والرد عليها

- مقصد الرازي بالمنقسم يخالف الكتاب والسنة ولغة العرب ..... ٤٤٠
- الرازي وطائفة يثبتون الصفات ويقولون هو واحد غير مركب ولا ينقسم فكذاك يقال
- إن له قدراً وهو واحد غير مركب ولا ينقسم ..... ٤٧٩
- منازعو الرازي يلزمونه بالصفات التي أثبتها بمثل ما ذكره في العظيم والكبير ..... ٤٨٢
- ما ذكره الرازي من التقسيم على العظيم يرد نظيره في كل ما يثبت للرب ..... ٤٨٤
- ليس للرازي الاستدلال بالدليل العقلي لأنه أبطل الاستدلال في الإلهيات بالعقل ..... ٥٠٣
- كون الله تعالى فوق العرش لا منقسم ولا حقير أظهر للعقل من كونه مرئياً لا في جهة .. ٥٠٧
- الاعتراف بأن الله فوق العالم في العقل والدين أعظم بكثير من الاعتراف بأنه يرى في
- الآخرة ..... ٥٠٩
- القرامطة الباطنية من أعظم الناس كفراً وإلحاداً ..... ٥١٢
- الشيعة المتقدمون خير من الخوارج الذين قاتلهم علي ومتأخرو الرافضة شر من الخوارج ..... ٥٢١
- قاعدة: ما من سؤال يرد على مسألة العلو إلا ويرد على مسألة الرؤية ما هو أعظم منه ... ٥٣١
- الأجزاء والأبعاض .. عند الحنابلة ..... ٥٤٣
- ما من نوع غلو يوجد في بعض الحنابلة إلا ويوجد في غيرهم أكثر منه ..... ٥٤٧
- النفاة أحق بالتشبيه الباطل من أهل الإثبات ..... ٥٦١
- الرازي وأصحابه جوزوا رؤية الله ولمسه! فتجوز الإشارة إليه أولى وأحرى ..... ٥٧٣
- فصل في الرد على البرهان الثاني للرازي في أنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحيز والجهة .. ٥٨٤
- فصل في الرد على البرهان الثالث للرازي في أنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحيز والجهة . ٦٧٦
- ذكر أقوال أئمة الإسلام فيما أنكروه على الجهمية ..... ٦٨٤
- فصل في الرد على البرهان الثالث للرازي ... من مقامين ..... ٧٢٥
- مناقشة المؤلف للرازي في المقام الأول ..... ٧٤٩
- مناقشة المؤلف للرازي في المقام الثاني من وجوه ..... ٧٥١
- فصل في الرد على البرهان الرابع للرازي في أنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحيز والجهة .. ٧٩١

خ. ٦٠

المواظبة  
الدمعية  
١

انتهى الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع بإذن الله تعالى

٨٢٥